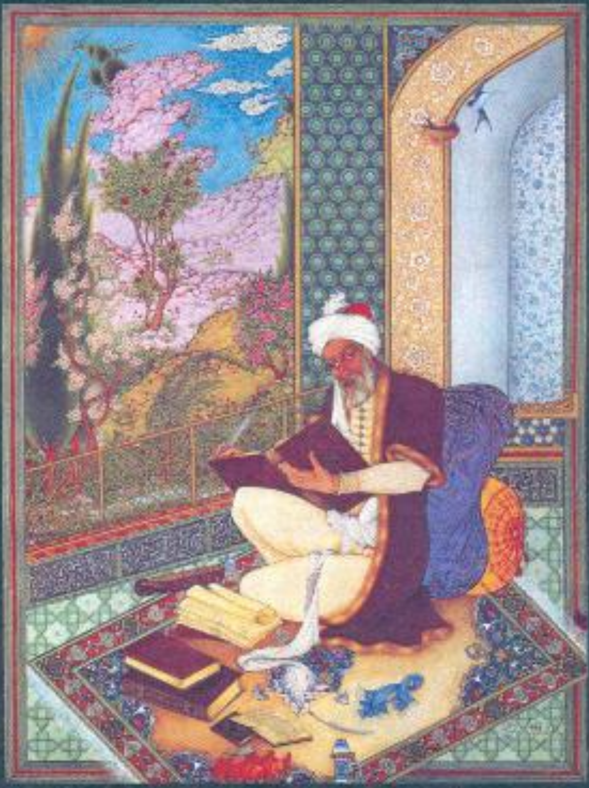
الفتوحات المكيَّة

للشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي

تحقيق : عبد العزيز سلطان المنصوب



الجزء العاشر

الفتوحات المكية

الجزء العاشر- الأسفار ٢٨-٣٠

سلسلة الصفا

الفتوحات المكية

للشيخ الأكبر

محمد بن علي بن محمد ابن العربي الطائي الحاتمي

محيي الدين بن العربي

تحقيق

عبد العزيز سلطان المنصوب

الطبعة	نوع الطبعة	السنة	الناشر	البلد
الأولى	ورقية	٢٠١٠م	وزارة الثقافة	الجمهورية اليمنية
الثانية	ورقية	٢٠١٣م	المجلس الأعلى للثقافة	جمهورية مصر العربية
الأولى	إلكترونية	٢٠٢٥م	مركز الصفا للدراسات	الجمهورية اليمنية

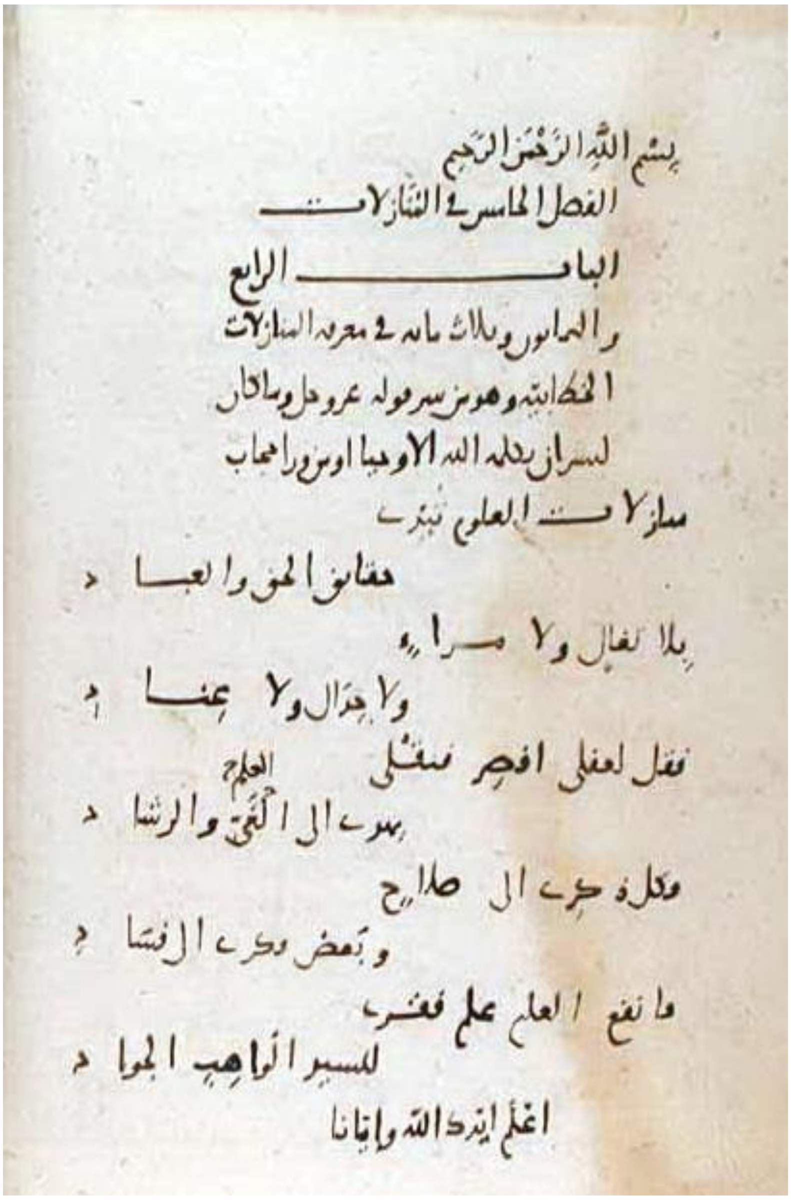
السفر الثامن والعشرون من الفتوح المكي[١]

(١) العنوان ص ١ب، يلي العنوان بقلم صدر الدين القونوي: "إنشاء مولانا الإمام العالم صفوة الأنام شيخ الإسلام، إمام الأمة، قدوة الأئمة، محيي الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي ﷺ وأرضاه به منه". يليه بقلم الشيخ الأكبر: "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القونوي عنه" وختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٥٨ وطابع دمغة برقم ١٨٧٢، وإشارة إلى عدد صفحات السفر: ٢٣٢ صحيفة. يلي ذلك في عرض الصفحة: "وقف هذا الكتاب مع باقيه بالتمام صاحبه الشيخ الإمام العالم الراسخ الفرد صدر الدين أبو المعالي محمد بن إسحق بن محمد، على المكان المذكور في باقي الكتاب وشرط أن لا يخرج منها لا برهن ولا بغيره، بل ينتفع به هناك خاصة، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم".

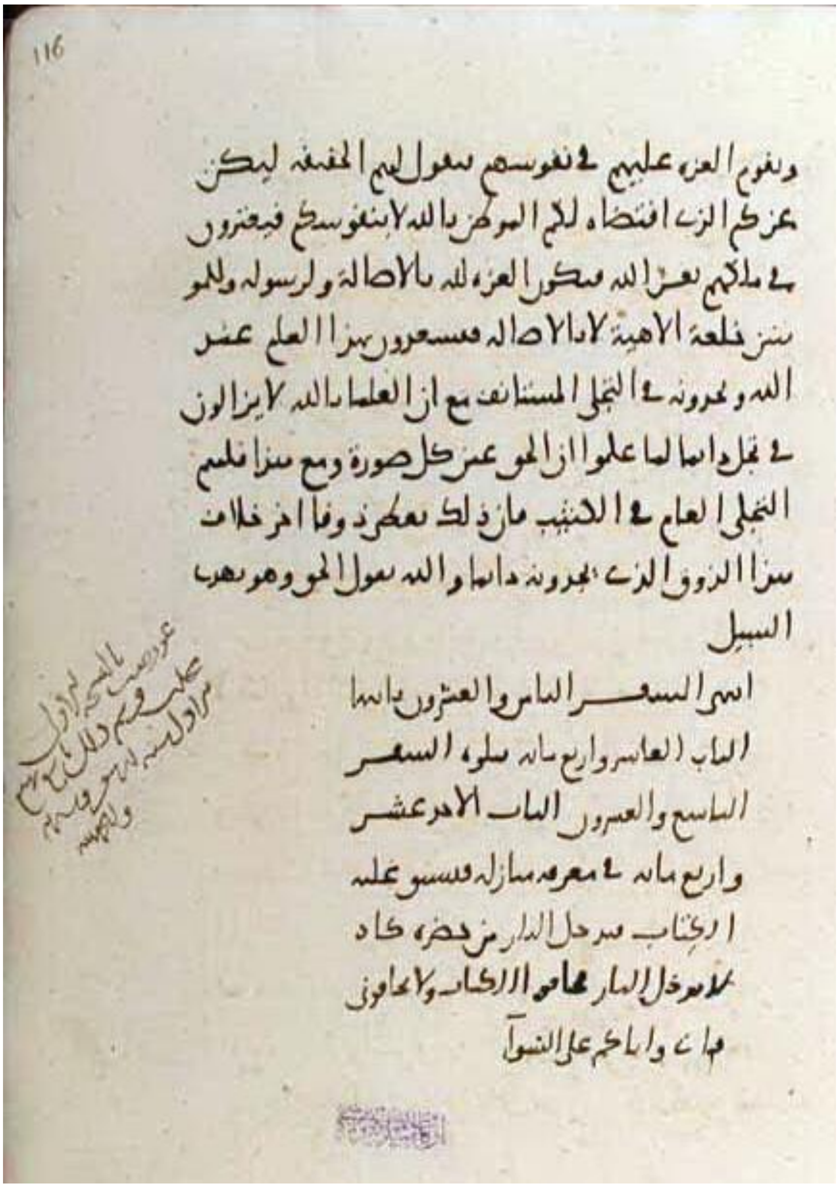
رموز مستخدمة في التحقيق

﴿ ﴾	آيات قرآنيّة
« »	حديث شريف
( )	إضافات أدخلت على الأصل
ق	نسخة قونية
س	نسخة السليمانيّة
هـ	نسخة القاهرة

- إذا جاء التعبير في الحاشية من غير تحديد نسخة فالمقصود به نسخة قونية باعتبارها الأصل.
- عندما تقتصر الحاشية على تعبير مثل: (ص ١) أو (ص ١ب) مثلا، فذلك يعني أنّ الكلمة التي تدلّ عليها هذه الحاشية هي الكلمة الأولى في ص ١ في مخطوط قونية (جهة اليمين) أو (جهة اليسار) على التوالي.


بسم الله الرحمن الرحيم
الفصل الخامس في المنازلات
الباب الرابع
والثمانون وثلاث مائة في معرفة المنازلات
الخطابية وهو من سر قوله عز وجل وما كان
لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب
منازلات العلوم تترى
حقائق الحق والعباد
بلا انفصال ولا اتصال
ولا جدال ولا عناد
تقول للعقل أقصر مثلي
يهدي إلى الحق والرشاد
وكله حق إلى صلاح
وبعض حق إلى فساد
ما ينفع العلم علم فكر
للبشر أو واهب الجواد
اعلم أيدك الله وإيانا

الصفحة الثانية من مخطوط قونية



ويقوم العزة عليهم في نفوسهم بقول لهم الحقيقة ليكن
عزكم الذي اقتضاه لكم المؤمن بالله لا بنفوسكم فيعترفون
في ملكهم بعز الله فيكون العزة لله بالأصالة ولرسوله وللمؤ
منين خلعة الاهية لا بالأصالة فيسعدون بهذا العلم عند
الله ويجرونه في التجلي المستانف مع ان العلماء بالله لا يزالون
في تجل دائما لما علموا ان الحق عن كل صورة ومع هذا فلهم
التجلي العام في الكثيب ما ذلك بمطرد وفيما اخر خلاف
هذا الذوق الذي يجرونه دائما والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل

انتهى السفر الثامن والعشرون بانتهاء
الباب العاشر واربع مائة يتلوه السفر
التاسع والعشرون الباب الاحد عشر
واربع مائة في معرفة منازلة فيسو عليه
الكتاب من حل الدار من حضرة كاد
لا من خل الدار يجاوز الكتاب ولا يجاوزني
فإني وإياكم على السواء

[illegible]

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الفصل الخامس في المنازلات

الباب الرابع والثمانون وثلاثمائة

في معرفة المنازلات الخطابيّة

وهو من سِرّ قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[٢] - (وهو من الحضرة المحمديّة)[٣]

مُنـازَلاتُ العُلُومِ تُبْـدِي	حَقـائِقَ الحَقِّ والعِبَـادِ
بِـلا تَـغَـالٍ وَلا مِـرَاءٍ	وَلا جِـدَالٍ وَلا عِـنَـادِ
فَقُلْ لِعَقْلِي: اقصِرْ فَنَقْلِي	يَهْدِي إِلَى العِلْمِ[٤] والرَّشَادِ
فَكُلُّ ذِكْرِي إِلَى صَـلاحٍ	وَبَعْضُ فِكْرِي إِلَى فَسَـــادِ
فَـأَنْفَعُ العِلْمِ عِلْمُ فَقْرِي	لِلسَـــيِّدِ الواهِبِ الجَوَادِ

اعلم -أيّدك الله وإيّانا- أنّ[٥] المنازلة فعلُ فاعلين هنا، وهي تَنَزُّلٌ من اثنين؛ كلّ واحد يطلب الآخر لينزل عليه أو به؛ كيف شئت فقل. فيجتمعان في الطريق في موضع معيّن[٦]؛ فتسمّى تلك منازلة لهذا الطلب من كلّ واحد. وهذا النزول، على الحقيقة، من العبد صعود. وإنما سمّيناه نزولا لكونه يطلب بذلك الصعودِ النزولَ بالحقّ. قال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[٧] فهو بُراقُه الذي يسري به إليه، وينزل به عليه. ويقول -تعالى- في حقّ نفسه على ما ذكره رسول الله ﷺ عنه فقال: «ينزل ربُّنا إلى السماء الدنيا كلّ ليلة» الحديث بطوله. فوصفه

(١) البسملة ص ٢
(٢) [الشورى: ٥١]
(٣) "وهو...المحمدية" مضافة هنا وموجودة في الفهرس الرئيسي بقلم المؤلف.
(٤) ق "الغيّ" ومصححة بجانبها بقلم المؤلف: "العلم".
(٥) ص ٢ب
(٦) لفظ "معين" مكتوب بهامش الصفحة بقلم المؤلف
(٧) [فاطر: ١٠]

بالنزول إلينا ولنا. فهذا نزول حقٍّ لخلق، ومنّا نزول خلقٍ بحقّ؛ لأنّه لا يتمكن لنا أن يكون لنا العلوّ والكبرياء والغنى عنه. فلنا صفة الصَّغار والفقر إليه، وله صفة الغنى والكبرياء.

فَكُلُّنا إِلَيْهِ فَقِيْرُ   وَكُلُّنـا لَدَيْـهِ صَــغِيْرُ
وَكُلُّنا نَرَاهُ سِوَانا   وَهُو الغَنِيُّ عَنّا الكَبِيْرُ
إِلَّا أَنا فإِنِّي أَرَاهُ   عَيْنِي وإِنَّنِي لَخَبِيْرُ
وَبَعْدَ أَنْ عَلِمْتُ ذَا قُلْتُ إِنِّي إِلَى غِناهُ عَبْدٌ فَقِيْرُ

وعلى الحقيقة؛ فبنا ننزل عليه، وبنا ينزل علينا. ولولا ذلك ما[١] علمنا ما يقول في خطابه لنا؛ فإنّه الغنيّ الحميد. وعلى حقيقة الحقيقة؛ فبه ننزل عليه، وبه ينزل علينا. وسَــوَاء كانت منازلة أو نزولا تامّا[٢]، فيكون (هو) المتكلّم والسامع؛ فهو يعلم ما يقول؛ فإنّه سَمْعُ من كان هذا مقامه؛ فما سمع كلامَه غيرُه. ولمّا كان هو الأصل، لم نكن إلّا به؛ فإنّ الفرع بصورة الأصل يخرج، وفيها يظهر الثمر -أعني في الفروع- وتحصل الفوائد، كما هي محلّ[٣] الحوائج[٤]؛ فما ثمّ إلّا هو.

لَوْ كانَ لِي إِلَيْكَ سَبِيْلُ   ما كانَ لِي عَلَيْكَ دَلِيْلُ
لِذاكَ أَنْـتَ رَبٌّ عَزِيْزٌ   وإِنَّنِي العُبَيْـدُ الذَّلِيْـلُ
عَجِبْـتُ مِنْ إِلَهٍ وَعَبْـدٍ   فِي مَـنْزِلٍ عَـلَيَّ يَهُـولُ
إِضــافَة وَحَرْفَيْ شُمُولٍ   بِـأَنّـهُ وَنَحْنُ عَـدِيـلُ
اللهُ قـالَهُ لَـمْ يَـقُـلْهُ   كَوْنٌ فَقُلْتُـهُ إِذ يَقُولُ

ومن ذلك:

هَذَا هُوَ الأَمْرُ الَّذِي   لا بُـدَّ مِنْـهُ وَكَفَى
فاعْمَلْ عَلَى قَوْلِي إِذا   كُنْتَ بِهِ مُتَّصِــفا
وَكُـنْ إِذا ناظَـرَكَ الحَـقُّ عَـلَيْـهِ مُنْصِــفـا

---

(١) ص ٣
(٢) ق: أو نزول تام
(٣) ثابت في الهامش بقلم المؤلف.
(٤) س، هـ: الحوائج

فـأَنْـتَ إِنْ خـالَفْتَـهُ   كُنْتَ بِهِ عَلَى شَفا

واعلم[1] أنّ الحقّ لا يكلِّم عباده ولا يخاطبهم إلّا من وراء حجابِ صـــورةٍ يتجلّى لهم فيها، تكون له تلك الصـورةُ حجابا عنه ودليلا عليه؛ كالصـورة الظاهرة الجســديّة من الإنســان؛ إذا أرادت النفس الناطقة أن تكلِّم نفسا أخرى، كلّمتها من وراء حجابِ صورةِ جسدها بلسان تلك الصـورة ولغتها، مع كون النفس مخلوقة، وأمرُها كما ذكرناه؛ فكيف بالخالق؟ فلا يشـهدُ المُنَازِلُ، في المنازلات الخطابيّة، إلّا صورا عنها تأخذ ما تترجم له عنه من الحقائق والأسرار، وهي ألسـنة الفهوانيّة.

وحدُّ المنازلات (مجاله) من العماء إلى الأرض وما بينهما. فمهما فارقتِ الصـورةُ العماءَ، وفارقتِ الصـورةُ الإنســانيّةُ الباطنةُ الأرضَ، ثمّ التقتا؛ فتلك المنازلة. فإن وصـلتْ إلى العماء، أو جاءها الأمر إلى الأرض؛ فذلك نزول، لا منازلة، والمحلّ الذي وقع فيه الاجتماع (يسمّى): منزل.

وتسمّى هذه الحضرة التي منها يكون الخطاب الإلهيّ لمن شاء من عباده: حضرة اللَّسَن، ومنها كلّم الله -تعالى- موسى عليه السلام. ألا تراه تجلّى له في صورة حاجته؟ ومنها أعطي رسول الله ﷺ جوامع الكلم؛ فجمع له في هذه الحضرة صور العالم كلّها. فكان عِلْمُ أسماء هذه الصور عِلْمَ[2] آدم عليه السلام، وأعيانُها لمحمد ﷺ مع أسمائها التي أُعطِيَتْ آدمَ عليه السلام فإنّ آدم من "الأوّلين" الذين أعطى اللهُ محمدا ﷺ عِلْمَهم حين قال عن نفسه إنّه أعطاه اللهُ علمَ الأوّلين والآخرين. ومنها آتى اللهُ -تعالى- داودَ عليه السلام: ﴿ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾[3].

وجميع الصحف والكتب المنزلة مِن هذه الحضرة صدرتْ، ومنها أملى الحقُّ على القلم الأعلى ما سطَّره في اللوح المحفوظ. وكلامُ العالم كلّه؛ غيبه وشهادته (إنما هو) من هذه الحضرة، والكلُّ كلامُ الله؛ فإنّها الحضرة الأُولَى. فإنّ الممكنات أوّلُ ما لها من الله -تعالى- في إيجادها قول: "كن"

---

(١) ص ٣ب
(٢) ص ٤
(٣) [ص: ٢٠]

ففتَقَ الأَسماعَ من الممكنات هذا الخطابُ. ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾(1) في الجنّة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ عند قول الله لأهل الجنّة: «رضائي عنكم فلا أسخط عليكم أبدا». ولولا نفَس الرحمن ما ظهرتْ أعيانُ الممكنات (التي هي) الكلمات.

واعلم أنّ الحركات -كانت ما كانت- لا تكون إلّا من متحرّك في شيء، عن قصد من المحرِّك -كان المحرِّك نفسه أو غيره- فتحدُث الصور عن حركته، لا بل عن تحرّكه فيما تحرّك فيه بحسب قصده. فتتشكل الصوَرُ بحسب الموطن(2)، وبالقصد الذي كان من المحرِّك. كالحروف في النفَس الخارج من الإنسان؛ إذا قَصَد إظهارَ حرف معيَّن لإيجاد عينه في موطنه الذي هو له؛ انفتحتْ صورة الحرف في ذلك الموطن؛ فعيَّن لذلك الحرف اسما يخصّه، يتميّز به عن غيره إذا ذُكِر، كما تتميّز صورتُه عن صورة غيره إذا حضر. وذلك بحسب امتداد النفَس. ثُمّ إذا قصد إظهار كلمة في عينها؛ قَصَد عند إظهارِ أعيانِ الحروف في نفسه إظهارَ حروف معيّنة، لا يظهر غيرها. فينضمُّ في السمع بعضها إلى بعض؛ فتحدُثُ في السمع الكلمةُ؛ وهي نسبةُ ضَمِّ تلك الحروف، ما هي أمر زائد على الحروف، إلّا أنّها نسبةُ جَمْعِها. فتعطي تلك الجمعيّة صورةً لم تكن الحروفُ -مع عدم هذه النِّسبة الجمعيّة- تعطيها. فهذا تركيب أعيان العالم المركّب من بسائطه؛ فلا تشهدُ العينُ إلّا مركّبا من بسائط، والمركّبُ ليس بأمر زائد على بسائطه، إلّا نسبة جمع البسائط.

وإنما ذكرنا هذا حتى تعلم أنّ ما تشهده العين -والتركيب في أعيان هذه الحروف- لا يتناهى؛ فلذلك لا تنفد كلمات الله. فصُوَر الكلمات تحدث؛ أي تظهر دائمًا؛ فالوجود والإيجاد لا يزال دائمًا. فاعلم -أيّها المركَّب- من أنت؟ وممّاذا تركّبتَ؟ وكيف لم تظهر لِعينك في(3) بسائطك، وظهرتَ لعينك في تركيبك؟ وما طرأ أمر وجوديّ إلّا نسبة تركيبٍ تحكم عليه بأمرٍ لم تكن تحكم به قبل التركيب، فافهم.

أنشأ صورة "كن" من النفَس، ثُمّ الكائنات عن "كن" فما أظهرت إلّا كلماتٍ كلّها عن "كن".

(1) [يونس: 10]
(2) ص 4ب
(3) ص 5

وهي لفظة أمرٍ وجوديّ، فما ظهر عنها إلّا ما يناسبها من حروف مركّبة تجتمع مع "كن" في كونها كلمة، فما أَمْرُهُ يعني(١) إلّا واحدة وهو قوله -: "كن" قال -تعالى-: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾(٢) وقال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٣) ذلكَ الشيءُ في عينه. فيتّصف ذلك المكوَّن بالوجود بعد ما كان يوصف بأنّه غير موجود، إلّا أنّه ثابت مدرَجٌ في النفَس، غير موجود الحرفيّة. فالمنازلةُ الأصليّة تُحْدِثُ الأكوان، وتُظهر صور الممكنات في الأعيان. فمن علِمِ ما قلناه؛ علِمِ العالَم؛ ما هو؟ ومَن هو؟ فسبحان مَن أخفى هذه الأسرارَ في ظهورها، وأظهرها في خفائها!. فهي الظاهرة الباطنة، والأُولَى والآخرة لقوم يعقلون.

والعَيْنُ واحِدَةٌ والحُكْمُ لِلنِّسَبِ والعَيْنُ ظاهِرَةٌ والكَوْنُ لِلسَّبَبِ

قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ﴾ فنفى ﴿إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ فأثبتَ عينَ ما نفى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ(٤)﴾(٥) فنفى عينَ ما أثبتَ؛ فصار إثباتُ الرمي وسطًا بين طرفي نفي؛ فالنفيُ الأوّل عينُ النفي الآخر. فمن المحال أن يثبتَ عين الوسط بين النفيين؛ لأنّه محصور. فيحكم عليه الحصر، ولا سيّما والنفي الآخر قد زاد على النفي الأوّل بإثبات الرمي له، لا للوسط. فثبتَ الرميُ في الشهود الحسّي لمحمد ﷺ ثبوتَ محمد ﷺ في كلمة الحقِّ. فكما هو "رامٍ، لا رامٍ" كذلك هو في الكلمة الإلهيّة: "محمد، لا محمد" إذ لو كان محمدا(٦) كما تَشهدُ صورته، لكان راميا كما تَشهدُ رَمْيَه. فلمّا نفى الرميَ عنه الخبرُ الإلهيّ انتفى عينُه؛ إذ لا فرق بين عينِهِ ورَمْيِهِ. وهكذا: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾(٧).

وهذه هي البصيرة التي كان عليها الدعاة إلى الله: يعلمون مَن يدعو إلى الله، ومَن يُدعى إلى الله؛ فالإدراك واحد. فإذا أَدرك به الأمرَ على ما هو عليه سُمّي: بصيرة؛ لأنّه عِلْمٌ محقّق. وإذا أَدرك به عينَ نسبةِ ما ظهر في الحسّ؛ سمّي: بصرًا. فاختلفت الألقابُ عليه باختلاف الموطن، كما

(١) ثابتة في الهامش بقلم المؤلف.
(٢) [القمر: ٥٠]
(٣) [النحل: ٤٠]
(٤) ص ٥ب
(٥) [الأنفال: ١٧]
(٦) ق، س: محمد.
(٧) [الأنفال: ١٧]

اختلف حكمُ عينِ الأداة -وإن كانت بصورة واحدة- حيث كانت باختلاف المواطن. مثلُ أداة لفظةِ "ما" لا شكّ أنّها عينٌ واحدةٌ؛ ففي موطنٍ تكون نافيةً، مثل قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾(١) وفي موطنٍ تكون(٢) تعجُّبا مثل قوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٣) وفي موطنٍ تكون مهيّئةً مثل قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٤) وفي موطنٍ تكون اسما مثل قوله: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾(٥) إلى أمثال هذا، وقد تكون مصدريّة، وتأتي للاستفهام، وتأتي زائدة، وغير ذلك من مواطنها. فهذه عينٌ واحدة حكَمَتْ عليها المواطنُ بأحكام مختلفة.

كذلك صوَرُ التجلّي (هي) بمنزلة الأحكام لمن يعقل ما يرى. فأبان الله لنا -فيما ذكره في هذه الآية- أنّ الذي كنّا نظنّه حقيقةً محسوسةً؛ إنما هي متخيّلة، يراها رأيَ العين؛ والأمرُ في نفسه على خلاف ما تشهدُه العينُ. وهذا سارٍ في جميع القوى الجسمانيّة والروحانيّة. فالعالَمُ كلُّه في صور مُثُلٍ منصوبة. فالحضرة الوجوديّة إنما هي حضرة الخيال؛ ثمّ تقسّم ما تراه من الصور إلى محسوس ومتخيَّل؛ والكلُّ متخيَّل. وهذا لا قائل به إلّا من أُشهد هذا المشهد. فالفيلسوف يرمي به، وأصحابُ أدلّةِ العقول كلّهم يرمون به، وأهلُ الظاهر لا يقولون به؛ نعم، ولا بالمعاني التي جاءت له هذه الصور. ولا يقربُ من هذا المشهد إلّا السوفسطائيّة. غير أنّ الفرق بيننا وبينهم؛ أنّهم يقولون: "إنّ هذا كلَّه لا حقيقة له" ونحن لا نقول بذلك؛ بل نقول: "إنّه حقيقةٌ" ففارقْنا جميعَ الطوائف، ووافقنا اللهَ ورسولَه بما أُعلمناه مما هو وراء ما أُشهدناه. فعلِمنا ما نشهدُ والشهودَ، عنايةً(٦) من الله أعطاها إيّانا نورُ الإيمان الذي أنار اللهُ به بصائرَنا.

ومَن عَلِمَ ما قرّرناه؛ عَلِمَ عِلْمَ الأرض المخلوقة من بقيّة خميرة طينة آدم عليه السلام وعَلِمَ أنّ العالَمَ بأسره، لا بل الموجودات، هم عمّارُ تلك الأرض. وما خلص منها إلّا الحقّ -تعالى- خالقها ومنشيها، من حيث هويّته؛ إذ كان له الوجود، ولا هي. ولولا ما هو الأمر على ما ذكرناه؛ ما صحّت المنازلة

(١) [آل عمران: ٧]
(٢) ص ٦
(٣) [البقرة: ١٧٥]
(٤) [الحجر: ٢]
(٥) [المائدة: ١١٧]
(٦) ص ٦ب

بيننا وبين الحقّ، ولا صحّ نزولُ الحقّ إلى السماء الدنيا، ولا الاستواء على العرش، ولا العماء الذي كان فيه ربُّنا قبل أن يخلق خلقه. فلولا حكمُ الاسم "الظاهر" ما بدت هذه الحضرةُ ولا ظهر هذا العالَمُ بالصورة، ولولا الاسمُ "الباطن" ما عرفنا أنّ الرامي هو اللهُ في صورة محمديّة فما فوق ذلك من الصور فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾[1] وهو بشر ﴿إِلَّا وَحۡيًا﴾، مثل قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ فالرامي هو اللهُ والبصرُ يشهدُ محمدا ﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ صورةٍ بشريّة؛ لتقعَ المناسبةُ بين الصورتين بالخطاب ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ وهو ترجمانُ الحقّ في قلب العبد ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ. عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾[2].

فإذا أوحى اللهُ إلى الرسول البشري من الوجه الخاص بارتفاع الوسائط، وألقاه الرسولُ علينا؛ فهو كلام الحقِ لنا من وراء حجاب تلك الصورة المسمّاة: رسولا؛ إن[3] كان مرسلا إلينا، أو: نبيّا، وقد تكون هذه الرتبة لبعض الأولياء. فإذا انكشف الغطاءُ البشريّ عن عين القلب؛ أَدركَ جميعَ صور الموجودات كلّها بهذه المثابة: في خطاب بعضِهم بعضا، وسماعِ بعضِهم من بعض. فاتّحَدَ المتكلّمُ والسامعُ، والباطشُ والساعي، والمِحِسُّ والمتخيِّل، والمصوّر والحافظ، وجميع القوى المنسوبة إلى البشر.

فالمنازلاتُ كلّها برزخيّة بين ﴿ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[4] وصـــوَرِ العالَمِ وصـــوَرِ التجلّي؛ ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[5] فالمترجِمُ (هو) المتكلِّمُ. وقد عرفنا أنّ الكلامَ المسموعَ هو كلامُ الله، لا كلامه. فتنظر ما جاء به في خطابه البرزخيّ، وافتح عينَ الفهم لإدراكه، وكن بحسب ما خاطبك به. ولا يُسْمَعُ كلامُ الله إلّا بسمع الله، ولا (يُسمع) كلامُ الصورة إلّا بسمع الصورة، والسامع من وراء السمع، والمتكلِّم من وراء الكلام، ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ. بَلۡ

(١) [الشورى: ٥١]
(٢) [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]
(٣) ص ٧
(٤) [الحديد: ٣]
(٥) [التوبة: ٦]

هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ. فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾[1] من التبديل والتغيير. فإمّا ما يدلّ على توحيد، وإمّا صفة تنزيه، وإمّا صفة فعل، وإمّا ما يعطي الاشتراك، وإمّا تشبيه، وإمّا حكم، وإمّا قصص، وإمّا موعظة بترغيب أو ترهيب، أو دلالة على مدلول عليه. فهو محصور بين محكم ومتشابه كلُّ خطاب في العالَم.

فـ﴿ٱلطُّور﴾[2]: الجسمُ لِما فيه من الميل الطبيعيّ[3]؛ لكونه لا يستقلُّ بنفسه في وجوده، ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾[4] عن إملاءٍ إلهيّ، ويمين كاتبة بقلمٍ اقتداريّ ﴿فِي رَقّٖ﴾ وهو عينُك؛ من باب الإشارة، لا من باب التفسير، ﴿مَّنشُورٖ﴾[5] ظاهر غير مطويّ فما هو مستور، ﴿وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ﴾[6] وهو القلبُ الذي وَسِعَ الحقَّ فهو عامِرُه، ﴿وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ﴾[7] ما في الرأس من القوى الحسّيّة والمعنويّة ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾[8] أي الطبيعة الموقدة بما فيها من النار الحاكم الموجب للحركة، ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ﴾[9] أي ما تستعذبه النفس الحيوانيّة، والروح الأمريّ، والعقل العُلويّ؛ من سيّدها المربّي لها، المصلح من شأنها ﴿لَوَٰقِعٞ﴾ (أي) لساقطٌ عليها؛ إذ كانت لها المنازل السفليّة؛ من حيث إمكانها مطلقا، ومن حيث طبعها مقيّدا، ﴿مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٖ﴾[10] لأنّه ما ثمّ غير ما ذكرناه؛ فمِن عندنا التلقّي لتدلّيه، والترقّي لتدانيه، وبين هذين الحكمين ظهور البرازخ، التي لها المجد الشامخ، والعلم الراسخ.

وقد تكون المنازلةُ بين الأسماء الإلهيّةِ مثلَ المنازلة في الحرب على هذا الإنسان إذا خالف أمرَ الله. فيطلبه "التوّاب، والغفور، والرحمن" ويطلبه "المنتقِم، والضارّ، والمذلّ" وأمثالهم. وقد ورد في الحديث من هذا الباب قوله تعالى: «ما تردّدتُ في شيء أنا فاعله تردّدي في قبض

(١) [البروج: ٢٠ - ٢٢]
(٢) [الطور: ١]
(٣) ص ٧ب
(٤) [الطور: ٢]
(٥) [الطور: ٣]
(٦) [الطور: ٤]
(٧) [الطور: ٥]
(٨) [الطور: ٦]
(٩) [الطور: ٧]
(١٠) [الطور: ٨]

نسمة المؤمن يكره الموت وأكره مساءته[١] ولا بدّ له من لقائي» وهذا من المنازلة.

وقد ذقتُ هذا الكشفَ؛ رأيته من الله في قتل الدجّال، بحضور رسول الله ﷺ معي فيه. ومن هنالك انفتح لي باب بَسْط الرحمة على عباد الله، وعلمتُ أنّ رحمته وسعتْ كلّ شيء؛ فلا بدّ أن ينفذ حكمها في كلّ شيء، وعلمتُ حكمةَ انعدامِ الأعراضِ لأنفسها في الزمان الثاني من زمان وجودها، وخَلْقِ اللهِ الأمثالَ في المحلّ أو الأضداد. إذ لو ثبتَ عَرَضٌ ثبوتَ محلِّهِ إذا لم يكن محلُّه معنًى مثله -أي عرَض آخر مثله في العرضيّة- لبقي كما يبقى الجوهر، ولم تكن تتبدّل حاله على الجوهر. فيكون إمّا دائمَ الشقاء من أوّل خلقِه، أو دائمَ السعادة. فتكون (عندئذ) رحمةُ الله قاصرة على أعيانٍ مخصوصين، كما تكون بالوجوب في قوم منعوتين بنعت خاصّ. وفيمن لا ينالها بصفة مقيّدة وجوبا، تناله الرحمة من باب الامتنان، كما نالتْ هذا الذي استحقّها ووجبتْ له بالصفة التي أعطته فاتّصفت بها؛ فوجبت الرحمة له. فالكلّ على طريق الامتنان نالها ونالته؛ فما ثَمّ إلّا منّة إلهيّة أصلا وفرعا.

ثمّ تسري المنازلة بين الإصبعين من أصابع الرحمن في القلب في ميدان الإرادة. فإن أزاغه؛ أزاغه رحمان، وإن أقامه؛ أقامه رحمان؛ فما ثَمّ حكم إلّا له؛ لأنّه المستوي[٢] على العرش؛ فلا تنفذ الأحكام إلّا من هذا الاسم.

ثمّ تظهر المنازلة بين الملَك والشيطان على القلب باللمّتين اللتين يجدهما المكلّف في قلبه. فإن لم يكن مكلَّفا ووجد التردُّد في قلبه؛ فلا يخلو إمّا أن يكون في دار تكليف، أو لا يكون. فإن كان في دار تكليف؛ فالتردّد إنما هو من اللمّة الملَكيّة واللمّة الشيطانيّة؛ بطلب كلّ واحد منهما لما نفذت فيه لَمّته، أن يكون للمكلَّف[٣] في ذلك دخول بإعانةٍ في فساد؛ فيحور[٤] الإثم عليه. كصبيّين لم يبلغا حدّ التكليف؛ فيتضاربان عن لَمّة الشيطان التي غلبت على كلّ واحد منهما،

(١) ص ٨
(٢) ص ٨ب
(٣) ق: لمكلف
(٤) س، هـ: فيجوز

فيجيء والداهما، أو شخصان من قرابتهما، أو جيرانهما، أو مَن كان مِن الحاضرين من الناس؛ فيدخلون بينهما بغير ميزان شرعيّ؛ بل حميّة غرض. فربما يؤدّي ذلك إلى أن يكتسبوا إثما فيما سعوا به في حقّهما. فلهذا تكون حركة الصبيّ بالشرّ عن لَمّة الشيطان، فافهم واعرف المواطن؛ تفز بالعلم الأتمّ.

وإن كان (صـــاحب هذا القلب) غير مكلَّف ولا في دار تكليف، ووجد التردُّدَ في أمرٍ بين فعلين لا حرج عليه فيما يفعل منهما؛ فذلك التردّدُ والمنازلةُ بين الخاطرين؛ كالتردّدِ الإلهيّ، غير أنّه في العبد من أجل طلب الأَوْلَى والأَعلى في حقّه، كما يتردّد[1] المكلَّف بين طاعتين: أيّهما يفعل؟ فهذا تردّدٌ إلهيّ، ما هما عن اللمّتين؛ إنما هما غرضـــان، أو غرض واحد تعلَّق بأمرين: إمّا على التساوي، أو إبانة ترجيح يقتضيه الوقت. وما هو مكلَّف ولا في دار تكليف. لأنّه لولا التكليف ما قرب شـيطان إنسـانا بإغواءٍ أبدا؛ لأنّه عبثٌ، والعبث لا يفعله الحقُّ؛ لأنّ الكلَّ فعله ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[2]. فصاحبُ عِلْمِ المنازلات لا بدّ له أن يقف على هذا كلّه وأمثاله، وكُلُّ تردّدٍ في العالَمِ كلِّه فهذا أصلُه.

أما التردّدُ الإلهيّ، أو الإصبعان، أو اللمّتان؛ فشيء آخر له حكمٌ مّا هنالك. والأصل (هو) التردّد الإلهيّ، وما تعطيه حقائق الأســـماء الإلهيّة المتقابلة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3]. فلنذكر في هذا الفصل بعض ما حصل لنا في المنازلات من المعارف الإلهيّة؛ فإنّها أكثر من أن تحصى. فمن ذلك ما نذكره.

---

(١) ص ٩
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والثمانون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن حُقِّر غُلِب، ومن استهين مُنِع

لَا تَحْـقِـرَنَّ عِـبـادَ اللهِ إنّ لَـهُـمْ   قَدْرًا وَلَوْ جُمِعَتْ لَكَ المَقاماتُ
أَلَيْسَ[(١)] أَسْمَـاؤُهُ تُبْـدِي حَقـائِقَهمْ   وَلَوْ تَوَلَّتْهُمُ فِيهـا الجَهـالاتُ؟
إلّا إذا انْتَهَكُوا الشَّرْعَ الذِي انْتَهَكَتْ   حَرامَ مُنْتَهِكِيْهِ السَّـــمْهَرِيّاتُ
فَفرَّ مِنَ اجْـلِ حِمَى الرحمنِ إنّ لَهُ   عَيْنًا لِمَنْ حَكَمَتْ فِيْهِ الحِمِيّاتُ
فـإنّ أَسْمَـاءَكَ الحُسْـنَى بِأَسْمَـائِهِ الحُسْـنَى تُنَـاطُ وتُـدْنِيْهـا العِنـايَاتُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ احتقارَ شيء من العالَم لا يصدر مِن تقيّ يتّقي الله، فكيف من عالِمٍ بالله؛ عِلْمَ دليل أو عِلْمَ ذوق؟ فإنّه ليس في العالَم عينٌ إلّا وهو من شـعائر الله، من حيث ما وضعه الحقُّ دليلا عليه، ووصفَ مَن يعظِّم شعائر الله فقال: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[(٢)] أي فإنَّ عَظَمَتَها من تقوى القلوب، أو الشـعائر عينها من تقوى القلوب.

ثمّ إنّ كلّ شعائر الله في دار التكليف، قد حَدَّ الله للمكلَّف في جميع حركاته الظاهرة والباطنة حدودا، عَمَّتْ جميع ما يتصرّف فيه روحا[(٣)] وحسّا بالحكم، وجعلها حرماتٍ له عند هذا المكلَّف فقال: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ﴾[(٤)] وتعظيمها (هو) أن يبقيها حرماتٍ كما خلقها الله في الحكم؛ فإنّ ثَمّ أمورا تخرجها عن أن تكون حرمات، كما (أنّها) تكون في الدار الآخرة في الجنّة على الإطلاق من غير منع، وهو قوله تعالى: ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾[(٥)]، ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ

(١) ص ٩ب
(٢) [الحج: ٣٢]
(٣) ص ١٠
(٤) [الحج: ٣٠]
(٥) [الزمر: ٧٤]

أَنفُسُكُمۡ﴾[1] وقوله: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾[2] وارتفع الحجْرُ.

فربّما يقام العبد في دار التكليف في هذا الموطن؛ فيريد التصرّف فيه كما تعطيه حقيقته ولكن في موطنه؛ فَيُسقِط حرمات الله في ذلك؛ فلا يَرفع بها رأسا، ولا يجد لها تعظيما؛ فيفقِد خيرَها إذا لم يعظِّمها عند ربّه، كما قال: ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾[3] وإنما قال هذا ولم يتوعّد؛ بسبب أصحاب الأحوال، إذا غلبتْ عليهم؛ كانوا أمثال المجانين: ارتفع عنهم القلم؛ فيفوتهم لذلك خير كثير عند الله. ولهذا لا يَطلبُ الحالَ أحدٌ من الأكابر، وإنما يطلب المقامَ. ونحن في دار التكليف، فما فاتنا في هذه الدار من ذلك؛ فقد فاتنا خيره هنالك؛ فنعلم قطعا أنّا لسنا من أهل العناية عند الله؛ بفوت هذا الخير. هذا إذا لم نتعمّل في تحصيل هذا الحال الذي يفوِّتنا هذا الخير! فكيف بنا إذا[4] اتّصفنا بهذا الحكم المفوِّت للخير عن نظر في أصول الأمور حتى نعرف بعض حقائقها؛ فيكون في ذلك البعض المفوّت لنا هذا الخير؟ وقد رأينا منهم جماعة كثيرة من أصحاب النظر في ذلك من غير حال ذوقي. الله يعيذنا منه حالا ونظرا.

ولَمّا كان الدليل يَشْرُفُ بشرف المدلول، والعالَم دليل على وجود الله، فالعالَم شريف كلّه. فلا يُحْتقَر شيء منه، ولا يستهان به. هذا إذا أخذناه من جهة النظر الفكري. وهو في القرآن في قوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ. وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ. وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ﴾[5] الآيات النظريّة كلّها الواردة في القرآن، وكقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[6] وقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[7] الآية، وقوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[8] وقوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُۤ لَهُۥ﴾[9] الآية، وكقوله: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأَفَاقِ

(١) [فصلت: ٣١]
(٢) [يس: ٥٥]
(٣) [الحج: ٣٠]
(٤) ص ١٠ب
(٥) [الغاشية: ١٧ - ١٩]
(٦) [الأعراف: ١٨٥]
(٧) [البقرة: ١٦٤]
(٨) [الفرقان: ٤٥]
(٩) [الحج: ١٨]

وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾[١] وأمثال هذه الآيات.

وأمّا عند أهل الكشف والوجود؛ فكلّ جزء في العالم، بل كلّ شيء في العالم أوجده الله؛ لا بدّ أن يكون مستنِدا في وجوده إلى حقيقة إلهيّة. فَمن حقّره أو استهان به؛ فإنما حَقَّر خالِقَه واستهان به ومُظهِره. وكلّ ما في الوجُود فإنّه حكمة[٢] أوجدها الله لأنّه صنعة حكيم؛ فلا يظهِر إلّا ما ينبغي، لما ينبغي، كما ينبغي. فمن عمي عن حكمة الأشياء؛ فقد جهل ذلك الشيء، ومَن جهل كون ذلك الأمر حكمة؛ فقد جهل الحكيم الواضع له، ولا شيء أقبح من الجهل.

فإن قلت: فالجهلُ من العالَم، وقد قبّحتَه؛ فقد قبّحتَ مَن استند إليه الجهلُ في وجوده؟! قلنا: كان يصحّ هذا لو كان الجهلُ نسبةٌ وجوديّة؛ فالجهل إنما هو عبارة عن عدم العلم، لا غير؛ فليس بأمر وجوديّ. والعدمُ هو الشرّ، والشرّ قبيح لنفسه حيثما فرضته. ولهذا ورد في الخبر الصحيح أنّ النبيّ ﷺ قال في دعائه ربّه تعالى: «والخير كلّه في يديك، والشرّ ليس إليك» فما نسب الشرّ إليه. فلو كان الشرّ أمرا وجوديّا؛ لكان إيجاده إلى الله؛ إذ لا فاعل إلّا الله. فالوجود كلّه خير؛ لأنّه عن الخير المحض؛ وهو الله تعالى.

ثمّ نرجع إلى أصل الباب، وهو قولنا: "مَن حُقِّر غُلِب" فنبيّن ذلك في الهمم. وذلك أنّ أصل هذا أنّ كلّ شخص احتقر شيئا؛ فإنّ همّته تقوى على التأثير فيه، وعلى قدر ما يعظم عنده؛ يقلّ التأثير فيه، أو ربما يؤدّي إلى أن لا يكون له أثر فيه؛ فإنّ الانفعال في الأشياء إنما هو للهمم. ألا ترى تأثير همم النساء في السِّحر المعروف[٣] عندهم المؤثِّر في المسحور؟ لولا ما احتقروا المسحورَ، وقطعوا بهمّتهم أنّ هذا الذي يفعلونه قولا أو عملا يؤثّر في المسحور؛ ما أثَّر؛ فيؤثِّر فيه بلا شكّ. ومن ليست له هذه الهمّة في قوّة ذلك الفعل، ويَعْظُمُ عنده من يريد أن يسحره من الناس أن يؤثّر فيه ذلك العمل أو القول، وعَمِلَه أو قاله؛ فإنّه لا يؤثّر جملة واحدة. فلهذا قلنا: "مَن حُقِّر غُلِب" كما قيل لنا في هذه المنازلة. فإذا صدَقَ التوجُّهُ صَحَّ الوجود.

---

(١) [فصلت: ٥٣]
(٢) ص ١١
(٣) ص ١١ب

ألا ترى الأشياء الكائنة في العالم -وهي من العالم- تَعِزُّ أن تكون أثرا عن العالَم، أو محكومة للعالَم؟ فإنّ الأمثال تأنف -من حيث حقيقتها- أن يكون المؤثِّر فيها العالَمُ؛ فتحقّر أمثالها، أعني: جزئيّات العالم. فتعلِّق الهمم بإيجاد أمر مّا؛ فتنتظر في السبب المعِين لها على إيجاد ذلك الأمر في العالَم، وتبحث عنه إن كان مِن قبيل الأفعال، أو الأقوال؛ فتشرع في ذلك العمل أو القول. فإن كان مما يعزّ، بحيث أن لا تتمكن في الأثر فيه إلّا بالتوجّه إلى الله؛ فتتوجّه -في ذلك- بالدعاء والصدق إلى الله؛ فتؤثِّر، بذلك التوجُّه، تلك الهمّةُ. فإن كان صاحب الهمّة مؤمنا احتقر ذلك المؤثّر فيه في جنب قوّة الله وعظَمته. وإن لم يكن احتقره في قوّة همّته؛ وما استعان به على التأثير فيه؛ فهو [1]مغلوب عنده على كلّ حال. وأصله الاحتقار؛ فإنّ كلّ شيء في العالم -بالنظر إلى عظمة الله- حقير. وهذا من علم النِّسب.

وكلّ شيء في العالَم إذا نظرته بتعظيم الله، لا بعظمته؛ فهو عظيم. وهو الأدب؛ فإنّه لا ينبغي أن ينسب إلى العظيم إلّا ما يُستعظم؛ فإنّه تَعْظُمُ عظَمَتُه في نفس مَن نظره بهذا النظر. فإن استحقره فلم يعظِّم في نفسه موجده ذلك التعظيم الذي في نفس من عظم عنده ذلك الشيء من العالَم، وربما يحتجّ بقوله (تعالى): ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾[2] فينبغي للعالِم أن لا يتصوّر هذه الآية إلّا حتى يتصوّر عزّة ذلك الشيء على أمثاله؛ فإذا حصلت عنده عزّة ذلك الشيء؛ حينئذ يقول: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ وإن كان علينا بعزيز؛ فيثبت العزيز للعزيز. هذا هو الأدب والتعظيم. فالشيءُ على عزّته حقيرٌ بالنسبة إلى عزّة الله التي لا تقبل التأثير لأجل هذا الحكم.

فإن احتَجّ علينا مَن عَلِم حقيقة ما كنّا أومأنا إليه في حال مَن يسخط الله ويرضيه: هل يدخل هذا الأثر الحاصل من الكون في الجناب الإلهيّ في هذا الباب، أم لا؟ قلنا: لا يدخل. فإنّ العالِم بكلّ شيء؛ بيده ملكوت كلّ شيء، وتصريف كلّ شيء؛ إذ هو الموجد أسبابَ السخْطِ، والرضا[3]، والإجابة في الدعاء؛ فما خرج عنه شيء يكون لذلك الشيء أثر فيه؛ فهو محرّك العالَم

---

(١) ص ١٢
(٢) [إبراهيم: ٢٠]
(٣) ص ١٢ب

ظاهرا وباطنا في كلّ ما يريد كونَه. فإن كان ثَمَّ أثرٌ فيه؛ فهو الذي أثّر في نفسه؛ ما العالَم أثّر فيه. بل غايتنا فيه أن نقول: أثّر في نفسه إن قلنا ذلك بالعالَم، أي بتقدّم هذا السبب؛ وهو إيجاده الأمر الموجب للسخط عليه في هذا الشخص. فأسخط الله -بهذا الفعل الذي أوجده في هذا العبد- لشقاوة هذا العبد، أو ليظهر فيه عقوبته، ومغفرته، وحكم رحمته؛ على قدر ما يظهر فيه عقيب الأمر المسخِط.

وأمّا قوله في المنازلة: "من استهين مُنع" فقد يكون من استهين في حقّه ذلك الشيء؛ مُنِع؛ لأنّه جاهل بما طلب. فيكون من استهين ذلك المطلوب في حقّه؛ مُنع؛ لما هو أعلى منه. فإنّ الطالب قد يجهل قدر ما يطلب، ويَعْظُم عنده؛ لعدمه إيّاه، وهو عند الله بالنسبة إلى هذا الطالب دون هذا الطالب. فيمنعه مطلوبه. فيتخيّل الممنوع منه أنّ ذلك لإهانته على من بيده إعطاء ما سأل فيه، وليس كذلك. فيفتح الله -إن شاء- عينَ بصيرته، ويرزقه الكشف على نفسه وعلى حقيقة ما طلب، ويريه الحقّ -في ذلك الكشف- أنّ الذي طلبه ما هو بذاك[1]، ويعرف شرف نفسه عن أن يتّصف بالافتقار إلى الله في طلب مثل هذا. فيعلم أنّ الله ما منعه لإهانته عليه، وإنما منعه لاستهانة ذلك المطلوب بالنسبة إليه. فيشكر الله على منع ذلك. هذا وجه من وجوه قوله: "مَن استهين مُنِع".

والوجه الآخَرُ أن يطلب الطالبُ فوق قدره، حتى لو أُعطيه ما قَبِلَهُ لأنّه يضعف عن حمله. فَيُمنع لإهانته بالنسبة إلى ما طلبه، وهو عكس الأوّل. فيكون منعُ اللهِ إيّاه رحمةً به، مثل قوله: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2] لأنّهم يضعفون عن القيام بما يستحقّه بَسْطُ الرزق من الشكر. وليس في قوّته إلّا البغي به، والكفر، والأشر، والبطر. ويظهر ذلك في أرباب المناصب في الدنيا. فإذا رأيتَ صاحبَ المنصب يحكم عليه المنصب؛ فتعلم أنّه دون المنصب، وأنّه مهان؛ يصرّفه المنصب بعزّته كيف يشاء؛ فلا يزال مذموما بكلّ لسان؛ من الحقّ ومن الخلق. وإذا

(١) ص ١٣
(٢) [الشورى: ٢٧]

رأيت صاحب المنصب يصرّف المنصب، ويحكم على المنصب؛ فتعلم أنّه فوق المنصب. فيكون محمودا بكلّ لسان؛ عند الله وعند العالَم: فيمنع بحقّ وحكمة، ويعطي بحقّ وحكمة، كما قال الحقُّ عن نفسه: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ﴾ وذلك لعلم هذا الشخص بالأوزان؛ فإنّ(١) اللهَ يقول: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾(٢) فيعلم على مَن يَبْسُط رزقه، ومن يقبض عنه ذلك القدر الذي بسطه على غيره؛ فبغى به. ولذلك ما ذكر إلّا عموم البسط في العباد كلّهم، وأضاف البغي للكلّ. لأنّه قد بسط للبعض؛ فوقع منهم البغي فيما بَسطه له؛ لأنّه شَغله عن حاجة نفسه الضروريّة بحاجة نفسه التي هي غير ضروريّة.

كَمَلِك بسط الله له في المُلك؛ فأعطاه افتقاره الأصليُّ أن يسعى في تحصيل مُلك غيره، ولم يقنع بما عنده، وقد كان قبل حصول ما هو فيه عنده يشتهي أنّه يحصل له بعضه ويقنع به. فلمّا أُعطيه؛ ما قنع، وتشوّف إلى الزيادة مما هو في يد غيره. فلم يحصل له ذلك -إن حصل- إلّا بالبغي في الأرض. فربما أدّاه ذلك البغي إلى زوال ما بيده، فيندم عند ذلك، ويعلم أنّه ما عاد عليه إلّا بَغْيُه. فلو كان عزيزا في طلبه، غير مهان؛ ما مُنع. هكذا يقول عن نفسه. وقد يكون منعُ الله ذلك في حقّه، وأخذُ ما كان بيده؛ سببا إلى رجوعه إلى الله وتوبته؛ ليسعده الله بذلك. فالعاقل ينظر في أحواله وتصرّفاته، وما أهّله الله له، ويعلم أنّ ذلك كلّه خطاب الحقّ بألسنة الأحوال. فيفتح عين الفهم وسمعه لذلك الخطاب العقليّ(٣) والحاليّ، فيعمل بمقتضى(٤) فهمِه فيه.

فإن قلت: فإن كان فهمُه فيه ما تعطيه قوّة ذلك المنصب! قلنا: ليس ذلك نريد، وما غاب عنّا هذا الذي دخلتَ علينا به، ولكنّ الله قد وضع لنا في العالم الموازين الشرعيّة؛ لنقيم بها الوزن بالقسط. فإذا أعطى ذلك الأمر الذي يريد تمشيته في العالم بالوزن؛ أخذنا منه قدر ما يدخل الميزان، وتركنا منه ما لا يحتمله الميزان؛ فإنّ في مقابلة كفّة الموزون مقدارا في الكفّة الأخرى، وذلك

---

(١) ص ١٣ب
(٢) [الشورى: ٢٧]
(٣) الحروف المعجمة مهملة، وهي في س: الفعلي
(٤) ص ١٤

المقدار هو الذي تُعيِّن لنا مِن هذا الموزون ما نحتاج إليه في الوقت. وهذا معنى قوله: ﴿يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ وهو القدر الذي في الكفّة الأخرى من الميزان، ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[1] وقد يكون الميزان مكيلا، فهو على قدر الكيل.

والفرق بين المكيال والميزان (هو) أنّ الميزان خارج عنك؛ فتأخذ من الموزون قدر ما يقابله من الكفّة الأخرى. والمكيال هو عين ذاتك من حيث ما هي متّصفة بحالةٍ مّا؛ فذلك عينُ كيلها؛ فلا تأخذ من الأمر إلّا بقدر قبولها، كما يأخذ المكيال.

فهو على الحقيقة، كما هو في الميزان. فإنّه إذا رجح بإحدى الكفّتين، فقد خرج عن أن يكون وزنا؛ لأنّه خرج عن مقدار ما يقابله: إمّا[2] بتطفيف، أو غيره. فالنبيّ (ص) لِما نزل عليه من الشرائع (هو) مكيال[3]، لا ميزان.

والحقّ لَمّا لم يصحّ أن يكون محلّا لأمر؛ لم ينزل نفسه منزلة المكيال، لكن وصف نفسه بأنّ بيده الميزان يخفض القسط ويرفعه بحسب مراتب العالَم. فكلّ خفضٍ في ميزان الحقّ ورفعٍ، فهو عين الاعتدال بين الكفّتين في الميزان الموضوع في العالم. فإنّ الحقّ لا يَزِنُ إلّا حقّا؛ فميزان الحقّ لا بدّ فيه من خفض ورفع لإحدى الكفّتين. ولو كان على الاعتدال؛ ما ظهر كونٌ في العالم، أصلا، ولا عدل.

فإذا أقيمت موازين الشرع الإلهيّ في العالَم؛ سرى العدلُ في العالم. وكذلك لو أقيم الوزن الطبيعي في العالم؛ لم يكن في العالم مَرَضٌ ولا موت، كما لا يكون في الجنّة. لأنّ الميزان الطبيعي؛ في الجنّة يظهر حكمه؛ ولذلك هي دار بقاء، ويرتفع فيها ميزان الشرع كما ارتفع في الدنيا ميزان الطبع. فالمنعُ والعطاءُ؛ لولا الميزان ما كان لهما حكم في العالم، والذي يَزِنُ هو الموصوف بالمعطي

(١) [الحجر: ٢١]
(٢) ص ١٤ب
(٣) "من الشرائع مكيال" مكتوبة في ق: "مكيال من الشرائع" ووضع فوق كلمتي الشرائع ومكيال علامتين (حرف م) تشيران إلى استبدالهما ببعضهما.

والمانع والضار والنافع ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[١].

فإن قال قائل: إنّ الجود الإلهي ليس فيه منع! قلنا: صدقتَ. قال: فإذا كنتُ صادقا، وسلّمتَ لي قولي، فما حكم الاسم الإلهيّ المانع؟ وهذا المنع الواقع في العالم لماذا (=إلى ماذا) يرجع، فإنّا[٢] لا ننكره؟ قلنا: أمّا الجود الإلهيّ فلا منع فيه، ولكن لا يقبله إلّا الممكن، لا يقبله المحال. فإذا عرفتَ القابل عرفتَ المانع والمنع. فالقوابل تقبل من هذا الجود المطلق بحسب استعداداتها؛ كالشقّة والقَصّار في فيض الشمس نورها. فتبيَضّ الشقّة، وتسود وجه القصّار إن كان أبيض. فيقول الحكيم: النور واحد، ولكن مزاج القصّار لا يقبل من نور الشمس إلّا السواد، والشقّة على مزاج يقبل البياض. فمزاجك منعك من قبول البياض، ويقال للشقّة: مزاجك منعك من قبول السواد.

فلكلّ واحد من المذكورين أن يقول: فالمسألة بحالها لِمَ لَم تعطني المزاج الذي يقبل السواد؟ والقصّار يقول: لِم لَم تعطني المزاج الذي يقبل البياض؟ قلنا: لا بدّ في العالَم من شقّة وقصّار؛ فلا بدّ من مزاج يقبل البياض، ومزاج يقبل السواد؛ فلا بدّ منكما؛ كنتما ما كنتما. فإنّ العالَم لا بدّ فيه من كلّ شيء، فلا بدّ أن يكون فيه كلّ مزاج. والحقّ -تعالى- ما هو فعله مع الأغراض التي أوجدها في عباده، وإنما هو مع ما تطلبه الحكمة، والذي اقتضته الحكمة هو الواقع في العالم؛ فعين ظهوره هو عين الحكمة.

فإنّ فعل الله لا يعلّل بالحكمة؛ بل هو عين الحكمة. فإنّه لو علّل بالحكمة؛ لكانت الحكمة هي الموجبة له ذلك؛ فيكون الحقّ محكوما عليه، والحقّ -تعالى- لا يكون محكوما عليه. فلا يوجبُ مُوجِبٌ عليه شيئا[٣] إلّا ما ذكر لنا أنّه أوجب على نفسه، لا أنّه أوجب عليه موجِبٌ غيره أمرًا مّا. فأيّ محلّ فرضته لمزاج خاصّ يُتصوّر أن يقول: قد منعني غير هذا المزاج؟ وهذا غلط؛ لأنّ عين المزاج هو عين ما ظهر، لا غيره. ولا يصحّ أن يقول الشيء عن نفسه: "لِمَ لَمْ يكن غيري".

---

(١) [البقرة: ٢٩]
(٢) ص ١٥
(٣) ص ١٥ب

كما قدّمنا في الباب الذي قبل هذا الباب أنّ التركيب ليس إلّا البسائط. فالتركيب نِسبة، والنِّسب عدميّة. وقد ظهر أمر لم يكن يظهر لولا تركيب هذه البسائط وجمعها، وما هو هذا الظاهر غير أعيان البسائط. وكذلك هذا الظاهر عن هذا المزاج؛ ما هو غير المزاج. فما ثَمّ على الحقيقة من يقول: لأيّ شيء مُنعت؟ وإذا لم يكن ثَمّ؛ لم يصحّ المنع في الجود الإلهيّ، فبقي المنع والمانع إنما يرجعان إلى نِسب مقدَّرة، وما كلٌّ أحد أظهره الله على هذا العلم وأمثاله.

وتنزّلت ألسنة الشرائع بحسب ما وقع عليه التواطي في ألسنة العالَم. ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾(١) فلا ينزل إلّا بما تواطئوا عليه. فقد يكون التواطي على صورة ما هي الحقائق عليه، وقد لا يكون. والحقّ تابع لهم في ذلك كلّه؛ لِيُفْهَم عنه ما أنزله في أحكامه، وما وَعد به وأوعد عليه. كما قد دلّ الدليل العقليّ على استحالة حصر الحقّ في أينيّة، ومع هذا جاء لسانُ الشرع بالأينيّة في حقّ الحقّ؛ من أجل(٢) التواطؤ الذي عليه لسان المرسَل إليهم. فقال (ص) للسوداء: «أين الله؟» فلو قالها غيرُ الرسول لشهد الدليل العقليّ بجهل القائل(٣)؛ فإنّه لا أينيّة له. فلمّا قالها الرسول، وبانت حكمته وعلمه، علِمنا أنّه ليس في قوّة فهم هذا المخاطَب أن يَعقل مُوجده إلّا بما تَصوّره في نفسه. فلو خاطبه بغير ما تواطأ عليه وتَصوّره في نفسه؛ لارتفعت الفائدة المطلوبة، ولم يحصل القبول. فمن حكمته أن سأل مثل هذه بمثل هذا السؤال وبهذه العبارة. ولذلك لَمّا أشارت إلى السماء؛ قال فيها: «إنّها مؤمنة» أي مصدّقة بوجود الله. ولم يقل: "عالمة". فالعالِم يصحب الجاهل في جهله بعلمه، والجاهل لا يقدر على صحبة العالِم على علمه، إن لم يكن العالِم ينزل إليه في صورة جهلِه. وكلّ ذلك حكمة إلهيّة في العالَم.

واعلم أنّ المهانة حقيقةُ العالَم التي هو عليها؛ لأنّه بالذات ممكن فقير؛ فهو ممنوع من جميع نَيْل أغراضه وإراداته منعا ذاتيّا. ولا يحجبنك وقوع بعض مراداته ونيل بعض أغراضه؛ عمّا قلناه في حقّه. فإنّ ذلك ما وقع له إلّا بإرادة الحقّ، لا بإرادته. فذلك المراد، وإرادة العبد معًا؛ إنما هما واقعان بإرادة الحقّ؛ فهو ممتنع بالذات أن يكون شيء في الوجود موجودا عن إرادة العبد. ولو كان لإرادة العبد نفوذ في أمرٍ خاصٍّ لعمّ نفوذها في كلّ شيء، لو كان ذلك(٤) المراد وقع لعين إرادة الممكن،

(١) [إبراهيم: ٤]
(٢) ص ١٦
(٣) "بجهل القائل" ثابتة في الهامش بقلم الأصل وبجانبها كلمة صح
(٤) ص ١٦ب

فتعيّن أنّ ذلك الواقعَ وقعَ بإرادة الله ﷻ.

فالعالَم ممنوع لذاته، كما هو ممكن مهانٌ لذاته. وإنما كان مهانا لذاته؛ لأنّ العبوديّة له لذاته؛ وهي الذلّة. وكلُّ ذليل مَهين، وكلُّ مهين محتقَر، وكلّ محتقَر مغلوب. فصحّ ما جاء في المنازلة من أنّه: "مَن حُقِّر غُلِب ومَن استُهين مُنِع". ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والثمانون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: حبل الوريد وأينيّة المعيّة

أَنا مَعَ العَبْـدِ حَيْـثُ كانا　　　مُسْـتَقْبَلًا، مَاضِـيًا، وَآنَا
مُـقَـيَّـدًا مُـطْـلَـقًـا نَـزِيهًـا　　　مُقَـدَّسًـــا عَـامِرًا مَكَانا
مَنْ قالَ شَـــوْقًا تُرِيْدُ عَيْنٌ[١]　　　بِــأَنْ تَرانا فَقَــدْ جَفَــانا
أَيْـنَ أَنا مِـنْـكِ يا جُـفُـونا　　　لَمْ تَلْحَظِ الفِعْلَ والزَّمانا
كَيْفَ[٢] لَها أَنْ تَرَى جَلالِي　　　وَقَدْ رَأَى الصَّعْقَ مَنْ رَآنا

قال الله ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[٣] وقال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٤] فكان بهويّته معنا، وبأسمائه أقرب إلينا منّا. فإنّ الحقّ إذا جمع نفسه مع أحديّته؛ فلأسمائه من حيث ما تدلّ عليه من الحقائق المختلفة -وما مدلولها سِوَاهُ، فإنّها ومدلولاتها عينه وأسماؤه- فلا بدّ أن تكون الكناية عن ذلك -في عالم الألفاظ والكلمات- بلفظ الجمع؛ مثل "نحن" و"إنّا" -بكسر الهمزة وتشديد النون- مثل قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[٥] و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[٦]. وقد تفرّد إذا أراد هويّته، لا أسماءه مثل قوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[٧] فوحّد. وأين "نحن" مِن "أنا"؟ ولا معنى لمن قال: إنّ ذلك كناية عن العظمة. لا؛ بل هي عن الكثرة، وما ثمّ كثرة إلّا ما تدلّ عليه منه أسماؤه الحسنى، أو تكون عينه أعيان الموجودات. وتختلف الصور لاختلاف حقائق المركّبات.

---

(١) ق: "عيني" وبجوارها بقلم المؤلف: "عين".
(٢) ص ١٧
(٣) [ق: ١٦]
(٤) [الحديد: ٤]
(٥) [القمر: ٤٩]
(٦) [الحجر: ٩]
(٧) [طه: ١٤]

إذ قد قال عن هويّته: إنّها جميع قوى الصور. أي إذا أحبّ الشخصَ من عباده؛ كشف له عنه به؛ فعلم أنّه هو. فرآه به، مع ثبوت عين الممكن، وإضافة القوّة[1] التي هي عينُه -تعالى- إلى العبد. فقال: «كنت سمعه» فالضمير في قوله: «سمعه» عين العبد، والسمع عين الحقّ. ولا يكون العبد عبدا إلّا بسمعه، وإلّا فَمَن يقول إذا نودي: ﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ﴾[2] إلّا المأمور عند تكوينه وفي تصرّفاته. فلولا أنّه سميعٌ ما قيل له: "كن"، ولا يكون لولا طاعته لربّه في أمره إيّاه. والحقُّ سمعُه (أي وسمعُ الحقِ) ليس غيره في كلّ حال. فكشف له -سبحانه- عن ذلك.

وإذا كان الأمر على ما ذكره عن نفسه، وأعطاه الشهود والكشف؛ صحّ الجمع في لفظة "إنّا" و"نحن". وإذا لم يكن عين القوى والموجودات إلّا هو؛ صحّ الإفراد في "إنّني"، و"أنا الله" و(صحّ) الهو والأنت وضمير المفرد بالخطاب بالكاف في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[3] وأمثال ذلك. فأفرد نفسه في جمعيّتنا، فقال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾[4]، وجمع نفسه في أحديّتنا في قوله: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ﴾[5] فأفرد الضمير العائد على الإنسان.

فَلَمْ يَكُنِ الجَمْعُ إلّا بِنا   وَلا الواحِد العَيْن إلّا بِهِ

فأينما كان الخلق، فالحقّ يصحبه من حيث اسمه "الرحمن" لأنّ الرحم شجنة منه. وجميع الناس رَحِمٌ؛ فإنّهم أبناء أب واحد وأمّ واحدة. فإنّه خلقنا من نفس واحدة وهو آدم، وبثّ من آدم وحوّاء[6] رجالا كثيرا ونساء. فنحن أرحامٌ من حيث أنّ «الرحم شجنة من الرحمن» فصحّت القرابة. وقد أمر بصلة الأرحام فقال: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ﴾[7] وأمر بأن توصَل الأرحام. وهو أَوْلَى بهذا الوصف منّا؛ فلا بدّ أن يكون للرحم وَصولا؛ فإنّها «شجنة من الرحمن»؛ وقد لَعَن اللهُ -واللعنةُ (هي) البُعد- مَن انتسب إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه؛

---

(١) ص ١٧ب
(٢) [البقرة: ٢٨٥]
(٣) [الفاتحة: ٥]
(٤) [الحديد: ٤]
(٥) [ق: ١٦]
(٦) ص ١٨
(٧) [الأنفال: ٧٥]

أي لا ينتسب إلى غير رَحِمه.

فنحن من حيث الرحم قرابة قربى، ومن حيث الرتبة عبيدٌ؛ فلا ننسب إلّا إليه، ولا ننتمي لسِوَاهُ. وقد قال -تعالى- في الصحيح عنه: «اليوم أضع نسبكم» لأنّه عارضٌ عَرَض لنا، ما هو أصل؛ لأنّا نفترق ولا نجتمع، وقد لا يعرف بعضنا بعضا. فنَسَبُنا الذي بيننا ما هو أصل؛ إذ لو كان أصلا ما قَبِل العوارض ولا صحّ النكران. ثمّ قال: «وأرفع نسبي» فإنّا ما زلنا عنه قطّ، ولا افترقنا منه، ولا فارقنا، ولا زال عنّا. وكيف نزول عمّن نحن في قبضته، ومن هو معنا أينما كنّا، وعلى أيّ حالة وصفنا من وجود وعدم؟ ثمّ قال: «أين المتّقون» فقمنا إليه بأجمعنا؛ لأنّه ما منّا إلّا من اتّخذه وقاية في دفع الشدائد عن نفسه، وهو قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾(١) وما منّا إلّا من كان له وقاية في دفع ما يقال عنه فيه: "إنّه سُوءٌ" فنكون(٢) كالمجنّ له تتعاور علينا سهام الأسواء؛ فيضافُ كلّ مكروه إلينا فداء له؛ فصحّ أنّ الناس كلّهم متّقون. لكن ثَمّ تقوى خصوص، وتقوى عموم؛ ميّزتها الشرائع ونبّهت عليها.

فَمَن عَلِم ما قلناه؛ حمل التّقوى حملا عامًّا على جميع الخلق. ومن وقف مع التّقوى المعلومة عند الناس؛ خصّص. وما نبّهنا على هذا الأمر إلّا مراعاة للشرع، فإنّ الشرع راعى ذلك ونبّه عليه. حتى إذا علمه الإنسان وتحقّق به؛ ظهر له الفضل على غيره. فإنّ الله يقول: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾(٣) وقد أمر بصلة الأرحام، والرحمن لنا رَحِمٌ نرجع إليه. فلا بدّ للمطيع أمرَه أن يصل رَحِمه، وليس إلّا وصلته بربّه. فإنّ الله -بلا شكّ- قد وصلنا من حيث أنّه رحمٌ لنا؛ فـ﴿هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾(٤) المنعِم على أيّ حالة كنّا من طاعة أمره أو معصية، وموافقة أو مخالفة. فإنّه لا يقطع صلة الرحم من جانبه، وإن انقطعت عنه من جانبنا؛ لجهلنا.

---

(١) [الإسراء: ٦٧]
(٢) ص ١٨ب
(٣) [الزمر: ٩]
(٤) [الذاريات: ٥٨]

ثمّ إنّه ما أمر بصلة الأرحام القريبة إلّا ليسعدوا بذلك، وما من شخص إلّا وله رحم يصلها ولو بالسلام، كما قال (ص): «بُلُّوا[١] أرحامكم ولو بالسلام» فإذا وصلنا رحمنا؛ لم نَصِلْ -على[٢] الحقيقة- إلّا هو. وإن حملناه في عين رحمنا؛ فهو يعرف نفسه، كما أنّ «الصدقة تقع بيد الرحمن قبل أن تقع بيد السائل»، وقال: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقۡوَىٰ مِنكُمۡۚ﴾[٣].

وفي نفس الأمر قد قلنا: "إنّا وقايةٌ له من كلّ سوء" فلا بدّ لكلّ أحد أن يكون له صديق من الناس، على أيّ دين كان. ولا بدّ له من مراعاة صديقه، وهو في النَّسب رَحِمُه بلا شكّ؛ لأنّه أخوه لأُمِّه وأبيه. فكلُّ بِرٍّ ظهر من أحد إلى أحد، فهو صلةُ رحم؛ كذا يقبلها الله من كلّ أحد ﴿فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ﴾[٤] غير أنّهم بينهم مفاضلة في القرب. قال عليّ بن أبي طالب القيرواني[٥] في ذلك:

النـاسُ فِي جِهَـةِ التَّمْثِيـلِ أكْفـاءُ ... أَبُــوهُمُ آدَمٌ والأُمُّ حَــوّاءُ
فإنْ يَكُنْ لَهُمُ مِنْ أَصْلِهِمْ نَسَبٌ ... يُفـاخِرُونَ بِـهِ فـالطِّينُ والمـاءُ
ما الفَضْــلُ إلّا لأَهْلِ العِلْمِ إنَّهُمُ ... عَلَى الهُدَى لِمَنِ اسْتَهْدَى أَدِلّاءُ
وَقَدْرُ كُلِّ امْرِئٍ ما كانَ يُحْسِنُهُ ... والجاهِلُونَ لأَهْلِ العِلْمِ أَعْدَاءُ

والقَرابة[٦] قرابتان: قرابةُ الدِّين، وقرابةُ الطين. فمن جمع بين القرابتين؛ فهو أَوْلَى بالصلة، وإن انفرد أحدهما بالدين والآخر بالطين؛ فيُقدِّم قرابة الدين على قرابة الطين كما فعل الحقّ -تعالى- في الميراث: فورَّث قرابةَ الدين، ولم يورِّث قرابةَ الطين إذا اختلفا في الدِّين. فكان الواحد مؤمنا بالله وحده، والأخ الآخر كافر بأحديّة الله، ومات أحد الأخوين؛ لم يجعل له نصيبا في ميراثه، فقال (ص): «لا يتوارث أهلُ ملّتين». وقد ذهب عقيل دون عليّ بن أبي طالب بمال أبيه لَمّا مات

(١) يقال: بَلَّ رَحِمَهُ، إذا وصلَها وفي الحديث: "بُلُّوا أرحامكم ولو بالسَّلام" أي نَدُّوها بالصلة..
(٢) ص ١٩
(٣) [الحج: ٣٧]
(٤) [الحجرات: ٨]
(٥) تكرر ورود هذه الأبيات ٣ مرات في هذه الموسوعة منسوبة لمن ذكره الشيخ الأكبر، في حين تنسب المصادر الأدبية المتوفرة لدينا ومنها الموسوعة الشعرية أن هذه الأبيات للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.
(٦) ص ١٩ب

أبو طالب عمُّ رسول الله ﷺ.

وكلُّ مَن قطع رحمه في حقّ شخص، وهو قد وصلها في حقّ شخص آخر؛ فالذي يرعى اللهُ من ذلك جانب الوصلة، لا جانب القطع. فإنّه القائل على لسان رسوله ﷺ: «أتبع السيّئة» مثل قطع تلك الرحم «الحسنة» مثل وصلة الرحم «تمحُها» فَوَصْلُ رَحِمه زيد يمحو قَطْعَ رَحِمه عمرو، وهذا أخوه وهذا أخوه؛ لأنّ الله يصل الرحم ولا يقطعها. فالحقّ يعضده في صلة مَن وصلها، ويقطع مَن قطعها؛ لأنّه عين ذلك الذي قطعها. ففي الوصل كلمة عناية إلهيّة بالواصل، وفي القطع كلمة تحقيق؛ أي أنّ الأمر كذلك. فما في العالم إلّا مَن[١] هو وَصولٌ رَحِمه الأقوى الأقرب، فإنّ أفضل الصِّلات في الأرحام صلة الأقرب فالأقرب.

وقد جاء في الصدقة أنّ أفضلها اللقمة يجعلها الإنسان في فمه؛ لأنّه لا أحد أقرب إليه من نفسه. والله أقرب إلى العبد من نفسه منه؛ فإنّه القائل: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[٢] فإذا وصله العبد (فـ)قد وصل الأقرب بلا شكّ، فقد أتى ما هو الأَوْلَى بالوصل في الأقربين؛ فإنّ النصّ فيه؛ ولهذا عمّ كلَّ الأشياء اتّساعُ رحمته. فمن حجر رحمة الله؛ فما حجرها إلّا على نفسه. ولولا أنّ الأمر على خلاف ذلك؛ لم ينل رحمةَ الله مَن حجرها وقصرها. ولكن -والله- ما يستوي حكم رحمة الله فيمن حجرها، بمن لم يحجرها وأطلقها من عين المنّة كما أطلقها الله في كتابه في قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٣] فما من شيء إلّا وهو طامع في رحمة الله. فمنهم مَن تناله بحكم الوجوب، ومنهم مَن تناله بحكم المنّة.

كنت قاعدا يوما بأشبيلية بين يدي شيخنا في الطريق أبي العباس العريبي، من أهل العليا بمغرب الأندلس. فدخل عليه رجل، فوقع ذِكْرُ المعروف والصدقة. فقال الرجل: الله يقول: الأقربون أَوْلَى بالمعروف. فقال الشيخ على الفور: "إلى الله". فيا بَردها على الكبد. وكذلك هو الأمر في[٤] نفسه. ولا أقربَ من الله؛ فهو القريب -سبحانه- الذي لا يبعدُ إلّا بُعْد تنزيه. وتنقطعُ الأرحام

---

(١) ص ٢٠
(٢) [ق: ١٦]
(٣) [الأعراف: ١٥٦]
(٤) ص ٢٠ب

بالموت، ولا تنقطع الرحم المنسوبة إلى الحقّ؛ فإنّه معنا حيثما كنّا. ونحن ما بيننا نتّصل في وقت، وننقطع في وقت؛ بموت، أو بفقد وارتحال. وكم مِن حالٍ قد أغنى عن سؤال؟ ومَن جهل نفسه فهو بغيره أجهل، ومَن علم غيره فهو بنفسه أعلم «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه».

لَيْسَ الذِي يُخْبِرُ عَنْ غَيْرِهِ ... مِثْلَ الذِي يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ
لأنّهُ يُخْبِرُ عَنْ ذَوْقِهِ ... فِي غَيْبِهِ كانَ وفِي حِسِّهِ
وكُلُّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ ... فإنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ جِنْسِهِ
والحَقُّ إنْ قَيَّدْتَهُ إنَّهُ ... لا يَحْجُبُ المَحْبُوسَ فِي حَبْسِهِ
مَنْ قَيَّدَ الحَقَّ بِإطْلاقِهِ ... فَمَا أَقامَ المَيْتَ مِنْ رَمْسِهِ
هَيْهاتَ لا يَعْرِفُ أَسْرارَهُ ... إلّا الّذِي حَجَّ إلَى قُدْسِهِ
مَنْ[1] أُسُّهُ الحَقُّ فَذاكَ الّذِي ... يَطْرَحُهُ الضارِبُ مِنْ أُسِّهِ

* * *

سِرٌّ إلهيّ لا يعرفه كثير من الناس

بعث الله -تعالى- موسى وهارون إلى فرعون، وأوصاهما أن يقولا له: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[2] والترجّي من الله واقع عند جميع العلماء، كما قال: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[3] فقال العلماء: "عسى من اللهِ واجبةٌ" و"لعلّ" و"عسى" أُختان. فعَلِم الله أنّه يتذكّر، ولا يكون التذكّر إلّا عن عِلم سابق منسيّ. ثمّ قال لهما لَمّا رأى خوفهما من أنّه لا يجيب إلى ما يدعوانه إليه: ﴿لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[4] أي أسمع من فرعون إذا بلّغتما إليه رسالة ربّكما، وأرى ما يكون منكما في حقّه ممّا أوصيتكما به من اللين والتنزّل في الخطاب.

فلم يجد فرعون على من يتكبّر؛ لأنّ التكبّر من المتكبّر إنما يقع لمن يظهر له بصفة الكبرياء. فلمّا رأى ما عندهما من اللِّين في الخطاب؛ رَقَّ لهما، وسرت الرحمة الإلهيّة بالعناية الربّانيّة في

(١) ص ٢١
(٢) [طه: ٤٤]
(٣) [التوبة: ١٠٢]
(٤) [طه: ٤٦]

باطنه. فعلم أنّ الذي أُرسلا به هو الحقُّ. فكان المتكلِّم من موسى وهارون (هو) الحقُّ، وكان السمع الذي تلقّى من فرعون كلامَ موسى (كذلك هو) الحقُّ. فحصل القبول في نفسه، وستر ذلك عن قومه؛ فإنّه شأن الحقّ. ألا ترى إليه -تعالى- في[1] القيامة يتجلّى في صورة يُنْكَر فيها؟ فهذا مِن سِتْرِه.

ولَمّا علِمَ فرعونُ أنّ الحقَّ سَمْعُ خلقه، وبصره، ولسانه، وجميع قواه؛ لذلك قال بلسان حقّ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[2] إذ علم أنّ الله هو الذي قال على لسان عبده: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ فأخبر اللهُ -تعالى- أنّه أخذه ﴿نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ﴾[3] والنكل: القيد. فقيّده الله بعبوديّته مع ربّه في الأُولَى؛ بعلمه أنّه عبدٌ لله، وفي الآخرة؛ إذا بعثه الله يبعثه على ما مات عليه من الإيمان به؛ علما وقولا. وليس بعد شهادة الله شهادة، وقد شهد له أنّه قيّده في الأُولَى والآخرة ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ أي في هذا الأخذ "عِبۡرَةً" أي تعجُّبا وتجاوزا ممّا يسبق منه إلى فهم العامّة إلى ما فيه ممّا يفهمه الخاصة من عباد الله وهم العلماء، ولذلك قال: ﴿لَعِبۡرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾[4] وقد عرفنا أنّه ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[5]، وقد قال (عن فرعون): ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[6] ولا يخشى حتى يعلم بالتذكّر ما كان نسيه من العلم بالله. ومَن قيّده الحقّ فلا يتمكن له الإطلاق والسراح من ذلك القيد.

وقولهما: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ﴾ أي يتقدّم علينا بالحجّة بما يرجع إليه من التوحيد ﴿أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ﴾[7] أي يرتفع كلامه لكونه يقصد إلى عين الحقيقة فنتعب معه. فلهذا قال لهما: ﴿لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ[8] وَأَرَىٰ﴾[9] وأوصاهما أن يلينا له في القول. فلمّا قالا له -صلّى الله عليهما- ما

(١) ص ٢١ب
(٢) [النازعات: ٢٤]
(٣) [النازعات: ٢٥]
(٤) [النازعات: ٢٦]
(٥) [فاطر: ٢٨]
(٦) [طه: ٤٤]
(٧) [طه: ٤٥]
(٨) ص ٢٢
(٩) [طه: ٤٦]

قالاه، على الوجه الذي عَهد إليهما اللهُ أن يقولاه؛ قال لهما فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ﴾[1] كما يقول فتّانا القبر للميّت. لا لجهله (أي فرعون) بما يقوله، وإنما يريد أن يتنبّه الحاضرون لما يقولانه ممّا يكون دليلا على وجود الله ليعلموا صدقهما. لأنّ العاقل إذا علم أنّهما إذا قالا مثل ذلك، (فـ)إنّ الخواطر تنتبه، ويدعوهم قولهما إلى النظر فيه لِنَصبهما في قولهما موضعَ الدلالة على الله؛ فإنّه لا يسأل خصمه. فدلّ سؤاله أنّه يريد هداية من يفهم من قومه ما جاءا به فقالا: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[2] فأنصفا فرعون في هذا الخطاب. وهذا من القول الليّن؛ فإنّه دخل تحت قولهما كلّ شيء ادّعاه فرعون، فأعطاه الله خلقه. فكان في كلامهما جواب فرعون لهما. إذ كان ما جاء به فرعون خلقٌ لله. ثمّ زادهما في السؤال ليزيدا في الدلالة: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ﴾[3] فقالا: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَـٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[4] مثل ما نسيتَ أنت حتى ذكّرناك؛ فتذكّرت. فلو كنت إلها ما نسيت؛ لأنّ الله قال: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[5] ثمّ زادا في الدلالة؛ بما قالا بعد ذلك إلى تمام الآية.

فما زال ذلك مضمَرا في نفس فرعون، لم يعطه حبّ[6] الرئاسة أن يكذّب نفسَه عند قومه فيما استخفّهم به حتى أطاعوه فكانوا قوما فاسقين؛ فما شرّكه معهم في ضمير "إنّهم". فلمّا رأى البأس قال: ﴿ءَامَنتُ﴾[7] فتلفّظ باعتقاده الذي ما زال معه. فقال له الله -تعالى-: ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾[8] قلتَ ذلك. فأثبت الله بقوله: ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ أنّه آمن عن علم محقّق، والله أعلم. وإن كان الأمر فيه احتمال.

وحقّت الكلمة من الله، وجرت سنّته في عباده؛ أنّ الإيمان في ذلك الوقت لا يدفع عن المؤمن العذاب الذي أنزله بهم في ذلك الوقت ﴿إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾[9] كما لا ينفع السارق توبته عند الحاكم

---

(١) [طه: ٤٩]
(٢) [طه: ٥٠]
(٣) [طه: ٥١]
(٤) [طه: ٥٢]
(٥) [طه: ٤٤]
(٦) ص ٢٢ب
(٧) [يونس: ٩٠]
(٨) [يونس: ٩١]
(٩) [يونس: ٩٨]

فيرفع عنه حدّ القطع، ولا الزاني مع توبته عند الحاكم، مع علمنا بأنّه تاب بقبول التوبة عند الله. وحديث "ماعز" في ذلك صحيح: «إنّه تاب توبة لو قسّمت على أهل مدينة وَسِعَتْهُم» ومع هذا[1] لم تدفع عنه الحدّ، بل أمر ﷺ بِرَجْمِهِ. كذلك كلّ من آمن بالله عند رؤية البأس من الكفّار أنّ الإيمان لا يرفع نزول البأس بهم، مع قبول الله إيمانهم في الدار الآخرة؛ فيلقونه ولا ذنب لهم. فإنّهم ربما لو عاشوا بعد ذلك اكتسبوا أوزارا.

أَيُّها الخَلْقُ المُسَـــوَّى كَمْ تُنــادى كَمْ تَلَوَّى
فَلْتُبــادِرْ قَبْـلَ يَوْمٍ وَدَّ فِيْهِ لَوْ تُسَـــوَّى
بِهِمُ[2] الأَرْضَ رِجَـالٌ لِغُثَـاءٍ كانَ أَحْوَى
خَلَقَ الرحمنُ خَلْقًـا مِثْلَ ما قالَ فَسَوَّى
ثُمَّ أَعْـطـاهُ اقْـتِـدارًا فَسَـطا فَكانَ أَقْوَى
قالَ: "كُنْ" لِكُلِّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ وَكانَ بَلْوَى

وإذا كان الحقّ يقول عن نفسه إنّه ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾[3] و﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[4] فما لك لا تسبّح ﴿ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[5]؟ جعلنا الله ممن قَيَّده الحقُّ به، ورزقه الوقوف عند حدوده ومراسمه في الآخرة والأُولَى.

فانظر -يا أخي- ما أعطت عناية هذه المعيّة الإلهيّة في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[6]؟ فهو معنا بهويّته، وهو معنا بأسمائه. فهل تَرى عينُ العارف كونا من الأكوان وعينا من الأعيان لا يكون الحقُّ معه؟ فالله يغفر للجميع بالواحد، فكيف لا يغفر للواحد بالجميع؟ فما من إنسان إلّا وجميع أجزائه مسبّحة بحمد الله، ولا قوّة من قواه إلّا وهي ناطقة بالثناء على الله. حتى النفس الناطقة المكلّفة- من حيث خلقِها وعَيْنِها، كسائر جسدها الذي هو مُلكها- مسبّحة، أيضا، لله.

(١) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب
(٢) ص ٢٣
(٣) [الأعلى: ٢]
(٤) [الأعلى: ٣]
(٥) [الأعلى: ١]
(٦) [الحديد: ٤]

فما عصى وخالف إلّا أمر واحدٌ من هذه الجملة المعبَّر عنها بالإنسان.

أَفَتَرى اللهَ لا يقبلُ طاعة هذه الجملة، في معصية ذلك الواحد؟ هيهات! وأين الكرم إلّا هنا؟! ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ[1] مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾[2] فيقول: "كَرَمُك". فهذا تنبيه من الله لعبده أن يقول: "كرمك" كما يفعله الحاكم المؤمن العالِم إذ يقول للسارق والزاني قل: لا زنيت[3]، أو قل: لا سرقت، أو قل: لا. لعلمه أنّه إذا اعترف أقام عليه الحدّ. فربما يكون الزاني يدهش بين يدي الحاكم؛ فينبّهه بهذه المقالة ليقول: "لا" فيدرأ عنه الحدّ بذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ٢٣ب

(٢) [الإنفطار: ٦]

(٣) "قل لا زنيت": في ق: زنيت

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والثمانون وثلاثمائة
في معرفة منازلة التواضع الكبريائي

مَنْ هـالَهُ مـا هُوَ مِنْ جِنْسِـــهِ	فَهْوَ جَهُولٌ ضَلَّ عَنْ نَفْسِهِ
لَـو أنّـهُ يَـعْـرِفُ أَوْصـــافَـهُ	ما هَالَهُ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِـهِ
وكُلُّ مـا فِي الجُـودِ فِـيْـهِ فَـمِـنْ	دُجَى اللَيَالِي وَسَنَا شَمْسِهِ
وكُلُّ مـا فِي الكَـوْنِ فِـيْـهِ فَـمِـنْ	نُزُولِهِ الأَدْنَى ومِنْ قُدْسِـهِ
وانْظُرْ[1] فأنْتَ الأَمْرُ فاثْبُتْ عَلَى	عِلْمٍ وَلا تَنْظُرْ إِلَى حَدْسِـهِ

قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2] وقال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[3] وقال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[4] وقال: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[5] وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6] ومع هذا كلّه فهو القائل في الصحيح من الأخبار عنه: «مرضتُ فلم تعدني، وجعت فلم تطعمني، وظمئت فلم تسقني» يقول مثل هذا القول لعبده، فأنزل نفسه هنا منزلة عباده. وأين ذلك الكبرياء من هذا النزول؟

وثبت في الصحيح: «إنّ الله يعجب من الشابّ ليست له صبوة» وثبت أيضا: «إنّ الله أفرح بتوبة عبده من فرح صاحب الناقة التي عليها طعامه وشرابه إذا وجدها بعد ما ضلّت وهو في فلاة من الأرض منقطعة وأيقن بالموت ففرح بها. فالله أفرح بتوبة عبده مِن هذا بِناقته» وثبت عنه أنّه -تعالى- «يتبشبش للذي يأتي المسجد كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا ورد عليهم» وأين هذا كلّه من قوله: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ. وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ.

---

(١) ص ٢٤
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) [الأنعام: ٩١]
(٤) [الصافات: ١٨٠]
(٥) [الجاثية: ٣٧]
(٦) [آل عمران: ٩٧]

وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ[1] ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2] ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[3]؟ فأين هذا النزول مِن هذه الرفعة؟

فهذا هو التواضع الكبريائي. وكلٌّ حقٌّ، وقولٌ صِدقٌ، وحكمٌ صحيحٌ؛ لمن كشف الله عن بصيرته من علماء عباده؛ فأراه الحقَّ حقًّا، وأراه الباطلَ باطلا. وهنا تعلّقت الرؤية بالمعدوم؛ فإنّ الباطل عدم. وإذا كان العبد يتّصف برؤية المعدوم، فالحقّ أَوْلَى بهذه الصفة أنّه يرانا في حال عدمنا رؤية عين وبصر، لا رؤية علم.

فأمّا قوله (تعالى): ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[4] فهو على الصحيح من الفهم، معنى قوله ﷺ: «إنّ الله خلق آدم على صورته» في بعض وجوهِ محتملات هذا الخبر، وقوله تعالى: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[5] فما ذاك إلّا لخلقه على صورة الحقّ. وإنما ردّه إلى أسفل سافلين؛ ليجمع له كمال الصورة بالأوصاف، كما ذكر عن نفسه أنّه عليه. فأين اتّصافه بنفي المِثل عن نفسه، من اتّصافه بالحدّ والمقدار؛ من استواء، ونزول، واستعطاف وتلطّف في خطاب، وغضب ورضا، وكلّها نعوت المخلوق؟ فلو لم يصف نفسه بنعوتنا ما عرفناه، ولو لم ينزّه نفسه عن نعوتنا ما عرفناه. فهو المعروف في الحالين، والموصوف بالصفتين. ولهذا[6] خلق من كلّ شيء زوجين؛ ليكون لأحد الزوجين العُلوّ وهو الذَّكَر، ولأحد الزوجين السفل وهو الأنثى؛ ليظهر ما[7] بينهما -إذا اجتمعا- بقاء[8] أعيان ذلك النوع. وجعل ذلك في كلّ نوعٍ نوع؛ لِيُعلمنا أنّ الأمر في وجودنا على هذا النحو.

فنحن بينه وبين معقوليّة الطبيعة التي أنشأ منها الأجسام الطبيعيّة، وأنشأ من نسبة توجُّهه عليها الأرواحَ المدبِّرة. وكلّ ما سِوَى الله لا بدّ أن يكون مركّبا من راكب ومركوب؛ ليصحّ افتقار

---

(١) ص ٢٤ب
(٢) [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]
(٣) [الأنعام: ٩١]
(٤) [الشورى: ١١]
(٥) [التين: ٤]
(٦) ص ٢٥
(٧) هناك إضافة "من" قبلها بقلم آخر.
(٨) استبدلت في الهامش بلفظ: "وجود" مع إشارة التصحيح.

الراكب إلى مركوب، وافتقار المركوب إلى الراكب؛ لينفرد -سبحانه- بالغنى كما وصف نفسه. فهو غنيٌّ لنفسه، ونحن أغنياء به، في عين افتقارنا إليه، فيما لا نستغني عنه. فكلّ ما سِوَى الله مدبَّر، ومدبِّر لهذا المدبَّر. فالمدبِّر -اسم فاعل- بما هو مدبِّر؛ يجد ذلك قوّة في ذاته يفتقر إلى مدبَّر يظهر فيه تدبيره. والمدبَّر -اسم مفعول- بما هو مدبَّر؛ يجد ذلك حالة في ذاته يفتقر بها إلى من يدبِّر ذاتَه لصلاح عينه وبقائه. ففقرُ كلٌّ واحد إلى الآخر فقرٌ ذاتيّ. وإنما يتّصف بالغنى لكونه لا يفتقر إلّا[1] إلى مدبِّر، لا إلى هذا المدبِّر عينه، كما أنّ المدبِّر يتّصف بالغنى لكونه لا يفتقر إلّا إلى مدبَّر، لا إلى هذا المدبَّر بعينه. فكلّ[2] واحد منهما غنيٌّ عن الآخر عينه، لا عن التدبير منه وفيه.

فغِنى كلّ واحد ليس على الإطلاق. وغِنى الحقّ مطلق بالنظر إلى ذاته، والخلق مفتقِر على الإطلاق بالنظر، أيضًا، إلى ذاته؛ فتميّز الحقّ من الخلق. ولهذا كفر من قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾[3] فهذا التّميِيز لا يرتفع أبدا؛ لأنّه تمييز[4] ذاتيّ في الموصوف به من حقٍّ وخلقٍ. فما ثَمّ إلّا شيئيّتان: شيئيّة حقّ، وشيئيّة خلق. فليس كمثل الخلق في افتقاره شيء؛ لأنّه ما ثمّ إلّا الحقّ، والحقّ لا يوصف بالافتقار. فما هو مثل الخلق؛ فليس مثل الخلق شيء. وليس كمثل الحقّ في غناه شيء؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا الخلق، والخلق لا يتّصف بالغنى لذاته. فما هو مثل الحقِّ؛ فليس مثل الحقِّ شيء. لأنّه كما قلنا: ما ثَمّ شيء إلّا الخلق والحقّ. فالخلقُ من حيث عينه[5] ذاتٌ واحدة في كثير، والحقّ من حيث ذاته وعينه ذاتٌ واحدة لها أسماء كثيرة ونِسب. فمن لم يعلم قولَه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[6] على ما قرّرناه؛ فلا علم له بهذه الآية. فإنّه جاء بالكاف، ثمّ نفى المِثليّة عن نفسه بزيادة الكاف للتأكيد في النفي. ثمّ نفى المثليّة عن العالَم بجعل الكاف[7] صفة؛ فعلّق النفي بالمماثل في النفي؛ أي انتفتْ عن الخلق المِثليّة؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا حقّ لا يماثَل.

---

(١) ثابت في الهامش بقلم الأصل.
(٢) ص ٢٥ب
(٣) [آل عمران: ١٨١]
(٤) س، هـ: تميّز
(٥) ق: "عينه خلقا"
(٦) [الشورى: ١١]
(٧) "للتأكيد في... الكاف" مضافة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.

وانتفت عن الحقّ المِثليّة؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا خلق لا[1] يماثَل.

فَهَكَـذَا تُفْهَمُ المَعـانِي	إِذْ جـاءَنا النُّورُ بِالبَيـانِ
فَلَيْسَ فِي الكَوْنِ غَيْرُ فَرْدٍ	حَقٍّ وإِنْ شِـئْتُمُ اثْنَتـانِ
وَكُلُّ عَيْنٍ لَـهـا انْـفِرادٌ	بِـذَاتِهـا لا تُـرَى بِشـانِ
وَقَدْ أَتَى فِي الصَّـلاةِ حُكْمٌ	مِنْـهُ بِتَقْسِـيْمِهِ المَثَانِي
فَمَيَّزَ الخَلْقَ عَنْـهُ فِيْهـا	لأَجْلِ ذَا لَاحَـتِ اثْنَتـانِ
فَقـالَ: بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْـدِي	فَـمَـنْ رآهُ فَـقَـدْ رَآنِي
فَلَسْـتُ غَيْرًا لَهُ وَلا هُوْ	لِوَحْـدَتِي فِي الوُجُودِ ثانِي
تَرْجَمَ عَنْهُ لِسـانُ خَلْقٍ	بِمَـا ذَكَرْنَا مِنَ البَيـانِ

وأمّا[2] قوله (تعالى): ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[3] وهو أنطقهم بما نطقوا به فيه؛ فإنّه يقول عن المشهود عليهم إنّهم ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٖ﴾[4] فما من شيء ينطق إلّا والله أنطقه. واختلف المنطوق به: فثَمّ نُطْقٌ -أي منطوق به- يتعلّق به مديح، وثَمّ منطوق به يتعلّق به ذمٌّ، وثَمّ منطوق به يتعلّق به تجوُّز لِتَواطِي جعله الله في العالَم، وثَمّ منطوق به على ما هو المدلول عليه في نفسه؛ فهو إخبار عن حقيقة. وما ثَمّ إلّا ما ذكرناه. فنُطقُ المدح: شهادةُ أُولِي العلم بتوحيد الله، ونُطْقُ الذمّ قولُ القائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ﴾[5] و﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾[6] يريد البخل، ونُطْقٌ بالحقيقة: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ﴾ ونُطْقٌ بالتجوّز للتواطي: ﴿وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[7] والآية واحدة.

---

(١) ص ٢٦
(٢) ص ٢٦ب
(٣) [الأنعام: ٩١]
(٤) [فصلت: ٢١]
(٥) [آل عمران: ١٨١]
(٦) [المائدة: ٦٤]
(٧) [الصافات: ٩٦]

فأمّا قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾(١) لكونهم ليسوا مثله فما عرفوه، ومَن جُهِل أَمْرُه لا يُقَدَرُ قَدْرُه. فهم ليسوا له بمثل، ولا هو مِثل لهم؛ فوصفوه بنفوسهم، وبما هم عليه؛ ولا يتمكن لهم إلّا ذلك. لأنّهم يريدون الوصف الثبوتيّ، ولا يكون إلّا بالتشبيه. ومَن جَعل مِثلا لمن لا يقبل المِثل فما قدره حقّ قدره، أي ما أنزله المنزلة التي يستحقُّها. فذمّهم بالجهل حيث تعرّضوا لما ليس لهم به عِلم من نفوسهم. فلو قالوا فيه بما أنزله(٢) إليهم؛ لم يتعلّق بهم ذمّ مِن قِبَل الحقّ في ذلك؛ لأنّ الحاكي لا يُنْسَب إليه ما حكاه؛ فلا يتعلّق به ذمّ في ذلك، ولا مدح.

فعِلْمُ الخلق بالله لا يُدْرَك بقياس، وإنما يُدْرَك بإلقاء السمع لخطاب الحقّ: إمّا بنفسه، وإمّا بلسان المترجِم عنه وهو الرسول، مع الشهود الذي لا يسعه معه غير ما سمعه من الخطاب كما قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ إشارة لما تقدّم ﴿لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ فأحال على النظر الفكريّ بتقلّب الأحوال عليه ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾(٣). وما عدا هذين الصنفين فلا طريق لهم إلى العلم بما يستحقّه الحقّ أن يضاف إليه، وما يستحقّه الخلق أن يضاف إليهم. فَمَن عَرَف نفسَه فإنّه لا يماثله الحقّ، ومَن عَرَف ربَّه فإنّه لا يماثله الخَلق. إذ معرفتُك بجزء واحد من العالَم، من كونه دليلا، عينُ معرفتك بالعالَم كلّه. فلهذا أنزلنا العالَمَ منزلة الواحد؛ فنفينا عنه المِثليّة؛ إذ ما ثمّ في الوجود إلّا الحقّ، والحقّ ما هو مِثلٌ للعالَم، وإن كان العالَم يماثل بعضه بعضا. كما تحكم في الأسماء الإلهيّة في الغافر، والغفور، والغفّار، وأمثال هذا؛ فإنّها أمثال، وإن تميّزت بمراتب؛ كالعالَم فيه أمثال، وإن تميّزت بالأعيان والمراتب. ولهذا ما نزلت هذه الآية إلّا في مقابلة قولٍ كان منهم(٤)، ورد ذلك في الخبر النبويّ. وأمّا في القرآن فقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾(٥) مع إقرارهم أنّ التوراة نزلت على موسى عليه السلام من عند الله؛ فكذبوا على الله؛ فاسودّت وجوههم؛ أي ذواتهم. فلا نور لهم يكشفون به الأشياء، بل هم عميٌ فهم لا يبصرون.

---

(١) [الأنعام: ٩١]
(٢) ص ٢٧
(٣) [ق: ٣٧]
(٤) ص ٢٧ب
(٥) [الأنعام: ٩١]

وأمّا قوله (تعالى): ﴿سُبۡحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ. وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ. وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾(١) فهذه آيةٌ ما نزل عند العارفين أشكلُ منها لِمَا فيها من التداخل. فدخل تحت قوله -تعالى- في تنزيه نفسه عمّا يصفه به عباده مما تعطيهم أدلّتهم في زعمهم بالنظر الفكري، كلٌّ على حياله، وكلّ واحد يدّعي التنزيه لخالقه في ذلك. فأمّا الفيلسوف فنفى عنه العِلم بمفردات العالَم الواقعة في الحسّ منهم. فلا يَعلم (الحقُّ) عندهم أنّ زيد بن عمرو حرّك إصبعه عند الزوال مثلا، ولا أنّ عليه في هذا الوقت ثوبا معيّنا؛ لكن يَعلم أنّ في العالَم مَن هو بهذه الصفة مطلقا من غير تعيين؛ لأنّ حصول هذا العِلم على التعيين إنما هو للحسّ، واللهُ منزَّه عن الحواسّ. فقد اندرج عندهم هذا العِلمُ(٢) بهذا الجزءِ في العِلم الكلّ الذي هو أنّ في العالَم مَن هو بهذه المثابة، وقد حصل المقصود عندهم. وفاتهم بذلك عِلمٌ كبير.

فإنّ صاحبَ هذه الحركة المعيّنة من الشخص المعيّن يجوز أن(٣) تقوم بغيره؛ فبأيّ شيء تقوم الحجّةُ لله على تعيين هذا العبد حتى قرّره عليها في الآخرة، أو حرمه ما ينبغي له في الدنيا، أو لم يتحرّك بتلك الحركة. وإن كان من أصل صاحب هذا النظر إنكارُ الآخرة المحسوسة، وإنكارُ الوهب في الدنيا والجزاء، لصاحب هذه الحركة على التعيين، وإنّ من مذهبه أنّ تلك الحركة هي المانعة لذاتها أن تحصل لهذا المتحرّك بها ما تمنعها حقيقة تلك الحركة. فهو بانٍ على أصل فاسد؛ لأنّ الله ما صدر عنه إلّا ذلك الواحد الأوّل؛ لأحديّته. ثمّ انفعل العالَم بعضه عن بعض عن غير تعلّقِ عِلْمٍ من الله تفصيليّ بذلك؛ بل بالعِلم الكلّ الذي هو عليه.

وأمّا المتكلّم الأشعريّ، فانتقل في تنزيهه من التشبيه بالمحدَث، إلى التشبيه بالمحدَث. فقال مثلا في استوائه على العرش: إنّه يستحيل عليه أن يكون استواؤه استواءَ الأجسام؛ لأنّه ليس بجسم؛ لما في ذلك من الحدّ والمقدار وطلب المخصِّص المرجّح للمقادر؛ فيَثبت له الافتقار؛ بل استواؤه كاستواء المَلِك على مُلكه. وأنشدوا في ذلك استشهادا على ما ذهبوا إليه في الاستواء:

---

(١) [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]

(٢) "على التعيين... العلم" في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب "أصل".

(٣) ص ٢٨

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِراقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْراقِ

فشبّهوا[١] استواء الحقّ على العرش باستواء بِشْرٍ على العراق، واستواء بِشرٍ محدَث؛ فشبّهوه بالمحدَث. والقديم لا يشبه المحدَث؛ فإنّ الله يقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[٢] والنظر الصحيح يعطي خلاف ما قالوه؛ فقال -تعالى- في حقّ كلّ ناظر: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ﴾ لمحمد ﷺ ضمير هذا الكاف، أي: ربّك الذي أرسلك إليهم لتعرّفهم بما أَرسلك به إليهم، وأنزله بوساطتك عليهم. ﴿رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ﴾ أي هو الممتنع لنفسه أن يَقبل ما وصفوه به في نظرهم، وحكموا عليه بعقولهم، وأنّ الحقّ لا يحكم عليه خلقٌ، والعقلُ والعاقلُ خَلْقٌ. وإنما يُعرف الحقُّ من الحقِّ بما أنزله إلينا، أو اطّلعنا عليه كشفا وشهودا؛ بوحي إلهيّ، أو برسالة رسول ثبت صِدقُه وعصمتُه فيما يبلِّغه عن الله إلينا ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ من حيث نظروا بفكرهم واستدلّوا بعقولهم؛ إذ العلم بالله لا يقبل التحوّل إلى الجهل ولا الدخول عليه بالشُّبَه، وما من دليل عقليّ إلّا ويقبل الدخَل والشبهة. ولهذا اختلف العقلاء؛ فكلّ واحد من المخالفين عنده دليلُ مُخالِفه شبهةٌ لمخالِفه؛ لكونه خالفَ دليل هذا الآخر. فَعَيْنُ أَدِلَّتِهم كلّهم هي عينُ شبهاتهم؛ فأين الحقّ؟ وأين الثقة؟ وأصل الفساد إنما وقع من حيث حكّموا الخلقَ على الحقِّ الذي أوجدهم.

ثمّ قال (تعالى): ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ وما[٣] جاءت الرسل -عليهم السلام- إلّا بما أحالته هذه الأدلّة النظريّة، وبما أثبتته. فصدّقهم في نظرهم، وأكذبَهم في نظرهم؛ فوقعت الحيرة عند هؤلاء. فإذا سلّموا له ما قاله عن نفسه على ألسنة رسله وانقادوا إليهم؛ فإنّ[٤] انقيادهم إليهم ينزلهم منزلتهم؛ فإنّهم ما انقادوا إليهم من حيث أعيانهم؛ فإنّهم أمثالُهم، وإنما انقادوا إلى الذي جاءوا من عنده، ونقلوا عنه ما أخبر به عن نفسه، على ما يعلم نفسَه، لا على تأويل مَن وَصَل إليه ذلك؛ فلا يعلم مراد الله فيه إلّا بإعلام الله.

---

(١) ص ٢٨ب

(٢) [الشورى: ١١]

(٣) ص ٢٩

(٤) رسمها في ق يقترب من: "كان" ووردت "فإن" في هـ، س

فيقف الناظر موقف التسليم لما ورد، مع فهمه فيه أنّه على موضوع ما هو في ذلك اللسان الذي جاء به هذا الرسول، لا بدّ من ذلك. لأنّه ما جاء به بهذا اللسان إلّا لنعرف أنّه على حقيقة ما وُضع له ذلك اللفظ في ذلك اللسان، ولكن نجهل النسبة. فنسلّم إليه علم النسبة، مع عقلِنا الدلالةَ بالوضع الاصطلاحي في ذلك اللحن الخاص؛ فننقاد إليه كما انقاد المرسَلون. ولهذا قال(تعالى): ﴿عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ أي هو واجب عليهم الانقياد بقوله: ﴿وَسَلَٰمٌ﴾ فنكون أمثالهم.

ثمّ قال: ﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ أي عواقب الثناء؛ إذ كلّ ما جاءوا به إنما قصدوا به[1] الثناء على الله. فعواقب الثناء على الله بما نزّه نفسه عنه؛ أنّ الثناء على الله في ذلك، كونه -تعالى- نطّقهم به، وأوجد ذلك في نفوسهم؛ لا أنّ الذي قالوه يكون حقّا، ولا بدّ.

ولهذا قال: ﴿وَٱلۡحَمۡدُ﴾ فإنّ الحمدَ (هو) العاقب. فعواقب الثناء ترجع إلى الله، وعاقب الأمر آخِره، ولا آخِر لما قالوه إلّا كونه موجودا عنه -تعالى- فيهم؛ فإنّه ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ من حيث ثبوته في ربوبيّته بما يستحقّه الربّ من النعوت المقدّسة، وهو سيّد العالَم، ومربّيهم، ومغذّيهم، ومصلِحهم ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[2].

وأمّا قوله (تعالى): ﴿وَلَهُ ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾[3]: اعلم أنّ العالم محصور في علوّ وسفل، والعلو والسفل له أمر إضافيّ نِسبيّ. فالعالي منه يسمّى سماء، والأسفل منه يسمّى أرضا، ولا يكون له هاتان النِّسبتان إلّا بأمر وسط يكون بينهما، ويكون ذلك الأمر في نفسه ذا جهات: فما أظلّه فهو سماء، وما أقلّه فهو أرض له. وإن شئت قلت في الملأ الأعلى والملأ الأسفل: إنّه كلّ ما تكوّن من الطبيعة فهو الملأ الأسفل، وكلّ ما تولّد من النور فهو الملأ الأعلى، وأكملُ العالَم مَن جمع بينهما؛ وهو البرزخ الذي بجهاته ميّزهما، أو بجمعيّته ميّزهما بالعلوّ والسفل من حيث المؤثِّر والمؤثَّر فيه -اسم[4] فاعل، واسم مفعول-.

---

(١) ص ٢٩ب
(٢) [آل عمران: ٦]
(٣) [الجاثية: ٣٧]
(٤) ص ٣٠

والحقّ -تعالى- بالنظر إلى نفسه لا يتّصف بشيء مما يتّصف به بوجود العالَم. فالعظمةُ والكبرياء المنسوبان إليه في ألْسنة الفهوانيّة؛ أنّ الله ما نَسب الكبرياء الذي له؛ ولا جعل محلّه إلّا السماوات والأرض، فقال: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ما قال: "(وله الكبرياء) في نفسه". فالمحلّ هو الموصوف بالكبرياء الذي لله. فهو (أي العالَم) إذا نظر إلى نفسه صغيرا، ورأى موجِدَه منزَّها عمّا لا[1] يليق به؛ سمّى ربّه كبيرا، وذا كبرياء؛ لَمّا كبر عنده؛ بما له فيه من التأثير والقهر. فلو لم يكن العالَم مؤثَّرا فيه لله - تعالى- ما عَلِم أنّه صغير، ولا أنّ ربّه كبير.

وكذلك رأى لَمّا قامت الحاجة به والفقر إلى غيره؛ احتاج أن يعتقد ويعلم أنّ الذي استند إليه في فقره، له الغنى. فهو الغنيّ -سبحانه- في نفس عبده، وهو بالنظر إلى ذاته، معرّى عن النظر إلى العالَم، لا يتّصف بالغنى؛ لأنّه ما ثَمّ عمّن؟ وكذلك إذا نظر (العالَم) إلى ذلّه عَلِم أنّه لا يذلّ لنفسه، وإنما يذلّ تحت سلطان غيره عليه؛ فسمّاه عزيزا؛ لأنّه عَزَّ الحقُّ في نفس هذا العبد لذلّه. فالعبد هو محلّ الكبرياء، والغنى، والعظمة، والعزّة؛ التي لله. فوصف العبدُ ربَّه بما قام به؛ فأوجب المعنى حكمَه لغير مَن قام به.

ومن هنا برقت بارقة لمن قال من أهل النظر: إنّ الباري مريدٌ بإرادة حادثة لم تقم به؛ لأنّه ليس محلّا للحوادث[2]؛ فخلق إرادة لا في محلّ؛ فأراد بها؛ فأوجبت الإرادة حكمها لمن لم تقم به. هذا القدر هو الذي لاح عندهم من روح هذا الأمر الذي ذكرناه في الكبرياء، وما تمّ لهم تحقيق النظر إلى آخره؛ بل عبّروا عن ذلك بعبارات سيّئة مختلطة. فإنّ أكثر العقلاء يرون أنّ المعاني لا توجب أحكامها إلّا لمن قامت به، وهذا غلط طرأ عليهم لكونهم أثبتوا الصفات أعيانا متعدّدة وجوديّة لا تقوم بنفسها؛ بل تستدعي موصوفا بها تقوم به؛ فيوصف بها. فلو علموا أنّ ذلك كلّه نِسب وإضافات في عين واحدة، تكون تلك العين بالنسبة إلى كذا: عالمة، وإلى كذا: قادرة، وإلى كذا: مريدة، وإلى كذا: كبيرة، وإلى كذا: غنيّة، وإلى كذا: عزيزة، إلى سائر الصفات والأسماء؛

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر.
(٢) ص ٣٠ب

(لـ)أصابوا[1].

ألا تراهم يقولون في الكبرياء، والعظمة، والغنى، والعزّة؛ إنّها صفات تنزيه؛ أي هو منزَّه عندهم عن نقيضها؟ وليس الأمر عند المحقِّقين كما قالوه، وإنما هو منزَّه عن قيام الكبرياء به بحيث أن يكون محلّا له؛ بل الكبرياء محلّه (هو) الذي عيّن الحقّ له؛ وهو السماوات والأرض. فقال: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ﴾[2] أي هويّة الحقّ ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ أي المنيع لذاته أن يكون محلّا لِما هي السماوات والأرض[3] له محلّ، وليس إلّا الكبرياء. فما كبر إلّا في نفس العالم، وهو أجلّ من أن يقوم به أمرٌ ليس هو؛ بل هو الواحد من جميع الوجوه، وهو ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ بما رتّبه في الخلق، ومن جملة ما رتّبه بعلمه وحكمته أنّه جعل السماوات والأرض محلّا لكبريائه. فكأنّه يقول: وله الكبرياء الذي خلقه في نفس السماوات والأرض حتى يكبّروا إلهم به. وكذلك وقع. فكبّروه في نفوسهم؛ فقالوا: إنّه ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ أي صاحب الجلال الذي نجده في نفوسنا له ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾[4] بنا. فإن نظرتَ بعين الحقيقة، ففتح[5] الله منك عين الفهم؛ علمتَ مَن سمّيت؟ ومَن وصفت؟ ومَن نعتَّ؟ ولمن هي هذه النعوت؟ وبمن قامت؟ وإلى أيّ عين نُسبت؟

وأمّا قوله (تعالى) فيما وصف به نفسه -مما هو عند النظّار صفة للخلق حقيقة، وأخذوه في الله تجوّزا- من جوع، وظمأ، ومرض، وغضب، ورضا، وسخط، وتعجّب، وفرح، وتبشبش، إلى قدم، ويد، وعين، وذراع، وأمثال ذلك ممّا وردت به الأخبار عن الله على ألسنة الرسل، وما ورد من ذلك في الكلام المنسوب إلى الله المعبّر عنه بصحيفة، وقرآن، وفُرقان، وتوراة، وإنجيل، وزبور؛ فالأمر عند المحقّقين أنّ هذه كلّها صفات حقّ، لا صفات خلق، وأنّ الخلق اتّصف بها مزاحمة للحقّ، كما اتّصف العالَم أيضا بجميع الأسماء الإلهيّة الحسنى وأجمع[6] النظّار عليها، والكلّ أسماؤه من غير تخصيص. هكذا مذهب المحقِّقين فيه؛ فإنّه صادق.

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر.
(٢) [الجاثية: ٣٧]
(٣) ص ٣١
(٤) [الرحمن: ٢٧]
(٥) رسمها في ق يقرب من: "يفتح" أو "بفتح"
(٦) ص ٣١ب

ولهذا نحن في ذلك على التوقيف؛ فلا نَصِفُه إلّا بما وصف به نفسَه، ولا نسمّيه إلّا بما سمّى به نفسه. لا نخترع له اسمًا، ولا نُحْدِث له حُكما، ولا نقيم به صفة. فإنّه قد قدّمنا لك؛ أنّه لا يماثلنا ولا نماثله؛ فليس كمثله شيء منّا، وليس كمثلنا شيء منه. فهو لنفسه بنفسه، ونحن لنا به؛ لأنّا لا نستقلّ بوجودنا كما استقلّ. إلّا أنّه خلقَ العالَم على صورته؛ ولذلك قَبِل التسمّي بأسمائه؛ فانطلق على العالَم ما انطلق على الحقّ، من حيث ما أطلقه الحقُّ على نفسه. فعلِمنا أنّه في أسمائه الأصل، لا نحن. فما أخذ شيئا هو لنا ولا نستحقّه؛ بل كلّ ذلك له.

ومن جملة ما خلق اللهُ الخيالَ، وظهر فيه لنا بهذه الأسماء والصفات. ففصَّلْنا وقسَّمْنا، ورفعْنا وحططْنا، ولم نترك شيئا من صفات العالَم عندنا إلّا وَصَفَنا بها خالِقُنا. فكشف لنا؛ فإذا بذلك كلّه صفاتُه، لا صفاتنا. فصفات العالَم على الحقيقة هويّةُ الحقّ، والاختلاف في التجلّيات الإلهيّة لحقائق الممكنات (هي) في عين الحقّ؛ فإنّه عين الصورة التي أدركنا. إذ لا نشكّ فيما رأينا أنّا رأينا الحقّ بالعلامة التي بيننا وبينه، وهو مِن هويّته بَصَرُنا، وسَمْعُنا. فما رأيناه إلّا به؛ ببصرنا، ولا[1] سمعنا كلامَه إلّا به؛ بسمعنا. فلا بدّ من عينٍ هو مسمّى العالَم، ولا بدّ من عينٍ هو مسمّى الحقّ، ليس كمثل واحدٍ شيءٌ من الآخر. فهذا بعض ما يحوي عليه التواضع الكبريائي ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٣٢
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والثمانون وثلاثمائة
في معرفة منازلة مجهولة
وذلك إذا ارتقى من غير تعيين قصدِ ما يقصده من الحقّ، وكلّ شيء عند الحقّ معيَّن، فقد قصده من الحقّ ما لا يناسب قَصْده من عدم التعيين

نَكُونُ عَلَى النَّقِيْضِ إذا اجْتَمَعْنا ... وأَنّ بِنَا نَكُونُ عَلَى السَّوَاءِ
وفِي التَّحْقِيْقِ ما فِي الكَوْنِ عَيْنٌ ... بِلا شَـكٍّ سِـوَاهُ وَلا مِراءِ
فَقُـلْ لِلمُنْكِرِينَ صَحِيْحَ قَوْلِي ... عَميتُمْ عَنْ مُطالَعَةِ العَمَاءِ
وعَنْ نَفَسٍ تَكَوَّنَ فِيْـهِ خَلْقٌ ... كَثِيْرٌ شَـكْلُهُ شَـكْلُ المَرائِي
فَيَقْلِبُ[1] صُـــوْرَةَ الرائِي إِلَيْهِ ... بِحُكْمٍ ثابِـتٍ فِي كُلِّ رائِي

قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[2] فعيَّنَ لمعيَّن، وزاد غير معيّن. سألت بعض شيوخنا عن الزيادة فقال[3]: "ما لم يخطر بالبال" وقال ﷺ: «إنّ في الجنّة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» فلا بدّ أن يكون غير معلوم للبشر، ولا بدّ أن يكون في البَشَر صفة غير معلومة ولا معيّنه، منها يحصل له هذا الذي ذكر أنّه «ما خطر على قلب بشر» موازنة مجهول لمجهول. وقال -تعالى-: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ﴾ فنكّر ونفى العلم ﴿مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾[4] فعلِمنا على الإجمال أنّه أمرٌ مشاهَد؛ لكونه قَرَنَه بالأعين، لم يقرنه بالآذان ولا بشيء من الإدراكات. ولذلك علمنا أنّ قوله ﷺ: «جُعِلت قرّة عيني في الصلاة» أنّه ما أراد المناجاة؛ وإنما أراد شهود مَن ناجاه فيها، ولهذا أخبرنا «أنّ الله في قبلة المصلّي» فقال: «اعبد الله كأنّك تراه» فإنّه ﷺ كان يراه في عبادته، ما كان كأنّه يراه. ومِن أهل الله من تكون له هذه الرتبة، ولولا

---
(١) ص ٣٢ب
(٢) [يونس: ٢٦]
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب.
(٤) [السجدة: ١٧]

حصولها ما قرنها بالعبادة دون العمل، فما قال: "اعمل لله كأنّك تراه". فإنّ[1] العبادة من غير شهود صريح أو تخيّل شهود صحيح؛ لا تصحّ.

وفي هذا الباب (قوله -تعالى-): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2] وفيه: ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[3]، وكلّ ما هو عِلْمُهُ موقوف على الله؛ لا يُعلم إلّا بإعلام الله، أو بإشهاده. ومن هذا الباب قوله (تعالى): ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[4] ومن هذا الباب: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[5] من غير تعيين أيّام معيّنة.

أمّا صورة هذه المنازلة من العبد فهي كما قال أبو يزيد (البسطامي) في الجلوس مع الله بلا حال ولا نعت، وهو أن يكون العبدُ في قصده على ما يعلمه الله، لا يعيّن على الله شيئا. فإنّه مَن عيّن في قصده شيئا؛ فلا فرق بينه في الصورة، وبين مَن عبد الله على حرف. فصاحب هذه المنازلة يعبد ربّه بتعيين الأوقات، لا بتعيينه؛ فهو في حكم وقته. والوقت من الله، لا منه؛ فلا يدري بماذا يفجؤه وقتُه. فغايته أن يكون مهيّأ لواردٍ مجهولٍ إلهيّ يقيمه في أيّ عبادة شاء. فتنتج له تلك العبادة من الحقّ في منازلته، ما لا يناسب ذلك العمل في علمه، إلّا أنّه مناسب لعبادته في ذلك العمل. فهو زيادةٌ بالنظر إلى العمل، نتيجةٌ بالنظر إلى العبادة فيه. وهذا مقامٌ ما وجدنا له ذائقا -في علمنا- من أهل الله؛ لأنّ أكثرهم لا يفرّقون بين العبادة والعمل. وكلّ عمل لا يظهر له الشارع تعليلا من جهته، فهو تعبُّد؛ فتكون العبادة في كلّ عمل غيرِ[6] معلَّلٍ أظهرُ منها في العمل المعلَّل. فإنّ العمل إذا عُلِّل ربما أقامت العبدَ إليه حكمةُ تلك العلّة وإذا لم يعلَّل لا يقيمه إلى ذلك العمل إلّا العبادة المحضة.

واعلم أنّ العبادة حالٌ ذاتيّ للإنسان لا يصحّ أن يكون لها أجر مخلوق؛ لأنّها ليست بمخلوقة

(١) ص ٣٣
(٢) [آل عمران: ٧]
(٣) [الأنعام: ٥٩]
(٤) [البقرة: ١١٥]
(٥) [البقرة: ١٨٤]
(٦) ص ٣٣ب

أصلا. فالأعيان -من كلّ ما سِوَى الله- مخلوقة، موجودة، حادثة. والعبادة فيها ليست بمخلوقة؛ فإنّها لهذه الأعيان -أعني أعيان العالم- في حال عدمه، وفي حال وجوده، وبها صحّ له أن يقبل أمر الله بالتكوين من غير تثبّط. بل أخبر الله -تعالى- أنّه يقول له: "كن" فيكون. فَحُكْمُ العبادة للممكن في حال عدمه أمكنُ فيه منها في حال وجوده. إذ لا بدّ له -في حال وجوده، واستحكام رأيه، ونظره لنفسه، واستقلاله- من دعوى في سيادة بوجهٍ مّا، ولو كان ما كان؛ فينقص له من حكم عبادته بقدر ما ادّعاه من السيادة. فلذلك قلنا: إنّ حكم العبادة للممكن أمكنُ منه في حال عدمه منها في حال وجوده. فَمَن استصحبته؛ فقد استصحبه الشهود دنيا وآخرة. ونَعْتُه -إذا كانت هذه حالته- أنّه لا يفرح بشيء، ولا يحزن لشيء، ولا يضحك ولا يبكي، ولا يقيّده وصف، ولا يميّزه نعت وجوديّ؛ فلا رسم له ولا وصف.

قال أبو يزيد البسطامي ﷺ في هذا المقام: "ضحكت[1] زمانا وبكيت زمانا، وأنا اليوم لا أضحك ولا أبكي". وقال في هذا المقام -لَمّا قيل له: كيف أصبحت؟-: "لا صباح لي ولا مساء، إنما الصباح والمساء لمن تقيّد بالصفة، وأنا لا صفة لي". فوصف نفسه بالإطلاق، ولا يصحّ الإطلاق إلّا في العبادة خاصة، ولا في العبادة[2]؛ لأنّ العبد مقيّد بإرادة السيّد الذي يملكه فيه. ومَن كان له الإطلاق؛ فلا يتقيّد أجرُه ولا يتعيّن؛ لأنّ العبد لا أجر له، ما هو مثل الأجير.

وقد كان لشيخنا أبي العباس العريبي -من العُليا من غرب الأندلس -وهو أوّل شيخ خدمتُه وانتفعت به- قدمٌ راسخة في هذا الباب؛ باب العبوديّة. وإنما صاحبها العبد في شأنه، كما أنّ الحقّ في شأنه؛ فجزاء الإطلاق الإطلاق. سأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإحسان فقال: «أن تعبد الله» وما ذكر العمل، وإنما ذكر العبادة. وقال الله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾[3] فهو قولنا: ما جزاء الإطلاق إلّا الإطلاق.

والأجور مقيّدة من عشر إلى سبعمائة ضعف؛ لأنّها أجور أعمال معيّنة متناهية الزمان؛ فلا

(١) ص ٣٤
(٢) س، ه: - ولا في العبادة
(٣) [الرحمن: ٦٠]

بدّ أن يتقيّد أجرها بالعدد ولو كان جزافا؛ فإنّه مقيّد بالعدد عند الله. كالصابر يوفَّى أجرُه بغير حساب مُعيّنٍ عِلْمُه عندنا، وعند الله مقيّد بقدر معلوم؛ لأنّ الصبر يعمّ جميع الأعمال؛ لأنّه حبْس النفْس على[1] الأعمال المشروعة. فلهذا لم يأخذه المقدار، والأعمال تأخذها المقادير. فعلى قدر ما يقام فيه المكلَّف من الأعمال إلى حين موته، وهو يحبس نفسه عليها حتى يصحّ له حال الصبر واسم الصابر؛ فيكون أجره غير معلوم ولا مقدَّر عنده جملة واحدة، وإن كان معلوما عند الله؛ كالمجازفة في البيع من غير كيل في المكيل، ولا وزن في الموزون.

وفارقَ الصبرُ العبادةَ بأنّ العبادةَ له (=للعبد) في حال عدمه وعدم تكليفه، والصبرُ لا يكون له في حال عدمه ولا في حال عدم تكليفه. فالعبادة لا تبرح معه دنيا ولا آخرة. فإذا كان مشهده عبادتُهُ في حال ارتقائه، ونزل الحقُّ إليه كما وصف الحقُّ نفسَه بالنزول، فوقع الاجتماعُ؛ وهو المنازلة. فمن حيث أنّ العبد ذو عمل من الأعمال -لأنّه لا بدّ أن يكون في عمل مشروع صالح، وهو الذي يصعد به- فإنّه بُراقُه؛ لأنّه محمول. فيتلقّاه من الله -من حيث ذلك العمل- بالبرّ الذي عيّنه الله لمن جاء به، وهو مقدَّر معلوم.

ثمّ إنّ الحقّ ينظر في هذا المكلَّف -فيراه مع كونه في عمله غير مشهود له ذلك العمل، لعلمه أنّ الله هو العامل به لا هو، وأنّه محلٌّ لخلق العمل به، وكالآلة لوجود ذلك العمل؛ فيكون الحقّ يعطي استحقاق ذلك العمل من حيث ما وَعَد به فيه- وينظر ما مشهد ذلك الشخص؟ فيجده في عبادته التي لم[2] يزل عليها في حال عدمه، فما ثمّ جزاء في مقابلتها إلّا أن لا يرزقه الغفلة عنها في زمان خلق الغفلات في المكلَّفين، ما ثَمّ إلّا هذا. وهو الذي قلنا في الممكن، في حال وجوده، أنّه لا بدّ من حكم سيادة تظهر منه؛ لأنّه في زمان حكم الغفلات. فالعناية بهذا العبد في هذه المنازلة (هي) رفعُ الغفلة عن العبادة في كلّ حال.

فهذه هي الزيادة في قوله (تعالى): ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[3] ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾

---

(١) ص ٣٤ب
(٢) ص ٣٥
(٣) [يونس: ٢٦]

بالأعمال ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ بما لهم من الأجور، بل بما للأعمال من الأجور؛ فإنّها تعينها للعامل ﴿وَزِيَادَةٞ﴾ هي ما ذكرناه في حقّ صاحب العبادة؛ فإنّه لا يُرزق الغفلة -في وقت العمل- عمّن هو العامل؛ فيرى أنّ العامل هو الله. وليس يعود الأجر الذي يطلبه العمل إلّا على العامل، فالعامل عنده هو الله؛ فأجرته -لو كان ممّن يقبل الأجور- على قدره. فيحصل للمكلَّف -الذي هو الآلةُ، القابلُ للأجور- أجرُ مَن لو قَبِل اللهُ الأجرَ؛ كيف يكون أجره: هل يكون إلّا على قدرِه؟ وإن قيّده العمل؛ فأين أجر هذا المكلَّف بهذا الشهود، من أجر مَن يرى في عمله أنّ المكلَّف هو العامل لا الحقّ؛ فيكون أجره على قدر هذا المكلَّف؟ فلا يحصل له سِوَى أجر العمل خاصّة، لا على قدر أجر العامل؛ لأنّ العامل عنده عينُهُ؛ ولا قدر له. ولولا ظهورُه[1] واتّصافُه بطاعة ربّه في عمله، لم يكن له قدرٌ من نفسه. ولهذا ترى مآل المخالف إلى ما يكون. فلو كان له قدرٌ في نفس الأمر؛ لسعد بحكم قدْره، وإنما يسعد برحمة الله. ولم تتفاضل سعادتهم لو كان لهم قدْر يستحقّون به السعادة. ولا نشكّ أنّهم في السعادة متفاضلون، كما أنّهم في الأعمال متفاضلون؛ من حالٍ، وزمانٍ، ومكانٍ، وعين عمل، ودوام، واجتماع، وانفراد، إلى غير ذلك فيما يقع به التفاضل؛ فعلمنا أنّه ما ثمّ جزاء لِقَدْر. فعلمنا أنّ الإنسان، من حيث عينه، لا قدر له؛ إلّا بطاعة ربّه وقدر عمله.

ثمّ إنّ الحقّ بعد هذا النظر وتعيين الجزاء -كما قرّرناه- ينظر في شهود هذا المكلَّف؛ فيراه ذا عبادة، والعمل تابع لها فيه، وهو لا يتّصف بالإعراض عن الأعمال ولا بالإقبال عليها[2]، وأنّه على الحال الذي كان عليه في حال عدمه لم يتغيّر. فيبقيه على حاله، ويحجب الغفلة عنه؛ فلا يكون له فيه أثر بوجه من الوجوه؛ وهذه هي العصمة العامّة.

فإذا وقعتْ منه مخالفة؛ فإنما تقع بحكم القضاء والقدر من تكوينها فيه، كما وقعت الطاعة. فما تُنقص له من حاله في عبادته؛ لأنّ الغفلة محجوبة عنه، والحضور له[3] دائم. فإذا وقع منه ما وقع؛ فهو من الله عينُ تكوينٍ لذلك الواقع في هذا المحلّ؛ ظاهرُه صورةُ معصية لحكم خطاب الشرع،

---

(١) ص ٣٥ب
(٢) ق: "عليه" ومصححة في الهامش بقلم آخر.
(٣) ص ٣٦

وهي في نفس الأمر -أعني تلك الواقعة- موجودٌ أَوجدَه الله في هذا المحلّ؛ من الموجودات المسبِّحة بحمده. فلا أثر لهذه المخالفة فيه، كما لا أثر للطاعة فيه. فتسعد النفس الحيوانيّة بذلك العمل، كان العمل ما كان في الظاهر؛ مما يجري عليه لسانُ ذنب، أو لسان خير. فإنّه في نفس الأمر ليس بذنب؛ وإنما حركته الحيوانيّة كحركات غير المكلَّف؛ لا تتّصف بالطاعة ولا بالمعصية؛ وإنما ذلك إنشاء صوَر في هذا المحلّ ينظر إليها علماءُ الرسوم قد ظهرتْ من مؤمن عاقل بالغ، فيحكمون عليه بحسب ما هي عندهم في حكم الشرع من طاعة أو معصية؛ ما يلزمهم غير هذا، ما لم يدخل لهم الاحتمال فيه. فإن دخل لهم الاحتمال في ذلك؛ لم يَجُزْ لهم أن يرجّحوا جانب لسان الذنب على غير ذلك. كرجل أَبصرتَه في بلدة صحيحا سويّا في رمضان يأكل نهارا، مع معرفتك به أنّه مؤمن، فيدخل الاحتمال فيه أن يكون به مرض لا تعرفه، أو يكون في حال سفر ولا تعرف ذلك؛ فليس لك أن تقدِم على الإنكار عليه مع هذا الاحتمال، ولا يلزمك سؤاله عن ذلك؛ بل[1] شُغلك بنفسك أَوْلَى بك.

وأمّا قوله في هذا الباب ﷺ: «إنّ في الجنّة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» فاعلم أنّه ما سُمّيت الجنّة جنّة إلّا لما نذكره، وكذلك تسميةُ الملائكة جِنّة، وكذلك الجنّ. فكلّ ذلك راجع إلى الاستتار، والاستتار ما هو على نمط واحد؛ بل حكمه مختلف. وذلك أنّ مِن هذا النوع كون الحقّ يتجلّى في القيامة ويقول: «أنا ربّكم» ويرونه، ومع هذا ينكرونه ولا يصدِّقون به أنّه ربّهم، مع وجود الرؤية على رفع الحجاب. فإذا تحوّل لهم في العلامة التي يعرفونه بها يقولون له: «أنت ربّنا» وهو كان الذي أنكروه وتعوَّذوا منه، وهو الذي أقرّوا به واعترفوا. فما هو هذا الحجاب الذي حصل لهم مع الشهود: هل هو أمر وجوديّ؟ أو حكم عدميّ؟ فهذا مشهود محجوب، ولا حجاب وجوديّ، ولا حكم للعدم في الموجود!. فانظر ما أخفى هذا!. وليس في العالم في الدنيا واقع إلّا هذا في جميع الأمور، والناس في غفلة عنه.

---

(١) ص ٣٦ب

كما أنّا نؤمن أنّ الملَك معنا والشيطان معنا، والحجب المحسوسة ما هي موجودة عندنا، وأعيننا ناظرة؛ ومع هذا فلا ندرِك الملَك ولا الجانّ، وهو يرانا وقبيلُه من حيث لا نراه[1]، فهو وقبيله يرانا شهودا عينيّا، ونحن نراه إيمانا، لا عينا. فما[2] هو هذا الستر الذي بيننا؟ إذ لو كان بيننا؛ لحجَبهم عنّا كما يحجبنا عنهم. فلا بدّ من تعيين حكمه في ذلك.

وكذلك الحجب التي ذكر الله عن نفسه التي بيننا وبينه من نور وظلمة. فمن الظلمة وقع التنزيه؛ فنفينا عنه صفات المحدَثات؛ فلم نره. فنحن جعلنا الحجب على أعيننا بهذا النظر. والنور: كظهوره لنا حتى نشهده وننكر أنّه هو -كما قدّمنا في التجلّي في القيامة- وهو عند العارفين اليوم في الدنيا على هذا الحكم؛ فيشهده العارفون في صور الممكنات المحدَثات الوجود، وينكره المحجوبون من علماء الرسوم. ولهذا يسمّى بالظاهر في حقّ هؤلاء العارفين، والباطن في حقّ هؤلاء المحجوبين؛ وليس إلّا هو ﷻ. فأهلُ الله -الذين هم أهله- لم يزالوا -ولا يزالون دنيا وآخرة- في مشاهدة عينيّة دائمة، وإن اختلفت في الصور؛ فلا يقدح ذلك عندهم.

فإن قال قائل: فموسى أحقّ بهذه الصفة من الوليّ، وقد سأل الرؤية؟ قلنا له: قد ثبت عندك، إن كنت مؤمنا، وإن لم تكن من أهل الكشف، أنّ النبيّ ﷺ قد أخبر "أنّ الله يتجلّى في صورة ويتحوّل إلى صورة، وأنّه يُعرف ويُنكر" إن كنت مؤمنا لا تشكّ في هذا. وأنّه قد بيّن أنّ التجلّي في الصور؛ بحسب قدر المتجلَّى له. فإذا علمتَ هذا، تعلم أنّ موسى[3] قد رأى الحقّ بما هو متجلٍّ للأولياء؛ إذ علم أنّه يتجلّى للأولياء في صور مختلفة؛ لأنّ موسى وليٌّ لله، وقد عَلم ذلك، ومثل هذا فلا يخفى. وإنما سأل التجلّي في الصورة التي لا يدركها إلّا الأنبياء، ومِن الأنبياء مَن خصّه الله بمقام لم ينله غيرُه؛ كالكلام بارتفاع الوسائط لموسى عليه السلام. فطلب موسى عليه السلام من ربّه أن يراه في تلك الصورة التي يطلبها مقامُه. وأمّا رؤيته إيّاه في الصورة التي يراها الأولياء فذلك

(١) ق: "لا نروه" أو "لا تروه" وهو مستفاد من الآية: "إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ" [الأعراف: ٢٧]
(٢) ص ٣٧
(٣) ص ٣٧ب

خبزه ودَنْدَنُه[1]. وما جعلك تقول مثل هذا -على طريق الاعتراض- إلّا بكونك لست بوليّ عارف؛ إذ لو كنت من العارفين لشهدته، ولم يغب عنك علم ما انفصلنا به في جواب سؤالك.

فصحّ قولُه (ص): «إنّ في الجنّة ما لا عين رأت» أي في السِّتر؛ اعتبارا لا تفسيرا. إذ لو رأته عينٌ ما كان مستورا، ولو رأته لنطقتْ به وكان مسموعا، (ولو كان مسموعا لكان محدودا)، ولو كان محدودا لأخطرته فكان معلوما. فهو أمر حُجبنا عنه بحجاب لا يُعرف؛ فإنّه في الستر المعبّر عنه بالجنّة. فإذا كان عيْنُه عينُ الستر؛ فما حَجْبُنا إلّا جَعْلُنا ما رأيناه سترا؛ فتعلّقت الهمّة بما خلف الستر؛ وهو المستور؛ فأُتِي علينا مِنّا، وما جَعَلَنا في ذلك إلّا التنزيه.

ولهذا جاءت الأنبياء -عليهم السلام- مع التنزيه بنعوت التشبيه؛ لتقرِّب الأمر على الناس، وتنبّه الأقربين إلى[2] الله الذين هم في عين القُرب مع الحجاب الذي هو الأمر عليه. فيكون في ذلك التنبيه بالتشبيه رَفْعُ الأغطية عن البصر؛ فيتّصف البصرُ بأنّه حديد، كما يتّصف بصر المحتضر قال -تعالى-: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[3] فيرى المحتضر ما لا يراه جلساؤه، ويخبر جلساءَه ما يراه ويدركه، ويخبر عن صِدْقٍ. والحاضرون لا يرون شيئا، كما لا يرون الملائكة، ولا الروحانيّين الذين هم معه في مجلس واحد. وقد أخبرنا اللهُ بأنّ الملائكة تحضر مجالس الذِّكْر؛ وهم السيّاحون في طلب هذه المجالس، فإذا رأوا مجلس الذِّكْر نادى بعضهم بعضا: «هلمّوا إلى بغيتكم» وليس أحد من البشر -من أهل ذلك المجلس- يدركهم، إلّا مَن رفع اللهُ الغطاء عن بصره فأدركهم؛ وهم أهل الكشف. ألم تسمع لقول النبيّ ﷺ للذين يمشون خلف الجنائز ركّابا: «ألا تستحيون؟ إنّ الملائكة تمشي على أقدامها في الجنازة وأنتم تركبون!».

---

(١) الدَّنْدنة أَن يَتكلَّم الرجل بالكلام تســـمع نَغْمته ولا تفهمه عنه لأَنه يُخْفيه، ومنه: دَنْدَن إذا اختلف في مكان واحد مجيئًا وذَهابًا، وأَمّا عنهما نُدَنْدِن فمعناه أَن دَنْدَنتنا صادرة عنهما وكائنة بسببهما. والدِّندنة: الصوت والكلام الذي لا يُفْهَمُ. [لسان العرب]، وكأنه يقول: هما طعامه وشرابه ومصدر إلهامه. (ولعلها: خبره ودندنه)

(٢) ص ٣٨

(٣) [ق: ٢٢]

فالمؤمن ينبغي أن يعامل الموطن بما يعامله به صاحبُ العيان، وإلّا فليس بمؤمن حقّا. فإنّ لكلّ حقّ حقيقة، وليست الحقيقة التي لكلّ حقٍ إلّا إنزاله منزلة المشهود المدرَك للبصر. وقد قال هذا رسول الله ﷺ للرجل الذي سمعه يقول: "أنا مؤمن[١] حقّا". فقال له رسول الله ﷺ: «لكلّ حقّ حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟» فقال الرجل: "كأنّي أنظر إلى عرش ربّي بارزا" -يعني يوم القيامة- فقال له رسول الله ﷺ: «عرفتَ فالزم» ففسَّر الحقيقة بالنظر والرؤية، وجعله بـ"كأنّ" لأنّ يوم القيامة ما وقع حِسًّا، ولكن وقع في حقِّه ممَثّلا، فأدركه في التمثُّل كالواقع في الحسّ؛ كالعابد إذ قال له: «اعبد الله كأنّك تراه».

فما هذا مِثل العرش البارز؛ فإنّ الله هنا موجود في نفس الأمر في قِبلة المصلّي أو العابد في أيّ عمل كان، وبروز العرش ليس كذلك. فمن الناس من يعبد الله كأنّه يراه؛ للحجاب الذي منعه من أن يراه. ومن الناس من يعبده على رؤية ومشاهدة. وليس بين الذي يراه والذي لا يراه؛ إلّا كون هذا الذي لا يراه لا يعرفه؛ مع أنّه مشهود له ﷻ. والعارفُ يعرفه؛ ولكن مثل هذه المعرفة لا ينبغي أن تقال؛ فإنّها لا تُقبل. فإذا شهدها الإنسان من نفسه؛ لم يتمكن له أن يجهلها؛ فيكون عند ذلك من الذين يرون الله في عبادتهم، ويزول عنهم حكم «كأنّك تراه» فاعلم ذلك.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم﴾ يعني للقوم الذين تقدّم وصْفُهم ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[٢] فما هو جزاؤهم هنا[٣] إلّا إخفاؤهم ذلك عن هذه النفس التي لا تَعلم. فيكون إخفاءُ حالِ هؤلاء وما لهم عند الله عن هذه النفوس التي لا تَعلم؛ جزاء لهم. أي جزاؤهم أن يُجهل مقامُهم عند الله؛ فلا تقدر نفسٌ قدرَهم. كما قال الحقّ عن نفسه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[٤] فأعطاهم نعتَه في خلقه؛ فلم تَعلم نفس ما أُخفي لهؤلاء من قرّة أعين ممّا تقرّ به أعينهم.

وكذلك قال ﷺ: «وجُعلت قرّة عيني في الصلاة» وإنما ذكر الأعين دون جميع الإدراكات؛ لأنّ

---

(١) ص ٣٨ب
(٢) [السجدة: ١٧]
(٣) ص ٣٩
(٤) [الأنعام: ٩١]

كلّ كلام إلهيّ وغير إلهيّ لا بدّ أن يكون عنه عين موجودة، وما ثَمّ إلّا كلام، فما ثَمّ إلّا أعيان توجَد. ومتعلّقُ الرؤية (هو) إدراكُ عين المرئِيّ، واستعداد المرئِيّ للرؤية، سَوَاء كان معدوما أو موجودا. فإذا رآه قَرَّتْ عينُه بما رآه؛ إذ كان غيره لا يرى ذلك. ولهذا سأل موسى الرؤية لتقرّ عينُه بما يراه. فكان رسول الله ﷺ في حال صلاته صاحبَ رؤية وشهود؛ ولذلك كانت الصلاة محلَّ قرّة عينه؛ لأنّه مُناجٍ، والأعيان -كما قلنا- تتكوّن بالكلام. فهو والحقّ في إنشاء صور ما دام مناجيا في صلاته؛ فيرى ما يتكوّن عن تلاوته، وما يتكوّن عن قول الله له في مقابلة ما تكلّم به، كما ورد في الخبر الذي فيه تقسيم الصلاة مِن: يقول العبدُ فيقول[1] الله.

وأمّا قوله (تعالى) في هذا الباب: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾[2] فإنّ مآل الشيء لا يصحّ أن يكون واقعا فيُرى؛ إلّا إن مُثِّلَ للرائي فهو كأنّه يراه؛ فإنّ المآل يقابل الحال. فالحال موجود، والمآل ليس بموجود؛ ولهذا سمّي مآلا. والتأويل هو ما يؤول إليه حكم هذا المتشابه؛ فهو محكَمٌ غير متشابه عند من يعلم تأويله، وليس إلّا الله. والراسخ في العلم يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[3] يعني متشابهَه ومحكمَه. فإذا أشهده الله مآله فهو عنده محكم، وزال عنه في حقّ هذا العالِم التشابه. فهو عنده كما هو عند الله من ذلك الوجه. وهو عنده أيضا متشابه لصلاحيّته إلى الطرفين من غير تخليص، كما هو في نفس الأمر بحكم الوضع المصطلح عليه. فهو وإن عرف تأويله فلم يزل عن حكمه متشابها. فغاية العالِم الذي أعلمه الله بما يؤول إليه علمُه بالوجه الواحد، لا بالوجهين. فهو على الحقيقة ما زال عن كونه متشابها؛ لأنّ الوجه الآخر يطلبه بما يدلّ عليه ويتضمّنه، كما طلبه الوجه الذي أَعلمَ الله به هذا الشخص[4].

فعلم الله -على الحقيقة- به أن يَعلم تأويله، أي ما يؤول إليه من الجانبين في حقّ كلّ واحد، أو الجوانب إن كانوا كثيرين. فيعلمه متشابها؛ لأنّه كذا هو؛ إذ كلّ جانب يطلبه بنصيبه ودلالته

---

(١) ص ٣٩ب
(٢) [آل عمران: ٧]
(٣) [آل عمران: ٧]
(٤) "هذا الشخص" ثابتان في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب.

منه. فالمحكَم محكَم لا يزول، والمتشابه[١] متشابه لا يزول. وإنما قلنا ذلك لئلّا يُتخيّل أنّ علم العالِم بما يؤول إليه ذلك اللفظ في حقّ كلّ مَن له فيه حكم، أنّه يخرجه عن كونه متشابها، ليس الأمر كذلك؛ بل هو متشابه على أصله، مع العلم بما يؤول إليه في حقّ كلّ من له نصيب فيه. فهذه الإحاطة مجهولة، ولا تُعلم إلّا في هذه المنازلة. فيعطى من هذا المتشابه كلّ ذي حقّ حقّه، كما أعطى الله كلّ شيء خلقه مع الشبه والاشتراك.

وأمّا مفاتح الغيب فلا يعلمها إلّا هو، وهو من هذا الباب؛ فلا تُعلم إلّا بإعلام الله. وإن كانت تُعلم فلا تُعلم أنّها مفاتح الغيب. فتنبّه لهذا، فاعلم أنّ الإعلام أظهر لنا أنّ الاستعدادات من القوابل هي مفاتح الغيب؛ لأنّه ما ثمّ إلّا وَهْبٌ مطلق عامّ، وفيض جود، ما ثمّ غيب في نفس الأمر ولا شهود؛ بل معلومات لا نهاية لها، ومنها ما لها وجود، ومنها ما لا وجود لها، ومنها ما لها سببيّة، ومنها ما لا سببيّة لها، ومنها ما لها قبول الوجود، ومنها ما لا قبول لها.

فثَمّ مفتاح، وفتح، ومفتوح؛ يظهر عند فتحه ما كان هذا المفتوح حجابا عنه. فالمفتاح (هو) استعدادُك للتعلّم وقبول العلم. والفتحُ (هو) التعليمُ. والمفتوحُ (هو) البابُ الذي كنت واقفا معه. فإذا[٢] لم تقف وسِرْتَ؛ رأيتَ في كلّ قدم ما لم تره؛ فعلمتَ ما لم تكن تعلم ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[٣].

فالاستعدادُ غير مكتسَب؛ بل هو منحة إلهيّة؛ فلهذا لا يعلمه إلّا الله. فتعلم أنّ ثَمّ مفاتح غيب، لكن لا تعلم ما هو مفتاح غيب خاص في مفرد مفرد من الغيوب. فإذا حصل الاستعداد، من الله -تعالى-، حصل المفتاح، وبقي الفتح حتى يقع التعليم، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ. عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ. خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ. عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[٤] فالتعليمُ عينُ الفتح.

(١) ص ٤٠

(٢) ص ٤٠ب

(٣) [النساء: ١١٣]

(٤) [الرحمن: ١ - ٤]

ومن هذا الباب: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾[1] كالصلاة على الراحلة. فالمستقبَل لا يتقيّد، فالمستقبِل لا يتقيّد؛ فهو بحسب ما تمشي به. كذلك لا يعرف العارف أين يَسلك به ربُّه في مناجاته؛ فإنّه بحسب ما يناجيه به من كلامه، وكلامُه سور القرآن. فأيّ سورة، أو أيّ آية شاء قرأ من غير تعيين؛ لأنّ الشارع ما قيّده بسورة بعينها؛ فهو بحسب ما يلقى في خاطره؛ وذلك إلى الله. فكما لا علم له بما يلقيه في نفسه ممّا يناجيه به إلّا حتى يُلقيه؛ كذلك لا يعلم ما يقول له الحقّ في مناجاته في منازلته.

ومن هذا الباب قوله (تعالى): ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾[2] وأيّامُ الله التي يقطعها العبد بعمرِهِ لا يعيّن قدرها، ولهذا[3] نكَّرها. فالذي يجب على المكلَّف في سفره عدّة من أيّام أخر؛ له الاختيار في تعيينها، ولكن لا يدري ما يعيّن منها إلّا بإلقاء الله في نفسه ذلك. و«الصوم لا مِثل له» فلا يدري في أيّ صفة يقيمه مما لا مِثل لها من جانب الحقّ. وهي كلّ صفة إلهيّة لا يمكن للعبد الاتّصاف بها، وإن علمها، كما يعلم أنّ الحقّ لا يماثله، ولا يكون بهذا العلم إلها؛ لأنّ الألوهة ليست صفته. وهذا معنى قوله ﷺ حين سأل ربّه: «اللهم إنِّي أسألك بكلّ اسم سمّيتَ به نفسك أو علّمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم غيبك» فدخل في هذا كلّ اسم ممكن أن يتّصف به، وكلّ اسم لا يمكن أن يتّصف به. فما لا يتّصف به من الأسماء لا مِثل له؛ فيكون معلوما لنا في صومنا غير قائم بنا بحيث أن نتّصف به. هذا فائدة عدم التعيين في الأيّام التي نصومها إذا كنّا مسافرين فأفطرنا؛ فنقضي أيّام رمضان أو نؤدّيه في أيّام غير معيّنة.

فصاحب هذه المنازلة يقصد الله -تعالى- في عروجه، فارغ القلب، خالي النفس، عريّا عن قصد اسم معيّن إلهيّ؛ بما[4] أنت عبد، وبما هو إله فعّال لما يشاء. لا يخطر لك أمر[5] تطلبه منه؛ إنما هو[6] أن تكون معه في عروجك بحسب ما يكون منه، مع حِفظ أوقاتك فيما وقع عليك من

(١) [البقرة: ١١٥]
(٢) [البقرة: ١٨٤]
(٣) ص ٤١
(٤) ملاحظه في الهامش بقلم آخر هي: "كان صوابه بل"كأن المقصود منها إضافة "بل" قبل لفظة: "بما" وفقا لما ورد في س.
(٥) ق: أمرا.
(٦) ص ٤١ب

التكليف لاقتضاء حقّ الوقت، ومراعاة خطاب الشرع، مع غيبتك عنك في ذلك؛ بتولّيه فيما أنت فيه، وأنت محلّ لجريان مقاديره[1]، مع التحفّظ ولزوم الأدب؛ أن يجعلك محلّا لما جره عليك. فإن أنت سلكتَ على هذا الأسلوب؛ يبْد لك من الحقّ في منازلته ما لم يخطر لك بخاطر، بل ما لا ينقال ولا تسعه العبارة.

---

(١) ق: مقادره.

الباب التاسع والثمانون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: إِلَيّ كونُكَ وإِلَّكَ كوني

إِلَيَّ مِـنْـكَ الدُّنُـوُّ وَقْـتًـا　　وَثَمَّ وَقْتًـا إِلَيْـكَ مِنِّي
أَخَذْتُ عَنْكَ العُلُومَ فَضْـلًا　　وَأَنْتَ أَيْضًـا أَخَذْتَ عَنِّي
إِنِيَّتِي[١] فِيْـكَ يا حَبِيْبِي　　إِذا يَقُولُ اللِّسَانُ: إِنِّي
ما أَصْعَبَ القَوْل مِنْكَ عِنْدِي　　إِذا يَقُولُ الفُؤادُ: صِلْنِي
وَلَمْ[٢] أَغِـبْ عَنْـهُ إِذْ تَجَلَّى　　وَلَوْ دَرَى لاشْتَهَى التَّمَنِّي

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٣] فهذه عين المنازلة. لأنّ كلّ صورة فارقت مكانها، فكانت كلّ صورة من الأخرى أدنى من قاب قوسين. لكلّ واحدةٍ من الصورتين قوسٌ، أظهر التقويسَ والفرقانَ بين الصورتين الخطُّ الذي قسم الدائرة بنصفين. فكان الأمر عينا واحدة، ثمّ ظهر بالصورة أمران. فلمّا صار الحكم أمرين، كان من الأمر الواحد تدلٍّ؛ لأنّ العلوّ كان له، وفي عين هذا التدلّي دنوّ من الأمر الآخر. وكان من الآخر تَدانٍ إلى من تدلّى إليه؛ فكان دُنوّه عروجا؛ لأنّ تدلّي الأمر الآخر إليه أعلَمَنا أنّ السفل كان قسم هذا الآخر. وما تدانى كلُّ واحد من الآخر إلّا ليرجع الأمر كما كان دائرة واحدة، لا فصل بين قطريها؛ فكأنّهما يسعيان في إزالة الخطّ الذي أوجب التقسيم في الدائرة.

فموضع التقسيم قوله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل». وما للعبد سؤال إلّا إزالة هذه القسمة حتى يعود الأمر كما كان، فأجابه الحقّ

(١) رسمها في ق قريب من: إِلّيتي
(٢) ص ٤٢
(٣) [النجم: ٨]

إلى سؤاله بقوله: «ولعبدي ما سأل» فقال: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ[1] ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[2].

فَـتَـدَلِّـيْـهِ دُنُـوٌّ   وَتَـدانِيْنا عُرُوْجُ
وافْتَرَقْنـا واجْتَمَعْنَـا   إنّنـا زَوْجٌ بَهِيْجُ
حَدَثَتْ حِيْنَ افْتَرَقْنا   فِي سَمَائِنا بُرُوجُ
وَلَها مِنْ أَجْلِ كَوْنِي   فِي ذَوَاتِنا فُرُوجُ
فَنِكاحٌ مُسْـتَمِرٌ   وَوُلُوجٌ وَخُرُوجُ

ومن ذلك:

فَكانَ مِنْهُ التَّدَلِّي   وَكانَ مِنِّي التَّدَانِي
حَتَّى أَرَاهُ بِعَيْنِي   كَمَا يَـقُـولُ يَـرانِي

ولَمّا التقينا عن حبّ واشتياق؛ خاطبني مَن أَعْلَمُ في سِرّي:

اجْعَلْ يَدَيْكَ عَلَى الكَبِدْ   تَجِدِ الذِي مِنْكُمْ أَجِدْ
وانْزَحْ إِلَى طَلَبِ الوِصَالِ   وَقُـلْ لَهُ: هَبْنِي وَزِدْ
لَوْلا وُجُودُ العِلْمِ فِيْـهِ   مـا تَـذَكَّرَ مَنْ عَبَـدْ
فـإِنِ انْكَرُوا هَـذَا فَقُـلْ   إِنَّ القُرَانَ بِـذَا وَرَدْ

قال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ فخصّ طائفة بالتعيين ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ فعيّن طائفة أخرى ﴿وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ فعيّن طائفة أخرى[3] ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[4] فعيّننا. وهؤلاء هم الذين ذكرنا، وهم العلماء بالله وبالأمر على ما هو عليه. فلم يكن الخطّ الذي قسم الدائرة إلّا عين تميّزي عنه وتميّزه عنّي؛ من الوجه الذي كان به إلها وكنت به عبدا. فلمّا تحقّق التمييز، ووقع

(١) ص ٤٢ب
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) ص ٤٣
(٤) [إبراهيم: ٥٢]

الانفصال بالتكوين، وأظهر الخطّ حكمه، ووصفنا بالحجاب عنه، ووصف نفسه بحجب الأنوار والظلَم عنّا، وشرع لنا ما شرع، وأمرنا بالإنابة إليه، ووصف نفسَه بالنزول إلينا؛ عَلِمنا أنّه يريد رجوع الأمر إلى ما كان عليه، بعد عِلمنا بما قد علمنا، وتحقّقنا بما به تحقّقنا؛ قال عن نفســـه: إنّه سَمْعُنا الذي نسـمع به، وبصرـنا الذي نبصرـ به، وذكر لنا جميع القوى التي نجدها من نفوسـنا، وأثبت في هذا الوصل أعيانَنا.

فلا يشـبه ما رجع الأمر إليه، ما كان عليه قبل الفصـل. لأنّ الذي أثبت الخطُّ من الحكم ما يزول، وإن زال الخطّ فأثره باق؛ لأنّا قد علمنا أنّ الدائرةَ قابلةٌ للقسـمة بلا شـكّ، ولم نكن نعلم ذلك. فإذا اتّصلت الدائرة؛ فلا يزول العلم منّا أنّها ذات قسمين من أيّ جزء فرضْتَه فيها.

وإنما تقبلها من أيّ حدٍّ فرضـته فيها؛ لما ورد في الأخبار الإلهيّة من اتّصـاف الحقّ -تعالى- بصفات الخلق، واتّصاف الخلق بصفات الحقّ، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[1]. فإن[2] قلت: "الرحمن" سمّيته بجميع الأسـماء الحسـنى، وإن قلت: "الله" سمّيته بجميع الأسـماء الحسـنى[3]. وكذلك تقول: الخلق الذي هو العالَم يقبل أسـماء الحقّ وصـفاته، وكذلك الحقّ يقبل صـفات الخلق لا أسـماءَه بالتفصـيل، ولكن يقبلها بالإجمال. فقبوله بالإجمال مثل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[4] وكونه لا يقبل أسـماءَ العالَم بالتفصـيل، فأعني بذلك الأسـماء الأعلام، وهو قوله: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ﴾[5] يريد الأسـماء الأعلام. وما عدا الأسـماء الأعلام فيقبلها الحقُّ على التفصـيل؛ فإنّ الحقَّ ما له اسم عَلَمٌ لا يدلّ على معنى سِـوَى ذاته؛ فكلّ أسـمائه مشـتقّة، تنزّلت له منزلة الأعلام. ولهذا وقع الاشـتراك بالتفصيل في أسماء الحقّ، ولم يقع الاشتراك بالتفصيل في أسماء العالَم. فتحقّق ما نبّهنا عليه.

---

(١) [الإسراء: ١١٠]
(٢) ص ٤٣ب
(٣) لفظ "الحسنى" مكتوب بقلم الأصل، وهناك إشارة عليه تشير بحذفه من هنا.
(٤) [فاطر: ١٥]
(٥) [الرعد: ٣٣]

فأعظم ما أخذه من صفاتنا الذي يدلّ الدليل على إحالته: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[1] فما كان بعد هذا؛ فهو أهون من تحوُّله في الصور، وغير ذلك. وعلى الحقيقة فكلّها نعوته. وأعظم ما أخذنا نحن منه عِلْمَنا به الذي يحيله الدليل، وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2] وقول رسول الله ﷺ: «مَن عرف نفسَه عرف ربّه»؛ فأخذنا عنه، وأخذ عنّا.

فَيا[3] حَيْرَةً أَبْدَتْ حَقَائِقَ كَوْنِهِ ... ويَا خَيْبَةً لِلعَبْدِ حِيْنَ تَفُوتُهُ
فَمَنْ كانَ أَحْياهُ يُحَيِّرُ ذَاتَهُ ... وَمَنْ لَمْ يَحَرْ فِيْهِ فَعَنْهُ يُمِيْتُهُ
إذا كانَ قُوْتُ الخَلْقِ كَوْنًا مُحَقَّقًا ... فإنّ إِلَهَ الحَقّ[4] لِلعَبْدِ قُوتهُ

قيل لسهل بن عبد الله: ما القوت؟ قال: اللهْ. واعلم أنّ الإلّ -بكسر الهمزة- هو الله -تعالى- والإلّ، أيضا، العهد -بكسر الهمزة- فقوله: "إِلّي كونُك" أي: ألوهتي ما ظهرتْ إلّا بك؛ فإنّ المألوه هو الذي جعل في نفسه وجود الإله، ولهذا قال (ص): «مَن عرف نفسه عرف ربّه».

فمعرفتك بالله أنّه إلهك؛ أنتجته معرفتك بذاتك، ولذلك ما أحالك الله في العلم به؛ إلّا عليك وعلى العالَم. فكلّ ما ثبت لله -تعالى- من الأحكام؛ ما ثبت إلّا بالعالَم. فعين الإلِّ، من حيث عينه، هو الموصوف بهذه الأحكام. فلو ارتفع العالَم من الذهن؛ ارتفعت الأحكام الإلهيّة كلّها، وبقي العين بلا حكم. وإذا بقي بلا حكم، وإن كان واجب الوجود لذاته؛ لم يلزم أن يكون له حكم الألوهة. فوجود أعياننا من وجوده، ووجودنا أثبت العلمَ[5] به في ذواتنا، ولولا أنّ ذاته أعطت وجودنا؛ ما صحّ لنا وجود عين. وهذا معنى قول العلماء: إنّ العالَم استفاد الوجود من الله. وأمّا قوله: "إِلُّكَ كوني" فهو عين قوله: «كنت سمعَه وبصرَه» فجعل هويّته عين مسمّى سَمْعِنا وقُوانا، وليس العالَم إلّا بهذا الحكم.

---

(١) [محمد: ٣١]
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) ص ٤٤
(٤) ق: "الإله الحق" وصححت في الهامش بقلم الأصل.
(٥) ص ٤٤ب

فإنْ فَنِيْتُ لَمْ يَكُنْ وإنْ بَقيتُ لَمْ أكُنْ
فَكُلَّنا لِكُلِّنا وَكُلّنا مِنْ قَوْلِ كُنْ
مِنّا وَمِنْهُ فاعْتَبِرْ تَجِدْهُ فِيْكَ يَسْتَكِنْ
فاسْتُرْهُ لا تُظْهِرَهْ كَمَا أَتَى فِي "لَمْ يَكُنْ"
فِيْها بَدَتْ مُشْرِقَةً شَمْسٌ لَهُ ما قَدْ سَكَنْ
فَمَا لَنا سِوَاهُ مِنْ مُسْتندٍ ومِنْ سَكَنْ

فالحقّ مصرّف العالَم، والعالَم مصرّف الحقّ. ألا تراه يقول: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِي﴾[١] أليست الإجابة تصريفا؟ هل يُتصوّر إجابة من غير نداء وسؤال؟ لا يصحّ أن يتصرّف في نفسه؛ فما له تصرّف إلّا فينا. فتصرّفه إيجاده إيّانا دائمًا؛ فأعيانٌ تظهر، وأحكامٌ له تحدث، وتعلّقاتٌ لا تُنكر.

فإنْ قُلْتَ: إنّا واحِدٌ كُنْتَ صادِقًا وإنْ قُلْتَ: لَسْنا واحِدًا لَمْ تَكْذِبِ

فيا[٢] ليت شعري من يَجهل وما ثَمّ إلّا الله؟! فالكلّ عالِم بما لا يعلمه ثمّ يعلمه ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[٣] وقد ظهر بعضُ رشحٍ من هذا المشهد على طائفة من أصحاب النظر، لا تعرف من أين جاءهم ذلك! فحكي عنهم أنّهم يقولون: إنّ الله لا يَعلم[٤] نفسَه؛ لأنّ العلم بالشيء يقتضي الإحاطة بالمعلوم، وهو لا يتناهى وجودُه، ووجودُه عينُ ماهيّته ليس غيرها، وما لا يتناهى لا يكون محاطا به إلّا أنّه لا يتناهى، فأحاط علما به؛ أنّه لا يتناهى: لا له، ولا للعالَم. وهذا، وإن كان قولا فاسدا، فإنّ له وجها إلى الصحّة؛ وذلك أنّه لا يَعلم نفسه على جهة الإحاطة، بل يَعلم نفسه أنّها لا تقبل الإحاطة، كما يعلم الممكنات وجميع المقدورات أنّها لا تتناهى.

فانظر في هذا الرشّ من هذا البحر الغَمْر[٥]؛ كيف أثّر في العالَم نِحْلَةً ظهرت في العين،

(١) [البقرة: ١٨٦]
(٢) ص ٤٥
(٣) [محمد: ٣١]
(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.
(٥) الغَمْرُ: الكثيرُ، أي يَغْمُر مَنْ دخله ويُغطّيه. وفي الحديث: أعوذ بك من مَوْتِ الغَمْر أي الغرَق. [لسان العرب]

وبدتْ إلى عالَم الكون؛ حتى سُطِّرت في الدفاتر، وسارت بها الركبان، وتسامَرَ بها العلماء؟ وما ثَمّ قائل إلّا الله، ولا منطّق إلّا الله، وما بقي إلّا فتح عين الفهم لتنطيق الله من حيث أنّه لا ينطق إلّا بالصواب. فكلّ كلام في العالَم فهو: إمّا من الحكمة، أو من فصل الخطاب. فالكلام كلّه معصوم من الخطأ والزلل، إلّا أنّ للكلام مواطنَ ومحالّا، وميادين له فيها مجال رحب، تتّسع ميادينه بحيث أن تَنْبُوَ عن[1] إدراك غاياتها عيونُ البصائر.

فَيَنْطِقُ حِيْنَ يَنْطِقُ بِالصَّوابِ ... عَلَى ما يَقْتَضِي فَصْلُ الخِطابِ
وتَرْجِعُ حُسَّرًا أَبْصارُ قَوْمٍ ... عَمُوا فِيْها عَنِ الأَمْرِ العُجابِ

فإذا أردت السبيل إلى فهم هذه المعاني؛ فتعمّل في تكثير النوافل التي لها أصل في الفرائض. وإن تمكّن لك أن تكثر من نوافل النكاح؛ فإنّه أعظم فوائد نوافل الخيرات؛ لما فيه من الازدواج والإنتاج؛ فتجمع بين المعقول والمحسوس؛ فلا يفوتك شيء من العالَم الصادر عن الاسم "الظاهر والباطن"؛ فيكون اشتغالك بمثل هذه النافلة أتمَّ وأقرب لتحصيل ما ترومه من ذلك.

فإذا فعلتَ هذا أحبَّك الحقُّ، وإذا أحبّك غار عليك أن تشهدك عينٌ أو يقيّدك كونٌ؛ فأدخلك في حمى حَرمه، وجعلك من جملة حُرَمه، وأهَّلك له؛ فصرت له أهلا كما قال في الحديث في أهل القرآن إنّهم «أهلُ الله وخاصّته» خرّج ذلك الترمذي في مصنّفه. وإذا اتّخذك أهلا؛ جعلك محلّا لإلقائه، وعرشا لاستوائه، وسماء لنزوله، وكرسيّا لقدميه؛ فظهر لك فيك منه ما[2] لم تره مع كونه فيك، وهو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[3] لأنّ جنوبهم تجافت عن المضاجع الطبيعيّة، وصاروا أهلا للموارد الإلهيّة والشوارد الربّانيّة. فمياههم عذبة صافية، وعروشهم عن كلّ ما سِوَى ما يلقي الله إليهم خاوية؛ آبارهم معطّلة، وأبوابهم مقفلة، وقصورهم مشيّدة؛ ضاعت مفاتح أقفالها، وتقطّعت حبال آبارها؛ فتنظر إلى مياهها ولا تذاق؛ فَتُستحسن على جهالة.

---

(١) ص ٤٥ب
(٢) ص ٤٦
(٣) [السجدة: ١٧]

فإذا سردت أخبارها قرآنا؛ ظهر إعجازها، فلم يستطع أحد معارضتها فيستحليها. فإذا سئل عن معانيها لا يدري ما يقول؛ إذ لا ذوق له فيها إلّا ما أعطاه الشهود، فغايته أن يقول: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾[1] لاختلاط ضوئه بظلمته؛ تشبيها بسَحَرِ الليل، وبالسَّحْرِ الذي يخرج الهواء الحار، ويسوق الهواء البارد؛ لتبقى بذلك الحياة على هيكل الحيوان. فلا يدري الناظر فيه أيّ وجه يستقبل به؛ فإنّه مهما أقبل على وجهٍ أَعرض عن الآخر، إلّا أن يكون نبيّا؛ فيرى مِن خلفه كما يرى مِن أمامه؛ فيكون وجها كلّه؛ وذلك هو المعبَّر عنه بالذوق؛ الذي تكون عنه حقيقة الاشتياق والشوق. فما ينطق عن هوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ. عَلَّمَهُۥ﴾[2] ذو القوّة المتين في صورة ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ ﴿وَمَا[3] هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ. وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾[4] فإنّه من عين القرب أخبر؛ لأنّه مِن ﴿دَنَا فَتَدَلَّىٰ. فَكَانَ﴾[5] كما تقدّم ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾.

وما هو من مرجَّمات الظنون؛ كما يقولون في أصحاب الكهف الفتية المعلومة: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾[6] يقول: ما هم على تحقيقٍ فيما يخبرون به من عددهم؛ هذا رَجْمٌ في العدد. وأين أنت لو أخذوا في حقيقة المعدود؟ لخاضوا وما حصلوا على طائل. ألا ترى إلى قوله -تعالى- لنبيّه ﷺ الذي ليس من شأنه ولا من شأن الأنبياء -عليهم السلام- أن تنهزم ولا أن تقتل، في مصاف: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[7] فوصفه بالانهزام، وقولُه صِدق؟ أترى ذلك عن رؤيته أجسامهم؟ أليسوا أناسيّ مثله؟ فما ينهزم إلّا مِن أمر يريد إعدامه، ولا يُملأ -مع شجاعته وحماسته- رُعبا إلّا من شيء يهوله.

فلو لم يَر منهم ما هو أهول مما رآه ليلة إسرائه؛ ما امتلأ رعبا مما رآه -وقد رأيناهم وما ملئنا رعبا؛ لأنّا ما شهدنا منهم إلّا صور أجسامهم؛ فرأيناهم أمثالنا- فذلك الذي كان يملؤه رعبا، وما ذكر

---

(١) [المدثر: ٢٤]
(٢) [النجم: ٤، ٥]
(٣) ص ٤٦ب
(٤) [التكوير: ٢٤، ٢٥]
(٥) [النجم: ٨، ٩]
(٦) [الكهف: ٢٢]
(٧) [الكهف: ١٨]

الله إلّا رؤية عينهم؛ لأنّه قال: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ فوصفه بالاطّلاع. فهم أسفل منه بالمقام، ومع هذا كان يولّي منهم فرارا[1]؛ خوفا أن يلحق بهم؛ فينزل عن مقامه، ولَمُلِئ منهم رعبا لئلّا يؤثّروا فيه؛ كما قلنا من تأثير الأدنى في الأعلى، كقوله ﷺ: «رُبَّ ضاحك مِلْءَ فيه لا يدري أَرْضَى اللهَ أم أَسْخَطَهُ» وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾[2] ومَن علِم أنَّ الأمرَ على هذا حقيق عليه أن يولّي فرارا أو يُملأ رعبا.

هل رأيتم عاقلا يقف[3] على جرف مهواة؛ إلّا ويفرّ خوفا من السقوط؟ فانظر فيما تحت هذا النعت الذي وصف الله به نبيّه لو اطّلع على الفتية. ومع علوّ رتبتهم وشأنهم؛ فعلوّه أعلى، ورتبته أسنى. فعرَّفَنا بذلك؛ ينبّهنا على علوّ رتبة نبيّنا محمد ﷺ فأعيان الفتية كانت المشهودة لنا؛ ولم نولّ ولا ملئنا رعبا. وأعيان الفتية لو اطّلع عليهم نبيّنا؛ لولّى فرارا منهم، ولملئ رعبا.

فانظر إلى ماذا ترجع صور العالَم: هل لأنفسهم؟ أو لرؤية الناظر؟ وتدبّر ما قلناه. كما تعلم قطعا أنّ حبال السحرة وعصيّهم في عينها حبالٌ وعصيّ، وفي نظرنا حيّات؛ فهي عين الحيّات، وهي عين العصيّ والحبال. فانظر ما ترى؟ واعلم ما تنظر؟ وكن بحيث تعلم، لا بحيث ترى؛ فإنّ الله يُنْكَر بالرؤية، ولا يُنْكَر بالعلم. فإذا لم يُنْكَر بالرؤية فبشاهد العلم لم يُنْكَر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ٤٧
(٢) [محمد: ٢٨]
(٣) ثابت في الهامش بقلم الأصل.
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] التسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: زمانُ الشيء وجودُه، إلّا أنا فلا زمان لي، وإلّا أنت فلا زمان لك؛ فأنت زماني وأنا زمانُك

إذا قُلْنـا بِـأَنَّ النَّعْـتَ عَيْنٌ   فَـأَيْنَ الوَاحِـدُ المَعْقُولُ مِنْـهُ؟
وَقَـدْ جاءَ الخِطابُ الحَقُّ فِيْنا   أَخَـذْناهُ عَنِ الأَرْسـالِ عَنْـهُ
بِـأنّ اللهَ لَـيْـسَ لَهُ شَرِيْـكٌ   وَلا مِـثْـلٌ وَلا يُـبْـدِيْـهِ كُنْـهُ
فإنْ حَصَّـلْتَ سِرَّ الكَوْنِ فِيْهِ   فَكُنْ مِنْـهُ عَلَى عِلْمٍ وَصُـنْـهُ
فَهْمَا قُلْتَ لَسْـتُ أَنا بِلا هُوْ   فَضِـدُّ القَوْلِ والتَّعْيينِ مَنْ هُوْ
إذا حَقَّقْـتَ قَوْلِي يا قَسِـيْمِي   عَلِمْتَ فَلَمْ تَقُلْ: مَنْ أَنْتَ، مَنْ هُوْ

قال[2] الله -تعالى- حكاية عن قوم يقولون: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[3] وصـدقوا، فإنّه قد ثبت عن رسول الله ﷺ: «إنّ الله هو الدهر» فما أهلكهم إلّا الله، كما هو في نفس الأمر.

اعلم أنّ الزمان نِسـبة لا وجود له في عينه. وقد أطال الناسُ الكلامَ في ماهيّته، فخرج من مضمون كلامهم ما ذكرناه من أنّه نِسبة، وأنّه يحدث بحدوث السؤال بمتى؟ فيحدث له أسماء بحدوث السؤال مثل: حين، وإذ، وإذا. وحروف الشرط كلّها أسماء الزمان، والمسمّى أمرٌ عدميّ. كلفظة "العدم"؛ فإنّها اسمٌ، مسمّاها لا عينَ له مع تعقّل الحكم له. فلنمثّل لِيُفهم ما ذكرناه.

يقال: متى جاء زيد؟ الجواب: حين طلعت الشمس مثلا. وإذا طلعت الشمس (يقال:) ومتى تطلع الشمس من مغربها؟ (الجواب:) حين يأذن الله لها في ذلك. وإذا يأذن الله، ومهما أذن الله لها طلعت (تأتي) في جواب: هل تطلع الشمس من المغرب فيعود مشرقا؟ فيكون هذا وأمثاله

(١) ص ٤٧ب
(٢) ص ٤٨
(٣) [الجاثية: ٢٤]

جوابه؛ فيعقل منه الزمان. إن جاء زيد أكرمتك، المعنى: حين يجيء زيد أُكرمك، المعنى: زمان مجيء زيد (هو) زمان وجوب كرامتك عليّ التي أَوجبتها على نفسي بمجيء زيد. فهو للمحدَثات زمان، وللقديم أزل. ومعقوليّته: أمرٌ متوهّم ممتدّ لا طرفين[١] له؛ فنحكم عليه بالماضي لِما مضى فيه، ونحكم[٢] عليه بالمستقبل لِما يأتي فيه، ونحكم عليه بالحال لِما هو فيه؛ وهو مسمّى الآن.

والآن، وإن كان زمانا، فهو حدٌّ لما مضى في الزمان ولما استُقبل في الزمان. كالنقطة تُفرض في محيط الدائرة، فتعيّن لها البدء والغاية حيث فرضتها منها. فالأزل والأبد عدمُ طرفي الزمان؛ فلا أوّل له ولا آخِر، والدوام له. وهو زمان الحال، والحال له الدوام؛ فلا يزال العالَم في حكم زمان الحال، ولا يزال حكم الله في العالَم في حكم زمان، ولا يزال ما مضى منه وما يُستقبل في حكم زمان الحال.

ألا ترى في كلام الله في إخباره إيّانا بأمور قد انقضت؛ عبّر عنها بالزمان الماضي، وبأمور تأتي؛ عبّر عنها بالزمان المستقبل، وأمور كائنة؛ عبّر عنها بالحال؟ فالحال: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[٣] والماضي: ﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾[٤] والمستقبل: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾[٥] و﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾[٦] و﴿سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾[٧] ونطلب -عند هذا كلّه- عينا وجوديّة، يكون هذا كلّه فيها، وهي له كالظرف؛ فلا نجدها: لا عقلا، ولا حِسًّا، لكن وهْمًا ظرفيّا، وذاك الظرفُ مظروف لظرف متوهّم لا يتناهى، يحكم به الوهم، لا غير. فما ثمّ -إن عقلت- ما يُعقل بالوهم، ولا يعقل بالعقل ولا بالحسّ، إلّا الوجود الحقّ[٨] الذي نستند إليه في وجودنا.

---

(١) رسمها في ق: طرفَي
(٢) ص ٤٨ب
(٣) [الرحمن: ٢٩]
(٤) [مريم: ٩]
(٥) [النحل: ٤٠]
(٦) [الأعراف: ١٤٦]
(٧) [الأنبياء: ٣٧]
(٨) ص ٤٩

فلهذه النسبة تَسمّى لنا بالدهر؛ حتى لا يكون الحكم إلّا له، لا لما يُتوهّم من حكم الزمان؛ إذ لا حاكم إلّا الله؛ ففيه ظهرتْ أعيان الأشياء بأحكامها. فهو الوجود الدائم، وأعيان الممكنات، بأحكامها، تظهر من خلف حجاب وجوده للطافته؛ فنرى أعيان الممكنات -وهي أعياننا- من خلف حجاب وجوده، ولا نراه. كما نرى الكواكب من خلف حجب السماوات، ولا نرى السماوات. وإن كنّا نعقل أنّ بيننا وبين الكواكب سماوات؛ إلّا أنّها من اللطافة لا تَحجب مَن يكون وراءها. و﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾[1] فمِن لُطفه أنّه هو الذي يأتيهم بكلّ ما هم فيه، ولا تقع أبصار العباد إلّا على الأسباب التي يشهدونها؛ فيضيفون ما هم فيه إليها. فظهر الحقُّ باحتجابه؛ فهو الظاهر المحجوب؛ فهو الباطن للحجاب لا لك، وهو الظاهر لك وللحجاب. فسبحان من احتجب في ظهوره، وظهر في حجابه؛ فلا تَشهد عينٌ سِوَاهُ، ولا ترتفع الحجب عنه، ولم يزل ربًّا، ولم نزل عبيدا؛ في حال عدمنا ووجودنا.

فكلّما أَمَرَ سَمِعنا وأطعنا؛ في حال عدمنا ووجودنا؛ إذا لم يخاطبنا بفهوانيّة الأمثال. فإذا خاطبنا بفهوانيّة الأمثال والأشكال، وألسنة الأَرسال[2]؛ فمن كان منّا مشهودُه ما وراء الحجاب -وهو المِثل والرسول- سَمِع؛ فأطاع من حينه. ومَن كان مشهوده المِثل؛ سَمِع ضرورةً ولم يُطِع؛ للحسد الذي خُلِق عليه مِن تَقَدُّم أمثالِه عليه. فظهر المطيع والعاصي؛ أي: عصى على مثله؛ لكونه ما نَفذ فيه أَمْرُهُ بالطاعة؛ ما عصى على الله. ولهذا قال بعضهم: إنما احتجب الله في الدنيا عن عباده؛ لأنّه سبق في علمه أنّه يكلّفهم ويأمرهم وينهاهم، وقد قدّر عليهم بمخالفة أمره وبموافقته في أوقات؛ فلا بدّ من ظهور المخالفة والموافقة؛ فخاطبهم على ألسنة الرسل -عليهم السلام- وحجب ذاته -سبحانه- عنهم في صورة الرسول، وذلك لأنّه قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[3] وقال: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[4]؛ فلولا أنّ الرسول صورته الظاهرة المشهودة؛ ما صحّ هذا القول. فوقعت المخالفة مِن المخالِف؛ بالقدَر السابق والحكم القضائي، ولا يتمكن أن يخالف أمره على الكشف؛

(١) [الشورى: ١٩]
(٢) ص ٤٩ب
(٣) [النساء: ٨٠]
(٤) [التوبة: ٦]

فانحجب بالأرسال انحجابه بالأسباب؛ فوقع الذمّ على الأسباب؛ فهي وقاية الرحمن. فما خالف أحدٌ اللهَ -تعالى-، وما خولف إلّا الله -تعالى-. فلا تزال الأسباب للمحجوبين مشهودة[1]، ولا يزال الحقّ للعارفين مشهودا، مع عَقْلِهم الحجب في حقّ مَن حجبته؛ فَكَثُف اللطيفُ عندهم، ولَطُفَ الكثيفُ عند العارفين بالله.

فَيَعْلَمُ العَقْلُ مَا لا يَشْهَدُ البَصَرُ وتَشْهَدُ العَيْنُ ما تَرْمِي بِهِ الفِكَرُ

فجمع العارفون بين العقل والبصر. فلهم قلوب يفقهون بها، ولهم أعين يبصرون بها، ولهم آذان يسمعون بها. والمحجوبون على قسمين: منهم من له قلبٌ لا يفقه به، وعينٌ لا يبصر بها. ومنهم من له قلب يفقه به، وله عين لا يبصر بها؛ وهم المؤمنون؛ فَيَعلمون ولا يَشهدون. ومَن عداهم لا يَعلمون ولا يَشهدون. وأهلُ الله يَعلمون ويَشهدون؛ ولهذا إذا خاطبهم يسمعون، ويطيعون، ويشهدون ذواتهم محلّا لما يخلق الله فيها مما يحكم فيه أنّه مخالفة وموافقة. فهو مطيع مهيّأ لقبول ما يتكوّن فيه؛ كالرحم من المرأة: مهيّأ لما يتكوّن فيه، غير ممتنع. فالعبد الذي بهذه المثابة شجنة موجِده؛ فهو "رحمان" في العالَم، "رحيم" بالمؤمنين.

فالربّ زمانه المربوب، والمربوب زمانه الربّ؛ لأنّه ما ثبت الحكم لكلّ واحد بما حُكِم عليه به، إلّا بالآخر. فمن كون كلّ واحد ينطلق[2] عليه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[3] لا يكون واحدٌ منهما زمانا للآخر؛ لارتفاع النِّسب، وهذا لا يكون إلّا بالنظر لعين كلّ واحد، لا لحكمه. فإذا انتقلت إلى النظر في الحكم -الذي هو موقوف على العالَم به، وعلى الحقّ بالعالَم- صحّ أن يكون الحكم من كلّ واحد؛ زمانا للآخر. كالمتضايفين؛ متى صحّت الأُبوّة لزيد على عمرو، قيل حين صحّت البنوّة لعمرو من زيد؛ فزمان أبوّة زيد بنوّة عمرو، وزمان بنوّة عمرو أبوّة زيد. فالأب زمانه الابن، والابن زمانه الأب، وكذلك المُلك والمِلك، والمِلك والمالك، والقادر والمقدور، والمريد والمراد، والعالِم والمعلوم. غير أنّ العالِم والمعلوم قد تكون العين واحدة؛ لأنّه قد يكون العالِم يعلم نفسَه. فهو المعلوم لنفسه،

---

(١) ص ٥٠

(٢) ص ٥٠ب

(٣) [الشورى: ١١]

وهو العالِم بنفسه؛ فهو العالِم المعلوم له به. بخلاف المريد والمراد؛ لأنّ المراد لا يكون أبدا إلّا معدوما، ولا يكون المريد إلّا موجودا. وكذلك القادر والمقدور؛ لا يكون المقدور أبدا إلّا معدوما، فإذا وُجِد فلا مُعْدِم له بعد وجوده، إلّا نفسه، أو إمساك شرط بقائه؛ أي بقاء الوجود عليه، غير ذلك لا يكون. فقوله: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾[1] يريد به مَسْك الشرط المصحّح لبقاء الوجود عليكم؛ فتنعدمون إذ لم يوجده -سبحانه- فإنّ له التخيير في[2] إيجاد كلّ ممكن، أو تركه على حاله من اتّصافه بالعدم.

فإذ قد علمتَ -بما ذكرناه- ما هو الزمان؛ فبعد ذلك أدخل مع الناس فيما دخلوا فيه، من أنّ الزمان: الليل، والنهار، والأيّام. أو الزمان: مدّة متوهّمة تقطعها حركات الأفلاك. أو الزمان: مقارنة حادث لحادث يُسأل عنه بمتى؟ وأمثال هذه الأقوال لا يضرّك القول بها؛ فإنّها قد استقرّت ولها صحّة في النَّسب الزماني ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ﴾[3] بالإيلاج، والغشيان، والتكوير؛ لإيجاد ما سبق في علمه أن يَظهر فيه؛ من الأحكام والأعيان في العالَم العنصري. فنحن أولاد الليل والنهار. فما حدث في النهار؛ فالنهار أُمّه والليل أبوه؛ لأنّ لهما عليه ولادة. وما ولد في الليل؛ فالليل أُمّه والنهار أبوه؛ فإنّ لهما عليه ولادة. فلا يزال الحال في الدنيا مادام الليلُ والنهارُ يغشى أحدهما الآخر. فنحن أبناء أُمّ وأب لمن ولد معنا في يومنا أو في ليلنا خاصة. وما ولد في الليلة الثانية والنهار الثاني فأمثالنا؛ ما هم إخوتنا؛ لأنّ الليل والنهار جديدان؛ فأبوانا قد انعدما. فهذان أمثالهما، لا أعيانهما، وإن تشابها فهو تشابه الأمثال.

فإذا كان في الآخرة؛ كان الليل في دار جهنّم، والنهار في دار الجنّة؛ فلم يجتمعا مع الولادة التي توجَد في النار والجِنان[4] من حدوث التكوين فيهما. فذلك مثل حوّاء من آدم، ومثل عيسى من مريم. فهذه[5] هي ولادة الآخرة؛ ضرب الله بعيسى ومريم وحوّاء وآدم مثلا لنا فيما يتكوّن في

(١) [النساء: ١٣٣]
(٢) ص ٥١
(٣) [المزمل: ٢٠]
(٤) ص ٥١ب
(٥) ق: فهذا.

الآخرة. فليس توليد الأكوان في الآخرة عن نكاح زماني؛ بإيلاج ليل في نهار، ونهار في ليل؛ فإنّهما مثلان في الزمان الذي هو اليوم الجامع لهما. فقسّمه الله في الآخرة بين الجنّة والنار، فأعطى ظلمة الليل النارَ، وأعطى نور النهار الجنّةَ، ومن مجموعهما يكون اليوم، وهو يوم الآخرة؛ فإنّه جامع للدارين.

والزمان محصور في سنة، وشهر، وجمعة، ويوم. فيقسم الزمان على أربعة؛ لأنّ الفصول الطبيعيّة أربعة؛ لأنّ الأصل في وجود الزمان: الطبيعة، ورتبتها دون النفس وفوق الهباء الذي يسمّيه(١) الحكماء: الهيولي الكلّ. وحكم التربيع فيها (هو) من حكم التربيع في الأحكام الإلهيّة من حياة، وعلم، وقدرة، وإرادة. بهذه الأربعة ثبتت الألوهة للإله. فظهر التربيع في الطبيعة. ثمّ نزل الأمر؛ فظهر التربيع في الزمان الأكبر وهو السنة؛ فانقسمت السنة إلى أربعة فصول: ربيع، وصيف، وخريف، وشتاء. أحدث هذا الحكم فيها نزولُ الشمس في(٢) البروج. والبروج قسّمتها الطبيعة تقسيمها العناصر التي هي الأركان إلى ناريّة، وهوائيّة، ومائيّة، وترابيّة. كما قسّمت العناصر إلى نار، وهواء، وماء، وتراب. كما قسّمت الأخلاط في الحيوان إلى صفراء، ودم، وبلغم، وسوداء.

ثمّ اندرج الزمان الصغير، الذي هو الشهر والجمعة، في الزمان الكبير، وتعدّدت الشهور -بتعداد البروج- اثني عشر شهرا، فقسّمت عليها الأيّام بحكم الرأي، إلّا أيّام العرب -أعني شهور العرب- فإنّها مقسّمة بسير القمر؛ فهي مقسّمة بتقسيم الله، لا بتقسيمنا. فلمّا ظهرت السنة بقطع الشمس هذه البروج، كذلك(٣) ظهر الشهر العربي بقطع القمر هذه البروج(٤)؛ فالشهر الإلهيّ ثمانية وعشرون يوما، وشهر الرؤية والتقدير بحسب الواقع. ثمّ يقع التقدير في الزمان الممتدّ بأحد هذه الأربعة؛ إمّا بالسنة، أو بالشهر، أو بالجمعة، أو باليوم، لا يقع التقدير إلّا بهذا.

---

(١) ق: يسمّونه.
(٢) ص ٥٢
(٣) يمكن قراءتها: لذلك؟
(٤) "كذلك ظهر.... البروج" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.

وأعني باليوم؛ اليوم الصغير؛ من طلوع الشمس إلى طلوع الشمس مثلا، وهو الذي يحدث عن[(١)] انتهاء دورة الفلَك المحيط الذي يدور بالكلّ، وهو الذي يتعيّن بالعين -كما قلنا- بطلوع الشمس إلى طلوع الشمس مثلا؛ فيُعلم أنّ الدورة المحيطة[(٢)] بالأفلاك قد انتهت في أعيننا، ولا حدّ لها في نفسها؛ فما في الفلَك المحيط سِوَى دورة واحدة لا تتّصف بالانتهاء. فنحن فرضنا فيها البدء والغاية، والإعادة والتكرار، ما هي في نفسـها بهذا الحكم. والأيّام كثيرة، ولكن لا تعدّ إلّا بهذا اليوم الصغير المعلوم عندنا، الجامع للّيل والنهار؛ فتعد الأيّام به، أو بالشهر، أو بالسنة، لا غير.

وقد ورد: ﴿إِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[(٣)] بهذا اليوم الصغير، و: ﴿فِي يَوۡمٍ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٍ﴾[(٤)] وأيّامُ الدجّال يومٌ كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيّامه كأيّامنا المعهودة. فاليوم الذي نعدّ به الأيّام الكبار، هو يوم الشمس. ويوم القمر ثمانية وعشرون يوما من أيّام الشمس. وكذلك نأخذ أيّام كلّ كوكب بهذا اليوم الحاكم على الكلّ؛ إذ كان انتهاء دورة الفلك المحيط. فنأخذ يومَ كلّ كوكب بقدر قطعه الفلك الأقصى، وهو الأطلس الذي لا كوكب فيه. فأكبرها قطعا فيه فلَك الكواكب الثابتة؛ وإنما سمّيت ثابتة لأنّ الأعمارَ (أي أعمار أفراد البشر) لا تدرِكُ حركتها لِقِصر الأعمار. لأنّ كلّ كوكب منها يقطع الدرجة من الفلك الأقصى[(٥)] في مائة سنة إلى أن تنتهي إليها. فما اجتمع من السنين؛ فهو يوم ذلك الكوكب؛ فيحسب ثلاثمائة وستّين درجة، كلّ درجة مائة سنة. وقد ذُكِر لنا في التاريخ المقدّم[(٦)] أنّ تاريخ أهرام مصر بُنِيَتْ والنسر في الأسد، وهو اليوم عندنا في الجدي. فاعمل حساب ذلك تقرب من علم تاريخ الأهرام.

---

(١) س، ه: عند
(٢) ص ٥٢ب
(٣) [الحج: ٤٧]
(٤) [المعارج: ٤]
(٥) ص ٥٣
(٦) س، ه: المتقدّم

فَلَمْ يُدْرَ بانِيها وَلَمْ يُدْرَ أَمْرُها　　　عَلَى أَنّ بَانِيْها مِنَ الناسِ بِالقَطْعِ(١)

ولقد أراني الحقّ -تعالى- فيما يراه النائم، وأنا طائف بالكعبة مع قوم من الناس لا أعرفهم بوجوههم. فأنشدونا بيتين؛ ثَبت عليَّ البيتُ الواحد، ومضى عنّي الآخر. فكان الذي ثبت عليه من ذانك:

لَقَدْ طُفْنَا كَمَا طُفْتُمْ سِـنِيْنا(٢)　　　بِهَذا البَيْتِ طُرًّا أَجْمَعِيْنا

وخرج عنّي البيت الآخر. فتعجّبتُ من ذلك! فقال لي واحد منهم، وتسمّى لي باسم لا أعرف ذلك الاسم، ثمّ قال لي: أنا من أجدادك. قلت له: كم لك منذ متّ؟ فقال: لي بضع وأربعون ألف سنة. فقلت له: فما لآدم هذا القدر من السنين!. فقال لي: عن أيّ آدم تقول: عن هذا الأقرب إليك، أو عن غيره؟ فتذكّرت حديثا عن رسول الله ﷺ(٣): «إنّ الله خلق مائة ألف آدم» فقلت: قد يكون ذلك الجدّ الذي نسبني إليه من أولئك. والتاريخ في ذلك مجهول، مع حدوث العالَم بلا شكّ. فإنّ العالَم لا تصحّ له رتبة القِدم؛ أي نفي الأوّليّة؛ لأنّه مفعولٌ لله؛ أوجده عن عدم مرجَّح بوجود مرجّح، لأنّ الإمكان له من ذاته؛ فالترجيح لا يزال له. وكلّ ما زاد على الأعيان التي هي محلّ ظهور الأحكام؛ فصورتها صورة الزمان: نِسَبٌ وإضافات، لا أعيان لها من أكوان، وألوان، ونعوت، وصفات. ولكلّ نسبة، وإضافة، وكون، ولون، ونعتٍ، وصفةٍ اسمٌ خاصٌّ، أو أسماء. هذا تحقيق الأمر في كلّ ما ذكرناه، وقل بعد ذلك ما شئت.

---

(١) وفي الهامش ما يلي بقلم آخر: المتنبي　　أين الذي الهرمان من بنيانه　　ما قومه؟ ما يومه؟ ما المصرع؟

(٢) في الهامش بقلم آخر: قال الشيخ: وكأنّي أظنّ أنّه: حججنا البيت قبلكم سنينا

(٣) ص ٥٣ب

الباب الأحد والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: المسلك السيّال
الذي لا تثبت عليه أقدام الرجال السُّؤَّال

رأَيْتُ الحَقَّ فِي الأَعْيـانِ حَقًّـا   وفِي الأَسْمَا فَلَمْ أَرَهُ سِوَائِي
وَلَسْـــتُ بِحاكِمٍ فِي ذاكَ وَحْدِي   فَهَـذا حُكْمُهُ فِي كُلِّ رَائِي
وعِنْـدَ[١] المُثْبِتِيْنَ خِلافُ هَـذَا   هُوَ الرائِي وَنَحْنُ لَهُ المَرَائِي

قال الله ﷻ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ﴾[٢] وهو القائل: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْۖ﴾[٣] فأظهر آمِرا وأَمرا ومأمورا في هذا الخطاب التكليفي. فلمّا وقع الامتثال، وظهر القتل بالفعل من أعيان المحدَثات قال: ما هم أنتم الذين قتلتموهم؛ بل أنا قتلتهم؛ فأنتم لنا بمنزلة السيف لكم، أو أيّ آلة كانت للقتل. فالقتل وقع في المقتول بالآلة، ولم يُقَل فيه: إنّه القاتل، وقيل في الضارب به: إنّه القاتل. كذلك الضارب به بالنسبة إلينا (هو) مثل السيف له عنده؛ فلا يقال في المكلَّف: إنّه القاتل؛ بل اللهُ هو القاتل بالمكلَّف وبالسيف. فقام له المكلَّف مقام اليد الضاربة بالسيف، كالحجر الأسود يمين الله في البيعة تقبيلا واستلاما؛ كالمصافحة من الشخصين.

وتحرير هذه المنازلة؛ معرفة الأمور الموجِبة للأحكام؛ هل لها أعيان وجوديّة؟ أو هي نِسب تطلبها الأحكام؟ فهي معقولة بأحكامها، وبقي العلم في المحلّ الذي ظهرت فيه هذه الأحكام؛ ما هو؟ هل هو عين الممكن[٤]، وهذه النِّسب للمرجّح مثل ما قال: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ﴾ وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٥]؟ أو هل المحلّ (هو) وجود الحقّ، وهذه الأحكام أثر

(١) ص ٥٤
(٢) [الأنفال: ١٧]
(٣) [النساء: ٨٩]
(٤) ص ٥٤ب
(٥) [الصافات: ٩٦]

الممكنات في وجود الحقّ؛ وهو ما يظهر فيه من الصور؟ فكلّ صورة تشهد صورة، وهي آثار الممكنات في وجود الحقّ؛ فيرى زيدٌ صورة خالد في وجود حقّ، ويرى خالد صورة زيد في وجود حقّ، وكذلك كلّ حالة يرى تلك الصورة عليها مثل الصورة سَوَاء. وكلا الأمرين قد قال به طائفة من أهل الله.

وكيفما كان على القولين، فلا يتمكن لكلّ صاحب قول الثباتُ على أمر واحد؛ بل بنفس ما يثبت الحكم لأمرٍ، يثبته لأمر آخر، وينفيه عن ذلك الأمر الأوّل؛ فهو ينفي السابق ويُثبت اللاحق؛ فبأيّ أمر بدأ يكون له هذا الحكم في القولين معًا مثل قوله: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ﴾ فنفى ﴿إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ فأثبت الرمي لمن نفاه عنه، ثمّ لم يثبت على الإثبات؛ بل أعقب الإثبات نفيا، كما أعقب النفي إثباتا، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[1]. فما أسرع ما نفى، وما أسرع ما أثبت لعينٍ واحدة. فلهذا سُمّيت هذه المنازلة: "المسلك السيّال" تشبيها بسيلان الماء الذي لا يثبت على شيء من مسلكه، إلّا قدر مروره عليه. فَقَدَمُ رجالِه غيرُ ثابتة على شيء بعينه[2]؛ لأنّ المقام يعطي ذلك، وهو عين قوله: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[3] ومقدارُ اليومِ الزمنُ الفرد.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾[4] مع كونهم سمعوا. فانظر إلى هذا الذمّ كيف أشبه غاية الحمد فيمن كان الحقُّ سمعَه وبصرَه؟ فمن كان الحقّ سمعَه؛ فقد سمع ضرورة؛ فلم يسمع إلّا بربّه؛ فهو سامع، لا بنفسه. ولا يصحّ أن يكون محلّا لهويّة ربّه؛ فعينُه وجود الحقّ، والحكم للممكن؛ فإنّ ذلك أثره. ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ﴾[5] والوجود هو الخير؛ فيتّصفون بالوجود ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ﴾ إذ أوجدهم ﴿لَتَوَلَّواْ﴾ إلى ذواتهم؛ فيعلمون أنّهم ما سمعوا؛ فكنّى عنه بالإعراض؛ لأنّ الحقَّ هو السامع، وهم له كالأذن لنا آلة نسمع بها أصوات المصوّتين وكلام المتكلّمين.

---

(١) [الأنفال: ١٧]
(٢) ص ٥٥
(٣) [الرحمن: ٢٩]
(٤) [الأنفال: ٢١]
(٥) [الأنفال: ٢٣]

فهو المخاطِب والمخاطَب، وهو المتكلِّم السامع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي صدَّقوا بما قلنا ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾[1] فوحَّد الداعي بعد ذِكْر الاثنين. فعلمنا أنّ الأمر واحدٌ، وما سمعنا متكلِّما إلّا الرسول بالسماع الحسّي، وسمعنا كلام الحقِّ بسمع الحقّ[2] بالسمع المعنوي. فالله والرسول اسمان للمتكلِّم؛ فإنّ الكلام لله، كما قال الله. والمتكلِّمُ المشهودُ (هو) عينُ لسان محمد ﷺ[3]: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[4].

فَلَيْسَ عَيْنِي سِوَاهُ   فَمَا أَبَيْتُ أَبَاهُ
فَمَنْ يُشاهِدْ بِعَيْنِ الــــوُجُودِ يَشْهَدْ أَبَاهُ
فَنَحْنُ فِيْهِ سَـــوَاءٌ   كَمَا يَرَانِي أَرَاهُ

وقد ذكرنا جماع هذا الباب مختصرا كافيا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) [الأنفال: ٢٤]
(٢) "بسمع الحق" ثابتان في الهامش بقلم الأصل.
(٣) ص ٥٥ب
(٤) [النساء: ٨٠]
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن رحم رحمناه،
ومن لم يرحم رحمناه، ثمّ غضبنا عليه ونسيناه

مَنْ أَرادَ الحَقَّ يَطْلُبُهُ — فِي وُجُودِ المُلْكِ والمَلَكُوتْ
كَلِمَاتُ الحَقِّ لَيْسَتْ سِوَى — ما بَدا مِنْ عالَمٍ عَنْ ثُبُوتْ
والذِي فِي لَيْسَ مَعْدِنُهُ — فِي مَقَامٍ نَحْنُ عَنْهُ سُكُوتْ
كُلُّ ما نِلْناهُ مِنْ كَرَمٍ — فَهُوَ المَدْعُوُّ بِالرَّحَمُوتْ
والذِي[1] البُرْهانُ يُظْهِرُهُ — قائِمٌ فِي بَرْزَخِ الجَبَرُوتْ
ظاهِرُ الأكْوانِ بَاطِنُها — رَهَبُوتٌ عَيْنُهُ رَغَبُوتْ
فَمآلُ الكَوْنِ أَجْمَعِهِ — لِمَقَرِّ العَفْوِ والرَّحَمُوتْ

قال الله -تعالى- في افتتاح كلامه الجامع: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ. ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ. ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[2] وأكّد هذا العالَم بأنْ نَعَتَهُ أنّه ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3] وقال ﷺ في الثابت عنه: «الرحم شجنه من الرحمن مَن وصلها وصله الله، ومَن قطعها قطعه الله» وقال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» وقال ﷺ في حديث الشفاعة: «إنّ الله يقول: شفعت الملائكة وشفع النبيّون والمؤمنون وبقي أرحم الراحمين».

اعلم أنّ العالَم لمّا أقام اللهُ نشأته على التربيع، وأعني بالعالَم هنا: الإنس والجانّ الذين[4] يعمرون الدارين: الجنّة والنار، جعل[5] في أُمّ الكتاب التي تقضي على جميع ما يتضمّنه (العالَم) أربع رحمات؛ لكلّ ربع من كلّ شخص شخص رحمة. فضمّن الآية الأُولَى من أُمّ الكتاب، وهي البسملة،

---

(١) ص ٥٦
(٢) [الفاتحة: ١ - ٣]
(٣) [الفاتحة: ٧]
(٤) ق: اللذين
(٥) ص ٥٦ب

رحمتين[1]، وهما قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وضمّن الآية الثالثة منها أيضا رحمتين، وهما قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فهو رحمن بالرحمتين. العامّة: وهي رحمة الامتنان، وهو رحيم بالرحمة الخاصة، وهي الواجبة في قوله: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[2] الآيات. وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾[3]. وأمّا رحمة الامتنان فهي التي تُنال من غير استحقاق بعمل. وبرحمة الامتنان رحم الله مَن وفّقه للعمل الصالح الذي أوجب له الرحمة الواجبة. فبها ينال العاصي وأهلُ النار إزالةَ العذابِ عنهم، وإن كانت مسكنهم ودارهم جهنّم.

وهذه رحمة الامتنان قوله لنبيّه ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾[4] وهذا معنى قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[5] أي: الطريق التي أنعمت بها عليهم؛ وهي الرحمة التي أعطتهم التوفيق والهداية في دار التكليف؛ وهي رحمة عناية. فكانوا بذلك غير مغضوب عليهم ولا ضالّين؛ لِما أعطاهم من الهداية فلم يحاروا. يقول مَن غضبَ اللهُ عليه: امنن علينا بالرحمة التي مننت بها على أولئك ابتداء من غير استحقاق حتى وصفتهم بأنّهم غير[6] مغضوب عليهم؛ إذ قد مننتَ بالهداية؛ فأزالت الضلالةَ -التي هي الحيرة-. فمُنَّ بالذي يزيل ما استحققناه من غضب الله؟ فيرحمهم الله برحمة الامتنان؛ وهي الرحمة التي في الآية الثالثة بالاسم "الرحمن" فيزيل عنهم العذاب، ويعطيهم النعيم فيما هم فيه بالاسم "الرحيم".

فليس في أُمّ الكتاب آيةُ غضب؛ بل كلّها رحمة؛ وهي الحاكمة على كلّ آية في الكتاب؛ لأنّها الأمّ. فسبقت رحمتُه غضبَه. وكيف لا يكون ذلك، والنَّسب الذي بين العالَم وبين الله إنما هو من الاسم "الرحمن". فجعل "الرحم" قطعة منه؛ فلا تنتسب "الرحم" إلّا إليه. وما في العالَم إلّا مَن عنده رحمة بأمرٍ مّا؛ لا بدّ من ذلك، ولا يتمكن أن تعمّ رحمة المحدَث[7] رحمة القديم في العموم؛

---

(١) ق: رحمتان.
(٢) [الأعراف: ١٥٦]
(٣) [الأنعام: ٥٤]
(٤) [آل عمران: ١٥٩]
(٥) [الفاتحة: ٧]
(٦) ص ٥٧
(٧) مضاف في الهامش لفظ "عموم".

لأنّ الحقّ يعمُّ علمُه كلَّ معلوم، والحقّ لا يحيط أحدٌ من علمه إلّا بما شاء. فيَرحمُ الخلقُ على قدر عِلمهم، كما رَحِمِ اللّٰهُ على قدر عِلمه.

فكلّ مَن غضب من العالَم وانتقم؛ فقد رحم نفسَه بذلك الانتقام؛ فإنّه شفاءٌ له مما يجده من ألم الغضب. وصدقة الإنسان على نفسه أفضلُ الصدقات. فإذا رحم نفسه وزال الغضب، أعقبته الرحمة؛ وهي الندم الذي يجده الإنسان إذا عاقب أحدا، ويقول: لو شاء الله كان العفو عنه أحسن. لا[1] بدّ أن يقول ذلك إمّا دنيا وإمّا آخرة في انتقامه لنفسه، لئلّا يُتخيّل أنّ إقامة الحدود من هذا القبيل؛ فإنّ إقامة الحدود شرعٌ من عند الله ما للإنسان فيها تعمّلٌ. فقد وصل الإنسانُ بهذا الفعل رَحِمَهُ، والله وَصول لِرَحِمِه، فلا بدّ أن ينال الخلق كلّهم رحمة الله؛ فمنهم العاجل والآجل؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا مَن وَصَلَ رحمه؛ فوصله الله من ذلك الوجه.

ومَن قطع رحمه؛ أي بعض رَحِمِه؛ لأنّ القطع لا يتمكن له أن يعمّ؛ فإنّ عينَ قَطْعِ رَحِمٍ خاص (هو) وَصْلُ رَحِمٍ آخر له. ففي قطعه وصلٌ، وما في وصله قطعٌ. فيشفع الموصول من الأرحام، والشفاعة مقبولة، ويقيم الوزن على المقطوع بالتعريف؛ فإنّه لا بدّ أن يكون أيضا ذلك المقطوع قد قطع رَحِمًا له. فإذا طلب ممن قطع صلة الرحم عنه، يقول له الحقّ: كما آخُذُ لك آخُذُ منك. ويُعلمه بأنّه أيضا قطع رَحِمًا له؛ فيسألُ اللّٰهَ العفوَ والتجاوز. فيقول الله له: فاعف أنت عن قاطع رَحِمِه فيك؛ حتى أعفو عنك. فبالضرورة يقول: قد عفوت؛ لأنّ ذلك الموطن يطلب من الخائف طلب العفو؛ فيعفو؛ فيعفو الله عنه؛ فتناله رحمة الله بعفو هذا، ويوصل[2] رحم آخر له؛ فيشفع فيه. وهذا معنى قول الله ﷻ يوم القيامة: «شفعت[3] الملائكة وشفع النبيّون والمؤمنون وبقي أرحم الراحمين» فيكون منه في عباده ما ذكرناه، وأمثاله من كلّ ما يستدعي الرحمة؛ فإنّ رحمة الله سبقت غضبَه؛ فهي أمام الغضب. فلا يزال غضب الله يجري في شأوه[4] بالانتقام من العباد، حتى ينتهي إلى آخر مداه؛ فيجد الرحمة قد سبقته؛ فتتناول منه العبيد المغضوب عليهم؛ فتنبسط

(١) ص ٥٧ب
(٢) الحرف الثاني المعجم مهمل في ق، وربما كانت: "وبوصل"
(٣) ص ٥٨
(٤) "في شأوه" ثابت في الهامش.

عليهم، ويرجع الحكم لها فيهم.

والمدى الذي يعطيه الغضب هو ما بين ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الذي في البسملة وبين ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الذي بعد قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. فـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ هو المدى. فأوّله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وانتهاؤه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وإنما كان ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ عينَ المدى؛ فإنّ في هذا المدى تظهر السرّاء والضرّاء. ولهذا كان فيه الحمد؛ وهو الثناء، ولم يقيّد سرّاء ولا ضرّاء في هذا المدى؛ لأنّه يعمّ السرّاء والضرّاء. فكان رسول الله ﷺ يقول في السرّاء: «الحمد لله المنعِم المفضِل» وفي الضرّاء: «الحمد لله على كلّ حال» فحَمْدُ الله قد جاء في السرّاء والضرّاء؛ فلهذا كان عينَ المدى. وما من أحد في الدار الآخرة إلّا وهو يحمد الله، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه[1] واستمراره عليه.

فجعل الله عقيب قولِه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ قولُه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. فالعالَم بين هذه الرحمة ورحمة البسملة بما هو عليه من محمود ومذموم. وهذا شبيه بما جاء في سورة "ألم نشرح" قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾[2] ثمّ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾[3] ولقد أنشد بعضهم في هذا:

إذا ضاقَ بِكَ الأَمْرُ ... فَفَكِّرْ فِي "أَلَمْ نَشْرَحْ"
فَعُسْرٌ بَيْنَ يُسْرَيْـنِ ... إذا ذَكَـرْتَـهُ فـافْـرَحْ

لأنّه -سبحانه- نكّر اليُسر، وأدخل الألف واللام اللتين للعهد والتعريف على العسر. أي: هذا العسر الثاني هو عين الأوّل وليس ذلك في اليسر. وهو تنبيه عجيب من الله لعباده ليتقوّى عندهم الرجاء والطمع في رحمة الله؛ فإنّه "أرحم الراحمين" فإن لم يزد على عبيده في الرحمة بحكمٍ ليس لهم؛ فما يكون أرحمَ الراحمين، وهو أرحمُ الراحمين بلا شكّ. فواللهِ لا خاب[4] مَن أحاطت به رحمة الله من جميع جهاته، فاعلم ذلك.

---

(١) ص ٥٨ب
(٢) [الشرح: ٥]
(٣) [الشرح: ٦]
(٤) ق: "لا يخاف" وصححت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب، وحرف خ.

وإذا صحّت الحقائق فليقل الأخرق ما شاء؛ فإنّ جماعة نازعونا في ذلك. ولولا أنّ رحمة الله بهذه المثابة من الشمول؛ لكان القائلون بمثل هذا لا تنالهم رحمة الله أبدا[١]. فالله أسأله أن لا يلحقنا بالجاهلين؛ فإنّه ما ثَمّ صفة ولا عقوبة أقبح من الجهل؛ فإنّ الجهلَ مفتاح كلّ شرّ. ولهذا قال (تعالى) لمحمد ﷺ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[٢] خاطبه بمثل هذا الخطاب؛ لحداثة سنّه وقوّة شبابه؛ فقابله بخطاب قويٍّ في النهي عن ذلك. وقال -تعالى- لنوح عليه السلام لمّا لم يكن له قوّة الشباب، وكان قد شاخ، وحصل في العمر الذي لا يزال محترما مرفوقا به في العرف والعادة: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[٣] فرفق به في الخطاب حين وعظه. فإنّه لا بدّ من الفرق بين خطاب الشباب وخطاب الشيوخ، كما أنّه لا بدّ من الفرق في الخطاب بين الأحوال، كما نفرّق نحن في الثناء على الله بالأحوال؛ فنقول في السرّاء: «الحمد لله المنعِم المفضِل» ونقول في الضرّاء: «الحمد لله على كلّ حال» لاختلاف الباعث على الحمد؛ علّمَنا ذلك رسولُ الله ﷺ بفعله. فأمّا الرحماء من عباد الله بعباد الله، بل بخلق الله مطلقا، فإنّ الله يسرع إليهم بالرحمة عندما يلقونه، إذا رحموا الخلق لرحمةٍ تقوم بنفوسهم؛ بعطفهم على خلق الله؛ فيرحمهم الله؛ فإنّها أعمالهم تردّ عليهم، كما ورد في الخبر. فبرحمتهم رحمهم الله —سبحانه-.

فَلا[٤] تُحَاقِقْ وَلا تُشــاقِقْ وَكُنْ صَــدُوقًا وَلا تُفارِقْ

فَمَن رَحِم خلق الله فإنما رحم نفسَــه. ثمّ إنّ لله رحمة أخرى بهم، زائدة على ما رحمهم به، من أجل رحمتهم بخلق الله التي هي من أعمالهم. وصورتها (هي) أنّ الراحم منّا إذا رحم خلقا من خلق الله، فلا يخلو إمّا أن تكون رحمته به إزالة ما يؤلم ذلك الخلق المرحوم خاصّة، أو يزيده مع ذلك إحسانا. مثل مَن يُخرج شخصا من السجن استحقّ العذاب، وحال بينه وبين نزول العذاب به بشفاعة منه. أو يكون هو الآخِذ له، ثمّ يعقبه بعد هذا الأمان إحسانا إليه: بتولية، أو مال، أو خِلَع، أو تقريب؛ فذلك أمرٌ آخر. فإذا رحم الله عبدا بعمله الذي رحم العبد به حيوانا مثله؛ إمّا

(١) ص ٥٩
(٢) [الأنعام: ٣٥]
(٣) [هود: ٤٦]
(٤) ص ٥٩ب

بإزالة عذاب، أو أضـاف إلى ذلك زيادة إحسـان؛ فإنّ الله إذا وفّاه رحمةً جزاء عمله، كان ما كان، فإنّ الله يزيده على ذلك؛ كما زاد هذا العبد على ما ذكرنا، أو يزيد ابتداء؛ منّةً منه -تعالى- . لذلك قـال (ص): «الراحمون يرحمهم الرحمن» ولم يقـل: "يرحمهم الرحيم" لأنّـه رحمن الدنيـا والآخرة، والرحيم اختصاص الرحمة بالآخرة.

وأمّا قوله: «ارحموا مَن في الأرض (يرحمكم من في السماء)» لأنّكم تشاهدون أصحاب البلايا والرزايا؛ وتتجاوزون عنهم. فترحمونهم عن أمر الله بالرحمة التي تطلبها أحوالهم[١]، كلٌّ على حسـب حالِهِ يُرحم. وليس في السـماء إلّا الملائكة؛ فترحمنا بالاسـتغفار، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ ثُمّ قال: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٢].

وأمّا قوله في (هذا)[٣] الباب: "ونسيناه" في هذه المنازلة، فهو حدّ نسيان ذلك الإنسان اللهَ في الأشياء؛ فما عاد عليه إلّا نسيانه، وأضافه الحقّ إليه فقال: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾[٤] أي تركوا حقَّ الله؛ فترك اللهُ الحقَّ الذي يستحقّونه بإجرامهم؛ فلم يؤاخذهم، ولا آخذهم أخذَ الأبد؛ فغفر لهم ورحمهم. وهذا يخالف ما فهمه علماءُ الرسوم؛ فإنّه من باب الإشارة، لا من باب التفسير. لأنّ الناسي، هنا، إذا لم ينسَ إلّا حقّ الله الذي أمره الله بإتيانه شرعا؛ فقد نسي اللهَ؛ فإنّه ما شرعه له إلّا اللهُ؛ فترك حقّ الله. فأظهر الله كرمه فيه؛ فترك حقَّه. ولم يكن حقُّ مثل هذا إلّا ما يستحقُّه؛ وهو العقاب. فعفا عنه تَرْكا بِتَرْكٍ مقولا بلفظ النسيان.

وأمّا نهيُهُ -تعالى- إيّانا[٥] أن نكون كالذين ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ فهو صحيح. فإنّها وصيّة إلهيّة نهانا أن ننسى اللهَ مثل ما نسوه هؤلاء؛ لنقوم بحقّ الله، ونقيم حقّ الله في الأشياء على نيّة صالحة وحضور مع الله؛ فيجازينا اللهُ جزاء استحقاق؛ فاستحققناه بأعمالنا التي وفّقنا اللهُ لها. والذين نسوا الله، إنما ترك اللهُ ما استحقّوه من العقاب كما تركوا حقّ[٦] الله لا غير، ثمّ إنْ أَفْضَل

(١) ص ٦٠
(٢) [الشورى: ٥]
(٣) لم ترد في ق ووردت في هـ، س
(٤) [التوبة: ٦٧]
(٥) ق، س: "إيّانا تعالى"، والترجيح من هـ.
(٦) ص ٦٠ب

عليهم؛ أفضلَ عليهم منّة منه ابتداء. وأفضاله على العاملين المؤدِّين حقوقَ الله ليس مِنّة، فإذا زاد على ما يطلبه عملهم؛ ذلك هو الامتنان، كما نالوا ما استحقّوا به هذا الثواب من طريق المنّة، فاعلم ذلك.

ألا ترى الله يقول في تمام الآية لَمّا قال: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ لم يقل: إنّهم هم الفاسقون. بل قال: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾(١) فابتدأ كلاما آخر ما فيه ضمير يعود على هؤلاء المذكورين. وكلُّ منافق فاسق؛ لأنّه خارج من كلّ باب له؛ فيخرج للمؤمنين بصورة ما هم عليه، ويخرج للكافرين بصورة ما هم عليه. وقد تقدّم في هذا الكتاب مرتبة المنافقين في المنازل. فتنبّه لما نبّهتُك عليه، وكن من العاملين ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾(٢) ﴿فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾(٣) ولا تقنع بعفو الله؛ فتكون ممن نسي الله؛ بل ارغب في إحسانه؛ بأن يزيدك هنا عملا ومراقبة؛ فيزيدك عنده جاها وحرمة.

وأمّا قوله -تعالى- ناهيا إيّانا بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾(٤) فأعاد الضمير عليهم. فهذا نمطٌ آخر ذكرنا حقيقته في مسألة شرف النِّفاق -وهو النِّفاق المحمود في المنازل- فيما غَبَر من هذا الكتاب. فلنذكر منه ما يليق بهذا الموضع من(٥) أجل النسيان. وذلك أنّ الله قال على لسان رسوله ﷺ: «مَن عرف نفسه عرف ربّه» لمّا جعلنا دليلا عليه. ولا ينبغي أن ننظر في معرفة نفوسنا، إلّا حتى نريد أن نعرف ربّنا. فإذا نسينا هذه المعرفة؛ فقد نسينا معرفة نفوسنا؛ وهو الباب الواحد الذي كان ينبغي لنا أن نخرج عليه إلى هذه المعرفة.

فخرجنا على الباب الآخر؛ وهو الذي نخرج منه إلى جهلنا بنفوسنا. ولمّا خلقنا اللهُ على الصورة الإلهيّة، كان في نسياننا اللهَ؛ أن أنسانا اللهُ أنفسنا؛ فنُهينا عن ذلك. فإنّه مَن نسي نفسه؛ بالضرورة نسي ما لله عليها من الحقوق، وما لها من الحقوق؛ فتركوا الله إذ علموا أنّهم لا يَشهدون من الله

(١) [التوبة: ٦٧]
(٢) [الرعد: ٢٠]
(٣) [الزمر: ٧٤]
(٤) [الحشر: ١٩]
(٥) ص ٦١

ما هو الله عليه، وإنما يَشهدون من الله أعيانَهم وأحوالهم، لا غير.

فلمّا علِم اللهُ هذا من بعض عباده الذين لهم هذا الوصف؛ أنساهم أنفسهم؛ فلم يروا -عند شهودهم- أنّ أحوالهم عينُ ما رأَوا؛ فيقولون في ذلك الشهود: "قال لي اللهُ، وقلت له". وأين هذا من مقام قولهم: "لا نرى من الحقّ إلّا ما نحن عليه"؟ فلم يكن لهم ذلك إلّا من كونه -تعالى- أنساهم أنفسَهم؛ فـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ الخارجون عن طريق ما كانوا تحقَّقوا به من أنّ الله لا يشهده أحدٌ، إلّا مِن حيث[1] حاله وما هو عليه.

ولَمّا وصف نفسه -تعالى- بأنّه ﴿خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[2] من باب المفاضلة، فمعلوم أنّه ما يرحم أحدٌ من المخلوقين أحدا إلّا بالرحمة التي أوجدها الرحمن فيه؛ فهي رحمته (تعالى) لا رحمتهم؛ ظهرتْ في صورة مخلوق. كما قال في "سمع الله لمن حمده" إنّ ذلك القول هو قولُ الله على لسان عبده. فقوله -تعالى- الذي سمعه موسى، أَتَمُّ في الشرف من قوله -تعالى- على لسان قائل؛ فوقع التفاضل بالمحلّ الذي سَمع منه القول المعلوم أنّه قول الله. وكذلك أيضا رحمته من حيث ظهورها من مخلوق أدنى من رحمته بعبده في غير صورة مخلوق؛ فتعيّن التفاضل والأفضليّة بالْمَحالّ.

إلّا أنّ رحمةَ اللهِ بعبده في صورة المخلوق تكون عظيمة؛ فإنّه يرحم عن ذوق؛ فيزيل برحمته ما يجده الراحمُ من الألم في نفسه من هذا المرحوم. والحقُّ ليس كذلك؛ فرحمته خالصة لا يعود عليه منها إزالة ألم؛ فهو "خير الراحمين". فرحمة المخلوق عن شفقة، ورحمة الله مطلَقة. بخلاف بطشه وانتقامه مع شدّته. ولكن لا يبطش بطشا لا يكون فيه رحمة؛ لأنّ قصارى الرحمة فيه[3] (هو) إيجاده البطش بعبده. فوجودُ البطش رحمةٌ رحم الله بها البطشَ؛ إذ أخرجه من العدم إلى الوجود. ومَن كان مخلوقا من صفة[4] الرحمة، فلا بدّ أن يكون في بطشه رحمة.

---

(١) ص ٦١ب
(٢) [المؤمنون: ١٠٩]
(٣) مصححة في الهامش: به
(٤) ص ٦٢

فجاء أبو يزيد في هذا المقام لَمّا سمع القارئ يقرأ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[1] قال أبو يزيد: "بطشي أشدّ" لأنّ بطش الإنسان -إذا بطش- لا يكون في بطشه شيء من الرحمة؛ لأنّه لا يتمكن له أن يبطش بأحد، وعنده رحمة به جملة واحدة. فما يكون ذلك البطش إلّا بحسب ما أعطاه محلّ الباطش، وإن كان ذلك البطش خَلقا لله؛ ولكن ما خَلَقه إلّا في هذا المحلّ؛ فظهر بصورة المحلّ، والمحلّ لا يطلب الانتقام من أحد وفي قلبه رحمة. ثمّ إنّ الله إذا بطش بعبده، ففي بطشه نوع رحمة؛ لأنّه عبده بلا شكّ. كما أنّ المخلوق إذا أراد أن يبطش بعبده، لا بدّ أن يشوب بطشه رحمة؛ للمناسبة التي بينه وبين عبده ومملوكه؛ لأنّه المبقي عليه اسم المالك والسيادة؛ فلا يمكن أن يستقصي في بطشه ما يُذْهِب عينَه؛ فيكون -عند ذلك- قد بطش بنفسه.

والمخلوق ليس كذلك الأجنبيّ الذي ليس بينه وبين الباطش نسبة عبوديّة، ولا اكتسب من وجوده صفة سياديّة. فإذا بطش مَن هذه صفتُه، بطش ببطش لا تشوبه رحمة. فهو -سبحانه- ﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[2] وما جاء قطّ عنه -تعالى- أنّه خير الآخذين ولا الباطشين، ولا المنتقمين، ولا المعذّبين. كما جاء ﴿خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾[3]، و﴿خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾[4]، و﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، وخير[5] الشاكرين، وأمثال هذا؛ مع كونه يبطش، وينتقم، ويأخذ، ويُهلك، ويعذِّب (ولكن) لا بطريق الأفضليّة. فتحقّق هذا الفاصل: بين وصفه بالأخذ والانتقام، وبين وصفه بالرحمة والمغفرة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) [البروج: ١٢]
(٢) [المؤمنون: ١٠٩]
(٣) [الأنعام: ٥٧]
(٤) [الأعراف: ١٥٥]
(٥) ص ٦٢ب
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن وقف عندما رأى ما هالَهُ؛ هلك

الخَلْقُ تَقْـدِيرٌ وَلَيْسَ بِكائِنٍ	والمُبْدَعاتُ هِيَ التِي تَتَكَوَّنُ
الرُّوحُ والكَلِمَـاتُ شَيْءٌ واحِدٌ	والحَقُّ فِيْهِ هُوَ الذِي يَتَعَيَّنُ
فَـالعـالِمُ النِّحْرِيْرُ لَيْسَ بِثـابِـتٍ	فِي حـالِهِ فَمَقَـامُـهُ يَتَلَوَّنُ
فَلِذاكَ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَـهُ	وَهَـدَاكُمُ لِكَلامِـهِ فَتَبَيَّنُوا
لَوْ لَمْ يَكُنْ عَيْنَ الكَلامِ وُجُودُنا	لَمْ نَغْتَنِمْـهُ فَلَمْ تَلَذُّ الأَعْيُنُ
بِفُنُونِ(١) أَسْمَـاءِ الإِلَهِ، قُلُوبُنـا	وتَوَجُّهـاتِ الحَقِّ بِي تَتَفَنَّنُ
فَجَمِيْعُ ما جِئْنا بِهِ إِنْ كُنْتَ ذَا	فَهْمٍ وَتَحْقِيْقٍ بِـهِ مُتَيَقِّنُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الله -تعالى- لَمّا سوّى النشأة الإنسانيّة، بل جميع ما أنشأه من أجسام العالَم: الطبيعيّة والعنصريّة، وعدَلها على الترتيب الذي تقتضيه الحكمة في كلّ جسم، وعدّله وهيّأه لقبول ما يريد أن يهبه في نفخه فيه من الروح الإلهيّ؛ نَفَخَ فيه من روحه. فظهر فيه -عند ذلك- نفسًا مدبّرة لذلك الهيكل، وظهرتْ بصورة مزاج ذلك الهيكل؛ فتفاضلت النفوس، كما تفاضلت الأمزجة. كما يَضرب نورُ الشمس في الألوان المختلفة التي في الزجاج؛ فتعطي أنوارا مختلفة الألوان: من أحمر، وأصفر، وأزرق، وغير ذلك بحسب لون الزجاج في رأي العين؛ فلم يكن ذلك الاختلاف في النور الذي حدث فيه إلّا من المحلّ، ولا تَعَيّن في نفسه جزءا عن غيره إلّا بالمحلّ؛ فالمحلّ عينُه والمحلّ غيره.

كذلك النفوس المدبِّرة للهياكل الطبيعيّة والعنصريّة. فللنفوس الأثر في(٢) الهياكل بحكم التدبير، ولا يقبل من التدبير فيها من هذه النفوس إلّا بقدر استعدادها. وللهياكل أثرٌ في النفوس بحسب

(١) ص ٦٣
(٢) ص ٦٣ب

أمزجتها في أصل ظهورها عند تعيينها؛ فمنهم الذكيّ والبليد بحسب مزاج الهيكل. فالأمر عجيب بينهما!؛ فكلّ واحد منهما مؤثِّر فيمن هو مؤثِّر فيه.

ثمّ إنّ الله أخذ بأكثر أبصار جنس الإنس والجانّ عن إدراك النفوس المدبّرة الناطقة التي للمسمّى جمادا ونباتا وحيوانا، وكشف لبعض الناس عن ذلك. والدليل السمعي على ما قلناه (هو) قول الله: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا﴾ يعني من الحجارة ﴿لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾[1] فوصفها بالخشية. وأمّا أمثالنا فلا يحتاج إلى خبر في ذلك؛ فإنّ الله قد كشفها لنا عينا، وأسمعنا تسبيحها ونطقها. لله الحمد على ذلك. وكذلك اندكاك الجبل لتجلّي الربّ له؛ لولا العظمةُ التي في نفس الجبل من ربّه؛ لما تدكدك لتجلّيه له. فإنّ الذوات لا تؤثِّر في أمثالها، وإنما يؤثِّر في الأشياء قَدْرُها ومنزلتُها في نفس المؤثَّر فيه. فعلمه بقدر ذلك المتجلِّي أثَّر فيه، ما أثَّر فيه ما ظهر له.

فإنّا نرى الملِك إذا دخل في صورة العامّة، ومشى في السوق بين الناس، وهم لا يعرفون أنّه الملِك (فإنّه) لم يقم له وزن في نفوسهم. فإذا لقيه في تلك الحالة مَن يعرفه؛ قامت بنفسه عظمتُه وقدرُه؛ فأثّر فيه عِلْمه[2] به؛ فاحترمه، وتأدّب، وسجد له. فإذا رأى الناسُ الذين يعرفون قُرْبَ ذلك العالِم من الملِك، وأنّ منزلته لا تعطي أن يظهر منه مثل هذا الفعل إلّا مع الملِك علموا أنّه الملِك؛ فحادت إليه الأبصار، وخشعت الأصوات، وأوسَعُوا له، وتبادروا لرؤيته واحترامه. فهل أثّر ذلك عندهم إلّا ما قام بهم من العلم به؟! فما احترموه لصورته؛ فقد كانت صورته مشهودة لهم؛ وما علموا أنّه الملِك، وكونه ملِكا؛ ليس عين صورته؛ وإنما هي رتبة نسبة أعطته التحكّم في العالَم الذي تحت بيعته.

ورد في الخبر الذي خرّجه أبو نعيم الحافظ، في "دلائل النبوّة" في بعض إسراءات رسول الله ﷺ أنّه قال: «جاءه جبريل عليه السلام ليلة، ومعه شجرة فيها كوكري الطائر. فقعد رسول الله ﷺ في الوكر الواحد، وقعد جبريل عليه السلام في الوكر الآخر. ثمّ إنّ الشجرة علت بهما حتى بلغا السماء، فتدلّى إليهما

(١) [البقرة: ٧٤]
(٢) ص ٢/٦٣ (مكرر)

رفرفُ درٍّ وياقوت. فأمّا محمد ﷺ فلم يعلم ما هو؛ فلم يؤثِّر فيه. وأمّا جبريل عليه السلام عندما رآه؛ غُشي عليه. فقال ﷺ: فعلمت فضله عليّ في العلم» فإنّه علم ما رأى؛ فأثّر فيه عِلْمُه بما رآه الغشيَ. ولم يعلمه رسول الله ﷺ فلم يُر له أَثَرٌ فيه. فلا(١) يؤثّر في الأشياء إلّا ما قام بها؛ وليس إلّا العلم.

ألا ترى شخصين(٢) يقرآن القرآن؛ فيخشع أحدهما ويبكي، والآخر ما عنده من ذلك كلّه خبر، ولا يؤثِّر فيه؛ هل ذلك إلّا من أثر علمه القائم به لِما تدلُّ عليه تلك الآية، وشهوده ما تضمّنته من الأمر الذي أبكاه وخشع له، والآخر أعمى عن تلك المعاني؛ لا يجاوز القرآن حنجرته، ولا أثر لتلاوته فيه؟ فلم يكن الأثرُ لصورة لفظ الآية؛ وإنما الأثر لِما قام بنفس العالِم بها، المشاهِد ما نزلتْ له تلك الآية؛ فلا يؤثِّر فيك إلّا ما قام بك من حيث ما تعلم وتشهد؛ فلولا علمه بالأمر ما هاله.

وإذا لم يرتحل، ووقف عندما رآه، وقد هاله ذلك؛ فبالضرورة يهلك؛ أي(٣) يغيب عن صوابه وحِسّه، ويدهش، أو يغشى عليه، أو يموت؛ فَرَقًا منه(٤) على قدر قوّة ذلك التالي، أو ضعفه. فهو مع ما حصل في نفسه.

من ذلك: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾(٥) وهذا أمر إضافيّ. فقد يكون الأمر عند زيد أهول منه عند عمرو، وقد يكون عند عمرو أمر آخر أهول منه عند زيد؛ فيؤثِّر الأهول عند كلّ واحد منهما بحيث أن يقول كلّ واحد منهما عن صاحبه: عجبت لفلان! ما الذي رأى حتى أَثَّر فيه بما ظهر عليه؟ كيف به لو علم ما عندي من(٦) هذا الذي لم يَرفع به رأسا؟! كلٌّ واحد منهما يقول هذه المقالة. والعالِمُ الكاملُ الثالث يقول خلاف قولهما، ويعلم السببَ المؤثِّر في كلّ واحد منهما؛ فيعلم منهما ما لا يعلمان من نفوسهما. فسبحان الحكم العدل،

---

(١) ص ٢/٦٣ب (مكرر)
(٢) ق، هـ: شخصان
(٣) "يهلك أي" لفظان ثابتان في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٤) "فرقا منه" لفظان ثابتان في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٥) [الزمر: ٦٨]
(٦) ص ٦٤

منزّل الأشياء منازلها، ومعيّن المراتب لأهلها.

فإذا علمتَ هذا؛ علمتَ علما غريبا هو العجب العجاب! يحتوي على سِرٍّ لا يتمكن كشفُه، ولا ينبغي التصريح به. فإنّ الله يغار على العبد أن يُظهِر مثل هذا؛ فإنّه أمر يقتضيه الوجود، وهو عظيم الفائدة. فما ظهر العالَم إلّا بالنِّسب، ولا حصل القبول من العالَم لِمَا قَبِلَهُ من العالَم أيضا، إلّا بالنِّسب. فالموجِد بالنِّسب، والقابل بالنِّسب؛ فالحكم لها. وقد علمتَ ما هي النِّسب.

فَبِهــا صَحَّ وُجُودِي وَبِهــا   صَحَّ لِلْكَوْنِ مِنَ اللهِ نَسَـبْ
فَلَهُ الشُّكْرُ عَلَى ما خَصَّنِي   امْتِنانًا مِنْ مَعارِفِ النِّسَبْ

* * *

فَبِها صَحَّتِ السَّــعادةُ فِيْنا   وَبِها صَحَّ لِلشَّــقِيِّ الشَّــقاءُ
عَـدَمٌ(١) يَحْكُمُ الوُجُودَ وَأَبْـدى   عَجَبًا فِيْهِ كَيْفَ لَيْسَ يَشـاءُ
فَهُوَ المُوْجِـدُ المُؤَثِّرُ فِيْنــا   وَهُوَ الحَقُّ لَيْسَ فِيْهِ امْتِراءُ

فالله غنيٌّ عن العالَمين، والغِنى صفة تنزيه؛ وأعظم الثناء عندنا في حقّ الحقّ قولُه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾(٢) سَوَاءٌ كانت كاف الصفة أو كانت زائدة. وكونها للصفة أبلغُ في الثناء عند العالِم باللسان الذي نزل به القرآن. يقول رسول الله ﷺ في دعائه وثنائه على ربّه ﷻ: «لا أُحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» يريد قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ وقال الصدِّيق الأكبر ﷺ: "العجز عن درك الإدراك إدراك" والحقُّ -سبحانه- ما أثنى على نفسه بأعظم من نفي المِثل؛ فلا مِثْلَ له -سبحانه-. ولهذا قال في حقّ العالَم من حيث ما هو ناطق: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾(٣) والتسبيح تنزيه.

فإذا أسندتَ العالَم إليه -تعالى- في الوجود، وقلت: "إنّه موجِدُ العالَم" لم يتمكن لك أن تعقل هذا إلّا بِنِسَبٍ تثبتها من حياةٍ، وعلمٍ، وقدرة، وإرادة. هذا حدُّ نظر العقل، ويثبت بالشرع أنّه

(١) ص ٦٤ب
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) [الإسراء: ٤٤]

قائلٌ. فإن[1] كانت (هذه الصفات) أعيانا زائدة على ذات، فما أوجد شيئا بها إلّا عن تعلّق بالذي حدث، والتعلُّق نسبة منها إلى المتعلّق. وإن كانت هذه الصفات ليست بزائدة؛ وإنما ثَمّ عينٌ واحدة؛ وهي الذات، وتوجُّهاتها على إيجاد الممكنات؛ فالتوجّهات نِسب، وهي مختلفة؛ لِما يظهر في العالَم من الاختلاف، الذي هو دليل على حكمنا بها. فعلى كلّ حال ما زالت[2] من النِّسب؛ وهي الثابتة في العقائد، وفي نفوس العلماء، كانوا ما كانوا.

جاءَ حَدِيْثٌ وارِدٌ   عَنِ النَّبِيّ المُصْطَفَى
بـأنّ مَنْ خَـالفَـهُ   فِي عَقْدِهِ عَلَى شَـفا
وَمـا لَهُ مِنْ دَائِـهِ   بُرْءٌ يَكُونُ وَشِـــفا
إلّا إذا وَافَـقَـهُ   فِي أَمْـرِهِ ثُمَّ وَفَى
بِكُلِّ مـا خاطَبَهُ   بِـهِ، وَإِنْ زَلَّ عَفـا
عَنْـهُ الذِي كَلَّفَـهُ   وَهْـوَ الإِلَهُ وَكَـفَى

وهذا القول كلّه صحيح. فهل حصل في معلومك إلّا نِسبٌ من جانب الحقّ ومن جانب المخلوق؛ فأوجَدت بنِسب، وقبلتَ بنِسب؟ وأوضح من هذا الذي ذكرنا فما يكون. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٦٥
(٢) رسمها في ق: ما زلت.
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الرابع والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن تأدّب وَصَلَ، ومَن وصل لم يرجع، ولو كان غير أديب

لَوْلا الشُّـــهُودُ وَما فِيْهِ مِنَ النِّعَمِ ... ما كانَ لِيْ أَمَلٌ فِي الكَوْنِ فِي العَدَمِ
كُنَّا بِهِ فِيْهِ حَتَّى قالَ: "كُنْ" فَبَدَتْ ... أَعْيانُنا لِسَـــماعِ الكَوْنِ فِي الكَلِمِ
فَلَوْ فَتَحْنـا عُيُونًا مـا بِهـا رَمَـدٌ ... كُنّا حَيارَى كَمِثْلِ العُمْيِ فِي الظُّلَمِ
وَلَمْ نَكُنْ، فَوُجُودُ النُّورِ أَظْهَرَنا ... نُورًا فَنَحْنُ بِكَوْنٍ غَيْرِ مُنْقَسِـــمِ
والنُّورُ أَعْيـانُنـا والنُّورُ خـالِقُنـا ... وَفِيْهِ نَسْـــعَى بِرِجْلٍ أَوْ بِلا قَدَمِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الوجود المطلق هو الخير المحض، كما أنّ العدم المطلق هو الشرّ المحض. والممكنات بينهما: فبما تقبل الوجود؛ لها نصيب في[2] الخيريّة، وبما تقبل العدم؛ لها نصيب في الشرّ. وليس الأدب إلّا جماع الخير كلّه؛ ولهذا سمّيت المأدبةُ مأدبةً لاجتماع الناس فيها على الطعام. ولا شكّ أنّ الخير ظهر في العالَم متفرّقا؛ فلا يخلو ممكن عن خيريّة مّا. والممكن الكامل؛ المخلوق[3] على الصورة الإلهيّة؛ المخصوص بالسورة الإماميّة؛ لا بدّ وأن يكون جامعا لجميع الخير كلّه؛ وبهذا استحقّ الإمامة والنيابة في العالَم. ولهذا قال (تعالى) في آدم عليه السلام: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾[4] وما ثَمّ إلّا اسم ومسمّى.

وقد حصّل علمَ الأسماء محمدٌ ﷺ حين قال: «علمتُ علم الأوّلين والآخرين» فعلمنا أنّه قد حصل عنده علم الأسماء؛ فإنّه من العلم الأوّل؛ لأنّ آدم له الأوّليّة؛ فهو من الأوّلين في الوجود الحِسّي. وقال (ص) عن نفسه فيما خُصّ به على غيره: إنّه أوتي جوامع الكلم؛ والكلِم جمع كلمة،

---

(١) ص ٦٥ب
(٢) ص ٦٦
(٣) "الكامل المخلوق" في ق: "المخلوق الكامل" والترجيح من هـ، س
(٤) [البقرة: ٣١]

والكلِم أعيان المسمّيات. قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ﴾[1] وليست غير عيسى. فأعيانُ الموجودات كلّها كلماتُ الحقّ، وهي لا تنفد. فقد حصل له الأسماء والمسمّيات؛ فقد جمع الخير كلّه؛ فاستحقّ السِّيادة على جميع الناس، وهو قوله (ص): «أنا سيّد الناس يوم القيامة» وهناك تظهر سِيادته؛ لكون الآخرة محلّ تجلّي الحقّ العام. فلا يتمكن لتجلّيه دعوى من أحد فيما ينبغي أن[2] يكون لله، أو يكون من الله، لمن شاء من عباده.

فقوله: "وَصَلَ"[3] يعني إلى تحصيل الخير المحض، وهو قوله تعالى: «كنت سمعَه وبصرَه» وأمثال هذا. وهذا هو الوصول إلى السعادة الدائمة، وهو الوصول[4] المطلوب. ولا شكّ أنّه "مَن وصل لم يرجع" فإنّه من المحال الرجوع بعد كشف الغطاء، إلى محلّ صفة الحجاب. فإنّ المعلومَ لا يجهلُه العالِمُ به بعد تعلُّق العلم به. فرجالُ الله المكمَّلون كشفَ اللهُ الأغطيةَ عن بصائرهم وأبصارهم؛ بما حصَّلوه من الصفات الإلهيّة، ووقفوا عليه من الصفات الكونيّة؛ وكلّها -كما تقدَّم- إلهيّة. وهؤلاء هم الأدباء الذين صلحوا لبساط الحقّ؛ جلساء الله وأهله؛ وهم أهلُ الذِّكْر، والقرآن الذي هو الجمع، وبه سمّي قرآنا.

وأمّا العامّة فلا بدّ لهم من كشف الغطاء عن أبصارهم عند الموت؛ فيرون الأمور على ما هي عليه، وإن لم يكونوا من السعداء؛ فيرون السعداء والسعادة، ويرون الأشقياء والشقاوة؛ فلا يجهلون بعد هذا العلم وإن شقوا. فهذا معنى قوله: "ومن وصل لم يرجع، ولو كان غير أديب" أي غير جامع للخير. وإنما سمّي جامعا للخير، والخير أمر واحد؛ لكون هذا الأمر الواحد ظهر في صور كثيرة مختلفة؛ جمعها هذا الأديب؛ فظهر في خيريّته بكلّ صورة خير؛ فسمّي[5] أديبا؛ أي: جامعا لهذه الصور الخيريّة. والخير في نفسه حقيقةٌ واحدة ظاهرة في العالَم في صُوَرٍ مختلفة.

---

(١) [النساء: ١٧١]
(٢) ص ٦٦ب
(٣) يشير إلى قوله أوّل الباب: "من تأدّب وصل"
(٤) ثابت في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٥) ص ٦٧

وَمَا عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العـالَمَ فِي واحِـدِ[1]

فالأديبُ ظاهرٌ بصورة حقّ في العالَم؛ يفصِّل إجمالَه بصوره، ويُجمِل تفصيله بذاته؛ ومتى لم تكن هذه الصفة والقوّة في رجل فليس بأديب. وهؤلاء هم «الذين إذا رُءُوا ذُكِرَ اللهُ» وإذا ذُكِرَ الله، فقد ضمّن ذِكْره جميع العالَم. فمن ذَكَر اللهَ بهذا اللسان؛ فقد ذَكَر العالَم؛ لأنّ العالَمَ صورةُ الحقّ، وهو الاسم "الظاهر" الذي وقع فيه التفصيل. ومدلوله -أيضا- الحقّ؛ لأنّه عين الدليل على نفسه؛ فكان له -من أجل هذا- الاسم "الباطن" الذي وقع به الإجمال. فالعلم واحدٌ؛ وهو في الباطن وتعلّقاتِه متعدّدةٌ بتعدُّد صور المعلومات.

فالعالِمُ يكشف المعلومات ببصيرته على جهة الإحاطة بحقائقها؛ أنّها لا تتناهى معلوماتُه ولا مقدوراتُه. وما بقي في عين الممكن -في قبوله الوجود- نصيبٌ للعدم؛ ولا حكم إلّا معقوليّة الإمكان؛ وإن لم ينعدم بعد؛ ولا يصحّ عدمه. لأنّ خلاف المعلوم محال الوقوع، ولا يكون عن الوجود عدمٌ أصلا؛ لأنّه[2] ليس في حقيقته صدور العدم عنه. فما انعدم من الأمور التي يعطي الدليل عدمها، إنما انعدم لنفسه، أو لعدم الشرط في بقائه في الوجود. وبهذا القدر انفصل وجود الممكن من وجود الحقّ؛ فإنّ الإمكان لا يزول حكمه عقلا في الموجود المحدَث لنفسه، الممكن. والإمكان لا نصيب لوجود الحقّ فيه أصلا، وإن كان وجود أعيان الممكنات لا ينعدم أصلا بعد وجودها، ولكن كما قرّرناه.

وأمّا الأعراض التي قلنا: إنّها تنعدم لنفسها في الزمان الثاني من زمان وجودها؛ فحقيقتها أنّها أسباب عدميّة، لها أحكام معقولة، مقولة لا يمكن جَحْدُها ولا الحكم بها. فلو كانت الأعراض أعيانا وجوديّة؛ لاستحال عدمها مع حكم الإمكان فيها، كما استحال في كلّ قائم بنفسه من الممكنات.

ثمّ إنّك إذا أخذت تفصّل بالحدود أعيانَ الموجودات؛ وجدتَها بالتفصيل: نِسبا، وبالمجموع:

---

(١) البيت لأبي نواس من قصيدة مطلعها: قولا لِهارونَ إمامِ الهُدى   عِندَ احتِفالِ المَجلِسِ الحاشِدِ
(٢) ص ٦٧ب

أمرا وجوديّا؛ لا يمكن لمخلوق أن يعلم صورة الأمر فيها. فلا علم لمخلوق مما سِوَى الله، ولا للعقل الأوّل؛ أن يعقِل كيفيّةَ اجتماع نِسب؛ يكون عن اجتماعها عينٌ وجوديّة: مستقلّة في الظهور، غير مستقلّة في الغنى، مفتقرة بالإمكان المحكوم عليها به. وهذا علم لا يعلمه إلّا الله -تعالى-، وليس[1] في الإمكان أن يعلمه غير الله -تعالى-، ولا يقبل التعليم؛ أعني أن يُعْلمه الله من شاء من عباده. فأشبَهَ العلمُ به العلم بذات الحقّ، والعلم بذات الحقّ محالٌ حصوله لغير الله؛ فمن المحال حصول العلم بالعالَم، أو بالإنسان نفسه، أو بنفس كلّ شيء لنفسه لغير الله.

فتفهّم هذه المسألة؛ فإنّي ما سمعت ولا علمت أنّ أحدا نبّه عليها، وإن كان يعلمها؛ فإنّها صعبة التصوّر، مع أنّ فحول العلماء يقولون بها، ولا يعلمون أنّها هِيَهْ؛ كـ "بلقيس" تقول: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَۚ﴾[2] و"هو هو". وكذلك مَن تكلّم في الحقّ في حال ظهوره في صورةٍ خاصة مع الحقّ؛ فهو يشهده، ولا يعلم أنّه هو. وهذا سارٍ حكمُه في العالَم لمن نظر واستبصر، والله غنيّ عن العالَمين لظهوره بنفسه؛ فلا دليل عليه سِوَاهُ له؛ إذ ما ثَمّ إلّا الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٦٨
(٢) [النمل: ٤٢]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن دخل حضرتي
وبقيتْ عليه حياتُه؛ فعزاؤه عليّ في موت صاحبه

مَنْزِلُ[1] الآلاءِ والنِّعَمِ عِنْـدَهُ مَفـاتِحُ الكَرَمِ
وَلَهُ الحُـدُوثِ لَيْسَ لَهُ قَـدَمٌ فِي رُتْبَـةِ القِـدَمِ
وَهْوَ حُكْمٌ عَيْنُـهُ عَـدَمٌ ما لَهُ فِي الكَوْنِ مِنْ قَدَمِ

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[2] والمعيّة صحبة. وصحّ عن رسول الله ﷺ المترجِم عن ربّه، لسان حقّ لا ينطق عن هوى لكونه شديد القوى: «اللهم أنت الصاحب في السفر» فاتّخَذه صاحبا له في سفره، والسفر من الإسفار؛ وهو الظهور؛ فهو ظاهر الصحبة من الوجه الذي يليق به ويطلق عليه.

فاعلم أنّ سرّ الحياة الإلهيّة سرى في الموجودات؛ فحييتْ بحياة الحقّ. فمنها ما ظهرتْ حياتُها لأبصارنا، ومنها ما أَخذ الله بأبصارنا عنها في الدنيا. إلّا الأنبياء وبعض أولياء الله؛ فإنّه كشفَ لهم عن حياة كلّ شيء، والمحجوبون يدركونها بالإيمان؛ إذا كانوا مؤمنين. وأمّا من ليس بمؤمن فلا يدرِك ذلك لا بالكشف ولا بالإيمان. نسأل الله العصمة من الكفر.

ولسريان هذه الحياة في أعيان الموجودات نطقتْ كلُّها مسبّحةً بالثناء على موجدها، إلّا أنّه صحبت الدّعوى في هذه الحياة لكلّ حيّ ابتداء. فيتخيّلون أنّ حياتهم لهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾[3] فرأوا الأمر على خلاف ما اعتقدوه؛ وهو رؤيتهم أنّ الحياة التي[4] كانوا بها أحياء هي

(١) ص ٦٨ب
(٢) [الحديد: ٤]
(٣) [سبأ: ٢٣]
(٤) ص ٦٩

حياة الحقّ، لا بل هي الحقُّ عينه[1]، كما ورد في الصحيح: «كنت سمعَه وبصرَه» وغير ذلك؛ فمن جملة ذلك أنّه حياته. فعندما أبصروا ذلك ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ وما قال: "حياة ربّكم" ولهذا قلنا: بل هو عين الحقّ، ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ لَمّا تبيّن لهم أنّه الحقّ ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ عن الحلول والمحلّ؛ ولكن نِسب، وإضافات، وشهود حقائق.

فبالوجه الذي يقول فيه: إنّه سَمْعُ العبد، به بعينه يقول: إنّه حياةُ العبد، وعلمُه، وجميع صفاته وقواه؛ وهي نِسب لا أعيان؛ فهو الحيّ، العالِم، السميع، إلى غير ذلك. فالعين واحدة، وليس إلّا ما ظهر؛ فهو عين ما ظهر. فالعبدُ المتحقِّق بالحقّ ينكشف له؛ فيتبيّن أنّه الحق ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ﴾[2]. فالحياة التي كان يدّعي فيها قبل دخوله إلى حضرة الحقّ، لم تبقَ عليه في هذا الشهود أصلا. وضدُّ الحياة الموتُ.

فإن اشتبهتْ عليه الحضرة، وتخيّل أنّه دخل حضرة الحقّ، وما زالت عنه حياته أنّها له، كما تخيّل صاف[3] في عرش إبليس على البحر؛ أنّه العرش الذي استوى عليه الرحمن -تعالى وجلّ- فقال له رسول الله ﷺ: «ذلك عرش إبليس»؛ كذلك صاحب هذا الشهود إذا رأى أنّ حياته باقية عليه، منسوبة إليه؛ فإنّ الحقّ قد مات في حقّه، وهو يدّعي صحبةَ الحقّ؛ فالحقُّ يعزّيه في موت صاحبه؛ فإنّه عنه في هذا الشهود أجنبي[4]؛ فهو الميّت على الحقيقة. فمن لم يصحبه الحقُّ في جميع صفاته؛ فما هو حقٌّ؛ فإنّ الحقَّ لا يتبعّض. فإذا كان كان، وإذا لم يكن كان في نفس الأمر ولا نعرفه؛ فكن عالِما، ولا تكن جاهلا. ولهذا قيل: "ما اتّخذ الله وليّا جاهلا قطّ" وإنّ الله يتولّى بالفعل تعليم أوليائه بما يشهدهم إيّاه في تجلّياته.

ومثل هذا قوله ﷺ: «إنّ الله لا يملّ حتى تملّوا» فمللُكم هو -في الإشارة- مللُ الحقّ.

ولَمّا كان الحقّ في حقّ كلّ أحد (هو) عينُ اعتقاده فيه، وعلمه به؛ ثمّ غفل عن اعتقاده الذي

(١) ثابت في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب.
(٢) [فصلت: ٥٤]
(٣) صاف: ابن صيّاد؛ من يهود المدينة أيام البعثة النبوية.
(٤) ص ٦٩ب

هو ربّه؛ فقد ذهب عن محلّ عقده؛ ففقده، وهو كان صاحبه. فعزّاه الحقّ فيه من حيث ما هو لنفسه في الحقّ الذي كان متعلّق عقده، فَرَبُّ كلّ إنسان (إنّما هو) على صورة عقده فيه، والحقّ الذي هو حقٌّ في نفس الأمر، وراء كلّ معتقد، لا بل هو صورة كلّ معتقد ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: من جمع المعارف والعلوم حجبتُه عنّي

أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيْرُ الأُمُورْ ... مـا أَنْتِ يا دُنْيـايَ إِلَّا غُرُورْ
أَهْلُ[1] التُّقَى لَمْ يَأْمَنُوا كَيْدَها ... مَعَ التُّقَى، فَكَيْفَ أَهْلُ الفُجُورْ؟
لَهَا صِفَاتُ الحَقِّ فِي مَكْرِها ... وَما لَنَا فِي مَكْرِهِ مِنْ شُعُورْ
لَوْ أَنَّهَا تُنْصَفُ فِي حالِها ... كانَتْ لَهُمْ نِعْمَ البَشِيْرِ النَّذِيرْ
مِنْ صِدْقِها فِي حالِها أَنَّها ... أَرَتْ[2] رحَى المَوْتِ عَلَيْنا تَدُورْ
وكانَ لِي فِيْها وَما عِنْدَها ... مَوْعِظَةٌ تَذْكِرَةٌ لِلخَبِيرْ
بِها يَنالُ العَبْدُ فِي كَوْنِها ... كَمَالَ نَعْتِ الحَقِّ يَوْمَ النُّشُورْ
وَهُو عَلَى النصْفِ إِذا ما مَضَى ... عَنْها وَمَنْ يَجْحَدُ هَذَا يَجُورْ
مِيْزَانُها قامَ بِها والذِي ... يَعْلَمُهُ وَهْوَ العَلِيْمُ القَدِيرْ
كَأَحْمَدِ السَّبْتِي فِي الفِعْلِ إِذْ ... مَلَّكَهُ اللهُ زِمامَ الأُمُورْ
ما[3] يَظْهَرُ العَبْدُ بِأَسْمَائِهِ ... إِلَّا بِها فَهْوَ المُبِيْرُ[4] الغَفُورْ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ الله تعالى في نفسه وجلَّ أن يعرفَه عبدُه، واستحال ذلك. فلم يبق لنا معلوم نطلبه إلّا النِّسب خاصة، أو أعيان الممكنات، وما ينسب إليها. فالمعرفة تتعلّق بأعيان الذوات من الممكنات، والعلوم تتعلّق بما ينسب إليها. فتُعلم الذوات والأعيان بالضرورة من غير فكر ولا نظر؛ بل النفس تدركها بما ركز الله فيها. وتعلم النِّسب إليها -وهو علم الإخبار عنها- مما توصَفُ به، أو يُحكم به عليها بالدليل النظريّ أو بالإخبار الاعتصاميّ، بغير هذا

(١) ص ٧٠
(٢) أرت: أبقَتْ
(٣) ص ٧٠ب
(٤) المبير: المهلك.

لا يوصل إلى العلم بذلك.

والأحكام والأخبار غير متناهية الكثرة؛ فتفرّق الناظر فيها ولا تجمعه، وأراد الحقّ من عباده أن يجمعهم عليه، لا على تتبّع هذه الكثرة حتى تُعلم؛ بل أباح لبعض عباده منها ما يتعلّق العلم بها الذي يجمعه عليه، وهو قوله في النظر في ذلك: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[1] فمن افترق في نفسه في جمع علوم لا ينظر فيها من حيث دلالتها على الحقّ؛ حجبَتْه عن موضع الدلالة التي فيها على الحقّ؛ كعلوم الحساب، والهندسة، وعلوم الرياضات، والمنطق، والعلم الطبيعيّ[2]. فما منها عِلْمٌ إلّا وفيه دلالة وطريق إلى العلم بالله، ولكنّ أكثر الناس لا ينظر فيه من حيث طلبه ذلك الوجه الدالّ على الله؛ فوقع الذمُّ عليه والحجابُ عن هذه الدلالة.

ثمّ إنّ بعض الناس إذا نبّهه الله على طلب موضع الدلالة من كلّ معلوم على الله، فإنّ الله -تعالى- يفرّقه في المعلومات؛ وإن كان مطلوبه دلالاتها[3] على الله؛ فلا نشكّ أنّ جمعَهُ لهذه المعلومات -التي هي محلّ نظره- حجابٌ عن الله؛ أي عن الوجه الذي ينبغي أن يعلم منه ما في وسع القابل من الله.

وليس له طريق إلى ذلك إلّا بأن يترك جميع المعلومات وجميع العالَم من خاطره، ويجلس فارغ القلب مع الله؛ بحضور، ومراقبة، وسكينة، وذِكْرٍ إلهيّ؛ بالاسم "اللهْ" ذِكْرَ قلب، ولا ينظر في دليل يوصله إلى علمه بالله. فإذا لزم الباب، وأدمن القرع بالذِّكْرِ -وهذه هي الرحمة التي يؤتيه الله من عنده؛ أعني توفيقه وإلهامه لما ذكرناه- فتولّى الحقُّ تعليمه شهودا، كما تولّى أهلَ الله؛ كالخضر وغيره؛ فيعلّمه من لدنه علما. قال تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[4] من الوجه الخاص الذي بينه وبين الله.

وهو لكلّ مخلوق؛ إذ يستحيل أن يكون للأسباب أثر في المسبَّبات؛ فإنّ ذلك لسان الظاهر.

(١) [فصلت: ٥٣]
(٢) ص ٧١
(٣) س، ه: دلالتها
(٤) [الكهف: ٦٥]

كما قال في عيسى: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَائِرًا بِإِذْنِي﴾[1] لا بنفخك. والنفخ[2] سبب التكوين في الظاهر، والتكوين ليس في الحقيقة إلّا عن الإذن الإلهيّ. وهذا وجهٌ لا يطّلع عليه من العبيد نبيٌّ مرسَل، ولا ملَك مقرّب من أحد. وغاية العناية الإلهيّة بالشخص من ملَك، أو رسول، أو وليّ؛ أن يوقفه الله من ذلك على الوجه الخاصّ به، لا على وجه غيره.

كما قال الخضر لموسى عليه السلام: "أنا على علم علّمنيه الله لا تعلمه أنت" لأنّه كان من الوجه الخاصّ الذي من الله لعبده، لا يطّلع على ذلك الوجه إلّا صاحبه إذا اعتنى الله به. وما من مخلوق إلّا وله ذلك الوجه، ويُعلّمه الله منه أمورا كثيرة، ولكن لا يعرف بعض العبيد أنّه أتاه ذلك العلم من ذلك الوجه. وهو كلّ علم ضروريّ يجده؛ لا يتقدّم له فيه فكر، ولا تدبُّر. وصاحب العناية يعلم أنّ الله أعطاه ذلك العلم من ذلك الوجه. ثمّ قال له الخضر أيضا: "وأنت على علم علّمكه الله لا أعلمه أنا" فإن كان موسى قد علم وجهه الخاصّ عرف ما يأتيه من العلم من ذلك الوجه، وإن كان لم يعلم ذلك فقد نبّهه الخضر عليه ليسأل الله فيه.

فإذا علم الأشياء كلّها من ذلك الوجه فهو ملازم لتلك المشاهدة، والشئون الإلهيّة والأشياء[3] تتكوّن عن الله وهو ينظر إليها؛ فلا تشغله مع كثرة ما يشاهد من الكائنات في العالَم. وهو مقام[4] الصدّيق في قوله: "ما رأيت شيئا إلّا رأيت الله قبله" وذلك لما ذكرناه من شهوده صدور الأشياء عن الله بالتكوين. فهو في شهود دائم، والتكوينات تحدث. فما من شيء حادث يحدث عن الله، إلّا والله مشهود له قبل ذلك الحادث. وما نبّه أحد -فيما وصل إلينا- على هذا الوجه، وما يتكوّن منه في قلب المعتكف على شهوده، إلّا أبو بكر الصّدّيق.

ولكن نحن ما أخذناه من تنبيه أبي بكر الصّدّيق عليه؛ لكوننا ما فهمنا عنه ما أراد ولا فكّرنا فيه؛ وإنما اعتنى الله بنا فيه؛ ففجِئَنا العلم به ابتداء، ولم نكن نعرفه. فأنكرنا ذلك، وقلنا: هذا من

---

(١) [المائدة: ١١٠]. و"طائرا" وفق قراءة ورش عن نافع، وهي في قراءة حفص: "طيرا".
(٢) ص ٧١ب
(٣) ثابت في الهامش بقلم الأصل.
(٤) ص ٧٢

أين؟ ففتح الله بيننا وبينه ذلك الباب؛ فعلمنا ما لنا من الحقّ على الخصوص، وعرفنا أنّ هذا هو الوجه الخاصّ الذي من الله ﷻ لكلّ كائن عنه؛ فلزمتُه واسترحتُ.

وعلامة من يدّعيه (هو) لزوم الأدب الشرعيّ. وإن وقعتْ منه معصية -بالتقدير الإلهيّ الذي لا بدّ من نفوذه- فإن كان يراها معصية ومخالفة للأمر المشروع؛ فيُعلم أنّه من أهل هذا الوجه، وإن كان يعتقد خلاف هذا؛ فنعلم أنّ الله ما أطلعه قطّ على هذا الوجه الخاصّ، ولا فتح له فيه، وأنّه شخص لا يعبأ الله به. فإنّه ما من أحد أعظم أدبا مع الشرع، ولا اعتقادا حقيقيّا فيه أنّه الحقّ -كما يعلمه العامّي سَوَاء- إلّا أهل هذا الوجه؛ فإنّهم يعلمون[1] الأمور على ما هي عليه؛ فيعلمون أنّ حظّهم من هذا الأمر المشروع والتكليف، وحظّ الآتي به -وهو الرسول-، وحظّ العامّة المخاطبين أيضا به؛ على السَّواء؛ لا فضل لأحدهم على الآخر فيه؛ لأنّه لذاته ورد، لا لأمر آخر.

فالذي يحرم بالعموم في الخطاب المشروع على واحدٍ يعمّ جميع المكلَّفين من غير اختصاص، حتى لو قال بتحليل ذلك في حقّ شخص يتوجّه عليه به لسان الظاهر؛ كان كافرا عند الجميع، وكان كاذبا في دعواه أنّه من أهل هذا الوجه؛ فإنّ أخصّ علوم هذا الوجه (هو) ما جاءت به الشرائع. ولذلك قال رسول الله ﷺ لَمّا خطب الناسَ في حقّ عليّ بن أبي طالب إذ قيل له: "إنّه يخطب ابنة أبي جهل على ابنته فاطمة". فقال ﷺ: «إنّ فاطمة بضعةٌ منّي؛ يسوءني ما يسوءها، ويسرّني ما يسرّها، وإنّه ليس لي[2] تحريم ما أحلّ الله، ولا تحليل ما حرّم الله».

فمع معرفته بالوجه الخاصّ الإلهيّ لم يعطه إلّا إبقاء ما هو محرّم على تحريمه، وما هو محلّل على تحليله. فما حرّم على عليّ نكاح ابنة أبي جهل؛ إذ كان حلالا له ذلك، ولكنّه قال: «إن أراد ذلك يطلِّق ابنتي. فوالله ما تجتمع بنت عدوّ الله وبنت رسول الله تحت رجل واحد» وأثنى على زوج ابنته الأخرى خيرا[3]. فرجع عليّ بن أبي طالب عن ذلك. فلو كان ذلك[4] الوجه يعطي ما يزعم

---

(١) ص ٧٢ب
(٢) رسمها في ق: بي
(٣) مضافة بقلم آخر.
(٤) ص ٧٣

هذا المحلول[1] أنّه أعطاه؛ لكان رسولُ الله ﷺ أَوْلَى بذلك، وما فعل؛ وله الكشف الأتمّ، والحكم الأعمّ، والحظّ الأوفر؛ إذ هو السيّد الأكبر.

ولا بدّ لكلّ شخص من خصوص وصف ينفرد به؛ يعطيه الله ذلك من ذلك الوجه، وبه يُسعِد اللهُ في المآل مَن يقال فيه: إنّه لا يُسعَد ولا تناله رحمة الله التي وسِعت كلّ شيء. فإنّها صدرتْ من وجوه الاختصاص؛ فعمّت العالِم والجاهل، والطائع والعاصي. جعلنا الله ممن نالته في أحواله كلّها؛ فيلقى اللهَ ولم يجْرِ عليه لسان ذنب بعد معرفته بهذا الوجه.

وأحكامُ المجتهدين وجميع الشرائع؛ من هذا الوجه الخاصّ صدورُها، والتعبير للرؤيا بالقوّة من غير نظر في كتاب ولا استدلال؛ من هذا الوجه الخاصّ يكون. فمن أراد تحصيله فليلزم ما قرّرناه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) بسبب إهمال الحروف المعجمة في الكتابة ربما كان المقصود بها: "المخلول" "أو المجادل" كما جاء في هـ، وفي س: "المحاول".
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[1]
هذا قول الله الصادق

إنّ[2] الرِّجالَ، رِجَالُ اللهِ كُلُّهُمُ،   والعارِفِينَ ومَنْ يَتَّقى وَمَنْ غَبَرا

مـا مِنْهُمُ أَحَـدٌ يَـدْرِي حَقِيْقَتَـهُ   إلّا الّذِي جَمَعَ الآياتِ والسُّـوَرا

وقَامَ بِالحَقِّ سَـبَّاقًا عَلَى قَدَمٍ   وَما يُبالِي بِمَنْ قَدْ ذَمَّ أو شَكَرا

مَنَّ الإلهُ عَلَيْنـا فِي خِلافَتِنـا   بِخَاتَمِ الحُكْمِ لَمْ يَخْصُصْ بِهِ بَشَرا

وَلا نُرِيْـدُ بِـذا فَخْرًا فَيَلْحَقُنـا   نَقْصٌ لِذلِكَ أَوْ يلحقْ بِنا غِيَرا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله ﷻ يقول: ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ﴾[3] وقال ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله» ثمّ قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» يعني: فتح مكة. فإنّه ما ثَمّ إلى أين؟

وقد جعل اللهُ بيوتَ النفوس الإنسانيّة هذه الأجسام الطبيعيّة التي[4] خلقها وسوّاها وعدّلها بالبناء لسكنى هذه النفوس الإنسانيّة، التي هي من جملة كَلِم الحقّ. فلمّا نفخها فيها، وأسكنها، وأعلم هذه النفس[5] بما لها عند الله في تدبير هذه المملكة التي ملّكها الله، وركّز في جِبلّتها علم التدبير مطلقا، ثمّ عيّن لها في تدبيرها: أوقاتَ التدبير، ومقادير ذلك، وجهاته، بلسان الشرع موافقا لميزان الطبع؛ فيحمد ذلك التدبيرَ الخاصَّ والعامّ؛ فقال أهلُ هذا الشأن من علماء الطبيعة: ما قال أحدٌ في أصل هذا العلم أجمع ولا أبدع من قول رسول الله ﷺ إذ قال: «المعدة بيت الداء، والحِمية

(١) [فاطر: ١٠]
(٢) ص ٧٣ب
(٣) [النساء: ١٠٠]
(٤) ق: الذي
(٥) ص ٧٤

رأس الدواء، وأصل كلّ داء: البَردة» وأَمر في الأَكل، إن كثر ولا بدّ، «فثلث للطعام، وثلث للشراب، وثلث للنفَس». وقال ﷺ: «بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه» هذا في تدبير هذا البيت.

فما زال يحكم فيه بحكم الله إلى أن انقدح له في سِرّه؛ أنّه، وإن حكم فيه بحكم الله، أنّه إنما يحكم فيه اللهُ بحكم الله، مع ثبوت عينه عنده. فلمّا عاين ذلك أَنِفَ من الحصر في ظلمة هذا الهيكل، وطلب التنزيه عنه. فوجد الله قد هَيّأ له من عمله مركبا ذلولا، غير جموح، برزخيّا، دون البغل وفوق الحمار، سمّاه بُراقا؛ لأنّه تولّد من عالَم الطبيعة، كما يتولّد البرق في الجوّ؛ فأعطاه الله السرعة في السير؛ فيضع حافِرَه منتهى طرفه براكبه.

فخرج مهاجرا من مدينة جسمه، وأخذ في ملكوت الملأ[1] الأعلى وآياته بعين الاعتبار؛ لِمَا تعطيه الآيات من العلم بالله. فتلقّاه الحقُّ عند وروده عليه، من أكوانه وأكوان الموجودات؛ فأنزله عنده خير منزِل، وعرّفه بما لم يكن قبل ذلك يعرف؛ معرفةَ خطاب إلهيّ، وشهود مشيئة من أجل المناسبة؛ حتى لا يفجؤه الأمر بغتة؛ فيهلك عند ذلك كما صعق موسى عليه السلام فإنّه -تعالى- ما يتجلّى له إلّا في صورة محمديّة، فيراه برؤية محمديّة؛ وهي أكمل رؤية يرى فيها الحقّ وبها؛ فيرفعه بها منزلا لا يناله إلّا المحمّديّون؛ وهو منزل الهويّة؛ فلا يزال في الغيب مشهدُه، فلا يرى له أثر في الحسّ. وهذا كان مشهد أبي السعود بن الشبل ببغداد؛ من أخصّ أصحاب عبد القادر الجيلي.

فإذا كان صاحب هذا الشهود غير صاحب هويّة؛ بل يشهده في الملكوت مليكا، وكلّ مشاهِد لا بدّ أن يَلبس صورة مشهوده؛ فَتُظْهِر صاحبَ هذا الشهود صورةُ الملِك. فيظهر بالاسم "الظاهر" في عالَم الكون: بالتأثير، والتصريف، والحكم، والدّعوى العريضة، والقوّة الإلهيّة؛ كعبد القادر الجيلي، وكأبي العباس السبتي بمراكش؛ لقيته وفاوضته وكان سباعيّ الميزان؛ أعطي ميزان الجود، وعبد القادر أعطي الصَّوْلَةَ والهمّة؛ فكان أتمّ من السبتي في شغله.

---

(١) ص ٧٤ب

وأصحاب هذا المقام على[1] قسمين: منهم من يحفظ عليه أدب اللسان؛ كأبي يزيد البسطامي، وسليمان الدنبلي. ومنهم من تغلب عليه الشحطات لتحقّقه بالحقّ؛ كعبد القادر؛ فيظهر العلوّ على أمثاله وأشكاله، وعلى مَن هو أعلى منه في مقامه. وهذا عندهم في الطريق سوء أدب بالنظر إلى المحفوظ فيه. وأمّا الذي يشطح بالله على الله، فذلك أكثر أدب مع الله، من الذي يشطح على أمثاله؛ فإنّ الله يقبل الشطح عليه؛ لقبوله جميع الصور. والمخلوق لا يقبل الشطح عليه؛ لأنّه مربوط بمقام إلهيّ عند الله، مجهول من الوجه الخاصّ. فالشاطح عليه قد يكذب من غير قصد ولا تعمّد، وعلى الله فما يكذب. كالهيوليّ الكلّ التي تقبل كلّ صورة في العالَم؛ فأيّ صورة نسبتَ إليها، أو أظهرتَها؛ صدقتَ في النِّسبة، وصدق الظهور؛ فإنّ الصور تظهرها. والهيوليّ الصناعيّة لا تقبل ذلك، وإنما تقبل صورا مخصوصة. فقد يمكن أن يجهل إنسان في النسبة إليها؛ فينسب إليها صورا لا تقبلها الهيوليّ الصناعيّة. هكذا هو الأمر فيما ذكرناه من الشطح على الله والشطح على أهل الله؛ أصحاب المنازل.

وكان عبد القادر الجيلي -رحمه الله- ممن يشطح على الأولياء والأنبياء بصورة حقّ في حاله؛ فكان غير معصوم اللسان[2]، ورأيت أقواما يشطحون على الله وعلى أهل الله من شهود في حضرة خياليّة. فهؤلاء ما لنا معهم كلام؛ فإنهم مطرودون من باب الحقّ، مبعدون عن مقعد الصدق. فتراهم في أغلب أحوالهم لا يرفعون بالأحكام المشروعة رأسا، ولا يقفون عند حدود الله مع وجود عقل التكليف عندهم. وبالجملة؛ فإنّ الإدلال على الله لا يصحّ من المقرّبين من أهل الله جملة واحدة، ومَن ادّعى التقريب مع الإدلال؛ فلا علم له بمقام التقريب ولا بالأهليّة الصحيحة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٧٥
(٢) ص ٧٥ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: مَن وعظ الناس لم يعرفني، ومن ذكّرهم عرَفني؛ فكن أيّ الرجلين شئت

الخَلْقُ ظِـلٌّ لِذاتِ الحَقِّ لَيْسَ لَهُ ... كَوْنٌ يُحَقِّقُهُ عِلْمٌ وَلا بَصَرُ
إِن قامَ قامَ بِهِ، أَوْ ســـارَ ســـارَ بِهِ ... فَعَيْنُهُ لَيْسَ هُو وَكَوْنُهُ بَشَرُ
فـاعْجَـبْ[1] لَهُ مِنْ وُجُودٍ لا وُجُودَ لَهُ ... وَلَوْ يَزُولُ لَزالَ النَّفْعُ والضَّرَرُ
هَـذَا الذِي قُلْتُـهُ أَلْعَـقْـلُ يَجْـهَـلُهُ ... وَلَيْسَ يَدْرِيْهِ إِلّا الشَّمْسُ والقَمَرُ
فالشـــمسُ أُنْثَى وَبَدْرُ التَّمِّ إِنْ نَظَرَتْ ... عَيْنُ التَّفَكُّرِ فِيْـهِ حـاكِمٌ ذَكَرُ
فَكانَ بَيْنَهُـمَـا الأَبْنَـا وَلَيْـسَ هُـمَـا ... سِـــوَاهُمَا فاعْتَبِرْ إِنْ كُنْتَ تَعْتَبِرُ
عَجِبْـتُ مِنْ واحِـدٍ فِي ذاتِـهِ عَـدَدٌ ... لَهُ الظُّهُورُ وَفِيْـهِ الكَوْنُ والغِيَرُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله -سبحانه- يقول[2]: ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِۚ﴾[3] وقال -تعالى- فيما أمر به نبيّه ﷺ في كتابه العزيز: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾[4] وقال ﷻ: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾[5]. فمدار هذه المنازلة على هذه الثلاث الآيات. فالتذكّرُ للعلماء الغافلين، والوعظُ لا يكون للناس أجمعين، ولهذا قال: "من وعظ الناس لم يعرفني؛ فإنّه إنما يعظهم بما يكون منّي، لا[6] بي. وكذلك مَن يخوّفهم؛ إنما الخوف بما يكون مِنّي، لا مِنّي. فالترغيب لا يجري مجرى الترهيب؛ فإنّ الترغيب قد يكون فيّ، والترهيب لا يكون إلّا مما يكون منّي، لا منّي".

واليوم العقيم (هو) الذي لا ينتِج زمانا مثله؛ أي: ليس بعده يوم يكون عنه. لأنّ الأيّام في

(١) ص ٧٦
(٢) "سبحانه يقول" هي في ق: "يقول سبحانه"
(٣) [إبراهيم: ٥]
(٤) [سبأ: ٤٦]
(٥) [الحج: ٥٥]
(٦) ص ٧٦ب

الدنيا: كلّ يوم هو ابن اليوم الذي قبله، وهما توأمان: ليلة ونهار. فالليلة أنثى، والنهار ذكر. فيتناكحان؛ فيولدان النهار والليل اللذين يأتيان بعدهما، ويذهبان الأبوان؛ فإنّهما لا يجتمعان أبدا. وفي غشيان الليل النهار، وإيلاج بعضهما في بعض؛ يكون ولادة ما يتكوّن في كلّ واحد منهما من الأمور والكوائن التي هي من شئون الحقّ. فيكون الليلُ ذَكَرا والنهار أنثى؛ لما يتولّد في النهار من الحوادث. ويكون النهار ذَكَرا والليل أنثى؛ لما يتولّد في الليل من الحوادث. وتكون الليلة أنثى والنهار ذَكَرا؛ لولادة التوأمّين وهما اليوم الثاني وليلته. والليل أصل، والنهار منه كحوّاء من آدم؛ ثمّ يقع النكاح والنِّتاج.

* * *

فَصْلٌ

في الواحدة التي يعظ بها الواعظ، وهي أن يقوم من أجل الله

إذا رأيت مِن فعل الله في كونه ما أمرك به أن تقوم له فيه؛ إمّا غيرة وإمّا تعظيما. فقوله في القيام "مثنى"؛ بالله وبرسوله؛ فإنّه ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1] فقمت لله بكتاب أو سنّة؛ لا تقوم عن هوى نفس، ولا[2] غيرة طبيعيّة، ولا تعظيم كوني. "وفرادى": إمّا[3] بالله خاصة، أو برسوله خاصة. كما قال ﷺ: «لا أرى أحدكم متّكئًا على أريكته يأتيه الحديث عنّي، فيقول: اتلُ به عليّ قرآنا!. إنّه والله لَمِثْل القرآن أو أكثر» فقوله: «أكثر»[4] في رفع المنزلة؛ فإنّ القرآن بينه وبين الله فيه الروحُ الأمين، والحديث من الله إليه (مباشرة). ومعلوم أنّ القربَ في الإسناد أعظمُ رتبة من البعد فيه، ولو بشخص واحد ينقص من الطريق؛ وذلك لأنّه ينقص حكمه فيه؛ فإنّه لا بدّ أن يكتسب الخبر صورةً من المبلّغ؛ فلا يبقى على ما هو عليه في الأصل الذي ينقل عنه، ولا يكون في الصدق في قول المخبر: "هذا كلام فلان" مِثل من ينقله عنه، أو يسمعه منه؛ وذلك لتبدّل اللغة واللسان فيه. فإنّ الترجمان لا ينقل عين ما تَكلّم به مَن يُنْقَل عنه، وإنما

(١) [النساء: ٨٠]
(٢) ص ٧٧
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل.
(٤) "فقوله: أكثر" ثابتة في الهامش.

يتكلّم في نقله بما فهمه منه. وإذا كنت أنت الذي تنقل عنه؛ كنت في طبقته، وقد تفهم منه أمرا لم يفهمه منه المترجم لك عنه. فبهذا كان الحديث أكثر من القرآن. وغايته أن يكون، إذا نزل عن هذه الطبقة، مثله. وما عدل رسول الله ﷺ إلى الأكثريّة؛ إلّا والأمر أكثر بلا شكّ.

وإنما قلنا في القرآن: "إنّه بواسطة" لقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ. عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[١] وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾[٢] وقوله: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ[٣] مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[٤] بما يكون من الله إليه برفع الواسطة؛ وهو الحديث الذي لا يسمّى قرآنا.

فلا ينبغي لواعظ أن يخرج في وعظه عن الكتاب أو السنّة، لا يدخل في هذه الطوام؛ فينقل عن اليهود والنصارى والمفسّرين الذين ينقلون في كتب تفاسيرهم ما لا يليق بجناب الله، ولا بمنزلة رسل الله -عليهم السلام-. كما روينا عن منصور بن عمّار أنّه رآه إنسانٌ بعد موته، وكان من الواعظين. فقال له: "يا منصور؛ ما لقيتَ؟ فقال: أوقفني الحقّ بين يديه، وقال لي: يا منصور؛ بِمَ[٥] تقرّبتَ إليّ؟ فقلت له: كنت أعظ الناس وأذكّرهم. فقال: يا منصور؛ بشعر زينب وسعاد تطلب القرب منّي وتعظ عبادي!. وذكر لي أشعارا كنت أنشدها على المنبر مما قاله أهل المحبّة في محبوباتهم. فشدّد عليَّ، ثمّ قال لي[٦]: إنّ بعض أوليائي حضر مجلسك، فقلتَ في ذلك المجلس: اللهم اغفر لأقسانا قلبا وأجمدنا عينا. فقال ذلك الوليّ الذي حضر عندك: اللهم اغفر لمن هذه صفته. فاطّلعتُ، فلم أر أجمد عينا ولا أقسى قلبا منك؛ فاستجبتُ فيك دعاء وليّي؛ فغفرتُ لك".

فلا ينبغي أن ينشد واعظٌ في مجلسه إلّا الشعر الذي قصد فيه قائله ذِكْرَ الله: بلسان التغزّل،

(١) [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]
(٢) [النحل: ١٠٢]
(٣) ص ٧٧ب
(٤) [طه: ١١٤]
(٥) ق: بما
(٦) س، هـ: - لي

أو بغيره[1]؛ فإنّه من الكلام الذي أُهِلَّ لله. فهو حلال قولا وسماعا؛ فإنّه مما ذكر اسم الله عليه. ولا ينبغي أن ينشد في حقّ الله شعرا قَصد به قائلُهُ في أوّل وضعه غير الله: نسيبا كان، أو مديحا؛ فإنّه بمنزلة من يتوضّأ بالنجاسة قربة إلى الله؛ فإنّ القول في المحدَث حَدَثٌ بلا شكّ. وقد نبّه الله في كتابه على هذه المنزلة بقوله: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾[2] وقوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾[3] وقال: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[4] والشعر في غير الله (هو) مما أُهِلّ لغير الله به؛ فإنّه للنيّة أثر في الأشياء، والله يقول: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[5] والإخلاص النيّة، وهذا الشاعر ما نوى في شعره إلّا التغزّل في محبوبه، أو المديح فيمن ليس له بأهل لما شهد به فيه.

ولقد كتب إليّ شخص من إخواني بكتاب يعظّمني فيه، بحيث أن لقّبني فيه بثلاثة وستّين لقبًا. فكتبت إليه: ﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ﴾[6] وذكرت له مع هذا في جواب كتابه أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا أزكّي على الله أحدا» ولكن يقول: أحسبه كذا، وأظنّه كذا. ويقول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ[7] أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾[8]. فلو نوى جانبَ الحقّ هذا القائلُ ابتداء، في أيّ صورة شاء، ربما كان ذلك القول قربة إلى الله؛ فإنّ «الأعمال بالنيّات وإنما لامرئ ما نوى» فإنّ الله مطّلع على ما في نفس الإنسان، ولله يومٌ تُبلى فيه السرائر.

وكلّ ما كان قربة إلى الله شرعا؛ فهو مما ذُكر اسم الله عليه، وأُهِلَّ به لله، وإن كان بلفظ التغزّل، وذِكْر الأماكن، والبساتين، والجوار، وكان القصد بهذا كلّه ما يناسبها من الاعتبار في المعارف الإلهيّة والعلوم الربّانيّة؛ فلا بأس، وإن أنكر ذلك المنكِر؛ فإنّ لنا أصلا نرجع إليه فيه،

---

(١) ص ٧٨
(٢) [الأنعام: ١١٩]
(٣) [الأنعام: ١٢١]
(٤) [المائدة: ٣]
(٥) [البينة: ٥]
(٦) [الزخرف: ١٩]
(٧) ص ٧٨ب
(٨) [النجم: ٣٢]

وهو أنّ الله -تعالى- يتجلّى[١] يوم القيامة لعباده في صورة يُنْكَر فيها؛ حتى يتعوّذوا منها؛ فيقولون: "نعوذ بالله منك! لست ربّنا". وهو يقول: "أنا ربّكم". وهو هو -تعالى-. وهنا سرّ في تجلّيه؛ فابحث عليه في معرفة العقائد واختلافها.

كذلك هذه الألفاظ، وإن كان صورة المسمّى فيها في الظاهر غير الله، وهو خلاف ما نواه القائل؛ فإنّ الله ما يعامله إلّا بما نواه في ذلك، وتدلّ عليه أحوال القائل. كما قيل: ينظر إلى القول وقائله. يريدون: وحال قائله؛ ما هو؟ فإن كان وليّا؛ فهو الولاء وإن خَشُن، وإن كان عدوّا؛ فهو البذاء وإن حَسُن. كما نذكر نحن في أشعارنا، فإنّها[٢] كلّها معارف إلهيّة في صور مختلفة من نسيب، ومديح، وأسماء نساء، وصفاتهنّ، وأنهار، وأماكن، ونجوم.

وقد شرحنا من ذلك نظمًا لنا بمكة سمّيناه: "ترجمان الأشواق" وشرحناه في كتاب سمّيناه: "الذخائر والأعلاق[٣]" فإنّ بعض فقهاء حلب اعترض علينا، في كوننا ذكرنا أنّ جميع ما نظمناه في هذا الترجمان إنما المراد به معارف إلهيّة وأمثالها. فقال: "إنما فعل ذلك لكونه منسوبا إلى الدين" فما أراد أن ينسب إليه مثل هذا الغزل والنسيب. فجزاه الله خيرا لهذه المقالة؛ فإنّها حرّكتْ دواعينا إلى هذا الشرح؛ فانتفع به الناس. فأبدينا له ولأمثاله صدق ما نويناه، وما ادّعيناه. فلمّا وقف على شرحه؛ تاب إلى الله من ذلك ورجَع.

ولو رأينا رجلا ينظر إلى وجه امرأة، وهو خاطبٌ لها، ونحن لا نعرف أنّه خاطب، وكنّا منصفين في الأمر؛ لم نقدم على الإنكار عليه إذا جهلنا حاله، حتى نسأله: ما دعاه إلى ذلك؟ فإن قال، أو قيل لنا: إنّه خاطب لها، أو هو طبيب وبها مرض يستدعي ذلك المرض نظر الطبيب إلى وجهها؛ علِمنا أنّه ما نظر إلّا إلى ما يجوز له النظر إليه فيه؛ بل نظره عبادة؛ لورود الأمر من الرسول ﷺ في ذلك. ولا ينكَر عليه ابتداء، مع هذا الاحتمال. فليس الإنكار عليه من المنكِر

---

(١) ق: "يقول" وعليها إشارة التغيير واستبدلت في الهامش بقلم الأصل: "يتجلى".
(٢) ص ٧٩
(٣) س، هـ: والأغلاق

بأَوْلَى من الإنكار على المنكرِ[1] في[2] ذلك، مع إمكان وجود هذه الاحتمالات؛ إذ لا تصحّ[3] المنكَرات إلّا بما لا يتطرّق إليها احتمال. وهذا يغلط فيه كثير من المتديّنين، لا من أصحاب الدين.

فإنّ أصحاب الدين المتين أوّلُ ما يحتاط على نفسه، ولا سيّما في الإنكار خاصّة. فإنّ للمغيّر شروطا في التغيير؛ فإنّ الله ندبنا إلى حسن الظنّ بالناس، لا إلى سوء الظنّ بهم. فلا ينكِر صاحب الدين مع الظنّ؛ وقد سمع: ﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾[4] فلعلّ هذا من ذلك البعض، وإثمه أن ينطق به، وإن وافق العلم في نفس الأمر؛ فإنّ الله يؤاخذه بكونه ظَنَّ وما عَلِم؛ فَنَطق فيه بأمر محتمَل، ولم يكن له ذلك. وسوء الظنّ بنفس الإنسان، أَوْلَى من سوء ظنّه بالغير؛ لأنّه مِن نفسه على بصيرة، وليس هو من غيره على بصيرة. فلا يقال فيه في حقّ نفسه: إنّه سيّء الظنّ بنفسه؛ لأنّه عالِم بنفسه.

وإنما قلنا فيه: إنّه يسيء الظنّ بنفسه اتّباعا لسوء ظنّه بغيره، فهو مِن تناسُبِ الكلام، وله وجه في الحقائق الشرعيّة. فإنّه بالنظر إلى نفسه، ليس هو في فعله ما ينكره على نفسه، على الحقيقة، عالِما بأنّه في فعله ذلك على منكَر يعلمه؛ بل هو على ظنّ؛ فسوء الظنّ بنفسه أَوْلَى. وذلك أنّ لله عبادا قد قال لهم الله: «افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم» فما فعلوا إلّا ما[5] أباح الشرع لهم فعلَه، وإن لم يعلموا أنّهم ممن خوطب بذلك، وهو في الحديث الصحيح. فما فعل إلّا ما هو مباح عند الله، وهو لا علم له بذلك؛ فهو عند الله بهذه المثابة. فلهذا قلنا: "سوء الظنّ بنفسه" إذ لم يكن فيها على بصيرة على الحقيقة، مع هذا الاحتمال من جانب الحقّ. وقد جعل الله لمن هذه صفته علامة يَعرف بها نفسه أنّه من أولئك القوم.

ولا يشكّ، بالعلم الشرعيّ الصحيح؛ أنّ حرمة نفس الإنسان عليه عند الله أعظمُ من حرمة غيره بما لا يتقارب، وأنّه مَن قتل نفسه أعظم في الجُرْم ممن قتل غيره، وأنّ صَدَقته على نفسه

(١) "على المنكر" ثابتان في الهامش.
(٢) ص ٧٩ب
(٣) ق: لا يصح
(٤) [الحجرات: ١٢]
(٥) ص ٨٠

أعظمُ في الأجر من صدقته على غيره. فالعالِم الصالح مَن استبرأ لدينه في كلّ أحواله: في حقّ نفسه، وفي حقّ غيره. وإلى الآن ما رأيت أحدا من أهل الانتماء إلى الدين وإلى العلم على هذا القدم. فالحمد لله الذي وفّقنا لاستعماله، وحال بيننا وبين إهماله.

ولولا ما في ذِكْر هذا من المنفعة لعباد الله والنصيحة لهم، ما بسطنا القول فيه هذا البسط، وإن كان الفصل يقتضيه؛ فإنّه فصل الموعظة. والله يقول لنبيّه ﷺ فيما أنزله عليه: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ[(١)]﴾[(٢)] مثل هذه التي ذكرناها. فإنّها وصيّة منّا إلى عباد الله؛ جمعتْ بين الحكمة -لأنّا أنزلناها منزلتها- وبين الحكم. والحكيم مَن يُنزل الأمرَ منزلتَه، ولا يتعدّى به مرتبتَه. وأمّا "الموعظة الحسنة" فهي الموعظة التي تكون عند المذكِّر بها عن[(٣)] شهود؛ فإنّ «الإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه»، فكيف بمن حقّق أنّه يراه؟ فإنّ ذلك أعظم وأحسن.

وقد يكون قوله: "مثنى" يريد به التعاون في القيام لله -تعالى- في ذلك الأمر. وصورة التعاون فيه؛ أنّ الشرع في نفس الأمر قد أنكر هذا الفعل ممن صدر عنه عليه. فينبغي للعالِم المؤمن أن يقوم مع الشرع في ذلك، فَيُعِيْنُهُ؛ فيكون اثنان: هو والشرع. "وفرادى": أن يكون هذا المنكِر لا يُعلم أنّه مُعِيْنٌ للشرع في إنكارِه ووعظِه؛ فيقول: قد انفردتُ بهذا الأمر، وما هو إلّا مُعِين للشرع وللملَك الذي يقول بلمّته للفاعل: "لا تفعل" إذ يقول له الشيطان بلمّته: "افعل". فيكون مع الملَك مثنى؛ فإنّ الملَك مكلَّف بأن ينهى العبد الذي قد ألزمه الله به أن ينهاه، فيما كلّفه الله به أن ينهاه عنه. فيساعده الإنسان على ذلك؛ فيكون ممن قام لله في ذلك مثنى. وقد يكون مُعِينا للشارع، وهو الرسول ﷺ، فهو الذي أنكر أوّلا هذا الفعل على فاعله، وتقدّم في الوعظ في[(٤)] ذلك. فيكون هذا الإنسان الواعظ -مع وعظ الرسول المتقدّم- مثنى.

كما سأل بعضُ الناس رسولَ الله ﷺ أن يجعله رفيقه في الجنّة. فقال له رسول الله ﷺ: «أَعِنّي

---

(١) ص ٨٠ب
(٢) [النحل: ١٢٥]
(٣) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.
(٤) ص ٨١

على نفسك بكثرة السجود» فطلب منه العون. فقد قاما في ذلك مثنى هو ورسول الله ﷺ قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾(١) وقال: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ﴾(٢) فشرَّك نفسه مع عبده في الفعل. وما لا يفعله الله إلّا بالآلة فهو من هذا الباب، ولا يَعلم ذلك إلّا العالِمُ بأسرار الله، وما هي الحقائق عليه.

فلا تغفل عن هذا النفَس، وكن المعين لمن ذكرتُ لك؛ تحمد عاقبتك، ويحصل لك سهم في الإعانة مع المعين. يقول العبد: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٣) فيقول الحقّ: «هذه بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل» فتبيّن قوله -تعالى-: «هذه بيني وبين عبدي» فهي لله وله في حكم الإعانة؛ إذا أراد اللهُ وجود الصلاة؛ فلا بدّ من استعداد المحلّ الذي به ظهور الصلاة، فافهم.

* * *

فَصْلٌ
في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾(٤)

وأمّا تذكيره بأيّام الله، فهي أيّام الأنفاس على الحقيقة؛ فإنّها أقلّ ما ينطلق عليه اسم يوم. فهو أن تذكّره بقوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾(٥) فتلك أيّام الله، وأنت في غفلة عنها. وتدخل في(٦) مضمون قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ مع غير ذلك ﴿لَذِكْرَىٰ(٧) لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾(٨) أي لمن له فطنة بالتقلّب في الأحوال، أو تقلّب الأحوال عليه. فيعلم من ذلك شئون الحقّ، وحقائق الأيّام التي الحقّ فيها في شأن. فالشأن واحد العين، والقوابل مختلفة كثيرة؛ يتنوّع فيها هذا الشأن بتنوّعها واختلافها. فهو من الله واحدة، وفي صور العالَم كثيرة؛ كالصورة الواحدة في المرايا الكثيرة، والظلالات الكثيرة من الشخص الواحد للسُّرُج

---

(١) [المائدة: ٢]
(٢) [الأعراف: ١٢٨]
(٣) [الفاتحة: ٥]
(٤) [إبراهيم: ٥]
(٥) [الرحمن: ٢٩]
(٦) ص ٨١ب
(٧) في الهامش: لعبرة.
(٨) [ق: ٣٧]

المتعدّدة. هكذا الأمر ﴿أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ﴾ لما يُتلى عليه من قوله: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ وأمثاله ﴿وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ من نفسه تقلُّب أحواله؛ فيكون على بصيرة في ذلك من الله. فهذه أيّام الله التي ينبغي أن يذكّر العبد بها، إلى أمثال ذلك من أيّام الله. وهي أيّام النِّعم وأيّام الانتقام التي أخذ الله فيها القرون الماضية.

واعلم أنّ البلايا أكثر من النّعم في الدنيا. فإنّه ما من نعمة ينعمها الله على عباده تكون خالصة من البلاء؛ فإنّ الله يطالبه بالقيام بحقّها من الشكر عليها، وإضافتها إلى من يستحقّها بالإيجاد، وأن يصرّفها في الموطن الذي أمره الحقّ أن يصرّفها فيه. فمَن كان شهوده في النِّعم هذا الشهود[1]؛ متى يتفرّغ للالتذاذ بها؟ وكذلك في الرزايا؛ هي في نفسها مصائب وبلايا، ويتضمّنها من التكليف ما تتضمّنه النّعم مِن طَلَبِ الصبر عليها، ورجوعه إلى الحقّ في رَفْعِها عنه، وتلقّيها بالرضا، أو الصبر؛ الذي هو حبس النفس عن الشكوى بالله إلى غير الله، وهذا غاية الجهل بالله؛ لأنّك تشكو بالقويّ إلى الضعيف لما تجد في حال الشكوى من الراحة، مع كونك تشتكي إلى غير مشتكى. لأنّك تعلم أنّه ما بيده شيء، ولا يقدر على رفع ما نزل بك إلّا مَن أنزله، وقد علمتَ أنّ الدارَ دارُ بلاء؛ لا يخلص فيها النعيم عن البلاء وقتا واحدا، وأقلّه طلب الشكر من المنعِم بها عليها. وأيّ تكليف أشقّ منه على النفس؟ ولذلك قال -تعالى-: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾[2] لجهلهم بالنّعم أنّها نِعَمٌ يجب الشكر عليها. يؤيّد ما قلناه قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾[3] في حقّ راكب البحر إذا اشتدّ الريح عليه وبَرد. فما فيها من النعمة يُطلب منه الشكر عليها، وبما فيها من الشدّة والخوف يُطلب منه الصبر، فافهم، وتدبّر كلام الله تغنم. وما أنزله الله إلّا تذكرة للّبيب، كما قال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ[4] وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[5] ولا تكن ممن ليس له منه نصيب إلّا البلاغ.

---

(١) ص ٨٢

(٢) [سبأ: ١٣]

(٣) [إبراهيم: ٥]

(٤) ص ٨٢ب

(٥) [ص: ٢٩]

فَصْلٌ

في اليوم العقيم[1]

وسمّي: عقيما؛ لأنّه لا يوم بعده أصلا. وهو من أيّام الأسبوع يومُ السبت، وهو يوم الأبد. فنهارُه نورٌ لأهل الجنّة دائمٌ لا يزال أبدا، وليلُه ظلمةٌ على أهل النار لا يزال أبدا. ولهذا يموتون أهل الكبائر فيها الذين يخرجون منها بعد العقوبة إلى الجنّة، إذ لا خلود في النار إلّا لأهلها الذين هم أهلُها. يقول رسول الله ﷺ: «أمّا أهل النار الذين هم أهلُها فإنّهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم فأماتهم الله فيها إماتة» الحديث، وهو صحيح. فينامون فيها نومة حتى لا يُحِسُّوا بالنار إذا مسّتهم عندما تتسلّط على آلات المعاصي بالأَكل وهي الجوارح، والإيمان يمنع من تخلّصها إلى القلب؛ فهذه عناية التوحيد الذي كان في قلوبهم.

فعلم التوحيد يميتهم في النار موتةَ النائم في حال نومه، والإيمان على باب النار ينتظرهم. حتى إذا بعثهم الله من تلك النومة، وهم قد صاروا فحمًا، أخرجهم -سبحانه- فغمسهم في نهر الحياة[2]؛ «فينبتون كما تنبت الحبّة تكون في حميل السيل»، ثمّ يدخلون الجنّة. فلا يبقى في النار مَن عَلِم أنّ الله إله واحد في الدنيا جملة واحدة. ولأهل الجنّة في الجنّة مقادير يَعرفون بها انتهاء مدّة طلوع الشمس إلى غروبها في الدنيا. وإن لم يكن في الجنّة شمس، فالحركة التي كانت تسير بالشمس -فيظهر من أجلها طلوعُها وغروبُها- موجودة في الفلَك الأطلس الذي على الجنّة، وهو سقفها، والحركة بعينها فيه موجودة. ولأهل الجنّة كشفٌ ورؤية إلى المقادير التي فيه، المعبَّر عنها بالبروج. فيعلمون بها حدّ ما كان عليهم في الدنيا، مما يسمّى بكرة وعشيّا.

وكان لهم في هذا الزمان في الدنيا حالة تسمّى: الغداء والعَشاء؛ فيتذكّرونها هنالك؛ فيأتيهم الله عند ذلك برزق يرزقهم فيها كما قال: ﴿لَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةً وَعَشِيًّا﴾[3] وهو رزق خاص، في وقت خاص، معلوم عندهم. وما عدا ذلك فأُكُلُها دائم لا ينقطع. والدوام في الأَكل إنما هو عين

(١) العقيم ما يوجب أن لا يولَد منه؛ فلا تكون له ولادة على مثله.
(٢) ص ٨٣
(٣) [مريم: ٦٢]

النعيم مما يكون به الغذاء للجسم، ولكن لا يشعر به كثير من الناس، إلّا العلماء بعلم الطبيعة، وذلك أعني صورة قوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾(١) أنّ الإنسان إذا أكل الطعام حتى يشبع؛ فذلك ليس بغذاء، ولا بأكل على الحقيقة. وإنما هو كالجابي الجامع المالَ في خزانته، والمعدة خزانة لما جمعه هذا الآكِلُ من الأطعمة والأشربة(٢)، فإذا جعل فيها -أعني في خزانة معدته- ما اختزنه فيها، ورفع يده؛ حينئذ تتولّاها الطبيعة بالتدبير، وينتقل ذلك الطعام من حال إلى حال، ويغذّيه بها في كلّ نَفَس يخرج عنه دائمًا؛ فهو لا يزال في غذاء دائم. ولولا ذلك لبطلت الحكمة في ترتيب نشأة كلّ متغذّ، والله حكيم. فإذا خلت الخزانة؛ حرّك الطبع الجابي إلى تحصيل ما يملؤها به. فلا يزال الأمر هكذا دائمًا أبدا. فهكذا صورة الغذاء في المتغذّي؛ فالتغذّي في كلّ نفَس دنيا وآخرة.

وكذلك أهل النار -وقد وصفهم الله بالأكل والشرب فيها- على هذا الحدّ، إلّا أنّها دار بلاء. فيأكلون عن جوع، ويشربون عن عطش. وأهل الجنّة يأكلون ويشربون عن شهوة؛ لالتذاذ، لا عن جوع؛ فإنّهم ما يتناولون الشيء المسمّى غذاء إلّا عن علم بأنّ الزمان الذي كان الاختزان فيه قد فرغ ما كان مختزنا فيه؛ فيسارع إلى الطبيعة بما تدبّره. فلا يزال في لذّة ونعيم، لا يحوج الطبيعة إلى طلبٍ وحاجة؛ للكشف الذي هم عليه. كما أنّ أهل النار في الحجاب؛ فلا يعلمون هذا القدر؛ فيجوعون ويظمئون؛ لأنّ المقصود منهم أن يتألّموا. فتبيّن لك أنّه لا لذّة إلّا العلم، ولا ألم إلّا الجهل.

والشمس(٣) مكوّرة قد نزع نورها في أعينهم(٤)؛ طالعة على أهل النار وغاربة، كما تطلع على أهل الدنيا في حال كسوفها. وكذلك القمر؛ يسبحان، وجميع الدراري على صورة سباحتهم الآن في أفلاكهم؛ لكنّها مطموسة في أعينهم. فعلى ما هو الأمر في نفسه، هم الذين طمس الله أعينهم -إذ شاء- عن إدراك الأنوار التي في المنيرات؛ فالحجاب على أعينهم. كما نعلم أنّ الشمس هنا في حال كسوفها؛ ما زال نورها منها، وإنما القمر حجبها عنّا. ولو لم يكن كذلك ما عرف أهل التعاليم

(١) [الرعد: ٣٥]
(٢) ص ٨٣ب
(٣) ص ٨٤
(٤) "في أعينهم" ثابتة في الهامش بقلم الأصل وإشارة التصحيح.

متى يكون الكسوف، وكم يذهب منها في الكسوف عن أعيننا، ويقع ذلك على ما ذكروه. فلو كان من الأمور التي لا تجري على مقادير موضوعة وموازين محكمة، قد أعلمها الله من وفّقه لطلب مثل هذا العلم؛ ما علمه. وهذا لا يقدح في قولنا: إنّ الشمس قد كسفت، أو قد زال نورها عن إدراك أعيننا. فإنّ هذا القدر وهذه الصورة ما ثَمّ من يمنعها أن يُصطلح على أن يطلق عليها اسم كسوف، وخسوف، وتكوير، وطمس.

فيشهد أهل النار أجرام السيّارة طالعة عليهم وغاربة، ولا يشهدون لها نورا؛ لما في الدخان من التطفيف. فكما كانوا في الدنيا عميا عن إدراك أنوار ما جاءت به الشرائع من الحقّ؛ كذلك هم في النار عمي عن إدراك[1] أنوار هذه السيّارة وغيرها من الكواكب، ﴿وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[2] وإنما كان "أضلّ سبيلا" فإنّه في الدنيا يجد[3] من يرشده إلى الطريق ولكن لا يسمع، وفي النار ما يجد من يرشده إلى طريق؛ فإنّه ما ثَمّ طريق، لكن يجد من يندمه على ما فاته؛ ليزيده حسرة إلى حسرته، وعذابا إلى عذابه. فليلُ أهل النار لا صباحَ له، ونهارُ أهل الجنّة لا مساءَ له، أي لا ليلَ فيه.

فمن وعظ الناس في عقده؛ طلبًا منه بذلك أن ينفع الناس؛ فما عرف الله. بخلاف المذكِّر؛ فإنّه يذكِّر ويعظ بما عنده، ويَعلم أنّ من السامعين من يكون له ذلك الوعظ شفاء ودواء، ومن الناس من يزيده مَرَضا إلى مرضه، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ﴾ وهي واحدة ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾[4] بورود العافية عليهم ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾[5] والسورة واحدة والمزاج مختلف. ولا يعرف تحقيق هذه الآية إلّا الأطبّاء الذين يعلمون أنّ العَقار الفلانيَّ فيه شفاء لمزاج خاصٍّ من مرض خاصٍّ، وهو داء وعلّة لمزاج خاصّ، وزيادة مرض في مرض خاصّ. فالطبيب أحقّ الناس عِلما بهذه الآية. وكذلك طبيب

(١) "أنوار ما جاءت.. إدراك" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) [الإسراء: ٧٢]
(٣) ص ٨٤ب
(٤) [التوبة: ١٢٤]
(٥) [التوبة: ١٢٥]

القلوب فيما يؤمّنها ويخيفها.

فالحكيم هو الذي يأتي إلى العليل من مأمنه، ويظهر له بصورة من يعتقد فيه؛ ليستدرجه إلى صورة الحقّ، بالحقّ الذي يليق به. ولكن وقع الأمر الإلهيّ في العالَم بخلاف هذا؛ لأنّ مشيئة[(١)] الله تعلّقت بأنّ الله لا يجمعهم على الهدى. وإنما الطريق في ذلك فمعلوم عند الله وعند أهله، لا يشكّون فيه.

فإنّ الذي يعتقد في مخلوق مّا من حجر، أو نبات، أو حيوان، أو كوكب، أنّه إلهه؛ وهو يعبده ويخاطبه ذلك الإله المشهود له على الكشف بما هو الحقّ عليه؛ لرجع إلى قوله لاعتقاده فيه، كما يرجع إلى قوله في الآخرة، ويتبرّأ منه كما تبرّأ إلهه منه، والله قادر على أن ينطّقه في الدنيا بذلك في حقّ من يعبده. لكنّ العلم السابق والمشيئة الإلهيّة منَعا من ذلك؛ ليكون الخِلاف في العالَم. فجرى الأمر على ذلك في الدنيا وبعض الآخرة، ويرجع الأمر إلى حكم أخذ الميثاق بالرحمة التي وَسِعَتْ كلَّ شيء ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[(٢)].

---

(١) ص ٨٥
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والتسعون وثلاثمائة
في معرفة منازلة: منزل من دخله ضربْتُ عنقه، وما بقي أحدٌ إلّا دخَله

لَـوْلا وُجُـودُ الحَـقِّ فِي الخَـلْـقِ	لَمْ يَبْقَ مَنْ يَبْقَى وَمَنْ يُبْقِي
قُلْـتُ[(١)] لَهُ: إنْ كُنْـتَ لِي مُفْنِيًـا[(٢)]	مِـنْ غَيْرَةٍ تَحْكُمُ فـاسْـــتَبْقِ
مـا أَنا غَـيْرٌ لا ولا عَـيْـنُـكُمْ	لأَنَّـنِي أَعْـلَمُ مَـنْ يُـلْـقِـي
فـانْظُرْ إِلَى الحِكْمَـةِ مَكْشُـــوفَـة	فِي الحَـقِّ إِذْ يُنْـعَـتُ بِالحَـقِّ

وهذا هو منزل الاتّحاد الذي ما سلِم أحد منه، ولا سيما العلماء بالله الذين علموا الأمر على ما هو عليه، ومع هذا قالوا به. فمنهم من قال به عن أمر إلهيّ، ومنهم من قال به بما أعطاه الوقت والحال، ومنهم من قال به ولا يعلم أنّه قال به. فأحوال الخلق مختلفة فيه.

فأمّا أصحاب النظر العقليّ فأحالوه؛ لأنّه عندهم تصيير الذاتين ذاتا واحدة، وذلك مُحال. ونحن وأمثالنا يرى ذاتا واحدة، لا ذاتين. ويجعل الاختلاف في النِّسب والوجوه، والعين واحدة في الوجود.

والنِّسب عدميّة، وفيها وقع الاختلاف. فتقبلُ الضدّين الذاتُ الواحدة من نسبتَين مختلفتين. فالله يقول: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[(٣)] ويقول: هو القائل على لسان عبده: «سمع الله لمن حمده» ويقول: «كنت سمعَه الذي يسمع به، وبصرَه، ولسانَه، ويدَه، ورجلَه» وغير[(٤)] ذلك؛ قولا شافيا؛ لأنّه ذَكَر أحكامها، فقال: «الذي يبطش بها، ويسعى بها، ويتكلّم به، ويسمع به، ويبصر

(١) ص ٨٥ب
(٢) ق: "مفها" وصححت في الهامش مع إشارة التصويب.
(٣) [التوبة: ٦]
(٤) ص ٨٦

به» ويعلم، ومعلوم أنّه يسمع بسمعه[١]، أو بذاته يسمع. وعلى كلّ حال؛ فجعل الحقُّ هويّته عينَ سمع عبده، وبصره، ويده، وغير ذلك. فإمّا ذات العبد، وإمّا صفته، وإمّا نِسبته؛ فهذا قول الحقّ الذي فيه يمترون. والملَك يقول مع علمه بذلك: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[٢] والجنّ يقول: ﴿خَيْرٌ مِّنْهُ﴾[٣] والرسول يقول: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾[٤] ومن الناس من يقول: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ﴾[٥] والسماوات والأرض والجبال تأبى وتشفق من حمل الأمانة، وتقول: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[٦] فما في العالَم إلّا مَن نسب الفعل إليه، أي إلى نفسه، مع علم العلماء بالله أنّ الفعل لله لا لغيره. والله يقول: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٧] فأضاف العمل إليهم، وهو خالقه وموجده، أعني العملَ.

فأيْنَ حالُ الدَّعاوى   مِنْ حالِ مَنْ يَتَبَرَّا
والأَمْرُ فِي العَيْنِ فَرْدٌ   أَحْكامُهُ فِيْهِ تَتْرَى

وقال الهدهد: ﴿أَحَطتُ﴾ علما ﴿بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾[٨] و﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[٩] وقال الله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم﴾[١٠] وقالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا[١١] ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١٢] وقال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[١٣] فما ترك شيئا من المخلوقات إلّا وأضاف الفعل إليه.

إلّا أنّ هذا المنزل لا يتمكن لمن دخله أن يرأَس عليه أحدٌ من جنسه، لا، بل ولا أحد من

(١) أضاف في الهامش: "يسمعه بسمع" وكتب: "صح" عليها وكذلك كتب هنا ليشير إلى صواب التعبيرين معا.
(٢) [البقرة: ٣٠]
(٣) [الأعراف: ١٢]
(٤) [المائدة: ١١٧]
(٥) [النازعات: ١٠]
(٦) [فصلت: ١١]
(٧) [الصافات: ٩٦]
(٨) [النمل: ٢٢]
(٩) [النمل: ١٨]
(١٠) [النور: ٢٤]
(١١) ص ٨٦ب
(١٢) [فصلت: ٢١]
(١٣) [الإسراء: ٤٤]

المخلوقين، وهو تعريف إلهيّ في حضرة خيال. ومقامه أن يكشف له عن ماهيّة أحكام نفسه؛ فيرى أنّه مُحال أن يرأس عليه أحدٌ، فإن كشف له عن ماهيّة أحكام[1] نفوس العالَم؛ يرى أنّه من المحال أن يرأس على أحدٍ، أو يرأس عليه أحد؛ فإنّ الأمر واحد في نفسه؛ والواحد لا يرأس على نفسه. وهو مشهدٌ عزيزٌ؛ العالَم كلّه فيه، ولا يعلمه إلّا من شاهده.

ثمّ من هذا المقام ما تخيّله مَن لم يطّلع على صورة الأمر على ما هو عليه في نفسه، من قوله -تعالى-: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي» فتخيّل أنّه عينُه الثابت في العدم ربما حصل لها الوجود، لما رآه من حكم عينها في وجود الحقّ، حتى انطلق عليه اسم هذا العين. وما علم أنّ الوجودَ (ليس إلّا) وجود الحقّ، والحكم حكم الممكن، مع ثبوته في عدمه.

فلمّا تخيّل بعضُ الممكنات هذا التخيّل من اتّصافه بالوجود؛ حكم بأنّه قد شارك الحقّ في الوجود؛ فصحّ له المقام: مقام الجمع؛ بوجود الحقّ في الوجود، وفي نفس الأمر؛ الوجودُ عينُ الحقّ، ليس غيره. فلمّا أدخله حضرته -تعالى- ضرب عنقه، أي أزال جماعته؛ لأنّ العنقَ[2] الجماعةُ. فلمّا زال عنه إطلاق الجماعة عليه؛ بما أعطاه[3] من أحديّة الأمر، وعلم أنّه جهل في إمكانه نفسه، وأنّ جميع الممكنات مثله في هذا الحكم، وهو قوله: "وما بقي أحد إلّا دخله" أي في نفس الأمر: ما ثَمّ إلّا أحديّة مجرّدة؛ عَلِمها مَن عَلِمها، وجَهِلها مَن جَهِلها. وهذا الحكم يظهر في الشهادة في وجود الحقّ بالاسم الخاصّ الذي لذلك الممكن، الذي يقال فيه: إنّه عالِم وجاهل، وما كان من الأسماء، والأسماء والأحكام للممكنات، والوجود للحقّ، فاعلم ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) "محال أن.... أحكام" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب.
(٢) ص ٨٧
(٣) كتب فوقها: "طالعه" مع إشارة التصويب.
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي أربعمائة
في معرفة منازلة: من ظهر لي؛ بطنتُ له، ومن وقف عند حدّي؛ اطّلعتُ عليه

ظُهُورِي بُطُونُ الحَقِّ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَحَـدِّي وُجُودُ الحَقِّ فِي كُلِّ مُطَّلَعْ
فإنْ كانَ عَيْنِي فِي وُجُودِي؛ لَمْ يَكُنْ وإنْ كانَ؛ لَمْ يَظْهرْ وَضاقَ مَنِ اتَّسَعْ
فَيـا خَيْبَـةَ الأكْوانِ إنْ لَمْ يَكُنْ بِهـا وَيا سـعدَها إنْ كانَ فِي عَيْنِها طَلَعْ
هُوَ[1] البَرْقُ إلّا أنّـهُ خُلَّـبٌ فَمـا يُسـبِّحُـهُ رَعْـدٌ وَلا مَطَرٌ يَقَعْ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الله -تعالى- يقول عن الهويّة: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾[2] وما ثمّ إلّا أنا وهو، وكان ولم يكن ثمّ كنت. وعند وجودي قسم الصلاة بيني وبينه نصفين، وما ثمّ إلّا مُصَلٍّ ﴿كُلّٞ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥ﴾[3] وهو السمع والبصر منّي. فما أَسمع إلّا نفسه؛ فهو الأوّل والآخِر، ما هو أنا؛ فإنّ الآلة لا حكم لها إلّا بالصانع بها، كما كان صانعا فيها، فصنع فيها بها وبنفسه بها من حيث قبولها، وبنفسه من حيث تجلّيه بخطابه.

تَعَدَّدَتِ الأَعْيانُ والأَمْرُ واحِدٌ وأُشْهِدَتِ الأكْوانُ واللهُ شَاهِدُ
فَمـا ثَمَّ إلّا الله مـا ثَمَّ غَيْرُهُ أَقَرَّ بِتَوْحِيْدٍ كَمَا[4] هُوَ جاحِدُ

فإذا ظهرتُ بعيني في ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[5] بطنَ -تعالى- في خطابي وسمع إيماني بِسمع: «أثنى عليّ عبدي» فسمّى آخريّته عبدا، وفي الجواب هو الربّ. فالأوّليّة ردّها لي؛ فإنّه لم يقل حتى قلتُ، كما أنّي لم أُوجَد حتى قال؛ فكنتُ أوّلَ سامع، وكان أوّلَ قائل، ثمّ كنتُ أوّلَ

---

(١) ص ٨٧ب
(٢) [الحديد: ٣]
(٣) [النور: ٤١]
(٤) مكتوب مقابلها على الهامش "لما" من غير إشارة التصويب أو الإدخال.
(٥) [الفاتحة: ٢]

قائل، وكان أوّلَ سامع. فتعيّن الباطن والظاهر ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[١] بي وبنفسه. وما ظهر إلّا بي، وما بطن إلّا بي، وما[٢] صحّت الأوّليّة إلّا بي، وما ثبتت الآخريّة إلّا بي؛ فأنا كلّ شيء؛ فهو بي عليم. فلو لم أكن؛ بمن كان يكون عالِما؟ فأنا أعطيته العلم، وهو أعطاني الوجود؛ فارتبطت الأمور بيني وبينه. وقد اعترف لي بذلك في تقسيمه الصلاة بيني وبينه على السَّواء؛ لأنّه علم أنّه لي، كما أنا له؛ فلا بدّ منّي ومنه؛ فلا بدّ من واجب وممكن. ولو لم يكن كذلك لكان عاطلا غير حال. فأنا زينته فهو أرضي ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا﴾[٣] فظهر اقتدارُه، ونفوذُ أحكامه، وسلطانُ مشيئته. فلو لم أكن؛ لم تكن زينته.

ثمّ قَلَبَ الأمر؛ فجعلني أرضا، وكان زينةً لي. وقلّدني الإمامة، فلم أجد على مَن أكون إماما إلّا عليه، وعين إمامتي ما زيّنني به، وما زيّنني إلّا بهويّته؛ فهو سمعي، وبصري، ولساني، ويدي، ورجلي، ومؤيّدي، وجعلني نورا كلّي؛ فزيّنني به له. ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[٤] وهو ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٥]. وذكر أنّ الأرضَ ذلولٌ[٦]، وهل ثَمّ أذلّ منّي، وأنا تحت عزّته؟ ولَمّا خلق الخلق، وعرّفني بما خلق، قال لي: اجعل بالك، وتفرّج في صنعي بخلقي. فكلّف، وأنا أنظر إلى ما يريد إظهاره مما لا علم لي به. فحَدَّ الحدود؛ فتجاوزَتْها العبيد، وقالَ؛ فلم يُسمع له مقال، وأَمَر؛ فلم يُمتثل أمرُه ابتداء، ونهى؛ فلم يُمتثل له نهيٌ ابتداء، وقال؛ فاعْتُرِض: ﴿أَتَجْعَلُ[٧] فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[٨] فجعلوا نظرَهم أصلح من نظرِه، وعلمهم أتمّ من علمه. أَتَجْعَلُ

فقال لي: أنت قلت[٩] إنّك ذلول، ولا ذلّة أعظم من ذلّتك، وأيّ ذلّة أعظم من ذلّة من أذلّه الذليل؟ هذا المَلَك يَعترضُ هذا الخليفة؛ ولّيتُه ونهيتُه؛ فعصى هذا اللعين، أمرتُه بالسجود؛ فأبى

(١) [الحديد: ٣]
(٢) ص ٨٨
(٣) [الكهف: ٧]
(٤) [الزمر: ٦٩]
(٥) [النور: ٣٥]
(٦) ق: ذلولا
(٧) ق: كيف تجعل
(٨) [البقرة: ٣٠]
(٩) ص ٨٨ب

وادّعى الخيريّة على مَن هو خير منه! فهل رأيتَ بعينك إلّا من اعترف بعظمتي ونفوذ اقتداري، ومع ذلك: خالفني، واعترض عليّ، وتعدّى حدّي. فلو كانت عزّتي وعظمتي حالا لهم، زيّنتهم بها؛ ما وقع شيء من ذلك. فهم أرضٌ مرداء جرداء؛ لا نبات فيها؛ فلا زينة عليها. فعلِمتُ أنّه منّي أُتِيْتُ عليّ؛ فزيّنتهم بي؛ فرأتني زينتي؛ فعظّموني، وما عظّمني إلّا زينتي. فقال المعترض: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾[1] وقال مَن نَهيته: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[2] وقال مَن خالف أمري: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] فأين هذا المقام من ذلك؟ وأين دار رضوان من دار مالِك؟ فـ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[4]. فَمَن العزيزُ ومَن الذليل؟!

فلولا ما اطّلع عليّ مَن تجاوز الحدود والرسوم؛ ما رجعوا إلى حدودهم. فإنّ الاطّلاع ما يكون إلّا من رفيع، وهو رفيع الدرجات. فخافوا؛ فاعترفوا -كما قلنا- بجهالتهم، وظُلمهم أنفسَهم، وخوفهم من تعدّي حدود سيّدهم. فقال: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وتجاوزِهم حدود سيّدهم ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[5] فإنّ الله للرحمة خَلَقَهم، ولهذا تسمّى بالرحمن، واستوى به على العرش. وأرسل أكمل الرسل، وأجلّهم قدرا، وأعمّهم رسالة؛ رحمة للعالَمين، ولم[6] يخصّ عالَمًا من عالَم؛ فدخل المطيع والعاصي، والمؤمن والمكذِّب، والموحّد والمشرك[7]؛ في هذا الخطاب الذي هو مسمّى العالَم.

ولَمّا أعطاه ﷺ مقامُه الغيرةَ على جناب الله -تعالى- وما يستحقّه؛ أخذ يَقْنتُ في صلاته شهرا؛ يدعو على طائفة من عباد الله بالهلاك: رعلٌ، وذكوان، وعصيّة؛ عصت اللهَ ورسوله. فأنزل الله عليه وحيه بوساطة الروح الأمين: «يا محمد؛ إنّ الله يقول لك: ما أرسلك سبّابا ولا لعّانا وإنما بعثك رحمة» أي لترحم مثل هؤلاء، كأنّه يقول له: بَدَل دعائك عليهم، كنت تدعوني لهم.

---

(١) [البقرة: ٣٢]
(٢) [الأعراف: ٢٣]
(٣) [الحشر: ١٦]
(٤) [هود: ١٢٣]
(٥) [الزمر: ٥٣]
(٦) ص ٨٩
(٧) "والموحّد والمشرك" ثابتان في الهامش بقلم الأصل.

ثمّ تلا عليه كلامَ ربّه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] أي لترحمهم. فإنّك إذا دعوتني لهم ربما وفّقتُهم لطاعتي؛ فترى سرور عينك وقُرّتها في طاعتهم. وإذا لعنتَهم، ودعوتَ عليهم، وأجبتُ دعاءك فيهم[2]؛ لم يتمكن أن آخذهم إلّا بأن يزيدوا طغيانا وإثما مبينا. وذلك كلّه إنما كان بدعائك عليهم؛ فكأنّك أمرتهم بالزيادة في الطغيان الذي نؤاخذهم به.

فتنبّهَ رسولُ الله ﷺ لِمَا أدّبه به ربُّه، فقال ﷺ: «إنّ الله أدّبني فحسّن أدبي» وقال بعد ذلك: «اللهم اهد قومي فإنّهم لا يعلمون». وقام ليلة إلى الصباح لا يتلو فيها إلّا قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ[3]﴾[4] وهو قول عيسى عليه السلام والله -تعالى- قد قال له لَمّا ذكر رسله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾[5] وكان من هدى عيسى عليه السلام هذه الآية التي قام بها رسول الله ﷺ ليلَه كلّه إلى الصباح. أين هذا المقام من دعائه ﷺ على رعل وذكوان؟ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ وما خصّ ذنبا من ذنب، كما لم يخصّ إسرافا من إسراف، كما لم يخصّ في إرسال محمد ﷺ عالَمًا من عالَم ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[6] -بالألف واللام للشمول مع عمارة الدارين- فلا بدّ من شمول الرحمة.

ولولا أنّ الأمور قد عيّن الله لها آجالا مسمّاة، وأيّاما معدودات؛ لكان عينُ الانتقال بالموت إلى الله عينَ الرحمة بهم التي تكون لهم؛ بعد استيفاء الحدود؛ لتعدّيهم الحدود. فتعدّيهم الحدود هو الذي أقام عليهم في الدار الآخرة الحدودَ، كما أقامها على بعضهم في الدار الدنيا. فما مات أحدٌ من خلق الله إلّا كما وُلِدَ مؤمنا، وما وقع الأخذ إلّا مما كان بين الإيمانين؛ فإنّ رحمة الله وسعت كلّ شيء، وباطنه فيه الرحمة.

ولهذا قال: "مَن ظهر لي بطنتُ له" لأنّه ما ظهر أحد لله؛ حتى فارقه؛ إذ لو لم يفارقه؛ لما

---

(١) [الأنبياء: ١٠٧]
(٢) "وإذا لعنتهم... فيهم" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٣) ص ٨٩ب
(٤) [المائدة: ١١٨]
(٥) [الأنعام: ٩٠]
(٦) [الزمر: ٥٣]

ميَّز نفسه عنه. فبَطُنَ الحقّ في ظهوره؛ فهو السور الذي ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ[(١)] وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾[(٢)] والناس لا يشعرون. والكلام في هذا الباب لا يتناهى فصوله. وهذا القدر من التنبيه على ما فيه كافٍ -إن شاء الله- ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾[(٣)] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[(٤)].

---

(١) ص ٩٠

(٢) [الحديد: ١٣]

(٣) [ق: ٣٧]

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد وأربعمائة
في معرفة منازلة: الميّت والحيّ
ليس له إلى رؤيتي من سبيل

قَدِ اسْـتَوَى الميّتُ والحَيُّ   فِي كَوْنِهِمْ ما عِنْدَهُمْ شَيُّ
مِنِّي فَلا نُوْرٌ وَلا ظُلْمَـةٌ   فِـيْهِـمْ وَلا ظِـلٌّ وَلا فَيُّ
رُؤْيَـتُهُـمْ إِلَيَّ مَـعْـدُوْمَـةٌ   فَنَشْرُهُمْ فِي كَوْنِها طَيُّ
وفَهْمهُمْ إِنْ كانَ مَعْنـاهُمُ   عَنْـهُ إِذا حَقَّقْتَـهُ عِيُّ

قال الله ﷻ: ﴿لَّا[1] تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[2] وقال ﷻ لموسى ﵇: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[3] وكلّ مرئيّ لا يرى الرائي إذا رآه منه إلّا قدر منزلته ورتبته، فما رآه، وما رأى إلّا نفسَه. ولولا ذلك ما تفاضلت الرؤية في الرائين؛ إذ لو كان هو المرئيّ ما اختلفوا. لكن لَمّا كان هو مجلى رؤيتهم أنفسَهم؛ لذلك وصفوه بأنّه مُتَجلٍّ؛ وأنّه يُرى. ولكنّ شُغْل الرائي برؤية نفسِه في مجلى الحقّ حَجَبَه عن رؤية الحقّ. فلذلك لو لم تبدُ للرائي صورُته، أو صورةُ كونٍ من الأكوان؛ ربما كان يراه. فما حَجَبنا عنه إلّا أنفسُنا.

فلو زُلنا عنّا ما رأيناه؛ لأنّه ما كان يَبقى ثَمّ -بزوالِنا- مَن يراه. وإن نحن لم نزُل فما نرى إلّا أنفسَنا فيه، وصورَنا، وقدرنا، ومنزلتنا. فعلى كلّ حال ما رأيناه. وقد نتوسّع فنقول: قد رأيناه ونصدق. كما أنّه لو قلنا: رأينا الإنسانَ صَدَقنا في أن نقول: رأينا من مضى من الناس، ومن بقي، ومَن في زماننا؛ من كونهم إنسانا، لا من حيث شخصيّة كلّ إنسان. ولَمّا كان العالَم أَجمعُه وآحادُه على صورة حقّ، ورأينا الحقَّ، فقد رأينا وصدقنا. وإن نظرنا إلى عين التمييز في عينٍ عينٍ لم

(١) ص ٩٠ب
(٢) [الأنعام: ١٠٣]
(٣) [الأعراف: ١٤٣]

نصدُق.

وأمّا قوله ﷺ في حديث الدجّالِ ودعواه أنّه إله، فعهد إلينا رسول الله ﷺ أنّ أحدنا لا يرى ربّه حتى يموت؛ لأنّ الغطاء لا ينكشف عن[1] البصر إلّا بالموت، والبصرُ من العبدِ هويّةُ الحقّ؛ فعينُك غطاء على بصر الحقِّ؛ فبصرُ الحقّ أدرَك الحقَّ ورآه، لا أنت. فإنّ الله ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾[2] ولا ألطف من هويّة تكون عين بصر العبد، وبصرُ العبد لا يدرِك اللهَ، وليس في القوّة أن يفصل بين البصرين. و﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ علم الذوق؛ فهو العليم خُبْرة أنّه بصر العبد في بصر العبد، وكذا هو الأمر في نفسه، وإن كان حيّا. فقد استوى الميّت والحيّ في كون الحقّ -تعالى- بصرهما، وما عندهما شيء، فإنّ الله لا يحلّ في شيء، ولا يحلّ فيه شيء؛ إذ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[3]:

فَكُلُّ سَمْعٍ وَبَصَرْ ... هَوِيَّـةُ الحَقِّ وَقَـدْ
فانْظُرْ إذا أَبْصَرْتَ مَنْ ... تُبْصِرُهُ وِتْرَ العَدَدْ
وَكُـنْ بِـهِ مُـعْـتَرِفًـا ... فِي كُلِّ غَيٍّ ورَشَــدْ

(١) ص ٩١
(٢) [الأنعام: ١٠٣]
(٣) [الشورى: ١١]

الباب الثاني وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن غالبني غلبتُهُ، ومَن غالبته غلبني؛ فالجنوح إلى السَّلم أَوْلَى

مَنْ غالَبَ الحَقَّ ما يَنْفَكُّ ذا نَصَبِ ... وَلا يَزَالُ مَعَ الأَنْفاسِ فِي تَعَبِ
فاجْنَحْ[1] إِلَى السّلْمِ لا تَجْنَحْ إِلَى الحَرَبِ ... وإِنْ تُحارِبْ فَخَيْلُ اللهِ فِي الطَّلَبِ
إِنّي نَصَحْتُكَ فاسْمَعْ ما أَفُوهُ بِهِ ... إنّ الهَلاكَيْنِ مَقْرُونانِ بِالحَرَبِ
فاحْذَرْ فَدَيْتُكَ أَفْلاكًا تَدُورُ بِمَا ... لا تَرْتَضِيهِ وَخَفْ مَصَارِعَ النُّوَبِ
لَوْ جاءَكَ المَلأُ العُلْوِيُّ مُبْتَلِيًا ... بِالحَرْبِ سَلِّمْ لَهُ وَجُدَّ فِي الهَرَبِ
وانْزِعْ إِلَيْهِ وَقُلْ: يا مُنْتَهَى أَمَلِي ... أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنّ العِزَّ فِي الحُجُبِ

قال الله ﷻ: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[2]. اعلم أنّه قد تقرّر عند أصحاب الأفكار أنّ لله صفاتٍ وأسماءَ لها مراتب، وللعبد التخلّق والتحلّي بها على حدّ مخصوص، ونعت منصوص عليه، وحال معيّن؛ إذا تعدّى ذلك العبدُ، كان للحقّ منازعا واستحقّ الإقصاء والطرد[3] عن القرب السعاديّ، كما ورد في قوله تعالى: «الكبرياء ردائي والعظمة إزاري؛ من نازعني واحدا[4] منهما قصمته».

وللعبد صفات وأسماء تليق به، قد داخله الحقّ في الاتّصاف بها مما تحيله العقول، ولكن وردتْ به الشرائع، ووجب الإيمان بها. فلا يقال: كيف؟ مع إطلاقها عليه قربةً وإيمانا؛ مَن لم يقل بها وأنكرها، فقد كفر ومرق من الإسلام، ومَن تأوّلها كان على قدم الغرور. فلا تُعلم نسبتها إلى الله إلّا بإعلام الله. وكذلك كلّ اسم تحلّينا به من أسمائه، أيضا، مجهول النسبة إليه عندنا، إلّا

---

(١) ص ٩١ب
(٢) [الأنفال: ٦١]
(٣) مضافة في الهامش بقلم الأصل.
(٤) ص ٩٢

أن يُعْلِمنا الله؛ فنعلم ذلك بإعلامه. فالكلّ على السواء: ما لنا، وما له.

فلمّا عيّن ما عيّن له، وتحلّينا به، سمّي ذلك: مغالبة منّا للحقّ. ولَمّا عيّن ما عيّن لنا، واتّصف به، سمّي ذلك: مغالبة من الحقّ. وموضع الجنوح إلى السلم من هذا الأمر؛ هو أن تردّ الكلّ إليه. فما أعطانا من ذلك -ولو أعطانا الكلّ- قبِلناه على جهة الإنعام.

واعلم أنّ سبب المنازعة والمغالبة أمران: الاستخلاف الذي هو الإنابة(١)، والخَلْق على الصورة. فلا بدّ للخليفة أن يظهر بكلّ صورة يَظهر بها مَن استخلفه؛ فلا بدّ من إحاطة الخليفة بجميع الأسماء والصفات الإلهيّة التي يطلبها العالَم الذي ولّاه عليه الحقّ -سبحانه-. ولَمّا اقتضى الأمر ذلك أنزل أمرا منه إليه سمّاه شرعا، بيّن فيه مصارف هذه الأسماء والصفات الإلهيّة، التي(٢) لا بدّ للخليفة من الظهور بها، وعهد إليه بها. فكلّ نائب في العالَم فله الظهور بجميع الأسماء، ومن النوّاب مَن أخذ المرتبة بنفسه من غير عهد إلهيّ إليه بها، وقام بالعدل في الرعايا، واستند إلى الحقّ في ذلك؛ كملوك زماننا اليوم مع الخليفة. فمنهم السمع والطاعة فيما يوافق أغراضهم، وما لا يوافق؛ فهم فيه كما هم في أصل توليتهم ابتداءً. ومنهم من لا يعمل بمكارم الأخلاق، ولا يمشي بالعدل في رعيّته؛ فذلك هو المنازِع لحدود مكارم الأخلاق، والمغالِب لجناب الحقّ في مغالبته رسل الله؛ كفرعون صاحب موسى عليه السلام وأمثاله.

والحقّ له الاقتدار التامّ. لكن مِن نعوته الإمهال، والحلم، والتراخي بالمؤاخذة، لا الإهمال؛ فإذا أَخذ لم يُفْلِت. وزمان عمر الحياة الدنيا زمان الصلح، واستدراك الفائت، والجبر بمن قام بمصالح الأمور المرضيّة عند الله -تعالى- المسمّاة خيرا، الموافِقة لما نزلتْ بها الشرائع. غير أنّ هذا الإمام لم يتّصف بها من حيث ما شرعت، ولا من حيث ما أوصى الحقُّ بها، ولكن اتّصف بها لكونها مكارم الأخلاق العرفيّة؛ عرف الحقُّ قدرَها، وأثنى على من اتّصف بها، كما قال ﷺ في تاريخ ميلاده عن كسرى وهو من جملة النوّاب الملوك(٣)، قال: «ولدت في زمان الملِك العادل» فسمّاه

(١) نظرا لإهمال الحروف المعجمة يمكن قراءتها كذلك: الإمامة.
(٢) ص ٩٢ب
(٣) ص ٩٣

ملِكا، ووصفه بالعدل، وإن كان فيه على غير شرع منزل؛ فهو صفة مرعيّة عند الله، وسمّاهم ملوكا؛ وإن كان الحقّ ما استخلفهم بالخطاب الإلهيّ على الكشف، لكنّهم نوّابه من وراء الحجاب. فإذا ظهروا بصفاتٍ ما ينبغي للملِك أن يظهر بها، ولم يوافق بها المصارف الإلهيّة التي شرعها الحقّ بألسنة الرسل؛ نُعِت ذلك بالمنازِع والمغالِب. فمهما ظهر كانت الغلبة له، ومهما ظُهِر عليه كانت الغلبة للحقّ؛ فكان الحرب سجالا له وعليه. وصورةُ السِّلْمِ موافقةُ الحقِ في المصارف من غير اتّباع. وهذا كلّه فيمن قام في المُلْك بنفسه.

وأمّا مَن[1] ولّاه الحقّ من الرسل فليس إلّا العدل المحض، ولا تُتصوّر منازعةٌ من أولئك -صلوات الله عليهم-.

وأمّا الأئمّة الذين استنابهم الله، واستخلفهم بتقديم الرسل إيّاهم على القيام بما شرع في عباده من الأحكام، فهم على قسمين: قسم يعدلون بصورة حقّ ولا يتعدّون ما شرع لهم، والقسم الآخر قائلون بما شرع لهم، غير أنّهم لم يرجعوا إلى[2] ما دعوا إليه في المصارف التي دعاهم الحقّ إليها، وجاروا عن الحقّ في ذلك، وعلموا أنّهم جائرون قاسطون؛ فهم من حيث الصورة الظاهرة مغالِبون ومنازِعون؛ فيمهلهم الله لعلّهم[3] يرجعون. ففي زمان ذلك الإمهال تظهر الغلبة لهم على الحقّ المشروع الذي يرضي مَن استخلفهم. وفي وقت تكون الغلبة للحقّ عليهم؛ بإقامة منازِع في مقابلته يدعو إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم. وإذا ظهر هذا؛ فقد أوجب الحقُّ على عباده القتال معه، والقيام في حقّه ونصرته، والأخذ على يد الجائر. ولا يزال الأمر على ما قلناه حتى يأتي أمرُ الله، وتنفذ الكلمة الحقّ، ويتوحّد الأمر، وتعمّ الرحمة، ويرجع الأمر كلّه إليه كما كان أوّل مرّة، وترتفع بعض النِّسب، ويبقى بعضها بحسب المحلّ والدار والنشأة التي تصير فيها وإليها. فإنّ للزمان حكما، وللمكان حكما، وللحال حكما، والله ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾[4] فتزول المغالبة والمنازعة،

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة الإدخال.
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل، ورسمها "الي".
(٣) ص ٩٣ب
(٤) [الأنعام: ٥٧]

ويبقى الصلح والسِّلم في دار السلام إلى أبدٍ لا ينقضي أَمَدُه، بأزلٍ لا يعيّنه أبدُه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1]

إنّ الخَلِيْفَـةَ مَنْ كانَـتْ إمـامَتُـهُ ... مِنْ صُـورَةِ الحَقِّ والأَسْمَاءُ تَعْضُـدُهُ

لَيْسَ الخَلِيْفَـةُ مَنْ قـامَـتْ أَدِلّتُـهُ ... مِنَ الهَوَى وَهَوَى الأَهْوَاءِ يَقْصُـدُهُ

لَهُ الـتَّـقَـدُّمُ بِالمَـعْـنَى وَلَـيْـسَ لَهُ ... تَـوْقِـيْـعُ حَـقٍّ وَلا شَرْعٌ يُـؤَيِّـدُهُ

فَيَدَّعِي[2] الحَقَّ والأَسْـيافُ تَعْضُـدُهُ ... وَهْوَ الكَذُوبُ ورَجْمُ الحَقِّ يَرْصُدُهُ

(١) [الأحزاب: ٤]
(٢) ص ٩٤

الباب الثالث وأربعمائة
في معرفة منازلة: لا حجّة لي على عَبيدي؛ ما قلت لأحد منهم: لم عملتَ؟ إلّا قال لي: أنت عملتَ وقال الحقُّ: ولكنّ السابقةَ أسبقُ بلا شكٍّ؛ فلا تبديل

إذا كُنْـتُ حَقًّـا فـالمَقَـالُ مَقـالَتِي ... وإنْ لَمْ أكُنْ فـالقَوْلُ قَوْلُ المُنَـازِعِ
لِيَ الحُجَّةُ البَيْضَـــاءُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... بِهِ فَهْيَ تَبْدُو فِي قَرِيْبٍ وشَـــاسِـعِ
ولَمّـا دَعـانِي لِلحَـدِيْـثِ مُســـامِرًا ... تَجافَتْ جُنُوبِي رَغْبَةً عَنْ مَضـاجِعِي
فَقَـالَ لَنَـا: أَهْلًا بِـأَكْرَمِ ســـامِرٍ ... بَعِيْـدٍ عَنِ الأَكْفَـاءِ لِلكُلِّ جـامِعِ
فَقُلْـتُ لَهُ: لَوْلاكَ ما كُنْتُ جامِعًا ... لِحَقٍّ وَخَلْقٍ ثُمَّ فاضَـــتْ مَدَامِعِي
فَقالَ[1]: أَتَبْكِي؟ قُلْتُ: دَمْعُ مَسَرَّةٍ ... لِمَـا مُلِئَـتْ مِمّـا تَقُولُ مَســـامِعِي

قال الله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2].

اعلم أنّ الكريم هو الذي يترك ما له، ويؤدّي ما أوجبه على نفسه من الحقوق؛ كرما منه؛ قبل أن يُسألَها. ثمّ إنّه يَمنع وقتا، ويطالَب وقتا؛ لتظهر بذلك منزلةُ الشافع عنده في مثل هذا، وكرمه بالسائل فيما سأله فيه بإجابته.

وعبيد الله عبدان: عبدٌ ليس للشيطان عليه سلطان؛ وهو عبد الاختصاص، وهو الذي لا ينطق إلّا بالله، ولا يسمع إلّا بالله؛ فالحجّة لله، لا له. ألا لِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ؛ فإنّها حجّة الله. ومن عبيد الاختصاص مَن ينطق عن الله، ويسمع من الله؛ فهذا أيضا من أهل الحجّة البالغة؛ لأنّه لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[3] فهو -تعالى- السائل والمجيب.

---
(١) ص ٩٤ب
(٢) [الصافات: ٩٦]
(٣) [النجم: ٤]

وأمّا عبْد العموم فهو الذي قال عنهم لرسول الله ﷺ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[1] فما خصّ عبيدا من عبيد، وأضافهم إليه. وقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾[2] فأضافهم إليه مع[3]كونهم مسرفين على الإطلاق في الإسراف، ونهاهم أن يقنطوا من رحمة الله. وهذا وأمثاله أطمعَ إبليسَ في رحمة الله من عين المِنّة، ولو قنط من رحمة الله لزاد إلى عصيانه عصيانا. وأخبر الله عنه في إسرافه أنّه يَعِدُنا الفقر ويأمرنا بالفحشاء؛ ليجعل فضله -تعالى- في مقابلة ما وعد به الشيطان من الفقر الذي هو به مأمور في قوله -تعالى-: ﴿وَعِدۡهُمۡۚ﴾[4] فهو مصدّق لله فيما أَخبر به عنه، ممتثل أمرَ الله ليشبهه في أمره، في قوله: ﴿وَعِدۡهُمۡۚ﴾[5] وجعل مغفرتَه في مقابلة الفحشاء -والأمر بالفحشاء من الفحشاء- فدخل تحت وعد الحقّ بالمغفرة؛ فزاده طمعا، وإن كانت دار النار مسكنه لأنّه من أهلها. وإن حارت عليه أوزار مَن اتّبعه ممن هو من أهل النار، فما حمل إلّا ما هو منقطعٌ بالغٌ إلى أجل، وفضلُ الله لا انقطاع له؛ لأنّه خارج عن الجزاء الوفاق. ورحمة الله لا تخصّ محلّا من محلّ، ولا دارا من دار؛ بل وسعتْ كلّ شيء؛ فدارُ الرحمة هي دار الوجود.

وهؤلاء العبيد المذكورون ذَكَرَهم الله بالإضافة إليه، والإضافةُ إليه تشريفٌ. فجمعَ في الإضافة بين العبيد الذين أسرفوا على أنفسهم الذين نهاهم -سبحانه- أن يقنطوا من رحمة الله، وبشّرهم أنّه يغفرُ الذنوبَ جميعا. ولم يعيّن وقتا؛ فقد تكون المغفرة سابقةً لبعض العبيد، لاحقةً لبعض العبيد، وبين العبيد الذين ليس للشيطان عليهم سلطان.

فَما[6] ثَمَّ إلّا عَبْدُهُ وَهْوَ رَبُّهُ   وَما ثَمَّ إلّا راحِمٌ وَرَحِيْمُ

أراد بالرحيم –هنا- المرحوم -اسم مفعول- مثل قتيل، وجريح، وطريد، و﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ

(١) [البقرة: ١٨٦]
(٢) [الزمر: ٥٣]
(٣) ص ٩٥
(٤) [الإسراء: ٦٤]
(٥) "فهو مصدّق...وعدهم" مكتوبة في الهامش مع إشارة التصحيح وواضح أنها سقطت عند النقل لاتفاق الكلمة الأخيرة في السطرين "وعدهم".
(٦) ص ٩٥ب

ٱللَّهِۚ﴾[1] وهي أعيان العالَم، وإنما التبديل لله، لا لهم؛ ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾[2] وفي قراءة: ﴿أو نَنْسَأْهَا﴾ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾[3] ﴿وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ﴾ وهي ما بشّرنا به من عموم مغفرته ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ﴾ فمن هنا، وإن كانت شرطا، ففيها رائحة الاستفهام. وقال في الجواب: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[4] ولم يقل: "فإنّ الله يعاقب مَن بدّل نعمة الله" فهو كما قال: ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ في حال العقوبة. فما ثمّ من يقدر يبدّل نعمة الله من بعد ما جاءته، فيبدّل نعمة الله بما هو خير منها بحسب حاجة الوقت؛ فإنّ الحكم له. ﴿أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ والنسخُ تبديلٌ لا بَدْءٌ.

ثمّ إنّه القائل: «أنا عند ظنّ عبدي بي فليظنّ بي خيرا» فمن لم يظنّ بالله خيرا فقد عصى أمره، وجهل ربّه. وأشقى من إبليس فلا يكون، وقد أخبر الله -تعالى- عنه أنّه يتبرّأ من الكافر، ووصفه بالخوف لله ربّ العالمين، وقد ذكر -تعالى- أنّه: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[5] وأتمَّ هذه الآية بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ أي يمتنع أن يؤثّر فيه[6] أمرٌ يحول بينه وبين عموم مغفرته على عباده، ﴿غَفُورٌ﴾ بِبِنْية مبالغة في الغفران بعمومها؛ فهي رجاء مطلق للعصاة على طبقاتهم.

وقوله في ﴿مَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ﴾ إنّه ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[7] أي يسرع -تعالى- إلى مَن هذه صفته بالعقاب، وهو أن يُعقبه فيما بدّله: إنّ التبديل لله ﷻ ليس له؛ فعرَّفه أنّه بيده ملكوت كلّ شيء. فإنّ الله ما قرن بهذا العقاب ألما، ومتى لم يقرن الألم بعذاب أو عقاب، فله مَحْمَلٌ في عين الأمر المؤلِم؛ فإنّه لا يُخاف إلّا من الألم، ولا يُرغب إلّا في الالتذاذ خاصّة. هذا يقتضيه الطبع الذي وُجد عليه مَن يقبل الألم واللذّة.

وقد أعطى الله لعبيده في القرآن من الاحتجاج ما لا يحصى كثرة، كلّ ذلك تعليم من الله.

---

(١) [يونس: ٦٤]
(٢) [البقرة: ١٠٦]
(٣) [الفرقان: ٧٠]
(٤) [البقرة: ٢١١]
(٥) [فاطر: ٢٨]
(٦) ص ٩٦
(٧) [البقرة: ٢١١]

فلو كان الشقاءُ يَستأصلُ الشقيَّ؛ ما بسط الله لعباده من الرحمة ما بسط، ولا ذكر من الحجج ما ذكر، وهو قوله: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾(١) ولا يعظم الفضل الإلهيّ إلّا في المشركين والمجرمين، وأمّا في المحسنين فـ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ﴾(٢) فإنّ الفضل الإلهيّ جاءهم ابتداء، وبه كانوا محسنين. وما بقي الفضل الإلهيّ إلّا في غير المحسنين ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٣)، ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(٤).

(١) [النساء: ١١٣]
(٢) [التوبة: ٩١]
(٣) [الأحزاب: ٤]
(٤) [يونس: ٢٥]

الباب[1] الرابع وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن شقّ على رعيّته؛ سعى في هلاك مُلْكه، ومَن رفق بهم؛ بقي ملِكا، كلُّ سيّد قَتَل عبدا من عبيده؛ فإنما قتل سيادة من سياداته؛ إلّا أنا فأنظره

حُكْمُ الإِضــــافَـةِ يُبْقِيْـهِ ويُبْقِينـا ... وتِلْكَ حِكْمَتُهُ سـُـبْحانَهُ فِيْنا
لَوْلا العَبِيْدُ لَمَا كانَتْ سـِـيادَةُ مَنْ ... سَـــادَ العِبادَ وَلا كانُوا مَوالِيْنا
قَدْ قالَ فِي خَلَدِي ما كانَ مُعْتَقَدِي ... عِنْـدَ النِّـدَاءِ كَمَا كُنّـا تَكُونُونا
مـا يُعْـدِمُ الحَقُّ مَوْجُودًا لِزَلَّتِـهِ ... وَكَيْفَ يُعْـدِمُ مَنْ فِيْـهِ يُوالِيْنـا
بِـكَوْنِـهِ كانَ خَـلَّاقًـا وَلَـيْـسَ لَهُ ... فِي نَفْسِـــهِ أَثَرٌ وَلا يُـبـارِيْنـا

قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ[2] لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] لم يقل: "ربّ نفسه" لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه. فهذه وصيّةٌ إلهيّة لعباده لَمّا خلقهم على صورته، وأعطى مَن أعطى منهم الإمامة الكبرى والدنيا وما بينهما، وذلك قوله ﷺ: «كلّكم راع ومسئول عن رعيّته» فأعلى الرعاء: الإمامة الكبرى، وأدناها إمامة الإنسان على جوارحه، وما بينهما ممن له الإمامة على أهله، وولده، وتلامذته، ومماليكه. فما من إنسان إلّا وهو مخلوق على الصورة، ولهذا عمّت الإمامةُ جميعَ الأناسيّ. والحكمُ في الكلّ واحد من حيث ما هو إمام.

والمُلْك يتّسع ويضيق كما قرّرنا؛ فالإمام مراقِبٌ أحوالَ مماليكه مع الأنفاس. وهذا هو الإمام الذي عرف قدر ما ولّاه الله عليه وقدّمه، كلّ ذلك ليعلم أنّ الله رقيب عليه، وهو الذي استخلفه، ثمّ نبّهه على أمرٍ لو عقل عن الله؛ وذلك أنّ السيّد إذا نقصه عينٌ أو حالٌ ممن ساد

---
(١) ص ٩٦ب
(٢) ص ٩٧
(٣) [الفاتحة: ٢]

عليه؛ فإنّه قد نقص من سيادته بقدر ذلك، وعُزِل بقدر ذلك. كمن أَعتق شقصا[1] له في عبد، فقد عتق من العبد ما عتق، ولم يَسْرِ العِتق في العبد كلِّه إلّا أن يُعتق كلّه.

كذلك الإمام إن غفل بلهوه وشأنه، وشارك رعيّته فيما هم عليه من فنون اللذّات ونَيل الشهوات، ولم ينظر من أحوال ما هو مأمور[2] بالنظر في أحواله من رعاياه؛ فقد عَزل نفسه بفعله، ورمت به المرتبة. وبقي عليه السؤال من الله، والوبال، والخيبة، وفقد الرئاسة والسيادة، وحرمه الله خيرها، وندم حيث لم ينفعه الندم. فإنّه لو لم يُسأل عن ذلك، وتُرك وشأنه لكان بعض شيء؛ إلّا الحقّ فإنّه لا ينقص عنه من مُلكه شيء. فإنّ عبده إذا مات من الحياة الدنيا؛ انتقل إليه في البرزخ، فبقي حكم السيادة لله عليه. بخلاف الإنسان؛ إذا مات عبدُه؛ ماتت سيادته التي كان بها سيّدا عليه. فهذا الفرق بيننا وبين الحقّ في الربوبيّة. قال ﷺ: «إنّ الله يحبّ الرفق في الأمر كلّه» فالعالِم مَن عَلِم الرفق، والرفيق، والمرفوق. فما من إنسان إلّا وهو رفيق، مرفوق به؛ فهو مملوكٌ من وجهٍ، مالكٌ من وجهٍ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليتّخذ بعضكم بعضًا سخريًّا[3]، والله ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾[4] فنحن له، كما هو لنا، وكما نحن لنا؛ فنحن لنا وله، وهو لنا، لا له.

وليس في هذا الباب أشـــكل من إضـــافة العلم الإلهيّ إلى المعلومات، ولا القدرة إلى المقدورات، ولا الإرادة إلى المرادات، لحدوث التعلّق؛ أعني تعلّق كلّ صـــفة بمتعلّقها من حيث العالِم، والقادر، والمريد. فإنّ المعلومات، والمقدورات، والمرادات، لا نهاية لها؛ فهو يحيط علما[5] بأنّها لا تتناهى.

ولَمّا كان الأمر على ما أشرنا إليه، وعثر على ذلك مَن عثر عليه من المتكلّمين؛ قال بالاسترسال.

---

(١) الشقص: السهم
(٢) ص ٩٧ب
(٣) مستنبطة من الآية: "وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا" [الزخرف: ٣٢].
(٤) [غافر: ١٥]
(٥) ص ٩٨

وعبّر آخرُ بحدوث التعلّق. وقال الله في هذا المقام: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[1]. وأنكر بعضُ العلماء من القُدماء تَعَلُّقَ العلم الإلهيّ بالتفصيل؛ لعدم التناهي في ذلك، وكونه غير داخل في الوجود؛ فيَعلم التفصيل من حيث ما هو تفصيل في أمرٍ مّا، لا في كذا على التعيين. واضطربت العقولُ فيه؛ لاضطراب أفكارها.

ورَفَع الإشكالَ في هذه المسألة، عندنا، أهلُ الكشفِ والوجودِ والإلقاءِ الإلهيّ؛ أنّ العلم نِسبة بين العالِم والمعلومات، وما ثمّ إلّا ذاتُ الحقّ؛ وهي عين وجوده، وليس لوجوده مفتتَح ولا يُنتهى؛ فيكون له طرف، والمعلومات متعلَّق وجوده. فتعلّقَ ما لا يتناهى وجودا، بما لا يتناهى معلوما، ومقدورا، ومرادا. فتفطّن؛ فإنّه أمر دقيق. فإنّ الحقَّ، عينُ وجوده، لا يتّصف بالدخول في الوجود فيتناهى؛ فإنّه كلُّ ما دخل في الوجود فهو متناهٍ، والبارئ هو عين الوجود؛ ما هو داخل في الوجود؛ لأنّ وجودَه عينُ ماهيّته. وما سِوَى الحقّ؛ فمنه ما دخل في الوجود؛ فتناهى بدخوله في الوجود، ومنه ما لم يدخل في الوجود؛ فلا يتّصف بالتناهي. فتحقّقْ ما[2] نبّهتك عليه؛ فإنّك ما تجده في غير هذا الموضع، وعلى هذا تأخذ المقدورات والمرادات ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) [محمد: ٣١]
(٢) ص ٩٨ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن جعل قلبه بيتي، وأخلاه من غيري؛ ما يدري أحدٌ ما أعطيه؛ فلا تشبّهوه بالبيت المعمور؛ فإنّه بيت ملائكتي، لا بيتي؛ ولهذا لم أُسكن فيه خليلي إبراهيم عليه السلام

القَلْـبُ بَيْتُـكَ لا بَيْتِي فَـأَعْمُرهُ ... فَلَسْـــتُ أَذْكُرُ شَـــيْئًا أَنْتَ تَذْكُرُهُ
ذِكْرِي لِنَفْسِي حِجَابٌ إِنّ ذِكْرَكَ لِي ... هُوَ السُّرُورُ الذِي بِالحُسْنِ تَغْمُرُهُ
إِذا ذَكَرْتُـكَ كانَ الذِّكْرُ مِنْـكَ لَنَـا ... فَلَسْــــتَ تَـذْكُرُ أَمْرًا نَحْنُ نَـذْكُرُهُ
إِنّ الخَلِيلَ بِظَهْرِ البَيْتِ مَسْــكِنُهُ ... مِنَ اجْلِ قَلْبٍ لَهُ ما زِلْـتَ تَعْمُرُهُ
فَلَوْ يَحِـلُّ بِـهِ لَكُنْـتَ تَابِعَـهُ ... وَلَيْسَ يَسْــكُنُهُ فَلَسْـــتَ تَعْمُرُهُ
فـالحمـدُ(1) للهِ حَمْـدًا لا يَفُوهُ بِـهِ ... إِلّا الذِي هُوَ فِي قَلْبِي يُصَـــوِّرُهُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ رحمةَ الله وسعت كلّ شيء، ومن رحمته أن خلق الله بها قلب عبده، وجعله أوسع من رحمته؛ فإنّ قلب المؤمن وسع الحقّ، كما ورد أنّ الله يقول: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن» فرحمته -مع اتّساعها- تستحيل أن تتعلّق به، أو تسعه. فإنّها، وإن كانت منه، فلا تعود عليه. وما أحال -تعالى- عليه أن يسعه قلب عبده؛ وذلك أنّه الذي يفقه عن الله، ويعقل عنه. وقد أمره بالعلم به، وما أمره إلّا بما يمكن أن يقوم به؛ فيكون الحقّ معلوما معقولا للعبد في قلبه.

ولا يتّصف بأنّه -تعالى- مرحوم؛ فهذا يدلّك على أنّ الرحمة لا تناله مِن خلقه، كما يناله التّقوى؛ أعني تقوى القلوب، كما قال: ﴿وَلَكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾(2) وقال: ﴿فَإِنَّهَا﴾ يعني شعائر الله -

(1) ص ٩٩
(2) [الحج: ٣٧]

وهي ضربٌ من العلمِ به- ﴿مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٌ يَعۡقِلُونَ بِهَآ﴾[2] وما جعلها عقلا إلّا ليعقل عنه العبد بها ما يخاطبه به، ومما خاطبه به: أنّ رحمته وسعتْ كلّ شيء، وأنّ قلبه وسعه ﷻ.

إلّا أنّ ثمّ سِرًّا أشيرُ إليه ولا أَبسطُه؛ وهو أنّ الله أخبر[3] أنّه أحبّ أن يُعْرَف، ومقتضى الحبّ معروف؛ فخلق الخلق، وتعرّف إليهم؛ فعرفوه. فما عرفوه بنظرهم، وإنما عرفوه بتعريفه إيّاهم. فهذي إشارة ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[4]. والمحبّة علمُ ذوق، وما فينا إلّا محبٌّ، ومَن أحبّ عَرَف مقتضى الحبّ؛ فمِن هنا تعرف عموم الرحمة. والحديث الآخَر: غضبُ الله الكائن من إغضاب العبد، بما قال عنه التراجمة -عليهم السلام- في باب الشفاعة إذا سألوهم الخلق فيها يوم القيامة، فيقولون: «إنّ الله قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله» فزال الغضب بالانتقام. وأخبر ﷺ: «إنّ الصدقة تطفئ غضب الربّ» وهو الموفِّقُ عَبْدَهُ لِما تصدّق به، فهو المطفئ غضبَهُ بما وفّق إليه عبدَه. وهذا كثير، لكنّ هذا القدر عند عباد الله منه، فإنّا لا نزيد عليه؛ لأنّا ما عرفناه إلّا بتعريفه. وهذا من جملة تعريفه، لا من نظر المخلوق.

فلمّا اتّخذ الله قلبَ عبده بيتا؛ لأنّه جعله محلّ العلمِ به: العرفانيّ، لا النظريّ؛ حماه، وغار عليه أن يكون محلّا لغيره. والعبدُ جامعٌ؛ فلا بدّ أن يظهر الحقّ -تعالى- لهذا العبد في صورٍ شتّى؛ أي: في صورة كلّ[5] شيء؛ لأنّه محلّ للعلم بكلّ شيء. وليس محلّ العلم بالأشياء إلّا القلب. والحقّ يغار على قلب عبده أن يكون فيه غير ربّه؛ فأطلعه أنّه صورةُ كلّ شيء، وعينُ كلّ شيء؛ فوسع كلَّ شيء قلبُ العبد؛ لأنّ كلَّ شيء حقٌّ؛ فما وسعه إلّا الحقُّ. فمَن علِم الحقَّ من حقّيّته؛ فقد علِم كلَّ شيء، وليس مَن عَلِم شيئا عَلِم الحقّ.

---

(١) [الحج: ٣٢]
(٢) [الحج: ٤٦]
(٣) ص ٩٩ب
(٤) [ق: ٣٧]
(٥) ص ١٠٠

وعلى الحقيقة؛ فما عَلِم العبدُ ذلك الشيءَ الذي يزعم أنّه عَلِمه؛ لأنّه لو علِمه عَلِم أنّه الحقّ. فلمّا لم يعلم أنّه الحقّ؛ قلنا فيه: إنّه لم يعلمه. وإنما قال: «قلب المؤمن» لا غير المؤمن؛ لكون المعرفة بالله لا تكون إلّا بتعريفه، لا بحكم النظر الفكريّ. ولا يقبل تعريفه به -تعالى- إلّا المؤمن. فإنّ غير المؤمن لا يقبل ذلك جملة واحدة.

فإنّ الناظر على أحد ثلاثة أمور: إمّا أن يحيل ذلك الذي ورد به التعريف على الحقّ؛ فينقسم هنا المحيلون على أقسام: فمنهم من يطعن في الرسل ويجعلهم تحت سلطان الخيال، وهذه الطائفة من الأخسرين الذين أضلّهم الله وأعماهم عن طريق الهدى؛ بل في طريق الهدى لو علموا. فهؤلاء قد جمعوا بين الجهل وبين المروق من الدِّين؛ فلا حَظّ لهم في السعادة.

وقسم آخر منهم قالوا: إنّ الرسل هم أعلمُ الناس بالله؛ فتنزّلوا في الخطاب على[1] قدر أفهام الناس، لا على ما هو الأمر عليه؛ فإنّه مُحال. فهؤلاء كذّبوا اللهَ ورسلَه فيما نَسب اللهُ إلى نفسه وإلى رسله بحسن عبارة، كما يقول الإنسان إذا أراد أن يتأدّب مع شخص آخر، إذا حدّثه بحديثٍ يرى السامعُ في نظره أنّه ليس كما قال المخبِر، فلا يقول له: كذبت، وإنما يقول له: يُصدَّق سيّدي، ولكن ما هو الأمر على هذا، وإنما الأمر الذي ذكره سيّدي (هو) على صورة كذا وكذا؛ فهو يكذّبه ويُجهّله بحسن عبارة. هكذا فِعْلُ هؤلاء المتأوّلين.

وقسم آخر لا يقول بأنّه نزل في العبارة إلى أفهام الناس، وإنما يقول: ليس المراد بهذا الخطاب إلّا كذا وكذا، ما المراد منه ما تفهمه العامّة، وهذا موجود في اللسان الذي جاء به هذا الرسول. فهؤلاء أشبه حالا[2] ممن تقدّم؛ إلّا أنّهم متحكّمون في ذلك على الله. فلا بقولهم هو المفهوم من اللسان، وكذلك الذي يعتقده عامّة ذلك اللسان هو أيضا المفهوم من ذلك؛ فما يمنع أن يكون المجموع؟ فأخطؤوا في الحكم على الله بما لم يحكم به على نفسه. فهؤلاء ما عبدوا إلّا الإله الذي ربطتْ عليه عقولهم، وقيّدتْهُ، وحصرتْهُ.

---

(١) ص ١٠٠ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب.

وقسم آخر قال: نؤمن بهذا اللفظ كما جاء من غير أن نعقل له معنى، حتى نكون في هذا الايمان في حكم مَن لم يسمع به، ونبقى على ما أعطانا دليل العقل من إحالة مفهوم هذا الظاهر من[1] هذا القول. فهذا القسم متحكّم أيضا بحسن عبارة، وأنّه ردٌّ على الله بحسن عبارة؛ فإنّهم جعلوا نفوسَهم حُكْمَ نفوسٍ لم تسمع ذلك الخطاب.

وقسم آخر قالوا: نؤمن بهذا اللفظ على حدّ عِلم الله فيه وعلم رسوله ﷺ. فهؤلاء قد قالوا: إنّ الله خاطبنا عبثا؛ لأنّه خاطبنا بما لا نفهم، والله يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[2] وقد جاء بهذا؛ فقد أبان كما قال الله. لكن أبى هؤلاء أن يكون ذلك بيانا. وهؤلاء كلّهم مسلمون.

وأمّا الأمر الثالث؛ فهم الذين كشفَ الله عن أعين بصائرهم غطاءَ الجهل؛ فأشهدهم آيات أنفسهم وآيات الآفاق؛ فتبيّن لهم أنّه الحقّ، لا غيره. فآمنوا به، بل علموه بكلّ وجهٍ، وفي كلّ صورة. و﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾[3] فلا يرى العارف شيئا إلّا فيه؛ فهو ظَرْفُ إحاطة لكلّ شيء. وكيف لا يكون، وقد نبّه على ذلك باسمه "الدهر"؛ فدخل فيه كلّ ما سِوَى الله؟ فمن رأى شيئا فما رآه إلّا فيه. ولذلك قال الصدّيق: "ما رأيت شيئا إلّا رأيت الله قَبْلَه" لأنّه ما رآه حتى دخل؛ فبالضرورة يرى الحقّ قبل الشيء بعينه؛ لأنّه يرى صدور ذلك الشيء منه. فالحقُّ بيت الموجودات كلّها؛ لأنّه الوجود. وقلبُ العبد بيت الحقّ؛ لأنّه وسعه؛ ولكن قلب المؤمن، لا غير.

فَمَنْ[4] كانَ بَيْتَ الحَقِّ فالحَقُّ بَيْتُهُ   فَعَيْنُ وُجُودِ الحَقِّ عَيْنُ الكَوَائِنِ

وما حاز المؤمن هذه السعة إلّا بكونه على صورة العالَم وعلى صورة الحقِّ، وكلّ جزء من العالَم ما هو على صورة الحقّ، فمن هنا وصفه الحقُّ بالسعة. قال أبو يزيد البسطاميّ في سعة قلب العارف: "لو أنّ العرش" يعني ملك الله "وما حواه" من جزئيّات العالَم، وأعيانه "مائة ألف

(١) ص ١٠١
(٢) [إبراهيم: ٤]
(٣) [فصلت: ٥٤]
(٤) ص ١٠١ب

ألف مرّة" لا يريد الحصر، إنما يريد ما لا يتناهى ولا يبلغه المدى؛ فعبّر عنه بما دخل في الوجود ويدخل أبدا، "في زاوية من زوايا قلب العارف ما أحسّ به". وذلك لأنّ قلبا وَسِع القديمَ كيف يحسّ بالمحدَث موجودا؟ وهذا من أبي يزيد توسُّعٌ على قدر مجلسه لإفهام الحاضرين. وأمّا التحقيق في ذلك أن يقول: إنّ العارف لمّا وسع الحقَّ قلبُه، وسع قلبُه كلَّ شيء؛ إذ لا يكون شيء إلّا عن الحقّ؛ فلا تتكوّن صورة شيء إلّا في قلبه؛ يعني في قلب ذلك العبد الذي وسع الحقَّ.

فَهْوَ الهَيُولي لِكُلِّ صُـــوْرَةْ مِنْ صُوْرَةٍ صُوْرَةٍ وَسُوْرَهْ

وأَنْتَ[1] ما بَيْنَ ذا وَهَـذَا أَقامَكَ الحَقُّ فِيْهِ سُـــوْرَهْ

وينظر إلى قول أبي يزيد ما قال الجنيد: "إنّ المحدَث إذا قُرِن بالقديم لم يبقَ له أثر". إلّا أنّ قول الجنيد هنا أتمّ من قول أبي يزيد[2]؛ فإنّ المحدَث إذا قرنته بالقديم؛ كان الأثر للقديم، لا للمحدَث. فيتبيّن لك بهذه المقارنة ما هو الأمر عليه؛ وهو ما قلناه. فإنّه لا يمكن أن يُجهل الأثرُ؛ وإنما كان قبل هذه المقارنة يُنسب إلى المحدَث؛ فلمّا قرنه بالقديم رأى الأثرَ من القديم، ورأى المحدَث عين الأثر؛ فقال ما قال.

ولا نشكّ، بعد أن تقرّر هذا، أنّ الخليل إبراهيم عليه السلام بهذه المثابة، هو والرسول قد وَسِع قلبُهُ الحقَّ. فجعله -تعالى- مسنِدا ظهرَه إلى البيت المعمور، وما دخله. لأنّه لو دخله؛ لَوَسِع البيتُ المعمورُ الحقَّ؛ لأنّه قد وَسِع مَن وَسِعَه. وهي إشارة، لا حقيقة؛ فإنّ جسم إبراهيم عليه السلام محصور بـ"حبرون"[3] بلا شكّ، فما نريد إلّا الصورة التي هو عليها في البرزخ الذي انتقل إليه بالموت.

وأمّا قوله: "وأخلاه من غيري" هو قوله عليه السلام فيمن يقرأ القرآن: «مَن شَغله ذكري» يعني القرآن يقرأه العبد «عن مسألتي؛ أعطيته أفضل ما أعطي السائلين». قال تعالى: ﴿إِنَّا[4] نَحْنُ نَزَّلْنَا

---

(١) ص ١٠٢

(٢) "إلّا أنّ... أبي يزيد" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.

(٣) "بحبرون" مضافة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب. وفوقها ثلاث كلمات صغيرة الحجم هي: "اسم قرية قبره". وحبرون: هو الاسم القديم لمدينة الخليل في جنوبي القدس وبها الحرم الخليلي قبر إبراهيم عليه السلام ومشاهد أثرية أخرى. [تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير - (١ / ٤٤٣)]

(٤) ص ١٠٢ب

ٱلذِّكۡرَ﴾[1] وهو القرآن وقال: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾[2] يعني أهل القرآن لأنّه قال: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾[3] فهو الجامع كلَّ شيء. فمن اعتقد غيرا؛ وجب عليه أن يخلي قلبه للحقّ. والناس يتفاضلون في الدرجات؛ فإنّ الله قد فضّل العالَم بعضه على بعض، وأفضلُ المفاضلة فضلُ العلم بالله. ألا تراه قد أعطاه -تعالى- أعني للإنسان بمنزلة الاسم "الآخر" الذي لله، وأعطى نفسه -تعالى- الاسم "الأوّل" في رتبة العلم به، وجعل الملَك محاطا به بين الأوّل والآخر؟ فمن كان له عِلْمٌ بالمراتب عَلِم ما للمَلك من الله، وما له من الإنسان. ولهذا كان الملَك، وهو الروح الأمين، يأتي بالوحي من الاسم "الأوّل" الذي لله إلى العبد الكامل الرسول، النازل في منزل الاسم الإلهيّ "الآخِر" وهو قوله -تعالى-: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾[4] فبدأ بنفسه في الشهادة بتوحيده، ثمّ ذكر ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ثمّ ذكر بعد الملائكة ﴿أُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾؛ وهم الأناسيّ. فللّه الأمر من قبل ومن بعد، والملَك (هو) ما بينهما، وهكذا كان أمر الوجود.

فالأوّليّة للحقّ، ثمّ أوجد الملَك، ثمّ أوجد الإنسان؛ وأعطاه الخلافة، ولم يعطها الملَك لأنّ الوسط له، وكلّ وسط فهو محاط به، فافهم. فصورة فضل الملَك[5] على الإنسان بما أتاه به من عند الله، وليس ذلك بدليل قاطع على الفضليّة؛ في العقل وفي اللسان. كما أنّ خلقَ السَّماوات والأَرضِ أَكبرُ من خَلْقِ النَّاس[6]؛ لأنّ الناس في رتبة الانفعال عن حركة الأفلاك، وقبول التكوين الذي في العناصر. فما ثَمّ إلّا وجوه خاصّة، ما ثمّ وجه محيط. فمن وجهٍ يفضل، ومن وجهٍ يكون مفضولا. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) [الحجر: ٩]
(٢) [النحل: ٤٣]
(٣) [الأنعام: ٣٨]
(٤) [آل عمران: ١٨]
(٥) ص ١٠٣
(٦) مستنبط من الآية الكريمة: "لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ" [غافر: ٥٧]
(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس وأربعمائة
في معرفة منازلة: ما ظهر مِنّي شيء لشيء، ولا ينبغي أن يَظْهَرَ

لَوْ ظَهَرْنا لِلشَّيْءِ كانَ سِوَانا   وسِوَانا ما ثَمَّ؛ أَيْنَ الظُّهُورُ؟
أَنْتَ عَيْنُ الوُجُودِ ما ثَمَّ غَيْرٌ   وَلِهَذَا أَنا الإلَهُ الغَيُورُ
لا تَقُلْ يا عُبَيْدُ: إِنَّكَ أَنِّي   أَنا بَاقٍ وَأَنْتَ فانٍ تَبُورُ
كُلّ وَقْتٍ فَأَنْتَ خَلْقٌ جَدِيْدٌ   وَلِهَذَا لَكَ الفَنَا والنُّشُورُ

يقول[1] الحقّ: "ما ثمّ شيء أظهُرُ إليه؛ لأنِّي عينُ كلّ شيء؛ فما أظهُرُ إلّا لمن ليست له شيئيّة الوجود. فلا تراني إلّا الممكنات في شيئيّة ثبوتها؛ فما ظهرتُ إليها؛ لأنّها لم تزل معدومة، وأنا لم أزل موجودا؛ فوجودي عينُ ظهوري، ولا ينبغي أن يكون الأمر إلّا هكذا. ولَمّا كانت الأحكام فيما ظهر (هي) لأسمائي، وفي نفس الأمر لأعيان الممكنات؛ والوجودُ عيني، لا غيري"، وفَصَّلَتِ الأحكامُ الإمكانيّةُ الصوَرَ في العين الواحدة، كما يقول أهل النظر في تفصيلِ الأنواع في الجنس، وتفصيلِ الأشخاص في النوع؛ كذلك تفصيل الصور الإمكانيّة في العين؛ وترى الأسماء أنّا مسمّاها -أعني الأسماء الحسنى- فتجعل الأثر لها. وفي الحقيقة ما الأثر إلّا لأعيان الممكِنات؛ ولهذا ينطلق على الصور أسماءُ الممكنات.

ومن أسماء الممكنات أسماءُ الله، فلها نِسبتان: نِسبةٌ إلى الله -تعالى-، ونِسبةٌ إلى صور الممكنات. فالحقّ ليس بظاهر لأعيان صور الممكنات من حيث ما هي صور لها، لا من حيث أنّها ظهرتْ في عين الوجود الحقّ. والشيءُ إذا كان في الشيءِ بمثل هذه الكينونة من القرب؛ لا

(١) ص ١٠٣ب

يمكن أن يراه. فلا يمكن أن[1] يظهر له، كما نراه في الهواء؛ ما منعَنا من رؤيته إلّا القرب المفرط. فلا يمكن أن نراه، ولا يمكن أن يظهر لنا عادة. فلو تباعدَ منّا لرأيناه، ومن المحال بُعد الصور عن العين التي توجد فيها؛ لأنّها لو فارقَتْها انعدمتْ، كما هو الأمر في نفسه؛ فإنّ الصور في هذه العين تنعدم، وهي ﴿فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ﴾[2].

فالممكناتُ، من حيث أنّ لها الأسماءَ الإلهيّة، وهّابةُ هذه الصور الظاهرة، بعضها لبعض في عين الوجود. فما أظهرتْ هذه الأعيانُ الممكناتُ صورةً إلّا بالأسماء الإلهيّة من قائل، وقادر، وخالِق، ورازق، ومحيي، ومميت، ومعزّ، ومذلّ. وأمّا الغنى والعزّة فهي للذات[3]. فغِناها لها[4] بكونها تعطي هذه الصور، ولا تقبل العطاءَ لما تعطيه حقيقة ذاتها. وأمّا العزّة لها، فإنّ هذه الصور لا تعطيها، ولا تؤثّر فيها علما بما تستفيده[5] في حال وجودها بعضها من بعض؛ فإنّ الأعيانَ هي المعطيةُ لهذه الصور تلك العلوم التي استفادتها بالأسماء الإلهيّة. وهذا معنى قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[6] وهو العالِم بلا شكّ. فالحقُّ عالِم، والأعيانُ عالِمة ومستفيدة، والعلمُ إنما هو عينُ الصور، واستفادتها من الأسماء الإلهيّة[7] التي أعطتها أعيانُ الممكنات العلوم بها.

ومن هنا تعلم حكم الكثرة والوحدة، والمؤثِّر والمؤثَّر فيه والأثر، ونسبة العالَم من الله، ونسبة تنوّع الصور الظاهرة، وما ظهر ومن ظهر، وما بطن ومن بطن، وحقيقة ﴿ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[8] وأنّها نعوت لمن له الأسماء الحسنى. فتحقّق ما ذكرناه في هذا الباب، فإنّه نافع جدًّا؛ يحوي على أمر عظيم لا يقدر قدرَه إلّا الله.

فَمَن عرَف هذا البابَ عرف نفسَه؛ هل هو الصورة؟ أو هو عينُ واهب الصورة؟ أو هو

---

(١) ص ١٠٤
(٢) [ق: ١٥]
(٣) "فهي للذات" ثابتة في الهامش.
(٤) مضافة في الهامش مع إشارة التصويب.
(٥) ق "تشهده" وفوقها كتبت "تستفيده" بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٦) [محمد: ٣١]
(٧) ص ١٠٤ب
(٨) [الحديد: ٣]

عين العين الثابتة الممكنة التي لها العدم من ذاتها؟ و«مَن عرف نفسه عرف ربَّه» ضرورة. فما يعرفُ الحقَّ إلّا الحقُّ؛ فلا تقدّم ولا تأخّر؛ لأنّ الممكن في حال عدمه ليس بمتأخّر عن الأزل المنسوب إلى وجود الحقّ؛ لأنّ الأزل كما هو واجبٌ لوجود الحقّ، هو واجبٌ لعدم الممكن، وثبوته، وتعيينه عند الحقّ. ولولا ما هو متعيّن عند الحقّ، مميّز عن ممكن آخر؛ لما خصّصه بالخطاب في قول "كن".

ومَن عرف هذا الباب عرف مَن يقول: "كن"، ولمن يقال: "كن"، ومَن يتكوّن عن قول "كن"، ومَن يقبل حكم الكاف والنون. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] السابع وأربعمائة
في معرفة منازلة: في أسرع من الطرفة تختلس منّي
إن نظرت إلى غيري؛ لا لضعفي ولكن لضعفك

التِفَاتُ المُصَلّي عَيْنُ اخْتِلاسِهْ ... يَلْعَبُ الدَّهْرُ كَيْفَ شاءَ بِناسِهْ
وَهُوَ الدَّهْرُ والمَشِيْئَةُ مِنْهُ ... وأُناسُ الزَّمانِ عَيْنُ أُناسِهْ
كُلُّ شَيْءٍ لَهُ لِباسٌ مُسَمَّى ... وَقُلُوبُ الرِّجالِ عَيْنُ لِباسِهْ
وأَنا صُورَةٌ لَهُ ثُمَّ يَخْفَى ... بِوُجُودِي كالظَّبْيِ عِنْدَ كِناسِهْ[2]
لِحُدودٍ قامَتْ بِصُوْرَةِ كَوْنِي ... يَتَعالَى عَنْها بِأَصْلِ أَسَاسِهْ

دخلتُ على شيخنا أبي محمد عبد الله الشكاز بأغرناطة من بلاد الأندلس، وكان من أهل باغة، وهو من أكبر مَن لقيته في طريق الله. فقال لي: يا أخي؛ الرجال أربعة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالًا﴾[3]: ﴿رِجَالٌ[4] لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾[5]، ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾[6]، ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالًا﴾[7] يريد على أرجلهم لا يركبون، ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٌ﴾[8].

فأراد بالرجال الأربعة حصرَ المراتب؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا رسول، ونبيّ، ووليّ، ومؤمن. وما عدا هؤلاء الأربعة فلا اعتبار لهم من حيث أعيانهم؛ لأنّ الشيء لا يُعتبر إلّا من حيث منزلته، لا من

(١) ص ١٠٥
(٢) الكناس: موضع في الشجر يستتر فيه الظبي.
(٣) [الأنبياء: ٧]
(٤) ص ١٠٥ب
(٥) [النور: ٣٧]
(٦) [الأحزاب: ٢٣]
(٧) [الحج: ٢٧]
(٨) [الأعراف: ٤٦]

حيث عينه الإنسانيّة. (فالإنسانيّة)[1] واحدةُ العين في كلّ إنسان. وإنما يتفاضل الناس بالمنازل، لا بالعين. حتى في الصورة: من جميل، وأجمل، وغير جميل. ولهذا ما جاء ﷺ في ذِكر الرجال بأكثر من أربعة. فما أراد بالأربعة إلّا ما ذكرناه، وما أراد بالرجال في هذه الآيات الذُّكران خاصة، وإنما أراد هذا الصنف الإنسانيّ: ذَكَرا كان أو أنثى.

ولَمّا قلت له في قوله ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾[2]: "المراد به مَن أتى ماشيا على رجليه". قال ﷺ: "الرجل لا يكون محمولا، والراكب محمول". فعلمتُ ما أراد؛ فإنّه قد علم أنّ رسول الله ﷺ ما أُسري به إلّا محمولا على البراق. فسلّمت إليه ما قال، وما أعلمته ﷺ أنّ البقاء على الأصل هو المطلوب لله من الخلق. ولهذا ذكره -تعالى- بقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾[3] يعني موجودا. يقول[4] له: ينبغي لك أن تكون -وأنت في وجودك- من الحال معي، كما كنت -وأنت في حال عدمك- من قبولك لأوامري، وعدم اعتراضك. يأمره بالوقوف عند حدوده ومراسمه: فيتكلّم حيث رسم له أن يتكلّم، ويتكلّم بما أمره به أن يتكلّم؛ فيكون -سبحانه- هو المتكلّم بذلك على لسان عبده، وكذلك في جميع حركاته وسكناته، وأحواله الظاهرة والباطنة؛ لا يقول في وجوده: إنّه موجود؛ بل يرى نفسه على صورته في حال عدمه.

هذا مراد الحقّ منه بالخطاب؛ فهو محمول بالأصالة؛ غير مستقلّ. فإنّ المحدَث لا يستقلّ بالوجود من غير المرجّح؛ فلا بدّ أن يكون محمولا. ولهذا ما أُسري برسولٍ قطّ إلّا على براق؛ إذا كان إسراءً جسميّا محسوسا، وإذا كان بالإسراء الخياليّ الذي يعبَّر عنه بالرؤيا؛ فقد يرى نفسه محمولا على مركب، وقد لا يرى نفسه محمولا على مركب؛ لكن يعلم أنّه محمول في الصورة التي يرى نفسه فيها؛ إذ قد علمنا أنّ جسمه في فراشه وفي بيته نائم، فاعلم ذلك.

وأمّا ما ذهب إليه الشيخ من الاستقلال وعدم الركوب؛ فذلك هو الذي يُحْذَر منه؛ فإنّه

(١) لم ترد في ق وأثبتناها من ه، س
(٢) [الحج: ٢٧]
(٣) [مريم: ٩]
(٤) ص ١٠٦

الاختلاس الذي ذكرنا. فإنّ العبد هنا اختلسته نفسُه بالاستقلال، وهو في نفسه غير مستقلّ. فأخذه ذلك الاختلاس من يد الحقّ؛ فتخيّل[1] أنّه غير محمول؛ فلم يعرف نفسَه. ومن لم يَعرف نفسَه جَهِل ربَّه. فكان الغيرُ، هنا، الذي نظر إليه عينَ نفسه؛ وذلك لضعفه في العلم بالأصل الذي هو عليه. ولا شكّ أنّ مرتبة الرسل -عليهم السلام- قد جمعتْ جميعَ مراتب الرجال من نبوّة، وولاية، وإيمان؛ وهم المحمولون. فَمَن ورثهم، كان محمولا؛ يعلم ذلك من نفسه. وإنما قلنا: "يعلم ذلك من نفسه" لأنّ الأمر في نفسه أنّه محمول ولا بدّ، ولكن مَن لا علم له بذلك يتخيّل أنّه غير محمول؛ فلهذا قيّدنا.

وفي قوله (تعالى): ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ فالذي دعاهم قال لهم: قولوا ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] وقال لهم: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا﴾[3] وكلّ معنى محمول بلا شكّ. فإنّه غير مستقلّ بالأمر؛ إذ لو استقلّ به لما طلب العون والمعين.

وقوله ﷻ (في الآية): ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[4] فهم، في تجارتهم، في ذِكْر الله؛ لأنّ التجارة على الحدّ المرسوم الإلهيّ (هي) من ذِكْر الله، كما قالت عائشة عن رسول الله ﷺ: «إنّه كان يذكر الله على كلّ أحيانه» مع كونه يمازح العجوز والصغير، وكلُّ ذلك عند العالِم ذِكْرُ الله؛ لأنّه ما من شيء إلّا وهو يذكِّر بالله. فمن رأى شيئا لا يذكر اللهَ رائيهِ عند رؤيته؛ فما رآه؛ فإنّ الله ما وضعه في الوجود إلّا مذكِّرا. فَلَمْ تُلْهِهم التجارة[5] ولا البيع عن ذِكْرِ الله.

وكذلك: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[6] في أخذ الميثاق الذي أَخذ اللهُ عليهم، فوفوا به. وقيل فيهم: ﴿صَدَقُواْ﴾ لأنّهم غالبوا فيه وفي الوفاء به، الدعاوى المركوزة في النفوس التي

---

(١) ص ١٠٦ب
(٢) [الفاتحة: ٥]
(٣) [الأعراف: ١٢٨]
(٤) [النور: ٣٧]
(٥) ص ١٠٧
(٦) [الأحزاب: ٢٣]

أَخرجت بعض من أخذ عليه الميثاق، أو أُكثره، عن الوفاء بما عاهد عليه الله. فليس الرجلُ إلّا مَن صدق مع الله، في الوفاء بما أَخذ عليه، كما صدق النبيُّ فيما أخذ عليه الله في ميثاق النبيّين والمرسلين.

وقوله: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾[1] وهم أعظم الرجال في المنزلة؛ فإنّ لهم الاستشراف على المنازل. فما أشار بالأعراف هنا، هذا الشيخُ، (إلى) مَن تساوت حسناتُه وسيّئاته، وإنما أخذه من حيث منزلة الاستشراف. فإنّ الأعراف -هنا- هو السُّور الذي بين الجنّة والنار؛ ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ﴾[2] وهو الذي يلي الجنّة ﴿وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ وهو الذي يلي النار. فجعل النارَ مِن قِبَلِهِ أي تُقابله، والمقابل ضدّ. فلم يجعل السور محلّا للعذاب، وجعله محلّا للرحمة بقوله: ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ﴾ فانظر ما أعجب تنبيهَ اللهِ عبادَه بحقائق الأمور على ما هي عليه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3].

فأهلُ الأعراف في محلّ رحمة الله؛ وذلك هو الذي أَطمعهم في الجنّة، وإن كانوا بَعْدُ ما دخلوها. ثمّ[4] ذكر أنّ لهم المعرفة بمقام الخَلق فقال: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ﴾[5] أي: بما جعلنا فيهم من العلامة، وقوله: ﴿وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ فإنّهم في مقام الكشف للأشياء. فلو دخلوا الجنّةَ؛ استترَ عنهم بدخولها فيها وسَترتهم؛ لأنّها جنّة عن كشف ما هم له كاشفون. وقولهم: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ تحيّة إقبال عليهم لمعرفتهم بهم، وتحيّة لانصرافهم عنهم إلى جنّاتهم.

يقول الله: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[6] ويقول: «أنا أغنى الشركاء عن الشِّرك»، ومعلوم أنّ الاستعانة شِرْكٌ في العمل. فإن كان العمل له؛ فأين العبد؟ وإن كان للعبد؛ فقد أشرك نفسَه. فاختلسه هذا القدر من توحيد الأفعال. فمن علم أنّ العبدَ محلٌّ لظهور العمل؛ فلا بدّ منه، ولا بدّ من القبول

(١) [الأعراف: ٤٦]
(٢) [الحديد: ١٣]
(٣) [الأعراف: ١٨٧]
(٤) ص ١٠٧ب
(٥) [الأعراف: ٤٦]
(٦) [الأعراف: ١٢٨]

إن قيل إنّه -تعالى- أوجد العبد والعمل. فلو لم يكن العبد قابلا لإيجاد "القادر" إيّاه؛ لما وُجِدَ، دليلُنا المحال. فلا بدّ من قبول الممكن، فلا بدّ من الاشتراك في الإيجاد: إن كان في إيجاد العبد فلا بدّ منه، وإن كان في إيجاد العمل التكليفيّ فلا بدّ من العبد؛ فعلى كلّ حال لا بدّ منك ومنه. إلّا أنّك منعوت بالضعف، فقال -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٍ﴾(١) لكون الممكن لا يستطيع أن يدفع عن نفسه الترجيحَ(٢) على كلّ حال ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٍ قُوَّةً﴾ للتكليف، إلّا أنّه لا يستقلّ؛ فأُمر بطلب المعونة. فلولا أنّ للمكلَّف نِسبةً وأثرا في العمل؛ ما صحّ التكليف، ولا صحّ طلب المعونة من ذي القوّة المتين. فإن شئتَ سمّيتَ أنت ذلك القدر من الاشتراك: كسبًا، وإن شئت سمّيته: خَلْقًا، بعد أن عرفت المعنى.

وأمّا أهل الله، أرباب الكشف، فكما قلنا: إنّ ذلك كلّه أحكام أعيان الممكنات في العين الوجوديّة الظاهرة في الصوَر، عن آثار الأسماء الإلهيّة الحسنى، من حيث أنّ الممكنَ متّصِفٌ بها. فهي للحقّ أسماءٌ، وهي للممكن نعوتٌ وصفات في حال عدم الممكن؛ لأنّ وجود عينه -من حيث الحقيقة- قد بيّنّا أنّه لا يُتصوّر. فما استفاد الممكنُ إلّا ظهور أحكامه بوجود الصوَر التي تتبعها أسماءُ الممكنات. فكما أنّ أسماءَ الله الحسنى للممكن على طريق النعتيّة، كذلك الأسماء الكونيّة التي تنطلق على الصور الكائنة في عين الوجود، هي أسماءٌ للعين الوجوديّة.

قال تعالى: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ﴾(٣) في معرض الدلالة. فإذا سمّوهم، قالوا: هذا حَجَرٌ، هذا شجر، هذا كوكب. والكلّ اسمُ عبدٍ. ثمّ أبان الحقّ -تعالى- ذلك كلّه(٤) ليعقل عنه، فقال تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾(٥) فقلتم عن العين من أجل الصورة: إنّها حجر، أو شجر، أو كوكب، أو أيّ اسم كان، من المعبودين الذين ما لهم اسم "الله".

فما قال أحد من خلق الله: "أنا الله" إلّا الله المرقوم في القراطيس إذا نطق يقول: "أنا الله".

---

(١) [الروم: ٥٤]
(٢) ص ١٠٨
(٣) [الرعد: ٣٣]
(٤) ص ١٠٨ب
(٥) [النجم: ٢٣]

فتعلم عند ذلك ما معنى قوله: "أنا الله" وأنّه حَقٌّ -أعني: هذا القول في ذلك اللسان المصطلح عليه-. ويقوله أيضا العبدُ الكامل الذي الحَقُّ لسانه، وسمعه، وبصره، وقواه، وجوارحه. كأبي يزيد وأمثاله. وما عدا هذين، فلا يقول: "أنا الله" وإنما يقول الاسم الخاص الذي له في ذلك اللسان، فاعلم ذلك. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن وأربعمائة
في معرفة منازلة: يوم السبت
حُلَّ عنك مئزر الجدّ الذي شددتَه، فقد فرغ العالَم منّي وفرغت منه

فَرَغْنـا مِنَ الأَجْنـاسِ فـالخَلْقُ خَلْقُنـا وَقَدْ بَقِيَتْ أَشْـــخاصُـــها تَتَكَوَّنُ

مَـدَى[1] الجُودِ والأَنْفاسِ فالأَمْرُ دائِمٌ إِلَى غَـيْرِ غـاياتٍ لَهُ تَـتَـعَـيَّنُ

هُوَ الغايَةُ القُصْـــوَى فَلَيْسَـــتْ نِهايَةٌ سِـــوَاهُ فَهَـذَا حَقُّـهُ المُتَيَقَّنُ

أَنَا الـبِـدءُ لا عَـوْدٌ تَـرَاهُ لأَنّـهُ هُوَ الواسِـــعُ المختـارُ بِي فَتَبَيَّنُوا

أَنا أَوَّلٌ بِالقَصْـــــدِ فـالكَوْنُ كَوْنُنـا وآخِـرُ مَـوْجُـودٍ أَنا يُـتَـيَـقَّـنُ

كُلُوا طَيِّبـاتِ الرِّزْقِ مِنْ كُلِّ جـانِـبٍ فَمِنْ أَجْلِنـا بانُوا وللهِ كُوِّنُوا

قال الله تعالى: ﴿إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾[2] فنقول من باب الإشارة لا من باب التفسير: "يتجاوزون بالراحة حَدَّها" وبهذا سمّي السبت سبتا. فإنّ الله خلق العالَم في ستة أيّام؛ بدأ به يوم الأحد، وفرغ منه يوم الجمعة وما مسّه من لغوب، ولم يعي بخلقه الخلقَ. فلمّا كان يوم السبت من الأسبوع، وفرغ من العالَم؛ كان يشبه المستريح الذي مسّه اللغوب؛ فاستلقى ووضع إحدى[3] رجليه على الأخرى، وقال: «أنا الملِك» كذا ورد في الأخبار النبويّة. فسمّي: يوم السبت؛ يريد: يوم الراحة.

وهو يوم الأبد؛ ففيه تتكّون أشخاص كلّ نوع؛ دنيا وآخرة. فما هي إلّا سبعة أيّام، لكلّ يوم والٍ ولّاه الله، فانتهى الأمر إلى يوم السبت. فولّى اللهُ أمرَه واليا، له الإمساك والثبوت؛ فله إمساك الصوَر في الهباء. فنهارُ هذا اليوم -الذي هو يوم الأبد- لأهل الجِنان، وليلُه لأهل النار؛

(١) ص ١٠٩
(٢) [الأعراف: ١٦٣]
(٣) ص ١٠٩ب

فلا مساء لنهارِه، ولا صباح لليلِه.

وما رأينا أحدا اعتبر هذا اليوم إلّا أحمد(١) السبتي بن هارون الرشيد، أمير المؤمنين. وذلك أنِّي كنت يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة بمكّة، قد دخلتُ الطواف؛ فرأيت رجلا حسن الهيئة، له هيبةٌ ووقار، وهو يطوف بالبيت أمامي. فصرفتُ نظري إليه عسى أعرفه، فما عرفته في المجاورين، ولم أَرَ عليه علامةَ قادمٍ من سفر؛ لِمَا كان عليه من الغضاضة والنضارة. فرأيته يمرّ بين الرَّجُلين المتلاصقين، ويعبر بينهما، ولا يفصل بينهما، ولا يشعران به. فجعلتُ أتتبّع بأقدامي مواضع وَطْآتِ أَقدامه؛ ما يرفع قدَمًا إلّا وضعتُ قدمي في موضع قدمه، وذِهني إليه، وبصري معه؛ لئلّا يفوتني. فكنت أَمُرُّ بالرجلين المتلاصقين(٢) اللذين يمرُّ هو بينهما؛ فأَجوزهما في أَثره كما يجوزهما، ولا أَفصل بينهما. فتعجّبت من ذلك!.

فلمّا أَكمل أُسبوعَه(٣)، وأراد الخروج؛ مَسَكْتُهُ، وسلّمت عليه. فردّ عليّ السلام، وتبسّم لي، وأنا لا أصرف نظري عنه مخافة أن يفوتني؛ فإنِّي ما شككت فيه أنّه روح تجسّد، وعلمت أنّ البصر يقيّده. فقلت له: إنِّي أعلم أنّك روح متجسِّدٌ. فقال لي: صدقتَ. فقلت له: فمَن أنت يرحمك الله؟ فقال: أنا السَّبتي ابن هارون الرشيد. فقلت له: أريد أن أسألك عن حالٍ كنتَ عليه في أيّام حياتك الدنيا(٤). قال: قل. قلت: بلغني أنّك ما سُمِّيت السَّبتي إلّا لكونك كنت تحترف كلّ سبتٍ بقدر ما تأكله في بقيّة الأسبوع. فقال: الذي بلغَك صحيح، كذلك كان الأمر. فقلت له: فلِمَ خصَّصت يوم السبت دون غيره من الأيّام؛ أيّام الأسبوع؟ فقال: نِعْمَ ما سألتَ. ثمّ قال لي: بلغني أنّ الله ابتدأ خلق العالَم يوم الأحد، وفرغ منه يوم الجمعة فلمّا كان يوم السبت استلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: «أنا الملِك». هذا بلغني في الأخبار وأنا في الحياة الدنيا، فقلت: والله؛ لأعملنّ على هذا. فتفرّغت لعبادة الله من يوم الأحد إلى آخر الستة الأيّام؛ لا أشتغل

---

(١) ق: "محمد" وأثبتناه باسمه المعلوم "أحمد" والذي ذكره الشيخ هكذا في السفر التاسع والحادي عشر وفي بداية هذا الباب.
(٢) ص ١١٠
(٣) أسبوعه: طوافه
(٤) س، ه: في الدنيا

بشيء[1] إلّا بعبادته -تعالى-، وأقول: إنّه -تعالى- كما اعتنى بنا في هذه الأيّام الستّة، فإنّي أتفرّغ إلى عبادته فيها، ولا أمزجها بشغل نفسي؛ فإذا كان يوم السبت أتفرّغ لنفسي وأحصل لها ما يقوتها في باقي الأسبوع كما روينا من إلقاء إحدى رجليه على الأخرى وقوله: «أنا الملِك». الحديث. وفتح الله لي في ذلك.

فقلت له: مَن كان قطب الزمان في وقتك؟ فقال: أنا، ولا فخر. قلت له: كذلك وقع لي التعريف. قال: صَدَقك مَن عرّفك. ثمّ قال لي: عن أمرك؛ يريد المفارقة. قلت له: ذلك إليك. فسلَّم عليّ سلام مُحبٍّ وانصرف. وكان بعض أصحابي والجماعة في انتظاري؛ لكونهم كانوا يشتغلون عليّ بـ"إحياء علوم الدين" للغزالي -رحمه الله-. فلمّا فرغتُ من ركعتي الطواف، وجئت إليهم، قال لي بعضهم، وهو نبيل بن خزر بن خزرون السَّبتي: رأيناك تكلّم رجلا غريبا، حسن الوجه، وسيمًا، لا نعرفه في المجاورين؛ مَن كان؟ ومتى جاء؟ فسكتُّ ولم أخبرهم بشيء من شأنه إلّا بعض إخواني، فإنّي أخبرتهم بقصّته؛ فتعجّبوا لذلك.

واعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الفراغ الإلهيّ إنما كان من الأجناس في الستّة الأيّام، وأمّا أشخاص الأنواع فلا. فبقي الفراغ بالأزمان، لا عَنِ الأشخاص[2]، وهو قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾[3] من الشئون الذي قال فيها ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[4] في هذه الدنيا؛ فيفرغ لنا منّا. وتنتقل الشئون إلى البرزخ والدار الآخرة. فلا يزال الأمر من فراغ إلى فراغ، إلى أن يصل أوان عموم الرحمة التي وسعتْ كلّ شيء؛ فلا يقع بعد ذلك فراغ، يحدّه حال ولا يميّزه؛ بل جودٌ مستمرّ، ووجود ثابتٌ مستقرّ إلى غير نهاية في الدارين: دار الجنّة، ودار النار. هكذا هو الأمر في نفسه.

ففراغُه من العالَم (هو) هذا القدر الذي ذكرته آنفا، وفراغ العالُم منه (هو) من حيث الدلالة

---

(١) ص ١١٠ب
(٢) ص ١١١
(٣) [الرحمن: ٣١]
(٤) [الرحمن: ٢٩]

عليه، لا غير. وأمّا الوهب من العلم به، فلا يزال دائما؛ لكن عن غير طلب -في الآخرة- مقاليٍّ[1].

لكن التجلّي دائم، والقبول دائم. فالعلم متجدّد الظهور لي على الدوام ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب.
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع وأربعمائة
في معرفة منازلة: أسمائي حجابٌ عليك، فإن رفعتَها وصلتَ إليّ

حِجابُكَ أَسْمَاءٌ لَكُمْ ونُعُوتُ   وأَعْيَانُنا أَكْوانُنا فَنَقُولُ
لَنا[1] الدَّوْلَةُ الغَرَّاءُ لَيْسَتْ لِغَيْرِنا   وَلا غَيْرَ إِلّا رَبّنا فَنَصُوْلُ
عَلَى مَنْ فَحَقِّقْ ما تَقُولُ وإِنَّمَا   يَقُولُ بِهَذا ظالِمٌ وَجَهُولُ
فَكُلُّ مَقَالٍ فِيْهِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ   فَكُلُّ مَقالاتِي إِلَيْهِ تَؤُولُ
فَلا تُرْفَعُ الأَسْتارُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَذَاكَ وُجُودٌ ما إِلَيْهِ سَبِيْلُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الإنسان، وإن كان في نفس الأمر عبدًا، ويجد في نفسه ما هو عليه من العجز، والضعف، والافتقار إلى أدنى الأشياء، والتألُّم من قَرصة البرغوث، ويعرف هذا كلّه من نفسه ذوقا؛ ومع هذا فإنّه يظهر بالرئاسة والتقدّم. وكلّما تمكن من التأثير في غيره؛ فإنّه يؤثّر، ويجد في نفسه طلبَ ذلك كلّه وحبّه؛ وذلك لأنّه خلقه الله على صورته. وله -تعالى- العزّة، والكبرياء، والعظمة. فَسَرَتْ هذه الأحكامُ في العبدِ؛ فإنّها أَحكامٌ تتبعُ الصورةَ التي خُلق الإنسان عليها، وتستلزمها.

فرجالُ الله هم الذين لم يَصرفهم خَلْقُهم على[2] الصورة عن الفقر، والذلّة، والعبوديّة. وإذا وجدوا هذا الأمر الذي اقتضاه خَلْقُهم على الصورة ولا بدّ؛ ظهروا به في المواطن التي عيّن الحقُّ لهم أن يظهروا بذلك فيها، كما فعل الحقُّ الذي له هذه الصفة ذاتيّة نفسيّة. فلا يظهر بها إلّا في مواطنَ مخصوصةٍ، ويظهر بالنزول، والتحبّب إلى عباده حتى كأنّه فقير إليهم في ذلك، ويقيم نفسه مقامهم.

(١) ص ١١١ب
(٢) ص ١١٢

وإذا كان الحقُّ بهذه الصفة أن ينزل إليكم في صُوَرِكم، فأنتم أحقُّ بهذا النعت أن لا تبرحوا فيه، ولا تنظروا إلى ما تجدونه فيكم من قوّة الصورة. فذلك له، لا لكم، كما أنّ لكم ما نزل إليكم فيه، لا له. ولولا أنّ أسماءه الحسنى قامت بكم واتّصفتم بها، ما تمكّن لكم ذلك. فَرُدُّوا أسماءه على صورته، لا عليكم. وخذوا منه ما نزل لكم فيه، فإنّ ذلك نَعْتُكم وأسماؤكم. فإنّكم إذا فعلتم ذلك وصلتم إليه، أي كنتم من أهل القُربة؛ فإنّ المقرَّب لا يُبْقِي له القُربُ، والجلوسُ مع الحقِّ، والتحدّثُ معه -تعالى- اسمًا إلهيّا من الأسماء المؤثِّرة في العالَم، ولا من أسماء التنزيه. وإنما يدخل عليه بالذِلّةِ؛ لشهود عِزِّه، وبالفقر؛ لشهود غناه، وبالتهيُّئ؛ لنفوذ قدرته. فينخلع من كلّ الأسماء التي تعطيه أحكامُ الصورة التي خُلِق عليها.

هذا مذهب سادات أهل[1] الطريق، حتى قالوا في ذلك: "إنّ صادِقَين لا يصطحبان، إنما يصطحب صادقٌ وصِدِّيق" ولهذا ما بَعث رسول الله ﷺ بعثًا قطّ، ولو كان اثنين؛ إلّا قدَّم أحدهما، وجعل الآخر تبعا. وإن لم يكن كذلك فَسَدَ الأمرُ والنظام. وهو متَّبِعٌ في ذلك حكمَ الأصل، فإنّه لو كان مع الله إلهٌ آخر لفسد الأمر والنظام، كما قال (تعالى): ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[2]. فمن أراد صحبة الحقّ فليصحبه بحقيقته وجِبِلَّتِهِ؛ من ذُلِّه وافتقاره. ومن أراد صحبة الخلق فليصحبه بما شرع له ربُّه، لا بنفسه، ولا بصورة ربّه؛ بل كما قلنا: بما شرع له. فيعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه؛ فيكون عبدا في صورة حقٍّ، أو حقًّا في صورة عبد؛ كيفما كان، لا حرج عليه.

ولَمّا كان هذا كلّه مذهب أهل الله؛ كشف الله لنا من زيادة العلم التي امتنَّ الله بها علينا، مع مشاركتنا إيّاهم فيما ذهبوا إليه؛ أنّ الله أَطْلعنا على أنّ جميع ما يتسمّى به العبدُ، ويحقُّ له النعت به، وإطلاق الاسم عليه؛ لا فرق بينه وبين ما يُنعت به من الأسماء الإلهيّة؛ فالكلُّ أسماءٌ إلهيّة. فهو في كلّ ما يظهر به مما ذكروه، مما تقتضيه العبوديّة عندهم، والصورة ليس له، وإنما ذلك

(١) ص ١١٢ب
(٢) [الأنبياء: ٢٢]

لله. وما لَه من نفسه سِوَى عينه، وعينُه[1] ما استفادتْ صفة الوجود إلّا منه -تعالى-؛ فما سمّاه باسمٍ إلّا وهو له تعالى.

فإذا خرج العبد عن جميع أسمائه كلِّها التي تقتضيها جِبِلَّتُه، والصورة التي خُلِق عليها، حتى لا يبقى منه سِوَى عينِه، بلا صفة ولا اسم سِوَى عينِه؛ حينئذ يكون عند الله من المقرّبين. ووافقنا على هذا القول شيخنا أبو يزيد البسطاميّ حيث قال: "وأنا الآن لا صفة لي" يعني لَمّا أقامه الله في هذا المقام. فصفات العبد كلّها معارة من عند الله؛ فهي لله حقيقة، ونعتنا بها؛ فقبِلناها أدبا على علمٍ أنّها له، لا لنا؛ إذ من حقيقتنا عدم الاعتراض. إنما هو التسليم الذاتيّ المحض، لا التسليم الذي هو صفة؛ فإنّ ذلك له.

فإذا كان العبد ما عنده من ذاته سِوَى عيْنِه؛ بالضرورة يكون الحقُّ جميعَ صفاته، ويقول له: "أنت عبدي حقّا" فما سَمِع سامعٌ في نفس الأمر إلّا بالحقِ، ولا أَبْصَرَ إلّا به، ولا عَلِمَ إلّا به، ولا حَيِيَ، ولا قَدَر، ولا تحرّك، ولا سكن، ولا أراد، ولا قهر، ولا أعطى، ولا منع، ولا ظهر عليه وعنه أمرٌ ما هو عينه؛ إلّا وهو الحقّ، لا العبد. فما للعبد سِوَى عينِه؛ سَوَاء عَلِم ذلك، أو جهله.

وما فاز العلماء إلّا بعلمهم بهذا القدر في حقّ كلّ ما سِوَى الله؛ لا أنّهم صاروا كذا بعد أن لم يكونوا. فـ ﴿لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ[2] ٱلۡعَٰمِلُونَ﴾[3]، وفي مثل هذا فليتنافس المتنافسون. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ١١٣
(٢) ص ١١٣ب
(٣) [الصافات: ٦١]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب العاشر وأربعمائة

في معرفة منازلة: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾[1]

فاعتزّوا بي تسعدوا

لَيْسَ وَرَاءَ اللهِ مَرْمًى لِرَامْ | هَذَا هُوَ الحَقُّ الَّذِي لا يُرامْ
هَـذَا مُقـامُ الحَقِّ لا تَعْتَـدُوا | يَحْرُمُ فِي هَـذَا المَقَـامِ المُقَـامْ
إِذا وَصَـلْتُمْ إِخْوَتِي فـارْجِعُوا | هَذَا وُجُودٌ ما لَدَيْهِ انْصِرامْ
رُجُوعُكُمْ مِنْـهُ إِلَيْكُمْ فَمَـا | ثَمَّ سِوَى عَيْنِ الوَرَا والأَمامْ
كُونُوا أَعِزَّاءَ بِـهِ تُسْـعَدُوا | فَلَيْسَ عِزٌّ غَيْر عِزِّ الإِمـامْ
لَمّـا رَأَوْا أَغْرَاضَـهُمْ لَمْ تُقِمْ | وَلَمْ يَرَوُا أَحْوالَهُمْ فِي دَوَامْ
قـالوا[2]: أَنام الحَقّ عَنْ كَوْنِنـا | لِذاكَ سُمُّوا فِي اللِّسانِ الأَنَامْ

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ وقال ﷺ: «ليس وراء الله مرمى» وقال (تعالى): ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[4] وما ثَمّ إلّا الله ونحن، وهو من ورائنا محيط. فليس وراء الله مرمى إلّا العدم المحض، الذي ما فيه حقّ ولا خلق. فهو -تعالى- المحيط بنا.

فالوراء منّا له من كلّ وجهة؛ فلا نراه أبدا من هذه الآية؛ لأنّ وجوهَنا إنما هي مقبلة مصروفة إلى نقطة المحيط؛ لأنّا منها خرجنا؛ فلم يتمكن لنا أن نستقبل بوجوهنا إلّا هي. فهي قبلتُنا وهي إمامنا. ومَن كان هذا نعتُه والأمر كُرِيٌّ؛ فبالضرورة يكون الوراء منّا للمحيط بنا. فإذا نظرنا إلى قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ فإنما يريد بظهورنا، لا بوجوهنا. فإنّ مشيتَنا (هي) إلى المحيط القهقرى؛ فهو من ورائنا محيط؛ لأنّه الوجود. فلو لم يكن من ورائنا؛ لكان انتهاؤنا إلى العدم، ولو

---

(١) [النجم: ٤٢]
(٢) ص ١١٤
(٣) [الأحزاب: ١٣]
(٤) [البروج: ٢٠]

وقعنا في العدم؛ ما ظهر لنا عين. فمن المحال وقوعنا في العدم؛ لأنّ الله -وهو الوجود المحض- من ورائنا محيط بنا؛ إليه[1] ننتهي. فيحول وجودُه وإحاطتُه بيننا وبين العدم.

فليس بين قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[2] تقابلٌ لا يمكن معه الجمع بينهما، بل الجمع بينهما معلوم. فالعالَم بين النقطة والمحيط؛ فالنقطة (هي) الأوّل، والمحيط (هو) الآخِر. فالحفظ الإلهيّ يصحبنا حيثما كنّا؛ فيصرفنا منه إليه. والأمر دائرة ما لها طرف يُشهد فيوقَف عنده. فلهذا قيل للمحمّديّ الذي له مثل هذا الكشف: ﴿لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾[3] لكون الأمر دوريّا ﴿فَٱرۡجِعُواْ﴾ فلا يزال العالَمُ سابحا في فلَك الوجود دائما إلى غير نهاية؛ إذ لا نهاية هناك. ولا يزال وجهُ العالَمِ أبدا إلى الاسم "الأوّل" -الذي أَوجده- ناظرا، ولا يزال ظَهْرُ العالَمِ إلى الاسم "الآخر" المحيط -الذي ينتهي إليه بورائه- ناظرا؛ فإنّ العالَمَ يرى مِن خلفه كما يرى من أمامه، ولكن يختلف إدراكه باختلاف الحال عليه؛ ولولا الاختلاف ما تميّز عينٌ، ولا كان فُرقان.

إنّ الـوُجُـودَ رَحَىً عَـلَيَّ تَـدُورُ   وأَنا لَهَا قُطْبٌ فَلَسْــتُ أَبُوْرُ
لَوْ زُلْتُ ما دَارَتْ وَلا كانَتْ رَحًى   فَالفَقْرُ نَعْتُ الكَوْنِ فَهْوَ فَقِيرُ
يا جاهِلًا[4] بِالأَمْرِ وَهْو مُشـــاهِدٌ   اعْلَمْ بِــأَنَّــكَ بِالأُمُورِ خَبِيرُ
الجَمْعُ يَحْجُــبُ فَرْقَــهُ عَنْ عَيْنِــهِ   وَهْوَ الدَّلِيْلُ عَلَيْهِ فَهْوَ بَصِـيرُ

قيل لطائفة: ﴿ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗاۖ﴾[5] فقيل لهم حقٌّ؛ لأنّ الله من ورائهم محيط؛ وهو النور. فلو لم يَضرب بالسور بينه وبينهم؛ لوجدوا النورَ الذي التمسوه، حين قيل لهم: ﴿ٱلۡتَمِسُواْ نُورًا﴾ فإنّ الحياةَ الدنيا محلُّ اكتساب الأنوار بالتكاليف، وأنّها دارُ عمل مشروع؛ فهي دار ارتقاء واكتساب. فلمّا أقبلوا على الآخرة صارت الدنيا وراءهم، فقيل لهم: ﴿ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ

---

(١) ص ١١٤ب
(٢) [البروج: ٢٠]
(٣) [الأحزاب: ١٣]
(٤) ص ١١٥
(٥) [الحديد: ١٣]

نُورٗاۖ﴾ أي لا يكون لأحدٍ نورٌ إلّا مِن حياتِه الدنيا. فحَالَ سُوْرُ المنع بينهم وبين الحياة الدنيا؛ فالسورُ دائرةٌ بين النقطة والمحيط.

فأهلُ الجِنان بين السور والمحيط. فالنور من ورائهم، وباطن السور إليهم (وهو) الذي فيه الرحمة، ووجهُ السور -الذي هو ظاهرُه- ينظر إلى نقطة المحيط. وأهلُ النار بين النقطة وظاهر السور ﴿وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾(١) إلى الأجل المسمّى. فهو حائل بين الدارين، لا بين الصفتين؛ فإنّ السور في نفْسِهِ رحمة(٢)، وعينه عين الفصل بين الدارين. لأنّ العذابَ مِن قِبَلِهِ، ما هو فيه، والرحمة فيه. فلو كان فيه العذاب؛ لتسرمد العذاب على أهل النار، كما تتسرمد الرحمة على أهل الجنّة. فالسُّور لا يرتفع، وكونه رحمة لا يرتفع. ولا بدّ أن يظهر ما في الباطن على الظاهر، فلا بدّ من شمول الرحمة لمن هو قِبَل ظاهرِ السور. ولهذا قيل لهم: ﴿ٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا﴾ فلو قيل لهم: "التمسوا رحمة" لوجدوها من حينهم بوجود السور.

فإذا أراد أهلُ الجنّة أن يتنعّموا برؤية النار؛ يصعدون على ذلك السور؛ فينغمسون في الرحمة؛ فيطّلعون على أهل النار؛ فيجدون من لذّة النجاة منها ما لا يجدونه من نعيم الجنّة؛ لأنّ الأمن الوارد على الخائف أعظم لذّة عنده من الأمن المستصحب له. وينظر(٣) أهلُ النار إليهم بعد شمول الرحمة؛ فيجدون من اللذّة بما هم في النار، ويحمدون الله -تعالى- حيث لم يكونوا في الجنّة؛ وذلك لما يقتضيه مزاجُهم في تلك الحالة. فلو دخلوا الجنّة بذلك المزاج؛ لأدركهم الألم، ولتضرّروا. فإذا عقلت (هذا) فليس النعيمُ إلّا الملائمُ، وليس العذابُ إلّا غيرُ المُلائمِ، كان ما كان. فكن حيث كنت؛ إذا لم يُصِبْكَ إلّا ما يلائمك فأنت في نعيم، وإذا(٤) لم يُصِبْكَ إلّا ما لا يلائم مزاجك فأنت في عذاب.

حُبِّبَتِ المواطنُ إلى أهلها، وأهلُ النار الذين هم أهلها: هي موطنهم، ومنها خُلِقوا، وإليها رجعوا. وأهلُ الجنّة الذين هم أهلها: منها خُلقوا، وإليها رجعوا. فلذّةُ الموطن ذاتيّة لأهل الموطن؛ غير أنّهم

---

(١) [الحديد: ١٣]
(٢) ص ١١٥ب
(٣) ق: وينظرون
(٤) ص ١١٦

محجوبون بأمرٍ عارض، عرَض لهم من أعمالهم؛ من إفراط وتفريط. فتغيّر عليهم الحال؛ فحجبهم عن لذّة الوطن ما قام بهم من الأمراض التي أَدخلوها على أنفسهم، حتى أنّهم لو لم يعملوا ما يوجب لهم وجود الآلام والأسقام، وحُشروا من قبورهم على مزاج وطنهم، وخُيّروا بين الجنّة والنار؛ لاختاروا النار؛ كما يختار السمكُ الماء، ويَفِرُّ من الهواء الذي به حياة أهل البَرِّ. فيموت أهلُ البَرِّ بما يحيا به أهلُ الماء، ويموت أهلُ الماء بما يحيا به أهلُ البرّ، فاعلم ذلك.

وأنت فلا يصحّ لك البقاء مع الحقّ على الدوام؛ فإنّه لا بدّ أن يقال: «ردُّوهم إلى قصورهم» ولم يقل: "ردّوهم إلى بيوتهم، ولا إلى أزواجهم" فما جاء بلفظ "القصور" إلّا للمعنى المعقول منه. فإذا رَدُّوهم إلى قصورهم، وأشرفوا على مُلْكِهم؛ فمن المحال أن يظهروا فيه عبيدا، وإنما يظهرون فيه ملوكا؛ فيعظُّمهم أهلهم، وتقوم[1] العزّة عليهم في نفوسهم. فتقول لهم الحقيقة: "ليكن عزّكم -الذي اقتضاه لكم الموطن- بالله، لا بنفوسكم". فيعتزّون في مُلْكِهم بعزّ الله؛ فتكون ﴿ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[2] بالأصالة ﴿وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] خلعة إلهيّة، لا بالأصالة.

فيسعدون بهذا العلم عند الله، ويجدونه في التجلّي المستأنف؛ مع أنّ العلماء بالله لا يزالون في تجلٍّ دائما؛ لَمّا علموا أنّ الحقَّ عينُ كلّ صورة. ومع هذا فلهم التجلّي العام في الكثيب؛ فإنّ ذلك يعطي ذوقا آخر خلاف هذا الذوق الذي يجدونه دائما ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

انتهى السفر الثامن والعشرون بانتهاء الباب العاشر وأربعمائة، يتلوه السفر التاسع والعشرون، الباب الأحد عشر وأربعمائة في معرفة منازلة: فيسبق عليه الكتاب فيدخل النار من حضرة كاد لا يدخل النار فخافوا الكتاب ولا تخافوني؛ فإنِّي وإيّاكم على السَّواء.[5]

---

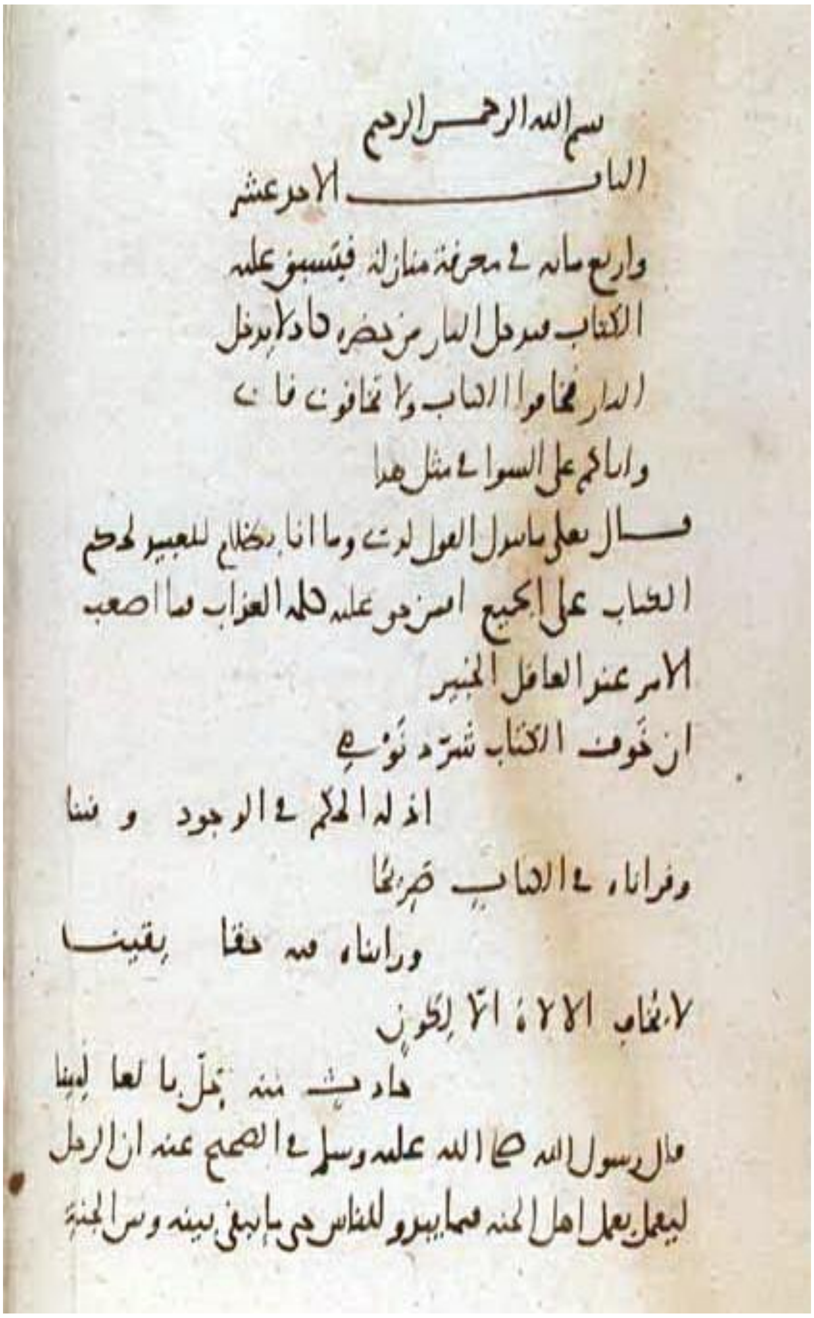
(١) ص ١١٦ب
(٢) [النساء: ١٣٩]
(٣) [المنافقون: ٨]
(٤) [الأحزاب: ٤]
(٥) وفي الهامش ما يلي: "عورضت بالنسخة الأُولَى بحلب، وتمّ ذلك تاسع ربيع الأول سنة أربعين وستمائة، والحمد لله". وأسفل المتن ختم الأوقاف الإسلامية

المحتويات

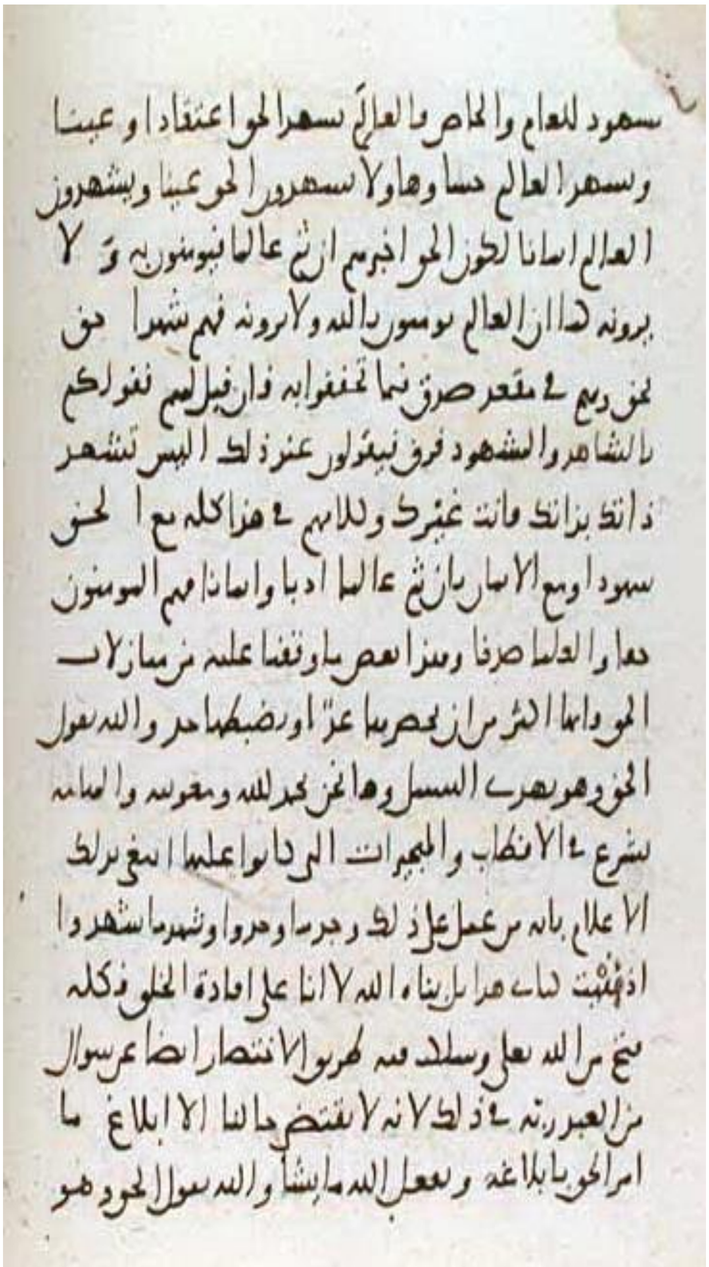
السفر التاسع والعشرون من الفتوح المكّيّ[1]

(١) العنوان ص ١ب. يليه: "إنشاء مولانا وسيدنا الشيخ الإمام صفوة الأنام إمام الأمة قدوة الأئمة سلطان المحققين محيي الملة والدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي، ﵁ وأرضاه.. منه. رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القونوي عنه". وعلى اليسار: "قوبل به".

يليه: "وقف هذا الكتاب مع ما قبله وبعده الشيخ المذكور أعلاه بخط المؤلف رضي الله عنهما في المكان والشرط المذكورين في أول الكتاب وآخره. تقبل الله منه، وأثابه رضاه إلى يوم يلقاه، في كثيب رؤياه، آمين". ثم ختم الوقف الإسلامي برقم ١٧٦٤، وطابع دمغة برقم ١٨٧٣. ثم ٢٤٧ صحيفة.



الصفحة الثانية من مخطوط قونية


مشهود للعام والخاص والعالم مشهد الحق اعتقادا وعينا
ومشهد العالم حسا وهاولا مشهدون الحق عينا ويشهدون
العالم ايمانا لكون الحق اخبرهم ان ثم عالما يؤمنون به ولا
يرونه كما ان العالم يؤمنون بالله ولا يرونه فهم شهدا حق
نحن ديع في مقعد صدق فيما تحققوا به فان قيل لهم تقولكم
بالشاهد والمشهود فرق يقولون عند ذلك اليس تشهد
ذاتك بذاتك فانت عينك وللامر في هذا كله مع الحق
شهودا ومع الايمان بان ثم عالما ادبا وايمانا فهم المؤمنون
حقا والعلما صدقا ومنزا بعض ما وقفنا عليه من معارف
الحق واما اكثر من ان نحصرها عدا او نضبطها حدا والله يقول
الحق وهو يهدي السبيل وها نحن بحمد الله ومعونته والهامه
نشرع في الانتخاب والمبحرات التي دانوا عليها انتفع بذلك
الاعلام بانه من عمل على ذلك وجد ما وجدوا وشهد ما شهدوا
اذ هذه شبهات هذا بلبنا الله لا انا على اعادة الخلق وكله
منح من الله تعالى وسلك فيه طريق الانتصار ايضا عن سؤال
من العبد ربه في ذلك لانه لا يقتضي حالنا الا الابلاغ مما
امر الحق بابلاغه ويفعل الله ما يشاء والله يقول الحق وهو

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الباب الأحد عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: «فيسبق عليه الكتاب فيدخل النار»
من حضرة: كاد لا يدخل النار
لخافوا الكتاب ولا تخافوني، فإنّي وإيّاكم على السَّواء في مثل هذا

قال تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[2] بحكم الكتاب على الجميع، ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ﴾[3] فما أصعب الأمر عند العاقل الخبير.

إنّ خَوْفَ الكِتابِ شَرَّدَ نَوْمِي ... إذْ لَهُ الحُكْمُ في الوُجُودِ وفِيْنا
وقَرأناهُ في الكِتـابِ صَرِيْحًـا ... وَرَأَيْنـاهُ فِيْـهِ حَقًّـا يَقِيْنـا
لا يُخـافُ الإِلهُ إلّا لِـكَـوْنٍ ... حادِثٍ منه حَلَّ بالعالَمِينا

قال رسول الله ﷺ في الصحيح عنه: «إنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنّة فيما يبدو للناس حتى ما يبقى بينه وبين الجنّة إلّا[4] شبر فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار» وكذلك قال في أهل الجنّة. ثمّ قال: «وإنما الأعمال بالخواتم» وهي على حكم السوابق، فلا يقضي اللهُ قضاءً إلّا بما سبق الكتاب به أن يقضي.

فَعِلمُه في الأشياء عينُ قوله في تكوينه؛ فما يبدَّل القول لديه. فلا حكم لخالقٍ ولا مخلوقٍ إلّا بما سبق به الكتاب الإلهيّ؛ ولذا قال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ فما نجري عليهم إلّا ما سبق به العلم، ولا أَحكُم فيهم إلّا ما سبق به. فهذا موقف السواء الذي يوقَف فيه العبدُ.

إذا كَانَ عِلْمُ الحَقِّ فِي الحَقِّ يَحْكُمُ ... فَفِي خَلْقِـهِ أَحرَى فَلا يَتَحَكَّمُ
وَلَيْسَ بِمُخْتـارٍ إذا كانَ هَكَـذَا ... فَكُلٌّ إِلَى سَـبْقِ الكِتابِ مُسَـلِّمُ

---

(١) ص ٢
(٢) [ق: ٢٩]
(٣) [الزمر: ١٩]
(٤) ص ٢ب

فَمَا الخَوْفُ إلّا مِنْ كِتابٍ تَقَدَّمَتْ لَهُ سُوَرٌ فِيْنا وآيٌ وأَنْجُمُ
فَلَوْ كانَ مُخْتارًا أَمِنّاهُ إنّهُ رَءُوفٌ رَحِيْمٌ بِالعِبادِ وأَرْحَمُ
وأَخْبَرَ فِي البُشْرَى بِرَحْمَتِهِ التِي يَكُونُ لَها السَّبْقُ الكَرِيْمُ المُقَدَّمُ
عَلَى[1] غَضَبٍ أَبْدَاهُ فِعْلُ عَبِيْدِهِ يَزُولُ بِحَمْدِ اللهِ عَنْهُ وعَنْهُمُ
وَلَيْسَ كِتابِي غَيْرَ ذَاتِيَ فافْهَمُوا فَمَا مِثْلُهُ إلّايَ[2] فافْشُوا أَوِ اكْتُمُوا

﴿بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾[3] فانظر -أيّها الوليّ الحميم- إلى ما يَحُوكُ في صدرك، لا تنظر إلى العوارض؛ فإنّك بحسب ما يحوك. فإن حاك الإيمانُ فأنت مؤمن، وإن حاك صَرْفُ ما وجب به الإيمان إلى ما لا يقتضيه ظاهر الحكم؛ فأنت بحسب ذلك، وبه يُختم لك. ولا تنظر إلى ما يبدو للناس منك، ولا تعوّل إلّا على ما يحوك في صدرك؛ فإنّه لا يحوك في صدرك إلّا ما سبق في الكتاب أن يُخْتَم به لك. إلّا أنّ الناس في غفلة عمّا نبّهتُهم عليه، ولا رادّ لأمره، و﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[4].

وذلك الذي يحوك في صدرك هو عين تجلّي الأمر الذي لك، وقَسَمُكَ من الوجود الحقّ. قال بعضهم في باب الورع: "ما رأيت أسهل عليَّ من الورع؛ كلّ ما حاك له شيء في نفسي تركته"، يؤيّده قول النبيّ ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» وقال: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون».

واعلم أنّ الله -تعالى- ما كتب إلّا[5] ما علِم، ولا علم إلّا ما شهد من صور المعلومات على ما هي عليه في أنفسها؛ ما يتغيّر منها وما لا يتغيّر. فيَشهدُها كلّها في حال عدمها، على تنوّعات

(١) ص ٣
(٢) رسمها في ق: إلّاياي
(٣) [القيامة: ١٤]
(٤) [الرعد: ٤١]
(٥) ص ٣ب

تغييراتها، إلى ما لا يتناهى؛ فلا يوجدها إلّا كما هي عليه في نفسها. فمِن هنا تعلم علم الله بالأشياء: معدومها وموجودها، وواجبها وممكنها ومُحالها. فما ثَمّ -على ما قرّرناه- كتاب يسبق، إلّا بالإضافة: إضافة الكتاب إلى ما يظهر به ذلك الشيء في الوجود، على ما شَهِدَهُ الحقُّ في حال عدمه؛ فهو سَبْقُ الكتاب على الحقيقة، والكتابُ سَبَقَ وجودَ ذلك الشيء. ويَعلمُ ذوقَ ذلك مَن عَلِمِ الكوائن قبل تكوينها؛ فهي له مشهودة في حال عدمها، ولا وجود لها. فَمَن كان له ذلك؛ عَلِم معنى: سَبْق الكتاب؛ فلا يَخَفْ سَبْقَ الكتاب عليه، وإنما يخافُ نفسَه؛ فإنّه ما سَبَقَ الكتابُ عليه ولا العلمُ إلّا بحسب ما كان هو عليه من الصورة التي ظهر في وجوده عليها. فَلُمْ نفسَك؛ لا تعترض على الكتاب. ومن هنا -إن عقلتَ- وَصَفَ الحقُّ نفسَه بأنّ له الحجّةَ البالغة لو نوزع؛ فإنّه من المُحال أن يتعلّق العلم إلّا بما هو المعلوم عليه في نفسه.

فلو احتجّ أحدٌ على الله بأن يقول له: عِلْمُك سَبَقَ فيّ بأن أكون على كذا؛ فلِمَ تؤاخذني؟ يقول له الحقّ: هل عَلِمتك إلّا بما أنت عليه؟ فلو كنتَ على غير ذلك لَعَلِمْتك[1] على ما تكون عليه. ولذلك قال: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[2]. فارجِعْ إلى نفسك وأنصِفْ في كلامك. فإذا رجع العبد على نفسه، ونظر في الأمر كما ذكرناه؛ عَلِمَ أنّه محجوج، وأنّ الحجّة لله -تعالى- عليه.

أما سمعتَه -تعالى- يقول: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾[3] ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ﴾[4] وقال: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[5] كما قال: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[6] يعني أَنْفُسَهم؟ فإنّهم ما ظهروا لنا حتى علمناهم وهم معدومون، إلّا بما ظهروا به في الوجود من الأحوال، والعلمُ تابعٌ للمعلوم، ما هو المعلوم تابعٌ للعلم، فافهمه. وهذه مسألة عظيمة دقيقة؛ ما في علمي أنّ أحدا نبّه عليها، إلّا إن كان وما وصل إلينا. وما مِن أحدٍ، إذا تحقّقها، يمكن له إنكارها.

---

(١) ص ٤
(٢) [محمد: ٣١]
(٣) [النحل: ٣٣]
(٤) [الزخرف: ٧٦]
(٥) [النحل: ٣٣]
(٦) [الزخرف: ٧٦]

وفرِّق -يا أخي- بين كون الشيءُ موجودا؛ فيتقدّم العلمُ وجودَهُ، وبين كونه على هذه الصورة في حال عدمه الأزليّ له. فهو مساوِقٌ للعلم الإلهيّ به، ومتقدِّمٌ عليه بالرتبة؛ لأنّه لذاته أعطاه العلم به. فاعلم ما ذكرناه؛ فإنّه ينفعك ويقوّيك في باب التسليم والتفويض للقضاء والقدر، الذي قضاه حالك. ولو لم يكن في هذا الكتاب إلّا هذه المسألة؛ لكانت كافية لكلّ صاحبِ نظرٍ سديد، وعقل[1] سليم. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ٤ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن كان لي
لم يذلّ ولا يخزى أبدا

إذَا كانَـتَ اعْمَـالِي إلَى خَـالِقِي تُعْزَى ... فَيَوْمَ التَّنَـادِي لا نَـذِلُّ ولا نَخْزَى
وآتِي سَـــلِيمًـا وَهْوَ كَوْنِي مُحقَّقًـا ... فَنُعْطَى عَلَى قَـدْرِ الإِلَهِ إِذَا نُجْزَى
ونَحْـظَى بِـعِـلْمٍ واحِـدٍ فِـيْـهِ كَـثْرَةٌ ... وَذَلِكَ عِـلْمٌ يُـوْرِثُ الـعَـالِـمَ الـعِـزّا
فَفِي جَنَّـةِ الفِرْدَوْسِ سُـــوْقٌ مُعَيَّنٌ ... بِهِ نَشَرَ الرَّحْمَنُ مِن صُوْرِهِ بَزّا
فَمَنْ شاءَ يجلي الحَقّ فِي أَيِّ[1] صُورةٍ ... يَشَــــاءُ وَلَا كَـوْنٌ يَـؤُزُّهُمُ أَزّا
فَـطُـوبَى لِـعَـبْـدٍ قـامَ للهِ وَحْـدَهُ ... وَلَمْ يَعْرِفِ اللّاتَ المُسَـــمَّاة والعُزَّى

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا[2] خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3] فابتدأ بلام العلّة، وختم بياء الإضافة. وقال فيما أوحى به إلى موسى عليه السلام: «يا ابن آدم؛ خلقتُ الأشياء من أجلك وخلقتك من أجلي» وقال لنا على لسان رسوله ﷺ: «الصوم لي» وقال: «الصوم لا مِثْلَ له» فإنّه له، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[4].

وأذلُّ الأذلّاء مَن كان له ﷻ؛ لأنّ ذُلَّ الذليل على قدر مَن ذَلَّ تحت عِزّه، ولا عزّ أعظم من عزِّ الحقّ، فلا ذلّ أذلّ ممن هو لله. ومَن ذلّ لله فإنّه لا يذلّ لغير الله أصلا، إلّا أن يَذِلَّ لِعين الصفة؛ حيث يراها في مخلوقٍ أو غير مخلوق. فيتخيّل مَن لا علم له بما شهده هذا الذليل أنّه ذلّ تحت سلطان هذا العزيز؛ وإنما ذلّ تحت سلطان العزّة، وهي لله. فما ذلّ إلّا للحقّ المنعوت بهذا النعت، وينبغي له أن يذلّ؛ فلها يَذِلُّ كلُّ ذليل في العالَم. فمنهم العالِمُ بذلك في حال ذُلِّه، ومنهم من لا يعلم.

---

(١) ق: "كل" وكتب فوقها بقلم الأصل: أيّ
(٢) ص ٥
(٣) [الذاريات: ٥٦]
(٤) [الشورى: ١١]

وأمّا الخزي؛ فلا يخزى إذا كان لله. فإنّ الخزي لا يكون من الله لمن هو له؛ وإنما يكون لمن هو لغير الله في شهوده. ولذلك قالت خديجة وورقة بن نوفل لرسول الله ﷺ: «كلّا والله؛ لا يخزيك الله أبدا» لَمّا ذكر له ابتداء نزول الناموس عليه. فالخزي الذي يقوم بالعبد إنما هو ما جناه على نفسه؛ بجهله[1] وتعدِّيه رسومَ سيّده وحدوده. فالذلُّ صفة شريفة إذا كانت الذلّة لله، والخزي صفة ذميمة بكلِّ وجه إذا قامت بالنفس. فجميعُ مذامّ الأخلاق وسفسافها صفاتٌ مخزية عند الله، وفي العُرف. وجميع مكارمِ الأخلاق صفاتٌ شريفة في حقٍّ وخلق.

ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «إنما بُعثتُ لأتمّم مكارم الأخلاق» فإنّه نقص منها المسمَّى سفسافا؛ فعيَّن لها مصارف؛ فعادت مكارِمَ أخلاق. فهي إذا اتّصف بها العبد في المواطن المعيّنة لها؛ لم يلحقه خزي، ولا كان ذا صفة مخزية. فما ثَمّ إلّا خُلُق كريم مهما زال حكم الغرض النفسيّ المخالِف للأمر الإلهيّ والحدّ الزمانيّ النبويّ.

وأمّا الكائنون لله فهم على مراتب: منهم مَن هو لله بالله، ومنهم من هو لله بنفسه، ومنهم من هو لله؛ لا بالله، ولا بنفسه، لكن بغيره، من حيث ما هو مجبور لذلك الغير. فمَن هو لله بالله فلا يذلّ ولا يخزى؛ فإنّ الله لا يوصَف بالذلّة، كما قال الله لأبي يزيد في بعض منازلاته[2]: "تقرّبْ إليّ بما ليس لي: الذلّة والافتقار". ومَن هو لله بنفسه فيذلّ ذلَّ شرف، لكنّه لا يخزى. ومن كان لله لا بالله ولا بنفسه؛ فهو بحيث يقبل الجَبْر. فإن[3] أُجْبِر في الله؛ فمنزلته منزلة مَن هو لله بالله في حقّ شخصٍ، وبنفسه في حقّ شخصٍ. وإن أُجبر في أمر نفسِيّ، وهو لنفسه في تلك الحالة لا لله؛ فهو في الخزي الدائم والذلّ اللازم. وانحصرتْ أقسام هذه المنازلة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ٥ب
(٢) ق: منازلته
(٣) ص ٦
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن سألني فما خرج من قضائي، ومَن لم يسألني فما خرج من قضائي

كُلُّ شَيْءٍ بِقَضـــاءٍ وقَـدَرْ والذِي لَيْسَ بِشَيْءٍ بِقَضا
فـالذِي يَفْهَمُ مـا أَسْرُدُهُ حازَ عِلْمَ السِّرِّ فِيْهِ ومَضَى
واحِدًا فِي عَصْرِهِ مُنْفَرِدًا قَدْ أَنارَ القَلْبَ مِنْهُ فَأَضَـــا
فـإِذا عـايَنْـتَ مَنْ نَوَّرَهُ إِنَّمَا عايَنْتَ بَرْقًا وَمَضَـــا
مـا رَأَيْـنَـا لِـمَـقَـامٍ نالَهُ فِي وُجُودِ الكَوْنِ مِنْهُ عِوَضَا
قُلْتُ[١] لَمّا قِيْلَ لِي إِنّ لَهُ فِي الذِي يَهْوَاهُ مِنْهُ غَرَضـــا
فالذِي أُخِّرَ عَنْ تَحْصِـــيْلِهِ لَمْ يَكُنْ إِلّا لأمْرٍ عَرَضَـــا

اعلم أنّ الله -تعالى- عرّف أنّ نِسبة القضاء إلى القاضي لا تصحّ حتى يقضي صلاحيّة ووجودا، ولا يصحّ له هذا الاسم حتى يقضي، ولا يعيّن القضاء إلّا حال المقضي عليه. فالقضاء أمر معقول لا وجود له إلّا بالمقضيّ به، والمقضي به يعيّنه حال المقضِيّ عليه، وبهذه الجملة يَثبت اسم القاضي. فلو ارتفعت هذه الجملة من الذهن؛ ارتفع اسمُ القاضي، ولو ارتفعت من الوجود؛ ارتفع أيضا حقيقة، فإن أُطلق؛ أُطلق مجازا. وحقيقة المجاز والتجوّز؛ أن يُنسب الوقوع إلى ما ليس بواقع.

المثال في ذلك: ادَّعى شخصٌ على شخصٍ دَيْنًا، وأنكر المدَّعَى عليه. فعيَّنتِ الدّعوى إقامةُ البيّنة؛ وهو المقضيُّ به على صاحب الدّعوى، وعيَّن الإنكار المقضيّ به على المنكِر؛ وهو اليمين إذا لم تقم البيّنة. وحدث اسم القاضي حقيقة للحاكم باليمين على المدَّعَى عليه إذا أنكر وطلب إقامة[٢] البيّنة من المدّعي. فالقضاء مجمل، والمقضيّ به تفصيلُ ذلك المجمَل؛ وهو القدَر؛ لأنّ القدر توقيت.

---

(١) ص ٦ب
(٢) ص ٧

فمن سأل؛ فحالُه أوجب عليه السؤال، والسؤالُ طلبُ وقوع الإجابة؛ فإنّه قال: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِي﴾(١) والإجابة أَثَرٌ في المجيب اقتضاه السؤال. فَمن سأل أَثَّر، ومن أجاب تأَثَّر. فالحقُّ آمِر؛ اقتضى له ذلك حالُ المأمور. والخَلْقُ داعٍ؛ اقتضاه حال المدعوِّ. لأنّ الداعي يرجو الإجابة لِمَا تقرّر عنده من حال المدعوّ، والآمِر يرجو الامتثال من المأمور لِما عَلِمه من حال المأمور. فحالُ المأمور والمدعوّ جَعل للآمر أن يكون منه الأمر، وحالُ المدعوِّ جَعل الداعي أن يكون منه الدعاء؛ وكلّ واحد(٢)؛ فحاله اقتضى أن يكون آمِرا وداعيا. فالدعاء والأمر نتيجة بين مقدّمتين؛ هما حال الداعي والمدعو، والآمر والمأمور؛ فزالت الوحدة، وبان الاشتراك.

فالتوحيد الحقّ إنما هو لمن أعطى العلم للعالِم، والحكم للحاكم، والقضاء للقاضي؛ وليس إلّا عين الممكن؛ وهو الخلق في حال عدمه ووجوده، كما قرّرناه في الباب قبل هذا.

والأحوال نِسب عدميّة، وهي الموجِبة لوجود الأحكام من الحكّام في المحكوم به وعليه. فالممكن مرجَّح في حال عدمه ووجوده، فالترجيح أثر المرجِّح فيه(٣)، وحالُ الترجيح أوجبَ للممكن أن يَسأل وأن لا يَسأل بحسب ما تقتضيه حالُه؛ لأنّا ما عيّنّا حالا من حال. فبالحال يَسأل فيؤثِّر الإجابة في المرجِّح، والمرجِّح أعطى الحال في ترجيحه الذي أوجب السؤال المؤثّر في المرجّح الإجابة. فلا يجيب المرجّح إلّا عن سؤال، ولا سؤال إلّا عن حال، ولا حال إلّا عن ترجيح، ولا ترجيح إلّا من مرجّح، ولا مرجِّح إلّا مِن قابل للترجيح؛ وهو الممكن، والممكن أصلُ ظهور هذه الأحكام كلّها؛ فهو المعطي جميع الأسماء، والأحكام، وقبول المحكوم عليه بذلك، والمسمَّى.

فما ظهر أمرٌ إلّا نتيجة عن مقدّمتين؛ فللحقِّ التوحيدُ في وجود العين، وله الإيجاد: بالاشتراك منه، ومِن القابل. فله -مِن عينه- وجوبُ الوجود لنفسه؛ فهو واحد، وله الإيجاد: من حيث نفسه، وقبول الممكن؛ فليس بواحد في الإيجاد. ولو صحَّ توحيد الإيجاد؛ لَوُجِد المُحال، كما وُجِد الممكن. وإيجاد المُحال مُحال. فإذا قلتَ، على ما قد تقرّر، من وجود حقٍّ وخلق، فقل بوجود

(١) [البقرة: ١٨٦]
(٢) ربما قرئت: واجد
(٣) ص ٧ب

مؤثِّرٍ، ومؤثَّرٍ فيه مؤثِّرٍ فيمن أثَّر فيه ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[1]: أي إلى هذا الحكم، لا إلى العين.

* * *

وَصْلُ تنبيه

ثمّ لتعلم أنّ الله -تعالى- قد أمرنا بالرضا قبل القضاء مطلقا؛ فعلمنا أنّه[2] يريد الإجمال. فإنّه إذا فصله حال المقضيّ عليه بالمقضي به؛ انقسم إلى ما يجوز الرضا به، وإلى ما لا يجوز. فلمّا أطلق الرضا به علِمنا أنّه أراد الإجمال. والقدَر توقيت الحكم؛ فكلّ شيء بقضاء وقدر؛ أي بحكم مؤقّت. فمن حيث التوقيت المطلق يجب الإيمان بالقدر خيره وشرّه، حلوه ومرّه. ومن حيث التعيين يجب الإيمان به، لا الرضا ببعضه.

وإنما قلنا: يجب الإيمان به أنّه شَرٌّ، كما يجب الإيمان بالخير أنّه خير. فنقول: إنّه يجب عليّ الإيمان بالشرّ أنّه شرّ[3]، وأنّه ليس إلى الله من كونه شرّا لا من كونه عينَ وجود؛ إن كان الشرّ أمرا وجوديّا. فمن حيث وجوده، أي وجود عينه هو إلى الله، ومن كونه شرّا ليس إلى الله. قال ﷺ في دعائه ربَّهُ: «والشرّ ليس إليك». فالمؤمن ينفي عن الحقّ ما نفاه عنه.

فإن قلت: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾[4] قلنا: ألهمها، فعَلِمَتْ أنّ الفجور فجور، وأنّ التّقوى تقوى؛ لكي تسلك طريق التّقوى، وتُجانب طريق الفجور. فإن قلت: فقوله: ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾[5]؟ قلنا: ليس ذلك في السيّئة المحكوم بها في الشرع، وذلك هو الشرّ، وإنما هو فيما يسوءك، والذي يسوءك إنما هو مخالفة غرضك، وهو قولهم: "إنّا تطيّرنا بك" فقال لهم الله: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾[6]: ما يسوءكم، وما يَحْسُن عندكم. وقد[7] تقرّر قبل هذا أنّ القابل له الأثر في التعيين، ما هو للمعطي. فهو -تعالى- معطي الخير، والقابل يفصِّله إلى ما يُحكم به عليه من خير وشرّ. فخيريّته (هي) إبقاؤه على الأصل، فله حكم الأصل. ولهذا قال: «والخير كلّه بيديك» وما حكم به

(١) [هود: ١٢٣]
(٢) ص ٨
(٣) "كما يجب... شر" ثابتة بالهامش مع إشارة التصويب.
(٤) [الشمس: ٨]
(٥) [النساء: ٧٨]
(٦) [النساء: ٧٨]
(٧) ص ٨ب

من الشرّ فمن القابل، وهو قوله: «والشرُّ ليس إليك».

فإن قلت: فهذا المخلوق على قبول الشرِّ هو ممكن؛ فلأيّ شيء لم يخلقه على قبول الخير؛ فالكلّ منه؟ قلنا: قد قدَّمنا وبيّنّا[١] أنّ العلم تابع للمعلوم، وما وُجِد الممكن إلّا على الحال الذي كان عليه في حال عدمه من ثبوت وتغيير، كان ما كان، والحقُّ ما عَلِم إلّا ما هو المعلوم عليه في حال عدمه، الذي إذا ظهر في الوجود كان بتلك الحال. فما طرأ على المعلوم شيء لم يتّصف به في حال عدمه، فما للعلم فيه أَثر. وما قلنا بالقدَر إنّه توقيت إلّا لأنّه من المقدار ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾[٢] و﴿كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[٣] فاعلم ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٤].

---

(١) ق: وبنينا

(٢) [الحجر: ٢١]

(٣) [القمر: ٤٩]

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: ما ترَى إلّا بِحِجَابٍ

مَنْ[1] رَأَى الحَقَّ جِهَـارًا عَلَنـا		إنّما أَبْصَرَهُ خَلْفَ حِجابْ
وَهْـوَ لَا يَـعْـرِفُـهُ وَهْـوَ بِـهِ		إنّ هَـذَا لَـهُـوَ الأَمْـرُ الـعُـجـابْ
كُلُّ راءٍ لَا يَـرَى غَـيْرَ الذِي		هُـوَ فِـيْـهِ مِـنْ نَـعِـيْمٍ وَعَـذَابْ
صُـــوْرَةُ الرائِي تَجَلَّـتْ عِنْـدَهُ		وَهْيَ عَيْنُ الرَّائِي[2] بَلْ عَيْنُ الحِجابْ

ورد في الصحيح تجلِّي الحقِ في الصور وتحوُّله فيها، وهو مرادنا بالحجاب. ثبت عقلا وشرعا وكشفا، والكشف يعطي ما يعطي الشرع سَوَاء؛ أنّ الحقّ لا يقبل التغيير. فأمّا بالعقل؛ فالأدلّة في ذلك معروفة، ليس هذا الكتاب موضعها؛ فإنّه مبنيّ على الشرع وعلى ما يعطيه الكشف والشهود؛ فإنّ العقول تقصر عن إدراك الأمر على ما يشهد به الشرع في حقِّه. وأمّا الشرع فقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[3] فلو تغيّر في ذاته لم يصدق هذا الحكم وهو صدق؛ فاستحال أن يتغيّر في ذاته، والحقّ يقول: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» وقال[4]: «كنت سمعَه وبصرَه». فالصور التي تقع عليها الأبصار، والصور التي تدركها العقول، والصور التي تمثّلها القوّة المتخيّلة؛ كلّها حُجُبٌ يُرى الحقُّ من ورائها، ويُنسب ما يكون من هذه الصور من الأعمال إلى الله -تعالى- كما قال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[5].

فلم يزل الحقُّ غيبا فيما ظهر من الصـور في الوجود، وأعيانُ الممكنات في شـيئيّة ثبوتها على تنوّعات أحوالها مشـهودة للحقّ غيبا أيضـا، وأعيانُ هذه الصـور الظاهرة في الوجود -الذي هو

---

(١) ص ٩
(٢) رسمها في ق: الرَّاءِ
(٣) [الشورى: ١١]
(٤) ص ٩ب
(٥) [الصافات: ٩٦]

عين الحقّ- أحكامُ أعيان الممكنات؛ من حيث ما هي عليه في ثبوتها من الأحوال، والتنوّع، والتغيير، والتبديل، تظهر في هذه الصور المشهودة في عين الوجود الحقّ. وما تغيّر الحقّ عمّا هو عليه في نفســـه، كما أنّ الهباء ما تغيّر عن كونه هباءً، مع قبوله لجميع الصـــور. فهي معانٍ في جوهره، والمعاني المنسوبة إلى تلك الصور والأعراض والصفات من باب قيام المعنى بالمعنى. فلا تزال الحُجُب مُسْدَلة؛ وهي أعيان هذه الصور. فلا يُرى إلّا من وراء حجاب، كما لا يُكلِّم إلّا من وراء حجاب.

فإذا رآه الرائي كفاحا؛ فما يراه إلّا حتى يكون الحقُّ بصرَه؛ فيكون هو الرائي نفسَه ببصره في صورة عبده. فأعطته الصورة المكافحة(١)؛ إذ كانت الحاملة للبصر ولجميع القوى؛ فتشهده في الصورة عينا من الاسم "الظاهر" -إذ هو بصرُك- وكفاحا، وتشهده من الاسم "الباطن" علما؛ إذ هو بصرُ آلَتِكَ التي أدركتَ بها ما أدركتَ. وإنما قلنا: "كفاحا"؛ لما ورد في الخبر النبويّ الذي خرّجه الترمذي وغيره في سياق هذه اللفظة عينها. ثمّ إنّ صاحب الرؤيا إذا رأى ربّه -تعالى- كفاحا في منامه، في أيّ صورة يراه، فيقول: "رأيت ربّي في صورة كذا وكذا" ويَصْدُق ويُصَدَّق، مع قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾(٢) فنفى عنه المماثلة في قبوله التجلّي في الصور كلّها التي لا نهاية لها لنفسه.

فإنّ كلّ مَن سِواه -تعالى- ممن له التجلّي في الصور لا يتجلّى في شيء منها لنفسه، وإنما يتجلّى فيها بمشيئة خالقه وتكوينه. فيقول للصورة التي يتجلّى فيها مَن هذه صفته: "كن" فتكون الصورة؛ فيظهر بها مَن له هذا القبول من المخلوقين؛ كالأرواح والمتروحنين من الأناسيّ كقضيب البان وشبهه. يقول الله: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾(٣) فسوّاه وعدله على مزاج يقبل كلّ صورة إذا شاء الحقّ، وجعل التركيب لله، لا له. وفي نسبة الصور لله يقال: في أيّ صورة شاء ظهرَ،

(١) ص ١٠
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) [الإنفطار: ٨]

من غير جَعل جاعِل[١]، فلا يلتبس عليك الأمر في ذلك.

ولَمّا لم يكن له -تعالى- ظهورٌ إلى خلقه إلّا في صورة، وصوره مختلفةٌ في كلّ تجلٍ لا تتكرّر صورة؛ فإنّه -سبحانه- لا يتجلّى في صورة مرّتين، ولا في صورة واحدة لشخصين. ولَمّا كان الأمر كذلك؛ لم ينضبط للعقل ولا للعين ما هو الأمر عليه، ولا يمكن للعقل تقييده بصورة مّا من تلك الصور؛ فإنّه ينتقض له ذلك التقييد في التجلّي الآخر في الصورة الأخرى، وهو الله في ذلك كلّه، لا يَشكّ ولا يَرتاب. إلّا إذا تجلّى له في غير معتقدِه؛ فإنّه يتعوّذ منه كما ورد في صحيح الأخبار. فيعلم أنّ ثَمّ في نفس الأمر عينا تقبل الظهور في هذه الصور المختلفة، لا يعرف لها ماهيّة أصلا ولا كيفيّة. وإذا حكم ولا بدّ بكيفيّة؛ فيقول: الكيفيّة (هي) ظهورُه فيما شاء من الصور؛ فتكون الصور مُشاءةً، وكلّ مُشاءٍ معدومٌ بلا شكٍّ. فما ظهر لك إلّا حادثٌ في عين قديم؛ فما رأيتَ إلّا حادثا مثلك؛ لأنّك ما رأيت إلّا صورة يقيّدها نظرُكَ ببصرٍ هو الحقّ، في عينٍ هو الحقّ، أعني في العين التي ظهرتْ في تلك الصورة. فهو مدرَك في الآخرة والنوم عينًا وعلما شرعًا، وغير مدرَك علمًا.

ولا[٢] نشكّ إيمانا وكشفا، لا عقلا؛ أنّ بهويّته أَدرك المدرِك جميع ما يدرَك، سَوَاء أدرَك جميع ما[٣] يدرَك أو بعضَه، على أيّ حالة يكون استعداد المدرَك -اسم مفعول- فالبصر من المدرِك -اسم فاعل- هويّة الحقّ لا بدّ من ذلك. وهكذا جميع ما يُنسب إلى هذه الآلات من القوى، ما هي سِوَى هويّة الحقّ؛ إذ يستحيل خلاف ذلك.

فالآلاتُ ومَحالُّها (هي) أحكامُ أعيان الممكنات في عين الوجود الحقّ، وهو لها كالروح للصورة التي لا يمسك عليها ذلك النظام إلّا هو، ولا تدْرِك تلك الصورة شيئا إلّا به حِسًّا وخيالا. والكلّ بحمد الله خيال في نفس الأمر؛ لأنّه لا ثبات لها دائما على حال واحدة. و«الناس نيام» وكلّ ما

---

(١) ص ١٠ب
(٢) ص ١١
(٣) في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب: يمكن أن يدرك من حيث استعداد المدرك أن يدرك –اسم مفعول-.

يراه النائم قد عرف ما يرى، وفي أيّ حضرة[1] يرى «فإذا ماتوا انتبهوا» من هذا النوم في النوم. فما برحوا نائمين، فما برحوا في رؤيا، فما برحوا في أنفسهم من هذا التنوّع، وما برح ما يدركونه في أعينهم من التنوّع. فلم يزل الأمر كذلك، ولا يزال الأمر في الحياة الدنيا وفي الآخرة هكذا كما أوردناه وذكرناه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ق: "صورة" وعليها إشارة المسح، والتصحيح في الهامش: حضرة
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الخامس عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: من دعاني
فقد أدّى حقّ عبوديّته، ومن أنصف نفسه فقد أنصفني

إذا ما دَعَوْتُ اللهَ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ... فَلَسْتُ لَهُ عَبْدًا وَما أَنْصَفَ العَبْدُ
وأَصْبَحْتُ عَبْدًا لِلحُظوظِ وَما لَنَا ... وَفَاءٌ وَلَا عَهْدٌ وَقَدْ ثَبَتَ العَهْدُ
ولَوْلا قِيامُ العَبْدِ فِي عَهْدِ رَبِّهِ ... لَمَا صَحَّ "أَوْفُوا بالعُقُوْدِ"[2] ولَا وَعْدُ
وَلَيْسَ سِوَى التَّكْلِيفِ قُرْبٌ مُخَصّصٌ ... يُعَيِّنْهِ أَمْرٌ ويُثْبِتُهُ عَقْدُ
وَقامَتْ حُقُوقُ الحَقِّ مِن كُلِّ جانِبٍ ... عَلَيْنا وَلَوْلا القُرْبُ ما عُرِفَ البُعْدُ
فَمَنْ أَنْصَفَ الأَكْوانَ أَنْصَفَ رَبَّهُ ... وكانَ لَهُ فِي ذَاتِ خالِقِهِ الخُلْدُ
وصَحَّ لَهُ مَجْدٌ تَلِيْدٌ وطارِفٌ[3] ... وَكانَ لَهُ بَيْنَ[4] المَلائِكَةِ الحمدُ
أَلَا[5] إنّمَا العَبْدُ الذِي لَمْ يَزَلْ بِهِ ... يَمُوْتُ ويَحْيَا والوُقُوفُ لَهُ حَدُّ
وَمَا كَلَّفَ الرحمنُ نَفْسًا سِوَى الَّذِي ... يَقُومُ بِهِ فاجْهَدْ فَقَدْ يَنْفَعُ الجَهْدُ
فَمَنْ قَامَ بِالرحمنِ كانَ لَهُ الجَدُّ ... وَمَنْ قامَ لِلرّحمنِ كانَ لَهُ الجِدُّ
وخُصِّصَ بِالآياتِ فِي عَيْنِ نَفْسِهِ ... وآفاقِهِ فَاحْمَدْ بِمَا حَمِدَ الحَمْدُ

قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[6] فوصفهم بأنّهم لا يخرجون عن العبوديّة، وأنّ الذلّةَ حقيقتُهم، وهو قوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾. فمن لم يُرِدْ أن يكون عبدا لي، كما هو في نفس الأمر، فإنّه سيكون عبدا لطبيعته

(١) ص ١١ب
(٢) إشارة إلى الآية الكريمة: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} [المائدة: ١]
(٣) الطارف: ما استحدثت من المال، والتليد: ما ورثته عن الآباء قديما. فيكون هنا إشارة إلى صلة الحادث بالقديم.
(٤) كتب فوقها من غير إشارة الاستبدال: "دون" وبجانبها "صح".
(٥) ص ١٢
(٦) [غافر: ٦٠]

التي هي جهنّم، ويذلُّ تحت سلطانها، كما ليس هو في نفس الأمر؛ فَتَرَك العلم، واتّصَف بالجهل. فلو عَلِم لكان عبدًا لي، وما دعا غيري؛ كما هو في نفس الأمر عبدٌ لي؛ أَحَبَّ أم كَرِهَ، وجَهِل أو عَلِم. وإذا كان عبدا لي بدعائه إيّاي، ولم يتكبّر في نفسه أن[1] يكون عبدا لي عند نفسه؛ أعطيته التصريف في الطبيعة؛ فكان سيّدا لها وعليها، ومصرِّفا لها ومتصرِّفا فيها، وكانت أَمَتَهُ. فانظر ما فاته من العزّ والسلطان مَن استكبر عن عبادتي، ولم يَدْعُنِي في السرّاء وكشف الضرّ؛ وتَعبَّدَتْهُ الأسبابُ فكان من الجاهلين.

ومما يؤيّد (ذلك) أنّ الحقَّ عينُ قوى العبد؛ فالتصريف له؛ لأنّ العبد لا تصرّفه إلّا قواه، ولا يصرّفه إلّا الحقّ؛ فقواه عينُ الحقّ. دليلنا ما قالته الرسل -سلام الله عليهم- في ذلك، فأخبر محمد ﷺ عن الله أنّه قال: «كنت سمعَه وبصرَه ويدَه» يعني العبد إذا تقرّب إليه بالنوافل حتى يحبّه، وذَكَر قواه التي تصرّفه. ونزل في القرآن تصديق هذا القول، وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[2] والعمل ليس لجسم الإنسان بما هو جسم، وإنما العمل فيه لِقواه. وقد أخبر أنّ العمل الذي يظهر من الإنسان المضاف إليه؛ أنّه لله خَلْقٌ؛ فالحقُّ قُواه.

وأمّا موسى (عليه السلام) فأخذ العالَم في ماهيّة الحقّ لَمّا دعا فرعونَ إلى الله ربّ العالمين، فقال له فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] يسأله عن الماهيّة؛ فقال له موسى عليه السلام: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[4].

يقول: إن استقرّ في قلوبكم ما يعطيه الدليل والنظر الصحيح من الدالّ. فأخذ موسى عليه السلام العالَم[5] في التعريف بماهيّة الحقّ، والرسل عندنا أَعلم الخلق بالله. فقال فرعون، وقد علم أنّ الحقّ مع موسى فيما أجابه به إلّا أنّه أَوْهَمَ الحاضرين واستخفّهم؛ لأنّ السؤال منه إنما وقع بما طابقه الحقّ، وهو قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فما سأله إلّا بذِكْر العالَمين، فطابق الجوابُ السؤالَ. فقال فرعون

---

(١) ص ١٢ب
(٢) [الصافات: ٩٦]
(٣) [الشعراء: ٢٣]
(٤) [الشعراء: ٢٤]
(٥) ص ١٣

لقومه: ﴿أَلَا تَسۡتَمِعُونَ﴾[1] أسأله عن الماهيّة فيجيبني بالأمور الإضافيّة. فغالطهم، وهو ما سأل إلّا عن الربّ المضاف. فقال له موسى: ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[2] فخصّص الإضافة لدعوى فرعون في قومه أنّه ربّهم الأعلى. فقال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ﴾[3] أي قد سُتِر عنه عقله؛ لأنّ العاقل لا يُسأل عن ماهيّة شيء فيجيب بمثل هذا الجواب!.

فقال له موسى -لقرينة حال اقتضاها المجلس- ما قاله إبراهيمُ عليه السلام لنمروذ: ﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[4] ولو لم يقل هنا: ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ﴾ لجاز؛ لأنّه ليس بينهما شيء؛ وذلك لأنّ عين حال الشروق في ذلك الحيّز، هو[5] عين استوائها، هو عين غروبها. فكلّ حركة واحدة منها في حيّز واحد: شروق، واستواء، وغروبٌ؛ فما ثمّ ما ينبغي أن يقال: "ما بينهما". لكنّه قال: ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ﴾ لغموضه على الحاضرين؛ فإنّهم لا يعرفون ما[6] فصّلناه في إجمالِ ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ﴾ فجاء بالمشرق والمغرب المعروف في العُرف، ثمّ قال لهم: ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ فأحالهم على النظر العقليّ.[7]

فَمَا عُرِفَ الحَقُّ إلّا بِنا   وَلَا وُجِدَ الخَلْقُ إلّا بِهِ

* * *

فِمِنْهُ إِلَيْنا ومِنَّا إِلَيْه   فَيُثْنِي عَلَيْنا ونُثْنِي عَلَيْه[8]

وكذا ذَكَر إبراهيم عليه السلام الذي ذَكَر الله عنه أنّه آتاه الحجّة على قومه: ﴿وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[9] فما ذكره إلّا بالعالَم. فالعالَم ظاهره خلقٌ، وباطنه حقٌّ. ومِن حُكْم باطنه يتصرّف، وما يؤثّر في باطنه التصرّفَ إلّا تَصَرُّفٌ في ظاهرٍ مِن باطنٍ؛ فما تصرّفَ في باطنه

(١) [الشعراء: ٢٥]
(٢) [الشعراء: ٢٦]
(٣) [الشعراء: ٢٧]
(٤) [الشعراء: ٢٨]
(٥) ق: هو هو
(٦) ص ١٣ب
(٧) كتب أحد المراجعين في الهامش: هذان البيتان المختلفان (المخلعان) غير مقصودين
(٨) عُلّق في الهامش بقلم آخر على هذا البيت والبيت السابق كما يلي: هذان البيتان المختلفان غير مقصودين
(٩) [الأنعام: ٧٩]

-الذي هو الحقُّ- إلّا الحقّ، لا غير. فتصريفه حَكَم عليه بالتصريف؛ فالصورة الظاهرة مماثلة للصورة الباطنة.

حتى أنّ بعض المتكلّمين ذهب في كتابة القرآن وفي تلاوته المحدَثة؛ أنّ لكلّ حرف يكتبه الكاتب من القرآن، أو يتلوه التالي من القرآن (أنّه) في ذلك الحرف المنطوق به -الحادث- أو المكتوب؛ حرفٌ مثله هو قديم. واضطرّه إلى ذلك كون الحادث لا يستقلّ في وجوده؛ فلا بدّ من استصحاب القديم له. وهذا مذهب رئيس من رؤساء المعتزلة. ثمّ إنّ هذا القديم، إن لم يكن على صورة ما خرج عنه وظهر، وهو الحادث، وإلّا فليس هو له.

ولذلك كان العالَمُ على صورة الحقّ[1]، وكان الإنسانُ الكاملُ على صورة العالَمِ وصورةِ الحقِّ، وهو قوله: «إنّ الله خلق آدم على صورته» فليس في الإمكان أبدع ولا أكمل من هذا العالَم؛ إذ لو كان؛ لكان في الإمكان ما هو أكمل من الله. فإنّ آدم -وهو من العالَم- قد خلقه الله على صورته، وأكمل من صورة الحقّ فلا يكون. وذلك أنّ ظهورَ العالَم عن الحقّ (هو) ظهورٌ ذاتيّ؛ فالحقُّ مرآةٌ للعالَم، ظهر فيها صور العالَم؛ فرأت الممكنات نفسَها في مرآة الحقّ الوجود؛ فتوقّفتْ في الوجود عليه، وتوقّف في العلم به على العلم بها.

فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِها   وَلَمْ تَكُنْ إلّا بِـهِ
فَمَا لَهَا مِنْ مُشْـبِهٍ   وَمَا لَهُ مِنْ مُشْبِهِ
يا غافِلًا عَنْ قَوْلِنا   فَكُنْ بِها تَكُنْ بِهِ

فإذا كان الأمر كما ذكرناه؛ فمن أنصف نفسَه وأعطاها حقَّها؛ فإنما أنصف الحقّ وأعطاه حقّه؛ لأنّه أفرد نفسه بما يستحقّه، وأفرد ربّه بما يستحقّه. ومَن تميّز عن شيء فما هو عينه، ولا مثله فيما تميّز به عنه؛ لكنّه مثله في كونه تميّز، فافهم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2]. واجعل

---

(١) ص ١٤
(٢) [الأحزاب: ٤]

بالك في كلّ منظوم في أوّل كلّ باب من أبواب هذا الكتاب؛ فإنّه يتضمّن من[1] علوم ذلك الباب على قدر ما أردتُ أن أنبّهَ فيه عليها، تجد في النظم ما ليس في الكلام في ذلك الباب؛ فتزيد علما بما هو عليه ما ذكرته في النظم ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[2].

(١) ص ١٤ب
(٢) [النحل: ٩]

الباب السادس عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: عين القلب

عَيْنُ القُلُوبِ مِنَ الوُجُودِ النَّاظِرُ ... وَعَلَيْهِ سادَاتُ الطَّرِيْقِ تُناظِرُ
فـانْظُرْهُ فِي تَقْلِيْبِهـا مُتَقَلِّبًـا ... وَمُقَلِّبًا فَهْوَ الوُجُودُ الحـاضِرُ
مـا ثَمَّ إلَّا مـا يُعـايَنُ وَقْتُـهُ ... والماضِي والآتي حَدِيْثٌ سائِرُ
الظَّرْفُ فِي الأَكْوَانِ لَيْسَ بِكائِنٍ ... مـا ثَمَّ ثَمَّ وثَمَّ حُكْمٌ قـاصِرُ
هَذَا هُوَ الحَقُّ الذِي ظَهَرَتْ بِهِ ... أَعْيـانُنـا وَأَنا العَلِيْمُ الخَـابِرُ
لَوْ قُلْتُ مَا هُوَ لَمْ تَسَعْهُ عُقُولُكُمْ ... أَيْنَ العُقُولُ وَلَيْسَ ثَمَّ مُغـايِرُ

قال(1) الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ الذي ذكّرها به ﴿أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ الذي ذكّرها به إذا كانت مؤمنة ﴿تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾(2) في تقلُّبها؛ فتسكن إلى التقليب مع الأنفاس، وتعلم أنّ الثبات على حال واحدة لا يصحّ؛ فإنّ صورةَ الحقّ لا تعطي الضِّيق، ولا اتّساع لها ولا مجال إلّا في التقليب، ولا تقليب للحقّ إلّا في أعيان الممكنات، وأعيانُ الممكنات لا نهاية لها، فالتقليبُ الإلهيّ فيها لا يتناهى؛ فهو كلّ يوم في شأنٍ حيث كان، فما زال الأمرُ مذ كان ولا يزال، من حال إلى حال.

فالعينُ آلة، وبالبصر يقع الإدراك للمبصر وهو الحقّ؛ فبه تبصر؛ ومَن أبصر أمرا فقد علمه، وإذا علمه فقد سكن إليه، فأبصر التقليبَ دائمًا؛ فَعَلِمَهُ دائمًا؛ فاطمأنّ به، وسكن إليه. فهو في كلّ نفَس ينظر إلى آثار ربّه في قلبه؛ فيما يقيمه، وفيما خرج عنه: ما يعطيه فيه وينبّهه به عليه. فلا يزال صاحبُ هذا المقام في كلّ نفَس في علم جديد؛ فهو في خلق جديد. وغيره في لَبْس من هذا الخلْق الجديد. أَمَر الله تبارك وتعالى نبيَّه ﷺ أن يقول: ﴿رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾(3) أي: ارفع عنّي اللَّبْس الذي

(1) ص ١٥
(2) [الرعد: ٢٨]
(3) [طه: ١١٤]

يحول بيني وبين العلم بالخلْق الجديد، فيفوتني خير كثير حصل في الوجود لا أعلمه. والحجاب ليس[1] إلّا التشابه والتماثل، ولولا ذلك لما التبس على أحدٍ الخلقُ الجديد الذي لله في العالَم في كلّ نفَس بكلّ شأن.

وما تنبّه لهذا من الطوائف إلّا القائلون بتجديد العالَم في كلّ زمان فرد، وهم طائفة يقال لهم: الحسـبانيّة، ولم يبلغوا فيه مبلغ الأمر على ما هو عليه، لكنّهم قاربوا كما قارب القائلون بأنّ العرَض لا يبقي زمانين، والعرَضُ (هو) كلُّ ما لا قيام له بنفسه، فهؤلاء أيضا قاربوا الأمر. وما بلغوا فيه ما هو الأمر عليه إلّا القاضي أبو بكر بن الطيّب؛ فإنّه قارب في بعض الأمر في موضعين: الموضع الواحد قوله في الأكْوان: "إنّها نِسب لا عين لها"، وقوله فيما نُسب إلى الحقّ من صفة: "أنّ ذلك الحكم لمعنى ما هو عين المعنى الآخر الذي أعطى حكما آخر". فقارب أيضا ولم يبلغ فيه ما هو الأمر عليه، وإنما تميّز عمّن يقول: "إنّ سمع الحقّ وبصـره (هو) عين علمه". والباقلّاني لا يقول بهذا.

ورأيت بفاس أبا عبد الله الكتّاني، إمام أهل الكلام في زمانه بالمغرب، وقد سألني يوما في الصفات الإلهيّة. فقلت له ما هو الأمر عليه عندنا، ثمّ قلت له: فما قولك أنت فيها: هل أنت مع المتكلِّمين، أو تخالفهم في شيء مما ذهبوا إليه فيها؟

فقال لي: أنا أقول لك ما عندي؛ أمّا إثبات الزائد على الذات المسمّى صفة؛ فلا بدّ منه عندي وعند الجماعة[2]. وأمّا كون ذلك الزائد عينا واحدة لها أحكام مختلفة كثيرة، أو لكلّ حكم معنًى زائدٌ أَوجبه؛ ما عندنا دليل على أحديّته ولا على تكثُّرِه، هذا هو الإنصاف عندي في هذه المسألة. وكلّ من تكلّف في غير هذا دليلا فهو مدخول، والزائد لا بدّ منه. غير أنّا نقول: ما هو هو ولا هو غيره؛ لما قد علمتَ-يا سيّدنا- من مذهب أهل هذا الشأن في الغيرين.

فقلت له: يا أبا عبد الله؛ أقول لك ما قال رسول الله ﷺ لأبي بكر في تعبيره الرؤيا: «أصبتَ بعضا وأخطأتَ بعضا». فقال لي: لا أتّهمك -والله- فيما تعلمه، ولا أقدر أرجع عن الحكم بالزائد،

---

(١) ص ١٥ب
(٢) ص ١٦

إلّا إن فَتح الله لي بما فتح الله به عليك، مع اختلاف أهل النظر فيما ذهبتُ إليه. هذا قوله!. فتعجّبت من إنصافه، ومن تصميمه، مع شهادته على نفسه أنّه ما يتّهمني وهو يخالفني!، فأَشْبَهَ مَن أضلّه الله على علم. ولكن لا يقدح ذلك عندي في إيمانه، وإنما يقدح في عقله.

ثمّ نرجع ونقول: إنّ عين القلب ليس إلّا ما هو الحقّ عليه في أحوال العالَم؛ ظاهرا وباطنا، وأوّلا وآخرا. وإن تعدّدت الأسماءُ فالمسمّى واحد، والمفهوم ليس بواحد. فيحار الداعي إذا دعا؛ ما يدري ما يدعو: هل يدعو المسمّى؟ أو يدعو المفهوم؟ فإنّ الأسماء الإلهيّة ما[١] تعدّدتْ جُزافا؛ فلا بدّ من سبب يُعقل لِتعدُّدها. فالمفهوم من العالِم، ما هو عين المفهوم من الحيّ؛ والحيُّ هو العالِم، فالحيُّ عينُ العالِم، والمفهوم من الحيّ ما هو المفهوم من العالِم، ولا القادر، ولا العزيز، ولا العالي، ولا المتعالي، ولا الكبير، ولا المتكبّر. ولَمْ نَقُلْ هذا عنه، ولا سَمَّيْتُهُ بهذا؛ بل هو سمّى لي نفسَه بهذا. فهل هو اسم له؟ أو لما هو المفهوم منه؟ وهل المفهوم منه أمرٌ وجوديّ، أو نِسبة؟ ثمّ مشاركتنا إيّاه في هذه الأسماء الواردة الإلهيّة كلّها من أعجب ما في الأمر!، ثُمّ رفع المماثلة بيني وبينه. فتعلم قطعا أنّ هذه الأسماء من حيث المفهوم لا ترفع المماثلة.

فَقَدْ حِرْنا وَقَدْ حارا ... فَمَنْ حـار فَمـا حـارا
فَقَـدْ أَبْعَـدَنِي عَيْنًـا ... وَقَـدْ قَـرَّبَـنِي جَـارا
وَقَـدْ عَـيَّنَ لِي دارًا ... وَقَـدْ عَـيَّـنَـنِي دارا
لَهُ يَسْـكُنُهـا خُلْدًا ... فَدُرْنا حَيْثُ ما دارا
فَمَنْ أَصْغَى ومَنْ قَالَ ... ومَنْ كِسْرَى ومَنْ دَارا
مَلِيكٌ ما لَهُ مُلْكٌ؟ ... مُحالٌ، حارَ مَنْ حارا
وَنادَى مَنْ أَتَى يَبْغِي ... فَكَانَـتْ دَارُهُ النَّـارا

فما عيّنني دارا إلّا له؛ فبه أسمع، وبه أبصر، وقد وسعه قلبي. وما[٢] عيّن لي دارا إلّا هو؛ فبه أُقيم، وبه أنزل. وهو يســـترني عن خَلْقه؛ فهو الظاهر، وأنا مخبوء في كنفِهِ. فإذا سَمِع بالآلة أو بالنِّسب؛ فبي يَسمع وبي يُبصر على ذلك، كما أسمع به وأُبصر به. فهو فيّ بالنوافل؛ فإنّه الأصل

(١) ص ١٦ب
(٢) ص ١٧

وأنا الزائد؛ فإنّ ظاهر الصورة عيني. وأنا فيه بالفرائض؛ فبي يسمع وبي يبصر.

فَمَنْ كانَ سَمْعَ الحَقِّ فالحَقُّ سامِعُ		وَمَنْ كانَ عَيْنَ الحَقِّ فالحَقُّ ناظِرُ
فيَخْتَلِفُ التَّقْلِيْبُ والعَيْنُ واحِدٌ		عَلَى مِثْلِ هَـذَا كُلُّ عَبْدٍ يُثابِرُ

الباب السابع عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن أَجره على الله

إنّ الرِّســـــالَةَ أَجْرُهـا مُتَحَقَّقٌ ... لَكِنْ عَلَى اللهِ الذِي يَسْـتَخْدِمُهْ
هَـذَا هُوَ العَدْلُ الذِي قامَـتْ بِهِ ... أَعْيَانُ كَوْنٍ لَمْ يَزَلْ يَســتَلْزِمُهْ
العَفْوُ[1] والصُّـلْحُ الجَمِيلُ يُزِيْلُ مَا ... قَدْ كانَ مِنْ حَقٍّ عَلَى مَنْ يَحْكُمُهْ
العَفْوُ إنْ خَصّـصْـتَـهُ نِزْرٌ وعَفْوُ اللهِ كُثْرٌ عِنْـدَ مَنْ يَتَفَّهمُـهْ

(النوع الأوّل ممن أجره على الله: الرسل)

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[2] وقال ﷻ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[3] وأخبر الله -تعالى- في كتابه عن كلّ رسولٍ مِن رُسُلِه -عليهم السلام- أنّه قال لأُمّته: ﴿وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾[4] فيما بلّغه عن الله إليهم ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾[5] فإنّه -تعالى- هو الذي استخدمه في التبليغ.

فاعلم أنّ الله -تعالى- له المنّة على عباده بأن هداهم للإيمان بِرُسُلِهِ؛ فوجب عليهم شكرُ الله. وحلاوة الرسول فيضمنُها الله عنهم؛ بأن جعل أجرَ رسولِهِ ﷺ عليه، وضمَّ في ذلك الأجر ما يجب على المؤمنين من الحلاوة له لَمّا هداهم الله به. فأنزله ﷺ منزلة مَن له تَضَاعَفَ الأجرُ: أجر التبليغ، وأجر ما قام فيه الحقُّ خليفةً عن المؤمنين؛ إذ هو الوكيل -تعالى- عن[6] أمره إيّانا بقوله: ﴿فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾[7] من غير أن يُنتقص مما هو للمؤمنين شيء[8] من نعيمهم.

---

(١) ص ١٧ب
(٢) [الشورى: ٤٠]
(٣) [النساء: ١٠٠]
(٤) [الشعراء: ١٠٩]
(٥) [يونس: ٧٢]
(٦) ص ١٨
(٧) [المزمل: ٩]
(٨) ق: "شيئا" وصححت بالهامش بقلم الأصل

فاعلم أنّ أجرَ التبليغ (يكون) على قدر ما ناله في البلاغ من المشقّة من المخالفين له من أمّته التي بُعث إليها، وما قاساه. ولا يَعلم قدر ذلك من كلّ رسول إلّا الله، ولا يتعيّن. وأمّا الذي يعطيه مما كان ينبغي أن يقابله به المؤمنون فهو على نوعين:

النوع الواحد: على قدر معرفتهم بمنزلته ممن أرسله إليهم وهو الله –تعالى-؛ فإنّ الله فضّل بعضهم على بعض.

والنوع الثاني: على قدر ما جاء به في رسالته، مما هو بشرى لصاحب تلك الصفة، التي مَن قامت به كان سعيدا عند الله. فما كان ينبغي أن يقابله به ذلك الرجل؛ هو الذي يعطيه الحقّ. فإن ساوى حال المؤمن قدر الرسالة كان، وإن قَصُرَ حالُه عمّا تقتضيه تلك الرسالة من التعظيم؛ فإنّ الله بكرمه لا ينظر إلى جهل الجاهل بعظيم قدرها؛ فيوفّيه الحقّ -تعالى- على قدر علمه فيها. ولا نشكّ أنّ الله قد جعل المفاضلة في كلّ شيء، والعالي والأعلى. وإن كان الإيمان بالله وبرسوله وبما جاء به عاليا؛ فإنّه يتفاضل بتفاضل شُعَبِهِ وأبوابه؛ فإنّ «الإيمان بضع وسبعون[1] شُعبة؛ أدناها إماطة الأذى عن الطريق، وأرفعها قول: لا إله إلّا الله» وما بينهما. فَمَن جمع شعب الإيمان كلّها؛ فجزاء الرسول من الله عن هذا الشخص الجامع (يكون) على قدر منازلها عند الله، العالِم بالعالي منها وبالأعلى. فانظر ما للرسول ﷺ من الأجور.

فأجرُ التبليغ (هو) أجرُ استحقاق؛ فإنّ رسول الله ﷺ يقول: «إنّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجرًا [2]كتابُ الله» وأمّا من سأل من الصحابة عن أمر مّا من الأمور مما لم ينزل فيه قرآن؛ فنزل فيه قرآن من أجل سؤاله؛ فإنّ للرسول على ذلك السائل أجر استحقاق ينوب الله عنه فيه، زائدا على الأجر الذي له من الله. وأمّا مَن ردّ رسالَتَهُ من أُمّتِه التي بُعث إليها؛ فإنّ له (أي للرسول) عند الله أيضا أجر المصيبة، وللمصاب فيما يحبّ أجرٌ. فأجره على الله -أيضا- على عدد مَن رَدّ ذلك من أُمّته، بلغوا ما بلغوا. وله من أجر المصاب أجر مصائب العصاة؛ فإنّه نوع من أنواع

---

(١) ص ١٨ب

(٢) لم ترد في ق ووردت في س

الرزايا في حقّه؛ فإنّه ما جاء بأمر يطلب العمل به، إلّا والذي يترك العمل به قد عصى؛ فللرسول أجرُ المصيبة والرزيّة. وهذا كلّه على الله الوفاء به لكلّ رسول.

النوع[1] الثاني ممن أجره على الله: (المهاجر إلى الله ورسوله)

وهو المهاجر يموت قبل وصوله إلى المنزل الذي هاجر إليه؛ فإنّ أجرَه على الله، على قدر الباعث الذي بعثه على الهجرة، والناس في ذلك متفاضلون. ثمّ إنّ الله ينوب عن رسوله فيما يعطيه من الأجر؛ فإنّه خرج مهاجرا إلى الله ورسوله، ثمّ إنّ له أجرَ الفَوت؛ بالموت الذي أدركه، وذلك من الله؛ فإنّه الذي رزأه، وحالَ بينه وبين الوصول إلى مُهاجَرِه؛ فالديّة عليه. فإن كان هذا الذي يموت عالما عاقلا؛ فأعظمُ مِن لقاء الله ورؤيته فما يكون؛ وقد حصل له ذلك بالموت؛ فهو أفضل في حقّه من أنّه يعيش حتى يصل؛ فإنّه لا يدري ما دام في الحياة الدنيا ما يتقلّب عليه من الأحوال؛ فإنّه في محلِّ خطِرٍ سريع التبديل. وصحّ عن رسول الله ﷺ في هذا الباب ما خرّجه البخاري عن عمر بن الخطاب ﵁ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنما الأعمال بالنيّات وإنما لامرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوّجها فهجرته إلى ما هاجر إليه[2]».

ثمّ يضاف إلى هذه الأجور قَدَرُ كرمِ المعطي وغناه، وهذا يدخل تحت قوله ﷺ: «إنّ في الجنّة ما لا عين رأت ولا أُذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» يعني من المَجْزِيّين، وتحت قوله تعالى: "وزيادة" من قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[3] وهذه الزيادة ما عيّنها الحقّ لأحد. وأكّد هذا الأجر على غيره ممن له أجر على الله بالوقوع، وهو الوجوب. فإنّ الأجر قد يقتضيه الكرم من غير وجوب، وقد يقتضيه الوجوب. والذي يقتضيه الوجوب أعلى، كما أنّ الفرائض أعلى وأحبّ إلى الله من النوافل. صحّ في الخبر أنّ الله -تعالى- يقول: «ما تقرّب أحدٌ بأحبّ إليّ مما افترضته عليه» فجعله أحبَّ إليه. ثمّ قال: «ولا يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه؛ فإذا

---

(١) ص ١٩
(٢) ص ١٩ب
(٣) [يونس: ٢٦]

أحببته كنت سمعَه وبصرَه» فهذا نتيجة النوافل، فما ظنّك بنتيجة الفرائض؛ وهي أن يكون العبدُ سَمْعَ الحقّ وبصرَهُ. وقد بيّنّا صورةَ ذلك فيما تقدّم؛ فيريد الحقُّ بإرادة العبد. وهذا المقام ذكَرَتْهُ العربُ في حقّ محمد ﷺ، وفي النوافل: يريد العبدُ بإرادة الحقِّ. ويظهر معنى ما ذهبنا إليه في اتّصاف الحقّ بنعوت المخلوق، وفي الوجه الأخر اتّصافُ[1] العبد بصفات الحقّ، وهذا في الشرع موجود.

النوع الثالث ممن أجرُه على الله: (العافون عن الناس)

وهو مَن عفا عمّن أساء إليه وأَصلح، يعني (أصلح) حالَ من أساء إليه بالإحسان إليه، فأصلحَ منه ما كان أَوجبَ الإساءة إليه منه. فما أراد هنا بـ"أصلح" إلّا هذا، ولا يَحصل في هذا المقام إلّا مَن له همّة عالية؛ فإنّ الله قد أباح له أن يجازي المسيءَ بإساءته على وزنها؛ فأنِفَ على نفسه أن يكون مَحلّا للاتّصاف بما سمّاه الحقُّ سيّئةً.

نَفْسُ الكَرِيْمِ كَرِيْمَةٌ فِي كُلِّ مَا ... تَجْرِي بِـهِ الأَهْوَاءُ والأَقْـدارُ
واللهُ يَحْكُمُ فِي النُّفُوسِ بِقَدْرِها ... وَهْوَ الذِي منْ حُكْمه يختارُ
فَيَجِيْءُ ذُو اللُّبِّ المُجَوِّزُ عَقْلَهُ ... غَيْرَ الذِي حَكَمَتْ به، فَيَحَارُ

يقول الله -تعالى- في هذا المقام: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ يعني قوله: ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ السيّئة ﴿فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ. وَمَا يُلَقَّىٰهَآ﴾[2] يعني هذه الصفة ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾؛ حبَسوا أنفسَهم عن[3] أن يُجازُوا المسيء بإساءته إساءة. ولو علم الناس قدر ما نبّهنا عليه في هذه المسألة ما جازى أحدٌ من أساء إليه بإساءة؛ فما كنت ترى في العالَم إلّا عفوّا مصلِحا، لكن الحُجُب على أعين البصائر كثيفة؛ وليست سِوَى الأغراض واستعجال التشفّي والمؤاخذة.

ولو نظر هذا الناظر لَمّا أساء على الله في ردِّ ما كلّفه به، وركوب الخطر في ذلك، وإمهال الحقِّ له، وتجاوزه عنه في هذه الدار؛ حتى يكون هو الذي يكشف نفسه حتى تقام عليه الحدود،

---

(١) ص ٢٠
(٢) [فصلت: ٣٤، ٣٥]
(٣) ص ٢٠ب

ويرمي نفسه في المهالك. كما قال الصاحب[١]: "لقد ستر الله عليه؛ لو ستر على نفسه" في المعترِف بالزنا. وأنّ الملائكةَ الكتَّاب لا يكتبون على العبد من أفعاله السيّئة إلّا ما يتكلّم بها، وهو قوله: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٢] وهو الكاتب وإن كانوا ﴿يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ﴾[٣] ما قال: "يكتبون".

ثمّ إنّه من كرم الله أنّ الكشفَ أعطى -وقد ورد به خبر- أنّ العبد إذا عمل السيّئةَ قال الملَك لصاحبه الذي أمره الحقّ أن يستأذنه في كتاب السيّئة: "أأكتب؟" فيقول له: "لا تكتب، وانظره إلى ستّ ساعات من وقت عمله السيّئة؛ فإن تاب أو استغفر فلا تكتبها، وإن مرّت عليه ستّ ساعات ولم يستغفر فاكتبها سيّئة واحدة. ولا تكتبها إلّا إذا تلفّظ بها؛ بأن يقول: فعلتُ[٤] كذا". أو تكون السيّئة في القول؛ فتكتب بعد مضيّ هذا القدر من الزمان. وأيُّ مؤمن تمضي عليه ستّ ساعات لا يستغفر الله فيها؟!

فلهذا النوع أجرٌ على الله من وجهين: أجر العفو -وأجر العفو من الله كثير؛ فإنّه من الأضداد- ، وأجر الإصلاح؛ وهو الإحسان إليه، المزيل لما قام به من الموجب الإساءة إليه ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[٥] ولو لم يكن في إحسانه -المعبَّر عنه بالإصلاح- إلّا حصول حبِّ الله إيّاه الذي لا يعدله شيء؛ لكان عظيما. فيكونُ أجرُ مَن هذا صفته على الله أجرَ محبٍّ لمحبوب، وكفى بما تعطيه منزلة الحبّ؛ فما يقدر أحد أن يقدِّر أجر ما يعطيه المحبّ لمحبوبه. فهذا قد أومأنا إلى مَن له أجرٌ على الله، بأوجز عبارة؛ طلبا للاختصار؛ فإنّ المقام عظيم، والمنازلة كبيرة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٦].

---

(١) الصاحب: الصحابي
(٢) [ق: ١٨]
(٣) [الإنفطار: ١٢]
(٤) ص ٢١
(٥) [آل عمران: ١٣٤]
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن لم يفهم؛ لا يوصَل إليه شيء

مَـنْ يَـفْـهَـمِ الأَمْـرَ فَـذَاكَ الذِي ... خـاطَبَـهُ الرّحمنُ مِـنْ كُلّ عَيْنْ[١]
وَهْـوَ الذِي دَارَ عَـلَـيْـهِ الـوَرَى ... وَهْـوَ الذِي فِي حُـكْمِـهِ كُلُّ أَيـنْ
إنّ[٢] إياسًـــا[٣] خُصَّ مِنْ باقِـلٍ[٤] ... لِمَـا حَوَتْـهُ حِكْمَـةُ القَبْضَـــتَينْ
قَــدْ أَوْضَحَ اللهُ لَـنَـا حُـكْمَــهُ ... فِي كُلِّ مـا فِي الكَونِ مِنْ فِرْقَتَينْ
والضِّــــدُّ لا يَـعْـرِفُـهُ ضِــــدُّهُ ... والحَـقُّ مَـعْـلُـومٌ لَـنَـا دُوْنَ مَـيْنْ
قَـدْ ثَـبَـتَ المِـثْـلُ لَهُ وانْـتَـفَـى ... عَنِّيَ ذَاكَ المِثْـلُ مِنْ بَعْـدِ بَيْنْ[٥]

قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ﴾[٦]. اعلم أنّ الكلام على قسمين: كلام في موادّ تسمّى حروفا، وهو على قسمين: إمّا مرقومة -أعني الحروف- وتسمّى كتابا، أو مُتَلَفَّظا[٧] بها، وتسمّى قولا وكلاما.

والنوع الثاني: كلام ليس في موادّ؛ فذلك الكلام الذي لا يكون في موادّ يُعلم ولا يُقال فيه: يُفهم؛ فيتعلّق به العلم من السامع الذي لا يسمع بآلة؛ بل يَسمع بحقٍّ مجرَّد عن الآلة، كما إذا كان الكلام في غير مادّة؛ فلا يسمع إلّا بما يناسبه. والذي في المادّة يتعلّق به الفهم، وهو تعلّق خاصٌّ في العلم.

(١) في الهامش بخط آخر، وعليه حرف خ: يخاطب الرحمن في كل عين
(٢) ص ٢١ب
(٣) إياس بن معاوية المزني: كان قاضيا بالبصرة، اشتهر بالذكاء ورجاحة العقل، ويضرب به المثل فيقال: أذكى من إياس (ت ١٢٢هـ)
(٤) باقل: رجل من ربيعة ابتاع ظبيًا وحشيًا بأحد عشرـ درهمًا، وجعل بقية الدراهم في فيه. فسئل عن ثمنه، ففعل بيديه تجاه السائل أي فتح أصابعه وفغر فاه وأدلى لسانه يشير بذلك إلى ثمنه. فحصل من ذلك انفلات الظبي؛ وسقوط الدراهم؛ والإساءة على السائل فضُرب به المثل، فيقال: أعيا من باقل، وأعيا من العي: خلاف البيان
(٥) بجانبها كتب تعريفها: الوصل
(٦) [فصلت: ٥]
(٧) ق: متلفظ

فإذا علم[١] السامعُ اللفظةَ من اللافظ بها، أو يرى الكتابة؛ فإن عَلِم مرادَ المتكلِّم في تلك الكلمة -مع تضمُّنها في الاصطلاح معاني كثيرة خلاف مراد المتكلِّم بها- فذلك الفهمُ. وإن لم يعلم مراد المتكلِّم من تلك الكلمة على التفصيل، واحتمل عنده فيها وجوهٌ كثيرة مما تدلّ عليه تلك الكلمة، ولا يَعلم على التعيين مراد المتكلِّم من تلك الوجوه، ولا هل أرادها كلّها؟ أو أراد وجها واحدا، أو ما كان؟ فمع هذا العلم بمدلول تلك الكلمة؛ لا يقال فيه: إنّه أُعطي الفهم فيها، وإنما أُعطي العلم بمدلولاتها كلّها، لعلمه بالاصطلاح. لأنّ المتكلّم بها عند السامع، الغالبُ عليه أمران: الواحدُ القصور عن معرفة مدلولات تلك الكلمة في اللسان، والأمرُ الآخر إنّه، وإن عرف جميع مدلولاتها، فإنّه لا يتكلّم بها إلّا لمعنى تقتضيه قرينة الحال. فالذي يَفهم مراده بها؛ فذلك الذي أُوتي الفهم فيها، ومَن لم يعلم ذلك؛ فما فَهِمَ. فكأنّ المتكلّم ما أوصل إليه شيئا في كلامه ذلك.

وأمّا كلام الله إذا نزل بلسان قوم، فاختلف أهلُ ذلك اللسان في الفهم عن الله؛ ما أراده بتلك الكلمة أو الكلمات، مع اختلاف مدلولاتها؛ فكلّ واحد منهم -وإن اختلفوا- فقد فَهِمَ عن الله ما أراده؛ فإنّه عالِم بجميع الوجوه -تعالى-، وما من وجهٍ إلّا[٢] وهو مقصود لله -تعالى- بالنسبة إلى هذا الشخص المعيَّن، ما لم يخرج من اللسان؛ فإن خرج من اللسان فلا فهم ولا علم. وكذلك أصحاب الأخذ بالإشارات. فإنّ إدراكهم لذلك في باب الإشارات في كلام الله -تعالى- خاصّة فَهْمٌ فيه؛ لأنّه مقصودٌ لله -تعالى- في حقّ هذا المشار إليه بذلك الكلام. وكلام المخلوق ما له هذه المنزلة.

فمَن أُوتِي الفهمَ عن الله من كلّ وجهٍ فقد أوتي الحكمة وفصل الخطاب؛ وهو تفصيل الوجوه والمرادات في تلك الكلمة، ومَن أوتي الحكمة فقد أُوتي خيرا كثيرا[٣]؛ فكثَّرها لما فيها من الوجوه. فمَن كان قلبُهُ في كِنٍّ، أو كان عليه قُفْل، أو كان أعمى البصيرة، أو كان صاديا، أو كان على قلبه رانٌ؛ فإنّ الله قد حال بينه وبين الفهم عن الله -تعالى- وإن تأوّله. ولهذا يَتّخذ آيات الله هزوا،

(١) ص ٢٢
(٢) ص ٢٠ب
(٣) لم ترد في ق، وأثبتناها من هـ، س

ودينَهُ لهوًا ولعبا؛ لعدم فهمه عن الله ما خاطب به عبادَهُ. فلهذا قال (في المنازلة): "مَن لم يفهم لم يوصل إليه شيء". فأمّا الران فهو صدأ وطخاء[1]، وليس إلّا ما تجلّى في مرآة القلب من صورٍ مّا لم يَدْعُهُ اللهُ إلى رؤيتها، وجلاؤها من ذلك (يكون) بالذِّكْر والتلاوة.

وأمّا الكِنّ فهو كالمقصورات في الخيام؛ فهو في بيت الطبيعة مشغول بأُمِّه، ما عنده خبر بأبيه الذي هو روح الله؛ فلا يزال في[2] ظلمة الكِنّ؛ وهي حجاب الطبيعة. فهو في حجابين: كِنٌّ، وظلمة. فهو يسمع ولا يفهم، كما قال الله فيهم: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾[3] أي لا يفهمون.

وأمّا أن يكون في أذنيه وقر أو صمم؛ فإن كان وَقْرٌ فهو ثقل الأسباب الدنياويّة التي تَصرف عن الآخرة، وإن كان طخاء فهو قساوة قلبه أن يؤثِّر فيه قبول ما يُخْطِر له حديث النفس من النظر والإصغاء إلى هذا الداعي الذي هو الشارع، وهو قوله عنهم: ﴿وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾[4] حتى لا تَسمعوا دعاءه؛ فلا ترجعون ولا تعقلون؛ لأنّه بلسانهم خاطبهم ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[5] ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[6] فأصمّهم الله، وأعمى أبصارهم، وختم على ألسنتهم؛ فما تلفّظوا بما دعاهم إليه أن يتلفّظوا به.

وأمّا القفل فهو لأهل الاعتذار يوم القيامة يقولون: نحن ما قفلنا على قلوبنا، وإنما وجدناها مقفَلا عليها. وهذا من الجدال الذي قال الله عنهم فيه: ﴿ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾[7] ولم نعرف مَن أقفلها. فرُمنا الخروجَ؛ فخفنا من فكّ الختم والطبع؛ فبقينا ننتظر الذي أَقفل عليها عسى يكون هو الذي يتولّى فتْحها، فلم يكن بأيدينا في[8] ذلك شيء. وكان منهم عمر

(١) طخاء: السحب وهي هنا كناية عن الظلمة.
(٢) ص ٢٣
(٣) [الأنفال: ٢١]
(٤) [فصلت: ٢٦]
(٥) [البقرة: ١٨]
(٦) [البقرة: ١٧١]
(٧) [الزخرف: ٥٨]
(٨) ص ٢٣ب

بن الخطاب -أعني: من أهل الأقفال-. يقول الله -تعالى-: ﴿أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾[1] فلمّا تولّى اللهُ فتحَه؛ أَسْلَمَ، فشدّ الله به الإسلام وعضده ﷺ وأرضاه، فهذا قد ذكرنا سبب عدم الفهم عن الله -تعالى- موجزا على قدر الوقت ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) [محمد: ٢٤]
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع عشر وأربعمائة
في معرفة منازلة: الصكوك، وهي المناشير والتوقيعات الإلهيّة

إنّ التواقِيْعَ بُرْهَانٌ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوْتِ مُلْكِ الذِي فِي الحُكْمِ يُعْطِيْها
بها قَدِ اسْتَخْلَفَ الرّحمنُ والِدَنا[1] فَهْيَ الدَّلِيْلُ عَلَى إِثْباتِ مُعْطِيْها
والحُكْمُ يَكْشِفُها في كُلِّ نَازِلَةٍ وَعِنْدَنا حالَةٌ فِيْها تُغَطِّيْها
إنّ النُّفُوسَ لَتَدْرِي ما نَطَقْتُ بِهِ وَلَيْسَ يَمْنَعُها إلّا تَعَاطِيْها

اعلم[2] أنّ الله -تعالى- لَمّا شاء أن يجعل في أرضه خلفاءَ على مَن يعمرها من الإنس والجانّ وجميع الحيوانات، وقدّمهم ورشّحهم للإمامة دون غيرهم من جنسهم؛ جعل بينه وبينهم سفيرا؛ وهو الروح الأمين، وسخّر لهم ما في السماوات -مِن ملَك، وكوكب سابح في فلَك- وما في الأرض، وما بينهما من الخلق جميعا منه، وأباح لهم جميع ما في الأرض أن يتصرّفوا فيه.

وأَيّد هؤلاء الخلفاء بالآيات البيّنات؛ لِيَعْلَمَ المرسلون إليهم أنّ هؤلاء خلفاء الله عليهم، ومكّنهم من الحكم في رعيّتهم بالأسماء الإلهيّة على وجهٍ يسمّى: التعلّق، وشرع لهم في نفوسهم شرائع، وحدّ لهم حدودا، ورسم لهم مراسم يقفون عندها، يختصّون بها؛ لا يجوز لأحد من رعاياهم أن يتّخذوها لأنفسهم شرائع، ولا يقتدون بهم فيها. ثمّ نصب لهم شرائعَ يعملون بها؛ هم ورعيّتهم، وكتب لهم كُتبا بذلك، نزلتْ بها السفراء عليهم لِيُسمعوها رعيَّتَهم؛ فيعلموا حدود ما أنزل الله الذي استخلف عليهم؛ فيقفوا عندها، ويعملوا بها سرّا وجهرا.

فمنها ما كتبه بيده -تعالى- وهو التوراة. ومنها ما نزل به الروح الأمين عليهم من الكتاب المكنون الذي نزل من الله من عرشه المنقول من الدفتر الأعظم، وهو الإمام المبين. فهو معه على[3]

(١) والدنا: يعني آدم
(٢) ص ٢٤
(٣) ص ٢٤ب

عرشه، ونقل منه في اللوح المحفوظ قدر ما يقع به التصريف في الدنيا إلى يوم القيامة؛ يتضمّن ما في العالَم من حركة، وسكون، واجتماع، وافتراق، ورزق، وأجل، وعمل. ثمّ أنزل ذلك كلّه في كتاب مكنون إلى السماء الدنيا، وجعله ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ. كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾[1] مطهَّرين، أرواح قدس، صحفا ﴿مُّكَرَّمَةٖ. مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ﴾[2] فيها توقيعات إلهيّة بما وعد الله المؤمنين بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وما جاءت به رسله من اليوم الآخر، والبعث الآخر، وما يكون في ذلك اليوم من حكم الله في خلقه.

وتولّى الله ذلك كلّه بنفسه، على صورة الحقّ الذي بعث به رسله ليصدقهم عند عبيده فعلا بحكمه ذلك فيهم، كما صدقهم في حال احتجابه بما أيّدهم به من الآيات. فآمن من آمن، وكفر من كفر. فتوقّف الأمر على ظهوره لعباده؛ فيتولّى الفصلَ بينهم بحكمه بنفسه ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[3] فإذا فصل، وحكم، وعدل، وأفضل؛ جعلهم في الفصل فريقين: ﴿فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾[4] وهو سِجْنُ الرحمن، ﴿وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾[5] يريد سجنا يحصرهم فيه. وينزل الفريق السعيد في دار كرامته، وقَيِّمُ ذلك الدار: رضوان؛ فإنّها دار الرضوان، ومتولِّي الدار الأخرى -التي هي السجن-: مالك، ومعناه الشديد. يقال[6]: ملكت العجين؛ إذا شددت عَجْنه. قال قيس بن الخطيم يصف طعنة:

مَلَكْتُ بها كَفّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها يَرَى قائمٌ مِنْ دُوْنِها ما وَراءَها

يقول: شددتُ بها كفّي.

فنزلت التوقيعات بما للمؤمنين من الخير عند الله، العاملين، الحافظين حدود الله من ﴿ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ ﴿وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ

(١) [عبس: ١٥، ١٦]
(٢) [عبس: ١٣، ١٤]
(٣) [النمل: ٧٨]
(٤) [الشورى: ٧]
(٥) [الإسراء: ٨]
(٦) ص ٢٥

وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[1] والتائبين والتائبات، والعابدين والعابدات، والحامدين والحامدات، والسائحين والسائحات، والراكعين والراكعات، والساجدين والساجدات، والآمرين بالمعروف والآمرات، والناهين عن المنكر والناهيات، والمعرضين عن اللغو والمعرِضات، و﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾[2] وما هم عنها بِساهين، إلى مثل هذا مما أوقع الله في توقيعاته من الصفات المَرْضِيّة التي[3] يحمدها.

ثمّ بشّرهم -تعالى- بأنّ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ. ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ وهو أوسط الجنّات فقال: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[4] يبشّرهم بالبقاء والدوام في النعيم. وأخبرهم في التوقيع أنّه عنهم راضٍ -تعالى وتقدَّس جلاله-. ثمّ إنّه ناب عنهم في الخطاب بأنّهم عنه راضون، فقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾[5]. وهنا نكتة لِمن فَهِمَ ما تدلّ عليه ألفاظ القرآن من الرضا؛ فقطع عليهم بذلك؛ لعلمه بأنّه واقع منهم.

ثمّ إنّه أنزل في الكتب والصحف وعلى ألسنة الخلفاء -صلوات الله عليهم وسلامه- من الوعيد والتهديد، وأَخذ مَن كفر بالله ونافق، أو آمن ببعضٍ وكفر ببعضٍ مما أنزله الله، وجحد، وأشرك، وكذّب، وظلَم، واعتدى، وأساء، وخالف، وعصى، وأعرض، وفسق، وتولّى، وأدبر. وأخبر في التوقيع، أنّه مَن كان بهذه المثابة، وقامت به هذه الصفات في الحياة الدنيا، أو بعضها، ثمّ تاب إلى الله منها في الدنيا، ومات على توبةٍ من ذلك كلّه؛ فإنّه يلقى ربّه وهو راضٍ عنه. فإن فسح له، وأَنْسَأَ اللهُ في أجله بعد توبته؛ فعمل عملا صالحا؛ بدّل الله سيئاته حسنات. أي ما كان يتصرّف فيه من السوء، عاد يتصرّف فيه حسنًا. فبدّل[6] الله فعلَه بما وفّقه إليه من طاعته، ورحمه، وغفر له جميع ما كان وقع منه قبل ذلك، ولم يؤاخذه بشيء منه.

---

(١) [الأحزاب: ٣٥]
(٢) [المعارج: ٢٣]
(٣) ص ٢٥ب
(٤) [المؤمنون: ١٠، ١١]
(٥) [المائدة: ١١٩]
(٦) ص ٢٦

وما زالت التوقيعات الإلهيّة تنزل من الله على خلفائه، بما يَعِدُ الله به مَن آمن بالله ورسله من الخير، وما توعّد به لمن كفر به من الشرّ- مدّة إقامة ذلك الخليفة المنزل عليه، وهو الرسول إلى حين موته. فمِن زمان خلافته إلى انتهاء مدّة عمره، لا تزال التوقيعات الإلهيّة تنزل عليه. فإذا مات، واستخلف مَن شاء بوحي من الله له في ذلك، أو تَرَكَ الأمر شورى بين أصحابه؛ فيولّون مَن يُجمعون عليه، إلى أن يبعث الله من عنده رسولا؛ فيقيم فيهم (باعتباره) خليفة آخر.

إلّا إذا كان خاتم الخلفاء؛ فإنّ الله يقيم نوّابا عنه؛ فيكونون خلفاء الخليفة من عند الله، لا أنّهم في منزلة الرسل خلفاء من عند الله؛ وهم الأقطاب، وأمراء المؤمنين، إلى يوم القيامة. فمِن هؤلاء النوّاب من يكشف الله عنه الغطاء؛ فيكون من أهل العين والشهود؛ فيدعو إلى الله على بصيرة، كما دعا الرسول ﷺ.

ولولا أنّ الزمان قد اقتضى أن لا يكون مشرِّع بعد رسول الله ﷺ لكان هؤلاء مشرِّعين، وإن لم يأتوا إلّا بشرع رسول الله ﷺ فإنّهم كانوا يكونون فيه، كما كان رسول الله ﷺ(١) في شرع مَن قَبْلَهُ إذا حكم به في أُمّته. فهو فيه بمنزلة الأوّل الذي كان قبله، لا أنّه خليفة عنه في ذلك، وإن قرّره. فلمّا منع اللهُ ذلك في هذه الأمّة؛ علمنا أنّهم خلفاء رسول الله ﷺ وإن دَعَوا إلى الله على بصيرة كما دعا رسول الله ﷺ كما ورد في القرآن العزيز عنه في قوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾(٢).

وسمّانا وَرَثة، وأخبر ﷺ أنّه ما ورّثنا إلّا العلم، ثمّ إنّ دعاءه ﷺ في أن يُمَتِّعه الله بسمعِه؛ ليسمع كلام الله، وبصرِه؛ ليرى آيات الله في الآفاق وفي نفسه، ثمّ قال: «واجعل ذلك الوارث منّا» يعني السمع والبصر؛ فإنّ الله هو ﴿خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾(٣). وقد قال -تعالى- في الخبر الصحيح

---

(١) ص ٢٦ب
(٢) [يوسف: ١٠٨]
(٣) [الأنبياء: ٨٩]

عنه: «كنت سمعَهُ وبصرَهُ» فهويّة الحقّ إذا كانت سمعَ العبد[1] وبصرَه، كان الحقُّ الوارثَ منه الذي هو عينُ سمعِه وبصرِه. فدعا بهذه الصفة أن تكون له حتى يُقبض عليها. فكأنّه يقول: "اللهم متّعنا بك؛ فأنت سمعُنا وبصرُنا، وأنت تَرِثُنا إذا متنا؛ فإنّك أخبرت أنّك "خَيْرُ الْوَارِثِينَ" وأنّك ترث الأرض ومَن عليها؛ أي أنت الخير الذي يرثه الوارثون مِن خلفائهم؛ وهم متّبِعوا الرسل -صلوات[2] الله عليهم-. فهو -تعالى- الخيرُ الذي يناله الوارثون، كما أنّه "خَيْرُ الْوَارِثِينَ" من حيث أنّه وارث. وهكذا الإشارة في كلّ خير منسوب مضاف مثل "خير الصابرين" والشاكرين، ومثل هذا مما ورد عن الله في أيّ شرعٍ وَرَدَ.

ومن التوقيعات الإلهيّة أيضا: المبشِّرات؛ وهي جزء من أجزاء النبوّة. فإمّا أن تكون من الله إليه، أو مِن الله على يدي بعض عباده إليه. وهي «الرؤيا يراها الرجلُ المسلم أو تُرى له». فإن جاءته من الله في رؤياه على يدي رسوله ﷺ فإن كان حُكْما تَعَبَّدَ نفسَه به ولا بدّ، بشرط أن يَرى الرسول ﷺ على الصورة الجسديّة التي كان عليها في الدنيا، كما نُقل إليه من الوجه الذي صحّ عنده. حتى إنّه إن رأى رسول الله ﷺ؛ يراه مكسور الثنِيّة العليا؛ فإن لم يره بهذا الأثر فما هو ذاك.

وإن تحقّق أنّه رسول الله ﷺ ورآه شيخا أو شابّا، مغايرا للصورة التي كان عليها في الدنيا ومات عليها، ورآه في حُسْنٍ أزيد مما وُصِف له، أو قُبْحِ صورة، أو يرى الرائي إساءة أدبٍ من نفسه معه؛ فذلك كلّه الحقّ الذي جاء به رسول الله ﷺ، ما هو رسول الله. فيكون ما رآه هذا الرائي عينُ الشرع؛ إمّا في البقعة التي يراه فيها[3]، وإمّا أن يرجع ما يراه إلى حال الرائي، أو إلى المجموع، غير ذلك لا يكون. فإن جاءه بحكم في هذه الصورة، فلا يأخذ به إن اقتضى ذلك نَسْخَ حكمٍ ثابتٍ بالخبر المنقول الصحيح المعمول به. بخلاف حُكمه لو رآه على صورته؛ فيلزمه الأخذ

---

(١) ق: "الحق" ثم أشار إلى مسحها، وصححها بالهامش بقلم الأصل.
(٢) ص ٢٧
(٣) ص ٢٧ب

به، ولا يلزم غيره ذلك. فإنّ الله يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[1] هذا هو الفُرقان عند أهل الله بين الأمرين.

فإنّهم قد يرونه ﷺ في كشفهم، فيصحِّح لهم من الأخبار ما ضَعُفَ عندهم بالنقل، وقد ينفون من الأخبار ما ثبت عندنا بالنقل. كما ذكر مسلم في صدر كتابه عن شخصٍ أنّه رأى رسول الله ﷺ في المنام فعرض عليه ألف حديث كان في حفظه؛ فأثبت له ﷺ من الألف ستة أحاديث، وأنكر ﷺ ما بقي. فمن رآه ﷺ في المنام فقد رآه في اليقظة؛ ما لم تتغيّر عليه الصورة؛ فإنّ الشيطان لا يتمثّل على صورته أصلا؛ فهو (ص) معصوم الصورة حيّا وميّتا. فمن رآه فقد رآه في أيّ صورة رآه. فالمبشِّراتُ من التوقيعات الإلهيّة.

وثَمّ توقيعات أُخَر إلهيّة، من الأسماء الإلهيّة تُعْرَف، إذا وردتْ على قلوب العارفين بالله في كشفهم. وهو أن يكون التوقيع[2] الذي يجيء إلى هذا الوليّ، من اسم خاصّ إلهيّ من الأسماء الحسنى، مما دون الاسم "الله" فإنّه ما يخرج منه في توقيع أصلا من حيث دلالته، وإنما يخرج منه إذا ذُكِر مقيَّدا بحالٍ يستدعي اسما خاصا بذلك الحال، كنى عن ذلك الاسم بالاسم "الله" لتضمّنه خاصّة. وأكثر ما تخرج التوقيعات لأولياء الله من "الله" و"الرحمن" و"الربّ" و"المِلِك" لا غير، هذا هو الغالب المستمر.

فإن خرج باسمٍ غير ما ذكرنا، فهو شاذٌ يحكم به على حدّ ما تعطيه حقيقة ذاك الاسم. وهو دليلٌ على مضمون ذلك التوقيع لهذا الوليّ؛ فيتصرّف فيه به بحسب ما يقتضيه. ويحتاج هذا الوليّ إلى علم عظيم بالمواطن، وصور الأحوال، ومراتب العالَم، وعلم المحو والإثبات، والشئون الإلهيّة. كلّ ذلك لا بدّ أن يعرفه العلماء بالله.

وإن لم يعرفوا ذلك وأمثاله، فلا يتعدّى قدرَه، وليدخل في غمار الناس، ويلزم الجماعة؛ فإنّ يد الله معهم، ومَن شذّ من الجماعة على غير بصيرة؛ فقد شذّ إلى النار. بل صاحب البصيرة من المحال

---

(١) [المائدة: ٣]
(٢) ص ٢٨

أن يشذّ عن الجماعة؛ فإنّه لا يشذّ عن يد الله. ولكن يَعلم وهو في الجماعة ومعها ما لا يعلمه واحد واحد من الجماعة، إلّا مَن كان مِثله. فهو مع مَن هو مثله جماعة؛ ما هو ممن صلّى وحده. فالسعيد مَن وقف عند حدود الله، ولم يتجاوزها[1]. وإنّا -واللهِ- ما تجاوزنا منها حدًّا، ولكن أعطانا الله من الفهم عنه -تعالى- فيها ما لم يعطه كثيرا من خلقه؛ فدعونا إلى الله على بصيرة من أمره؛ إذ كنّا على بيّنة من ربّنا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٢٨ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي عشرين وأربعمائة
في معرفة منازلة: التخلّص من المقامات

ما فِي الوُجُودِ سِوَاهُ فانْظُرُوهُ كَمَا ... نَظَرْتُهُ تَجِدُوا فِي هُوْ الذِي ما هُوْ
ومَنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَهْوَ ذُو جَدَلٍ ... فِي قَلْبِهِ مِنْهُ أَمْثالٌ وأَشْبَاهُ
لَوْلاهُ ما نَظَرَتْ عَيْنٌ بِناظِرِها ... لَوْلاهُ ما نَطَقَتْ بالذِّكْرِ أَفْوَاهُ
فاحْكُمْ عَلَيْهِ بِهِ وأَنْتَ فِي عَدَمٍ ... واثْبُتْ عَلَيْهِ فَمَا فِي الكَوْنِ إلّا هُوْ
واللهِ لَوْلا وُجُوْدُ الحَقِّ ما قُبِلَتْ ... أَقْوالُهُ في وُجُوْدِ الكَوْنِ لَوْلاهُ

قال[١] الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ﴾[٢]. والجامعُ المقاماتِ[٣] ما له مقام، نقيضه «من عرف نفسه عرف ربه».

وقوله: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ﴾ يعني الدالّة عليها في الآفاق ﴿وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[٤] وهي مقيّدة، فلا بدّ أن يقيّد مدلولها، وإن دلّت على إطلاقه. فكونه مطلقًا تقييد، لأنّ التقييد تمييز. فمعرفة العارفين به تعالى، ليس من رؤية الآيات الخارجة والداخلة، فإنّها تدلّ على مقيّد في إطلاق، أو إطلاق في مقيّد. والعارفون يرونه عين كلّ شيء.

المخلوق[٥] قال لمن أساء في حقّه فقطع رَحِمَهُ: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾[٦] فالحقّ أَوْلَى بهذه الصفة لمن أساء في حقّه بقطع رَحِمِهِ. فإنّا لا نشكّ أنّ قاطعَ الرحم ما قطعها إلّا بجهله، وما انقطعتْ الرحم، فالرحم موصولة في نفس الأمر، فهي موصولة عند العالِم؛ فمن جانبه موصولة، ومن جانب الجاهل بها مقطوعة.

---

(١) ص ٢٩
(٢) [الأحزاب: ١٣]
(٣) ص ٢٩
(٤) [فصلت: ٥٣]
(٥) يقصد بالمخلوق هنا سيدنا يوسف عليه السلام حيث قال ما قال لإخوته.
(٦) [يوسف: ٩٢]

ولَمّا رجع الأمر كلّه لله مما وقعت فيه الدعاوى الكاذبة، لم يدلّ رجوعها إلى الله -تعالى- على أمر لم يكن عليه الله، بل هويّته هي هي؛ في حال الدعاوى في المشاركة، وفي حال رجوع الأمر إليه. والمقام ليس إلّا للتمييز، وما ثَمّ إلّا واحد، فعمّن يتميّز؟ فلا مُقام، بل هويّةُ أحديّةٍ، فيها صورٌ مختلفة. فزَيْدٌ أحديُّ العين، لو لم يكن في الوجود[1] إلّا هو، لم يتميّز عن شيء، لأنّه ما ثَمّ إلّا هو. ولم يتميّز عنه شيء؛ لأنّك ما فرضت موجودا إلّا هو خاصة. ولا مقام له يتميّز به عن غيره؛ إذ لا غير هناك. فإنّ يده متميّزة عن رِجله، ورأسه متميّز عن صدره، وأذنه عن عينه، وكلّ جارحة منه متميّزة عن غيرها من الجوارح، وكلّ قوّة منه في باطنه لها حكم ليس للأخرى، ومَحَلٌّ ليس للأخرى. فتميّزت الصور في عين واحدة؛ لا تَمَيُّز فيها ولا مقام لها. فنحن له كالأعضاء، للواحد منّا، والقوى. فما ثمّ عمّن نتميّز، ولا يتميّز عنّا، ولكن تميّزنا بعضنا عن بعض كما قرّرنا.

ولا تُنسب الأحكام والمقامات لأعضائنا، وإنما يُنسب ذلك كلّه إلينا؛ فيقال: بطش فلان بفلان، ومشى فلان إلى فلان، وسمع فلان كلام فلان، ورأى فلان فلانا. ما يُنسب شيء من هذا كلّه إلى آلة، ولا إلى قوّة، ولا إلى عضو، فـ﴿إِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[2] فـ﴿لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[3].

فاعلم أنّه لا يخلص من المقامات إلّا وارثُ محمد ﷺ؛ الذي آتاه الله: "جوامع الكلم، وعِلْمَ الأسماءِ كلِّها، وعِلْمَ الأوّلين والآخرين" فـ"كلّ الصيد في جوف الفرا" فما ثمّ عمّن نتميّز؛ فإنّ العالَم كلّه في وارث محمد ﷺ كما هو في محمد ﷺ[4] فقد خلص من حكم المقامات عليه. فهو يحكم بها بحسب ما تعطيه الأحوال؛ فإنّه العليم الحكيم. فالأسماء الإلهيّة كلّها هي تُظْهِر المقامات، وبها يحكم الحاكم، ولا حاكم إلّا الله، وما يبدّل القول لديه، فالقول له الحكم. فبالقول يحكم الحقّ، فتنبّه لمن هو المحكوم عليه، والمحكوم به، والمحكوم فيه، والحاكم؛ تعرفْ مَن هو المخلَّص من المقامات والذي لا

---

(١) ص ٢٩ب
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) [القصص: ٧٠]
(٤) ص ٣٠

مقام له.

وأمّا المقام المحمود؛ وهو المقام المُثْنى عليه، الذي أثنى[1] عليه الله، الذي يقيم الحقّ فيه -سبحانه- محمدا ﷺ فهو مقام شفاعة رسول الله ﷺ في الشافعين أن يشفعوا يوم القيامة من ملَك ورسول ونبيّ ووليّ ومؤمن، وأن[2] يُخرِج الحقُّ من النار، أو يدخل الجنّة مَن لم يعمل خيرًا قطّ، حتى لا يبقى في النار إلّا أهلُها الذين هم أهلُها، فيبقيهم الله فيها على صفةٍ ومزاجٍ لو أخرجهم الله بذلك المزاج إلى الجنّة لتعذّبوا بها، وأضرّ بهم دخولها كما تضرُّ رياح الورد بالجُعْل، فيجيبه الله لِما سأل فيه، وإذا زاد سبب ظهور أمرٍ[3] على واحد فهو شفاعة، سَوَاء كان شفعًا أو وترا، لا بدّ أن يكون زائدًا على واحد.

وأمّا الأحوال فلا سبيل إلى التخلّص منها، وهي فينا موهوبة، وهي للحقّ[4] ذاتيّة.

فـالحُكْمُ للحَـالِ والأَحْوالُ حـاكِمَـةٌ ... وَلَيْسَ فِي الكَوْنِ إلّا اللهُ والبَشَرُ
وَنَحْنُ فِي عِبْرَةٍ لَوْ كُنْـتَ تَعْقِلُهـا ... فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الرَّحمنِ يُعْتَبرُ[5]
نَحْنُ النُّجُومُ التِي فِي الغَرْبِ[6] مَوْقِعُهـا ... وَلَيْسَ يَظْهَرُ إلّا الشَّـمْسُ والقَمَرُ
الطَّمْسُ فِيْنَـا وَذاكَ الطَّمْسُ يَنْفَعُنـا ... وَلَيْسَ يَـدْرِيْـهِ إلّا مَنْ لَهُ نَظَرُ
فَلا تَخَفْ فَسِـوَى الرّحمنِ لَيْسَ لَهُ ... عَيْنٌ وَلَيْسَ لَهُ التَّحْكِيْمُ والأَثَرُ
إِلَـيْـهِ يَـرْجِـعُ أَمْـرُ الخَـلْـقِ كُلِّـهِـمِ ... حَتَّى القَضَـاءُ وحَتّى الحُكْمُ والقَدَرُ
وَهْوَ الوُجُودُ الذِي مـا عِنْـدَهُ ضَرَرُ ... والشَّرُّ لَيْسَ لَهُ فِي خَلْقِهِ أَثَرُ
فالشَّرُّ لَيْسَ إليْهِ جَلَّ خالِقُنا ... عَنْهُ بِذا جاءَ عَنْ أَرْسَـالِهِ الخَبَرُ

---

(١) ثابتة بالهامش مع إشارة الإدخال
(٢) ق: "أو" وصححت بالهامش بقلم الأصل
(٣) ثابتة بالهامش مع إشارة الإدخال
(٤) ص ٣٠ب
(٥) أثبت كلمتين فوق الشطر وهما: "فكل" فوق "فليس" و"سوى" فوق "من" بحيث يقرأ: "فكلّ شيء سوى الرحمن يُعتبر" ويتفق هذا مع ه، س
(٦) رسمها في ق يسمح بقراءتها: "الغرب، القرب" وحروفها المعجمة مهملة في س، والترجيح من ه

مَن[1] عرف الضلالة والهدى؛ لم يَطُلْ عليه المدى، وعلم أنّ اللهَ لا يترك خلقَه سدى، كما لم يتركه ابتداء، وإن لم ينزله منازلَ السعداء، فإنّ الله برحمته التي وَسِعَتْ كلَّ شيء لا يُسرمِد عليه الرَّدَى، وكيف يسرمده وهو عين الرِّداء، فهو في مقام الفداء؛ وإشارة سهام العِداء، فله الرحمة آخرا خالدًا مخلّدًا فيها أبدا، والله -تعالى وجلّ- يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

(١) ص ٣١

الباب الأحد والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن طلب الوصول إليّ بالدليل والبرهان لم يصل إليّ أبدا؛ فإنّه لا يشبهني شيء

تَوْحِيْدُ رَبِّكَ لا عَنْ كَشْــفِ بُرْهُانِ ... فَكِّرْ فَوَحْـدَتُـهُ لا تَـقْبَـلُ الثـاني
وكُلُّ مَنْ يَقْبَـل الثـاني فَمُتَّصِــفٌ ... فِي حُـكْمِـهِ بِـزياداتٍ ونُـقْصـــانِ
وذَاكَ واحِـدُ أَعْـدادٍ فَـيَـقْـبَـلُهُ ... وواحِـدُ الـعَـيْنِ لا يُـدْرَى بِـبُرْهـانِ
مَنْ[1] يَقْبَلُ المِثْلَ قَدْ حارَتْ خَواطِرُنا ... فِيْـهِ! وهَـلْ رِيْءَ سِرٌّ عَيْنَ إعْلانِ؟!
إنّ الدَّلِيـلَ عَلَى التَّرْكِيْـبِ نَشْــأَتُـهُ ... فَكَيْفَ يُعْطِي وَحِيْدَ العَيْنِ في الشــأنِ
يا بانِيًـا عَـقْـدَهُ عَلَى الدَّلِيْـلِ لَقَـدْ ... جَهِلْتَ أَيْنَ أَســاسُ القَصْــدَ يا بَانِي
مَنْ كانَ ذا صِــفَـةٍ فـأَيْنَ وَحْـدَتُـهُ؟ ... المَنْزِلُ القـاصِي لَيْـسَ المَنْزِلَ الدَّانِي
مَنِ الذِي هُـوَ قـاصٍ فِي دَلالَـتِـنـا؟ ... وَقَـدْ أَتَيْـت عَلَى هَـذَا بِسُــلْطـانِ
الشَّرْعُ تَوْحِيْدُهُ تَوْحِيْدُ مَرْتَبَةٍ ... والحَقُّ يُعْضُـــدُهُ مِن جـانِـبٍ ثاني

قال الله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[2] يعني من كلّ عين من أعين الوجوه، وأعين القلوب. فإنّ القلوب ما ترى إلّا بالبصر، وأعين الوجوه لا ترى إلّا بالبصر. فالبصر، حيث كان، به يقع الإدراك، فيسمّى البصر في العقل عين البصيرة، ويسمّى في الظاهر بصر العين، والعين في[3] الظاهر محلٌّ للبصر، والبصيرة في الباطن محلٌّ للعين الذي هو بصرٌ في عين الوجه. فاختلف الاسمُ عليه، وما اختلف هو في نفسه. فكما لا تدركه العيون بأبصارها، كذلك لا تدركه البصائر بأعينها.

---

(١) ص ٣١ب
(٢) [الأنعام: ١٠٣]
(٣) ص ٣٢

ورد في الخبر عن رسول الله ﷺ: «إنّ الله احتجب عن العقول، كما احتجب عن الأبصار، وإنّ الملأ الأعلى يطلبونه كما تطلبونه أنتم» فاشتركنا في الطلب مع الملأ الأعلى، واختلفنا في الكيفيّة. فمنّا مَن يطلبه بفكره، والملأ الأعلى له العقل وما له الفكر. ومنّا من يطلبه به، وليس في الملأ الأعلى من يطلبه به؛ لأنّ الكامل منّا هو على الصورة الإلهيّة التي خلقه الله عليها، وليس الملَك عليها. فلهذا صحّ ممن هذه صِفَتُه أن يطلب الله به، ومَن طلبه به وصل إليه؛ فإنّه لم يصل إليه غيرُه. وإنّ الكامل منّا له نافلةٌ تزيد على فرائضه؛ إذا تقرّب العبد بها إلى ربّه أحبَّه، فإذا أحبّه كان سمعَه وبصرَه، فإذا كان الحقّ بصر مثل هذا العبد، رآه وأدركه ببصره؛ لأنّ بصرَه الحقُّ، فما أدركه إلّا به لا بنفسه. وما ثَمّ ملَك يتقرّب إلى الله بنافلة، بل هم في الفرائض؛ ففرائضهم قد استغرقتْ أنفاسَهم؛ فلا نَفْلَ عندهم؛ فليس لهم مقام ينتج لهم أن يكون الحقُّ بصرَهم[1] حتى يدركوه به. فهم عبيد اضطرار، ونحن عبيد اضطرار من فرائضنا، وعبيد اختيار من نوافلنا.

كما هو ربٌّ ذاتيٌّ مِن وجودنا، وربُّ مشيئة مِن حُكْمِهِ فينا. فالربوبيّة الذاتيّة ضروريّة لا يمكن رفعُها، وربوبيّة المشيئة عينها الإمكان في الممكنات، فيرجّح بها ما شاء. فمن لا مشيئة له؛ لا ترجيح له، كمن لا نافلة له؛ لا يكون الحقُّ بصرَه، وإن أمكن خلاف هذا عقلا.

ولكن كلامنا في الواقع الذي أعطاه الكشف، ما كلامنا في الجواز العقليّ؛ لأنّه يستحيل عندنا أن يُنسب الجواز إلى الله، حتى يقال: يجوز أن يغفر الله لك، ويجوز أن لا يغفر الله لك، ويجوز أن يخلق، ويجوز أن لا يخلق. هذا على الله مُحال، لأنّه عين الافتقار إلى المرجِّح لوقوع أحد الجائزين، وما ثَمّ إلّا الله.

وأصحاب هذا المذهب قد افتقروا- إلى ما التزموه من هذا الحكم - إلى إثبات الإرادة، حتى يكون الحقُّ يرجِّح بها. ولا خفاء بما في هذا المذهب من الغلط؛ فإنّه يُرْجِع الحقَّ محكوما عليه، بما هو زائد على ذاته، وهو عين ذاتٍ أخرى، وإن لم يقل فيها صاحب هذا المذهب: "إنّ تلك

(١) ص ٣٢ب

الذات الزائدة عينُ الحقِّ ولا غير عينه".

والذي نقول به: إنّ هذه العين المخلوقة، من كونها ممكنة؛ تقبل الوجودَ وتقبل العدم؛ فجائز أن تُخْلَقَ فتوجَدْ، وجائز أن لا تُخْلَق فلا توجَد. فإذا وُجِدَتْ فبالمرجِّح وهو الله، وإذا لم توجَدْ فبالمرجِّح وهو[١] الله؛ ويستقيم الكلام، ويكون الأدب مع الله أتمّ، بل هو الواجب أن يكون الأمر كما قلنا.

وأمّا احتجاجهم بقوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢] و﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾[٣] فهو عليهم هذا الاحتجاج، لا لهم. لزوميّة:

إنَّ "لَوْ" حَرْفُ امْتِناعٍ لامْتِناعْ ... وبـــ"لا"[٤] حَرْفُ امْتِناعٍ لِوُجُوْبْ
فـانْظُرُوا وُجُوْبَـهُ واعْتَبِرُوا ... وَهْـوَ نَـفْـيٌ إنّ ذَا سِرٌّ عَجِيـبْ
مِثْـلُ مَنْ يَـدْعُو وَمَـا ثَمَّ لِمَنْ ... فَهْوَ يَـدْعُوْ نَفْسَـــهُ ثُمَّ يُجِيـبْ
وبِهَـذَا وَرَدَ الـنَّـصُّ إِلَى ... كُلِّ ذِي عَقْـلٍ سَـلِيْمٍ وَنَجِيـبْ
ولَقَـدْ كانَ عَلَى مِثْـلِ الَّذِي ... جـاءَهُ يَـطُـوفُ دَهْـرًا ويَجُـوْبْ
مِثْل ذا زُرْتُ فَتًى مِنْ هاشِمٍ ... أَصْــلُهُ مـا بَيْنَ لَخْمٍ وتجيـبْ
واسـْتَجِيْبُوا للَّذِي أَسْمَعَكُمْ ... إنّـهُ المَحْرُومُ مَنْ لا يَسْـتَجِيـبْ

فاعلم[٥] أنّ الإمكان للممكن، هو الذي أظهَر حكم الاختيار في المرجّح، والذي عند المرجّح أمر واحد، وهو أحد الأمرين لا غير؛ فما ثَمّ بالنظر إلى الحقّ إلّا أحديّة محضة خالصة، لا يشوبها اختيار.

---

(١) ص ٣٣
(٢) [يونس: ١٦]
(٣) [الزمر: ٤]
(٤) وبـ"لا" أي بـ"لولا".
(٥) ص ٣٣ب

ألا تراه يقول تعالى: ﴿لَوۡ شَآءَ﴾ كذا لكان كذا؟ فما شاء؛ فما كان ذلك. فنفى عن نفسه تعلُّق هذه المشيئة؛ فنفى الكون عن ذلك المذكور.

غير أنّ لله -تعالى- نِسبتين في الحُكم الواقع في العالَم بالامتناع أو بالوقوع: فالنسبةُ الواحدةُ: ما يظهر من العالَم في العالَم من الأحكام الواقعة والممتنعة بمشيئتهم، أعني بمشيئة العالَم[1]، التي أوجدها اللهُ في العالَم. والنِّسبة الأخرى ما يظهر من الأحكام في العالَم، لا من العالَم، وذلك من الله، بالوجه الخاصّ الذي لله في كلّ كائن، الذي لا يعلمه إلّا أهل الله خاصّة.

والمشيئة التي يشاء بها العالَمُ من العالَمِ، مُشاءة لله -تعالى- من الوجه الخاصّ، ثمّ هي لله كالآلة للصانع، ظاهرة التعلُّق، منفيّة الحكم. فالعلماء بالله ينسبون الواقعَ بالآلةِ إلى الله. والذين لا علم لهم ينسبونها إلى الآلة. وطائفةٌ متوسّطة ينسبون إلى الآلة ما ينسب الحقّ إليها على حدّ علمه في ذلك، وينسبون الكلّ إلى الله؛ أدبا مع الله. وحقيقةً فَهُمُ الأدباء مع الله المحقِّقون[2]، وهم الذين جمعوا بين الشرع والعقل.

والوجهُ الصحيحُ في العلم الإلهيّ؛ لا يتمكن للعقل أن يصل إليه من حيث نظره، لا[3] بل، ولا من جهة شهوده، ولا من تجلّيه؛ وإنما يُعلم بإعلامه؛ على الوجه الذي يكون إعلامه لمن اختصّه من صور عباده الظاهرة في وجوده. فإنّ العلم بالله من حيث النظر والشهود على السواء، ما يضبط الناظر ولا المشاهد إلّا الحيرة المحضة. فإذا وقع الإعلام الإلهيّ لمن وقع، حيث وقع من دنيا وآخرة، حصل المقصود.

دَلالاتُ الوُجُودِ عَلَى وُجُودِي ... تُعارِضُــها دَلالاتُ الشُّـــهُودِ
فإنّ العَيْنَ ما شَــهِدَتْ سِــوَاهُ ... بِعَيْنِ شُــهُودِها عِنْدَ الوُجُودِ
وأَيْنَ الغَيْرُ لَمْ يَثْبُــتْ فَيَبْـدُو ... مَعَ التَّكْثِيْرِ مِنْ عَيْنِ المَزِيـدِ

---
(١) "بالامتناع أو بالوقوع... العالم" ثابتة بالهامش بقلم الأصل.
(٢) ق: المحققين
(٣) ص ٣٤

عَجِبْتُ لِمَن يَعِزُّ وَقَدْ تَعَالَى ويَظْهَرُ فِي المُرادِ وفِي المُرِيـدِ
لَقَـدْ نَزَلَـتْ مَعـالِيْـهِ وَجَلَّـتْ بـأَحْكامِ الدَّلائِـلِ بِالسُّـــعُودِ
أَمِنْ بَعْـدَ النُّزُولِ يَكُونُ مَرْقًى؟ وعَيْنُ نُزُولِهِ عَيْنُ الصُّـــعُودِ
إِضــافاتُ[1] الأُمُورِ لهَا احْتِكامٌ فَكَوْنُ الرَّبِّ فِي كَوْنِ العَبِيـدِ
فَلَوْلَا الأَصْــلُ ما ظَهَرَتْ فُرُوعٌ تَدُلُّ عَلَى الأُصُولِ مِنَ الشَّهِيدِ
لَقَـدْ أَظْهَرْتُ سِرَّ الأَمْرِ فِيْـهِ لِكُلِّ مُثاقِفٍ نَدْبٍ جَلِيْدِ
صَــبُورٍ لا يُقـاوِمُـهُ صَــبُورٌ عَزِيْزٍ فِي تَصَرُّفِهِ شَدِيْدِ

فإنّ الدليل يعطي وجودي؛ إذ ليس الدليل سِوَى عيني، ولا عيني سِوَى إمكاني، ومدلولي وجودُ الحقّ الذي إليه استنادي، ونفْي ما هو حقٌّ لي عمّن إليه استنادي. والشهود ينفي وجودي، لا ينفي حكمي فيمن ظهر فيه ما يُنسب إليه أنّه عيني؛ وهو حكمي، والوجود لله. فاستفدتُ من الحقّ ظهورَ حكمي بالصوَر الظاهرة، لا حكم ظهور عيني، فيقال وما ثمّ قائل غيري: "إنّ هذه الصور الظاهرة في الوجود الحقّ -التي هي عينُ حكمي- إنّها عيني". هذا يعطيه الشهود. فالشهود يعارض الأدلّة النظريّة. والخلق لله يعلمه، وعلمه ليس سِوَى ما أعطاه ما أنا عليه في عيني.

وليس[2] في البراهين أصحّ من برهان "إنّ" وهو[3] عند القائلين بالبراهين: البرهان الوجوديّ. وليس يدلّ شيء منه على معرفة هويّة الحقّ وغايته، علمُهُ بنسبة الوجود إليه، وأنّ عينه عين وجودي، ونفي ما يستحقّه الحادث عنه. غير هذا لا يعرف منه بالبرهان. وساعده الشرع؛ وهو ما أوحى به إلى الرسول المترجم عنه، الذي أخبر عنه أنّه لا ينطق عن الهوى، وأنزله في الكون منزلته. فممّا نطّقه به، مما يساعد النظر الفكري: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[4] وهو من الكلام الظاهر، الذي يمكن أن يكون له وجهٌ غير الوجه الذي يضبطه العقل منه، ويكون له الوجه الذي يضبطه

---

(١) ص ٣٤ب
(٢) ص ٣٥
(٣) ثابتة بالهامش مع إشارة التصويب
(٤) [الشورى: ١١]

العقل منه، وما ورد السمع بأقوى من هذه الدلالة، مع هذا الاحتمال الذي فيها.

أَصَحُّ البَرَاهِيْنِ بُرْهَـانُ "إِنَّ" وليس يُرِيْكَ مِنَ الحَقِّ عَيْنـا
فَفِي الحَقِّ يُعْطِيْكَ نَفْيا وسَلْبًا وفِيْمَا عَدَا الحَقِّ يُعطيْكَ كَوْنا
ويَنْفِي نُعُوتًا أَتَاكَ القُرانُ بِهَا مِثْلَ قَوْلِ المُشَرِّعِ: أَيْنا[1]؟
ويَـأْتِي[2] بِـهِ عَلَمًـا ظَـاهِرًا يُرِيْدُ بِذَلِكَ حِفْظا وصَـوْنا
وعِـلْمُ الإلهِ بمـا قـالَهُ أَصَحُّ دَلِـيْـلٍ وَأَقْـوَاهُ بَـيْـنـا
تُحِيْـلُ العُـقُولُ بِبُرْهـانِهـا وُجُوْدَ الذي ساقَهُ الشرعُ عَوْنا
ويَقْبَلُهُ كُلُّ عَقْـلٍ سَـلِيْمٍ ويَكْسُـوْهُ حَمْدًا فَيَكْسُـوْهُ زَيْنا

ولَمّا كان الدليل النظريّ مثلَّثا في المعنى؛ مربّعا في الظاهر، والتثليث فرد، والتربيع شفع؛ لذلك لم يُعلم من الحقّ إلّا فرديّة المرتبة، ولم تُعْلَم إلّا بالخلق. فارتبط الحقُّ بالخلق، والخلقُ بالحقّ؛ ارتباط التربيع بالتثليث، والتثليث بالتربيع في المقدّمتين اللتين أعطت العلم بتوحيد الله في ألوهيّته. فانظر إلى حكم الحقائق؛ كيف اقتضت في الأدلّة[3] أن تكون على هذه الصورة؛ فضمّ الوجود: حقّا وخلقا، وواجبا لنفسه وواجبا بغيره.

إنّ الدَّلِـيْـلَ مُـثَـلَّـثُ الأَرْكَانِ كالبَيْتِ، وَهْوَ مربَّعٌ مَحْسُـوْسُ
وكَـذَلِكَ[4] الحَقُّ الذِي دَلَّـتْ عَلَيْـهِ الكائِنـاتُ يُبِيْنُـهُ التَّقْـدِيْسُ
حَظُّ الدَّلِيْـلِ مِنَ الإلهِ وُجُوْدُهُ مـا حَظُّـهُ الترحِيْـلُ والتَّعْرِيْسُ
إنْ قُلْـتَ: إنّ الحَقَّ عَنْـكَ مُنَزَّهٌ فَـدَلِيْـلُ شَرْعٍ أنّـهُ مَلْمُوسُ
ومُنَزَّهٌ أَيْضًا بِشَرْعِكَ فاعْتَبِرْ فِي الحـالَتَيْنِ فَعَقْلُكَ المَبْخُوسُ

(١) أين: يقصد به سؤال الرسول المرأةَ العجماء: "أين ربنا"
(٢) ص ٣٥ب
(٣) ق: "الإله" وصححت بالهامش بقلم الأصل: "الأدلة".
(٤) ص ٣٦

إنْ جاءَ كَرْبُ الفِكْرِ مِن تَنزيهِهِ — يَتْلُوْهُ مِنْ رَحْمانِـهِ التَّنْفِيْسُ
للهِ عَـيْنٌ في المَـراتِـبِ كُلِّـهـا — تَثْلِيْثُ أو تَرْبِيْعُ أو تَسْـــدِيْسُ
وإذا أَرادَ اللهُ حِـفْـظَ وُجُـوْدِهِ — فِي قَلبِكُمْ يَـأْتِي بِـهِ التَّخْمِيْسُ
الحَقُّ يَحْفَظُ نَفْسَـــهُ وعِبـادَهُ — كالخمس والعشرين يا مَرْءُوسُ
فإذَا أَتَيْتَ بِخَمْسَةٍ مَضْرُوبَةٍ — فِي خَمْسَةٍ قَدْ زَالَ عَنْكَ البُؤسُ
وَلَحِقْتَ[1] بِالمَلَأِ المُقَدَّسِ كَوْنهُ — وتَعَيَّنَ التأْصِـيلُ والتأْسِـيسُ
ودُعِيْـتَ في المَلأَيْنِ إنْ حَقَّقْـتَ مَنْ يَـدْعُوكَ، يا مَنْ غَرَّهُ إبليسُ
أَنْتَ المُقَـدَّمُ فِي الوُجُودِ[2] كآدمٍ — فِي كَوْنِهِ سـَبْقًا فَأَنْتَ رَئِيْسُ

أراد بالبيت، في هذا النظم المشبَّه به: الكعبة؛ فإنّها ذات ثلاثة أركان مثلّثة الشكل، ولهذا جُعِل الحِجْر. فلمّا اقتطع من البيت مقدار سبعة أذرع، حَجروا عليها بالحِجْر؛ حتى يصحّ الطواف بالبيت. فإنّه صحّ عن رسول الله ﷺ: «أنّ الكعبة لَمّا بُنِيَتْ قَصُرَتْ بهم النفقةُ، فتركوا من البيت سبعة أذرع في الحِجْر» ولهذا ردّها عبد الله بن الزبير على قواعد إبراهيم ﵇، فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف أن يردّها على ما كانت عليه أوّلا، ثمّ ندم، وقال: "يا ليتني تركت ابن الزبير وما تحمّل" ثمّ ترك الأمر، وأدار الحِجر كما كان، احتراما للبيت؛ لئلّا يتعرّض إليه بالهدم في كلّ وقت من الخلفاء على ما يعطيهم في ذلك، فأبقاه سَدًّا لهذه الذريعة، فاعلم ذلك.

أمّا[3] تثليثه ليكون على اثنتي عشرة قاعدة؛ كلّ ثلث من العلم بالله: فالثلث الواحد من العلم بالله؛ هو ما يُعلم من الله بالدليل. والثلث الآخر؛ ما يُعلم منه -سبحانه- بالشهود عند التجلّي. والثلث الثالث؛ هو ما يُعلم منه بإعلامه سبحانه، وهو أصحّ الأقسام في العلم بالله.

---

(١) ص ٣٦ب
(٢) مكتوبة فوق هذا الشطر بقلم الأصل: "في اصطلاح الصوفية".
(٣) ص ٣٧

وتفصيل قواعدِه يطول، وقد أحلناك في العلم بها عليه سبحانه؛ لتدرك ذلك ذوقا -إن شاء الله تعالى-.

وعن هذه القواعد ظهرت بروج الفلَك، وهي: الحمل، والثور، والتوأمان، والسرطان، والأسد، والسنبلة، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، والدالي، والحوت. ثلاثة منها ناريّة، وهي: الحمل، والأسد، والقوس. وثلاثة ترابيّة، وهي: الثور، والسنبلة، والجدي. وثلاثة هوائيّة، وهي: الجوزاء، وتسمّى التوأمان، ثمّ الميزان، والدالي. وثلاثة مائيّة، وهي: السرطان، والعقرب، والحوت. فهي أربع مراتب مضروبة في ثلاثة، المجموع اثنا عشر، وهو انتهاء أسماء العدد من جهة بسائطه. ثمّ يقع التركيب إلى ما لا يتناهى؛ فمن واحد إلى تسعة. والعُقد ثلاثة: عشرات، ومئون، وآلاف؛ فالمجموع اثنا عشر.

وأمّا التسديس من ذلك؛ فالتثليث نِصْفُه، فهما طرفان: التسديس وهو الأكْثر، والتثليث وهو الأقلّ. والمتوسّط بين[1] التثليث والتسديس؛ التربيع، كلّ ربع تسعة؛ وهي منتهى بسائط مفردات العدد في الآحاد. فللتسعة نظرٌ إلى الاثني عشر، ونظرٌ إلى الستة، والكلّ ست وثلاثون قاعدة أُمّهات، وتنتهي إلى ثلاثمائة وستين قاعدة، منها ظهر درج الفلَك التي الكواكب تقطعه بسيرها، وقد ربط الله ما يحدثه في عالَم الأركان؛ بقطع هذه الكواكب في هذه القواعد على كثرة الكواكب.

وأمّا ما تحدثه في عالَم الجِنان دون النار والدنيا؛ فما تعطيه القواعد بحركتها، لا بما يعطيه قطعُ الكواكب في هذه القواعد. ولذلك اختلف الحكم؛ فيما يتكوّن في الجَنّة، وما يتكوّن في الدنيا والنار. فما في الجَنّة مانع يمنع ما تعطيه حركة القواعد، وفي الدنيا والنار موانع تمنع ما في قوّة القواعد من التكوين، وهذه الموانعُ؛ عينُ قطع الكواكب في تلك القواعد.

مـا إنْ أَقُولُ وَلا سَمِعْـتُ بِمِثْلِهِ   مِـنْ ناظِـرٍ فِي اللهِ بِالـبُرْهـانِ

(١) ص ٣٧ب

إنَّ الإِلهَ تَـراهُ وَهُـوَ مُـنَزَّهٌ		بِدَلِيْلِهِ فِي صُـوْرَةِ الإِنْسَـانِ
إلّا[1] الذِي قَالَ الدَّلِيْلُ بِفَضْـلِهِ		وبِعِلْمِـهِ مِـنْ عـالَمِ الأَرْكَانِ
ذَاكَ الرَّسُـولُ وَكُلُّ وَارِثِ حُكْمِهِ		مِنْ كُلِّ مَعْصُـومٍ مِنَ الشَّـيْطانِ
الفِكْرُ يَعْجَزُ عَنْ تَحَقُّقِ عِلْمِـهِ		باللهِ حِـيْنَ يَجُـولُ فِي الأَكْـوَانِ
ما لِلْجَهالَةِ، فِي الذِي جَاءَتْ بِهِ		أَقْوالُهُ[2] فِي اللهِ، مِنْ سُـلْطَانِ
فَهُوَ الوُجُودُ وَما سِـوَاهُ باطِلٌ		في كُلِّ مـا يَبْـدُو مِنَ الأَعْيـانِ

فقد بان لك إن كنت من أهل الأذواق بالعلم بالله؛ أنّه لا يُعلم إلّا بإعلامه ﷺ وكلّ من قال: إنّه ﷻ يُعلم بالدليل أو بالشهود؛ فإنّه يَضرب في حديد بارد، من جميع العلماء الناظرين في العلم بالأشياء بالدليل. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ص ٣٨
(٢) كتب عليها إشارة التصويب، وفي الهامش "ألفاظه" مع إشارة التصويب كذلك.
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة(1): مَن رَدَّ إليّ فعلي فقد أعطاني حقّي، وأنصفني مما لي عليه

إنّي رأَيتُ وُجُودًا لَسْــتُ أَدْرِيْهِ	وَهْوَ الوجودُ الذي أَعيـانُنـا فِيْـهِ
الفِعلُ بَيْني وبَيْنَ الحَقِ مُشْــتَرَكٌ	فِيْمَـا يُظَنُّ وفيـه بعضُ مـا فِيْـهِ
إنّي سَمِعْـتُ كَلامًـا غَيْرَ مُنْقَطِعٍ	فِيْنـا وَفِي عَـالَمِ الأَكْوانِ مِنْ فِيْـهِ
بِسَـــمْعِهِ لَا بِسَـــمْعِي إِنَّنِي عَدَمٌ	وَقَـدْ تَـوَجَّـهَ حَقٌّ مـا نُوَفِّيْـهِ
لَهُ وَكِيْـلٌ عَلَى مَنْ لَا وُجُودَ لَهُ	يُبْلِيـهِ وَقْتًـا وفِي وَقْـتٍ يُعـافِيْـهِ
وَلَا يَزالُ بِـهِ مـا دَامَ مُتَّصِــفًـا	بِالكَوْنِ فِي عَيْنِـهِ حَتَّى يُوافِيْـهِ
عَلَى نَقِيْضِ مَقَـامٍ لَيْسَ يَعْرِفُـهُ	ولَيْسَ فِي نَفْسِـــــهِ أَمْرٌ يُنـافِيْـهِ
أَنا(2) وإِيّاهُ مَوْجُودانِ فِي قَرَنٍ	وَلَا يَزَالُ عَـدُوّي أَوْ نُصــــافِيْـهِ
فـالأَمْرُ مُفْتَرِقٌ والأَمْرُ مُجْتَمِعٌ	والجُودُ لَا يَبْـدُ إلّا مِنْ مُكافِيْـهِ(3)
إنّي رَمَزْتُ أُمُورًا لَيْسَ يَعْرِفُهـا	إلّا الذِي قِيْـلَ فِيْـهِ: إِنّـهُ فِيْـهِ
ولَيْسَ يَعْلَمُ ما أُبْدِيْهِ مِنْ عَجَبٍ	إلّا الوُجُودُ الذِي حارَ الوَرَى فيْهِ
فـالحمـدُ للهِ لا أَبْغِي بِـهِ بَـدَلا	ولَيْسَ يَـدريـهِ إلّا مَنْ يُكافِيْـهِ

قال الله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾(4) وقال: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡ﴾(5) وقال لنبيّه ﷺ في رَمْيِه التراب في أعين المشركين: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(6)

(1) ص ٣٨ب
(2) ص ٣٩
(3) في الهامش بخط آخر مع إشارة صح: والجود جود لم لا يكافيه
(4) [البقرة: ٤٠]
(5) [الأنفال: ١٧]
(6) [الأنفال: ١٧]

وقال: ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ﴾[١].

فعَهِد -تعالى- إليّ أنّ الفعل الذي يَشهد به الحسُّ أنّه للعبد؛ هو لله -تعالى- لا للعبد، فإن أضفتُه لنفسي فإنما أُضيفه إلى نفسي؛ بإضافة الله، لا بإضافتي؛ فأنا أَحكي وأترجم عن الله به، وهو[٢] قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[٣] فردَّ الفعل الذي أضافه إليَّ إلى نفسه، وهو حقُّه الذي له قِبَلِي بهذه الإضافة.

ولكن لا بدّ من ميزان إلهيّ نردُّه به إليه. فإنّ الله -تعالى- لَمّا رفع السماء؛ وضع الميزان، في سباحةِ الكواكب في أفلاكها؛ التي هي طُرُق في السماوات؛ لتجري بالمقادير[٤] الكائنة في العالَم على قدَر معلوم لا تتعدّاه. فهي تعطي وتمنع بذلك الميزان الذي وضع الحقُّ لها؛ لأنّها تشاهد الميزان الذي بيد الحقّ حين يخفض به ويرفع. فإذا نَظَرَتْ إلى مَن رفعه الحقّ بميزانه؛ أعطته ما يستحقّه مقامُ الرفع. وإذا رأت الحقّ يضع بميزانه مَن شاء؛ أعطته ما يستحقّه مقامُ الوضع؛ وذلك هو التسخير الذي ورد في القرآن في النجوم أنّها ﴿مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾[٥] فيُعلم أنّ المكلَّفين هم المقصودون بالخطاب والتكليف؛ فإنّهم مَحلّ العقاب والثواب؛ بخلاف سائر المخلوقين؛ وذلك للحجاب الذي ضرب الله بينهم وبين مشاهدة الأمور منهم ومن سائر المخلوقات؛ أنّها لله لا لهم. فلَمّا ادّعوها؛ أضافها الحقّ إليهم بحسب دعواهم، وكلَّفهم ابتلاءً منه لدعواهم.

فَمَن كشف الله عن بصيرته، ورأى الأفعال كلّها لله؛ لم يَر إلّا حَسَنًا منه ومن سائر المخلوقات. وأنّ الله هو الصادق، فقال: "إنّ الله لا يضيع أجر من أحسن عملا" فطلبنا على الإحسان؛ ما هو؟ فورد في الخبر الصحيح[٦] أنّ الإحسان هو "أن نَعْبُدَ الله كأنّا نراه" فنشرع في العمل على الحجاب. فإذا رأينا المعمول له؛ رأينا العمل صادرًا منه فينا، ما نحن العاملين. فلمّا رأينا هذا؛ خِفنا

(١) [الرعد: ٣١]
(٢) ص ٣٩ب
(٣) [الصافات: ٩٦]
(٤) ق: بالمقادر
(٥) [الأعراف: ٥٤]
(٦) ص ٤٠

من مزلّة القدم؛ فيما سمّاه من أفعاله حسنًا وسيّئًا، وعَلِمنا أنّه ما أضاف العمل إلينا؛ إلّا لدعوانا في الأفعال أنّها لنا. فإذا حصّلنا في هذا المقام من الشهود؛ فما كان من حَسَنٍ أضفناه إليه -تعالى- خَلْقًا فينا، وأضفناه إلينا من كوننا مَحلّا لظهوره، وإن كان سيّئا -ذلك العمل- أضفناه إلينا بإضافة الله؛ فنكون حاكين قولَ الله؛ فيرينا الله حُسْن ما في ذلك المسمّى سوءا؛ فبدّل الله سيّئاتنا حسنات؛ وما هو إلّا تبديل الحكم، لا تبديل العين.

ثمّ إنّه جميعَ ما طرأ منّا في هذا كلِّه؛ من نظرٍ ورَدٍّ؛ واحدٌ؛ فهو بهذه المثابة. فإنّ ذلك كلّه فِعلٌ ظهر فينا، ونحن أهلُ شهود؛ فليس لنا إلّا الاستعداد الذي نحن عليه لقبول ما يخلق فيه من الأفعال المنسوبة في الشهود، كما هي في سائر المخلوقات عند المخلوقات، الذين يقولون: مُطِرنا بفضل الله ورحمته، بالوزن الذي جعله في سباحة كوكب من الكواكب، وما قدّره الله له من المنازل التي ينزِل فيها. والمحجوب عن هذا المقام يقول: مُطِرنا بِنَوْءِ كذا وكذا؛ فيذكر الكوكبَ المجبور في ذلك، ويضيف ما[1] ظهر من المطر الصائب إليه، كما يضيف أفعالَه خلقًا إلى نفسه. فسمّي عند ذلك؛ بأنّه كافر بالله، مؤمن بمن رأى الفعلَ منه. ويسمّى الأوّل مؤمنا بالله، كافرًا بمن رأى الحسُّ الفعلَ صادرًا منه، من حيث ما هو محلٌّ. ومن المكلَّفين من ليس له هذا الشهود، ولا تَرَكه الإيمان يقف مع الحجاب الذي على عينه؛ فيقول مثل ما يقول صاحب الشهود: مُطرنا بفضل الله ورحمته؛ تقليدًا لا علمًا؛ حتى يتميّز المؤمن من العالِم. فإنّ المؤمن يقول ذلك؛ لورود الخبر الصادق به، ويقوله صاحب النظر؛ لِما يعطيه دليل عقله، مثل المؤمن سَوَاء، إلّا أنّ له درجة زائدة.

وهذان الصنفان لا يبلغان مبلغ صاحب الشهود في الدرجة؛ فإنّه يزيد عليهما بالعَيْن، وكذلك يشاهد أفعال الحقّ في نفسه، كما يعلمها صاحبُ النظر، كما يؤمن بها المقلِّدُ للخبر، وكلٌّ له مقام معلوم، ولكن لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون.

فإنّ الحقّ لو رجع في التعريف، عن إضافة هذه الأفعال إليه تعالى، وكفَّر من أضافها إليه تعالى؛ لرجع المؤمن لرجوع الحقّ عقدًا وقولًا، ورجع العالِم صاحبُ الشهود قولا لا عقدًا. فإنّه لا

(١) ص ٤٠ب

يتمكن لصاحب الدليل إذا استحكم الرجوع عنه، ولا لصاحب الشهود. وإذا كان هذا هكذا[1]، فلا بدّ من التمييز بين المؤمن العالِم[2]، والمؤمن. فقد بيّنّا لك صورة الميزان والوزن، وأنّ الوزنَ نعتٌ الهيّ لا ينبغي لعبد من عباد الله أن يغفل عنه في كلّ فعل ظاهر في الكون، من موجودٍ مّا من الموجودات؛ فلا يزال مراقِبا له في غيره؛ فيحكم عليه بالميزان الموضوع عنده، وليس إلّا الشرع.

وأمّا مراقبته في نفسه فبخلاف ما يرقبه في غيره؛ فإنّه لا يشهده من غيره إلّا بعد ظهوره ووقوعه في الوجود من هذا الشخص.

وأمّا في نفسه فيرقب خاطره؛ فإنّه أَوّل ما يوجده الله في خاطره وقلبه، وقد عفا عنه -تعالى- فيما يجده من ذلك إلّا بمكة. فإذا راقبه، ورأى أنّ الله قد جعل فيه قصدَ إظهار أمرٍ مّا، فإن كان من الأفعال المقرِّبة إلى سعادته الأخراويّة المحبوبة إلى الله، المثْنِي عليه؛ هيّأ محلّه لقبول ما يفعل الله به من ذلك؛ فيظهر الفعل، وله الأجر من حيث ما هيّأ نفسه واستعدّ، والكلّ من عند الله. وإن كان مما ذمّه الله شرعا، فلا يُهيّئ نفسَه لظهور ذلك الفعل جهد الطاقة.

فإذا كان ذلك الفعل من المقدَّر عند الله وقوعه في هذا المَحلّ؛ سَلَب الله عن هذا العبد عقلَه، ولم يعطه الاختيار، وأعماه؛ حتى يظهر ذلك الفعل في محلّه. فإذا ظهر بحكم هذا الجبر الباطن، ردّ إليه[3] عقله؛ فاعتَبَر، واستغفر ربّه ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾[4] وهذا معنى قوله عليه السلام: «إنّ الله إذا أراد إنفاذ قضائه وقدَره سلَب ذوي العقول عقولهم؛ حتى إذا أمضى قدره فيهم ردّها عليهم ليعتبروا».

وأمّا الغافل الجاهل؛ فحكمه ما هو المقرّر في العموم.

(١) ص ٤١
(٢) ق: والعالِم
(٣) ص ٤١ب
(٤) [ص: ٢٤]

وأمّا قولنا "إلّا بمكة" فإنّ الشرع قد ورد "أنّ الله يؤاخذ بالإرادة للظلم فيها" وهذا كان سبب سكنى عبد الله بن العباس بالطائف احتياطا لنفسه. فإنّ الإنسان ما في قوّته أن يمنع عن قلبه الخواطر؛ فمن لم يُخْطِر الحقُّ له خاطر سوء؛ فذلك هو المعصوم، ومَن له بذلك؟

ولقد رأيت مَن هذه صِفته؛ وهو سليمان الدنبلي -رحمه الله- كان على قدم أبي يزيد البسطامي، أخبرني عن نفسه، على جهة إظهار نعمة الله عليه؛ شكرا وامتثالًا لأمر الله حيث قال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1] فقال لي: "إنّ له خمسين سنة ما أخطر الله له في قلبه خاطر سوء" فهذا من أكبر العنايات الإلهيّة بالعبد، قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2] فنكَّر الظلم، فخاف مثل ابن عبّاس وغيره. والإلحاد: الميل عن الحقّ هنا.

وأمّا الميزان الموضوع الذي يظهر لكلّ عين يوم القيامة، يظهر على صورة ما كان في الدنيا بين[3] العامّة من الاعتدال، وترجيح إحدى الكفّتين؛ فيعامل الحقُّ صاحب ذلك الميزان بحسب ما يحكم به من الخِفّة والثقل؛ فجعل السعادة في الثقل. والإنس والجنّ ما سُمّيا بالثقلين؛ إلّا لما في نشأتهما من حكم الطبيعة، فهي التي تعطي الثقل.

ولَمّا كان الحشر يوم القيامة والنشور، في الأجسام الطبيعيّة؛ ظهر الميزان بصورة نشأتهم من الثقل. فإذا ثقلت موازينهم، وهم الذين أسعدهم الله؛ فأرادوا حسنا، وفعلوا في ظاهر أبدانهم حسنا؛ فثقلت موازينهم، فإنّ الحسنة بعشر أمثالها إلى مائة ألف مما دون ذلك وما فوقه. وأمّا القبيح السيّئ؛ فواحدة بواحدة. فيخفّ ميزانه، أعني ميزان الشقيّ، بالنسبة إلى ثقل السعيد.

واعلم أنّ الحقّ -تعالى- ما اعتبر في الوزن إلّا كفّة الخير، لا كفّة الشرّ. فهي الثقيلة في حقّ السعيد، الخفيفة في حقّ الشقيّ، مع كون السيّئة غير مضاعفة، ومع هذا فقد خفّتْ كفّة خيره، فانظر ما أشقاه!. فالكفّة الثقيلة للسعيد هي بعينها الخفيفة للشقيّ؛ لقلّة ما فيها من الخير أو لِعدمه بالجملة. مثل الذي يخرجه -سبحانه- من النار وما عمل خيرا قطّ. فميزانُ مثل هذا ما في كفّة اليمين منه شيء أصلًا، وليس عنده إلّا ما في قلبه من العلم الضروريّ بتوحيد الله، وليس له في ذاك

(١) [الضحى: ١١]
(٢) [الحج: ٢٥]
(٣) ص ٤٢

تعمُّل[1]، مثل سائر الضروريّات. فلو اعتبر الحقُّ، بالثقل والخِفّةِ، الكفّتين: كفّة الخير والشرّ، لكان يزيد بيانا في ذلك؛ فإنّ إحدى الكفّتين إذا ثقلت؛ خفّتِ[2] الأخرى بلا شكّ، خيرا كان أو شرّا.

وأمّا إذا وقع الوزن به، فيكون هو في إحدى الكفّتين وعمله في الأخرى، فذلك وزن آخر. فمن ثقل ميزانه؛ نزل عمله إلى أسفل، فإنّ الأعمال في الدنيا من مشاقّ النفوس، والمشاقُّ محلُّها النار. فتنزل كفّة عمله تطلب النار، وترتفع الكفّة التي هو فيها لِخِفّتها فيدخل الجنّة لأنّ لها العلوّ. والشقيُّ تثقل كفّة الميزان التي هو فيها، وتخفُّ كفّة عمله؛ فيهوي في النار، وهو قوله: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[3].

فكفّة ميزان العمل هي المعتبَرة في هذا النوع من الوزن، الموصوفة بالثقل في السعيد؛ لِرفعة صاحبها، والموصوفة بالخفّة في حقّ الشقيّ؛ لِثقل صاحبها، وهو قوله: ﴿يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ﴾[4] وليس إلّا ما يعطيهم من الثقل الذي يهوون به في نار جهنّم. فهما وزنان: وزنُ الأعمال بعضها ببعض؛ يُعتبر في ذلك كفّة الحسنات. ووزن الأعمال بعامِلها؛ يُعتبر فيها كفّة العمل. فمَن أراد أن يفوز بلذّة الوجود؛ فليعط الحقَّ من نفسه لمستحِقّه. والله ﷻ يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

---

(١) ص ٤٢ب
(٢) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٣) [القارعة: ٩]
(٤) [الأنعام: ٣١]

الباب[1] الثالث والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن غار عليَّ لم يذكرني

قَلْبِي عَلَى كُلِّ حالٍ فِي تَقَلُّبِهِ ... مِنْ واحِدِ العَيْنِ لا كثرٌ ولا عَدَدُ
إذا تَنَزَّلَتِ الأسْمَاءُ مِنْهُ عَلَى ... مَنازِلِ القَلْبِ لَمْ يَشْعُرْ بِها أَحَدُ
مجهُولَةُ العَيْنِ ما يَنْفَكُّ صاحِبُها ... فِي حَيْرَةٍ ما لَهَا نَقْصٌ وَلا أَمَدُ
إنْ قُلْتُ: إِنِّي وَحِيْدٌ، قالَ لِي جَسَدِي: ... أَلَيْسَ مَرْكَبُكَ التَّرْكِيْبُ والجَسَدُ
فَلَا تَقُولَنَّ ما بِالدَّارِ مِنْ أَحَدٍ ... فالدَّارُ مَعْمُورَةٌ والساكِنُ الصَّمَدُ
ولَيْسَ تَخْرَبُ دَارٌ كانَ ساكِنُها ... مَنْ لا يَقُومُ بِهِ غِلٌّ وَلَا حَسَدُ

قال الله -تعالى وجلّ-: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[2] عن[3] الوفاء بالعهد. فإنّا عهدنا إليهم أن يذكروني؛ فأَنِفوا أن يذكروني إلّا على طهارة، كما قال ﷺ: «إِنِّي كرهت أَن أَذكر الله إلّا على طهر» أو قال: «على طهارة»، ورأوا هؤلاء نفوسهم غير طاهرة؛ لما فيها من الدعاوي في الخير الذي قام بهم من عند الله؛ فينسبونه لأنفسهم، وما أَعطوا اللهَ حقَّه مِن رَدِّ ذلك إليه، كما فعل القليل من عباده، إلى غير الدعاوي من الأمور التي لا تتّصف النفوس بوجودها بالطهارة، فهؤلاء غاروا أن يذكروا الله؛ وهم الذين يذكرون الله سِرًّا في نفوسهم.

وأمّا الذين يذكرونه علانيّة؛ فإنّهم شاهدوا قلوب العامّة في غايةٍ من الغفلة عن الله، فقالوا: "إذا ذكرنا الله فيهم ذكروه، فإنّهم إذا سَمعوا ذِكْر الله، لم يتمكن لهم إلّا أن يذكروه" فيذكرونه بقلوبٍ غافلة عمّا يجب لله من التعظيم. فإذا كان مشهدهم هذا؛ غاروا على الله؛ فلم يذكروا، وكان منهم

---

(١) ص ٤٣
(٢) [الأعراف: ١٠٢]
(٣) ص ٤٣ب (في ق ٤٤ب)، وهناك خطأ في ترتيب وضع صفحات المجلدة ابتداء من هنا حتى بداية ص ٤٧ب. وقد تبين هذا للمراجعين فكانوا يكتبون أسفل الصفحة اليمنى عددا من الكلمات ينبغي أن تكون هي بداية الصفحة التي على اليسار ليتمكن القارئ من المتابعة وفق ما كتبه الشيخ.

الشبليّ -في أوّل حاله- وغيره. فما وفّى هؤلاء بعهد الله، ولا كانوا على معرفة من الله، وهذا حال أكثر أهل الطريق، ولا سيّما أهل الورع منهم، فخرجوا بهذا عن العهد الذي عَهَدَ إليهم اللهُ من ذِكْره في قوله: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا﴾[1] وما قيّد حالا من حال، وهو قوله ﷺ: «الحمد لله على كلّ حال».

فإنّ القلب، وإن غفل عن الذِّكْر، الذي هو حضوره[2] مع المذكور، فإنّ الإنسان من كونه سميعا، قد سمع ذِكْر الله من لسان هذا الذاكر، فحضر بالقلب ووعى ما جاء به هذا الذاكر، ولم يجيء إلّا بذِكْر اللسان الذي وقع بالسمع. فجرّد له هذا القلب ما يناسبه من الذاكرين منه وهو اللسان؛ فذَكَر الله بلسانه موافقةً لِذِكْرِ ذلك الذاكر المذكِّر له، والقلب مشغول في شأنه الذي كان فيه، مع أنّه لم يشتغل عن تحريك اللسان بالذِّكْر، فلم يشغله شأنٌ عن شأن. فما ذكر أحد الله عن غفلة قطّ، وما بقي إلّا حضور باستفراغٍ له، أو حضور بغير استفراغ، بل بمشاركة. ولكن زمان أَمْرِه اللسانَ بالذِّكْر، ما هو زمان اشتغاله بغيره؛ فما ذَكَرَه غافل قطّ، أي عن غفلة، في حال أمر القلبِ اللسانَ بالذِّكْر، لا في حال ذِكْر اللسان. ثمّ إنّ اللسان[3] قد وفّى حقّه في العلانيّة من الذِّكْر؛ فإنّه من الأشياء المسبّحة اللهَ. فَمَن غار على الله؛ لم يعرفه؛ وإنما يغار له، لا عليه.

وأمّا أهل هذه المنازلة؛ فإنّهم غاروا على الله أن يذكره غيره، وهم أهل الدعاوى في الذِّكْر، وهم يشهدون أنّ الله هو الذاكر نفسَه بلسان عبده؛ فذكروه، وهم يعلمون أنّهم ما ذكروه مثل قوله: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» وهو من جملة الذِّكْر؛ فرأوا أنّ الحقَّ لسانُهم في الذِّكْر؛ فلم يذكروه بهذا الشهود؛ فصحّت المنازلة بقوله: "من غار عليّ لم يذكرني؛ لأنّه عرف مَن الذاكر[4] ومَن المذكور" فصار بمعزل عن الذِّكْر في نفس الذِّكْر ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[5].

(١) [الأحزاب: ٤١]
(٢) ص ٤٤ (في ق ٤٥)
(٣) في الأصل: "الإنسان" وعليها إشارة التغيير، وفوقها كتب بقلم الأصل: اللسان.
(٤) ص ٤٤ب (في ق ٤٣ب)
(٥) [الأنفال: ١٧]

ثمّ إنّ الأسماءَ الإلهيّةَ ما كثَّرها الله إلّا لاختلاف الآثار الظاهرة في الكون؛ فإذا ذكره العارفون بالأسماء؛ جعلوا الذِّكْر لاسمٍ مّا من الأسماء، وجعلوا المذكور اسما مّا من الأسماء. فكانت الأسماءُ يَذْكُرُ بعضُها بعضا. فذلك الذِّكْرُ[1] أَلْسِنةُ الأسماء، ونحن وسائط؛ فما ذكرناه إلّا به، ومَن ذكرتَه به فلم تذكره.

ألا ترى ذِكْرَ مَن أنعم الله عليه؛ إذا ذكره بنعمته؛ فذلك لسان نِعمته، وأنت من نعمته؛ فما ذكره إلّا إحسانه، لا أنت. فمَن غار على الله لم يذكره، مع أنّه أكثر عباد الله ذِكْرا بالصورة، ولا ذِكْر له بالحقيقة؛ فهو عبدٌ حقٌّ؛ لأنّه الذاكر الصامت. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) في الهامش بقلم آخر: "ذكر" وعليها حرف ظ، وبجانبها عبارة: "من بعض الظن" ولعلها تفسير لحرف "ظ" المشار إليه.
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: أُحِبُّكَ للبقاء معي، وتحبّ الرجوع إلى أهلك، فقف حتى أتشفّى منك، وحينئذ تمرّ عنّي. قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[1] فهو المحبّ المحبوب

مَنْ أَحَـبَّ الفَنَـا أَحَـبَّ لِقـائِي ... مَنْ أَحَبَّ البَقَا أَحَبَّ الرُّجُوعَا
لَيْسَ[2] يَبْقَى مَعَ الشُّـهُودِ وُجُوْدٌ ... فَتَرَى الكَوْنَ فِي الشُّهُودِ صَرِيْعَا
كُلُّ حُبٍّ يَكُونُ فِيْهِ اشْـتِياقٌ ... أَوْدَعَ الحَقُّ فِيْـهِ مَعْنًى بَـدِيْعَـا
فـإِذا اللهُ قـالَ إِنِّي مُـحِـبٌّ ... فَتَرَانِي أُصْـغِي إِلَيْـهِ سَمِيْعَـا
ويَقُولُ الفُؤادُ فِي السِّرِّ مِنِّي ... إِنْ يَكُنْ مـا يَقُولُ كانَ مُطِيْعـا
إنّ للهِ فِي الـوُجُـودِ عُـلُـومًـا ... لَيْسَ تُعْطَى لِمَنْ يَكُونُ مُذِيْعـا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ للحقّ حُكمين: الحكم الواحد ما له من حيث هويّته، وليس إلّا رفْع المناسبة بينه وبين عباده. والحكم الآخر هو الذي به صحّت الربوبيّة الموجبة للمناسبة بينه وبين خلقه، وبها أثّر في العالَم الوجودَ، وبها تأثّر مما يُحدِث في العالَم من الأحوال، فيتّصف الحقُّ عند ذلك بالرضا والسخط وغير ذلك.

وللعالَم حُكمان: حُكمٌ به صحّت المناسبة بينه وبين الحقّ، وبها كان العالَم خلقًا لله، ومنسوبًا[3] إليه أنّه وُجِد عنه، فارتبط به ارتباطَ منفعل عن فاعل، وبهذا الحكم لم يزل العالَم مرجّحا في حال عدمه بالعدم، وفي حال وجوده بالوجود، فما اتّصف بالعدم إلّا من حيث مرجّحه، ولا بالوجود إلّا من حيث مرجّحه. و(الحكم الآخر) هو من حيث هويّته وحقيقته، لا نعت له من ذاته؛ كما

---

(١) [المائدة: ٥٤]
(٢) ص ٤٥ (في ق ٤٤)
(٣) ص ٤٥ب (في ق ٤٦ب)

قلنا في الحقّ في حكم رفع المناسبة، ليصحّ قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[1] في جناب الحقّ من حيث هويّته، ومن جناب العالَم من حيث هويّته. والمناسبات أحدثت النعوت من حيث النِّسب، لا من (حيث) أنّها أعيان وجوديّة.

فَمَا ثَمَّ إلّا الحَقُّ والحَقُّ فَاعِلُ وَما ثَمَّ إلّا الخَلْقُ والخَلْقُ مُنْفَعِلْ

فلمّا وقعت المناسبة بين الله وبين العالَم، صحّ أن يقول: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ فالحقّ محِبٌّ محبوب؛ فمن حيث هو محِبٌّ ينفعل لتأثير الكون، ومن حيث هو محبوب يَبْتَلِي. والعالَم أيضًا محِبٌّ لله محبوب لله؛ فمن حيث هو محِبٌّ لله يُبْتَلَى لأجل الدّعوى؛ فيفتضح صاحب الدّعوى الكاذبة، ويظهر صاحب الدعوى الصادقة. ومن حيث أنّه محبوب؛ يتحكم على محبّه؛ فيدعوه فيستجيب له، ويُرضيه فيَرضى، ويُسخطه فيعفو ويصفح، مع نفوذ قدرته وقوّة سلطانه. إلّا أنّ سلطان الحبّ قويّ كما قال الخليفة أمير المؤمنين هارون الرشيد:

مَلكَ[2] الثلاثُ الآنِســات عِناني وحَلَلْنَ مِن قَلْبِي بِكُلِّ مَكانِ
مَـا لِي تُطـاوِعُنِي البَرِيَّـةُ كلُّهـا وأُطِيْعُهُنَّ وهُنَّ فِي عِصـيـانِي
مـا ذاكَ إلّا أنّ سُــلطـانَ الهَوَى وبِهِ قَوِيْنَ، أَعَزُّ مِن سُــلْطانِي

ومع وجود المناسَبة بين الإنسان وبين العالَم، وأهلُهُ من العالَم، فلم يحبّ الرجوع إلى أهله مَن أحبّه منهم؛ مع كونهم محبوبين لله؛ إلّا لكون الله قد عيّن لأهله حقّا على هذا الشخص؛ فيحبّ الرجوع إلى أهله ليؤدّي إليهم حقوقهم التي أوجبها الله لهم عليه، لا لغرض نفسيّ ولا لمناسبة كونيّة.

ولَمّا علم الله أنّ مثل هؤلاء ما رجعوا إلّا امتثالا لأوامره تعالى، ووقوفا عند حدوده؛ لئلّا يتجاوزوها ويتعدّوها؛ قال لمن هذه صفته: "قف حتى أتشفّى" وهو قوله ﷺ: «لي وقتٌ لا يسعني فيه غير ربّي» فهو لله في ذلك الموطن، ليس لنفسه، ولا لشيء من خلقه، وسامحه الحقّ

(١) [الشورى: ١١]
(٢) ص ٤٦ (في ق ٤٧)

في رجوعه إلى أهله من هذا المقام؛ لكونه ما يُرجعه إلّا حقّ الله الذي افترضه عليه، لمن رجع إليه من أهله؛ لعلمه بأنّه يخاف[1] فوت الوقت؛ فيشهد له هذا الطلب للرجوع؛ بأنّه صادق الدّعوى في محبّته ربَّهُ -تعالى- لهذا قال: "وحينئذ تمرّ عنّي" وهو لا يمرّ عنه إلّا من حيث هذا المقام؛ فإنّه بعينه حيث كان. قال -تعالى- في مثل هذا المقام الذي يقتضي الصبر عن الله، من حيث هذا المشهد الخاصّ: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ برجوعك لأداء هذه الحقوق، ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾[2] لعلمه بأنّه محبٌّ، والمحبّ يتألّم للفراق والاشتغال بشهود الغير.

ولَمّا سمعتُ في هذه المنازلة قوله: "حتى أتشفّى منكَ" ثَقُلَ عليّ، لقلّة معرفتي بالحقّ في حال هذه المنازلة. فلمّا علم أنّه قد شقَّ مثلُ هذا عليّ؛ آنسني بغيري في هذا الحكم؛ فوقفني على قوله ﷺ عن الله: «إنّه أشدُّ شوقا إلى لقاء أحبابه منهم إليه» فإنّه -تعالى- أَعْلَمُ بهم منهم به، وعلى قدر العلم يكون الشوق، مع علمي أنّ مثل هذه الأمور إنما هي أَلْسِنَةُ المقامات والأحوال وأحكامها وأحكام الأسماء، وهذا معنى قوله: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا﴾[3] ولا يحشر إليه إلّا مَن ليس عنده، من حيث هذا الاسم الخاصّ، وهو عنده من حيث حكم اسم آخر غير هذا الاسم. فمن عرف الحقّ بمثل هذه المعرفة لم يَكبر عليه ما يسمعه عن الله من كلّ ما هو نعتُ المخلوق ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ٤٦ب (في ق ٤٥ب)
(٢) [الطور: ٤٨]
(٣) [مريم: ٨٥]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب[١] الخامس والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن طلب العلم صرفتُ بصره عنّي

طالِبُ العِلْمِ لَيْسَ يُدْرِكُ ذاتِي   بِـدَلِـيـلٍ لِـكَـوْنِ ذاكَ مُـحـالا
فَـتَرَاهُ يَـرَانِي فِي كُلِّ عَـيْنٍ   وتَـراني أُبْـدِيْـهِ حـالًا فَـحـالا
فيَرَى نَفْسَـــهُ ولَيْسَ سِـــوَائي   والهُدَى لا يَكُونُ قَطُّ ضَـــلالا[٢]
قَدْ رَفَعْنا مَضَـاوِنَا[٣] لِشُـمُوسٍ   أَحْرَقَـتْ أَوْجُهًـا فكَانَـتْ ظِلَالا
فـإذا مـا يَقُولُ رَبّـكَ فـاعْلَمْ   أَنَّـنِي واحِـدٌ عَـلَـيْـكَ أَحَـالا

قال الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٤] التقدير: فإذا ما يقول ربّك: "إنني واحد" فاعلم أنّه عليك أحالَ.

اعلم أنّ العلم الدليلي البرهاني يقضي[٥] برفع المناسبة بين العالَم وبين هويّة الحقّ، ولا رؤية مِن راءٍ، إلّا بمناسبةٍ بينه وبين المرئي. فالحقُّ لا يراه غير نفسه من حيث هويّته.

فصاحب هذا العلم في حال شهوده ورؤيته ربَّهُ، يحكم أنّه ما رآه، وحُكمه صحيح، ورؤيته صحيحة، فلهذا قال: "صرفتُ بصرَهُ عنّي" فإذا صرف بصره عنه؛ كان الحقّ بهويّته بصرا لهذا العبد. فإذا رآه بهذه الحال؛ يكون ممن رأى الحقَّ بالحقِّ، والرائي عبدٌ، والمرئيّ حقٌّ، والمرئي به حقّ[٦]. وهذه أكملُ رؤية تكون حيث كانت.

وقد ورد في الصحيح: "أنّ العبد يحصل له هذا المقام في الحياة الدنيا، وفي هذه النشأة التي

---

(١) ص ٤٧ (في ق ٤٦)
(٢) كتب فوقها بخط الأصل: والهدى قد يكون وقتا ضلالا
(٣) مضاونا: سُرُجنا
(٤) [الأنعام: ١٠٣]
(٥) ص ٤٧ب، وابتداء من هذه الصفحة عاد انضباط تسلسل الكتابة وفق ترقيم المجلدة.
(٦) "والمرئي به حقّ" مضافة بالهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب

تفارقها النفس المطمئنّة الناطقة بالموت" فقال تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فكثّر وجَمَع؛ فإنّها أبصار الكون، ولم يقل: "لا يدركه البصر" وإن كان جمع قلّة. ولكن على كلّ حال هو أكثر من بصر، قال الشاعر في جمع القلّة:

بأَفْعُلٍ وبأَفعالٍ وأَفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ يُجْمَعُ الأَدْنَى مِنَ العَدَدِ

فأفعل مثل أَكلب، وأفعال مثل أبصار، وأفعلة مثل أكسية، وفِعلة مثل فِتية.

ولَمّا كانت هويّته أحديّةُ الوصف؛ لم يكن فيها كثرة، وهي بصرٌ في كلّ مبصِر. فهو، وإن تعدّدت ذواتُ المبصِرين، فالبصر واحد من الجميع؛ إذا كان البصرُ هويّةُ الحقّ؛ فيصحّ أنّ البصرَ عند[١] ذلك يدركه؛ لأنّه ليس غيره؛ فهو الرائي والمرئيّ به[٢] والمرئيّ؛ فإنّ الحقيقة المنفيّة في هذه الآية (هي) في قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فإنّ الأبصار هنا معانٍ تُدْرَكُ بها المبصَرات، ما هي تدرِك المبصَرات، بخلاف[٣] إذا كان عينُ الحقّ عينَ بصرك؛ فيصحّ أن يقال في مثل هذا: "يدركه البصر" فينسب الإدراك إليه، مع صحّة كونه بصرا للعبد، فتفطّنْ لهذه المسألة، فإنّها نافعة جدًّا.

وتعلم من ذلك أنّ لله عبادا عجّل لهم رؤيته في الدنيا قبل الآخرة. ولله عباد أخّر لهم ذلك، ولله عباد لا يرونه إلّا بأبصارهم في الآخرة، وينزلون عن رتبة هؤلاء في الرؤية، ولله عباد يرونه في الدنيا بأبصار إيمانهم، وفي الآخرة البرزخيّة بأعين خيالهم، يقظة ونوما وموتا. ومن هنا قال من قال من أهل الله: "إنّ العلم حجاب" يريدون علم النظر الفكريّ، أي العلم الذي استفاده العاقل من نظره في الله، فهذا معنى قوله: "صرفت بصرَه عنّي، فما رآني مَن رآني إلّا بي، ومَن رآني ببصره فما رأى إلّا نفسه، فإنّي بصورته تجلّيت له".

فرجالُ الله، علِموا اللهَ بإعلام الله تعالى؛ فكان هو عِلْمَهم كما كان بصرَهم. فمثل هؤلاء لو تصوّر منهم نظرٌ فكريّ؛ لكان الحقُّ عينَ فكرهم، كما كان عينَ علمهم[٤]، وعينَ بصرهم وسمعهم.

---

(١) ص ٤٨
(٢) "والمرئيّ به" ثابتة بالهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) أضيف في الهامش بقلم آخر "ما" وعليها حرف ظ، (أي ظن)
(٤) ص ٤٨ب.

لكن لا يُتصوّر من يكون مشهده هذا وذوقه أن يكون له فكر أَلْبَتَّة في شيء، إنما هو مع ما يوحى إليه، على اختلاف ضروب الوحي، وإنّه من ضروب الوحي؛ الفهم عن الله ابتداء من غير تفكُّر. فإن أُعطي الفهم عن تفكُّر؛ فما هو ذلك الرجل؛ فإنّ الفهم عن الفكر يصيب وقتا ويخطئ وقتا، والفهم لا عن فكرٍ وحيٌ صحيح صريح من الله لعبده.

وذوقُ الأنبياء -عليهم السلام- في هذا الوحي، يزيد على ذوق الأولياء، فإنَّ قابِلَ الأخصِّ في الأعمّ مُحَصِّلٌ للأعمّ، وليس قابِلُ الأعمِّ الذي لا يتعيّن فيه الأخصُّ يحصل له فيه ذوق الأخصِّ، وإن كان مندرجا فيه؛ فلا حكم له في الذوق، وإن كان له حكم في الكلّ؛ إلّا أنّه لا يقدر على الفصل. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: السرّ الذي قال منه رسول الله ﷺ حين استُفْهِمَ عن رؤية ربّه؛ فقيل له: رأيتَ ربّك في ليلة الإسراء؟ فقال: «نور أنّى أراه»

النُّورُ[1] كَيْفَ يَرَاهُ الظِلُّ وَهْوَ بِهِ ... قَدْ قَامَ فِي الكَوْنِ عَيْنًا فِي تَجَلّيْهِ
فَإنْ تَحَلَّى بِنَعْتِ النُّورِ كانَ لَهُ ... حُكْمُ التَّجَلّي ولَكِنْ فِي تَحَلّيْهِ
الرُّوحُ ظِلٌّ وعَيْنُ الجِسْمِ يُبْدِيْهِ ... مِنْ نُوْرِ ذَاتٍ َيراهُ فِي تَدَلّيْهِ
وَلَيْسَ يَدْرِي الّذِي قُلْناهُ غَيْرُ فَتًى ... ذِي خُلْوَةٍ فَيَرَاهُ فِي تَخَلّيْهِ[2]
وقَدْ يَرَاهُ الذِي وَلَّى بِصُوْرَتِهِ ... عَنْهُ فَبَانَ لَهُ لَدَى تَوَلّيْهِ

قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[3] فمن النور مَن يُدْرَك به ولا يدرَك في نفسه، فهو حجابٌ عليك عن نفسه، وأنت والعالَم حجابٌ عليك، وقوله ﷺ: «إنّ لله سبعين ألف حجاب» أو «سبعين حجابا» الشكّ منّي «من نور وظلمة» الحديث. فحجابُ النور من هذه الحجب واحدٌ، والظُّلَمُ الحجابيّةُ ما بقي من هذا العدد، فهو عينُ الحجاب عليك، وهو المحتجب فيه؛ فبنفسه احتجب.

فالنور[4] لا يُرى أبدا، والظلمة وإن حجبتْ فإنّها مرئيّة؛ للمناسبة التي بينها وبين الرائي، فإنّه ما ثَمّ ظلمة وجوديّة إلّا ظلمة الأكوان.

وكان ﷺ يسأل الله في دعائه أن يجعله نورا؛ لَمّا علم أنّ الله هو النور، وعلم أنّ النور الأدنى يندرج في النور الأعلى، وعلم أنّ الحقّ هو جميع ما يكون به العبد عبدا من جميع الوجوه، وأنّه من حيث هويّته لا نعت له ولا صفة؛ فعلم أنّ نسبة النعتيّة إليه، والصفة ما هو غير الحقّ، لا من حيث صفة الحقّ، بل من هويّته، ولا يُذكر العبد بهويّته؛ وإنما يُذكر بما يقوم به من الصفات؛

(١) ص ٤٩
(٢) ق (تحتمل): تحليه، س: تجليه
(٣) [النور: ٣٥]
(٤) ص ٤٩ب.

وليست إلّا هويّة الحقّ. فقوله: «واجعلني نورا» عينُ قوله: "واجعلني أنت" وأنت لا تكون بالجعل، فقال له: "أقمني في عِلم شهود أنِّي أنت، حتّى أتميّز عن غيري من هويّات العالَم، فأَعْلَمهم، وأعلم من أنا، وهم لا يعلمون".

وإذا كان الأمر على هذا، فما اندرج نور في نور، وإنما هو نور واحد في عين صورة خَلْق. فانظر ما أعجب هذا الاسم! فالخلق ظُلمة، ولا يقف للنور فإنّه ينفّرها، والظلمة لا تَرى النور، وما ثَمّ نور إلّا النور الحقّ، فلهذا قال ﷺ: «نور أَنَّى أراه» فإنّه ما رآه منّي إلّا هويّتُه، وظُلمتي لا تدركه، وهذا سِرٌّ خفيٌّ عن إدراك الأدلّة النظريّة[1]، وعن إدراك الشهود في الصور، وهو من أسنى العلوم الإلهيّة الواضحة، فلم يدركها من العبد إلّا هو، فهو العلم والعالِم والمعلوم في هذه المسألة.

ولَمّا فصل الإضافة إلى السماوات؛ وهو ما غاب من القوى وعلا. وإلى الأرض؛ وهو ما ظهر من القوى الحسّيّة ودنا، قال الله تعالى: إنّه عينُ نفورها عن ذاتها؛ فلم يشهد إلّا هو؛ فهو عين السماوات والأرض، ولم نقل كما قال فيه المفسّر، معناه: مُنَوِّرٌ أو هادٍ، فذلك له اسم خاص، وهو الهادي الذي هداهم لإباية حمل الأمانة، وإلى الإتيان بالطاعة لأمره. فهو من باب إجابة الأسماء للأسماء، إذا دعا بعضُها بعضا، فذلك علمٌ آخر إلهيّ. وأمّا ههنا فما قال إلّا أنّه ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾ والنور النفور. ويؤيّد ذلك التشبيه بالمصباح على الوصف الخاص؛ فإنّ مثل هذا النور المصباحي ينفّر ظلمة الليل، بل هو عين نفور ظلمة الليل، مع بقاء الليل ليلا. فإنّه ليس من شرط وجود الليل وجود الظلمة، وإنما عين الليل غروب الشمس إلى حين طلوعها، سَوَاء أعقب المحلّ نور آخر سِوَى نور الشمس، أو ظلمة.

فوقع الغلط في ماهيّة الليل؛ ما هي؟ ولهذا قال: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[2] فلو كان عينُ الليل عينَ الظلمة، ما نَعتَه بأنّه[3] "أظلَمَ"، فقد يكون الليل ولا ظلمة، كما أنّه قد يكون النهار ولا ضوء، فإنّ النهار ليس إلّا زمان طلوع الشمس إلى غروبها، وإن طلعتْ مكسوفة؛ فلا يزول الحكم عن كون النهار موجودا. فإن قيل: ما سمّي النهار نهارا إلّا لاتّساع الضوء فيه؟ قلنا: وإن

(١) ص ٥٠

(٢) [الضحى: ٢]

(٣) ص ٥٠ب.

كان، فلا يقدح فيما ذهبنا إليه من ماهيّة النهار؛ فإنّ ذلك الكسوف أمرٌ عارض لا يقدح في طلوع الشمس، ولو أظلمت في نفسها، فكيف وعلّة الكسوف لها معلوم. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(١).

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: ﴿قَابَ قَوۡسَيۡنِ﴾

ما "قَابُ قَوْسَيْنِ" إلّا قُطْرُ دَائِرَةٍ ... تُعْطِي التَّمَيُّزَ بَيْنَ الكَوْنِ واللهِ
فَمَنْ يُعَايِنُ عَيْنًا لا يُغَايِرُها ... عَيْنٌ فَذَاكَ دُنُوُّ العالِمِ الساهي
وَهْوَ الذِي فِيْهِ "أَوْ أَدْنَى" وَفِيْهِ لَهُ ... أَسْرَارُ عِلْمٍ وَلا تَدْرِي النُّهَى ما هي
الشَّكُّ[1] يَظْهَرُ فِي سُلْطانِ "أَوْ" فَلَها ... حُكْمُ المُقَرَّبِ ذِي السُّلْطانِ والجاهِ
فَهَذِهِ آيَةٌ فِي "النَّجْمِ"[2] قَدْ نَزَلَتْ ... دَلَّتْ عَلَى كَوْنِ أَمْثالٍ وأَشْبَاهِ
وكُلُّ مَنْ جِئْتهُ يَدْرِيْهِ مُخْتبرًا ... عَقْدًا وفِعْلًا لَدَى التَّعْنِيقِ والبَاهِ
وَذاكَ حِيْنَ يُجَلِّي صُورَةَ امْرأةٍ ... تَقُولُ بِاللَّفْظِ: أَنْتَ الآمِرُ النَّاهِي

قال الله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾[3] إشارة إلى التقريب الصوري. ورد في الخبر النبويّ أنّ رسول الله -صلّى الله وسلّم- يقول: «لو دلّيتم بحبل لهبط على الله» وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[4] وقال ﷺ: «ينزل ربّنا إلى سماء الدنيا كلّ ليلة في الثلث الباقي من الليل» الحديث. فخيَّر العقولَ الضعيفة، ونبّه العقول المعتكفة على باب حضرته، فعلِمتْ ما أراد، ولو استزادته لزاد، كما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾[5] في إسرائه إلى السماوات ليريه من آياته ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ فقوّى ذلك[6]؛ منبّها ومشيرا على أنّه عينُ الحبل الوارد المذكور في الخبر، فدلّ أنّ نِسبة الصعود والهبوط على السَّواء في حقّه، فجمع بين خبر صاحب الحوت وصاحب الإسراء[7]، أنّه لم يكن واحد منهما بأقرب إلى الحقّ من الآخر، فهي إشارة إلى عدم التحيّز، وأنّ الذات مجهولة غير مقيّدة

---

(١) ص ٥١
(٢) يقصد سورة النجم
(٣) [النجم: ٩]
(٤) [طه: ٥]
(٥) [النجم: ٨]
(٦) ص ٥١ب.
(٧) صاحب الحوت: يونس عليه السلام، وصاحب الإسراء: محمد ﷺ

بقيد معيَّن. فكان من آياته التي أراه ليلةَ إسرائه كونه تدلّى في حال عروجه.

وهذا عين ما أشار إليه أبو سعيد الخرّاز في قوله عن نفسه: "ما عرفتُ الله إلّا بجمعه بين الضدّين" ثمّ تلا: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾(١) فكان بهويّته في الجميع في حال واحدة، بل هو عين الضدّين، فلولا أنت ما كان دنوّ ولا تدلّ:

فَلَا دُنُوٌّ وَلا تَـدَلٍّ وَلَا عُرُوْجٌ وَلا هُبُوطُ
فَهَذِهِ إِنْ نَظَرْتَ فِيْها مُحَقّقا كُلُّها خُطُوطُ

فأنت من حيث هويّتك لا نعتَ لك ولا صفة، قيل لأبي يزيد: "كيف أصبحت؟" فقال: "لا صباح لي ولا مساء، إنما الصباح والمساء لمن تقيّد بالصفة، وأنا لا صفة لي، فإنّي بكيت زمانا وضحكت زمانا، وأنا اليوم لا أضحك ولا أبكي". والصعود والهبوط نعتٌ؛ فلا صعود للعبد ولا هبوط، من حيث عينه وهويّته، فالصاعد عينُ الهابط، فما دنا إلّا عين مَن تدلّى، فإليه تدلّى ومنه دنا ﴿فَكَانَ(٢) قَابَ قَوۡسَيۡنِ﴾ وما أظهر القوسين من الدائرة إلّا الخطّ المتوهَّم، وكفى بأنّك قلت فيه: المتوهَّم. والمتوهَّم: ما لا وجود له في عينه، وقد قسم الدائرة إلى قوسين، فالهويّة عينُ الدائرة، وليست سِوَى عين القوسين؛ فالقوسُ الواحد عينُ القوس الآخَر من حيث الهويّة، وأنت الخطّ القاسم المتوهَّم.

فالعالَم في جنب الحقِّ متوهَّم الوجود لا موجود؛ فالموجود والوجود ليس إلّا عين الحقّ، وهو قوله: ﴿أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ فالأدنى رفع هذا المتوهَّم، وإذا رفع من الوهم؛ لم يبق سِوَى دائرة؛ فلم تتعيّن القوسان. فمَن كان من ربّه في القرب بهذه المثابة، أعني بمثابة الخطّ الذي يقسم الدائرة، ثمّ رفع نفسه منها؛ ما يدري أحدٌ ما يحصل له من العلم بالله، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾(٣) وما عيّن لنا في الذِّكْر الحكيم ما أوحى، ولا ذَكَر رسول الله ﷺ ما أوحى في ذلك القرب به إليه، فكان التلقّي في هذا الموطن تلقّيا ذاتيّا، لا يعلمه إلّا مَن ذاقه.

---

(١) [الحديد: ٣]
(٢) ص ٥٢
(٣) [النجم: ١٠]

وليست في المنازلة، منازلةٌ تقتضي التقاء النقطة بالمحيط، إلّا هذه المنازلة. فإنّه إذا التقى المحيط بالنقطة؛ ذهب ما بينهما؛ فذلك ذهاب العالَم في وجود الحقّ، ولم تميّز نقطةٌ من محيط، بل[1] ذهب عين النقطة من كونها نقطة، وعين المحيط من كونه محيطا؛ فلم يبق إلّا عينٌ وجوديّة، مُذْهِبة حكمها وحكم ما ينسب مَن العالَم إليها؛ ذهابا كلّيّا عامّا عينا وحكما. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٥٢ب.
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: الاستفهام عن الإِنِّيَّتين

إذا ما كُنْتَ عَيْنِي فِي وُجُودِي ... وَعَيْنَ[1] قُوَايَ، أَيْنَ أَنا وأَنْتا؟
فإمّا أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ عَيْنِي ... وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ أَنْتا
وإمّا أنْ أكُونَ أَنا بِوَجْهٍ ... ومِنْ وَجْهٍ سِوَاهُ تَكُوْنُ أَنْتا
فأَنْتَ الحَرْفُ لا يُقْرأ فَيُدْرَى ... وأَنْتَ مُحَيِّرُ الحَيْرَاتِ أَنْتا
أَرَى عَجْزًا وَذَاكَ العَجْزُ عَيْنِي ... وَجَهْلا بِالأُمُورِ، فأَيْنَ أَنْتا
فَمَا[2] أَقْوَى عَلَى تَحْصِيْلِ عِلْمٍ ... وَلَا تَقْوَى عَلَى التَّوْصِيْلِ أَنْتا
فَحِرْنا فِي وُجُودِ الحَقِّ عَجْزًا ... وحِرْتَ وَعِزَّةِ الرحمنِ أَنْتا
فَزَالَ أَنَا وَهُوْ والأَنْتَ فانْظُرْ ... إلى قَوْلي إذا ما قُلْتُ: أَنْتا
فَمَنْ أَعْنِي بِأَنْتَ وَلَسْتَ عَيْنِي ... وَلا غَيْرِي فَحِرْتُ بِلَفْظِ أَنْتا
لأَنِّي لا أَرَى مَدْلُوْلَ لَفْظي ... وَلا أَنا عالِمٌ مَنْ قَالَ أَنْتا
أَرَى أَمْرًا تَضَمَّنَهُ وُجُوْدِي ... وأَنْتَ تَغارُ مِنْهُ وَلَيْسَ[3] أَنْتا
فإِنْ زلنا تَقُولُ: فَعَلْتَ عَبْدِي ... فَتُثْبِتُنا بِأَمْرٍ ليسَ أَنْتا
فَقُلْ لي مَنْ أَنا حَتَّى أَرَاهُ ... فأَعْرِفُ هَلْ أَنا أو أَنْتَ أَنْتا
فَلَوْلا اللهُ[4] ما كُنَّا عَبِيدًا ... وَلَوْلا العَبْدُ لَمْ تَكُ أَنْتَ أَنْتا
فأَثْبِتْنِي[5] لِنُثْبِتَكُمْ إِلَهًا ... وَلَا تَنْفِ الأَنَا فَيَزُوْلُ أَنْتا

---

(١) كتب فوقها بخط الأصل: "وكلّ" معا، والمقصود فيها أنها يمكن أن تحل كذلك بدلا من "وعين".
(٢) ص ٥٣
(٣) مكتوب فوقها من غير إشارة الاستبدال بقلم الأصل: "ولست".
(٤) مكتوب فوقها من غير إشارة الاستبدال بقلم الأصل: "الربّ".
(٥) ص ٥٣ب.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[1] فهذا إثبات الإنِّيَّتين، وإثبات حكمها، ثمّ نفى الحكم عن إحداهما بعد إثباته، وهو الصادق القول. فأعلم أنّ إنِيَّةَ الشيء حقيقتُه، في اصطلاح القوم. فهي في جانب الحقّ: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[2]، وفي جانب الخلق الكامل "إنّي رسول الله" فهاتان إنِّيَّتان ضبطتهما العبارة وهما طرفان[3]، فلكلّ واحدة من الإنِّيَّتين حكم ليس للأخرى.

وَذَاكَ الذِي قالُوا وَذَاكَ الذِي عَنَوْا　　وَمَـا ثَمَّ إلّا اللهُ لَيْسَ سِــوَاهُ
وَكَلَّفَ والتَّكْلِيْفُ يَطْلُـبُ حـادِثًا　　ويَطْلُبُ مَنْ يَدْرِي وَمَا ثَمَّ إلّا هُو

فالإنِّيّة الإلهيّة قائلة، والإنِّيّة القائلة[4] سامعة، وما لها قول إلّا بالتكوين. فلا يقال لإنِّيّة الخلق في حال وجودها. وما القول إلّا لمن هو في حال العدم؛ فلا تكليف إلّا في المعدوم، لعدم نسبة الإيجاد[5] للحادث. فلا يقال للمنفعل: انفعِل؛ فقد انفعل بقبوله الوجود؛ ولا إيجاد يكون عنه؛ فلا قول له، وما ثَمّ عبث، فإذا كلّف قال لما كلّف به: "كن" في حال عدمه، فيكون في محلّ هذا الحادث؛ فينسب إليه وليس إليه. فلهذا كانت الإنِّيّتان طرفين فتميّزتا، إلّا أنّ لإنِّيّة[6] الحادث منزلة الفداء، والإيثار لجناب الحقّ بكونها وقاية، وبهذه الصفة من الوقاية تندرج إنّيّة العبد في الحقّ اندراجا في ظهور، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[7] فلولا نونُ العبد التي أثّر فيها حرف الياء، الذي هو ضمير الحقّ، فخفض النون، فظهر أثر القديم في المحدَث، ولولاه لخفضت النون من "إنّ" وهى إنّيّة الحقّ كما أثّرت في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ فإنّه لا بدّ لها من أثر، فلمّا لم تجد إنّيّة العبد التي هي نون الوقاية، أثّرت في إنّيّة الحقّ فخفضتها، ومقامها الرحمة التي هي الفتح، فما أزاله عن مقامه إلّا هو، ولا أثّر فيه سِوَاهُ.

---

(١) [الأنفال: ١٧]
(٢) [طه: ١٢]
(٣) هناك ما يشبه النقطة أو الفتحة فوق الطاء، ولذلك يمكن أن تقرأ في ق: "ظرفان" والترجيح من ه، س
(٤) ه: القابلة، والحروف المعجمة مهملة في ق
(٥) ص ٥٤
(٦) ق: الإنية
(٧) [طه: ١٤]

فأقرب ما يكون العبدُ من الحقّ، إذا كان وقاية بين إنّيّة الحقّ وبين ضميره، فيكون محصورا قد أحاط به الحقُّ من كلّ جانب، وكان به رحيما، لبقاء صفة الرحمة، فبابها مفتوح، وبها حفظ على المحدَث وجوده، فبقي عينُ نون الوقاية الحادثة في مقام العبوديّة، الذي هو الخفض المتولِّد عن ياء ضمير الحقّ، فظهر في العبد أثر الحقّ، وهو[1] عين مقام العبد: الذلّة والافتقار.

فما للعبد مقامٌ في الوُصْلة بالحقّ -تعالى- أعظم من هذا؛ حيث له وجود العين بظهور مقامه فيه، وهو في حال اندراجٍ في الحقّ، محاط به من كلّ جانب، فعرف نفسه بربّه حين أثّر فيه الخفض؛ فعرف ربَّه حين أبقاه على ما هو عليه من الرحمة، فإنّه الرحمن الرحيم؛ فما زال عنه الفتح بوجود عين العبد؛ فلا يشهده أبدا إلّا رحمانا، ولا يعلمه أبدا إلّا مؤثِّرا فيه، فلا يزال في عبوديّته قائما، وهذا غاية القرب.

ولَمّا حار أبو يزيد في القرب من الله، قبل أن يشهد هذا المقام، قال لربّه: "يا ربّ؛ بماذا أتقرّب إليك؟" فقال: "بما ليس لي" فقال: "يا ربّ؛ وما ليس لك، وكلّ شيء لك؟" فقال: "الذلّة والافتقار" فعلم عند ذلك ما لإنيّة الحقّ وما لإنيّة العبد، فدخل في هذا المقام؛ فكان له القرب الأتمّ؛ فجمع بين الشهود والوجود؛ إذا كان ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ﴾[2].

فإنّ الشهود عند القوم؛ فناءُ حُكْمٍ، لا فناءُ عَيْنٍ. وفي هذا المقام شهودٌ بلا فناء عين، وهو محلّ الجمع بيننا وبين الطائفة، وبلا فناء حكم؛ فإنّه أبقى للحقّ ما يستحقّه من الفتح الرحموتي؛ إذ لولاه -أعني لولا هذا القرب المعيّن- لَعاد الأثر على إنّيّة الحقّ؛ ولهذا أظهر في ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ ليُعْلِمَ أنّ الأثر إذا صدر من الحقّ؛ لا بدّ له من ظهور حكم. وما وجد إلّا الحقّ؛ فعاد عليه؛ فجاء[3] العبد؛ فدخل بين الإنّيَّة الإلهيّة والمؤثّر فعمل فيه[4]:

---

(١) ص ٥٤ب.
(٢) [القصص: ٨٨]
(٣) ص ٥٥
(٤) لم ترد في ق وأثبتناها من ه، س

فَإِنِيَّةُ الخَلْقِ مَضْـبُوطَةٌ وَإِنِيَّـةُ الحَقِّ مـا تَنْضَـبِطْ
فَيَأْخُذُ مِنْ ذَا ويُعْطِيْهِ ذَا وَكُلٌّ بِـأَحْـوَالِهِ مُـغْـتَـبِـطْ
فَرَبْطُ الوُجُودِ بِعَيْنِ الشُّهُودِ مَقَـامٌ جَلِيْـلٌ لِمَنْ يَرْتَبِطْ
وَلَيْسَ يَنـالُ مَقـامَ الدُّنُوِّ عُبَيْدٌ إذا سِرُّهُ قد شَحِطْ[1]

وما فرحتُ بشيء قطّ مما وهبنيه الحقّ، من المِنَح التي تقبلها الأكوان، فَرَحي بهذا المقام، إذ حلّاني به ربّي. وهو أعلى المقامات وأسناها، وهو مقام كلّ ما سِوَى الله، ولا يُشْعَرُ به.

وليست العناية من الله ببعض عباده إلّا أن يُشهِده هذا المقام من نفسه، فما يزيد على العالَم كلّه إلّا بالعلم به حالا وذوقا، ولا يجني أحدٌ ثمرةَ الإيثار؛ مثل ما يجنيها صاحبُ هذا المقام؛ فإنّ ثمرةَ الإيثار على قدر مَن تُؤْثِرَهُ على نفسك. والذي تؤثِره على نفسك هنا إنما هو الحقّ، فينسب إليك الفرح بما تجنيه من ثمرة هذا الإيثار، على صورة نسبة الفرح[2] إلى الحقّ. فانظر ما أعظمها من لذّة وابتهاج! وهذا أخصر ما يمكن من الإبانة عن هذا المقام. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) الشحط: البعد، الاضطراب
(٢) ص ٥٥ب.
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والعشرون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن تَصاغر لجلالي؛ نزلتُ إليه، ومن تعاظم عليّ؛ تعاظمتُ عليه

يُعـامِـلُ الحَقُّ بِمَـا يُعـامَـلْ	فـاحْذَرْ فَمَا أَنْتَ له مقابِـلْ
وَكُنْ لَهُ عَيْنًـا وَلَا تَكُنْ بِـهِ	فـإِنَّـهُ لَـيْـسَ لَهُ مُـمَـاثِـلْ
مَنْ حـارَبَ اللهَ يَرَى صرْعَتَـهُ	بِعَيْنِـهِ، فَـالبَطَـلُ المُنـازِلْ
هُوَ الَّذِي يَرْمِي السِّـلاحَ والَّذِي	لَهُ مِـنَ اللهِ بِـهِ المَـنَـازِلْ
قَدْ قَالَ طَيْفُورُ[1] بِأَنَّ بَطْشَـهُ	أَشَـدُّ والقَوْلُ بِـذَاكَ نازِلْ
فَكَوْنُـهُ[2] فِيْنـا وُجُودٌ ثَابِـتٌ	وَكَوْنُنا فِيْهِ وُجُوْدٌ حاصِـلْ

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾[3] لأنّه قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[4] وما خصّ مؤمنا من غير مؤمن. فإذا كان العبدُ على مقامه الذي هو عينه؛ مسلوبَ الأوصاف، ولم يظهر منه تلبُّسٌ بصفة محمودة ولا مذمومة، فهو على أصلِه، وأصلُه الصَّغار؛ ويريد الحقّ ظهورَ الصفات فيه، فلا بدّ أن ينزل إليه من هويّته، التي تقتضي له الغنى عن العالَم، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5] والنبيّ ﷺ يقول يوم بدر لربّه تعالى: «إن تَهْلِك هذه العصابة فلن تُعبد بعد اليوم» فلو قال مثل هذه المقالة غيرُ رسول الله ﷺ، لقال المنكِرُ ما شاء مما يليق به، من حيث إنكاره؛ لجهله. ومثل هذه النفحات تهبُّ على قلوب العارفين من أهل الله، فإن نطقوا بها؛ كفَّرهم المؤمن، وجَهَّلهم صاحبُ الدليل:

فـالحمـدُ للهِ الذِي قَـدْ وَهَـبْ	والحَمْدُ للهِ الذِي قَدْ عَصَـمْ

(١) طيفور: أبو يزيد البسطامي.
(٢) ص ٥٦
(٣) [الأنفال: ٣٣]
(٤) [الأنبياء: ١٠٧]
(٥) [آل عمران: ٩٧]

فَلَمْ يَقُـلْ مـا شَـــأْنُـهُ قَوْلهُ   وَهْوَ الذِي قَالَ بِهِ مَنْ عُصِمْ
فيَحْجُـبُ[1] اللهُ بِـهِ مَنْ حُرِمْ   ويَشْـــهَدُ الله بِهِ مَنْ رَحِمْ

ورد في الخبر «أنّه مَن تواضع لله رفعه الله» وهو عين نزول الحقّ إليه[2] «ومَن تكبّر على الله وضعه الله» وما وضعه إلّا بشهود عظمته، فإنّه تعالى: ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾[3] ولَمّا قال ﷺ: «إنما هي أعمالكم تُرَدُّ عليكم» علمنا أنّا ما نرى من الحقّ إلّا ما نحن عليه، فمَن شاء فليعلم ومَن شاء لا يعلم. وهذه كلمة نبويّة حقّ كلّها، فإنّ العمل ما يعود إلّا على عامله، وقد أضاف الأعمال إلينا؛ فمن علم منّا مَن هو العامل منّا؛ عَلِم مَن يعود إليه العمل في الردّ. وهذا القدر من الإشارة في هذا الحديث كافٍ.

ولَمّا كان الله هو الكبير المتكبّر، عَلِمنا نِسبة الكبير إليه، وتحيّر مَن تحيّر في نسبة التكبُّر إليه. فلو علم نزولُ الحقّ لعباده -إذ ليس في قوّة الممكن نيل ما يستحقّه الحقّ من الغنى عن العالَم، وفي قوّة الحقّ مع غناه، من باب الفضل والكرم، النزول لعباده- (لَعُلِمت تلك النسبة).

فإن جهل أحدٌ من العباد قَدْرَ هذا النزول الإلهيّ، وتعاظم العبد في نفسه لنزول الحقّ له، ولم يعلم أنّ نزول الحقّ لعباده ما هو لعين عباده؛ وإنما ذلك لظهور أحكام[4] أسمائه الحسنى في أعيان الممكنات، فلنفسه نزل لا لخلقه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾[5] فما خلقهما إلّا من أَجله، والخلقُ نزولٌ من مقام ما يستحقّه من الغنى عن العالمين.

فالمتخيّلُ من العباد خلاف هذا، وأنّه -تعالى- ما نزل إلّا لما هو المخلوق عليه من علوّ القدر والمنزلة؛[6] أجهلُ الجاهلين. فأعطى الحقّ هذا النزول، أو ما توهّمه الجاهل أن يتسمّى الحقُّ بالمتكبّر عن هذا النزول، ولكن بعد هذا النزول لا قبله وجودا وتقديرا، لا بدّ من ذلك. فالكبير ليس كذلك، وسيرد تحقيق هذا الفصل في آخر الكتاب في الباب الثامن والخمسين وخمسمائة -إن شاء الله تعالى-.

---

(١) ص ٥٦ب
(٢) كتب فوقها: "له" وبجانبها حرف خ، معا
(٣) [البقرة: ٢٥٥]
(٤) ص ٥٧
(٥) [الذاريات: ٥٦]
(٦) ق، هـ: + "فهذا" وهناك خط فوق الكلمة في ق يشير إلى مسحها.

فهذه المنازلة تعطيك أنّ الحقّ مرآة العالَم؛ فلا يرون فيها غير ما هي صُوَرهم عليه، وهم في صورهم على درجات، فهذا حصرٌ لِباب هذه المنازلة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ ۝﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: إنْ حَيَّرْتُك أوصلْتُكَ إليّ

كُلُّ مَنْ حَارَ وَصَـــلْ	والذِي اهْتَدَى انْفَصَلْ
وَهْـوَ نَـعْـتٌ ثابِـتٌ	لِـلَّذِي عَـزَّ وَجَـلْ
وَهْو[1] نَعْتٌ حاصِــلٌ	لِعُبَيْـدٍ قَـدْ عَقَـلْ
فـإذَا قَــالَ فَــتًى	إنَّـهُ اهْتَـدَى غَفَـلْ
وتَــرَاهُ زَاهِــيًـا	فِي حُـلِيٍّ وَحُـلَـلْ[2]
كاشِـــفًـا عَـوْرَتَـهُ	مِثْـلَ مـا جَـاءَ المَثَـلْ

(المَثل) قوله (عليه الصلاة والسلام): «رُبّ كاسية عارية» قال الله -تعالى- في الحيرة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾[3] ومن باب الحيرة: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[4]، ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾[5] وكذلك: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ والقتلُ ما شوهد إلّا من المخلوق، فنفى ما وقع به العلمُ الضروريّ في الحسّ.

قال رسول الله ﷺ في هذه المنازلة: «لا أُحصي ثناء عليك» وهذا مقام عِزّة الحيرة «أنت كما أثنيتَ على نفسك» وهذا حال الوصول. وقال الصدّيق في هذه المنازلة: "العجزُ عن درك الإدراك إدراك" فتحيَّر فوصل. فالوصول إلى الحَيرة في الحقّ، هو عين الوصول إلى الله.

والحيرة أعظم ما تكون لأهل التجلّي؛ لاختلاف الصور عليهم في العين الواحدة، والحدود

(١) ص ٥٧ب.
(٢) ق: وفي حلل.
(٣) [التوبة: ١١٥]
(٤) [الصافات: ٩٦]
(٥) [الأنفال: ١٧]

تختلف باختلاف الصور، والعين لا يأخذها حدٌّ، ولا تُشْهَد، كما أنّها لا تُعْلَم. فَمَن وقف مع الحدود التابعة للصور حار، ومَن علِم أنّ ثمّ عينا هي التي تتقلّب في الصور، في[1] أعين الناظرين لا في نفسها؛ عَلِم أنّ ثَمّ ذاتا مجهولة لا تُعلم ولا تُشهد.

فتحصَّل من هذا أنّ العلماءَ بالله أربعة أصناف: صنفٌ ما له علم بالله إلّا من طريق النظر الفكريّ، وهم القائلون بالسلوب. وصنفٌ ما له علم بالله إلّا من طريق التجلّي، وهم القائلون بالثبوت والحدود. وصنفٌ ثالث يحدث لهم علم بالله بين الشهود والنظر؛ فلا يبقون مع الصور في التجلّي، ولا يصِلون إلى معرفة الذات الظاهرة بهذه الصور في أعين الناظرين.

والصنف الرابع ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة، ولا يخرج عن جميعهم، وهو الذي يعلم أنّ الله قابل لكلّ معتقَد، كان ما كان ذلك المعتقَد.

وهذا الصنف ينقسم إلى صنفين: صنفٌ يقول: "عينُ الحقّ هو المتجلّي في صور الممكنات"، وصنفٌ آخر يقول: "أحكامُ الممكنات -وهي الصور الظاهرة في عين الوجود- (هي) الحقُّ". وكلٌّ قال ما هو الأمر عليه؛ ومن هنا نشأتْ الحيرة في المتحيّرين، وهي عين الهدى في كلّ حائر. فَمَن وقف مع الحيرة حار، ومَن وقف مع كون الحيرة هدى؛ وصل. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٥٨
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة[1]: مَن حَجَبَتْهُ حَجَبْتُه

حِجابُ العَبْدِ مِنْهُ وَلَيْسَ يَدْرِي | بِـأَنَّ وُجُـوْدَهُ عَـيْنُ الحِـجـابِ
فيـا قَوْمُ اسْمَعُوا قَوْلِي تَفُوزُوا | بِمَـا قَـدْ قَـالَ فِي أُمّ الكِتـابِ
فَلَفْظَةُ "نَسْـتَعِين"[2] قَدْ أَظْهَرَتْنا | وأَفْـعـالِي وَعَـيْـنِي فِي تَـبـابِ
فَنَـحْـنُ، التَّـائِـبِينَ، بِـكُلِّ قَـفْـرٍ | وَنَحْـنُ، الـواقِـفِـيْنَ، بِـكُلِّ بابِ

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[3] فإذا خاطبهم؛ ما يخاطبهم إلّا بما تواطئوا عليه. وإذا ظهر لهم في فعل من الأفعال؛ فلا يظهر لهم إلّا بما أَلِفوه في عاداتهم. ومن عاداتهم، مع الكبير عندهم، إذا مشى، أن يحجبوه؛ ومعناه: أن يكونوا له حجبة بين يديه، كما قال: ﴿نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾[4] وسببُ ذلك أنّ الكبير لو تقدَّم الجماعة لم يُعْرَف، ولم تتوفّر الدواعي إلى تعظيمه؛ فإذا تقدّم الحُجَّاب بين يديه؛ طرَّقوا له؛ وتأهّبت العامّة لرؤيته، وحصل في قلوبها من تعظيمه[5] على قدر ما يعرفونه من عظمةِ الحجَبَة في نفوسهم؛ فيعظُم شأنُه.

فإذا أراد الله تعظيم عبد عند عباده؛ عَدَل به عن منزلته، وكساه خِلعتَهُ، وأعطاه أسماءه، وجعله خليفةً في خَلْقه، وملّكه أَزِمَّة الأمور، وحَمَل الغاشية[6] بين يديه، كما يحمل الملِكُ الغاشيةَ بين يدي وليّ عهدِه، وإن كان في المنزلة أعظم منه.

ولا بدّ لمن هذه حالته، أن يعطي المرتبةَ حقّها، فلا بدّ أن ينحجبَ عن رتبة عبوديّته، وعلى قدر ما ينحجب عنها، ينحجب عن ربّه، ولا يمكن إلّا هذا؛ فإنّ الحضرةَ في الوقت له، والوقت وقته، والحكم للوقت في كلّ حاكم.

---

(١) ص ٥٨ب.
(٢) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].
(٣) [إبراهيم: ٤]
(٤) [التحريم: ٨]
(٥) ص ٥٩
(٦) الغاشية: الظُّلَّة أو الغطاء.

ألا ترى الحقَّ يقول عن نفسه؛ إنّه كلّ يوم في شأن[١]؟ فهو بحسب الوقت؛ لأنّه لا يعطي إلّا بحسب القابِل، فالقبول وقته، حتى يجري الأمور على الحكمة. ولَمّا كان الوقت لصاحبه؛ حَكَم عليه بما يظهر به. وقال ﷺ: «لا يُؤَمَنَّ الرجلُ في سلطانه، ولا يُقْعَد على تكرمته إلّا بإذنه» ولو كان الخليفة بنفسه، إذا دخل دار أحدٍ من رعيّته، فالأدب الإلهيّ المعتاد، يحكم عليه، بأن يحكم عليه رَبُّ البيت؛ فحيثما أقعده قعد، ما دام في سلطانه؛ وإن كان الخليفةُ أكبرُ منه وأعظم، ولكن حكم المنزل حَكَم عليه، فردَّه مرءوسا.

ألا ترى أنّ وجود العبدِ، وأعني[٢] به العالَم، ما ظهر إلّا بوجود الحقّ وإيجاده؛ لأنّ الحكم له؛ ثمّ تأخّر المتقدّم وتقدّم المتأخّر؟ فلم يظهر للعلم بالله عين؛ حتى أظهره العلم بالعالَم؛ فكان ذلك جزاء الإيجاد، وعاد ذلك الجزاءُ على العالِم بذلك الناظِر فيه؛ إذ لم يكن الحقّ محلّا للجزاء؛ فعاد عملُ العبد عليه، كما عاد عملُ الحقّ على الحقّ، بما وقع به الثناء عليه من المحدَثات.

وقد اتّفق لعارفَين من أهل زماننا، فقال لي أبو البدر: دخلتُ على الواحد منهما بـ"ميافارقين" فذكرت له شأن العارف الذي ببغداد، فقال لي: إنّه من جملة من يمضي أمري فيه. قال: فجئت إلى العارف الآخر ببغداد، فقلت له: إنّي دخلت بـ"مَيافارقين" على "الوكّاف"، فذكرتُ له شأنك، فقال لي: إنّي رأيته في جملة من يمضي أمري فيه مِن خَوَلي. فقال: كذا يزعم، والله؛ لقد رأيته يحمل الغاشية بين يديّ. قال أبو البدر: فحِرتُ بينهما، وكلاهما صادقان عندي، فأزِلْ عنّي هذه الغمّة؟ فقلت له -رحمه الله-: كلّ واحد منهما صدق، وأنّ كلّ واحد منهما رأى صاحبَه في سلطانه وفي محلّه، والحكم لصاحب المحلّ، فذلك كان حكم المحلّ، لا حكم مراتبهما. وأمّا مقامهما فلا يُعرف مِن هذا، وإنما يُعرف من أمر آخر. فَسُرّ بذلك، وعرف[٣] أنّه الحقّ.

فينبغي للمنصف أن يَعرف المواطن وأحكامَها؛ أين موطن الغضب الإلهيّ من موطن الرضا؟ يفعل العبد فِعلا فيسخط ربّه به عليه؛ فهو جنى على نفسه، والحقّ بحكم ذلك الواقع بين عفوٍ ومؤاخذة. ويفعل ذلك العبدُ فِعلا يُرضي به ربّه؛ فهو الذي أرضاه كما أَسخطه؛ فالحقّ مع عباده بحسب أحوالهم، غير هذا ما يكون.

(١) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].
(٢) ص ٥٩ب.
(٣) ص ٦٠

انظر في أحوال الخلق في الكثيب، إذا نزلوا على الحقّ، هنالك يتفرّج العارفون فيما ذكرناه، فإذا عادوا إلى جنّاتهم وأهليهم، وتجلّى الحقّ لهم؛ يتغيّر الحال منهم؛ لكون المنازل لهم، ومنزل الكثيب له.

إذا كان الحقُّ سمعَك وبصرك؛ فقد نزل بك. فإن تأدّبتَ معه في النظر والاستماع؛ بقي عندك، وإن أسأتَ الأدب؛ رحل عنك. وصورة الأدب معه موجودة فيما شرع لك أن تعامله به. فإذا دخلتَ عليه في بيته، وهو المسجد، كان له الحكم فيك، بسبب إضافة الدار إليه، والحكم له؛ فأوجبَ عليك أن تحيّيه بركعتين، وأن لا تعمل فيه ما لم يأذن لك في عمله، فاعلم ذلك. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والثلاثون(١) وأربعمائة
في معرفة منازلة: ما ارتديتُ بشيء إلّا بك فاعرِفْ قدرَك، وذا عجبٌ؛ شيءٌ لا يَعرف نفسَه

إنَّ الرِّدَاءَ الذِي لا يَدْرِي لابِسَهُ ... هُوَ الرِّدَاءُ الذِي الرحمنُ لابسُـهُ
بِـهِ تَزَيَّنَ عِنْـدَ العَـالَمِيْنَ مِنَ الأَرْواحِ والمَلأ القَلْبِيُّ حـارِسُـهُ
فإِنْ بَدَتْ مِنْهُ أَخْلاقٌ تَحِيْدُ بِهِ ... عَنِ الهُدَى فَرَسُولُ اللهِ سائِسُهُ

قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾(٢) وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾(٣) وقال -تعالى- في الخبر عنه: «وسعني قلب عبدي المؤمن» فالأمرُ حقٌّ، ظاهِرُهُ صورةُ خَلْقٍ؛ فهو مِن وراء ما بدا، كما أنّ المرتدي من وراء ردائه. فالعبدُ هو كبرياءُ الحقّ وعظمَتُهُ، فإنّه قال: «الكبرياءُ ردائي».

ولهذا كان المخلوق محلَّ عظمة الله؛ لأنّ العظمة صفةٌ في المعظِّم، لا في المعظَّم، ولو كانت في المعظَّم؛ لَمَا(٤) تعوّذ منه مَن لا يعرفه. قال الله لأبي يزيد لمّا خلع عليه أسماءه: "اخرج إلى عبادي بصورتي؛ فمن رآك رآني" فلمّا خطا خطوة غُشِي عليه، فقال: "رُدُّوا عليّ حبيبي؛ فإنّه لا صبر له عنّي".

فمَن عرف نفسَه عرف الله، ومَن عرف الله لم يعرف نفسه، والعلمُ بالله -تعالى- جهلُك بك، والعلم بك عِلْمُك بالله، فإنّك منه كما قال: ﴿جَمِيعًا مِّنۡهُۚ﴾(٥) ما هو منك، وليس إلّا معرفة المنزلة

---
(١) ص ٦٠ب.
(٢) [النساء: ٨٠]
(٣) [الفتح: ١٠]
(٤) ص ٦١
(٥) [الجاثية: ١٣]

والقدْر ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَـٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾(١) ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ. عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾(٢) فأنت ليلةُ القدر؛ لأنّك من طبيعةٍ وحقٍّ، فشهد لك بعِظم القدر، قبل نزول القرآن عليك، وأنت ﴿خَيۡرٌ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٍ﴾(٣) أي خير من الكلّ؛ لأنّه منتهى العدد البسيط، الذي يقع فيه التركيب إلى ما لا يتناهى. كذلك ما يخلق الله لا يتناهى دائمًا؛ فإنّه خالقٌ على الدوام، وجاء بالشهر لشهرة ذلك، في كلّ شهر من الألف "ليلة القدر" لا بدّ من ذلك، فإنّ خيرَ الشهور ما كان فيه ليلة القدر؛ فهي خير من ألف شهر فيه(٤) ليلة القدر؛ فهي جامعة لكلّ أمر؛ فهي العامّة في جميع الموجودات.

فالعبد في هذه المنازلة حافظٌ محفوظٌ. حافظ من حيث أنّه يحفظ المرتدي؛ غَيرة وصونًا. ومحفوظ من حيث أنّ المرتدي يحتاط عليه؛ لئلّا يضيع؛ فإنّه مُعَرَّض للضياع؛ فإنّه مخلوق؛ فلا بدّ له من حافظ؛ هذا(٥) جزاءٌ دوريٌّ، فافهم. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٦).

---

(١) [القدر: ١]
(٢) [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]
(٣) [القدر: ٣]
(٤) في الهامش بقلم آخر: "ليس" وبجانبها: ظ، صح.
(٥) ص ٦١ب.
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: انظر أيّ تجلٍّ يعدمك فلا تسألنيه؛ فنعطيك؛ فلا أجد من يأخذه

لا تَـطْـلُـبَنَّ تَجَـلِّـيًـا	يُفْنِيكَ عَنْكَ فَإِنَّنِي
أُعْطِي وَلَسْــتَ بِآخِذٍ	لِفَناءِ عَيْنِكَ، فانْثَنِيْ
عَنْ مِثْلِ هَذَا واطْلُبَنْ	أَمْرًا عَلَيْـهِ يَنْبَنِي
عَيْنُ البقَـاءِ وَلَا تَكُنْ	بِمَا تســـمَّى تَكْتَنِي

قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[١].

اعلم أنّ البقاء والفناء لا يُعقلان في هذا الطريق إلّا مضافين: الفناء عن كذا، والبقاء مع كذا. ولا يصحّ الفناء عن الله أصلا؛ فإنّه ما ثَمّ إلّا هو؛ فإنّ الاضطرار يَرُدُّك إليه. ولهذا تَسمّى -تعالى- لنا بالصمد؛ لأنّ الكونَ يلجأ إليه في جميع أموره، ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[٢] فلم يبق أن يكون فناؤك إلّا عنك، ولا تفنى عنك حتى تفنى عن جميع الأكوان والأعيان، أعني[٣] فناء أهل الله.

فإن أَتحفَكَ الحقّ بتحفة منه -تعالى- فَتُحَفُهُ من جملة أكوانه؛ فهي محدَثة. فتطلبك التحفة لِتَقْبَلها[٤]؛ فتجدك فانيا عنها؛ فعادت إلى معطيها؛ فكان ذلك سوء أدب منك في الأصل؛ حيث سألتَ ما قادك إلى مثل هذا؛ فإنّ الله يعطي دائما، فينبغي للعبد أن يكون قابلا دائما. فلا تسأل إن كنت من أهل الله إلّا عن أمر إلهيّ، أعني على التعيين، وإلّا فاسأل الله من فضله من غير

---

(١) [المائدة: ١٠١]
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) ص ٦٢
(٤) ق: ليقبلها

تعيين.

واعلم أنّ تجلّيات الحقّ على نوعين: تجلٍّ يفنيك عنك وعن أحكامك، وتجلٍّ يبقيك معك ومع أحكامك. ومن أحكامك ملازمة الأدبِ في الأخذ والعطاء. فمثل هذا التجلّي فاسأل؛ ما دمت في دار التكليف. فإذا انتقلتَ إلى غير هذا الموطن؛ فكن بحسب ذلك الموطن. ولولا التكليفُ ما وقعتْ من الله وصيّةٌ لأحد من عباد الله؛ فما أوصى العليم بالأمور إلّا وقد علم أنّ للوصيّة أثرا في الأمور. وسيرد الكلام في تحقيق الوصايا في آخر باب من أبواب هذا الكتاب -إن شاء الله- ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة[1]: لا يحجبنك[2]: "لو شئتُ"، فإنّي لا أشاءُ بعد، فاثْبُتْ

إنَّ المَشِيْئَةَ عَرْشُ الذَّاتِ لَيْسَ لَهَا ... فِي غَيْرِها نِسْبَةٌ تَبْدُو وَلَا أَثَرُ
هِيَ الوُجُودُ فَلَا عَيْنٌ تُغايِرُها ... تُفْنِي وتُعْدِمُ لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ
عَزَّتْ فَلَيْسَ يَرَى سُلطانَها مَلَكٌ ... وَلَيْسَ يُدْرِكُها فِي الصُّورَةِ البَشَرُ
بِكَوْنِ آدَمَ مخصوصًا بِصُوْرَتِهِ ... لأنّ فِيْهِ جَمِيْعَ الكَوْنِ مُخْتَصَرُ
لَهُ المَقالِيْدُ فِي الأَكْوانِ أَجْمَعِها ... لَهُ التَّنَزُّلُ والآياتُ والسُّوَرُ
فَمِنْ تَنَزُّلِهِ أَنْ قالَ: نُدْرِكُهُ ... فِي صُوْرَةٍ هِيَ شَمْسُ الحَقّ أَوْ قَمَرُ
مَعَ التَّنَزُّهِ عَنْ تَشْبِيْهِ خالِقِنا ... وَقَدْ حَوَتْهُ بِمَا قَدْ قالَهُ الصُّوَرُ

قال الله ﷻ: ﴿مَا يُبَدَّلُ[3] ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[4] وإن عارضته المشيئة. وما في النِّسب أعجب منها؛ لاستصحاب "لو" لها. و"لو" لها أثر؛ ما لها أثر، فهو حرف عجيب.

اعلم أنّه ما اختصّ آدم بالخلافة إلّا بالمشيئة، ولو شاء جعلها فيمن جعلها من خلقه. قلنا: لا يصحّ أن تكون إلّا في مسمّى الإنسان الكامل، ولو جمعها في غير الإنسان من المخلوقات؛ لكان ذلك الجامع عينُ الإنسان الكامل؛ فهو الخليفة بالصورة التي خُلِق عليها.

فإن قلت: فالعالَم كلّه إنسان كبير، فكان يكفي؟ قلنا: لا سبيل. فإنّه لو كان هو عين الخليفة؛

(١) ص ٦٢ب.
(٢) مكتوبة بالهامش مع إشارة التصويب
(٣) ص ٦٣
(٤) [ق: ٢٩]

لم يكن ثمّ على مَن! فلا بدّ من واحدٍ جامعٍ صُوَرَ العالَم وصورةَ الحقّ، يكون (هذا الواحد)، لهذه الجمعيّة، خليفةً في العالَم، من أجل الاسم "الظاهر"، يعبَّر عن ذلك الإمام بالإنسان الكبير القدر، الجامع الصورتين. فبعض العالَم أكبر من بعض الإنسان، لا بالمجموع. فإنّه في الإنسان الكامل ما ليس في الواحد الواحد من العالَم. فما هو بالمشيئة إلّا في النوع الإنسانيّ؛ لكون هذا النوع فيه خلفاء، ثمّ عَمّ تأثيره في الجميع؛ فيطلب من الحقّ أن يمدّه؛ فيمدّه -وهذا أثَر في الصورة الحقّيّة- ويطلب[1] أيضا الأمر في العالَم فيمضي. ثمّ إنّه مؤثّر فيه من العالَم ومن الحقّ.

فاختلط الأمر، والتبس على أهل الله. فطلب بعضُ العارفين الخروج من هذا الالتباس. فأطلعه الله على صورة الأمر؛ فرأى ما لا يمكن التلفّظ به إلّا لرسول قد عُصِم!. فكن أنت ذلك الطالبُ حتى ترى ما رأيتُ؛ فتقول كما قلنا:

مَلَّكْتَنِي مُلْكَ كِسْرَى إذْ تَمَلَّكَ "كُنْ" كَوْنِي؛ فَكُنْتُ بِـ"كُنْ" مَلْكًا وَلَمْ أكُنِ
لَكِنَّنِي كُنْتُ "كُنْ" وَالكَوْنُ مَمْلَكَةٌ وكُلُّ كَوْنٍ لَكُمْ فالكَوْنُ لَمْ يَكُنِ

وهو قوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[2] ثمّ شبّه الإمضاءَ بلمح البصر أو هو أقرب، وكذلك هو أقرب. فانظر حكمة الله -تعالى- في هذا التشبيه، وما حوته تلك اللمحة من الكثرة في الوحدة؛ فعندها تعرِف ما هو الأمر؛ فاثبتْ ولا تُفْشِهِ؛ تكن من الأمناء الأخفياء الأبرياء.

واعلم أنّ قوله تعالى: ﴿لَّوْ شَآءَ﴾[3] ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[4] يقتضي نفي العلم بكذا، ونفي المشيئة عن الحقّ. كما يقتضي قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ[5] مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[6] وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ﴾[7] فأثبتَ العلم والمشيئة معًا لله. وعِلْمُ الله لا يخلو من أحد أمرين، وكذلك

(١) ص ٦٣ب.
(٢) [القمر: ٥٠]
(٣) [يونس: ١٦]
(٤) [الأنفال: ٢٣]
(٥) ص ٦٤
(٦) [النور: ٦٣]
(٧) [البقرة: ١٨٥]

إرادته: إمّا أن تكون صفةً له قائمةً به، زائدةً على ذاته -وإن كان مثبتو الصفات يقولون: "لا هي هو، ولا هي غيره" ولكن لا بدّ أن يقولوا بأنّها زائدةٌ؛ كما يعتقده الأشعريُّ- أو تكون عينَ ذاته؛ إلّا أنّ لها نسبة خاصّة لأمرٍ مّا؛ تسمّى بتلك النسبة عِلما، وهكذا سائر ما تَسمّى به مما يطلبه -تعالى-. فما أَثبتَ ولا نفى إلّا تعلّق العلم والإرادة، ولكن ما ورد الكلام إلّا بنفي العلم بأمر مّا، والإرادة.

فتعلم قطعا أنّ نفي العلمَ عِلْمٌ، وأنّ العلم تابع للمعلوم؛ يصير معه حيث صار، أو يتعلّق به على ما هو عليه في نفسِه. وذاتُه لا ينتفي عنها الوجود، ولا كلّ ما ثَبت له القِدم من صفة وغيرها. فما بقي أن ينتفي إلّا التعلّق الخاص؛ وهو أمر يحدث، أو نِسبة؛ كيف شئت فقُلْ. ولا يتوجّه النفيُ والإثبات إلّا على حادث، أي على ممكن، سَوَاء كان ذلك الحكم موصوفا بالوجود أو بالعدم. فناب العلمُ هنا مناب التعلّق؛ حين نفيتَهُ بأداة "لو" في قوله: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ﴾، و﴿لَّوۡ شَآءَ﴾ فما عَلِمَ وما شاء، هذا هو الأمر الحادث المعيّن. فقد علم أنّه[1] علم[2] ولا يقال: إنّه قد شاء أن يقول: لو شاء؛ فإنّ المشيئة متعلّقها العدمُ، ولا يصحّ أن يحدث القول في ذات الله؛ فإنّه ليس بمحلّ للحوادث؛ فلا يقال: قد شاء أن يقول. والتحقيق أنّه ما أراد من المراد، إلّا ما هو المراد عليه من الاستعداد في حال العدم؛ أن يكون به في حال الوجود، أو يتّصف به عند انتفائه عن الوجود، أو انتفاء حكم الوجود عنه. كيف شئت فقل.

ولَمّا بان الفُرقان بين المشيئة والعلم؛ عَلِمنا أنهما نِسبتان لذات العالِم والمريد، أو صفتان في مذهب مَن يقول بالصفات من المتكلّمين. ولولا عِلْمُنا بالأصل الذي هوّن علينا سماع مثل هذا؛ لكانت الحيرة في الله أشدّ. والأصل ما هو إلّا أنّ الله -تعالى- ما أرسل رسولا إلّا بلسان قومه؛ لأنّه يريد إفهامهم. فمن المحال أن يخرج في خطابه إيّاهم عمّا تواطئوا عليه في لسانهم؛ فوجد الغافل في ذلك راحة.

---

(١) ص ٦٤ب.

(٢) ق: "لو علم" وهناك تصرف واضح في "لو" فهمنا منه أنه أراد به شطبه، والعبارة لم ترد في س، وأثبتت في هـ: "لو علم"

وأمّا أهل الشهود فلا راحة عندهم في ذلك؛ لما رأوه من اختلاف الصور على المشهود؛ فما هم مثل أهل اللسان.

وجاءت الطبقة العليا فقالت: علمنا أنّ الشهودَ تابع للاعتقاد، كما أنّ الخطاب تابع لما[1] تواطأ عليه أهلُ ذلك اللسان؛ فهان عليهم الأمر؛ فرأوه في كلّ معتقَد؛ كما فهموه في كلّ لسان؛ فما حاروا، واهتدوا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٦٥
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: أخذتُ العهد على نفسي؛ فوقتا وَفَيْتُ، ووقتا على يد عبدي لم أَفِ، ويُنسبُ عدم الوفاء إلى عبدي؛ فلا تعترض؛ فإنّي هناك

وَعَدْنا وَأَوْعَدْنا؛ فَأَمَّا وَعِيْدُنا	فَأَتْرُكُهُ إنْ شِئْتُ والوَعْدُ ناجِزُ
فَإنّي كَرِيْمٌ والكَرِيْمُ نُعُوتُهُ	كَمَا قَدْ ذَكَرْنا، والقَضاءُ يُناجِزُ
فإنْ هَمَّ إنْفَاذَ الوَعِيْدِ لِصِدْقِهِ	تَلَقَّاهُ قَرْمٌ(١) للسَّمَاحِ مُبارِزُ
فَيَرْدَعهُ عَن هَمِّهِ بِنُفُوذِهِ	لأنَّ لَهُ الرُّحْمَى فَمِنْها يُبارِزُ
وَلَيْسَ(٢) يَرَى الإنْفاذَ إلّا مُقَصِّرٌ	جَهُوْلٌ بما قُلْنَا عَنِ الحَقِّ عاجِزُ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾(٣) هذا في الوعد. وقال في الوعيد: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾(٤).

فاعلم أنّ هذه المنازلة هي قوله: "إنّ رحمتي تغلب غضبي" وهي قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾(٥) فإذا وَعد العبدُ وعدا، وشاء الله أن يخلف ذلك العبدُ وعدَهُ وما عاهد عليه؛ شاء من العبد أن يشاء نقضَ العهد، ولولا ذلك ما تمكن للمخلوق أن يشاء. فشاء العبد -عند ذلك- نقضَ العهد وإخلاف الوعد، بمشيئة الله في خلق مشيئة العبد. فهو قوله: "ووقتا لم أَفِ" فلا تعترض على العبد؛ فإنّه مجبورٌ في اختياره بمشيئتي.

ولكن ينبغي لصاحب هذه المنازلة إذا رأى مَن وقع منه مثل هذا، أن ينظر إلى خطاب الشرع فيه؛ فإن رأى أنّ ذلك المحلّ الظاهر منه مثل هذا؛ مِن نقض العهد وإخلاف الوعد، قد

(١) قرم: سيد
(٢) ص ٦٥ب.
(٣) [الكهف: ٣٠]
(٤) [آل عمران: ١٢٩]
(٥) [الإنسان: ٣٠]

أَطلق الحقُّ عليه لسان الذمّ؛ فيذمّه بذمِّ الحقّ؛ فيكون حاكيا. ولا يذمّه بنفسه، هذا هو الأدب. وليس ذلك إلّا في الخير. كما يقيم الحدود على المتعدّي؛ بأمر[1] الحقّ، لا بنفسه. ولهذا ليس للعبد أن يؤقّت حدًّا، ولا يشرّعه.

وأمّا في الوعيد، إذا لم يكن حدًّا مشروعا، وكان لك الخيار فيه، وعلمتَ أنّ تركَهُ خيرٌ من فعله عند الله؛ فلك أن لا تفيَ به، وأن تتّصف بالخلف فيه. مثل قوله (ص): «مَن حلف على يمين، فرأى خيرا منها، فليكفِّر عن يمينه، وليأت الذي هو خير». قال تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ﴾[2]. قال الشاعر:

وإنّي إذا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ   لَمُخْلِفُ إيعادِي ومُنْجِزُ مَوْعِدِي

وإنما عوقب بالكفّارة؛ لأنّه أُمِر بمكارم الأخلاق، واليمين على ترك فعل الخير من مذامّ الأخلاق؛ فعوقب بالكفّارة. وهو عندنا على غير الوجه الذي هو عند العامّة من الفقهاء؛ فإنّ الله قد جعل لنا عينا ننظره به. وهو أنّ المسيء في حقّنا الذي خيّرنا الله بين جزائه بما أساء، وبين العفو عنه؛ أنّه لَمّا أساء إلينا؛ أعطانا من خير الآخرة ما نحن محتاجون إليه، حتى لو كشف الله الغطاء بيننا وبين ما لنا من الخير في الآخرة في تلك المساءة حتى نراه عيانا، لقلنا: إنّه ما أحسنَ أحدٌ في حقّنا ما أحسنَ هذا الذي قلنا عنه: إنّه أساء في حقّنا؛ فلا يكون جزاؤه عندنا الحرمان[3]. فنعفو عنه؛ فلا نجازيه، ونحسن إليه مما عندنا من الفضل على قدر ما تسمح به نفوسنا. فإنّه ليس في وسعنا، ولا يملك مخلوق في الدنيا، ما يجازي به من الخير مَن أساء إليه، ولا يجد ذلك الخير ممن أحسن إليه في الدنيا. ومن كان هذا عقْدُهُ ونظره؛ كيف يجازي المسيءَ بالسيّئة إذا كان مخيَّرا فيها؟ فلمّا آلى وحلَف مَن أُسِيءَ إليه، فما وفّى المسيءَ حقّه، وإن لم يقصد المسيء إيصال ذلك الخير إليه، ولكنّ الإيمان قصده.

---

(١) ص ٦٦

(٢) [النور: ٢٢]

(٣) ص ٦٦ب.

فينبغي له أن يدعو له: إن كان مشركا بالإسلام، وإن كان مؤمنا بالتوبة والصلاح. ولو لم يكن ثَمّ إخبار من الله بالخير الأخراويّ لمن أسيء إليه، إذا صبر ولم يُجازِ؛ لكان المقرَّر في العُرف بين الناس كافيا فيما في التجاوز، والعفو، والصفح عن المسيء؛ فإنّ ذلك من مكارم الأخلاق. لولا إساءة هذا المسيء إليّ؛ ما اتّصفتُ أنا، ولا ظهرتْ منّي هذه المكارم من الأخلاق. كما أنّي لو عاقبته؛ انتفتْ عنّي هذه الصفات في حقّه، وكنتُ إلى الذمّ أقرب منّي إلى أن نُحمد على العقاب[1]؛ فكيف والشرع قد جاء في ذلك بأنّ أجر من يعفو ويتجاوز ولا يجازي؛ أنّه على الله؟ فقد علمتَ أنّ قوله: "وقتا وَفَيْتُ ووقتا لم أفِ" أنّ ذلك راجعٌ للوعد والوعيد بوجهٍ، وراجعٌ لما في خَلق الله من الوفاء، وعدم الوفاء، من كونهم ما فعلوا الذي[2] فعلوه إلّا بمشيئة الله؛ فهو بالأصالة إليه.

ولهذا قال: "فلا تعترض" إلّا أن يكون الحقُّ هو المعترض، بأمره إيّاك أن تعترض؛ فاعترض. فإنّه لا فرق -عند ذلك- بين أن تعترض، أو تقيم الحدّ إذا كنت من أُولي الأمر فيمن عيّن لك أن تقيمه؛ حتى لو تركتَه لكنتَ عاصيا، مخالفا أمرَ الله. فالمؤمن العالِم المستبرئ لنفسه لا تفوته أمثال هذه المشاهد والمواقف؛ فإنّه لا يزال باحثا عن مكارم الأخلاق حتى يتّصف بها، ويقوم فيها قيامَ الأدباء الأمناء. ويراعون الشريعة في ذلك؛ فرُبَّ مَكْرُمَة عُرفا لا تكون مكرمة شرعا. فلا تجعل أستاذك إلّا الحقّ المشروع؛ فإذا أَمرك فامتثل أمره، وإذا نهاك فانْتَهِ عمّا نهاك، وإذا خيّرك فاعمل الأحبّ إليه والأرجح. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) "وكنت...العقاب" ثابتة بالهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

(٢) ص ٦٧

(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: لو كنتَ عند الناس كما أنت عندي؛ ما عبدوني

لَوْ أَنَّ جِنْسَكَ والأَكْوانَ أَجْمعها ... يَدْرُونَ مِنْكَ الذِي أَدْرِيْهِ ما عَبَدُوا
سِوَاكَ[1] إِذْ كُنْتَ مَشْهُودًا لَهُمْ وَأَنَا ... غَيْبٌ وَلَوْلَا وُجُودُ الغَيْبِ ما جَحَدُوا
إِنِّي حَجَبْتُكَ عَنْ قَوْمٍ بِصُورَتِكَ الدُّنْيا ... وَلَوْ عَلِمُوا القُصْوَى لَمَا عَبدُوا[2]
لَوْ أَنَّهُمْ عَلِمُوا الأَسْمَاءَ ما وَقَفُوا ... مَعَ المِثالِ وَلَمْ يَصْرِفْهُمُ الجَسَدُ
وَلا تَغَيَّرَ أَحْوالٌ تَقُومُ بِهِمْ ... وَلا تَراكَبَ أَضْدادٌ وَلا عَدَدُ
وَكُلُّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِصُورَتِنا ... وَلَيْسَ يُنْكِرُهُ فِي ذَاتِنَا أَحَدُ
لَكِنَّهُمْ غَلطُوا فِيْنَا وَقَامَ بِهِمْ ... لِمِثْلِهِمْ حِيْنَ لَمْ أَعْصِمْهُمْ حَسَدُ

قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] وقال: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾[4] وقال لبعض خلفائه: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾[5] ومن هنا تعرف مراتب الناس من الخلفاء، وأنّ الخلفاء يفضل بعضهم بعضا. وقال رسول الله ﷺ: «إنّ الله خلق آدم على[6] صورته» وما خلقه حتى استوى على العرش، وما استوى على العرش إلّا "الرحمن".

ولَمّا عمّتْ رحمةُ الله أبا يزيد البسطامي، ولم ير للكون فيها أثرا يزيل عنها حكم العموم، قال للحقّ: لو علم الناس منك ما أعلم؛ ما عبدوك. وقال له الحقّ -تعالى-: يا أبا يزيد؛ لو علم الناس منك ما أعلم[7]؛ لرجموك.

(١) ص ٦٧ب.
(٢) مكتوب في الهامش: بالكسر: أنفوا. وبالفتح: جحدوا. يشير إلى معنى الكلمة إذا كسرت الباء أو فتحت.
(٣) [الأنبياء: ١٠٧]
(٤) [البقرة: ٣٠]
(٥) [ص: ٢٦]
(٦) ص ٦٨
(٧) "ما عبدوك... ما أعلم" ثابتة في الهامش بقلم قريب من الأصل مع إشارة التصحيح

فاعلم أنّ الذي يريد أن يستنيب في[1] عباده من يقوم فيهم مقامه؛ لا بدّ أن يكسوه صفته ونعته؛ فيكون الخليفة هو الظاهر، والذي استخلفه (هو) الباطن. فيكون كَسُوْرِ الأعراف ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ﴾ لأنّه الحقّ الذي غلبت رحمتُه غضبَه ﴿وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾[2] فما العذاب في ظاهره، وإنما العذاب قِبَله؛ فيراه قِبَلا ممن استخلف عليهم. وقد حدَّ الحقُّ حدودا له يعاملهم بها، ليكون إذا قام بها -عند المؤمن بها وبه- محمودا؛ لا يتطرّق إليه ذمٌّ، كما لا يتطرّق لمن استخلفه؛ فـ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[3]. فلا يذمّه إلّا مَن لا يعرفه ولا يعرف الله.

فالراحم منّا مَن له رحمتان: رحمة طبيعيّة -وهي ذاتيّة له اقتضاها مزاجه- ورحمة موضوعة فيه من الله بخلقه على الصورة. وهذه الرحمة تتضمّن مائة رحمة التي لله؛ فإنّ لله مائة رحمة بعدد أسمائه؛ فإنّ له -تعالى- تسعة وتسعين اسما ظاهرة، وأخفى المائة للوِتريّة؛ فإنّه يحبّ الوتر؛ لأنّه وتر. فلكلّ اسم رحمة، وإن[4] كان من أسمائه المنتقم؛ ففي انتقامه رحمة سأذكرها في باب الأسماء الإلهيّة من هذا الكتاب -إن شاء الله-.

فللرحيم من العباد مائةُ رحمةٍ، ورحمةٌ من أجل الوتريّة؛ فإنّه يحبّ الوتر؛ لأنّه يحبّ الله. ودرجاتُ الجنّة مائة درجة، لكلّ درجة رحمة. وللنار مائة درك، في كلّ درك رحمة مبطونة، تظهر لمن هو في ذلك الدرك بعد حين. فإنّ الغضب مغلوب، وبالرحمة مسبوق[5]. فما يظهر في محلّ إلّا والرحمة قد سبقته إلى ذلك (المحلّ)[6]؛ فيغالبها؛ فتغلبه؛ لأنّ الدفع أهون من الرفع. فلا حكم للغضب في المغضوب عليه إلّا زمان المغالبة خاصة؛ فإنّ هذا المحلّ هو ميدانها. فينال هذا المحلّ من المشقّة فيما يطرأ بين الرحمة والغضب، بقدر ما تدوم المحاربة بينهما إلى وقت غلبة الرحمة.

وبالرحمة الطبيعيّة تقع الشفاعة من الشافعين، لا بالرحمة الموضوعة. فإنّ الرحمة الإلهيّة الموضوعة تصحبها في العبدِ العزّةُ والسلطان، فهي لا عن شفقة. والرحمةُ الطبيعيّةُ عنها تكون الشفقة. ولو لم تصحب الرحمة الإلهيّة العزّة، وتتنزّه عن الشفقة؛ ما عذّبَ اللهُ أحدا من خلقه أصلا. فهذه

(١) ق: "فيهم" وفوقها مباشرة: "في"
(٢) [الحديد: ١٣]
(٣) [النساء: ٨٠]
(٤) ص ٦٨ب.
(٥) ق: مسبوقا
(٦) لم ترد في ق، وأثبتناها من هـ، س

الرحمة التي يجدها العبد على خلق الله هي حكم الرحمة الطبيعيّة، لا الرحمة الموضوعة؛ فإنّ الرحمة الموضوعة لا[1] تقوم إلّا بالخلفاء. ألا ترى الإنسان إذا رأى الخليفة يعاقِب ويظلِم ويجور على الناس؛ كيف يجد الشفقة على المظلومين المعاقَبين، ويقول: ما عنده رحمة، ولو قمت أنا مقامه لرحمتهم، ولرفعت هذا الظلم عنهم؟ فإذا وُلّي هذا القائل ذلك المنصب؛ حجبه اللهُ عن الرحمة الطبيعيّة التي تورث الشفقة، وجعل فيه الرحمة التي تصحبها العزّة والسلطان؛ فيرحمُ بالمشيئة، لا بالشفقة، ولا للحاجة؛ لأنّه العزيز الغنيّ في نفسه. فيظلِم ويعاقِب ربما أكثر من الآخر الذي كان يذمّه على ذلك قبل حصوله في مقام الخلافة. فإذا قيل له في ذلك، يقول: والله؛ ما أدري -إذا لم يكن عالما- فإنّي لا أجد في نفسي إلّا ما ترون، والآن قام لي عذر الذي تقدّمني فيما كان يفعله، وكنت أجد عليه في ذلك.

وأخبرني صادقٌ أنّ مثل هذا وقع من الإمام الناصر لدين الله -رحمه الله- أحمد بن الحسن، مع أبيه المستضيء، بحضور الوزير، وأنّه عتب مع الوزير في حقّ أبيه. فلمّا أفضتْ إليه الخلافةُ، ظهر منه ما ظهر من أبيه مما أخذه عليه. فنبّهه الوزير على قوله. فقال: الحال الذي كنتُ أجده في ذلك الوقت ذهب عنّي، وما أجد الساعة إلّا ما ترى أثره، والآن قام عندي عذر أبي -رحمه الله-.

فمضمون هذه المنازلة؛ أنّ الله أنشأ المحمّديّ على ما أنشأ عليه محمدا[2] ﷺ فأنشأه بالمؤمنين رءوفا رحيما، وأرسله رحمة للعالمين، حتى أنّ دعاءه على رِعْل وذكوان (كان) من الرحمة بهم لئلّا يزيدوا طغيانا، فيزدادوا من الله بُعدا. ومن رحمته قال (ص): «لأزيدنّ على السبعين» أو قال: «لو علمت أنّ الله يغفر لهم لزدت على السبعين» إذ قيل له: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[3]. فلو عرف الناس من محمد ﷺ ما عَلِم الله منه بما جَبَله الله عليه؛ ما عبد اللهَ أَحدٌ بما كلّفه؛ بل كان الناس يتّبعون أهواءهم بعلم؛ لأنّ الله ما أخذ من اتّبع هواه، إلّا لكونه اتّبع هواه بغير علم. فحرمانُ الجهل أوقعَ بهم. قال تعالى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[4]،

(١) ص ٦٩
(٢) ص ٦٩ب.
(٣) [التوبة: ٨٠]
(٤) [الروم: ٢٩]

﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى﴾[1] وقوله -تعالى- لداود عليه السلام: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾[2] ولم يقل: "عن الله" وسبيلُ الله (هو) ما شرعه لدار القرار التي هي محلّ سعادتك. وأمّا تمام الآية؛ فهو من أعجب الإشارة الإلهيّة لأهل الفهم عن الله وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾[3]. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) [القصص: ٥٠]
(٢) [ص: ٢٦]
(٣) [ص: ٢٦]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والثلاثون[1] وأربعمائة
في معرفة منازلة: من عرف حظّه من شريعتي عرف حظّه منّي، فإنّك عندي كما أنا عندك؛ مرتبة واحدة

مَنْ كانَ لِي كُنْتُ لَهُ كَمِثْلِ ما هُوْ لا أزيدْ
فالشَّرْعُ غَيْبٌ ظاهِرٌ لَهُ مَقامـاتُ العَبِيـدْ
يَسْـتَخْدِمُ الكَوْنُ كَمَا يَخْـدُمُـهُ بِلَا مَزِيـدْ
فَمَنْ يَفِي بِعَهْـدِهِ فَـهْوَ وَفِيٌّ بالـعُـهُودْ
لَهُ الـنُّزُولُ نَحْـوَنا كَمَا لَنَا عَيْنُ الصُّـعُودْ
إِلَيْـهِ فِي أَعْمَـالِنـا وَهْـوَ الحَـفِـيْـظُ
فَخَصَّـنـا بِلِذَّةِ الكَشْـفِ ولَذَّاتِ الشُّـهُودْ

قال الله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[2]. رأيت سائلا يسأل شخصا: بوجه الله، أو بحرمة الله عندك؛ أعطني شيئا. ومعي عبدٌ صالح يقال له: مُدُّور، من أهل أسْتجة. ففتح الرجل صرّة فيها قِطَع فضّة صغار وكبار، فأخذ يطلب على أصغر ما فيها من القطع. فقال لي العبد الصالح: أتدري على ما يطلب؟ قلت له: قل. قال: على قيمتِهِ عند الله وقدرِه. فكلّما[3] أخرج قطعة كبيرة، يقول بلسان الحال: ما نساوي مثل هذه عند الله. فأخرج أصغر ما وجد؛ فأعطاه إيّاها.

إلّا أنّ اللهَ وصف نفسه بالغيرة، وعلم من أكثر عباده أنّهم يهبون جزيل المال وأنفَسه في هوى نفوسهم وأغراضهم، فإذا أعطى أكثرهم لله؛ أعطى كسرة باردة، وفلسا، وثوبا خَلِقًا، وأمثال هذا،

(١) ص ٧٠
(٢) [البقرة: ١٥٢]
(٣) ص ٧٠ب.

هذا هو الكثير والأغلب. فإذا كان يوم القيامة، وأحضر الله ما أعطى العبدُ من أجله؛ بينه وبين عبده حيث لا يراه أحد، فأحضر ما أعطى لغير الله، فيقول له: يا عبدي؛ أليست هذه نعمتي التي أنعمتُ بها عليك؟ أين ما أعطيتَ لمن سألك بوجهي؟ فيعيّن ذلك الشيء التافه الحقير، ويقول له: فأين ما أعطيتَ لهوى نفسك؟ فيعيّن جزيل المال من ماله. فيقول: أما استحييتَ منّي أن تقابلني بمثل هذا، وأنت تعلم أنّك ستقف بين يديّ، وسأقرّرك على ما كان منك؟ فما أعظمها من خجلة! ثمّ يقول له: قد غفرتُ لك بدعوة ذلك السائل؛ لفرحه بما أعطيتَه. لكنّي قد ربّيتها لك، وقد محقتُ ما أعطيته لهوى نفسك؛ فإنّ صدَقَتك أخذتُها وربّيتها لك. فيحضرها أمام الأشهاد، وقد رجع الفلس أعظم من جبل أُحُدٍ، وما أعطى لغير الله قد عاد هباء منثورا. قال الله -تعالى-: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾[1].

فالعارفون[2] بالله؛ صغيرهم كبير، وكبيرهم لا أعظم منه؛ فإنّهم لا يُعطون لله إلّا أنفَس ما عندهم، وأحقَر ما عندهم؛ فكلّهم لله، وكلّ ما عندهم لله. العبدُ وما يملكه لسيّده. فيعطون بيد الله، ويشاهدون يدَ الله هي الآخِذة، وهم مبرّءون في العطاء والأخذ مع غاية الاستقامة، والمشي على سنن الهدى والأدب المشروع. فيكونون عند الحقّ بمنزلة ما هو الحقّ في قلوبهم؛ يعظِّمون شعائر الله، وحرمات الله؛ فيعظّمهم الله يوم يقوم الأشهاد بمرأى منهم، ويقيم الآخرين على مراتبهم؛ فذلك "يوم التغابن" فيقول فاعلُ الشرّ: "يا ليتني فعلت خيرا" ويقول فاعل الخير: "ليتني زدتُ".

والعارف لا يقول شيئا؛ فإنّه ما تغيّر عليه حال؛ كما كان في الدنيا كذلك هو في الآخرة، أعني من شهوده ربَّه، وتبرّيه من المِلك والتصرّف فيه؛ فلم يقم له[3] عمل مضاف إليه؛ يتحسّر على ترك[4] الزيادة منه، وبذل الوُسع فيه. وما كان منهم من زلل مقدَّر، وقع منهم بحكم التقدير؛ فإنّ الله يتوب عليهم فيه؛ بتبديله على قدر الزلّة سَوَاء؛ لا يزيد ولا ينقص. فإنّ العارفَ في كلّ نفَس

(١) [البقرة: ٢٧٦]
(٢) ص ٧١
(٣) ق: لهم
(٤) ثابتة بالهامش بقلم الأصل

تائبٌ إلى الله في جميع أفعاله الصادرة منه؛ توبة شرعيّة، وتوبة حقيقيّة. فالتوبة المشروعة[1] هي التوبة من المخالفات، والتوبة الحقيقيّة هي التبرّي من الحوْلِ والقوّة؛ بحول الله وقوّته. فلم يزل العارفُ واقفا بين التوبتين، في الحياة الدنيا في دار التكليف.

فإن كان له اطّلاع إلهيّ على أنّه قد قيل له: «افعل ما شئت فقد غفرتُ لك» فإنّ ذلك لا يخرجه عن تبرّيه، ولم تبق له بعد هذا التعريف توبة مشروعة؛ لأنّه بين مباح، ونَدْبٍ، وفَرْضٍ؛ لا[2] حَظَّ له في مكروه، ولا محظور[3]؛ لأنّ الشرع قد أزال عنه هذا الحكم في الدار الدنيا؛ ورد ذلك في الخبر الصحيح عن الله في العموم، وفي أهل بدر في الخصوص، لكنّه في أهل بدر على الترجّي، وفي وقوعه في العموم واقع بلا شكّ. فمن أطلعه الله عليه من نفسه بأنّه من تلك الطائفة؛ فذلك بشرى من الله في الحياة الدنيا. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ. لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾[4] هذا حال المؤمن التّقي؛ فكيف بحال العارف النقيّ؛ الذي ما لبس ثوب زور، وما زال نورا في نور؟! فمن حافظ على آداب الشريعة، وأعطى الطبيعة ما أوجب الله عليه من حقّها، وما تعدّى بها منزلتها؛ كان من العارفين الأدباء، وأصحاب السرّ الأمناء ﴿وَٱللَّهُ[5] يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) ص ٧١ب.
(٢) "فرض، لا" ثابتة بالهامش بقلم الأصل.
(٣) ق: "مباح" وصححت بالهامش بعد إشارة المسح.
(٤) [يونس: ٦٣، ٦٤]
(٥) ص ٧٢
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن قرأ كلامي رأى غمامتي
فيها سُرُج ملائكتي تنزل عليه وفيه، فإذا سكتَ رُفِعَتْ عنه ونزلتُ أنا

كَلَامي لَيْسَ غَيْرِي وَهْوَ غَيْرِي | وإنَّ المِثْلَ للأَمْثالِ ضِدُّ
فَقُلْ لِلعَارِفِيْنَ: إذا قَرَأْتُمْ | كَلامَ اللهِ فالوِجْدانُ فَقْدُ
دَلِيْلِي فِي شَهَادَتِهِ حُرُوفٌ | وفِي الغَيْبِ المَعَانِي وَهْيَ حَدُّ
وأَسْبَلْتُ السُّتُورَ فَمَا رَآهُ | فَعَيْنُ القُرْبِ فِي التَّحْقِيْقِ بُعْدُ
فَمَنْ قَرَأَ القُرانَ فَلَا يُفَكِّرْ | وَلا يَنْظُرْ[1] فإنَّ السُّمَّ شُهْدُ

قال[2] الله -تعالى- في آية طالوت: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3] وأنزلها الله في قلوب المؤمنين من أمّة محمد ﷺ وبهذا وأمثاله كانت هذه الأمّة المحمّديّة ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[4] قال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[5].

فما كان شهادةً في غير هذه الأمّة؛ نزل غيبا في هذه الأمّة؛ فوجده أهل الأذواق في قلوبهم؛ فكانت صفةً من صفاتهم، وكانت فيمن تقدَّم هذه الأمّة من الأمم أجنبيّةً عنها. فعلامة هذه الأمّة في قلوبهم: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون» ومع كونها منزّلة في قلوبهم، أَشهدها الله -تعالى- بعض أصحاب محمد ﷺ في تلاوته القرآن، وكانت له فَرَسٌ؛ فجعلتْ تخبط؛ فرفع رأسه؛ فرأى غمامة فيها سُرُج؛ كلّما قرأ؛ نزلتْ ودنتْ منه، وإذا سكتَ؛ ارتفعتْ. فلمّا ذكر ذلك لرسول الله ﷺ قال

(١) كتب تحتها بقلم الأصل: "يبحث" ربما ليشير إلى صواب أي منهما
(٢) ص ٧٢ب.
(٣) [البقرة: ٢٤٨]
(٤) [آل عمران: ١١٠]
(٥) [الفتح: ٤]

له رسول الله ﷺ: «تلك السكينة نزلتْ للقرآن» فرأى هذا الصاحب ممثّلا خارجا عنه ببصره؛ ما[(١)] كان فيه. فكان الحقُّ له مرآة؛ رأى صورة ما في قلبه فيها؛ فإنّ القرآن ذِكْرُ الله، و﴿بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾[(٢)] كذا ذَكَر الله لنا في كتابه العزيز. والطمأنينةُ سكينةٌ أنزلها القرآن في قلوب المؤمنين. فكانت آياتُ بني إسرائيل ظاهرةً، وآياتُنا في قلوبنا. وهذا الفرق بين الورثة المحمديّين، وسائر الأنبياء.

فورثةُ الأنبياء يُعرفون في العموم؛ بما يظهر عليهم من خرق العوائد، ووارث محمد ﷺ مجهول في العموم، معلوم في الخصوص؛ لأنّ خرق عادته إنما هو حالٌ وعِلمٌ في قلبه. فهو في كلّ نَفَس يزداد علما بربّه؛ عِلْمَ حال وذوق، لا يزال كذلك. وقد نبّه الجنيد على ذلك؛ باختلاف أجوبته عن المسألة الواحدة من التوحيد في المجلس الواحد؛ لاختلاف دقائق الزمان. ذكر ذلك القشيريّ في صدر رسالته المنسوبة إليه. وكلّما ازداد المحمّديّ علما بربّه؛ ازداد قربا؛ فهُمُ المقرّبون، وأحوالهم الظاهرة تجري بحكم العوائد؛ فَيَعْرِفون ولا يُعْرَفون، ويأتون بما أعطاهم الله من العلم به في طريق النُّصح لهذه الأمّة. فلا تعرف العامّة قدر ذلك؛ لأنّها[(٣)] اعتادت من علماء الرسوم مثل هذا إذا تكلّموا في العلم بالله ﷻ من طريق الدليل، ولم تفرّق بين علم الدليل وبين علم الذوق.

وأمّا علماء الرسوم فيُكفِّرونهم غالبا، مع كونهم يسلّمونه لرسول الله ﷺ بعينه؛ إذا نُقل عنه في قرآن، أو خبر إلهيّ وغير إلهيّ. فانظر ما أشدّ هذا العمى؟! ولولا أنّ رسول الله ﷺ بعثه (اللهُ) رسولا ما ظهرتْ عليه آية ظاهرة في العموم، كما ظهرتْ على مَن تقدّم. فما ظهر عنه ﷺ من الآيات المنقولة في العموم؛ إنما كان ذلك من كونه رسولا؛ رِفقا من الله -تعالى- بهذه الأمّة، وإقامة حجّة على من كذّبه وكذّب ما جاء به. ألا ترى إلى رسول الله ﷺ كيف أُسري به إلى المقام الذي قد عُرِف، وجاء به القرآن والخبر الصحيح؛ فلمّا خرج إلى الناس بُكْرَةَ تلك الليلة، وذكر لأصحابه ما ذَكَر مما جرى له في إسرائه بينه وبين ربّه -تعالى- أَنكر عليه بعضُ أصحابه؛ لكونهم ما رأوا لذلك

---

(١) ص ٧٣

(٢) [الرعد: ٢٨]

(٣) ص ٧٣ب.

أثرا في الظاهر، بل زادهم حكما في التكليف؟ وموسى ﷺ لَمّا جاء من عند ربّه، كساه الله نورا على وجهه يُعْرَف به صِدْقُ[1] ما ادّعاه؛ فما رآه أحدٌ إلّا عَمِي من شدّة نوره؛ فكان (موسى ﷺ) يتبرقع حتى لا يتأذّى الناظرُ إلى وجهه عند رؤيته.

وكان شيخنا أبو يعزَى بالمغرب موسويّ الورث؛ فأعطاه الله هذه الكرامة؛ فكان ما يرى أحدٌ وجهَهُ إلّا عمي؛ فيمسح الرائيَ إليه، وجهَه، بثوب مما هو عليه؛ فيردّ اللهُ عليه بصرَه. وممن رآه فعمي شيخُنا أبو مدين -رحمة الله عليهما- حين رحل إليه. فمسح عينيه بالثوب الذي على أبي يعزى؛ فردّ اللهُ عليه بصرَه. وخرق عوائدِه بالمغرب مشهورة. وكان في زماني، وما رأيته؛ لما كنت عليه من الشغل. وكان غيره من الأولياء المحمديين، ممن هو أكبر منه في العلم والحال والقرب الإلهيّ، لا يعرفهم أبو يعزَى، ولا غيره.

فمن جعل الله آيته في قلبه، وكان على بيّنة من ربّه في قربه؛ فقد ملأ يديه من الخير كلّه، واختصّه، واصطنعه لنفسه، وكساه الصفة الحجابيّة؛ غيرة منه عليه؛ فلم تَشهد حالَه الأبصارُ في الدنيا؛ وهم الأخفياء الأبرياء. فمِن تَحَقُّقِهِمْ بالحقِ، وليسوا برسل مشرّعين، حَجَبهم الحقُّ، لاحتجابه، إلى يوم القيامة؛ فيُظهرهم الله في الموطن الذي يتجلّى الله فيه لأبصار عباده، ويظهر بنفسِه وعَيْنِه للخاصّ[2] والعام. فهناك يُعرف قدر المحمديّ في القرب الإلهيّ بمقامه، في تلاوته كلامَ ربّه ﷻ وهو سكونه لما يتلوه من كشفه، واطّلاعه على معانيه. فهو في حال تلاوته يستذكر ما عنده؛ فيطّلع على نفسه، ويسمعه الله نثر كلامه ونظمه بتأييد الروح القدسي؛ لما جاء في النظم المسمّى شعرا من نفخ الشيطان، إلّا مثل هذا النظم. وقد صحّ في الخبر أنّ حسان بن ثابت لَمّا أراد أن يهجوَ قريشا، ينافح بذلك عن رسول الله ﷺ قال له رسول الله ﷺ: «قل يا حسّان؛ فإنّ روح القدس يؤيّدك ما دمت تنافح عن عِرض رسول الله» فلم يجعل للشيطان عليه سبيلا. وإذا كان هذا لمن ينافح؛ فما ظنّك بحال مَن ينطق عن الله بالله؟ فيكون القائل منه، عند قوله، رَبُّهُ ﷻ

(١) ص ٧٤
(٢) ص ٧٤ب.

كما ورد في الصحيح: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» في الصلاة، والحاضرون ما سمعوا إلّا صوت المصلّي. وكلامه بهذا المتكلّم به؛ ما ينسبه الحقّ -تعالى جلاله- إلّا إلى نفسه، لا إلى المصلّي. فاعلم -أيّها الوليّ الحميم- ذلك تسعد -إن شاء الله-.

كَلامِي[1] لَيْسَ غَيْرِي وَهْوَ غَيْرِي ... كَمَا قُلْنَا: رَمَيْتَ وَمَا رَمَيتَا
فيَا نَفْسِي إذا طَلَبَتْ نُفُوسٌ ... بِمَشْهَدِكِ التِحَامًا قُولِ: هَيْتا
وَلا تَبْخَلْ فإنَّ البُخْلَ شُؤمٌ ... وَتَعْلُو بِالعَطَاءِ إذَا عَلَوْتا
وَكُنْ حَقًّا وَلا تَظْهُرْ بِزُوْرٍ ... وَكُنْ عَيْنَ القُرَانِ إذا تَلَوْتا
لأنَّ اللهَ لَمْ يَسْمَعْ لِعَبْدٍ ... يُنادِيْهِ بِمَا يَتْلُوهُ صَوْتا
فإنْ يَتْلُو بِحَقّ قالَ عَبْدِي ... وكانَ بِحَالِهِ المَشْهُودِ مَيْتا
لأنَّ الحَقَّ لَيْسَ يَرَاهُ حَيٌّ ... لِذَا كَتَبُوا عَلَى الأَحْياءِ مَوْتا

فكلُّ مَن تَلا، وسكن لما تلا بصدق، بصورة ظاهر وحكمة[2] باطن؛ فذلك تالٍ، وصاحبُ سَكينةٍ. فإن هو تلا، وسكن ظاهرا، ولم يسكن باطنا، والسكونُ الباطنُ (هو) فَهْمُ المعنى الساري[3] في الوجود من تلك الآية المتلوّة؛ لا يقتصر بها على ما تدلّ عليه في الظاهر خاصّة؛ فمن تلا هكذا؛ فليس بصاحب سكينة أصلا، ولا هو وارثٌ محمديّ، وإن كان من أمّة محمد ﷺ. فإن تلا، وسكن باطنا، ولم يسكن ظاهرا، وتعدّى الظاهر المشروع؛ فذلك ليس بوارث، ولا محمّديّ، ولا بمؤمن، وهو أبعد الناس من الله؛ فإنّ الروح القدسيّ أوّل من يرميه ويرمي به، والنبيّ محمد ﷺ يقول لربّه فيه يوم القيامة: «سحقا سحقا»، والله عند ذلك لا يسعده ولا يساعده. وأعظم حسرة تقوم به؛ إذا عاين يوم القيامة مَن سكن إليه إذا تلاه ظاهرا وباطنا؛ فيرى ما سكن إليه

(١) ص ٧٥
(٢) الحرف الأخير مهمل في ق، والترجيح من هـ، س
(٣) ص ٧٥ب.

باطنا قد سعد به هذا الآخر، وشقي هو به. وما شقي إلّا بعدم سكون الظاهر؛ فيفوته خير كثير، حين فاته الإيمان به؛ فإنّه أتى البيتَ مِن ظهره، لم يأته من بابه. جعلنا الله وإيّاكم ممن تلا فسكن، وفي التلوين -في تلاوته بحسب الآيات- ثبتَ وتمكّن، إنّه المليّ بذلك، والقادر عليه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] التاسع والثلاثون وأربعمائة
في معرفة منازلة: قاب قوسين الثاني[2]
الحاصل بالوراثة النبويّة للخواصّ منّا

قاب قَوْسَيْنِ لَنَا مِنْ قَلْبِنا   قاب قَوْسَيْنِ لِمَنْ أُسْرِيَ بِهْ
غَيْرَ أَنِّي وارِثٌ مُسْتَخْدِمٌ   وَلِذَا نِلْنَاهُ مِنْهُ فَانْتَبِهْ
فَحَلالٌ وحَرامٌ بَيِّنٌ   ما هُنَا بَيْنَهُمَا مِنْ مُشْتَبِهْ
إِنَّمَا الشُّبْهَةُ مَنْ قالَ: أَنا   عَيْنُ مَنْ أسْرِي بِهِ، مَا أَنا بِهْ
وَهْوَ يَدْرِي أَنَّهُ وَارِثُهُ   لَيْسَ يَدْرِي ذَاكَ غَيْرُ المُنْتَبِهْ

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[3] وقال ﷺ: «العلماءُ ورثةُ الأنبياء[4]» وذكر أنّ الأنبياء «ورّثوا العلم، ما ورّثوا دينارا ولا درهما» فالوارث مستخدِمٌ بالمعنى مَن ورث منه ما جمعه، غير أنّ الموروث -في مثل هذا الورث- ما نقصه شيء من علمه، بوراثة الوارث منه. ففارق ميراث الدينار والدرهم بهذه الحقيقة. والله يرث الأرض ومَن عليها مما تعلّق به علمه من العلم الابتلائي؛ فهذا هو قدر ميراث الحقّ من عباده، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[5] فاستخدمهم بما ابتلاهم حتى يعلم ﴿ٱلۡمُجَٰهِدِينَ﴾ من عباده ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ويبلوا أخبارهم. وما عدا هذا النوع في حقّ الحقّ فهو علم، لا علم وراثة.

---

(١) ص ٧٦
(٢) ثابتة في الهامش بقلم آخر
(٣) [الأنبياء: ١٠٥]
(٤) ص ٧٦ب.
(٥) [محمد: ٣١]

فكأنّ الورثة من طريق المعنى استخدموا مَن ورثوا منه العلم الذي حصّله من الله بحكم الكسب ابتداءً وبحكم التكليف؛ كلّ ذلك ورثوا منه الورثة من علماء الأمم. ومما ورثوا منه قرب قاب[1] قوسين، وهو قولنا: "الثاني" أعني الذي ينبغي للأولياء من هذا التقريب المحمدي، ممن قرب منه هذا القُرْب. فالأوّل من ذلك له ﷺ والثاني للوارث، وهو عينه. وإنما جعلناه ثانيا لكونه ما حصل له، حتى تقدّم به هذا الرسول المعيّن ﷺ فناله[2] منه. فهو في غاية البيان؛ لا يقبل الشُّبَهَ هذا العلم الموروث، مثل ما يقبلها العلم النظري.

ولهذا نبّه أبو المعالي (الجويني) لَمّا ذكر النظر، قال بحصول العلم عُقيب النظر ضرورة. فلو كان ذلك العلمُ الحاصل عقيب النظر نتيجةَ النظر ضرورة؛ لما قبل الدَّخل بعدَ ذلك، ولا الشُّبْهة، مثل ما لا يقبل ذلك العلم الضروري. فتأوّلوا على إمام الحرمين ما لم يقصده بكلامه. وإنما أراد رضي الله عنه ما أردناه: أنّ النظر جعله الله سببا من الأسباب؛ يفعل الأشياء عنده، لا به. فإذا وفّى النظر في الدليل حقّه؛ خلق الله له العلمَ الضروري في نفسه، ليس غير هذا؛ فاعتماده على العلم الضروري الذي لا يقبل الشُّبَه. فإن لم يُخلق له العلم الضروري؛ فهو العالِم الذي يقبل الدخَل فيما عَلِمه؛ فيعلم عند ذلك أنّه ما علمه عِلْما ضروريا. ولهذا ما يقبل الدَخَل إلّا دليله، لا ما يقول إنّه عِلِمه عقيب النظر. فرجوعه، أو توقُّفُه عمّا كان أنتج له ذلك الدليل؛ أَخْرَجَهُ أن يكون ذلك عنده علما ضروريا.

فليفرّق الوارث في علمه بربّه؛ بين ما يأخذه وِرْثًا، وبين ما يأخذه ابتداءً من غير ورث. فأيّ عامل من العامِلِين عَمِل بأمر مشروع له من نصٍّ لا من تأويل، وحصل له عن ذلك العمل عِلْمٌ بالله؛ فهو من العلم الموروث[3]. ثمّ إنّه لا يخلو ذلك النصّ المعمول به؛ هل كان شرعا لمن قبل محمد ﷺ؟ أو لم يكن إلّا من الشرع المختصّ به؟ لا من الشرع المقرّر الذي قرّره لأمّته، مما كان الله قد تعبّد به نبيّا قبله؟ فوارثُ مثل هذا (هو) وارثُ مَن كان ذلك العمل شرعَهُ من الأنبياء، بلغوا ما بلغوا، ووارثٌ أيضا محمدا ﷺ فيه؛ فهو وارثٌ مِن وارثٍ.

---

(١) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٢) ص ٧٧. ويمكن قراءة اللفظة: فما له
(٣) ص ٧٧ب

فإن كان مما اختصّ به رسولُ الله ﷺ فالوارث (هو) وارث محمد ﷺ فيه خاصة، لا ينتسب إلى غيره من الأنبياء -عليهم السلام-، ويتميّز بذلك عن سائر ورثة الأنبياء -عليهم السلام- قبلَه، ويُحشر بذلك العلم في صفوف الأنبياء -عليهم السلام- وخلف محمد ﷺ فإنّ نشأةَ الآخرةِ تشبه، في بعض الأحكام، النشأةَ البرزخيّة؛ فترى نفسها -وهي واحدة- في صُوَرٍ كثيرة، وأماكن مختلفة، في الآن الواحد.

فيرى نفسه إن كان وَرِثَ عن وارِثٍ خلف محمد ﷺ، وخلف كلّ نبيّ؛ كان ذلك العمل شرعا له. ولو كانوا مائةَ ألف لرأى نفسه في أماكن على عددهم، وفي صور؛ ويعلم أنّه هو[١]، وليس غيره في كلّ صورة. وهو -مع كونه واحدا- عينُ كلّ صورة. وهكذا يكون يوم القيامة. فإنّ النبيّ ﷺ يطلبه الناس في مواطن القيامة، فيجدونه -من حيث طلبهم- في كلّ موطن يقتضيه ذلك الطلبُ، في الوقت الذي يجده الطالب الآخر في الموطن الآخر بعينه. فمن لم يجده في طلبه في موطنٍ مّا؛ فإنما ذلك لكونه طلبه في غير الموطن الذي يقتضيه طلبُهُ. فإن طلبَهُ في موطن اقتضى حالُهُ الجهل[٢]؛ لَوَجَدَهُ[٣]. فذلك الجهل -إذا وقع، إن وقع- فسببه ما ذكرناه، وهو غير واقع، والله أعلم.

ثمّ نرجع ونقول: وإن كان ذلك العمل الذي أُقيم فيه العبدُ، لا عن نصّ مشروع، بل كان قلّد فيه مجتهدا من علماء الأمّة؛ صاحبَ نظر وتأويل فيما حكم به، لا عن نصّ من[٤] ذلك المجتهد اتّبعه؛ فإنّه يكون يوم القيامة وارثُ ذلك المجتهد، ومتّبعا إيّاه، ومتّبعا -أيضا- النبيّ ﷺ وإن كان ذلك في نفس الأمر شرعا له كما تقدّم.

وإن كان العامل لا عن نصّ، ولا عن تقليد؛ بل كان عن نظر واجتهاد وتفقُّه؛ فهذا لا يكون وارثا في مثل[٥] هذه المسألة؛ إلّا[٦] إن أصاب الحكم فيها. فإن أصاب الحكم كان وارثا، وإن أخطأ

(١) ص ٧٨
(٢) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٣) يمكن قراءتها في ق: لوجوه
(٤) كانت في ق: "في" وشطبت وفوقها بقلم الأصل: "من"
(٥) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٦) ص ٧٨ب

الحكم لم يكن وارثا، ويُحْشَر في صفّ مَن هذه صفته، ولهم صفٌّ مخصوص.

ثمّ هم في المواطن بحسب ما يكون عليه ذلك الحكم من مصادفة مَن تقدّمه أنّه شرع له؛ فتكون له صورٌ متّبعة خلف ذلك الموروث منه، كان مَن كان. والكلّ خلف محمد ﷺ. وتختلف مراتبه خلف رسول الله ﷺ وخلف الرسل -عليهم السلام- لاختلاف ما ظهر له في الذي عمل به. فإن انفرد به جملة عن كلّ رسول، ونبيّ، ومجتهد؛ فإنّه يكون أُمّةً وحدَهُ كقسّ بن ساعدة؛ قال فيه رسول الله ﷺ: «إنّه يُبعث يوم القيامة أُمّةً وحده» مع كونه خلف محمد ﷺ لا بدّ من ذلك، من حيث أنّه ﷺ أعطاه المادّة التي نظر فيها، حتى انقدح له ما لم يخطر له إلّا في تلك المسألة النازلة، وأخطأ فيها حكمَ رسول الله ﷺ لا بدّ من ذلك. بخلاف حكم المصيب.

فتحقّقْ هذه المنازلة فإنّها غريبة في المنازلات، قليلٌ من أهل الله مَن تكون له؛ فإنّها تنبئ عن تحقيق عظيم، وذوق[1] غريب، ورفع إشكال. وليس يكون في القيامة أدلّ، ولا أعرف بمواطن القيامة، ولا بصور ما فيها؛ أعظمُ من صاحب هذه المنازلة، ولا تحصل إلّا بالوهب الإلهيّ لمن حصلتْ له ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٧٩
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: اشتدّ ركنُ مَن قوي قلبُه بمشاهدتي

إنَّ القَوِيَّ الذِي ما زالَ يَشْهَدُني | عِنْدَ الشُّؤُونِ وَما فِي الحَقِّ مِنْ حَرَجِ
فَمَنْ يُعانِدُني فِيمَا أَفُوْهُ بِهِ | مِنَ الحَقائِقِ فَلْيَرْقَ عَلَى دَرَجِي
وَلَوْ يَراهُ لَفَدَّاهُ بِناظِرِهِ | وبِالنُّفُوسِ وبِالأَرْواحِ والمُهَجِ
لَكِنْ لَهُ حُجُبٌ عَلَى العُيُونِ فَهُمْ | فِي الضِّيْقِ فِي المَلأ العُلْوِيّ فِي فُرَجِ
إنِّي مَرِيضٌ عَلِيلُ القَلْبِ مُبْتَئِسٌ | فِي الذّلِّ والمُقْلَةِ النَّجْلاءِ والدَّعَجِ[1]
إنّي[2] لَفِي ظُلُمَاتٍ مِنْ تَراكُمِها | غَرِقْتُ مِنْ بَحْرِهَا اللجّيّ فِي اللَّجَجِ
الناسُ فِي سِيْفِ[3] هَذَا البَحْرِ في نِعَمٍ[4] | أَيْنَ السَّواحِلُ يا هَذَا مِنَ الثَّبَجِ[5]؟!

قال الله -عزّ وجلّ جلاله- حكاية عن نبيّه لوط عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٍ شَدِيدٍ﴾[6] فقال رسول الله ﷺ في الصحيح عنه: «يرحم الله أخي لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد» يغني من القبيلة[7].

فاعلم أنّ أقوى الأقوياء مَن كان الحقّ قُواه، ومع هذه القوّة بهذه الصفة، فما يكون إلّا ما سبق به الكتاب، ولا كتب إلّا ما علم، وما علم إلّا ما هو عليه المعلوم، فـ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾[8]، وما يبدّل القول لديه، وما هو بظلّام للعبيد.

فقوله: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً﴾ أي همّة فعّالة. ومَن كان الحقّ قُواه، فلا همّة تفعل فِعلَ مَن هذه

---

(١) النجلاء: الواسعة. والدعج: شدة السواد مع شدة البياض وهي هنا للعين.
(٢) ص ٧٩ب.
(٣) سِيف البحر: ساحله
(٤) يمكن قراءتها في ق: نِعَم
(٥) الثبج: ثبج البحر: معظمه
(٦) [هود: ٨٠]
(٧) "يغني من القبيلة" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٨) [يونس: ٦٤]

صفته؛ لكن الأمر على ما قرّرناه من سَبْقِ الكتاب. فلا يقع إلّا ما هو الأمر عليه. فأداة "أو" إنما أعطته الإمكان، لا غير. فلو أراد بالقوّة إظهارَ الأثر الذي جاء به فيهم، وأراد بالركن الشديد؛ إذ لم يتمكن[1] الأثر فيهم أن يحمي نفسَه عنهم، حتى لا يؤثّروا فيه، فلهذا ﷺ ذكر الأمرين: القوّة، والإيواء. ولا شكّ أنّ الرسل -عليهم السلام- هم أعلم الناس بالله، فلا يأوون إلّا إلى الله، وهو قوله ﷺ: «يرحم الله أخي لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد» يعني بذلك إيواءه إلى الله، فآوى إلى مَن يفعل ما يريد، ولا اختيار في إرادته، ولا رجوع عن علمه؛ فآوى إلى من لا تبديل لديه.

فَمَا الجَبْرُ إلّا ظَاهِرٌ مُتَحَقَّقٌ ... فَمَا ثَمَّ تَخْيِيرٌ وَمَا ثَمَّ مُنْقَلَبْ

فَلا تَهْرُبَنْ فَالأَمْرُ ما قَدْ سَمِعْتَهُ ... فَإنْ لَمْ توافِقْهُ فَمَا يَنْفَعُ الهَرَبْ

فعِلْمُ إلَهِي عَيْنُ حالِي فَمَا أَنا ... عَلَيْهِ فَأمْلِيْهِ عَلَيْهِ إذا كَتَبْ

فأنتَ سَبقتَ القولَ والعِلمَ والذِي ... يُؤَدّي إلَى الفَوْزِ العَظِيْمِ أَوِ العَطَبْ

فلا ركن أشدّ من ركنك، وما نفعك. وإنما قلنا: إنّك أشدّ الأركان من كون القضاء ما جرى عليك إلّا بما كَسَبَتْ يداك[2]؛ وهو ما أعطته قدرتُك؛ فأضاف الفعلَ إليك. وليس إلّا ما قرّرناه من أنّه ما علم منك إلّا ما أنت عليه. فإذا وَهَى رُكْنُكَ، بالنظر إلى غرضك، فَلُمْ نفسَك؛ فإنّ الحقّ المحكوم به تابعٌ أبدا لحال المحكوم به عليه. فالمحكوم عليه هو الذي جنى على نفسه، لا الحاكم بالمحكوم به. وإنما تعدّدت الأركان من أجل الحُجُب التي أرسلها الحقُّ بينك وبين الأصل، وكون الأمر جعله مثل البيت على أربعة أركان: ركن العلم، وركن القول -وهو قوله ﷻ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾[3]- وركن المشيئة، وركن الأصل؛ وهو أنت، وهو الركن الأوّل من البيت، والثلاثة الأركان توابع. فمن الناس من استند في حاله إلى علم الله فيه، ومنهم مَن استند إلى مشيئته، ومنهم من استند إلى ما كتب الله عليه.

(١) ص ٨٠
(٢) ص ٨٠ب.
(٣) [الجاثية: ٢٩]

وصاحبُ الذوق مَن يرى جميعَ ما ذكرناه، ووقف مع نفسه، وقال: "أنّا الركن الذي مرجع الكلّ إليه". فهو الأوّل الذي انبنى من هذا البيت. ولكن صاحبه عزيز؛ فإنّ الصحيح عزيز، فالكلّ معلول عندهم. وعندي: إنّ العالَم هو عينُ العلّة والمعلول، ما[1] أقول: إنّ الحقّ علّة له، كما يقوله بعض النظّار؛ فإنّ ذلك غاية الجهل بالأمر. فإنّ القائل بذلك ما عرف الوجود، ولا مَن هو الموجود؟ فأنت -يا هذا- معلول بعلّتك، والله خالقك، فافهم.

واعلم أنّه مَن أوجدك له، لا لك؛ ففي حقّ نفسه عمِل، لا في حقّك؛ فما أنت المقصود لعينك. قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2] فذكر ما ظَهَرَ وهو: مسمّى الإنس، وما اسْتَتَرَ وهو: مسمّى الجنّ. فإذا نظرتَ إلى هذا الخبر، وسعدتَ أنت بهذه الوجوه؛ فإنما سعدت بحكم التبعيّة. فاعلم ما تقول له إذا قرّر عليك النِّعم؛ فإنما يقرّرها عليك لسانُ الإمكان. فإن شئت فاسمع واسكت، وإن شئت فتكلّم كلامًا يسمع منك؛ وليس إلّا أن تقول له ما قاله. فبكلامه تحتجّ[3]؛ إن أردتَ أن تكون ذا حجّة. وإن تأدّبتَ وسكتَّ؛ فإنّه يعلم منك على ما سكتَّ وانطويتَ عليه.

فما كلُّ حقّ ينبغي أن يقال ولا يذاع، ولا سيّما في موطن الإشهاد، والخصم قويّ، والحاكم الله، ولا يحكم إلّا بالحقّ الذي سأل منه رسول الله ﷺ أن يحكم به في قوله: ﴿قُل[4] رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[5] ولولا ما هو الرحمن ما اجترأ العبدُ أن يقول: ﴿رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّۗ﴾ فإنّه -تعالى- ما يحكم إلّا بالحقّ، فإنّه ما يتعدّى علمه فيه الذي أخذه منه أزلا، وظهر حكمه أبدا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) ص ٨١
(٢) [الذاريات: ٥٦]
(٣) تقرأ في ق: نحتج
(٤) ص ٨١ب.
(٥) [الأنبياء: ١١٢]
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: عيونُ أفئدة العارفين
ناظرة إلى ما عندي، لا إليّ

لَوْ كانَ عِنْدكَ ما عِنْدِي لَمَا نَظَرَتْ	عُيُونُ أَفْئِـدَةٍ لِلعـارِفِيْنَ سِـــوَاكْ
فـإِنْ نَظَرْتَ بِعَيْنِ الجَمْعِ تَحْظَ بنـا	وإِنْ نَظَرْتَ بِأُخْرَى كانَ ذاكَ هَوَاكْ
مـا فِي الوُجُودِ وُجُودٌ غَيْر خـالِقِهِ	وَما هُنا عَيْن شَيْءٍ لا يَكُونُ هُنَاكْ
بَـلْ كُلُّـهُ عَيْنُـهُ جَمْعًـا وتَفْرِقَـةً	إنْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا كَوْنِي فَلَيْسَ بِذَاكْ

قال[١] الله ﷻ في العارفين: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ ولم يقل: "علِموا" ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[٢] ولم يقولوا: "علِمنا" ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ ولم يقل: "نعلم" ﴿وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ وَنَطۡمَعُ﴾ وما قالوا: "نتحقّق" ﴿أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٣] وهي الدرجة الرابعة. ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ﴾ ولم يقل: "بما علِموا" ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[٤] والجنّات عند الله. فلهذا قال: "ناظرة إلى ما عندي" فإنّه قال في حقّ طائفة أخرى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾[٥] على أن تكون "إلى" حرف أداة غاية، لا يكون اسم جمع النعمة؛ فإنّ ذلك في اللفظ يحتمل. ولهذا ما هي هذه الآية نصٌّ في الرؤية يوم القيامة.

وإذا كان الأمر هكذا؛ فاعلم أنّ الله قد فرّق بين العارفين والعلماء بما وصفهم به، وميّز بعضهم عن بعض؛ فالعلم صفته، والمعرفة ليست صفته. فالعالِمُ إلهيٌّ، والعارف ربّانيٌّ، من حيث

---

(١) ص ٨٢
(٢) [المائدة: ٨٣]
(٣) [المائدة: ٨٤]
(٤) [المائدة: ٨٥]
(٥) [القيامة: ٢٢، ٢٣]

الاصطلاح. وإن كان العلم والمعرفة والفقه كلّه بمعنى[1] واحد؛ لكن يُعقل بينها تميّز في الدلالة، كما تميّزوا في اللفظ؛ فيقال في الحقّ: إنّه عالِم، ولا يقال فيه: عارف، ولا فقيه. وتقال هذه الثلاثة الألقاب في الإنسان. وأكْمَلَ الثناءَ -تعالى- بالعلم على من اختصّه من عباده، أكثر مما أثنى به على العارفين؛ فَعَلِمنا أنّ اختصاصه بمن شاركه في الصفة، أعظمُ عنده؛ لأنّه يرى نفسَه فيه. فالعالِمُ مِرآةُ الحقِّ، ولا يكون العارفُ، ولا الفقيه مرآةً له -تعالى-. وكلّ عالِمٍ عندنا لم تظهر عليه ثمرة علمه، ولا حَكَمَ عليه عِلمُهُ، فليس بعالِم؛ وإنما هو ناقل. والعلم يستصحب الرحمة بلا شكّ. فإذا رأيتَ مَن يدّعي العلم، ولا يقول بشمول الرحمة؛ فما هو صاحب علم. فإنّ الرحمة تتقدّم بين يدي العلم؛ تطلبُ العبد، ثمّ يتبعها العلم، هذا هو علم الطريق الذي درج عليه أهلُ الله وخاصّته، وهو قوله: ﴿ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[2] وهذا هو علم الذوق، لا علم النظر.

واعلم أنّ العارفين هم الموحِّدون. والعلماء، وإن كانوا موحِّدين، فمن حيث هم عارفون، إلّا أنّ لهم علم النِّسب؛ فهم يعلمون علم أحديّة الكثرة، وأحديّة التمييز، وليس هذا لغيرهم. وبتوحيد[3] العلماء وحّد اللهُ نفسَه؛ إذ عرّف خلقَه بذلك. ولَمّا أراد الله -سبحانه- أن يصف نفسه لنا بما وصف به العارفين، من حيث هم عارفون، جاء بالعلم؛ والمراد به: المعرفة؛ حتى لا يكون لإطلاق المعرفة عليه -تعالى- حكمٌ في الظاهر، فقال: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[4] فالعلم هنا بمعنى المعرفة، لا غير.

فالعارف لا يرى إلّا حقّا وخلقا، والعالِم يرى حقّا وخلقا في خلق؛ فيرى ثلاثة؛ لأنّ «الله وتر يحبّ الوتر» فهو مع الله على ما يحبّه الله مع الكثرة، كما ورد: «إنّ لله تسعة وتسعين اسما مائة إلّا واحد» فـ«إنّ الله وِتْر يحبّ الوتر» فما تسمّى إلّا بالواحد الكثير، لا بالواحد الأحد.

وإنما قلنا في العارف: إنّه ربّاني؛ فإنّ اللهَ لَمّا ذكر مَن وصفه بأنّه عرف، قال عنه: إنّه يقول في

(١) ص ٨٢ب.
(٢) [الكهف: ٦٥]
(٣) ص ٨٣
(٤) [الأنفال: ٦٠]

دعائه: "ربّنا"، لم يقل غير ذلك من الأسماء، وقال رسول الله ﷺ فيه مثل ذلك: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» وما قال: "عَلِمَ" ولا قال: "إلهه" فلزمنا الأدبَ مع الله -تعالى- ومع رسوله ﷺ؛ فأنزلنا كلّ أحد منزلته من الأسماء والصفات. ومَن أراد تحقيق الفرق بين المعرفة والعلم؛ فعليه بمطالعة ما ذكرناه في "مواقع النجوم" لنا؛ فإنّي شفيت في ذلك الغليل ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الثاني والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: من رآني وعرف أنّه رآني فما رآني

مَنْ رَآني وَقـالَ يَوْمًـا رَآني ... مـا يَرَاني غَيْرُ الذِي مـا يَرَاني
إنّ للهِ نَظْـرَةً فِي وُجُـودِي ... وَبِهـا رَبُّـنـا الـعَـلِيُّ هَـدَاني
يَذْهَبُ العِلْمُ إنْ نَظَرْتَ إِلَيْهِ ... بِجَـنـانٍ بِـفِـكْـرِهِ أَوْ عِـيـانِ
فَدَلِيْلِي يَنْفِي الثُّبُوتَ وَيَمْضِي ... فِي سُــلُوبٍ يُعْطِيْكَهَا فِي بَيَانِ
وعُيُونٌ تَعَلَّقَـتْ بِمِثـالٍ ... فِي كُشُـــوفٍ يَكُونُ أَوْ فِي
هُوَ لا مُـدْرَكٌ بِعَيْنٍ وعَقْـلٍ ... والذِي تُـدْرِكُ الجُفُونُ كِيـاني

قال الله -تعالى- إنّ[2] موسى قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ قال له ربّه: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[3] لأنّه قال: "أنظر" -بالهمزة- فلو قال بالنون، أو بالياء، والتاء، ربما لم يكن الجواب: "لَنْ تَرَانِي" والله أعلم. والسؤال مجمل في قوله: ﴿أَنظُرۡ﴾ والجواب مجمل في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

اعلم أنّ رؤيةَ المرئي تعطي العلم به، ويعلم الرائي أنّه راءٍ أمرًا مّا، وقد أحاط علما بما رآه. ورأينا الذي يرى الحقَّ لا تنضبط له رؤيته إيّاه، وما لا ينضبط لا يقال فيه: إنّ الذي رآه عرف أنّه رآه؛ إذ لو رآه لَعَلِمَهُ، وقد علم بتنوّع الصور عليه في ترداد رؤيته مع أحديّة العين في نفس الأمر؛ فما رآه حقيقة. فلا يعلم الحقَّ إلّا مَن يعلم أنّه ما رآه.

﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ بعيني؛ فإنّ الرؤيةَ بأداة "إلى" رؤيةُ العين. قال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾

---

(١) ص ٨٣ب.
(٢) ص ٨٤
(٣) [الأعراف: ١٤٣]

بعينك؛ لأنّ المقصودَ من الرؤية حصولُ العلم بالمرئي، ولا تزال ترى في كلّ رؤية خلاف ما تراه في الرؤية التي تقدّمتْ؛ فلا يحصل لك علم برؤيةٍ أصلا في المرئي؛ فقال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فإنِّي لا أقبل من حيث "أنا" التنوّع، وأنت ما تَرى إلّا متنوِّعا، وأنت ما تنوّعتَ. فما رأيتني، ولا رأيتَ نفسك.

وقد رأيتَ، فلا بدّ أن تقول: "رأيتُ الحقَّ" وأنت ما رأيتني؛ فلم تصدُق، أو تقول: "رأيتُ نفسي" وما رأيتَ نفسك؛ فلم تصدُق. وما[1] ثمّ إلّا أنتَ والحقّ، ولا واحد من هذين رأيتَ، وأنت تعلم أنّك رأيتَ؛ فما هذا الذي رأيت؟ فلن تراني بعينك. فهل إذا كان الحقُّ بصرَك؛ هل يمكن أن تصدُق في أنّك رأيته إذا رأيت؟ أو الحال واحدة في بصره إذا كان في مادّة عينك، أو بصرك؟ وهذا مشهدٌ من مشاهد الحيرة في الله -تعالى-.

ولا تتعجّب من طلب موسى ﷺ رؤيةَ ربّه؛ فإنّه ثمّ مقامٌ يقتضي طلب الرؤية، والإنسان بحكم الوقت؛ فإنّ الوقت حُكْمُه مطلق؛ حقّا وخلقا. وهذا القدر كاف في هذه المنازلة؛ فإنّ مجالها لا يتّسع لأكثر من هذه العبارة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ٨٤ب.
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: واجب الكشوف العرفانيّ

إنَّ المَعارِفَ تُعْطِي واحِدًا أَبَدًا فَوَاجِبُ الكَشْــفِ عِرْفانٌ بِآحادِ
فـإِنْ تَعَـدَّى إِلَى ثَانٍ فَـإِنَّ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَهُ الإِسْعادُ فِي النَّادِي
تُساعِدُ العلمَ وَقْتًا إذ يُساعِدُها العِلْمُ وَقْتًا فإِسْــعادٌ بِإِسْــعادِ
لا(١) تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ عِلْمٌ كَمَعْرِفَـةٍ وَالحُكْمُ لِلبَـادِي

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الذي أوجب الكشفَ(٢) العرفانيَّ الطمعُ الطبيعيّ في الربوبيّة؛ لِيشهد ما هو عليه الربُّ من الصفات المؤثِّرة في الأكوان؛ فيظهر بها في ربوبيّته عن كشف وتحقيق؛ فلا يتعدّى بالصفة أثرها. فإنّ الأسماء الإلهيّة تتقارب، وربما يَتخيّل مَن لا كشف له عليها، ولا ذوق له فيها؛ أنّها متداخلة أو مترادفة، وإنما هي في أنفسها مشتبهة، ولا يصل إلى تحقيق ذلك أحدٌ إلّا بالكشف.

إلّا أنّ هنا دقيقةً؛ وهي أنّ نِسبة ذلك الاسم الإلهيّ إلى الربّ -تعالى- ما يكون على مثل نِسبته إلى المخلوق؛ فإنّ الأمورَ إذا نُسبت إلى شيء؛ تختلف نِسَبها باختلاف مَن تُنسب إليه، وإن كان معنى ذلك الاسم المنسوب على حقيقة واحدة. فإذا اطّلع أهلُ الكشف من نفوسهم على تهيّؤ المَحالِّ التي تتأثّر لها؛ يشوّقها ذلك إلى تحصيل الوجوه التي تبقي عليها الأدب مع الله إذا أثّرتْ بها؛ لأنّها قد علمتْ بالخبر الإلهيّ أنّها مخلوقة على الصورة الإلهيّة، وأنّ(٣) الخلافة ما صحّت لها إلّا بالصورة، وأنّ كلّ إنسان ما هو على الصورة؛ فإنّه ثَمّ إنسانٌ حيوانٌ، وإنسانٌ خليفةٌ، ولم يعلم

---

(١) ص ٨٥
(٢) ق: "الكشوف" مع إشارة بمسح حرف الواو
(٣) ص ٨٥ب.

هذا الإنسانُ الطالب أيّ إنسان هو؛ هل هو الحيوان؟ أو الإمام؟

فأوجب له هذا الاطّلاع أن يطلب من الحقّ تجلّيا خاصّا في ربوبيّته، ويرى انفعال الأكوان عنه، كما قال الصدّيق: "ما رأيت شيئا إلّا رأيت الله قبله" فيرى صدور الأكوان عنه في الأكوان، ويرى صورة التعلّق؛ وهل يكون الحقّ -في ذلك التجلّي- على صورة ما يتكوّن عنه؟ أو على صورة النِّسبة التي يكوِّن بها، التي يقول للشيء: "كن" فيكون ذلك الشيء، ويرى من أين يَقبل المأمور بالتكوينِ الكونَ: هل يقبله من أمر وجوديّ، أم لا؟ فإذا ظهر؛ هل يظهر بصورة الاسم الذي قال به الحقُّ له: "كن"؟ أو يكون هو عين الصورة التي قال بها: "كن" فكانت في حقّ الحقّ اسما، وفي جوهر المكوّن فيه خَلْقا وصورة؟ وإذا كانت بهذه المثابة؛ فهل تبقى تلك الصورة الاسميّة على ما شهدها في الحقّ؟ أو تظهر بذلك الاسم في صورة أخرى لتكوين عين أخرى لاختلاف الأمثال، لما بينهم من التميّز الذي به يقال: هذا ليس هذا، أو هذا مثل هذا؟

كلّ هذا يطلبه العارف حتى[1] يقف عليه من نفسه، وهذا هو الشخص الذي يدعو إلى الله على بصيرة، ويكون من نفسه على بصيرة. ويرى تأثيرَ الخَلْقِ في الخَلْقِ؛ هل هو أمر صحيح؟ أو هو تأثير حقٍّ في خلق؟ أو خلق في حقّ؟ أو حقّ في حقّ؟ أو هو المجموع؟ أو لا أثر في نفس الأمر؟ وإن ظهر أنّه أثر كما تقدّم في الرؤية؛ هل المرئيُّ الحقُّ؟ أو نفس الرائي؟ وليس هذا وليس هذا، مع ثبوت مرئيٍّ لا يُعرف ما هو؟ كذلك ربما يكون ثبوت أثر في الكشف وفي الوقوع. فإن جعلنا محلّه حقّا أو خلقا؛ لم يصدق هذا الجَعْلُ، وما ثَمّ إلّا حقٌّ وخلق؛ فأين محلّ الأثر؟ وهذا من أشكل ما تروم النفس تحصيله.

فإذا اطّلع العارف على الوجه الصحيح؛ انتقل من درجة المعرفة إلى درجة العلم؛ فكان عالما إلهيّا بعد ما كان عارفا ربّانيّا. ولا يقال: "إلهيّ" إلّا فيمن هذه صفته؛ فإنّ له الأمر العامّ الجامع. فإذا نظرت إليه؛ قلت: إنّه حقّ. ثمّ تنظر إليه؛ فتقول: إنّه خلق. ثمّ تنظر إليه؛ فتقول: لا حقّ، ولا خلق. ثمّ تنظر إليه؛ فتقول: حقّ، خلق. فتحار فيه حيرتك في الله؛ فحينئذ تعرف أنّه قد حصّل

(١) ص ٨٦

الصورة، وأنّه فارق الإنسان الحيوان. ومتى لم يعرف الإنسان هذا من نفسه ذوقا، وحالا، وكشفا، وشهودا، فليس بالإنسان المخلوق[1] على الصورة، الذي له الإمامة في الكون، صاحب العهد؛ فإنّ الله لا ينال عهدُه الظالمين[2]، وليس عَهْدُهُ سِوَى صورته، فاعلم ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ص ٨٦ب.
(٢) س، ه: الظالمون.
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن كُتِبَ له كتاب العهد الخالص لا يشقى

لَيْسَ يَمْحُو اللهُ خَيْرًا قَدْ كُتِبْ	هَكَـذَا دَلَّ دَلِيْلِي فَوَجَـبْ
وَكَـذَا حُـكْمُ تَجَـلِّـيْـهِ فَمَـا	يَتَجَلَّى ثُمَّ مِنْ بَعْـدُ احْتَجَـبْ
كُلّ ما أَعْطـاكَ عِلْمًا لا تَرَى	بَعْـدَ هَـذَا العِلْمِ جَهْلًا يَنْقَلِـبْ
وَلِـهَـذَا عَمِـلُـوا واجْـتَـهَـدُوا	فَلِهَـذا الرَّبِّ فـاسْجُـدْ واقْتَرِبْ
يَحْكُمُ الجُودُ بِـهِ مِنْ نَفْسِــــهِ	ما لَهُ مِنْ ذَاتِهِ حُكْمُ غَضَـــبْ
فَيَكُونُ[1] الكُلُّ فِي رَحْمَتِـهِ	بِامْتِنـانٍ وَوُجُوبٍ قَـدْ كتـبْ
يَطْمَعُ الشَــيْطانُ فِي رَحْمَتِهِ	وَكَذَا حُكْمُ عُبَيْد يكتســـبْ

قال الله -تعالى-: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾[2] ألا إنّه العهد الذي خلص لنفسه في وفاء العبد به، ما استخلصه العبد من الشيطان، ولا من الباعث عليه؛ من خوفٍ ولا رغبة، ولا جنّة ولا نار. فإنّه قد يكون الباعث للمكلَّف مثل هذه الأمور في الوفاء بعهد الله؛ فيكون العبد من المخلِصين، ويكون الدين بهذا الحكم مستخلَصا من حدِّ مَن يعطي المشاركة فيه؛ فيميل العبدُ به عن الشريك. ولهذا قال فيه: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ﴾[3] أي مائلين به إلى جانب الحقّ الذي شرعه، وأخذه على المكلَّفين من جانب الباطل؛ إذ قد سمّاهم الحقّ مؤمنين، في كتابه؛ فقال في طائفة إنّهم ﴿ءَامَنُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ﴾[4] فكساهم حلّةَ الإيمان. فما الإيمان خصوصٌ بالسعداء، ولا الكفر خصوصٌ بالأشقياء؛ فوقع الاشتراك، وتُمَيِّزُهُ قرائن الأحوال. فلم يبق يُعْرَف الإيمان من الكفر، ولا الإيمان

(١) ص ٨٧
(٢) [الزمر: ٣]
(٣) [الحج: ٣١]
(٤) [العنكبوت: ٥٢]

من الإيمان، ولا الكفر من الكفر، إلّا[1] بلابسه.

فالعهد الخالص هو الذي لَمّا أخذ الله ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[2] ثمّ ولد كلّ بني آدم على الفطرة، وهو قوله ﷺ: «كلّ مولود يولد على الفطرة» وهو الميثاق الخالص لنفسه الذي ما ملكه أحدٌ غصبا فاستخلص منه؛ بل لم يزل خالصا لنفسه في نفس الأمر، طاهرا مطهَّرا. ولكن هنا نكتة لا يمكن إظهارُها؛ كما كان الحقّ منزَّها لنفسه؛ ما هو منزَّهٌ لتنزيه عباده؛ ولهذا قال من قال من العارفين: "سبحاني".

فإذا وُلِد المولود ونشأ محفوظا قَبِل التكليف كسهل بن عبد الله، وأبي يزيد البسطامي، ومن اعتنى الله به من أمثالهما؛ ممن كان من الناس قبلهما، وبعدهما، وفي زمانهما ممن لم يصل إلينا خبره، كما وصل إلينا خبر هذين السيّدين، ولم يرزأه في عهده هذا بشيء مما ذكرناه آنفا؛ فبقي عهده على أصله خالصا، وهو الدين الخالص لا المخلَّص، فقام بالعبد من غير استخلاص؛ فما هو من العباد الذين أُمروا أن يعبدوا الله مخلِصين؛ إذ لا فعل لهم في الاستخلاص؛ بل لم يعرفوا إلّا هذا الدين الخالص، من غير شوبٍ خالطه؛ حتّى يستخلصوه منه؛ فيكونون مخلَصين. هذا لم يذوقوا له طعما مثل[3] ما ذاقه الغير. ومَن كان هذا حاله من الدين فهو صاحب العهد الخالص فلا يشقى. فإنّه لا يشقى إلّا أهل المكابدة والمجاهدة في استخلاص الدين، ممن أمرهم الله أن يستخلصوه منه، وليس على الحقيقة إلّا هوى أنفسهم؛ وهؤلاء في المرتبة الثانية من السعادة.

والطبقة الأُولَى هم الذين يغبطهم الأنبياء والشهداء؛ أصحاب المنابر يوم القيامة، المجهولون في الدنيا. فهم لا يشفعون، ولا يستشفعون، ولا يرون للشفاعة قدرا في جنب ما هم فيه من الحال الطاهر القدّوس، لا المقدَّس. ومن هذا المقام قال أبو يزيد: "لو شفّعني اللهُ في جميع الخلائق يوم القيامة؛ لم يكن ذلك عندي بعظيم؛ لأنّه ما شفّعني إلّا في لقمة طين". يعني خلق آدم من طين،

(١) ص ٨٧ب.
(٢) [الأعراف: ١٧٢]
(٣) ص ٨٨

ونحن منه كما قال: ﴿مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾[1] خلقت تلك النفس من طين. فانظر ما أعجب إشارة أبي يزيد! وإيّاك أن يخطر لك في هذا الرجل احتقارٌ[2] منه للمقام المحمود الذي لمحمد ﷺ يوم القيامة، وأنّه يفتح فيه أمر الشفاعة، وهو مقام جليل.

واعلم أنّه ما سمّي مقاما محمودا لمجرّد الشفاعة؛ بل لما فيه من عواقب الثناء الإلهيّ، الذي يثني رسول الله ﷺ بها على ربّه ﷻ مما لا يعلم بذلك الثناء الخاصّ اليوم. فما حمد إلّا مِن أجل[3] الله، لا من أجل الشفاعة، ثمّ جاءت الشفاعة تبعا في هذا المقام؛ فيقال له عند فراغه من الثناء: «سل تُعْطَه، واشفع تُشَفَّع» فيشفع في الشافعين أن يشفعوا، فيبيح الله الشفاعة[4] للشافعين عند ذلك فيشفعون. فلا يبقى ملَك، ولا رسول، ولا مؤمن، إلّا ويشفع، ممن هو من أهل الشفاعة.

وأهلُ العهد الخالص على منابرهم ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾[5] على نفوسهم، ولا على أحد؛ لأنّهم لم يكن لهم تبع في الدنيا. وكلّ من كان له تبع في الدنيا، فإنّه وإن أمِن على نفسه، فإنّه لا يأمن على مَن بقي وعلى تابعه؛ لكونه لا يعلم: هل قصّر وفرّط فيما أمره به، أم لا؛ فيحزنه الفزع الأكبر عليه؟ تقول بعض النساء من العارفين لجماعة من رجال الله: "أرأيتم لو لم يخلق جنّة ولا نارا؛ أليس هو بأهلٍ أن يُعبد؟" تشير هذه المرأة إلى الدين الخالص، وهو هذا المقام، وهي رابعة العدويّة ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾[6] ويقول فيه أبو يزيد الأكبر: "لا صفة لي" فلو استخلص عهده لكان مخلَصا، وإذا كان مخلَصا كان ذا صفة؛ فلم يصدق في قوله، وهو عندنا صادق.

وهذه الطائفة هم الذين عمّهم قوله تعالى: ﴿رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾ وهذا العهدُ الخالص؛ فأمسكه الله عليهم، ﴿فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ﴾ أي مَن وفّى بعهده؛ فإنّ النَّحْبَ (هو)

---

(١) [النساء: ١]
(٢) ق: احتقارا
(٣) ص ٨٨ب.
(٤) "فيشفع في... الشفاعة" ثابتة بالهامش مع إشارة التصويب
(٥) [الأنبياء: ١٠٣]
(٦) [المائدة: ٥٤]

العهدُ ﴿وَمِنۡهُم مَّن[1] يَنتَظِرُ﴾ لأنّ العبد ما دام في الحياة الدنيا لا يأمن التبديل؛ فإنّ الله يفعل ما يريد. وما يدري العبد على الحقيقة مما كان عليه من الحال في حال عدمه؛ إذ كان مشهودا لله، لا لنفسه، إلّا ما مضى، وما يقع فهو في علم الله؛ فلا يأمن مكر الله لعلمه بالله ﴿وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا﴾[2]. فللّه رجال بهذه المثابة، جعلنا الله منهم. فما أعظم بشارتها من آية، ولا بلغ إلينا تعيين أحدٍ من أهل هذه الصفة إلّا طلحة بن عبيد الله، من العشرة، صحّ فيه عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «هذا ممن قضى نحبه» وهو في الحياة الدنيا؛ فأمِن من التبديل. وهذا عظيم.

ويدخل في هذا المقام -وإن لم يبلغ فيه مبلغ مَن له العهد الخالص بالأصالة- مَن عاهد[3] الله على القيام بدينه عند توبته، فوفّى بما عاهد عليه الله. قال لي السيّد سليمان الدنبليّ: "إنّ له خمسين سنة ما خطر له خاطر سوء" فمثل هذا يَلحق بهؤلاء إذا مات عليه ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾[4] وكلُّ مَن جدّد عهدًا مع الله فهو من المخلصين، ما هو ممن له الدين الخالص.

فصاحبُ الدين الخالص، مهما تجدّد له من الله حكمٌ بشرعٍ مّا لم يكن يعرفه قبل ذلك، وقد كلّفه الحقُّ به في كتابه أو[5] على لسان رسوله؛ فإنّ هذا العبدَ يتلقّاه بالدين الخالص، والعهد الأوّل، ولا يضرّه جهله بالمسألة المعيّنة الخاصة. هذا لا يقدح في صاحب هذا المقام، كأبي بكر الصدّيق الذي ما رأى شيئا إلّا رأى الله قبله؛ بالدين الخالص، والعهد الإلهيّ الذي كان عليه، وفي شهوده. ولهذا لَمّا واجهه رسول الله ﷺ بالإيمان برسالته؛ بادَرَ، وما تلكّأ، ولا طلب دليلا على ذلك منه؛ بل صدّقه بذلك العهد الخالص؛ فإنّه رأى رسالته هناك، كما رأى رسولُ الله ﷺ نبوّتَه قبل وجود آدم كما روي عنه: «كنت نبيّا وآدم بين الماء والطين» أي لم يكن موجودا، وإنما عرف بذلك لقوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ﴾[6] وكان هذا قبل الميثاق قبل وجود جسد آدم، فلمّا وُجِد آدم وقبض الحقُّ على ظهره، واستخرج منه كأمثال الذرّ، يعني بَنِيْهِ؛ أشهدهم على

(١) ص ٨٩
(٢) [الأحزاب: ٢٣]
(٣) ق: عهد
(٤) [الفتح: ١٠]
(٥) ص ٨٩ب
(٦) [الأحزاب: ٧]

أنفسهم كما جاء في القرآن؛ فشهدوا؛ فهذا هو الميثاق الثاني. والميثاق الأوّل هو ما أخذه على الأنبياء. فلمّا ولدوا (هؤلاء الذريّة) ﴿فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ﴾[1] ومنهم مَن خذله الله فأشرك. جعلنا الله ممن قضى نحبه ولم يبدّل، آمين بعزّته ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) [الأحزاب: ٢٣]

(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الخامس والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: هل عرفتَ أوليائي
الذين أدّبتهم بآدابي؟!

أَنْـبِـيـاءُ اللهِ مـا أَدَّبَـهُـمْ غَيْرُهُ فـاعْتَصَـمُوا بِالأَدَبِ
فَهُمُ الســادَةُ لَا تَخْـذُلُهُمْ هَكَـذَا عَيَّنَهُمْ فِي الكُتُـبِ
فالذِي يَمْشِـي عَلَى آثارِهِمْ هُوَ مَعْدُوْدٌ بِذَا فِي النُّجُبِ
فـإِذا كانَ كَـذَا ثُمَّ كَـذَا لَمْ يَزَلْ لِذَاكَ خَلْفَ الحُجُبِ
أَسْــعَدُ الناسِ بِهِمْ تابِعُهُمْ فَتَرَاهُ مِثْلَهُمْ فِي النَّصَـبِ
لَزِمُوا المِحْرَابَ حَتَّى وَرِمَتْ مِنْهُمُ أَقْـدَامُهُمْ فِي قُـرَبِ

قال الله -تعالى-: ﴿قُلْ[2] إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[3] ومَن أحبَّ اللهَ ذَلَّ، ومَن أحبّه اللهُ دِلَّ. فالمحبُّ ذليل، والمحبوب ذو إدلال ودَلال. وقال ﷺ: «إنّ الله أدّبني فأحسن أدبي».

واعلم أنّه لتعريف الله بمنازل الخلق عنده من وليٍّ وغيره، طريقين: الطريقُ الواحدة (هي) الكشفُ؛ فيرى منازل الخلق عند الله؛ فيعامل كلّ طائفة بمنزلها من الله. والطريق الأخرى: ملازمة الأدبِ الإلهيّ. والأدبُ الإلهيّ هو ما شرعه لعباده في رسله، وعلى ألسنتهم. فالشرائعُ آدابُ الله التي نصبها لعباده. فمن وفّى بحقّ شرعِه فقد تأدّب بأدب الحقّ، وعرف أولياء الحقّ. فإذا رأيت مَن جمع الخير بيديه وملأهما به؛ فتعلم أنّه قد أخذ بأدب الله؛ فإنّ رسول الله ﷺ يقول

(١) ص ٩٠
(٢) ص ٩٠ب.
(٣) [آل عمران: ٣١]

لربّه -وهو الصادق العالِم بربّه-: «والخير كلّه بيديك».

فالخيرُ، إذا أردتَ أن تعرفه، فاعلم أنّه جماعُ مكارم الأخلاق، وهي معروفة عُرْفًا وشرعا. وكلّ ما تراه من إقامة الحدود على مَن لو لم يأمرك الحقّ بذلك لكنت تعفو عنه، فذلك لا يقدح في مكارم الأخلاق مع هذا الشخص. فإنّك ما فعلتَ به ما فعلت لنفسك؛ وإنما اللهُ فعل بعبده ما شاء على يدك(١)، وكلاكما عبدٌ لسيّد واحد. وإنما كلامنا فيما يرجع إليك، لا لأمر سيّدك. فإنّه من مكارم الأخلاق في العبيد؛ امتثالُ أوامر سيّدهم في عباده، والوقوف عند حدوده ومراسمه فيهم ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾(٢) فكونهم حادّوا الله ورسوله؛ هو الذي عاد عليهم. فهم جَنَوْا على أنفسهم، ما جنى عليهم صاحب مكارم الأخلاق.

فمن تعرّض لأمرٍ فقد أحبّ أن يُتعرّض إليه فيه؛ فما فعلت معه -في عدم وِدِّك فيه- إلّا ما أحبّ. ولا تكون مكارم الأخلاق إلّا أن تفعل(٣) مع الشخص ما يحبّه منك. فإنّه قد بغضك أوّلا؛ لإيمانك بالله واليوم الآخر، واتّخذك عدوّا. فمن مكارم خلقك معه أن تتلطّف به في إيمانه، فإن لم ينفع فلْتُقابِله بالقهر، فإن لم يفعل ولَجّ؛ فقدرتَ على قتله؛ فاقتله بمكارم خُلِقٍ منك حتى لا يبقى في الحياة الدنيا؛ فيزيد كفرا وطغيانا؛ فيزيده الله عذابا، كما فعل من شهد الله له بأنّه رحيم؛ وهو خضر؛ اقتلعَ رأسَ الغلام وقال: إنّه طبع كافرا؛ فلو عاش أَرهق(٤) أبويه طغيانا وكفرا، وانتظم الغلام في سِلك الكفّار. فقتله الخضر رحمة به وبأبويه. أما الصبيّ فحيث أخرجه من الدنيا على الفطرة؛ فسعد الغلام، والله أعلم، وسعد أبواه، وهذا من أعظم مكارم الأخلاق.

كان بعضُ الصالحين يسأل الله الغَزاة، فلا يسهِّل الله له أسبابَها، ويحول بينه وبين الجهاد في سبيل الله. وكان من الأولياء الأكابر عند الله، ممن له حديث مع الله. فبقي حائرا في تأخُّره،

---

(١) ص ٩١

(٢) [المجادلة: ٢٢]

(٣) ق، س: يفعل

(٤) ص ٩١ب.

وتعذُّر الأسباب عليه، مع ما قد حصل في نفسه من حبّ الجهاد لِمَا فيه من مرضاة الله، ولما للشهداء عند الله. فلمّا علم الله أنّه قد ضاق صدره لذلك؛ أعلمه الله بالطريقة التي كان يأخذ العلم عن الله بها. فقال له: "لا يضيق صدرك من أجل تعذُّر أسباب الجهاد عليك، فإنّي قضيتُ عليك؛ لو غزوتَ لأُسِرْتَ، ولو أُسرتَ لتنصّرتَ ومتَّ نصرانيّا، وإن لم تَغْزُ بقيت سالما في بيتك، ومُتَّ عبدا صالحا على الإسلام". فشكر الله على ذلك، وعلم أنّ الله -تعالى- قد اختار له ما هو الأسعد في حقِّه. فسكن خاطرُه، وعلم أنّ الله قد اختار له ما له فيه[1] الخير عنده. فهذا أيضا، من آداب الله الذي ينبغي للعبد أن يتأدّب بها مع الله.

فإذا رأيتَ مَن سلّم واستسلم، وقامت به آدابُ الحقّ، وقام بها في نفسه، وفي عباده، وتأدّب مع الصفة لا مع الأشخاص، ويتخيّل صاحبُ الصفة أنّه تأدّبَ معه، وما عنده خبر بحال هذا الأديب؛ فإنّه ينظر العالَم بعين الحقّ، وعينُ الحقّ تنظر إليهم بما أعطاها عِلْمُ الله بهم، وعِلْمُ الله بهم ما هم عليه من الأحوال. فإنّ الذوات التي تقوم بها الأحوال، لا تحكم عليهم، من حيث ذواتهم، سعادة ولا شقاء، وإنما ذلك بما يقوم بالذوات من الصفات. فالصفات لا تتّصف بالشقاء لذاتها، ولا بالسعادة. والذوات الحاملة للصفات لا تتّصف -أيضا- لنفسها وعينها، بسعادة ولا شقاء. فإذا قامت الصفات بالذوات، وظهرتْ أحكامها فيها؛ اتّصفتِ الذواتُ بحسب ما حصل من الامتزاج الذي لم يكن ولا لواحد منهما على الانفراد؛ فقيل -عند ذلك- في الشخص: سعيدٌ أو شقيّ.

فانظر ما أعجب حديث السعادة والشقاء؛ حيث لم يظهر واحد منهما إلّا بحسب الامتزاج. كما لم يظهر سواد[2] المداد إلّا بامتزاج العفص والزاج، كما لم يظهر بياض الشقّة إلّا بين الشقّة والقصارة. فالخوف كلّه من التركيب، والآفات كلّها إنما تطرأ على الشخص من كونه مركّبا، والخروج عن التركيب يُعقل وليس بواقع في العالَم، أصلا، المُرَكَّبُ. ولهذا قال أبو يزيد: "إنّه لا صفة له" فإنّه أقيم في معقوليّة بساطته؛ فلم يَر تركيبا؛ فقال: "لا صفة لي" فصدق. ولكنّه غير واقع في

(١) ص ٩٢
(٢) ص ٩٢ب.

الوجود الحسّيّ العينيّ؛ فما ثَمّ إلّا مركّب يقبل السعادة أو الشقاء؛ بحسب ما تقتضيه مُزْجَتُه. فقد فرغ ربُّك، وما كان فراغه عن مانع شغل، وإنما أراد بذلك التنزيهَ؛ أي أنّ الأمور لا تقع إلّا على ما هي عليه في نفسها. ومَن عصمه الله من الزلل الذي يقتضيه هذا المشهد؛ فقد اعتنى الله به الاعتناء الأعظم. ومن هنا زلّت الأقدام. كما جاء في الشريعة. نظيره لَمّا ذكر النبيّ ﷺ مِن سَبْق الكتاب على العبد بالسعادة أو بالشقاء، فقالت الصحابة: يا رسول الله؛ ففيم العمل؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: «اعملوا فكلٌّ[1] مُيَسَّر لما يُسِّر له».

وقد بيّن الحقّ بأرسالِه عليهم أسبابَ الخير وطُرُقه، وأسبابَ[2] الشقاء والشرّ وَطُرُقَه، وجعل السلوكَ في طريق الخير بشرى؛ فانظرها في نفسك. فإن وجدتَ الأمرَ عندك إذا كنت في الخير -مثلا- واجدا باطنَك وظاهرَك فيه على السَّواء، غير مرتاب؛ فتلك البشرى؛ فافرحْ بها في السعادة، فإنّ الله ما يبدِّلك. وإن رأيتَ الخير في ظاهرك، وتجد في باطنك نكتةً مِن شَكٍّ أو اضطرابٍ فيما أنت فيه من عبادة، ويقع لك خاطر يقدح في أصلها بما يخالف ظاهر الفعل؛ فاعلم أنّ الله لم يعطك إيمانا، ولا نوَّر قلبك بنوره؛ فابْكِ على نفسك أو اضحك؛ فما لك في الآخرة من خلاق. هذا ميزانك في نفسك، وأنت أَعْرَف بنفسك، وما يخطر لك فيها. ولهذا قال رسول الله ﷺ في الصحيح: «إنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنّة فيما يبدو للناس» فإنّه يبدو لله منه هذا الخاطر الذي يقدح في الإيمان، من الشكّ القائم به، إنّ الأمر الذي هو فيه من الشرع ما هو على ما يعطيه الظاهر، هذا هو البلاء المبين. «وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس» يعني من المخالفات، والذي يبدو لله من باطنه خلاف هذا؛ من[3] نور الإيمان والصدق مع الله؛ في أنّ هذا الحال التي هو عليها مخالف لأمر الله؛ فيبكي باطنا ويخالف ظاهرا؛ فيبدو لله منه ما لا يبدو للناس. فقد أبان ﷺ في هذا الخبر ما الناس عليه في أنفسهم.

ثمّ لتعلم أنّ في ترجمة هذه المنازلة من الحقِّ إشارة لطيفة المعنى في استفهامه ﷻ عمّا هو به

(١) ق: وكلٌّ
(٢) ص ٩٣
(٣) ص ٩٣ب.

عالِم مثل قوله لملائكته: «كيف تركتم عبادي؟» والملائكة تعلم أنّه -تعالى- أعلم بعباده منهم، ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ﴾[1] وجميع ما هم فيه خلقُه -تعالى- ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾ بسؤاله ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ بما سأل عنه لأنّه واقع. فكلُّ علمٍ عنده عن وقوعٍ فهو به خبير، وتعلُّقه به قبل وقوعه هو به عليم. فمِن أدب الملائكة -لِعلمهم بما قصد الحقّ منهم- أجابوه -تعالى- فقالوا: «تركناهم وهم يُصَلُّون، وأتيناهم وهم يصلّون» لأنّ عروج الملائكة عنهم ونزولهم عليهم كان عند صلاة العصر وصلاة الصبح. كذا ورد الخبر.

فأقول مجيبا للحقّ: عرفتهم لَمّا عرفت آدابك؛ فنسبتهم إليك، فقلت: هؤلاء أولياء الله، وعلامتهم: إذا رُءُوا ذُكِر الله؛ لِتحقُّقهم بالله؛ وليس إلّا العبودة المحضة الخالصة التي لا تشوبها ربوبيّة بوجهٍ من الوجوه؛ فهذه[2] آدابك. وكلُّ نعت يُرى فيهم، فيه رائحة ربوبيّة، فهو أدب الخلافة، لا أدب الولاية. فالوليُّ ينصر ولا ينتصر، والخليفة ينتصر وينصر، والزمان لا يخلو من منازع، والوليّ لا يسامِح؛ فإن سامح فليس بوليّ، ولا يؤثر على جناب الحقّ شيئا؛ فهو كلّه لله. والخليفة هو لله في وقت، وللعالَم في وقت. فوقتا يرجّح جناب الحقّ غَيرة، ووقتا يرجّح جناب العالَم؛ فيستغفر لهم، مع ما وقع منهم، مما يغار له الوليّ. وهؤلاء هم المفرِّدون؛ الذين تولّى اللهُ آدابَهم بنفسه. يقول الخليفة: «لأزيدنّ على السبعين» في وقت، ويدعو على رعْل وذَكْوان وعصيّة في وقت، وأين الحال من الحال؟

فالخليفة تختلف عليه الأحوال، والوليّ لا يختلف عليه الحال. فالوليّ لا يُتّهم أصلا، والخليفة قد يُتّهم لاختلاف الحال عليه؛ فما يدّعي دعوى إلّا ويعجزه[3]، مع صِدقه، حالٌ أخر يبدو منه. فآداب الأولياء آداب الأرواح الملكيّة. ألا ترى إلى جبريل عليه السلام يأخذ حال البحر فيُلقمه فرعونَ حتى لا يتلفّظ بالتوحيد، ويسابقه مسابقةً؛ غَيرة على جناب الحقّ، مع علمه بأنّه قد علم أنّه لا إله إلّا الله. وغلبَه فرعون؛ فإنّه قال كلمة التوحيد بلسانه كما أخبر الله -تعالى- عنه في[4] الكتاب

(١) [الملك: ١٤]
(٢) ص ٩٤
(٣) عليها إشارة صح، ومقابلها في الهامش: "ويكذّبه" ونفهم منه صحة أي من اللفظين
(٤) ص ٩٤ب.

العزيز؟! والخليفة يقول لعمّه[1]: «قلها في أذني؛ أشهد لك بها عند الله» وهو يأبى. وأين هذا الحال من حال قول الخليفة الآخر: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[2]؟ ولعلّهم لو طال عليهم الأمد لرجعوا، أو في أصلابهم من يؤمن بالله؛ فتقرُّ به أعين المؤمنين.

فآداب الأولياء غضب في المغضوب عليهم لا رجوع فيه، ورضا في المرضيّ عنهم لا رجوع فيه؛ فإنّ ذلك أدب الحقّ، والحقّ الواقع الواجب وقوعه. وآداب الخلفاء: الرضا في المرضيّ عنهم، والعفو وقتا والغضب وقتا في المغضوب عليهم. ولهذا خصَّ الأولياء دون غيرهم في قوله: "هل عرفتَ أوليائي؟" والكلُّ أولياء، ولكن أولياء لأسماء إلهيّة. وهؤلاء أولياء ياء الإضافة؛ فهم أولياءُ إنِّيَّة، لا أولياء أسماء. وسأعرّفك بالفرق بين أسماء الكنايات والأسماء الظاهرة -إن شاء الله- في باب الأسماء من آخر هذا الكتاب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) عمّه: المقصود به أبو طالب عم رسول الله (ص)، وجرى هذا الحديث معه عند احتضاره.
(٢) [نوح: ٢٦]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلةٍ: في تعمير نواشئ الليل
فوائد الخيرات

نَوَاشِــــئُ اللَّيْلِ فِيْها الخَيْرُ أَجْمَعُهُ فِيْهَـا النُّزُولُ مِنَ الرحمنِ بِالكَرَمِ
يَدْنُو[1] إِلَيْنا بِنَا حَتَّى يُسَـــاعِدَنا بِمَـا يُـدَلِّيـهِ مِنْ طَرائِفِ الحِكَمِ
فـالكُلُّ يَعْبُـدُهُ والكُلُّ يَشْـــكُرُهُ إِلّا الَّذِي خُصَّ بِالخُسْرَانِ والنِّقَمِ
إنّ الوَلِيَّ تَراهُ وَقْـتَ غَفْلَتِـهِ يَبْكِي وَيَـدْعُوهُ فِي دَاجٍ مِنَ الظُّلَمِ
يا رَبِّ يا رَبّ لا يَبْغِي بِهِ بَدَلًا خُلْقًا عَظِيْمًا كَمَا قَدْ جاءَ فِي القَلَمِ[2]

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3] وقال: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[4] ولَمّا سُئلت عائشةُ عن خُلق رسول الله ﷺ قالت: «كان خُلُقه القرآن» وإنما قالت ذلك لأنّه أَفردَ الخُلُق، ولا بدّ أن يكون ذلك[5] الخلق المفرد جامعا لمكارم الأخلاق كلِّها. ووصف الله ذلك الخُلُق بالعظمة، كما وصف القرآن في قوله: ﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[6] فكانَ القرآن خُلُقه.

فمن أراد أن يرى رسول الله ﷺ ممن لم يدركه من أُمّته؛ فلينظر إلى القرآن. فإذا نظر فيه؛ فلا فرق بين النظر إليه وبين النظر إلى[7] رسول الله ﷺ فكأَنَّ القرآنَ انتشأ صورةً جسديّة يقال لها: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب. والقرآن كلام الله، وهو صفته؛ فكأَنَّ محمدا صفةُ الحقّ -تعالى- بجملته؛ فـ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[8] لأنّه لا ينطق عن الهوى؛ فهو لسان حقٍّ.

---

(١) ص ٩٥
(٢) جاء في القلم: أي في سورة القلم؛ إشارة إلى الآية الكريمة فيها: "وإنّك لعلى خلق عظيم"
(٣) [القلم: ٤]
(٤) [المزمل: ٦]
(٥) رسمها في ق قريب من: ذاك.
(٦) [الحجر: ٨٧]
(٧) ص ٩٥ب.
(٨) [النساء: ٨٠]

فكان ﷺ ينشئ في ليل هيكله، وظلمة طبيعته، بما وفَّقه الله إليه من العمل الصالح الذي شرعه له، صورا عمليّة ليليّة؛ لكون الليل محلّ التجلّي الإلهيّ الزمانيّ من اسمه الدهر -تعالى- يستعين بالحقّ؛ لتجلّيه في إنشائها على الشهود، وهو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾(١) ولم تكن هذه الصور إلّا الصلاة بالليل دون سائر الأعمال. وإنما قلنا: بالاستعانة؛ لقوله تعالى: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي» وقوله: ﴿ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ﴾(٢) ولا يطلب العونَ إلّا من له نوع تعمُّل في العمل، وهو قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٣).

فكن أنت -يا وارثه- هو المراد بهذا الخطاب في هذا العمل؛ فيكون محمد ﷺ ما فُقِد من الدار الدنيا؛ لأنّه صورة القرآن العظيم. فمَن كان خُلُقُه القرآن مِن ورثته، وأنشأ صورة الأعمال في ليل طبيعته؛ فقد بَعث محمدا ﷺ(٤) من قبره. فحياة رسول الله ﷺ بعد موته (هي) حياةُ سُنَّتِه، ومن أحياه فكأنما أحيا الناس جميعا؛ فإنّه المجموع الأتمّ، والبرنامج الأكمل.

ولهذا قال في ناشئة الليل إنّها ﴿أَقْوَمُ قِيلًا﴾(٥) ولا أقوم قيلا من القرآن، وكذلك ﴿أَشَدُّ وَطْـًٔا﴾ أي أعظم تمهيدا؛ لأنّه قال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَيْءٍ﴾(٦) وليس إلّا القرآن الجامع، وأشدّ ثباتا؛ فإنّه لا يُنسخ كما نُسخت سائر الكتب قبله به، وإن ثبت ما ثبت منها مما ورد في القرآن. ولهذا جاء بلفظ المفاضلة في الثبوت، فهو أشدُّ ثبوتا منها لاتّصاله بالقيامة، وفيه ما في الكتب وما ليس في الكتب، كما كان في محمد ﷺ ما كان في كلّ نبيّ، وكان فيه ما لم يكن في نبيّ؛ لأنّ القرآن كان خُلُقه؛ فأُعطي هو وأُمّته ما لم يُعْطَ نبيّ قبله.

فإذا أنشأ مَن أنشأ صورة هذه الأعمال الليليّة، ونَفَخَ الحقُّ لشهوده من كونه معيّنا له أرواحَها فيها؛ قامت حيّةً ناطقةً عن أصلٍ كريم الطرفين: بين عبد متحقّق بعبوديّته؛ موفّ حقّ سيّده، لم يلتفتْ إلى نفسه، ولا إلى صورة ما خلقه الله عليها التي توجب له الكبرياء -بل كان عبدا محضا

---

(١) [الإسراء: ٧٨]
(٢) [الأعراف: ١٢٨]
(٣) [الفاتحة: ٥]
(٤) ص ٩٦
(٥) [المزمل: ٦]
(٦) [الأنعام: ٣٨]

مع هذه المنزلة، ولهذا[1] قدّم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنّه ما قبِل الصورة إلّا في ثاني حال، فقال بذاته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وقال بالصورة: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] ثمّ رجع فقال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ. صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3] فجمع بين الأمرين- وبين أمر ربٍّ[4] عظيم؛ وفّاه حقّه على قدر ما شرعه له، لا يطالب بغير ذلك؛ فإنّه -تعالى- هو الذي أدَّبه، أي جمع له وفيه جميعَ فوائد الخيرات.

فلمّا نشأت هذه الصورة العمليّة الليليّة بين هذين الطرفين الكريمين، كانت وسطا جامعة للطرفين؛ فكانت عبدا سيّدا، حقًّا خَلقا. وبهذه الصفة أنشأ اللهُ العالَم ابتداء؛ فإنّ له في أسمائه ونعوته الطرفين؛ فإنّه وصف نفسه بما يتعالى به عن الخَلق، ووصف نفسه بما هو عليه الخلق، ولم يزل بهذين النعتين موصوفا لنفسه، وهما طرفا نقيض، فجمع بين الضدّين. ولولا ما هو الأمر على هذا؛ ما خلق الضدّين في العالَم، والمِثلان ضدّان؛ فهما ضدّا المماثلة؛ حتى تعلم أنّ العالَم على صورته في قبول الضدّين؛ بل هو العالَم عين الضدّين صورة مَن أنشأه؛ فظهر العالَم بالأصالة بين الطرفين، ومشى الأمر في خلق ما خلَق الله[5] بأيدي العالَم.

فللعالَم إنشاء الصور، وللحقِّ أرواحها وحياتها، كما قال في حقّ عيسى عليه السلام ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[6] في الصورة الخَلْقيّة ﴿فَيَكُونُ طَٰٓئِرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[7] فجعل الصورة للخَلق، وكونها طائرا للحق. وفي إنشائك قال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾ هو مثل ﴿تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ ثمّ قال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾[8] وهو قوله: ﴿فَتَكُونُ طَٰٓئِرًۢا بِإِذْنِى﴾[9]. فمَن كان مع الحقّ في مقام الشهود والجمع عند إنشاء العبد صور الأعمال؛ قامت حيّةً ناطقةً، وإن أنشأها على غير هذا النعت من الجمع والشهود؛ كانت صورا بلا أرواح؛ كصور المصوِّرين الذين يقول الله لهم يوم القيامة: «أحيوا ما خلقتم» فلا يستطيعون؛ لأنّ الإحياء ليس لهم، وإنما هو لله. وأعني الإحياء

(١) ص ٩٦ب.
(٢) [الفاتحة: ٥]
(٣) [الفاتحة: ٦، ٧]
(٤) ق: "وبين أمر عظيم" وكتب فوق "أمر" لفظ "رب" فربما كان يقصد أنها بدلا عنها، أو أنها معها.
(٥) ص ٩٧
(٦) [المائدة: ١١٠]
(٧) [آل عمران: ٤٩]، ولفظة "طائراً" هنا وفق قراءة ورش عن نافع.
(٨) [الحجر: ٢٩]
(٩) [المائدة: ١١٠]، ولفظة "طائرا" هنا وفق قراءة ورش عن نافع.

الذي تقع به الفائدة من الحيّ. فإنّ الطبيعة تعطي حياة في الصورة، ولكن حياة لا فائدة معها، وهي الحياة التي توجد في المعفّنات. فليس في قوّة الطبيعة أكثر من وجود الإحساس، لا غير.

وأمّا القوى الروحانيّة التي عنها تكون الصنائع العمليّة بالتفكّر؛ فمن الروح الإلهيّ[1]. فمَن علِم مراتب الأرواح؛ يعلم ما أومأنا إليه في هذه العجالة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٩٧ب.
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن دخل حضرة التطهير
نطق عنّي

إذا طَهُرَ العَبْدُ مِنْ كَوْنِهِ | يَكُونُ الإِلَهُ هُوَ النَّـاطِقُ
كَمِثْلِ المُصَلِّي إذا قَامَ مِنْ | رُكُوعِ الصلاةِ هُوَ الصادِقُ
يَنُوبُ عَنِ الحَقِّ فِي نُطْقِهِ | فَلَيْسَ يَقُومُ بِـهِ عـائِقُ
فكُلُّ كَلامٍ لَهُ صـــادِقٌ | وكُلُّ شَرابٍ لَهُ رَائِـقُ

قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[1] يعني: بها. ولا تشهد إلّا بالأَجنبيّة؛ إذ[2] لا بدّ من مشهود عليه. وإن لم يكن على ما قلناه، وكان عينُ الشاهد عينَ المشهود عليه، فهو إقرار، لا شهادة. وما ذكر الله -تعالى- أنّه إقرار؛ فدلّ على أنّ الجوارح ارتبطتْ بالنفس الناطقة، ارتباطَ المُلك بمالِكه كما هو الأصل عليه. والأصلُ هو الحقّ، ولم يزل في أزله مدبِّرا، فلا بدّ أن يكون تدبيرُه في مُدَبَّر معيَّن له أزلا، وليس إلّا أعيان الممكنات. فهي مشهودة له في حال عدمها؛ فإنّها ثابتة[3]. فيدبِّر فيها ما يكون من تقدُّم بعضها على بعض، وتأخّرها في تكوين أعيانها، وصور ما يوجد فيها. وهنالك هو سرُّ القدَر الذي أخفى الله -تعالى- عِلمه عن خلقه؛ حتى يظهر الحكم به في الصور الموجودة في رأي العين.

فكذلك لَمّا أراد اللهُ إنشاء الأرواح المدبِّرة؛ فهي لا تكون إلّا مدبِّرة؛ فإن لم يكن لها أعيانٌ وصورٌ يظهر تدبيرها فيها؛ بطلت حقيقتُها؛ إذ هي لذاتها مدبِّرة. هكذا هو الأمر عند أهل الكشف.

---

(١) [النور: ٢٤]
(٢) ص ٩٨
(٣) "فإنها ثابتة" مثبتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصحيح

وهنا سِرٌّ عجيبٌ غريبٌ أُومئ إليه -إن شاء الله- في هذا التفصيل. فنقول: إنّ الله أنشأ هذه الصور الجسديّة من نور، ونار، وتراب، وماء مهين، على اختلاف أصول هذه النشآت[١] المتعدّدة. فعندما كملت التسوية في الصورة التي هي محلُّ تدبير الأرواح المدبّرة؛ أنشأ الله منها، أي من قبولها، ما يَنفخ فيها مَن أوجدها، وهو الفيض الدائم، أرواحا مدبِّرة لها، قائمة بها على صورة قبولها. فتفاضلت الأرواح لتفاضل النشآت؛ فلم يكونوا على مرتبة واحدة، إلّا في كونهم مدبِّرين. فالأرواح المدبِّرة إنما ظهرت بصور مزاج القوابل؛ فلا تتعدّى الأرواح، في التدبير، ما تقتضيه الهياكل المدبَّرة. فانظر إلى أعيان الممكنات لله قبل ظهورها في عينها؛ لا يمكن أن يظهر الحقّ فيها[٢] إلّا بصورة ما تقبله؛ فما هي على صورة الحقّ في الحقيقة؛ وإنما المدبِّر على صورة المدبَّر؛ إذ لا يظهر فيه منه إلّا على قدر قبوله، لا غير. فليس الحقّ إلّا ما هو عليه الخلق؛ لا يُرى من الحقّ ولا يُعلم غير هذا، وهو في نفسه على ما علم، وله في نفسه ما لا يصحّ أن يُعلم أصلا. وذلك الأمر الذي لا يُعلم أصلا هو الذي له بنفسه، المشار إليه بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣].

وهذا الذي نبّهناك عليه من العلم بالله -تعالى- ما أظهرناه باختيارنا؛ ولكن حَكَم[٤] الجبر به علينا؛ فتحفَّظْ به، ولا تغْفُل عنه؛ فإنّه يعلِّمك الأدب مع الله تعالى. ومِن هذا المقام نزل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾[٥] أي ما أعطيتك إلّا على قدر قبولك. فالفيضُ الإلهيّ واسعٌ؛ لأنّه واسع العطاء؛ فما عنده تقصير، وما لك منه إلّا ما تقبله ذاتُك. فذاتُك حجرتْ عليك هذا الواسع، وأدخلتْكَ في الضّيق.

فذلك القدر الذي حصل تدبيرُه فيك؛ هو ربُّك الذي تعبده، ولا تعرف إلّا هو. وهذه هي العلامة التي يتحوّل لك فيها يوم القيامة على الكشف، وهي في الدنيا في العموم على الغيب،

---

(١) ص ٩٨ب
(٢) ق: "لها" وصححت فوقها "لها" بإشارة التصويب
(٣) [آل عمران: ٩٧]
(٤) ص ٩٩
(٥) [النساء: ٧٩]

يعلمها كلُّ إنسان من نفسه، ولا يعلم أنّها المعلومة له؛ ولهذا تقول العامّة: إنّ الله ما عودّني إلّا كذا وكذا. فإذا فهمتَ هذا علمتَ أنّ الحقَّ معك على ما أنت[1] عليه، ما أنت معه. وقد نبّهك على هذا في القرآن بقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[2] ما أنتم معه. ولا يصحُّ أن يكون أحد مع الله؛ فالله مع كلّ أحدٍ بما هو عليه ذلك الواحد من الحال. فانظر إلى أفراد العالَم؛ فما تراه فيه؛ فذلك عينُ الحقِّ، لا غيره.

فَلَيْسَ[3] وَرَاءَ هَذَا الكَشْـفِ كَشْـفُ وَلَا مِنْ بَعْدِ هَذَا الوَصْفِ وَصْفُ
فَسُـبْحَـانَ الذِي يَبْـدُو وَيَخْفَى وَشَـاهِـدُهُ بِـذَا شَرْعٌ وعُرْفُ

فلا يصحّ التجريد عن التدبير؛ لأنّه لو صحّ؛ بطلت الربوبيّة، وهي لا تبطل. فالتجريد مُحال، فلا مستند للتجريد؛ لأنّك لا تعقل إلَهَكَ إلّا مدبِّرا فيك؛ فلا تعرفه إلّا من نفسك؛ فلا بدّ أن تكون على تدبير؛ فلا بدّ من جسم وروح؛ دنيا وآخرة، كلُّ دار بما يليق بها من النشآت، وتتنوّعُ أرواحها لتنوّعها صورة الخلق والحقّ، كما تقدّم ذِكْره في هذا الكتاب، في هذا المعنى في الترجمة عن الحقّ.

كُنْ كَيْفَ شِئْتَ فإِنّي كَمَا تَكُونُ[4] أكُونُ

هكذا هو الأمر في عينه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) ق: "كنت" وكتب فوقها بقلم الأصل: "أنت".
(٢) [الحديد: ٤]
(٣) ص ٩٩ب
(٤) ق: "تشاء" وكتب فوقها بقلم الأصل: "تكون".
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والأربعون[1] وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن كشفت له شيئا مما عندي بُهت، فكيف يطلب أن يراني؛ هيهات!

إِذَا كانَ مَا عِنْدَهُ حاكِمٌ — عَلَيَّ فَكَيْفَ بِنَا إِذْ نَرَاهْ
فَلَيْسَ يَرَاهُ سِوَى عَيْنِهِ — وَهَلْ ثَمَّ عَيْنٌ تَرَاهُ سِوَاهْ
يُغالِطُنَا بِوُجُودِ السِّوَى — وَعَيْنُ السِّوَى هُوَ عَيْنُ الإِلَهْ
فإِمْكانُنَا لَمْ يَزَلْ قائِمًا — وُجُودًا وفَقْدًا بِنَا فِي حِمَاهْ
فَلَسْنَا سِواهُ وَلا نَحْنُ هُوْ — فَعَيْنُ ضَلالَتِنا مِنْ هُداهْ

قال الله ﷻ: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾[2] ولهذا كفر، وما كان إلّا الشُّرُوْقُ والغُروب[3]؛ وهو الوجدان والفقد. هذه شمسُ حقٍّ شرقتْ من المشرق، ولولا شروقُها ما كان مَشرقا ذلك الجناب، ﴿فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾. وهذا في الحقيقة لو أتى بها؛ أي لو شرقت من المغرب[4]؛ لكان مشرقا؛ فما شرقت إلّا من المشرق. فبُهت الكافر، وهو موضع البهت؛ لأنّه عَلِم أنّه حيث كان الشّروق لها؛ أتبعه اسم المشرق؛ فليس للمغرب سبيلٌ في نفس الأمر. فما بُهت الكافر إلّا مِن عجزه: كيف يوصل إلى إفهام الحاضرين -مع قصورهم- موضع العلم فيما جاء به إبراهيم الخليل عليه السلام؟ فأظلم عليه الأمر، وتخبَّط في نفسه؛ فظهرت حجّةُ إبراهيم الخليل عليه السلام عليه أمام الحاضرين.

وإنما نسب الكفر إليه بالمسألة الأُولَى، فإنّه علم ما أراده الخليل بقوله: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ فستر؛ فسمّي: كافرا، فقال: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ ويقال فيمن أبقى حياة الشخص عليه

(١) ص ١٠٠
(٢) [البقرة: ٢٥٨]
(٣) ص ١٠٠ب
(٤) رسمها في ق قريب من: الغرب

إذا استحقّ قتله، أن يقال: أحياه. ولم يكن مراد الخليل إلّا ما فهمه نمروذ. فعدل إبراهيم إلى ما هو أخفى في نفس الأمر وأبعد، وهو أوضح عند الحاضرين. فجاء بالمسألة الثانية؛ ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ﴾ في أمر إبراهيم؛ كيف عدل إلى ما هو أخفى في نفس الأمر وأبعد؛ لإقامة الحجّة؟! وقامت له[1] الحجّة عليه عند قومه. فكان بهته في هذا الأمر المعجِز الذي أعمى بصائر الحاضرين عن معرفة عُدُوْلِهِ من الأوضح إلى الأخفى، فحصل من تعجُّبه وبهته في نفوس الحاضرين عَجْزُهُ، وهو كان المراد. ولم يقدر نمروذ على إزالة ما حصل في قلوب العارفين الحاضرين من ذلك؛ فَعَلِمَ صدقَهُ، ولكنّ الله ما هداه، أي ما وفّقه للإيمان، لقوله ﷺ؛ فإنّه عالم بأنّه (أي إبراهيم) على الحقّ.

ولا يصحّ بُهْتٌ إلّا في تجلٍّ مّا عند الحقّ، وما عند الحقّ إلّا ما أنت عليه؛ فإنّه ما يظهر إليك إلّا بك؛ فَتُقِرُّ به فيك، وتُنْكِرُ ما أنت به مُقِرٌّ فيه؛ وذلك لجهلك بك وبربّك. لأنّك لو عرفت نفسك عرفت ربَّك. فما ثَمّ إلّا خَلْق؛ وهو ما تراه وتشهده. ولو فتّشتَ على دقائق تَغَيُّراتِك في كلِّ نفَس، لعلمتَ أنّ الحقَّ عينُ حالك، وأنّه، من حيث هو، وراء ذلك كلّه، كما هو عينُ ذلك كلّه. فالحقّ خلق، وما الخلق حقّ. وإن اختلفتْ عليه الأسماءُ؛ أليس مما عند الله دُكَّ جبل موسى عليه السلام فَصِعق، وهو أعظم من البُهت، وما أَصعقَه إلّا ما عنده، وهو ممن طلب أن يرى ربّه؛ فلمّا علِم موسى عند ذلك ما لم يكن يعلم، من صورة الحقّ مع العالَم، قال: ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ أي لا أطلب رؤيتك على الوجه الذي[2] كنتُ طلبتُها أوّلا؛ فإنّي قد عرفتُ ما لم أكن أعلمه منك ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3] بقولك: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فإنّك ما قلتَ ذلك إلّا لي، وهو خبر؛ فلذلك أَلحقَه بالإيمان، لا بالعلم. ولولا ما أراد الإيمان بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ما صحّت الأوّليّة؛ فإنّ المؤمنين كانوا قبله، ولكن بهذه الكلمة لم يكن (قَبْلَه غيرُه).

(١) ص ١٠١
(٢) ص ١٠١ب
(٣) [الأعراف: ١٤٣]

فكلُّ مَن آمن بعد البُهت أو الصعق؛ فقد آمن على بصيرة؛ فهو صاحب علم في إيمان. وهذا عزيز الوجود في عباد الله، وقليلٌ في أهل الله مَن يبقى معه الإيمان مع العلم. فإنّه لَمّا انتقل إلى الأوضح؛ وهو العلم؛ فقد انتقل عن إيمانه. والكامل هو المؤمن في حال عِلمه، بما هو به مؤمن، لا بما كان به مؤمنا؛ فيقال فيه: مؤمن عالِم بعين واحدة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والأربعون وأربعمائة
في معرفة منازلة: قول من قال عن الله: ليس عبدي مَن تعبَّد عبدي

العَبْدُ مَنْ لا عَبْدَ لَهْ ... سُبْحانَهُ ما أكْمَلَهْ
قَدْ[1] جَمَعَ اللهُ لَهُ ... كُلَّ وُجُودٍ أَمَّلَهْ
مُشْتَبِهًا ومُحْكَمًا ... مُجْمَلَهُ مُفَصَّلَهْ
سَوَّاهُ إذ عَدَّلَهُ ... وبَعْدَ هَذَا فَصَّلَهْ
بِكُلِّ عَيْنٍ أَشْهَدَهْ ... بِكُلِّ عِلْمٍ فَضَّلَهْ
فَإِنَّمَا أَنَا بِهِ ... فِي كُلِّ أَحْوَالِي
حُزْنَا الكَمَالَ كُلَّهُ ... أَنَا وَهُوْ والكُلُّ لَهْ

قال الله ﷻ لمحمد (ص): ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾[2] فقلنا: الأمر كلّه لله ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾[3] فهو الخلق والأمر.

اعلم أنّه لا يملِك المملوكُ إلّا سَيِّدَه، ولهذا يسمِّي الترمذيُّ الحكيم الحقَّ -سبحانه-: مُلْك المُلْك. غير سيّدِهِ ما يَملِكُ عبدٌ؛ فإنّ العبدَ في كلِّ حال يَقصد سيّدَه؛ فلا يزال يُصرِّفُ سيّدَه بأحواله في جميع أموره. ولا معنى للملِك إلّا التصريف بالقهر والشدّة، ومهما لم يقم السيّدُ بما يطلبه به العبدُ فقد زالتْ سيادته من ذلك الوجه.

وأحوال العبد على قسمين: ذاتيّة وعرَضيّة. وهو بكلِّ حال منها يتصرّف في سيّده، والكلُّ

(١) ص ١٠٢
(٢) [آل عمران: ١٥٤]
(٣) [الأعراف: ٥٤]

عبيد الله. فَمَن كان دنيءَ الهمّة، قليلَ العلم، كثيفَ الحجاب، غليظَ القفا؛ تركَ الحقَّ وتعبَّدَ[١] عبيدَ الحقِّ؛ فنازعَ الحقَّ في ربوبيّته؛ فخرج من عبوديّته. فهو وإن كان عبدا في نفس الأمر، فليس هو بعبد مصطنع، ولا مختصٍّ. فإذا لم يتعبَّد أحدا من عباد الله؛ كان عبدا خالصا لله؛ فتصرَّف في سيّده بجميع أحواله. فلا يزال الحقُّ في شأن هذا العبد خلّاقا على الدوام، بحسب انتقالاته في الأحوال. قال ﷺ: «خادمُ القوم سيّدُهم» لأنّه القائم بأمورهم؛ لأنّهم عاجزون عن القيام بما تقتضيه أحوالهم. فمن عرف صورة التصريف؛ عرف مرتبة السيّد من مرتبة العبد؛ فيتّصف العبدُ بامتثال أمر سيّده، والسيّدُ بالقيام بضرورات عبدِه. فلا يتفرَّغ العبدُ -مع ما قرّرناه من حاله، مع سيّده- أن يَقْتَني عبدا يتصرَّف فيه؛ لأنّه يَشهد عيانا أنّ ذلك العبدَ الآخر يتصرّفُ في سيّده تَصَرُّفَهُ؛ فيعلم أنّه مِثله عبدٌ لله؛ وإذا كان عبدا لله؛ لم يصحّ أن يتعبّده هذا العبدُ؛ فما مَلَكَ عبدٌ إلّا بحجاب.

لقيت سليمان الدنبليّ، فأخبرني في مباسطة كانت بيني وبينه في العلم الإلهيّ. فقلت له: "أريد أن أسمع منك بعض ما كان بينك وبين الحقِّ من المباسطة؟" فقال: "نعم؛ باسطني يوما في سِرِّي في المُلك، فقال لي: إنّ مُلكي عظيم. فقلت له: مُلكي أعظمُ من مُلكك! فقال لي: كيف تقول؟[٢] فقلت له: مِثْلُك في مُلكي، وليس مِثْلُك في مُلكك! فَمَن أعظم مُلكا؟! فقال: صدقتَ". أشار إلى التصريف بالحال والأمر، وهو ما قرّرناه. فإذا علمتَ هذا؛ علمتَ قدرك، ورتبتك، ومعنى ربوبيّتك، وعلى مَن تكون ربًّا في عين عبد، وهو بالعلم قريب، وبالحال أقرب، وألَذّ في الشهود ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

---

(١) ص ١٠٢ب
(٢) ص ١٠٣
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن ثبت لظهوري كان بي لا بِه، -سبحانه- كان به لا بي، وهو الحقيقة، والأوّل مجاز

إذا ثَبَـتَ العَبْـدُ فِي مَوْطِنٍ ... فـإِنَّ الإِلَهَ هُـوَ الـثـابِـتُ
إذا قُلْتَ: يا رَبِّ هَبْ لِي كَذَا ... وأَعْـطـاكَـهُ فَـهُـوَ الـقـانِـتُ
إذا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ عَيْنَنـا ... فَبِـاللهِ قُـلْ لِي مَنِ المـائِـتُ؟
إذا[1] جِئْـتَ لَيْلًا إِلَى مَنْزِلِي ... وبِـتَّ بِـهِ فَمَـنِ الـبـائِـتُ؟
هُوَ الحَقُّ يَنْطِقُ فِي كَوْنِـهِ ... بِمَـا شَـاءَهُ وأَنا الصـامِـتُ
فَلَوْلا اللَّجَيْنُ[2] وأَمْثَـالُهُ ... لَمَا فَضُـلَ العَسْـجَدُ[3] الصـامِتُ
تَعَجَّبْـتُ مِنْـهُ وَمِنْ عِزِّهِ ... إذا نَكَـتَ العـالِمُ النـاكِـتُ
ولَيْسَ يغـارُ عَلَى عِرْضِـهِ ... فَعَبْـدُ الإلهِ هُنَـا البـاهِـتُ

قال اللهُ ﷻ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾[4]. اعلم أنّ عباد الله الذين أهّلهم الله له، واختصّهم من العباد؛ على قسمين: عبادٌ يكونون له به، وعبادٌ يكونون له بأنفسهم. وما عدا هؤلاء فَهُمْ لأنفسهم بأنفسهم، ليس لله منهم شيء. فلا كلام لنا مع هؤلاء، فإنّهم جاهلون، ونعوذ بالله أن نكون من الجاهلين.

فأمّا العباد الذين هم له -تعالى- بأنفسهم؛ فهم الذين تحقّقوا بقوله[5] تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ

(١) ص ١٠٣ب
(٢) اللجين: الفضة
(٣) العسجد: الذهب
(٤) [القصص: ٨٨]
(٥) ص ١٠٤

﴿وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾[1] فهم العبيد الصمّ، الشداد، الأشدّاء، الرحماء بينهم. وعلامتهم الاتّصافُ بجميع الأحوال؛ من فناءٍ وبقاءٍ، ومحو وإثبات، وغيبة وحضور، وجمع وفرق، إلى ما يقبله الكون من الأحوال. وكذلك مِن نعوتهم التي تُنسب إلى المقامات مِن توكّلٍ، وزهد، وورع، ومعرفة، ومحبّة، وصبر، وشكر، ورضا، وتسليم، إلى سائر المقامات المذكورة في الطريق؛ فإنّ نفوسَهم تقبل التغيير والتحويل؛ من حال إلى حال، ومن مقام إلى مقام.

ولكن ذلك كلّه لله؛ لَمّا سمعوا دعاءه إيّاهم من هذه الأمور كلِّها؛ فدخلوا عليه بها ذوقا وحالا، لا علما ولا اعتقادا. فإنّ سائرَ المؤمنين، والعلماءَ -علماء الرسوم- يعلمون هذه الأمور كلّها، ولكن لا قَدَم لهم فيها. فهؤلاء إذا تجلّى لهم الحقّ؛ لم يثبتوا لظهوره؛ لأنّ المحدَثَ إذا ظهر له القديمُ يمحو أثرَه؛ إذ لا طاقة للمحدَث على رؤية القديم. ولهذا جاء الخبر الصحيح الإلهيّ بأنّ الحقَّ قد يكون بصرَ العبدِ وسمعَه؛ حتى يثبت لظهور الحقّ في التجلّي، أو في الكلام. ألا ترى إلى موسى عليه السلام لمّا كان الحقُّ سمعَه؛ ثبتَ لكلام الله؛ فكلّمه[2]. فلمّا وقع التجلّي، ولم يكن الحقّ عند ذلك بصرَ موسى كما كان سمعَه؛ صُعِق ولم يثبت. فلو كان بصرَه؛ ثَبَتَ.

وأمّا العبيد الآخرون؛ فهم له به. فيثبتون في كلّ موطن مَهول من حادث وقديم؛ للقوّة الإلهيّة السارية في ذواتهم؛ فلا يبقى حال ولا مقام إلّا ويظهرون به وفيه بطريق التحكم به والتصرُّف فيه. فهم يملكون الأحوال والمقامات، ولا يملكهم شيء إلّا ما قرّرناه من الأمر الذي يملكه الحقُّ؛ إذا كان الحقّ مُلْك المُلك؛ فبذلك القدر يكونون في ذواتهم. فبه -تعالى- يسمعون ويبصرون، ويأكلون ويشربون، وينامون ويقومون، وله يسمعون ويبصرون، ويأكلون ويشربون، وينامون ويقومون. وهو قول رسول الله ﷺ في بعض خطبه في الثناء على الله: «فإنما نحن به وله».

فإذا اجتمع عبدان: الواحد له بنفسه، والآخر له به؛ أَنكر مَن هو له بنفسه على من هو له به، ولم ينكر من هو له به على من هو له بنفسه؛ لأنّه عبدٌ محضٌ خالصٌ، والآخر حقٌّ محضٌ خالصٌ. والصورة الظاهرة منهما: صورة خلق، والباطنة ممن هو لله بنفسه: صورة خلق، والصورةُ

---

(١) [الذاريات: ٥٦]
(٢) ص ١٠٤ب

الباطنة من الآخر: صورةُ حقّ. فهذا يتصرّف بحقٍّ[1] في حقٍّ لِحَقٍّ، والآخر يتصرّف بخلق في خَلْقٍ لِحَقٍّ. ومنهم مَن يتصرّف في حقٍّ لِحَقٍّ بخلقٍ، أعني من الذين هم بأنفسهم.

فَخَرْقُ العوائد لمن كان لله بنفسه، والمنزلةُ لمن كان لله بالله. فهؤلاء أصحاب كرامات، وهؤلاء أهل منازل. وأصحاب الكرامات معلومون عند الله، معلومون عند الخلق. وأهل المنازل معلومون عند الله وعند أبناء الجنس، مجهولون عند الخلق. إلّا أنّ أهل خرق العوائد يَبْطُنُ في حالهم المكرُ الإلهيّ والاستدراج، وأهلُ المنازل مخلَّصون من المكر؛ لأنّهم على بصيرة وبيّنة من ربّهم؛ فهم أهل وصول إلى عين الحقيقة. جعلنا الله وإيّاكم من عبيد الاختصاص آمين بعزّته ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ١٠٥
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: في المخارج معرفة المعارج

لَوْلا وُجُوْدُ الكَوْنِ فِي المَعَارِجِ   مَا لاحَ عَيْنُ الحَرْفِ بالمَخَارِجِ[١]
أَخْرَجَهُ[٢] ضَرْبَ مِثالٍ لِلَّذِي   قَدِ ارْتَقَى فِي رُتَبِ المَعَارِجِ
فالنَّفَسُ الدَّارِجُ فِي طَرِيْقِهِ   يَبِيْنُ عَنْ مَنازِلِ المَدَارِجِ

قال الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[٥].

اعلم أنّ الممكنات هي كلمات الله التي لا تنفد، وبها يظهر سلطانها الذي لا يبعد. وهي مُرَكَّبات؛ لأنّها أتت للإفادة، فصدرت عن تركيب يعبَّر عنه في اللسان العربيّ بلفظة: "كن" فلا يتكوّن عنه إلّا مركّبٌ من روح وصورة. ثمّ تلتحم الصور بعضها ببعض لما بينهما من المناسبات، فتحدث المعاني فينا بحدوث تأليفها الوضعيّ. وما وقع فيها الوضع في الصور المخصوصة إلّا لذاتها؛ لا بحكم الاتّفاق، ولا بحكم الاختيار؛ لأنّها بأعيانها أعطت العلم الذي لا يتحوّل، والقول الذي لا يتبدّل، والمشيئة الماضية.

فهي في الشهادة بحسب ما هي عليه في الغيب؛ فهي في الغيب بصورة[٦] كلّ ما تنقلب إليه في الظاهر بما لا نهاية له في الغيب من التقليب. وهو في الظاهر يبدو مع الآنات؛ إذ لا يصحّ دخول ما لا يتناهى في الوجود؛ لأنّ ما لا يتناهى لا ينقضي؛ فلا يقف عند حدّ. والمادّة التي

(١) ق: "في المخارج" ومصححة فوقها مباشرة بقلم الأصل.
(٢) ص ١٠٥ب
(٣) [المعارج: ٤]
(٤) [فاطر: ١٠]
(٥) [غافر: ١٥]
(٦) ص ١٠٦

ظهرت فيها كلمات الله -التي هي العالَم- هي نفَس الرحمن؛ ولهذا عبّر عنه بالكلمات، وقيل في عيسى عليه السلام إنّه كلمة الله.

ثمّ اعلم أنّ الله -تعالى- لَمّا أظهر من كلماته ما أظهر؛ قدَّر لهم من المراتب ما قدَّر. فمنهم الأرواح النوريّة، والناريّة، والترابيّة، وهم على مراتب مختلفة، وكلُّهم أوقفهم مع نفوسهم، وأشهدهم إيّاها، واحتجب لهم فيها. ثُمّ طلب منهم أن يطلبوه، ونصب لهم معارج يعرجون عليها في طلبها إيّاه[1]؛ فدخل لهم بهذه المعارج في حكم الحدّ، وجعل لهم قلوبا يعقلون بها، ولبعضهم فكرا يتفكّرون به. ثُمّ جعل من معارجهم نفي المِثليّة عنه من جميع الوجوه، ثمّ تشبّه لهم بهم؛ فأثبت عين ما نفى. ثمّ نصب لهم الدلالة على صدق خبره إذا أخبرهم؛ فتفاضلتْ أفهامهم لتفاضل حقائقهم في نشأتهم.

فكلّ طائفة سلكتْ فيه مسالك، ما خرجتْ فيها عمّا هي عليه؛ فلم يجدوا في انتهاء طلبهم[2] إيّاه غيرَ نفوسهم. فمنهم مَن قال بأنّه هو، ومنهم مَن قال بالعجز عن ذلك، وقال لم يكن المطلوب منّا إلّا أن نعلم أنّه لا يُعلم؛ فهذا معنى العجز. ومنهم من قال: يُعلم مِن وجهٍ ويُعجز عن العلم به مِن وجه.

ومنهم من قال: كلّ طائفة مصيبة فيما ذهبتْ إليه، وأنّه الحقّ؛ سَوَاء سعد أو شقي؛ فإنّ السعادة والشقاء من جملة النسب المضافة إلى الخلق، كما نعلم أنّ الحقَّ والصدقَ نسبتان محمودتان، ومع هذا فلها مواطنُ تُذمّ فيه شرعا وعقلا؛ فما ثمّ شيء لنفسه، وما ثمّ شيء إلّا لنفسه؛ وبالجملة فالخلق كلّه مرتبطٌ بالله ارتباطَ ممكن بواجب، سَوَاء عُدِم أو وُجِد، وسَعِد أو شَقِي. والحقّ من أسمائه مرتبطٌ بالخلق؛ فإنّ الأسماء الإلهيّة تطلب العالَم طلبًا ذاتيّا؛ فما في الوجود خروج عن التقييد من الطرفين؛ فكما نحن به وله، فهو بنا ولنا؛ وإلّا فليس لنا بربّ ولا خالق، وهو ربّنا وخالقنا. فبنا لكونه به، ولنا لكونه له. إلّا أنّ له الإمداد فينا الوجوديّ، ولنا فيه الإمداد العِلميّ.

---

(١) ق: "إياها" ثم كتب حرف الهاء فوق "ها".
(٢) ص ١٠٦ب

فتكليفه إيّانا تكليفٌ له؛ فبنا تكلَّف التكليف؛ فما كلَّفَنا سِوَانا؛ ولكن به لا بنا.

فتداخلت المراتب؛ فهو الرفيع الدرجات مع النزول الذاتيّ، والخلق في النزول مع العروج والصعود الذاتيّ؛ فما خرج موجودٌ عن تأثير وجوديّ[1] وعدميّ، ولا مؤثِّر في الحقيقة إلّا النِّسب؛ وهي أمور عدميّة؛ عليها روائح وجوديّة. فالعدم لا يؤثّر من غير أن تَشمّ منه روائح الوجود، فالوجود[2] لا أثر له إلّا بنسبة عدميّة. فإذا ارتبط النقيضان -وهما الوجود والعدم- فارتباط الموجودين أقرب؛ فما ثَمّ إلّا ارتباطٌ والتفافٌ. كما نبّه -تعالى-: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾[3] أي التفَّ أمرنا بأمره وانعقد؛ فلا يَنحلُّ عن عقده أبدا. ولَمّا تمّ، وهو الصادق، بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ فأثبتَ وجودَ رتبته بك ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يعني يوم يكشف عن الساق، ﴿ٱلْمَسَاقُ﴾[4] رجوعُ الكلّ إليه: مَن سعِد، أو من شقي، أو من تعب، أو من استراح.

قال ﷺ في الدجّال: «إنّ جنّتَه نارٌ، ونارَه جنّةٌ» فأثبت الأمرين، ولم يُزِلْهُا. فالجنّة جنّة ثابتة، والنار نار ثابتة، والصور الظاهرة لرأي العين قد تكون مطابقة لما هو الأمر عليه في نفسه، وقد لا تكون. وعلى كلّ حال فهما أمران لا بدّ منهما؛ خيالا كان أو غير خيال. وإذا ارتبط الأمران -كما قلنا- هذا الارتباط، فلا بدّ مِن جامع بينهما، وهو الرابطُ؛ وليس إلّا ما تقتضيه ذات كلّ واحد منهما، لا يحتاج إلى أمر وجوديٍّ زائد. فارتبطا لأنفسهما؛ لأنّه ما ثمّ إلّا خَلق وحَقٌّ؛ فلا بدّ أن[5] يكون الرابط أحدُهما أو كلاهما. ومن المحال أن ينفرد واحد منهما بهذا الحكم دون الآخر؛ لأنّه لا بدّ أن يكونا عليه من قبول هذا الارتباط؛ فبهما ظهر، لا بواحد منهما.

ومع هذا الارتباط فما هما مِثلان؛ بل كلُّ واحد منهما ليس مثله شيء. فلا بدّ أن يتميّزا بأمر، ليس في واحد منهما أمر الآخر، به يشار إلى كلٍّ واحد منهما. فالافتقار موجِبٌ للميل وقبولِ الحركة، والغِنى ليس حكمه ذلك في الغنيِّ. فإنّا نعلم أنّ بين المغناطيس والحديد مناسبة وارتباطا

(١) ص ١٠٧
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [القيامة: ٢٩]
(٤) [القيامة: ٣٠]
(٥) ص ١٠٧ب

لا بدّ منه، كارتباط الخلق والخالق، ولكن إذا مسكنا المغناطيس؛ جذَبَ الحديدَ إليه؛ فعلِمنا أنّ في المغناطيس الجذب، وفي الحديد القبول؛ ولهذا انفعل بالحركة إليه. وإذا مسكنا الحديد؛ لم ينجذب إليه المغناطيس. فهما وإن ارتبطا؛ فقد افترقا وتميّزا. فالناسُ؛ بل العالَمُ، فقراءُ إلى الله، والله غنيّ عن العالمين.

هَكَذَا صُوْرَةُ الوُجُود　　　فَلَا تَلْتَفِتْ سِوَاهْ
فَبِـهِ كانَ شَـــفْعُنـا　　　وَهُوَ الوَاحِدُ الإِلَهْ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[١].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والخمسون وأربعمائة[1]
في معرفة منازلة: كلامي كلّه
موعظةٌ لعبيدي لو اتّعَظوا

مَهْمَا وَعَظْتَ فَعِظْ بِعَيْنِ كَلامِي — فَهْوَ المُوَفِّي حَقَّ كُلِّ مَقَامِ
جَمَعَ العُلُومَ قَدِيْمَها وحَدِيثَها — مَعْنَاهُ إلّا إنّهُ بِفِدامِ
وفِدامُهُ أَلْفَاظُنا وحُرُوفُنا — الجامعاتُ لِعَيْنِ كُلِّ كَلامِ
فَنَقُولُ: قالَ اللهُ بالحَرْفِ الّذِي — قالَ الأَنامُ بِهِ بِغَيْرِ مَلامِ
فَتَرُدُّهُ أَحْلامُنا بِدَلِيْلِها — والكَشْفُ يَأْبَى مَا تَرَى أَحْلَامِي
والحُكْمُ لِلأَمْرَيْنِ عِنْدَ مَنِ ارْتَقَى — بِمَعَارِجِ الأَرْواحِ والأَجْسَامِ
فانْظُرْ إِلَيْهِ مُنَزِّهًا ومُشَبِّهًا — والحُكْمُ لِلإِقْدَامِ فِي الأَقْدَامِ
عِلْمُ[2] الوُجُودِ؛ ضِيَائِهِ وظَلَامِهِ — نُوْرٌ يُمَازِجُهُ كِيانُ ظَلامِ
ما إنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ — شَمْسٌ تُشاهَدُ فِي حِجَابِ غَمَامِ!
إنّي حَكَمْتُ عَلَى الزَّمانِ بِمِثْلِ مَا — حَكَمَتْ عَلَيْهِ مَشارِقُ الأيّامِ
فالدَّهْرُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ وحَاكِمٌ — مَعَ كَوْنِهِ يَسْمُو عَلَى الحُكّامِ
حَكَمَتْ عَلَيْهِ شَرَائِعٌ وَدَلَائِلٌ — مَعَ كَوْنِهَا مِنْ جُمْلَةِ الخُدَّامِ
واعْلَمْ بِأَنَّكَ إنْ نَظَرْتَ بِعَيْنِهِ — يَبْدُو لَكَ الإِحْكَامُ فِي الأَحْكَامِ

قال الله -تعالى- لنبيّه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾[3] فقال بعض السامعين: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾[4] فاعتنى الله بأهل الإيمان فقال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ

(١) ص ١٠٨
(٢) ص ١٠٨ب
(٣) [سبأ: ٤٦]
(٤) [الشعراء: ١٣٦]

ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] فالتفتَ إلى القابل، وما التفتَ إلى المعرِض. فلم يرتبط الوجود إلّا[2] بالمؤمن، وهو -سبحانه- "المؤمن، المهيمن" على المؤمنين. فجزاءُ الله -عندنا- على هذا الاعتناء العملُ بما شرع، والمبادرة لما به نهى وأمر؛ اعتناء باعتناء؛ وهو أحقّ بنا. فإنّ اعتناءنا بالقبول يعود علينا نَفْعُه؛ لافتقارنا إلى ذلك النفع، واعتناؤه بنا امتنانٌ منه؛ لأنّه غنيّ حميد بغناه. فَوَعَظنا بالحوادث الواقعة على خلاف الأغراض مما تنفر عنه طباعنا، وذَكَّرنا بأنّا مُعَرَّضون لحلولها بنا؛ إلّا أن يعصم الله في بعضها، لا في كلّها. فإنّ منتهى الدوائر وأعظمَها الموتُ، ولا بدّ منه بأيّ وجه كان.

ولست أعني بالموت إلّا الانتقال عن هذه الدار؛ فإنّ الشهيدَ منتقلٌ، وإن لم يتّصف بالموت. هكذا أَمرنا المؤدِّبُ أن نقول؛ فإنّ لنا نصيبا من الأدب الإلهيّ الذي أَدّب به رسولَهُ ﷺ؛ فليس أَدَبُ اللهِ خاصّا بأحد دون أحد. فمَن قَبِله سَعِد، وكان ممن أدّبه الله، وانتمى إلى الله في الأدب وهو أحسن الأدب. وقد نهانا أن نقول لمن يُقتل في سبيل الله: إنّه ميّت، ولا نحسب أنّه ميّت؛ بل هو حيّ عند ربّه -وفي إيماني- يُرْزَق. وذكّرنا -تعالى- بموعظته ذكرى حال؛ إذ أصاب مَن قبلَنا بوقوع تلك الدوائر عليهم.

أَلَذُّ[3] الفِعْلِ فِعْلُ القَهْرِ فانْظُرْ ... بِعَقْلِكَ إِذْ أَرَتْكَ سَنَا الوُجُودِ
فَكُنْ لِي؛ إِنْ تَكُنْ لِي؛ أَنْتَ كُلِّيْ ... وإِنْ لَمْ فَاعْتَبِرْ فَالجُودُ جُوْدِي
لَقَدْ بِتْنَا وَمَا خفْنَا عِقابًا ... وَقَدْ أَغْنَى المَجِيدُ عَنِ المجيدِ
فَقُلْ لِلْمُنْكِرِيْنَ صَحِيْحَ قَوْلِي ... لَقَدْ غِبْتُمْ عَنِ احْسانِ المجيدِ

وذكّر بأمور أَخبر عنها في المستقبل، عند الانتقال إلى الدار الآخرة، تقع بالعباد؛ مما يُسِرُّ وقوعها، ومما لا يُسِرُّ، ومما يوافق الغرض ويلائم الطبع، ومما لا يلائم الطبع ولا يوافق الغرض، ومما يدلّ على الكمال والنقص. فذكّر بالرغبة في ذلك، والرهبة من ذلك. وذكّر بنفسه لَمّا علم -تعالى- أنّ إفراطَ القُرْبِ حجابٌ عظيم عن القُرْب، وقد قال إنّه أقرب إلينا من حبل الوريد، وحبل الوريد

---

(١) [الذاريات: ٥٥]
(٢) ص ١٠٩
(٣) ص ١٠٩ب

نعلم قُرْبَهُ ولا تراه أبصارنا، كذلك قرب الحقّ منّا: نؤمن بقربه ولا تدركه أبصارنا. فلذلك ذكّر بنفسه، لا لِبُعْدِهِ؛ لأنّه حفيظ، والحفظ يطلب القرب بلا شكّ؛ فنحن بِعَيْنِهِ، وهو[(١)] معنا حيث ما كنّا.

لا؛ بل أينما كنّا، ونستغفر الله من عثرات اللسان، وإن كان من عند الله؛ فالأدب أَوْلَى[(٢)]، ولا سيّما فيما يُنسب إلى الجناب الإلهيّ؛ لا ينبغي للأديب أن يتّكل على المعنى؛ بل الأدب في مراعاة الألفاظ؛ فإنّه -تعالى- لم يعدل إلى لفظٍ دون غيره سُدى؛ فلا تعدل عنه؛ فإنّ العدولَ عنه إلى مثله في المعنى تحريفٌ بغير فائدة، ويقنع العدوّ من الكبراء بهذا القدر. فهي مزلّةُ قدم، ومكرٌ خفيّ، ورعونةُ نفس، وإظهارُ مرتبة دنيّة؛ يَتخيّل مُظْهِرُها أنّها زلفى، وأنّها رتبة أسنى وأعلى.

فلمّا ذكّر بنفسه؛ ذكَر أنّه إليه يُرجع الأمر كلّه؛ لِنعلم أنّ المرجع إليه؛ فلا نقوم في شيء نحتاج فيه إلى الاعتذار عنه، أو نستحي منه عند المرجع إليه. والعبد الصحيح العبودة؛ مع الموافقة لا يكون له إدلال، فكيف مع المخالفة؟ ولَمّا ذكّر بنفسه؛ أحال عبادَه على أنفسهم، وقال لهم: إن عرفتم نفوسَكم عرفتموني. فمن الأدب أن نرجع بالنظر إلى نفسي؛ فإن نظرتُ فيه وتركتُ نفسي؛ فما تأدّبتُ، وإذا لم أكن أديبا؛ لم نكن مِن أهل البساط؛ فَحُرِمْتُ المشاهدة؛ فحرمتُ العلم الذي يعطيه الشهود. فإنِّي إن نظرتُ فيه حتى أَعرفه؛ فربما[(٣)] أَعرفه المعرفة التي تليق بهذا النظر، وليست المطلوبة؛ فإنّ الذي طلب -سبحانه- أن نعرفه (هو) معرفة الارتباط به. وتلك المعرفة التي عدل إليها مَن عدل لا تعطي الارتباط؛ فلم تحصل الفائدة التي قصد الله بها عبدَهُ. فالأديب يرجع بالنظر إلى نفسه؛ عن أمر ربّه. فإذا عرفَ نفسَه فكرا أو شهودا؛ عرفَ ارتباطَه بربّه؛ فعرفَ ربّه تنزيها وتشبيها؛ معرفةً عقليّة، شرعيّة، إلهيّة، تامّة، كاملة غير ناقصة، كما شاء الحقُّ. فإنّه -تعالى- أبان لنا في هذه الإحالة عن أحسن الطرق إلى العلم به؛ فتبيَّن لنا ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ و﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ

(١) ص ١١٠
(٢) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٣) ص ١١٠ب

شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾[1].

وقال في حقِّ مَن عدل عن هذا النظر، بالنظر فيه ابتداء: ﴿أَلَا إِنَّهُمۡ فِي مِرۡيَةٖ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمۡۗ﴾ فلو رجعوا إلى ما دعاهم إليه من النظر في نفوسهم؛ لم يكونوا في مِرية من لقاء ربّهم؛ فإنّهم يجدونه في عين نفوسهم. ثمّ تمّم وقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾[2] وأراد هنا شيئيّة الوجود، لا شيئيّة الثبوت؛ فإنّ الأمر هناك لا يتّصف بالإحاطة.

فَمَن وقف مع ما ذكرناه؛ كان ممن اتَّعظ؛ فإن شاء أخذ بنصيبه من الورث فوعظ، وإن شاء بقي في النظر على حاله بنفسه دائمًا؛ فإنّ النفسَ بحرٌ لا ساحل له، لا يتناهى النظر فيها دنيا[3] وآخرة. وهي الدليل الأقرب؛ فكلّما ازداد نظرا ازداد علما بها، وكلّما ازداد علما بها ازداد علما بربّه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [فصلت: ٥٣]
(٢) [فصلت: ٥٤]
(٣) ص ١١١
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: كَرَمي ما وهبتُكَ من الأموال، وكَرَم كرمي ما وهبتك من عفوك عن الجاني عليك

حَكَمَ الكَرِيْمُ بِـأَنَّـهُ لَا يَمْنَعُ ذَاكَ المُسَمَّى عِنْدَنا كَرَمُ الكَرَمْ
فَهْوَ الَّذِي يَهَبُ النَّعِيْمَ لِذَاتِهِ وَلَدَيْهِ بِالبُرْهانِ مِفْتاحُ النِّعَمْ
انْظُرْ لِحَمْدِ الحَمْدِ إِنْ حَقَّقْتَهُ ما عِنْدَهُ مَنْعٌ وَلَا فِي ذَاكَ ذَمْ

قال الله -تعالى- معلّما ومنبّها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾(١) فنبَّهه حتى يقول: "كَرَمُكَ". فهذا من باب كَرَم الكرم. فما أَمَرَك بالعفو(٢) عمّن جنى عليك؛ إلّا ليعفو عنك إذا جنيتَ عليه في ظنّك، وما جنيتَ إلّا على نفسِك، وظنُّك أرداك حيث ظننتَ أنّك جنيتَ عليه. كما قال (تعالى): ﴿وَلَـٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ. وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَـٰسِرِينَ﴾(٣) ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾(٤).

اعلم أنّ أعظم الجنايات مَن بهَتَك، وهو أن يَنسبَ إليك ما لم يكن منك. وإن ظهر منك؛ فيكون مِن كرم خُلُقِك أن تصدِّقه فيما نَسب إليك؛ إيثارا لجنابه على نفسك. وهو على خُلُق كريم في ذلك، وقد علِم منك أنّك تأدّبتَ معه؛ فما يكون جزاؤك عنده؟ فمثل هذا لا يبلغ كنه ما يستحقّه من الإفضال عليه والإنعام؛ لأنّ الأعراض عند ذوي الهيئات والمروءات أعظمُ في الحرمة من الدماء والأموال.

وما فعل مثل هذا في حقّك إلّا ليرى صبرَك وتحمُّلَك مثل هذا الأذى والجفاء؛ فإنّه يعلم أنّك تعلم براءة ساحتك مما نسب إليك من المذامّ التي كانت منه، لا منك؛ إيجادا وحكما، وأنت بريء

(١) [الإنفطار: ٦]
(٢) ص ١١١ب
(٣) [فصلت: ٢٢، ٢٣]
(٤) [البقرة: ١٦]

منها؛ إيجادا وحكما؛ فلم تُفْشِ له سِرًّا، ولم تنازعه؛ ففزتَ -زائدا على ما تستحقُّه- بدرجات الصابرين، والراضين[1]، والمؤثِرين، واستعذبتَ كلّ ذلك في جَنْبِهِ.

ونبّهنا تبارك وتعالى على عظيم المنزلة لمن هذه صفته، بقوله: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾ وأعظم العفو على الجناية العظيمة من العظيم الشأن، ثُمّ رَمْيه بها مَن لم تصدر منه؛ تنزيها له وإيثارا لنفسه، قال: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[2]. فيا ليت شِعْري؛ لِمَ كان أَجْرُه على الله، ولم يقل: "فأجره على صبره وإيثاره كذا وكذا"؟ فتنبّه إلى هذا الأمر العُجاب ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾[3] وأَلْزِمِ الحضورَ والأدبَ مع الله قلبَكَ إن أردتَ أن تكون من أهل الله وخاصّته، الذين جعلوا نفوسهم وقاية لله. جعلنا الله ممن اتّقاه بنفسه، لا به؛ فَيُحشر في زمرة الأدباء. وفي هذه الإشارة، في كَرَم الكرَم، غنيةٌ وكفاية ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ١١٢

(٢) [الشورى: ٤٠]

(٣) [الأعراف: ٢٠٥]

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: لا يقوى معنا في حضرتنا غريبٌ
وإنما المعروف لأُولِي القربى

أُولُو القُرْبَى هُمُ الحُكَّامُ فِيْنَا وفِي أَمْوالِنا وَلَنَا القِيادُ
فإنْ[١] جاءَ الغَرِيْبُ يُقِيْمُ يَوْمًا ويَرْحَلُ مُسْرِعًا وَهْوَ المُرادُ
قَرِيْبُ قَرابَةٍ وقَرِيْبُ قُرْبَى جَمَعْنَاها فَيَحْسَدُنا العِبادُ
فَمَا أَحَدٌ يَدُومُ بِهِ شَقَاءٌ وَلَا كَوْنٌ يَزُوْلُ وَلَا فَسَادُ

قال الله -تعالى- آمرا لنبيّه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾[٢]. وورد في الخبر في إثبات النَّسب بيننا وبين الله: «إنّ الله يقول يوم القيامة: اليوم أضعُ نَسبكم وأرفع نَسبي؛ أين المتّقون؟» وهم الذين جعلوا نفوسَهم وقاية يحمون بها جانب الله -تعالى-: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾[٣] أي أَشَدَّكُمْ وقاية؛ لأنّه جاء في باب "أفعل". فالمدار (قائم) على صحّة النَّسب الإلهيّ. فإذا صحّ النَّسب؛ لم تبق غربة في حقِّ مَن صحّ نسبُه، ولا يصحّ النَّسب حتى يقع التناسب في الصفة.

فإذا كان العبدُ أحديَّ الذّات في شأنه، معروفا عند الله، مجهولا في العالَم؛ لا يُعرف نسبُه، ولا يُنال منصبُه؛ يُسألُ الله به، ويُلجأ إليه عند[٤] الاضطرار من غير تعيين ولا تمييز، وهو الذي يُدعى به إذا جاءت الشدائد، فيقول صاحبها: "اللهمّ بحرمة الصالحين عندك؛ افعل لي كذا وكذا". فهو المجهول المعيَّن، ولم يتولّد عنه أمرٌ يوجب تمييزه عند الأجانب من الأجانب، ولم يدِلّ عليه؛

(١) ص ١١٢ب
(٢) [الشورى: ٢٣]
(٣) [الحجرات: ١٣]
(٤) ص ١١٣

لأنّه لا يدِلّ عليه حتى يكون مطلوبا، والذي لا يؤبه له لا يُطلب، ثمّ إنّه يكون على حالة لا يَزِنُهُ فيها أحدٌ من خلق الله إلّا مَن له هذا المقام. فإذا كان بمثل هذه الصفات صحّ النَّسبُ.

ورد في الخبر أنّ اليهود قالت لمحمد ﷺ: «انسب لنا ربّك. فنزلتْ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]».

نَسَــــبُ اللهِ: قُــلْ هُــوَ اللهُ	فــانْظُرُوا فِيْـهِ تَعْرِفُوا مـا هُوْ
أَحَــــدِيٌّ لِذَاتِــــهِ صَمَــــدٌ	لَيْسَ يَـدْرِي مـا هُوْ إلّا هُوْ
لَـمْ تَـلِدْهُ الـعُـقُـولُ إذْ نَـظَـرَتْ	وَهُـوَ النَّـاظِـرُ الذِي مَـا هُـوْ
واحِـدٌ مـا يَكُونُ عَنْـهُ زَكَى[2]	لا وَلا واحِـدٌ فَـقُـلْ مـا هُـوْ
هُوَ[3] عَيْنُ الوُجُودِ فَهْوَ خَسًى[4]	وَكَـثِـيرٌ فَـلَـيْـسَ إلّا هُـوْ
فـانْظُرُوا الحَقَّ فِي تَنَـاقُضِ مـا	قُــلْــتُــهُ لَا إِلَهُ إلّا هُــوْ

فحضرتُه لا تحمل الغرباء؛ لأنّه وَصِلٌ للرّحِم؛ فهو أرحم الرحماء. فقرابته مجهولة، والجاهلون بها منهم أنزلهم جَهْلُهُمْ منزلةَ الغرباء الذين لا نسب بينهم وبينه، وهو -سبحانه- ما يعامل عبده إلّا بما جاءه به، لا يزيده عليه، وهو قوله: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ﴾[5] فهو لهم في اعتقادهم: جارُ جُنُبٍ. فهم قطعوا رحمهم؛ فقطعهم الله. فما أشرفَ العلم بالأنساب؛ ولهذا كانت العرب تثابر على علم الأنساب، حتى قال الله ما قلناه من إثبات النَّسب بالطريقين: طريق «أَرفع نسبي»، وطريق «الرحم شجنة من الرحمن» وهو قوله: «الولد سِرُّ أبيه».

فكم بين رجل يأتي يوم القيامة عارفا بنَسبه، مُدِلّا بقرابته، متوسّلا إلى الرحمن بِرَحِمِه، وبين مَن يأتي جاهلا بهذا كلّه، يعتقد الأجنبيّةَ وبُعْدَ المناسبة؟! وإن عَلِم بالخبر؛ فيكون عنده بمنزلة

(١) [الإخلاص: ١]
(٢) أثبت في الهامش بقلم آخر شرح زكى: شفع. وفي القاموس: الزكى (مقصور): الشفع من العدد.
(٣) ص ١١٣ب
(٤) أثبت في الهامش بقلم آخر شرح لفظ خسى: "الوتر". وفي القاموس: فردٌ.
(٥) [فصلت: ٢٣]

كون أبيه آدم منه، وهو ابن آدم، فيجعل هذا مثل ذلك، فإنّ هذا النَّسب[1] لا يعطي سعادة عنده، وهو غالط؛ بل يعطي ويعطي.

ولقد رأيتُ ذلك ذوقًا بمكة في عمرة اعتمرتها عن أبينا آدم ﷺ فظهر في ذلك في مبشّرة رآها بعضُ الناس لنا وللجماعة التي أمرتهم في تلك الليلة بالاعتمار معي عن أبينا آدم؛ رأى فيها من التقريب الإلهيّ، وفتح أبواب السماء، وعروج تلك الجماعة، وتلقّتهم الملأ الأعلى بالتأهيل والسهل والترحيب؛ إلى أن بُهِت وذُهِل مما رأى. فإنّ رَحِمَ آدم منّا رَحِمٌ مقطوعة عند أكثر الناس من أهل الله، فكيف حالُ العامّة في ذلك؟ ولقد وَصَلْتُها بحمد الله، وَوُصِلَتْ بَسببي، وجُرِيَ فيها على سَنَني[2]، وكان عن توفيق إلهيّ؛ لم أَرَ لأحد في ذلك قَدما أمشي على أثره فيها؛ فحمدت الله على الإنعام. وما اهتديتُ إلى ذلك إلّا بالنَّسب الإلهيّ؛ فإنّه أبعد مناسبة. وقد نَفَع وذَكَّر، وما تفطّن الناس لقول الله -تعالى- في غير موضع: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾[3] ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾[4] يذكِّر، ولا أحد ينتبه لهذه الأبوّة والبنوّة، ولا يتذكّر إلّا أُولُو الألباب. جعلنا الله وإيّاكم ممن برّ أباه. وما أشبه هذا الذِّكْرى من الله في بني آدم بقوله: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾[5] وأين زمانُ هارون منها، فاعلم[6] ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) ص ١١٤
(٢) سَنَن الطريق وسُنَنه: محجّته
(٣) [الأعراف: ٢٦]
(٤) [يس: ٦٠]
(٥) [مريم: ٢٨]
(٦) ص ١١٤ب
(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن أقبلتُ عليه بظاهري لا يسعدُ أبدا، ومَن أقبلتُ عليه بباطني لا يشقى أبدا، وبالعكس

الحُكْمُ لِلقَدَرِ المَعْلُومِ والنِّسَـــبِ ... أَمْرٌ تحقَّقْتُهُ، ما الحُكْمُ للنَّسَـــبِ
هَـذَا بِلالٌ وخَبَّـابٌ وأَيْنَ هُمَـا ... مِنَ العُمُومَةِ فالأَحْكامُ للنِّسَـــبِ
فاللهُ يَجْعَلُنا مِنْ ذَا عَلَى حَذَرٍ ... فِي غَيْرِ جَهْدٍ وَلَا كَدٍّ وَلا نَصَـــبِ
لَوْلا الشَّرِيْعَةُ عِنْدَ العارِفِيْنَ بِها ... ما كُنْتُ مَنْ يَتَّقِيْ مَصارِعَ النُّوَبِ
يا رَحْمَةً سَبقَتْ يا رَحْمَةً شَمَلَتْ ... وَما هُمَا بِمَحَلِّ الخُسْرِ والعَطَبِ

قال الله تعالى: ﴿هُوَ(١) ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾(٢) تنبيها أنّه الوجود كلّه؛ فإنّ هذا تقسيمه؛ فليس إلّا هو. والنعيم نعيمان: نفسيٌّ وهو الباطن، وحسِّيٌّ وهو الظاهر في النفس الحسّاسة. والعذاب عذابان: نفسيٌّ وهو الباطن، وحسّيٌّ وهو الظاهر. والحال حالان: حالٌ سابق وهو الأوّل، وحالٌ لاحقٌ وهو الآخِر. وما ثَمّ إلّا رحمةٌ سابقة، وغضبٌ لاحق، ثمّ رحمةٌ شاملة سارية في الكلّ؛ فهي لاحقة سابقة: فيغضب، ويرضى؛ فيعذِّب رحمة لغضبه ليزول الغضب. فانظر ما أحكم تعذيبه؛ كيف أدرج الرحمة فيه لإزالة الغضب حتى يزول حكمه؛ فتشمل الرحمةُ بنفسها مَن حقَّت عليه كلمة العذاب؟! فبرحمته عَذّب مَن عذّب؛ لأنّه لولا العذابُ لَتسرمد الغضبُ، وهو أشدُّ على المغضوب من العذاب الواقع به لمن عقل ما أقول.

وإذا كان الأمر كما قرّرناه -وهو كما ذكرناه- فقد تكون في الإقبال الظاهر سعادةٌ ليسعد به المقبول عليه، وقد تكون في الإقبال الظاهر شقاوةٌ ليشقى به المقبول عليه، وقد تكون في الإقبال

(١) ص ١١٥
(٢) [الحديد: ٣]

الباطن مثل ما ذكرناه في الإقبال الظاهر. والمقبول عليه غيبٌ وشهادة، وروح وصورة، وحيوان وناطق؛ فلا بدّ من النفس والحسّ أن ينفعلا لهذه الإقبالات، وأحكام النِّسب بها يظهر حكم الحاكم في[1] المحكوم عليه. وقد ذكر الله أنّ الهويّة العائدة عليه، هي عين هذا الذي ذكرناه؛ فلم يقع تصرُّف منه إلّا فيه.

نَبَّهَ على ذلك بقاتل نفسه، وأنّ الجنّة محرَّمة عليه؛ فلا حجاب عليه؛ فإنّه ظاهر له، لا يتمكن أن يستتر عنه هو، وجعل ذلك مبادرة له؛ لأنّه ذَكَر أمرين؛ مِن أَوّل وآخر. فقد يبادر الآخر فيكون له حكم الأوّليّة، ويكون للأوّل بالنسبة إلى هذا المبادر حكم الآخريّة. ولهذا جاءت العبارة التي ذكرها الترجمان عن الله[2]: «بادرني عبدي بنفسه؛ حرّمت عليه الجنّة» فلا يستره شيء بعد هذا الكشف؛ لأنّه يعلم مَن سبق ومَن لحق، كما ﴿يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾[3] فلا يظهر ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ لتحصيله العلم ذوقا الذي كَسَّبَه المعلوم. فإنّ المعلوم متقدِّم بالرتبة على العلم، وإن تساوقا في الذهن مِن كون المعلوم معلوما، لا مِن كونه وجودا أو عدما؛ فإنّه (أي المعلوم هو) المعطي العالِمَ العِلمَ. فلا بُدَّ في الكون من سعادة وشقاء، ولو ببرد الهواء وحَرِّه. فما زاد: فما يلائم المزاجَ كان سعادةً، وما لا يلائمه كان شقاءً. ثُمّ تمشي بهذا الحكم على الغرض، والكمال، والشريعة، وتحكم في ذلك كلّه حكمك بالملاءمة وعدمِها، فافهم. فإنّي أريد الاختصار والتنبيه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ١١٥ب
(٢) المقصود بالترجمان هنا: محمد رسول الله
(٣) [الملك: ١٤]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والخمسون[1] وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن تحرّك عند سماع كلامي؛ فقد سمع؛ يريد الوجد الذي يعطي الوجود

لَوْلا سَمَـاعُ كَلامِ اللهِ مـا بَرَزَتْ ... أَعْيَانُنا وَسَـــعَتْ مِنْهُ عَلَى قَدَمِ
إِلَى الوُجُودِ، ولَوْلا السَّمْعُ ما رَجَعَتْ ... عَلَى مَـدَارِجِهـا لِحَـالَةِ العَـدَمِ
فَنَحْنُ فِي بَرْزَخٍ والحَقُّ يَشْـــهَـدُنا ... بَيْنَ الحُـدُوثِ وبَيْنَ الحُكْمِ بالقِـدَمِ
لَيْسَ التَّكَوُّنُ مِمَّنْ لا كَلامَ لَهُ ... إنَّ التكوُّنَ عَنْ قَصْـــدٍ وعَنْ كَلِمِ

قال الله –تعالى-: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] يعني حكم ما توجّه عليه أمر "كن" كان ما كان. فيُعدِم به ويوجِد، فليس متعلّقه إلّا الأثر. ولهذا سمّاه في اللسان العربي: كلاما، مشتقّا من الكَلْم؛ وهو الجُرْح، وهو أَثَرٌ في المجروح. فلمّا[3] وُجِد الأثر؛ سمّى ما وُجِد عنه: كلاما، كان ما كان، فافهم.

والحركةُ انتقالٌ من حال إلى حال؛ أي من حالٍ يكون عليه السامع، إلى حالٍ يعطيه سماعه عند كلام المتكلِّم. وهو فيه بحسب فَهْمِهِ؛ فهو مجبور على الحركة. ولهذا لا تُسَلِّمُ الصوفيّة حركة الوجد الذي يبقى معه الإحساس بمن في المجلس، حتى تُسَلِّم له حركته بالله. فمها أَحَسَّ؛ تعيّن عليه أن يجلس؛ إلّا أن يُعرِّف الحاضرين بأنّه متواجد، لا صاحب وجد؛ فتُسَلِّم له ذلك. ولكن لا تحمد هذه الحالة عندهم على كلّ حال؛ لأنّهم يكرهون الحركة في الأصل بنفس المتحرّك، ويحمدونها بالمحرِّك.

---

(١) ص ١١٦
(٢) [النحل: ٤٠]
(٣) ص ١١٦ب

فأصلُ السماع، الذي يقول به أهلُ الطريق، شريفٌ، وهو يسري في كلّ شيء. فلا يختصّ به حالُ إيقاعٍ وغناء على طريق خاصّ طبيعيّ؛ فإنّ الوزن الطبيعي إنما يؤثّر فيما تركّب من الطبيعة على مزاج خاص، لا يَشترط في حركةِ الطبعِ الفهمُ. بخلاف حركة النفوس العقليّة، وإن كان للطبيعة فيها أَثر في أصل وجودها؛ ولكن ليست لها في النفوس العاقلة تلك القوّة إلّا بالفهم؛ فلا يحرّكه إلّا الفهم. ألا ترى الكائنات ما ظهرت، ولا تكوّنت، إلّا بالفهم، لا بعدم الفهم؛ لأنّها فهمتْ معنى "كن" فتكوّنت؟ ولهذا قال[1]: ﴿فَيَكُونُ﴾ يعني ذلك الشيء؛ لأنّه فَهِم عند السماع ما أراد بقوله: ﴿كُن﴾ فبادر لفهمه دون غير التكوين من الحالات. فما سُمّيتْ هذه الحركة بـ:"الوجد" إلّا لحصول الوجود عندها، أعني وجود الحكم؛ سَوَاء كان بعينٍ أو بلا عين؛ فإنّه عينٌ في نفسه هذا الكائنُ.

ثمّ إنّ الحقَّ أعطى هذه الصفة لعباده، وجعل نفسَه سامعا، وأقام نفسَه محلّا لتكوين ما يطلبه منه العبد في سؤاله، سمّاه: إجابة، وجعل ذلك بلفظ الأمر، كما جعل "كن"؛ ليريه أنّ الحقائق لأنفسها تُكوّنُ أحكامَها؛ ما هي بجعل جاعل لمن عقل وعَلِمَ الأمور على ما هي عليه؛ فإنّ العلم بهذا النوعِ (هو) من العلوم المختزنة عن أكثر الناس، بل يحرم كشفها لهم من العارف بها؛ لما يؤدّي إلى ذلك من إنكار الحقّ، مع عِلمهم بأنّ المعاني توجِب أحكامَها لمن قامت به عقلا؛ يريدون أنّ ذلك لذاتها؛ ولهذا تمكَّن المتكلِّم بالردّ على من يقول بالإرادة الحادثة لا في محلّ.

وأمّا كلام الله من الشجرة لموسى، فهو[2] عند بعضهم دليلٌ على أنّ الكلام يُنسب لمن خَلَقه. كما تقول الطائفة الأخرى: إنّ السمعَ تعلَّق بالمناسب -وهو الخطاب من الشجرة- وليس إلّا كلام الله كما قال: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[3] ومعلومٌ بماذا تعلَّق السمع منه؟[4] وهؤلاء القائلون بأنّ المتكلّمَ (هو) مَن قامت به صفة الكلام.

---

(١) ص ١١٧

(٢) ثابتة بالهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب

(٣) [التوبة: ٦]

(٤) ص ١١٧ب

وأهلُ الكشف الذين يرون أنّ الوجود لله بكلّ صورة؛ جعلوا الشجرة هي صورة المتكلِّم، كما كان الحقُّ لسانَ العبد، وسمعَه، وبصرَه؛ بهويّته، لا بصفته. كما يظهر في صورةٍ تُنْكَر، ويتحوَّل إلى صورةٍ تُعرف؛ وهو هو، لا غيره؛ إذ لا غير. فما تكلَّم من الشجرة إلّا الحقُّ؛ فالحقُّ صورةُ شجرةٍ، وما سمع من موسى إلّا الحقُّ؛ فالحقُّ صورةُ موسى، من حيث هو سامع، كما هو الشجرةُ من حيث هو متكلِّم، والشجرة شجرة، وموسى موسى؛ لا حلول؛ لأنّ الشيءَ لا يحلُّ في ذاته؛ فإنّ الحلول يعطي ذاتين، وهنا إنما هو حكمان.

فالحِسُّ يَشْهَدُ ما الأَلْبَابُ تُنْكِرُهُ	والعَقْلُ يَعْلَمُ ما الإحْسَــاسُ يَرْمِي(١) بِهْ
فانْظُرْ إلَيْهِ تَرَى فِي صُـوْرِهِ عَجَبًا	وانظرْ إلى حُكْمِـهِ في حُسْــنِ تَرتيبِـهْ
تَرَاهُ عَيْنَ الذِي يَرَاهُ مِنْ كَثَـبٍ	ولَيْسَ يَـدْرِيْـهِ مَنْ يَـدْرِيْـهِ إلّا بِـهْ

فانظر إلى هذه النكت الإلهيّة في هذه المنازلات ما أَخصرها! وما أعطاها للأمور على ما هي عليه في إيجاز! ﴿وَٱللَّهُ(٢) يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٣).

(١) كتب فوق الحرفين الأخيرين حرف م مكسورا، إشارة إلى أن الكلمة تقرأ هنا: "يَرْمِ"
(٢) ص ١١٨
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: التكليف المطلَق

حُكْمُ التكاليفِ بَيْنَ اللهِ والناسِ مِنْ عَهْـدِ والِدِنا المَنْعُوتِ بِالنَّـاسِي[1]
فـالأَمْرُ مِنِّي لَهُ كالأَمْرِ مِنْهُ لَنَا فـإِنْ دَعَـانا أَتَـيْـنَـاهُ عَـلَى الـرَّاسِ

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ يقول للرسول أن يقول: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِي إِذَا دَعَانِۖ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي﴾[2] يعني إذا دعوتهم إلى القيام بما شرعته لهم، وكلّ ذلك شرع. فقد أدخلَ نفسَه فيما كلّف به عبادَهُ، وجعل الأمرَ بأيديهم في ذلك. فهو إعلام -على الحقيقة- بما هو الأمر عليه، ما هو بالجَعْل؛ فإنّه يتعالى عن الجعل فيما يَنسبه لهويّته، إلّا إذا ظهر بصورةِ خَلْق؛ فيقضي ما يعطيه البصر: أنّ أحكام ما وقعتْ عليه العين مجعولة. وتعطي الحقيقة: أنّ الأمر ما هو كما تدركه العين. فلَا تزال المنازعة بين القلب والعين في[3] المعارف الإلهيّة في الخصوص، كما تعرفه العامّة في العموم في المحبّة. ولنا في ذلك في النسيب[4] على ما وقع في العموم:

يَسُــوْقُ رُوحِي بِلَا شَــكٍّ إِلَى التَّلَفِ هَـذَا الذِي بِفُؤَادِي مِنْ هَوَى شَرَفِ
أَقُولُ لِلْقَلْـبِ: قَـدْ أَوْرَثْتَنِيْ سَــقَمًا فَقَـالَ: عَيْنُـكَ قـادَتْني إِلَى التَّلَفِ
لَوْ لَمْ تَرَ العَيْنُ ما أَمْسَيْتُ حِلْفَ ضَنَى فإِنْ أَمُتْ فِيْهِ ما لِلْحبِّ مِنْ خَلَفِ
لِذَاكَ قَسَّـــمْتُ ما عِنْدِي عَلَى بَدَنِي مِنَ الضَّـنَى والجَوَى والدَّمْعِ والأَسَـفِ

فالتكليف المطلق يُطْلَق، ويراد به أمران: الأمر الواحد أن يعمّ الإنسانَ أجمعَهُ، مثل قوله: «يصبح على كلّ سُلامَى منكم صدقة» وهو قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ -بنون الجمع- لعموم التكليف وإطلاقه في ذات المكلّف. ومن هذا الباب -أعني إطلاق التكليف- ما اجتمعتْ فيه جميعُ الشرائع،

(١) هو آدم عليه السلام، من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥]
(٢) [البقرة: ١٨٦]
(٣) ص ١١٨ب
(٤) النسيب: التشبيب

ولم تنفرد به شريعةٌ دون أخرى، وهو قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾[1] فعمَّ[2] وأطلق. والأمر الآخر من الإطلاق إدخالُه نَفْسَه معنا تعريفا أنّه مأمورٌ وآمِر، وناهٍ ومنهيّ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[3] ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ﴾ ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾، والأمر: ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ ﴿فَٱنصُرۡنَا ا﴾، هذا مِنّا عن أمر مشروع. والجواب منه في الصحيح: «قد فعلتُ، قد فعلتُ». والأمر منه: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ﴾[4]، الجواب منّا على قسمين، بخلاف ما كان منه: فجوابٌ موافقٌ لجوابه وهو قولنا: ﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾[5]، وجوابٌ غير موافق من جميع الجهات لإجابته وهو قوله: ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾[6]، وهذا كلامُ مَن أَبْعَدَه الله عن سعادته، وقرَّبَ إليه بهذه الإجابة شقاوتَهُ. فقد أبنتُ لك عن إطلاق التكليف، وهذا من إنصاف الحقّ عبادَهُ ليطلب منهم النَّصَف.

ثمّ إنّه في موطنٍ آخَر جعل لقوم آخرين -ممن كتب عليهم شقاء- مستندا إلهيّا، لم يقم فيه مقام الإنصاف؛ فأعمى عليهم؛ فعمُوا؛ فنسبَ إليهم ما هو إليه؛ وأشقاهم به، ثمّ قال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ﴾[7] لأنّ النزاع وقع بينه وبينه؛ لأنّه في نفس الأمر ما ثَمَّ إلّا حُكمان؛ ما ثَمّ ذاتان، فافهم.

وعندنا ما كانت الحجّة البالغة لله على عباده، إلّا من كون العلم تابعا للمعلوم؛ ما هو حاكم على المعلوم. فإن قال المعلوم شيئا؛ كان لله الحجّة البالغة[8] عليه بأن يقول له: ما علمتُ هذا منك إلّا بكونك عليه في حال عدمك، وما أبرزتُك في الوجود إلّا على قدر ما أعطيتني من ذاتك بقبولك. فيعرفُ العبدُ أنّه الحقّ؛ فتندحض حجّة الخلق في موقف العِرفان الإلهيّ الخاصّ. وأمّا في العموم فالأمر فيه قريب، والحكم يختلف بحسب فَهْمِ الرجال فيه؛ فما كلّ أحد تقام عليه حجّة، تقام على الآخر. فلكلّ صنف حجّة عند الله، بها يظهر على عباده ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ﴾ بالحجّة ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾[9] حيث يظهر على كلّ صنف بما تقوم به الحجّة لله عليه. فلولا إطلاقُ

---

(١) [الشورى: ١٣]
(٢) ص ١١٩
(٣) [البقرة: ٢٨٦]
(٤) [المزمل: ٢٠]
(٥) [البقرة: ٢٨٥]
(٦) [البقرة: ٩٣]
(٧) [الأنعام: ١٤٩]
(٨) ص ١١٩ب
(٩) [الأنعام: ١٨]

التكليف ما كان خصما، ولا عمل لنا معه مجلس حكم، ولا ناظرناه. فافهم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: إدراك السُّبُحات الوجهيّة

سُـبُحاتُ الوَجْهِ تُدْرِكُنا وَهْيَ بِالإِدْرَاكِ تُعْدِمُنا
غَيْرَةً(١) مِنْهَـا عَلَيْـهِ فَهَـلْ أَحَـدٌ مِنْكُمْ يُفَهِّمُنـا
كَيْفَ كانَ الأَمْرُ فِيْهِ فَلَمْ نَلْفِ مَوْجُودًا يُعَرِّفُنـا

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢) وقال ﷺ في الحجب الإلهيّة المرسلة بينه وبين خلقه إنّه تعالى: «لو رفعها لأحرقت سبحاتُ الوجه ما أدركه بصره من خلقه» وقيل له ﷺ: «أرأيت ربَّك؟ فقال: نور أَنَّى أراه». فهذه الحجب؛ إن كانت مخلوقة؛ فكيف تبقى للسبحات؛ فإنّها غير محجوبة عنها؟ لكن اعلم أنّه سِرٌّ أخفاه الله عن عباده، سمّى ذلك الإخفاءَ: حجبا نوريّة وظلاميّة. فالنور منها (هو) ما حجب به من المعارف الفكريّة به، والظلمة منها (هي) ما حجب به من الأمور الطبيعيّة المعتادة. فلو رَفع هذه الحجب عن بصائر عباده؛ لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه.

وهذا الإحراق إنما هو اندراج نورٍ أدنى(٣) هم فيه؛ بل هم هو، في نورٍ أعلى؛ كاندراج أنوار الكواكب في نور الشمس(٤). كما يقال في الكوكب، إذا كان تحت الشعاع، مع وجود النور في ذات الكوكب: إنّه محترق؛ فلا يراد به العدم؛ بل تبدُّل الحال على العين الواحدة في نظر الناظر. فانتقل الاسم عليه وعنه بانتقال الحكم؛ كان الحطب حطبا، فلمّا احترق سمّي: فحما، والجوهر واحد. ومعلوم أنّ الكواكب على ضوئها في نفسها، ولكن لا نراها لِضعف الإدراك. فلو رفعها في حقّ

---

(١) ص ١٢٠
(٢) [النور: ٣٥]
(٣) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٤) ص ١٢٠ب

العلماء؛ لرأوا نفوسَهم عينَهُ؛ وكان الأمر واحدا. لكنّه رفعها عنهم؛ فرأوا ذواتهم ذاتا واحدة؛ فقالوا ما حكي عنهم مِن: "أنا الله" و"سبحاني". لكن العامّة لم تُرفع عنهم؛ فلم يشهدوا الأمر على ما هو عليه ﴿فَتَنَـٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾[1]. وأَسَرَّ العارفون النجوى؛ أدبا مع الله؛ فإنّهم الأدباء.

قال ﷺ: «لا تُعطوا الحكمة غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلَها فتظلموهم» فما قال الشارع للعارفين أشدّ تكليفا من هذا الحكم؛ لأنّه أمرهم بالمراقبة لكلّ شخص شخص. فهم يراقبون العالَم من أجل هذا الحديث؛ لأنّهم أهل حكمة؛ فمن رأوا فيه الأهليّة؛ أعطوه؛ لئلّا يتّصفوا بالظلم في حقّه، وإن لم يروا فيه أهليّة؛ لم يعطوه؛ لئلّا يتّصفوا بالظلم في حقّها. فلا يزالون مراقبين العالَم دائما[2] أبدا، وهذا حظّهم من قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا﴾[3]. فمَن راقب بعين الله؛ لم يشغله شأن عن شأن؛ فهو يتصرّف في كلّ شيء بذاته؛ لأنّه إلهيّ المشهد، والقبول من[4] المتصرِّف فيه؛ فالمصرِّف مستريح من هذا الوجه. ومَن راقب بعين نفسه -من خلف حجاب ذاته- فهو في غايةٍ من الجهد والتعب؛ فلا يزال في نَصبٍ ما دامت هذه صفته.

فَبِالنُّورِ تُدْرَكُ أَنْوارُهُ وبِالنُّورِ يُدْرِكُ ما يُدْرَكُ
فَمَنْ يَكُنْ بِنَعْتِ حَقٍ لَهُ يَمْلِكُ بالذَّاتِ وَلا يُمْلَكُ

وهذا القدر من الإشارة في هذه المنازلة كافٍ لمن عَقَلَ. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) [طه: ٦٢]
(٢) ص ١٢١
(٣) [الأحزاب: ٥٢]
(٤) ثابتة بالهامش بقلم الأصل
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والخمسون وأربعمائة
في معرفة منازلة: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾[1]

ثَلاثَـةٌ كُلُّهُمْ مُصْـــطَفَى ... ذُو الظُّلْمِ والسابِقُ والمُقْتَصِدْ
وَرَّثَهُمْ[2] كِتـابَهُ فـاعْتَلَوا ... بِالعِلْمِ فِي ذَاكَ عَنِ المُعْتَقِـدْ
واخْتارَهُمْ لِنَفْسِهِ فاعْتَلَتْ ... هِمَّتُهُمْ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ شُـــهِدْ

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾[3] أي كلّ ذلك بأمر الله.

فالظالم لنفسه؛ لعلمه بقدرها عند الله؛ فهو يظلم لها، لا يظلمها، فيعطي كلّ ذي حق حقّه، إلّا الحقّ؛ فإنّه لا يعطيه كلّ حقّه؛ بل يعطيه مِن حقّه -تعالى- ما يسمَّى به: أديبا، وما لا يسمّى به أديبا يظلمه فيه من أجل نفسه، حتى يلحق برتبة الأنبياء. فمثل هذا الظلم من الفضل الإلهيّ على عبده. فمن كان مشهده هذا سمّي: ظالما لنفسه، مع أنّه مصطفى. وما أوقفه على ذلك إلّا علمه بالكتاب، فهو يحكم به كما قال الذي عنده علم من الكتاب لسليمان ﷺ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ﴾[4] فلولا الكتاب ما علم آصف بن برخيا ذلك.

وأمّا المقتصد فهو[5] الذي اقتصد في كلّ موطن على ما يقتضيه حكم الموطن؛ فهو بحكم الموطن، لا بحكم نفسه. وهم أهل الله الأخفياء، الأبرياء. فمشهد الظالم: ما يجب للحقّ فلا ينسبه إليه، ومشهد المقتصد: المَواطن وما تستحقّ. فالظالم يدخل في حكم المقتصد. ولهذا كان المقتصد وسطا؛ لأنّه على حقيقةٍ ليست للطرفين، وفيه من حكم الطرفين ما يحتاج إليه أو يندرج فيه.

---

(١) [ص: ٤٧]
(٢) ص ١٢١ب
(٣) [فاطر: ٣٢]
(٤) [النمل: ٤٠]
(٥) ص ١٢٢

وأمّا السابق بالخيرات فهو الذي يتهيّأ لحكم المواطن قبل قدومها عليه. وتجتمع هذه الأحوال في الشخص الواحد؛ فيكون ظالما، مقتصدا، سابقا بالخيرات. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الستّون وأربعمائة
في معرفة منازلة: الإسلام والإيمان والإحسان الأوّل والثاني[1]

عَلِمْتُ أَنِّيَ هِمْتُ ولَكِنْ ما فَهِمْتُ
مُرادَ اللهِ فِيْهِ لِكَوْنِي ما شهِدْتُ
فإِسْلامٌ تبَدَّى بِقَوْلِي: قَدْ سَلِمْتُ
بِهِ مِنْ كُلِّ سُوْءٍ بِهِ أَيْضًا نَعِمْتُ
وإِيمانٌ خَفِيٌّ ولَكِنْ ما كَتَمْتُ
وإِحْسانٌ[2] أَرَاهُ بِتَشْبِيْهٍ فَقُلْتُ
تَعالَى عَنْ شُهُودِي لأَنِّي قَدْ جَهِلْتُ
بِأَنَّ الحَقَّ فِيْهِ وحَقًّا ما قَصَدْتُ
وعِلْمِي شاهِدٌ لِي بِأَنِّي قَدْ شَهِدْتُ

قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾[3] وقال: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[4] وورد في الخبر الصحيح الفرقُ بين الإيمان، والإسلام، والإحسان. فالإسلام عمل، والإيمان تصديق، والإحسان رؤية، أو كالرؤية.

فالإسلام انقياد، والإيمان اعتقاد، والإحسان إشهاد. فمن جمع هذه النعوت، وظهرت عليه أحكامها؛ عمّ تجلّي الحقّ له في كلّ صورة؛ فلا ينكره حيث تجلّى، ولا يظهره في الموطن الذي

(١) الإحسان الثاني: إحسان الإحسان
(٢) ص ١٢٢ب
(٣) [الحجرات: ١٤]
(٤) [الرحمن: ٦٠]

يحبّ أن يخفى. فيساعد الحقّ لعلمه بإرادته لعلمه بالمواطن وما يستحقّه. فما أشرف هذه المنزلة لمن تدلّى عليها من شرف!؛ فهو المؤمن للمؤمن، والمحسن للمحسن، وهو المسلم للسلام.

فإنّ الحقّ إذا فعل ما يريده منه العبد؛ فقد انقاد له، فيقول العبد: "ربّ اغفر لي" فيغفر له؛ لأنّه صادق في قوله: «هل من مستغفر[1] فأغفر له؟» فلقد فات الناس خيرٌ كثير؛ لِجَهلهم، وما توغّلوا فيه من تنزيه الحقّ حتى أكذبوه. ولهذا قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾[2] وليس الحقّ إلّا ما قاله عن نفسه. فلولا ما علم أنّ العالم يعلمه ما قال لهم: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ فحاجةُ الحقّ في نفسه إلى ظهوره، أعظمُ من حاجة المُظهر له إلى إظهاره. فإنّ الحقّ قد حجر علينا إظهارَ الحقّ في مواطن؛ كالغيبة والنميمة وكتم الأسرار، وكلّها حقّ ممنوع الظهور في الكون القوليّ، لا في عينه من حيث هو صفة لمن قام به؛ فهو الظاهرُ الخفيّ.

فالإحسانُ من الحقّ: رؤية، ومن العبد: كأنّه. والإيمان من الحقّ والخلق على حقيقته. وكذلك الإسلام عند العارفين به. غير أنّه لا يقال في الحقّ: "إنّه مسلم" فما كلّ ما يُدرى يُقال، ولا كلّ ما يُشهد يُذاع، صدورُ الأحرار قبورُ الأسرار ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ١٢٣
(٢) [النساء: ١٧١]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والستّون وأربعمائة
في معرفة منازلة: مَن أسدلتُ عليه حجاب كنفي
فهو من ضنائني؛ لا يَعرف ولا يُعرف

إنَّ[1] الضَّـنائِنَ عِنْدَ اللهِ فِي سِـتْرٍ   مُخَدَّرُونَ فَلا تُدْرَى وَلا تَدْرِي
يَغارُ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ مِثْلَ ما حُجِبَتْ   بَيْنَ اللَّيَـالِيَ صَـــوْنًا لَيْلَةُ القَدْرِ
فَلا يَرَاهـا سِـــوَى مَنْ لا يُقَيِّـدُهُ   نَعْـتٌ يُجَرِّدُهُ مِنْ عـالَمِ الأَمْرِ
يَبْـدُو لِنَـاظِرِهِ مِنْ خَلْفِ زَافِرِهِ[2]   مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ

قال الله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾[3] وهم العارفون -إشارة لا تفسيرا- المجهولون في العالم؛ فلا يَظهر منهم ولا عليهم ما يُعرفون به. وهم لا يَشهدون في الكون إلّا الله، لا يَعرفون ما العالَم؛ لأنّهم لا يشهدونه عالَمًا.

فالحَقُّ سارٍ ولَكِنْ لَيْسَ يَدْرِيهِ   إلّا الذِي قالَ فِيْهِ إنّهُ فِيْهِ

لكلّ مليك حَرَمٌ وحُرَمٌ، وهؤلاء العارفون العلماء به حُرَمُهُ وحَرَمُهُ، الذي هم فيه العوائد العامّة؛ فما سترهم إلّا بما هو مشهود[4] للعام والخاصّ. فالعالِم يشهد الحقّ اعتقادا وعينا، ويشهد العالَمَ حِسًّا، وهؤلاء يشهدون الحقّ عينا، ويشهدون العالَم إيمانا؛ لكون الحقّ أخبرهم أنّ ثمّ عالَما؛ فيؤمنون به، ولا يرونه. كما أنّ العالَم يؤمنون بالله، ولا يرونه. فهم (= هؤلاء العارفون) شهداء

---

(١) ص ١٢٣ب
(٢) الزوافر: أضلاع الجنبين. وزافرة الرجل: أنصاره وخاصته. والزافرة: الكاهل.
(٣) [الرحمن: ٧٢]
(٤) ص ١٢٤

حقٍّ بحقٍّ، وهم في مقعد صدق فيما تحقَّقوا به.

فإن قيل لهم: فقولكم بالشاهد والمشهود فرق؟ فيقولون عند ذلك: أليس تشهد ذاتك بذاتك؟ فأنت غيرك!. وكلامهم في هذا كلّه مع الحقّ: شهودا، ومع الإيمان بأنّ ثَمّ عالَما: أدبا وإيمانا. فهم المؤمنون حقًّا، والعلماء صدقا.

وهذا بعض ما وقفنا عليه من منازلات الحقّ؛ فإنّها أكثر من أن يحصرها عَدٌّ، أو يضبطها حَدٌّ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

وها نحن -بحمد الله ومعونته وإلهامه- نشرع في الأقطاب، والهِجِّيرات التي كانوا عليها؛ أبتغي -بذلك- الإعلام بأنّه مَن عمل على ذلك؛ وجد ما وجدوا، وشهد ما شهدوا؛ إذ بنيتُ كتابي هذا؛ بل بناه الله -لا أنا- على إفادة الخلق؛ فكلّه فتح من الله -تعالى- وسلكتُ فيه طريق الاختصار -أيضا- عن سؤال من العبد ربَّه في ذلك؛ لأنّه لا يقتضي حالنا إلّا إبلاغ ما أمر الحقُّ بإبلاغه ﴿وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[2] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي[3] ٱلسَّبِيلَ﴾.

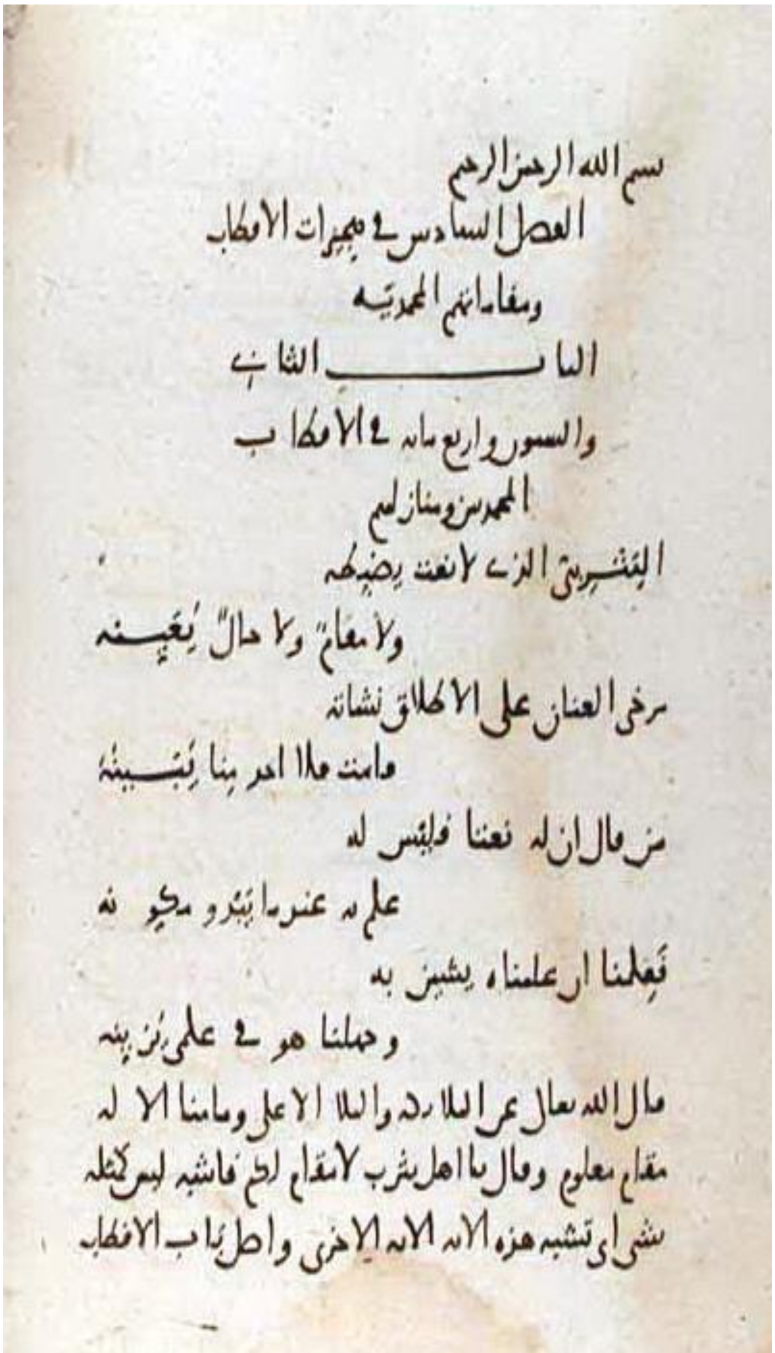
وانتهى السفر التاسع والعشرون بانتهاء الباب الأحد والستّين وأربعمائة من هذا الكتاب، يتلوه إن شاء الله الباب الثاني والستّون وأربعمائة في الأقطاب المحمّديّين ومنازلهم، والحمد لله حقّ حمده، وسلام على عباده الذين اصطفى.[4]

(١) [الأحزاب: ٤]
(٢) [إبراهيم: ٢٧]
(٣) ص ١٢٤ب
(٤) ثابت بالهامش شهادة محمد بن إسحق القونوي في مقابلة هذه النسخة بالنسخة الأُولَى بعد عامين من وفاة الشيخ ابن العربي، كما يلي: "عورضت بالنسخة الأُولَى، وكلتاهما بخط الشيخ ﷺ، وذلك بحلب المحروسة، وتم ذلك أوّل ربيع الأول سنة أربعين وستمائة. كتبه محمد بن إسحق خادم الشيخ ﷺ. وكانت المعارضة بقراءته، وسمع بالقراءة.. مجد الدين أبو بكر بن بندار بن زنكي التبريزي. وتم ذلك في مؤرخه".
وبجانب ذلك ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٦٤

المحتويات

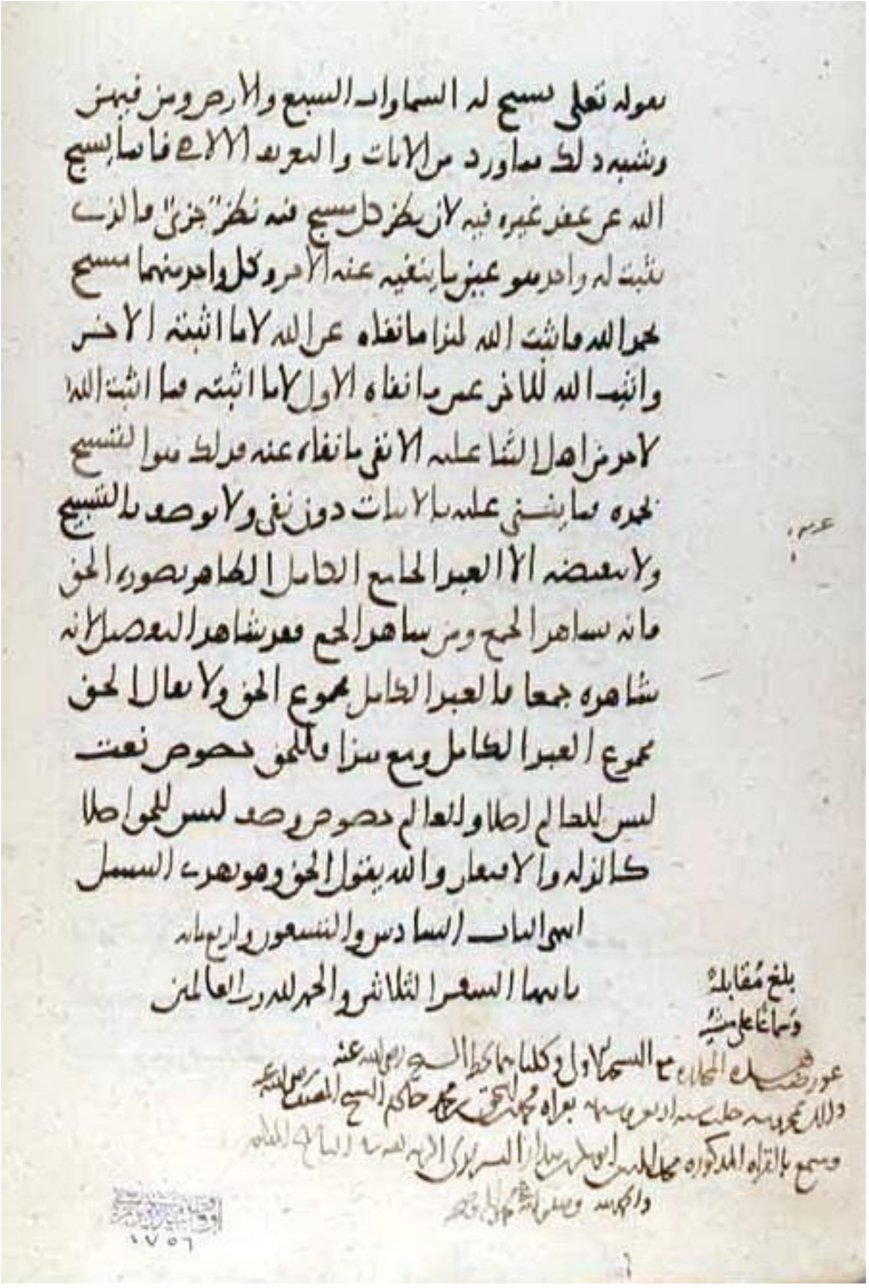
السفر الموفي ثلاثين من الفتوح المكّيّ[1]

(١) العنوان ص ١ب، وكتب بجانبه: "قوبل به". وتحته عبارة: "إنشاء سيّدنا وشيخنا الإمام الأعظم الفرد الوارث الأكمل شيخ الإسلام والمسلمين سلطان المحققين محيي الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي، رضي الله عنه وأرضاه به منه". ويليه بخط الشيخ ابن العربي: "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القونوي عنه". ويليه بخط حديث: "وقف هذا الكتاب صاحبه المذكور اسمه بخط المؤلف أعلاه هذا المكتوب رضي الله عنهما، في المكان والشرط المذكورين في أوائل الكتاب وآخره، تقبل الله منه، ليس لأحد تغيير شرطه. فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم". ثم طابع دمغة برقم ١٨٧٤، وختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٥٦،. وبجانبه إشارة إلى عدد الصفحات أنها ٢٤٧ صحيفة.



بسم الله الرحمن الرحيم
الفصل السادس في بحيرات الاقطاب
ومقاماتهم المحمدية
الباب الثاني
والستون واربع مائة في الاقطاب
المحمديين ومنازلهم
ان التشريق الذي لا نعت يضبطه
ولا مقام ولا حال يعينه
مرخى العنان على الاطلاق نشاته
فما ترى احدا منا يبينه
من قال ان له نعتا فليس له
علم به عندما يبدو ويكونه
نعلمنا ان علمناه يشين به
وجهلنا هو في علمي يزينه
قال الله تعالى عن الملائكة وانا لا على وما منا الا له
مقام معلوم وقال يا اهل يثرب لا مقام لكم فاشبه ليس كمثله
شيء اي تشبه هذه الآية الآية الاخرى واطال باب الاقطاب

الصفحة الثانية من مخطوط قونية


بقوله تعالى تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن
وشبه ذلك مما ورد من الآيات والعربية [illegible] فأما تسبيح
الله عن عقل غيره فيه لأن يكون كل مسبح منه نظر جزئي والذي
يثبت له واحد هو عين ما ينفيه عنه الآخر وكل واحد منهما مسبح
لحمد الله ما أثبت الله لنزاهة ما نفاه عن الله لأنما أثبته الآخر
وأثبت الله للآخر عين ما نفاه الأول لأنما أثبته فما أثبت الله
لأحد من أهل الثناء عليه إلا نفي ما نفاه عنه فذلك سوا التسبيح
بحمده بما يثني عليه بالإثبات دون نفي ولا يوصف بالتسبيح
ولا بعضه إلا العبد الجامع الكامل الظاهر بصورة الحق
فإنه شاهد الحق ومن شاهد الحق فمن شاهد العقل لأنه
شاهده جمعا فالعبد الكامل مجموع الحق ولا يقال الحق
مجموع العبد الكامل ومع سر فالحق خصوص نعت
ليس للعالم أصلا وللعالم خصوص وصف ليس للحق أصلا
كالذلة والافتقار والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
انتهى الباب السادس والتسعون وأربعمائة
بانتهائها السفر الثلاثين والحمد لله رب العالمين

بلغ مقابلة وسماعا على مؤلفه

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الفصل السادس في هِجِّيرات الأقطاب ومقاماتهم المحمّديّة

الباب الثاني والستّون وأربعمائة

في الأقطاب المحمّديّين ومنازلهم

اليَثْرِبِيُّ الَّذِي لا نَعْتَ يَضْبِطُهُ ... وَلا مقـامٌ وَلا حـالٌ يُعَيِّنُـهُ
مُرْخَى العِنانِ عَلَى الإِطْلاقِ نَشْأَتُهُ ... قـامَـتْ فَلا أَحَـدٌ مِنَّا يُبَيِّنُـهُ
مَنْ قَـالَ إِنَّ لَهُ نَعْتًـا فَلَيْسَ لَهُ ... عِلْمٌ بِـهِ عِنْـدَما يَبْـدُو مُكَوِّنُـهُ
فَعِلْمُنَـا إِنْ عَلِمْنَـاهُ يُشِـــينُ بِـهِ ... وجَهْلُنَـا هُوَ فِي عِلْمِي يُزَيِّنُـهُ

قال الله -تعالى- عن الملائكة والملأ الأعلى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[٢] وقال: ﴿يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[٣] فأشبه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[٤] أي تشبه هذه الآيةُ الآيةَ الأخرى. وأصلُ باب الأقطاب قوله[٥] ﷺ: «كلّكم راعٍ» حتى الإنسان على جوارحه وجميع قواه؛ من باديةٍ وهي الظاهرة، وحاضرةٍ وهي الباطنة.

فاعلم أنّ الأمور كثيرة مختلفة في العالَم. فكلُّ شيء يدور عليه أمرٌ مّا من الأمور؛ فذلك الشيء قطبُ ذلك الأمر. وما من شيء إلّا وهو مركّب من روح وصورة؛ فلا بدّ أن يكون لكلّ قطب روح وصورة. فروحه تدور عليه أرواح ذلك الأمر الذي هذا قطبُه، وصورة ذلك القطب تدور عليه صور ذلك الأمر الذي هذا قُطْبُهُ. يسمّى الوجهُ الواحد من القطب: جنوبيّا[٦] وهو الروح، والآخر: شماليّا[٧] وهو الصورة. فمن جملة أصناف العالَم الأناسي[٨]؛ وهم المقصودون من وجود

(١) البسملة ص ٢
(٢) [الصافات: ١٦٤]
(٣) [الأحزاب: ١٣]
(٤) [الشورى: ١١]
(٥) ص ٢ب
(٦) ق: جنوبي
(٧) ق: شمالي
(٨) ق: "الإنساني" وصححت فوقها: "الأناسي" مع إشارة التصويب، ولكن من غير إشارة المسح

العالَم بالقصد الثاني، لا بالقصد الأوّل. وأمّا القصد الأوّل؛ فالقصد بوجود العالَم (هو) عبادةُ الله، أعني عبادة العرفان الحادث لكمال الوجود. غير أنّه في كلّ صنف من أصناف العالَم تامٌّ غير كامل، وما كمل إلّا بهذه النشأة الإنسانيّة الكاملة، وما عدا الكاملة فهو الإنسان الحيوان المسمّى بالحدّ: حيوانا ناطقا(١)، والأقطاب من الكمَّل.

ثمّ إنّ الله جعل العالم الجسميّ والجسمانيّ في منزلين: منزل يسمّى الدنيا، ومنزل يسمّى الآخرة، وجعل سكانهما: الإنسَ والجانَّ، والمعتبر فيهما: الإنسُ، والمعتبر من الإنسِ: الكمّلُ لا غير؛ وهم الذين ذِكْرُهم(٢): "اللهْ" لا يزيدون عليه في نفوسهم، هذا ذِكْرُهم في نفوسهم وفي خلواتهم باللسان. وأمّا في العموم فـ(ذِكْرُهم): "لا إله إلّا الله" ثمّ بعدها أنواع الذِّكْرِ من "سبحان الله" المقيّد والمطلق، و"الحمد لله" كذلك، و"الله أكبر" كذلك، و"لا حول ولا قوّة إلّا بالله" كذلك.

فعمر بهذا الصنف المقصود من العالَم أوّلا؛ الدار الدنيا من الدارين، وجعل سكناهم فيها بآجال مسمّاة ينتهون إليها، ثمّ ينتقلون عند فراغ مدّتهم إلى الدار الآخرة. ونَقْلَتُهُمْ على ضربين: منهم من ينتقل بموت؛ وهو مفارقة الحياة الدنيا؛ فيحيا بحياة الآخرة، ومنهم من ينتقل بالحياة الدنيا من غير موت؛ وهو الشهيد في سبيل الله خاصّة، وما يقال فيه بأنّه أفضل من الميّت؛ إلّا أنّه أفضل من بعض الموتى.

ثمّ إنّ الله جعل هذا الصنف الإنسانيّ في الدنيا أُمما كثيرين، ثمّ بعث في كلّ أمّة رسولا ليُعلمها ما هو الأمر عليه الذي خُلِقوا له، ويُعلمهم بما للحقّ عليهم أن يفعلوه، وما لهم -إذا فعلوا ذلك- من الخير عند الله في الدار الآخرة، وماذا عليهم، إذا لم يفعلوا، من العقوبة عند الله في الدار الدنيا -إذا عَلِم ولاة أمرهم ذلك- وفي الآخرة. ثمّ جعل الفضل فيهم: فمنهم الفاضل والأفضل من الأمم ومن الرسل، وختَمَ الأمم بأمّة محمد ﷺ(٣) وجعلهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾(٤) وختَمَ بمحمد ﷺ جميع الرسل -عليهم السلام- وختم بشرعه جميع الشرائع؛ فلا رسول بعده يشرّع، ولا شريعة بعد شريعته تنزل من عند الله؛ إلّا ما قرّره شرعه من اجتهاد علماء أمّته، في استنباط الأحكام من كتابه وسنّة

(١) "حيوانا ناطقا" كتبتا في ق: "حيوان ناطق"
(٢) ص ٣
(٣) ص ٣ب
(٤) [آل عمران: ١١٠]

نبيّه.

وأعني بالسنّة: الحديث، لا من قياس. وأعني بالقياس هنا: قياس فرع على فرع، لا قياس فرع على أصل؛ فإنّ قياس الفرع على الأصل هو[1] المستنبَط الذي ثبت بالاجتهاد، وجعله الفقهاء أصلا رابعا، كما جعلوا الإجماع أصلا ثالثا؛ وهو إجماع الصدر الأوّل، وقالوا: إنّهم ما أجمعوا على أمر إلّا ولا بدّ أن يعرفوا فيه نصًّا يرجعون فيه إليه، إلّا أنّه ما وصل إلينا، مع قَطْعِنا به. فإنّه من المحال أن يجتمعوا على حكم لا يكون لهم فيه نصّ؛ لأنّ نظرهم وفِطَرَهم مختلفة؛ فلا بدّ من الاختلاف؛ وقد أجمعوا على أمر؛ فذلك الحكم مقطوع به عندنا أنّهم فيه على نصّ من الرسول ﷺ. ولا حُكمَ بإجماعٍ بعد إجماع الصدر الأوّل.

فلمّا كان الأمر على ما قرّرناه في هذا الباب؛ فاشتغلنا بذِكْر الأقطاب المحمّديّين لكون[2] محمد ﷺ «سيّد الناس يوم القيامة»، وهو وأُمّته: الآخِرون الأوّلون؛ فاعتبرنا من الرسل محمدا ﷺ، ومن الأمم أُمّته ﷺ.

واعلم أنّ الأقطاب المحمّديّين على نوعين: أقطاب بعد بعثته، وأقطاب قبل بعثته. فالأقطاب الذين كانوا قبل بعثته فهم الرسل؛ وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رسولا. وأمّا الأقطاب من أمّته الذين كانوا بعد بعثته إلى يوم القيامة؛ فهم اثنا عشر قطبا، والختمان خارجان عن هؤلاء الأقطاب؛ فهم من المفرَّدين. وسيأتي في آخر الكتاب ذِكْر الختم، ويأتي بعد هذا الباب ذِكْر الاثني عشر قطبا مستوفى -إن شاء الله تعالى-.

فأمّا منازلُ الأقطاب المحمّديّين الذين هم الرسل -صلوات الله عليهم أجمعين- فلا سبيل لنا إلى الكلام على منازلهم؛ فإنّ كلامَنا عن ذوق، ولا ذوق لنا في مقامات الرسل -عليهم السلام-، وإنما أذواقنا في الوراثة خاصة. فلا يتكلّم في الرسل إلّا رسول، ولا في الأنبياء إلّا نبيّ أو رسول، ولا في الوارثين إلّا رسول أو نبيّ أو وليّ، أو مَن هو منهم؛ هذا هو الأدب الإلهيّ. فلا تُعرف مراتبُ الرسل إلّا من الختم العام الذي يختم الله به الولاية العامّة في آخر الزمان؛ وهو عيسى بن[3] مريم،

(١) ق: "فهو" وفي س: "فذلك هو" وما أثبتناه فمن هـ
(٢) ص ٤
(٣) ص ٤ب

روحُ الله. فإن سئل عن ذلك؛ فهو يترجم عنهم وعن تفاضلهم؛ فإنّه رسول منهم.

وأمّا نحن فلا سبيل إلى ذلك. فكلامنا في أقطاب الأمم؛ الذين هو ورثة أنبيائهم وأرسالهم، وفي أقطاب هذه الأمّة المحمّديّة المتأخّرة المنعوتة بالخيريّة على جميع الأمم السالفة؛ مؤمنيهم وكافريهم. فكافرهم شرٌّ[1] من كافري الأمم، ومؤمنهم خير من مؤمني الأمم؛ فلهم التقدّم؛ كما ورد في الخبر في قريش أنّهم المقدَّمون على جميع القبائل في الخير والشرّ، وجعل الإمامة فيهم؛ سَوَاء عدلوا أم جاروا. فإن عدلوا فلرعيّتهم ولهم، وإن جاروا فلرعيّتهم وعليهم، يعني: ما فرّطوا فيه من حقوق الله، وحقوق مَن استرعاهم الله عليهم. فأقطاب هذه الأمّة المختارة مقدَّمون على الأقطاب المتقدّمين في الأمم السالفة، أعني الأقطاب الوارثين المتّبعين آثارَ رسلهم.

ثمّ نرجع ونقول: إنّ أقطاب هذه الأمّة المحمّديّة على أقسام مختلفة. وما أعني بالأقطاب الذين لا يكون في كلّ عصر منهم إلّا واحد، إنما نذكر ذلك في الاثني عشر قطبا في الباب الذي يلي هذا الباب، وإنما أذكر في الأقطاب المحمّديّين كلّ من دار عليه أمر جماعة من الناس في إقليم أو جهة. كالأبدال في[2] الأقاليم السبعة؛ لكلّ إقليم بدلٌ هو قطب ذلك الإقليم. وكالأوتاد الأربعة؛ لهم أربع جهات يحفظها الله بهم من شرق، وغرب، وجنوب، وشمال؛ لكلّ جهة وتد. وكأقطاب القُرى؛ فلا بدّ في كلّ قرية من وليّ لله -تعالى- به يحفظ الله تلك القرية؛ سَواء كانت تلك القرية كافرة أو مؤمنة؛ فذلك الوليّ قُطْبها.

وكذلك أصحاب المقامات. فلا بدّ للزُّهّاد من قطبٍ يكون المدار عليه في الزهد في أهل زمانه، وكذلك في التوكّل، والمحبّة، والمعرفة، وسائر المقامات والأحوال؛ لا بدّ في كلّ صنف صنف من أربابها من قطب يدور عليه ذلك المقام. ولقد أطلعني الله -تعالى- على قطب المتوكّلين؛ فرأيت التوكّل يدور عليه كأنّه الرحى حين تدور على قطبها؛ وهو عبد الله بن الأستاذ الموروري، من مدينة مورور ببلاد الأندلس. كان قطب التوكّل في زمانه؛ عاينتُه وصحبتُه بفضل الله، وكشفه لي. ولَمّا اجتمعتُ به عَرَّفته بذلك؛ فتبسّم، وشكر الله -تعالى-.

(١) كانت في ق: "خير" عليها إشارة مسح وتصحيح بقلم الأصل: "شرٌّ".
(٢) ص ٥

وكذلك اجتمعتُ بقطب الزمان، سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة بمدينة فاس. أطلعني الله عليه في واقعة، وعرّفني به.

فاجتمعنا يوما ببستان ابن حيّون بمدينة فاس، وهو في الجماعة لا يؤبَهُ له. فحضر في[1] الجماعة -وكان غريبا من أهل بجاية؛ أَشَلَّ اليد- وكان في المجلس معنا شيوخ من أهل الله، معتبَرون في طريق الله، منهم أبو العباس الحصّار، وأمثاله. وكانت تلك الجماعة بأسرها، إذا حضروا يتأدّبون معنا؛ فلا يكون المجلس إلّا لنا، ولا يتكلّم أحد في علم الطريق فيهم غيري، وإن تكلّموا فيما بينهم رجعوا فيها إليّ.

فوقع ذِكْرُ الأقطاب، وهو في الجماعة. فقلت لهم: يا إخواني؛ إنّي أذكر لكم في قطب زمانكم عجبا!. فالتفتَ إليّ ذلك الرجلُ الذي أراني اللهُ في منامي أنّه قطب الوقت، وكان يختلف إلينا كثيرا، ويحبّنا. فقال لي: قل ما أطلعك الله عليه، ولا تُسَمِّ الشخص الذي عيّن لك في الواقعة، وتبسّم، وقال: الحمد لله. فأخذت أذكر للجماعة ما أطلعني الله عليه من أمر ذلك الرجل. فتعجّب السامعون! وما سمّيته، ولا عيّنته. وبقينا في أطيب مجلس مع أكرم إخوان إلى العصر، ولا ذكرت للرجل أنّه هو. فلمّا انفضّت الجماعة، جاء ذلك القطب، وقال: جزاك الله خيرا؛ ما أحسن ما فعلت؛ حيث لم تسمّ الشخص الذي أطلعك الله عليه، والسلام عليك ورحمة الله. فكان سلام وداع، ولا علم لي بذلك. فما رأيته بعد ذلك في المدينة إلى الآن!.

فالأقطاب[2] المحمّديّون هم الذين ورثوا محمدا ﷺ فيما اختصّ به من الشرائع والأحوال، مما لم يكن في شرع تقدّمه، ولا في رسول تقدّمه. فإن كان في شرع تقدّم شرعه وهو من شرعه، أو في رسول قبله وهو فيه ﷺ؛ فذلك الرجلُ وارثُ ذلك الرسول المخصوص، ولكن من محمد ﷺ؛ فلا يُنسب إلّا إلى ذلك الرسول، وإن كان في هذه الأمّة. فيقال فيه: موسويّ إن كان من موسى، أو عيسويّ، أو إبراهيميّ، أو ما كان من رسول، أو نبيّ. ولا يُنسب إلى محمد ﷺ إلّا مَن كان بمثابة ما قلناه مما اختُصَّ به محمد ﷺ وليس أعمّ في الاختصاص من عدم التقييد بمقام يتميّز به. فما يتميّز المحمّديّ إلّا بأنّه لا مقام له يتعيّن؛ فمقامه أن لا مقام.

---

(١) ص ٥ب
(٢) ص ٦

ومعنى ذلك ما نبيّنه؛ وهو أنّ الإنسان قد تغلب عليه حالته؛ فلا يُعرف إلّا بها؛ فيُنسب إليها ويتعيّن بها. والمحمّديّ نِسبةُ المقامات إليه نِسبةُ الأسماء إلى الله؛ فلا يتعيّن في مقام يُنسب إليه، بل هو في كلّ نفَس، وفي كلّ زمان، وفي كلّ حال؛ بصورة ما يقتضيه ذلك النفَس، أو الزمان، أو الحال. فلا يستمرّ تقيُّده[1]؛ فإنّ الأحكام الإلهيّة تختلف في كلّ زمان؛ فيختلف باختلافها؛ فإنّه ﷻ كُلَّ يَوْمٍ فِي شَأْنٍ. فكذلك المحمّديّ وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[2] ولم يقل: عقل؛ فيقيّده. والقلب ما سمّي إلّا بتقلّبه في الأحوال والأمور دائمًا مع الأنفاس.

فمن عباد الله من يعلم ما يتقلَّب فيه في كلّ نفَس، ومنهم من يغفل عن ذلك. فالقطب المحمّديّ أو المفرّد هو الذي يتقلّب مع الأنفاس علمًا، كما يتقلّب معها حالًا كلُّ واحد من خلق الله. فما زاد هذا الرجل إلّا بالعلم بما يتقلّب فيه وعليه، لا بالتقليب؛ فإنّ التقلّب أمرٌ يسري في العالَم كلّه وفيه، ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون ذلك على التفصيل والتعيين، وإن علموه على الإجمال. فمنازلهم على قدر علمهم فيما يتقلّبون فيه وعليه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3] وشَرْحُ هذا الباب وبَسْطُهُ يطول؛ فرأينا الاقتصار على ما ذكرناه وأومأنا إليه وتوخّيناه، وفي ذِكرنا هِجِّيرَهم يتبيّن مقامهم، والله وليُّ التوفيق.

---

(١) ص ٦ب
(٢) [ق: ٣٧]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والستّون وأربعمائة
في معرفة الاثني عشر قطبا
الذين[1] يدور عليهم عالَمُ زمانهم

مُنْتَهَى الأَسْمَاءِ فِي العَدَدِ لاثْنَتَيْ عَشْرٍ مَعَ العُقَدِ
فَبِهِمْ حِفْظُ الوُجُودِ وَمَا فِي وُجُودِ الحَقِّ مِنْ عَدَدِ
وَهُوَ المَنْعُوتُ بِالعَـدَدِ وَهُوَ المَنْعُوتُ بِالأَحَـدِ
ظَهَرَتْ أَحْكَامُ نَشْـأَتِهِمْ فِي الَّتِي قَامَتْ بِلَا عَمَدِ
ثُمَّ فِي الأَرْكَانِ حُكْمُهُمُ فِي أَبٍ مِنْهَـا وفِي وَلَدِ

قال الله -تعالى- لنبيّه ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] وعرَّفه فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ يقول: يميلون عن أسمائه، لا بل يقول: يميلون في أسمائه إلى غير الوجه الذي قُصِد بها ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3] من ذلك؛ فكلٌّ يُجْزَى بما مال إليه فيما أوحينا يقول: ﴿ٱتَّبِعْ[4] مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[5] ولا تَمِلْ بميلهم؛ فإنّي خلقتك متَّبَعًا لا مُتّبِعًا -اسم مفعول، لا اسم فاعل- ولذلك قال له عند ذِكْر الأنبياء: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[6] لا بهم، و"هُداهم" ليس سِوَى شرع الله فقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾[7] وذكر مَن ذكر. فكان الشارع لنا (هو) اللهُ الذي شرع لهم؛ فلو أخذ عنهم لكان تابعا، فافهم.

فأقطابُ هذه الأمّة اثنا عشر قطبا، عليهم مدار هذه الأمّة، كما أنّ مدار العالَم الجسميّ والجسمانيّ في الدنيا والآخرة على اثني عشر برجا قد وكّلهم الله بظهور ما يكون في الدارين من الكون والفساد، المعتاد وغير المعتاد. وأمّا المفرّدون فكثيرون، والختمان منهم، أي من المفرّدين، فما هما قطبان. وليس في الأقطاب من هو على قلب محمد ﷺ، وأمّا المفرّدون فمنهم من هو على قلب

---

(١) ص ٧
(٢) [الإخلاص: ١]
(٣) [الأعراف: ١٨٠]
(٤) ص ٧ب
(٥) [الأنعام: ١٠٦]
(٦) [الأنعام: ٩٠]
(٧) [الشورى: ١٣]

محمد ﷺ والختم منهم، أعني: خاتم الأولياء الخاص. فأمّا الأقطاب الاثنا عشر فهم على قلوب الأنبياء -عليهم السلام-. فالواحد منهم على قلب، وإن شئت قلت: على قدم، وهو أَوْلَى؛ فإنّي هكذا رأيته في الكشف بأشبيلية، وهو أعظم في الأدب مع الرسل؛ والأدب مقامنا، وهو الذي أرتضيه[١] لنفسي ولعباد الله، فنقول:

إنّ الأوّل -أعني واحدا منهم- على قدم نوح عليه السلام والثاني على قدم إبراهيم الخليل عليه السلام والثالث على قدم موسى عليه السلام والرابع على قدم عيسى عليه السلام والخامس على قدم داود عليه السلام، والسادس على قدم سليمان عليه السلام والسابع على قدم أيّوب عليه السلام والثامن على قدم إلياس عليه السلام والتاسع على قدم لوط عليه السلام والعاشر على قدم هود عليه السلام والحادي[٢] عشر على قدم صالح عليه السلام والثاني عشر على قدم شعيب عليه السلام ورأيت جميع الرسل والأنبياء كلّهم مشاهَدَة عين، وكلّمتُ منهم هودا أخا عاد دون الجماعة. ورأيت المؤمنين كلّهم مشاهدة عين -أيضا- مَن كان منهم، ومَن يكون إلى يوم القيامة؛ أظهرهم الحقُّ لي في صعيد واحد في زمانين مختلفين.

وصاحبتُ من الرسل وانتفعت به سِوَى محمد ﷺ جماعةً؛ منهم إبراهيم الخليل، قرأت عليه القرآن. وعيسى تُبْتُ على يديه. وموسى أعطاني علم[٣] الكشف والإيضاح، وعلم تقليب الليل والنهار. فلمّا حصل عندي؛ زال الليل، وبقي النهار في اليوم كلّه؛ فلم تغرب لي شمسٌ ولا طلعتْ؛ فكان لي هذا الكشف إعلاما من الله أنّه لا حَظَّ لي في الشقاء في الآخرة. وهود عليه السلام سألته عن مسألة فعرّفني بها؛ فوقعتْ في الوجود كما عرّفني بها. هذا إلى زماني؛ هؤلاء عاشرتُ من الرسل: محمدا ﷺ وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وهودا[٤]، وداود. وما بقي فرؤية، لا صحبة.

واعلم أنّ كلّ قطب من هؤلاء الأقطاب له لَبْثٌ في العالَم -أعني دعوتَهم- فيمن بُعث إليهم آجال مخصوصة مسمّاة تنتهي إليها، ثمّ تُنسخ بدعوة أخرى، كما تُنسخ الشرائع بالشرائع. وأعني بدعوتهم: ما لهم من الحكم والتأثير في العالَم. فلنذكر مُدَدَ أعمارهم في حياتهم الدنيا. فمنهم مَن كان عمره في ولايته ثلاثا وثلاثين[٥] سنة وأربعة أشهر، ومنهم مَن كانت مدّته ثلاثين سنة وثلاثة

(١) ص ٨
(٢) بالأصل: والحادي الأحد
(٣) ص ٨ب
(٤) ق: وهود
(٥) ق: ثلاثة وثلاثون

أشهر وعشرين يوما، ومنهم من دامت مدّته ثمانيا وعشرين سنة وثلاثة أشهر وعشرة أيّام، ومنهم من دامت مدّته خمسا وعشرين سنة، ومنهم من دامت مدّته[١] اثنتين وعشرين سنة وأحد عشر شهرا وعشرين يوما، ومنهم من دامت مدّته تسع عشرة سنة وخمسة أشهر وعشرة أيّام، ومنهم من دامت مدّته ست عشرة سنة وثمانية أشهر، ومنهم من دامت مدّته ثلاث عشرة سنة وعشرة أشهر وعشرين يوما، ومنهم من دامت مدّته إحدى عشرة سنة وثلاثة أشهر وعشرة أيّام، ومنهم من دامت مدّته سنتين وتسعة أشهر وعشرة أيّام، ومنهم من دامت مدّته ثمان سنين وأربعة أشهر، ومنهم من دامت مدّته خمس سنين وستّة أشهر وعشرين يوما.

وهِجِّيرهم واحدٌ وهو: "أَللّهْ أَللّهْ" -بسكون الهاء وتحقيق الهمزة- ما لهم هِجِّير سِوَاه. وما عدا هؤلاء الأقطاب من أقطاب القرى، والجهات، والأقاليم، وشيوخ الجماعات؛ فأنواع كثيرة، وهي التي أذكر منها في هذا الفصل ما تيسّر، وما أذكر ذلك إلّا لأجل نتيجة ذلك الذِّكْر لمن دام عليه على الحال المعروفة في الذِّكْر في ﴿ٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[٢] ولو لم نقصد ذلك؛ لم يكن في ذكري وتعييني له في هذا الكتاب منفعة.

فلنذكر أوّلا من أحوال هؤلاء الأقطاب ما تيسّر مع أَحديّة هِجِّيرهم[٣]. وإنما توحَّدَ (هِجِّيرهم) لتوحُّد مقام القطبيّة؛ فذلك هو هِجِّير القطبيّة، لا هِجِّير الشخص. ولكلّ واحد منهم هِجِّير في أوقاتٍ خلاف هذا. وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يبقى في الأرض من يقول: اللّهْ اللّهْ» يريد: لا يبقى قطب يكون عليه مدار العالَم، ولا مفرَّد يحفظ الله بهمّته العالَم، وإن لم يكن قطبا. فلا تقوم الساعة إلّا على شرار الناس.

* * *

(القطب الأول وهو على قدم نوح)

فأمّا أحد الأقطاب فهو على قدم نوح عليه السلام فله من سور القرآن سورة "يس"؛ فإنّه لكلّ قطب سورة من القرآن من هؤلاء الاثني عشر. وقد تكون لمن سِوَاهم من الأقطاب -الذين ذكرناهم- السورة من القرآن، والآية الواحدة من القرآن. وقد يكون للواحد منهم ما يزيد على

(١) ص ٩
(٢) [الأحزاب: ٣٥]
(٣) ص ٩ب

السورة، وقد يكون منهم من له القرآن كلّه؛ كأبي يزيد البسطاميّ؛ ما مات حتى استظهر القرآن. فلنذكر ما يختصّ به هؤلاء الاثنا عشر من سور القرآن.

فهذا القطب الواحد له سورة "يس" وهو أكمل الأقطاب حُكما. جمع الله له بين الصورتين الظاهرة والباطنة؛ فكان خليفة في الظاهر بالسيف، وفي الباطن بالهمّة[1]. ولا أُسمّيه ولا أُعيّنه؛ فإنّي نُهيت عن ذلك، وعَرَفتُ لأيّ أمر مُنعتُ من تعيينه باسمه. وليس في جماعة هؤلاء الأقطاب مَن أُوتي جوامع ما تقتضيه القطبيّة غير هذا، كما أوتي آدم ﷺ جميع الأسماء، كما أوتي محمد ﷺ جوامع الكلم. ولو كان ثمّ قطبٌ على قدم محمد ﷺ لكان هذا القطب؛ إلّا أنّه ما ثمّ أحدٌ على قدم محمد ﷺ إلّا بعض الأفراد الأكابر، ولا يُعرف لهم عدد. وهم أخفياء في الخلق، أبرياء، علماء بالله، لا يَرزءون[2]، ولا يُعرفون فيُرزءون. مقامهم الحفظ فيما يعلمون، لا تدخل عليهم في عِلمهم شبهة تحيّرهم فيما علموه، بل هم على بيّنة من ربهم. هذا حال الأفراد.

فلنرجع إلى ذِكْر هذا القطب، فنقول: إنّ منازِلَه عند الله على عدد آيات هذه السورة، وكذلك كلّ قطب منازله على عدد آيات سورته، وسُوَرهم معلومة أذكرها جملة، ثمّ أذكرها -إن شاء الله تعالى-. فالواحد له كما قلنا: سورة يس، والثاني: سورة الإخلاص، والثالث: سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، والرابع: سورة الكافرون، والخامس: سورة "إذا زُلْزِلَتْ"، والسادس: سورة البقرة، والسابع: سورة المجادلة، والثامن: سورة آل عمران، والتاسع[3]: سورة الكهف؛ وهو الذي يقتله الدجّال، ويدرك عيسى ﷺ، والعاشر: سورة الأنعام، والحادي[4] عشر: سورة طه. وهذا القطب هو نائب الحقّ -تعالى- كما كان عليّ بن أبي طالب نائب محمد ﷺ في تلاوة سورة "براءة" على أهل مكة وقد كان بَعث بها أبا بكر، ثمّ رجع عن ذلك، فقال[5]: «لا يُبلّغ عنّي القرآن إلّا رجل من أهل بيتي» فدعا بعليّ، فأمره، فلحق أبا بكر. فلمّا وصل إلى مكة؛ حجّ أبو بكر بالناس، وبلّغ عليٌّ إلى الناس سورة "براءة" وتلاها عليهم نيابة عن رسول الله ﷺ. وهذا مما يدلّك على صحّة خلافة أبي بكر الصدّيق، ومنزلة عليّ -رضي الله عنهما- والثاني عشر: سورة "تبارك المُلك"

---

(١) ص ١٠
(٢) يرزءون: ينتقصون
(٣) ص ١٠ب
(٤) ق: الحادي أحد
(٥) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

فهذه سور الأقطاب من القرآن.

إلّا أنّ صاحب سورة "المجادلة" التّي هي: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(١) إنما سورته: "الواقعة" وله تَولُّعٌ بهذه السورة، وكذلك الذي له سورة الإخلاص لا غير، ومنازلهم كما قد ذكرنا. غير أنّ المنازل بحسب الآيات ومَن ذُكِر وما ذُكِر فيها، فإنّ التفاضل في الآيات مشهور(٢) على الوجه الذي جاء، وفضلُها يرجع إلى التالي من حيث ما هي عليه الآية في التلاوة متكلَّمٌ بها، لا من حيث أنّها كلام الله؛ فإنّ ذلك لا تفاضل فيه، وإنما التفاضل يكون فيما تكلّم به، لا في كلامه، فاعلم ذلك.

فأمّا حال هذا القطب (الأوّل) فله التأثير في العالَم ظاهرا وباطنا، يشيّد الله به هذا الدين؛ أظهره بالسيف، وعصمه من الجور؛ فحكم بالعدل الذي هو حكم الحقّ في النوازل، وربما يقع فيه مَن خالف حكمه من أهل المذاهب مثل الشافعيّة، والمالكيّة، والحنفيّة، والحنابلة، ومَن انتمى إلى قولة إمام لا يوافقها في الحكم هذا القطبُ. وهو خليفة في الظاهر. فإذا حكم بخلاف ما تقتضيه أدلّةُ هؤلاء الأئمّة؛ قال أتباعهم بِتَخْطِئَتِهِ في حكمِهِ ذلك، وأَثِموا عند الله -بلا شكّ- وهم لا يشعرون؛ فإنّه ليس لهم أن يخطّئوا مجتهدا؛ لأنّ المصيبَ عندهم واحد، لا بعينه. ومَن هذه حالُهُ فلا يُقْدِمُ على تخطئة عالِم من علماء المسلمين، كما تكلّم من تكلّم في إمارة أسامة وأبيه زيد بن حارثة حتى قال في ذلك رسول الله ﷺ ما قال. فإذا طُعِن فيمن قدّمه(٣) رسول الله ﷺ وأَمَّرَهُ، ورَجَّحوا نظرهم على نظر رسول الله ﷺ فما ظنُّك بأحوالهم مع القطب؟ وأين الشُّهرة من الشُّهرة؟ هيهات! فُزْنا وخسر المبطلون. فوالله؛ لا يكون داعيا إلى الله إلّا مَن دعا على بصيرة، لا مَن دعا على ظنٍّ وحَكَم به.

لا جرم أنّ مَن هذه حاله حَجَرَ على أمّة محمد ﷺ ما وسَّع الله به عليهم؛ فضيّق الله عليهم أمرَهم في الآخرة، وشدّد الله عليهم يوم القيامة المطالبة والمحاسبة؛ لكونهم شَدّدوا على عباد الله أن لا ينتقلوا من مذهب إلى مذهب في نازلة؛ طلبا لرفع الحرج، واعتقدوا أنّ ذلك تلاعبٌ بالدين، وما عرفوا أنّهم بهذا القول قد مرقوا من الدين. بل شَرْعُ الله أَوسع، وحُكْمُه أجمعُ وأنفعُ،

---

(١) [المجادلة: ١]
(٢) ص ١١
(٣) ص ١١ب

﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ. مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ. بَلۡ هُمُ ٱلۡيَوۡمَ مُسۡتَسۡلِمُونَ﴾[١] هذا حال هؤلاء يوم القيامة؛ فـ﴿لَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾[٢].

ولهذا القطب مقام الكمال؛ فلا يقيّده نعت، هو حكيم الوقت؛ لا يظهر إلّا بحكم الوقت، وبما يقتضيه حال الزمان. الإرادة بحكمه؛ ما هو بحكم الإرادة؛ فله السيادة، وفيه عشر خصال:

أوّلها[٣] الحِلْمُ مع القدرة؛ لأنّ له الفعل بالهمّة؛ فلا يغضب لنفسه أبدا. وإذا انتُهِكت محارم الله؛ فلا يقوم شيء لغضبه؛ فهو يغضب لله.

والثانية: الأناة في الأمور التي يحمد اللهُ الأناةَ فيها، مع المسارعة إلى الخيرات. فهو يسارع إلى الأناة، ويعرف مواطنها.

والثالثة: الاقتصاد في الأشياء؛ فلا يزيد على ما يطلبه الوقت شيئا؛ فإنّ الميزان بيده؛ يَزِنُ به الزمان والحال؛ فيأخذ من حاله لزمانه، ومن زمانه لحاله؛ فيخفض ويرفع.

والرابعة: التدبير؛ وهو معرفة الحكمة؛ فيعلم المواطن؛ فيلقاها بالأمور التي تطلبها المواطن، كما فعل أبو دجانة[٤] حين أعطاه النبيّ ﷺ السيفَ بحقّه في بعض غزواته؛ فمشى به الخُيَلاء بين الصفّين، فقال رسول الله ﷺ وهو ينظر إلى زهوه: «هذه مشية يبغضها الله ورسوله، إلّا في هذا الموطن» ولهذا كان مشيُ رسول الله ﷺ فيه سرعة، كأنما ينحطّ في صَبَبْ. فصاحب التدبير ينظر في الأمور قبل أن يبرزها في عالَم الشهادة؛ فله التصرّف في عالَم الغيب؛ فلا يأخذ من المعاني إلّا ما تقتضيه الحكمة؛ فهو الحكيم الخبير. فما[٥] ينبغي أن يبديه مجملا؛ أبداه مجملا، وما ينبغي أن يبديه مفصَّلا؛ أبداه مفصَّلا، وما ينبغي أن يبديه محكما؛ أبداه محكما، وما ينبغي أن يبديه

---

(١) [الصافات: ٢٤، ٢٦]
(٢) [المرسلات: ٣٦]
(٣) ص ١٢
(٤) أبو دجانة: بعد أن تقابل جيشا الإسلام والشرك يوم أحد وتهيّئا للقتال "قال رسولُ اللهِ ﷺ مَنْ يَأْخُذُ هَذَا السّيْفَ بِحَقّهِ؟ فَقَامَ إلَيْهِ رِجَالٌ فَأَمْسَكَهُ عَنْهُمْ حَتّى قَامَ إلَيْهِ أَبُو دُجَانَةَ سِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ، أَخُو بَنِي سَاعِدَةَ فَقَالَ: وَمَا حَقّهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: أَنْ تضْرِبَ بِهِ الْعَدُوّ حَتّى يَنْحَنِيَ. قَالَ: أَنَا آخُذُهُ يَا رَسُولَ اللهِ بِحَقّهِ فَأَعْطَاهُ إيّاهُ وَكَانَ أَبُو دُجَانَةَ رَجُلًا شُجَاعًا يَخْتَالُ عِنْدَ الْحَرْبِ إذَا كَانَتْ وَكَانَ إذَا أَعْلَمَ بِعِصَابَةٍ لَهُ حَمْرَاءَ، فَاعْتَصَبَ بِهَا عَلِمَ النّاسُ أَنّهُ سَيُقَاتِلُ فَلَمّا أَخَذَ السّيْفَ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْرَجَ عِصَابَتَهُ تِلْكَ فَعَصَبَ بِهَا رَأْسَهُ وَجَعَلَ يَتَبَخْتَرُ بَيْنَ الصّفّيْنِ. قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: فَحَدّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَسْلَمَ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَأَى أَبَا دُجَانَةَ يَتَبَخْتَرُ: إنّهَا لَمِشْيَةٌ يُبْغِضُهَا اللهُ إلّا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ". (سيرة ابن هشام ٢/٦٦)
(٥) ص ١٢ب

متشابها؛ أبداه متشابها.

والخصلة الخامسة: التفصيل؛ وهو العلم بما يقع به الامتياز بين الأشياء، مما يقع به الاشتراك. فينفصل كلّ أمر عن مماثِلِه، ومقابِلِه، وخلافه، ويأتي إلى الأسماء الإلهيّة القريبة التشابه كالعليم، والخبير، والمحصي، والمحيط، والحكيم، وكلّها من أسماء العِلم؛ وهي بمعنى العليم؛ غير أنّ بين كلّ واحد وبين الآخر دقيقة وحقيقة، يمتاز بها عن الباقي، هكذا في كلّ اسم يكون بينه وبين غيره مشاركة.

والسادسة: العدل؛ وهو أمرٌ يُستعمل في الحكومات، والقسمة، والقضايا، وإيصال الحقوق إلى أهلها. وهو في الحقوق شبيهٌ بما ذكر الله عن نفسه أنّه ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾[1] وقوله في موسى: ﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ﴾[2] وقوله في ناقة صالح: ﴿لَّهَا شِرۡبٞ وَلَكُمۡ شِرۡبُ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ﴾[3] ويتعلّق به علم الجزاء في الدارين، والعدل بين الجناية، والحدّ، والتعزير.

والسابعة: الأدب؛ وهو العلم بجوامع الخيرات كلّها في كلّ عالم، وهو العلم الذي يحضره[4] في البساط، ويمنحه المجالسة، والشهود، والمكالمة، والمسامرة، والحديث، والخلوة، والمعاملة بما في نفس الحقّ في المواطن من الجلوة. فهذا وأمثاله هو الأدب.

والثامنة: الرحمة؛ ومتعلّقها منه كلّ مستضعَف، وكلّ جبّار. فيستنزله برحمتِه ولطفِه، من جبروته، وكبريائه، وعظمته، بأيسر مئونة في لين، وعطف، وحنان.

والتاسِعة: الحياء؛ فيستحي من الكاذب عن الكاذب، ويظهر له بصورة مَن صدّقه في قوله؛ لا يظهر له بصورة مَن تعامى عنه؛ حتى يعتقد فيه الكاذب أنّه قد مشى عليه حديثُه، وأنّه جاهل بمقامه، وبما جاء به. فيدلّ في شغله، ثمّ لا يكون في حقّه عند ربّه إلّا واسطة خير؛ يدعو له بالتجاوز فيما بينه وبين الله عند الوقوف والسؤال يوم القيامة. وقد ورد في الخبر: «إنّ الله يوم القيامة يدعو بشيخ، فيقول له: ما فعلت؟ فيقول من المقرّبات ما شاء الله، والله يعلم أنّه كاذب

(١) [طه: ٥٠]
(٢) [البقرة: ٦٠]
(٣) [الشعراء: ١٥٥]
(٤) ص ١٣

في قوله؛ فيأمر به إلى الجنّة! فتقول الملائكة: يا ربّ؛ إنّه كذب فيما ادّعاه. فيقول الحقّ: قد علمتُ ذلك، ولكنّي استحييت منه أن أُكَذِّبَ شَيْبَتَهُ» وما أَوصل إلينا رسول الله ﷺ هذا الخبر عن[1] الله؛ إلّا لنكون بهذه الصفة؛ فنحن أحقّ بها؛ لحاجتنا أن يعاملنا الحقّ بها.

والعاشرة: الإصلاح؛ وأعظمه إصلاحُ ذات البين، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾[2] وقد ورد في الخبر: «إنّ الله يصلح بين عباده يوم القيامة؛ فيوقِف الظالِمَ والمظلومَ بين يديه؛ للحكومة والإنصاف، ثمّ يقول لهما: ارفعا رءوسكما!، فينظران إلى خير كثير؛ فيقولان: لمن هذا الخير؟ فيقول الله لهما: لمن أعطاني الثمن. فيقول المظلوم[3]: يا ربّ؛ ومن يقدر على ثمن هذا؟ فيقول الله له: أنت؛ بعفوك عن أخيك هذا. فيقول المظلوم: يا ربّ؛ قد عفوت عنه. فيقول الله: خذ بيد أخِيك فادخلا الجنّة. ثمّ تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾[4]؛ فإنّ الله يصلح بين عباده يوم القيامة».

* * *

(القطب الثاني وهو على قدم الخليل إبراهيم)

وأمّا القطب الثاني من الاثني عشرة فهو على قدم الخليل إبراهيم عليه السلام وهو الذي له "سورة الإخلاص" الذي حبُّه إيّاها أدخله الجنّة، ولقارئها ثُلث القرآن، وله من المنازل بعدد آيها. وهو صاحب الحجّة والدليل النظريّ، يكون له خوضٌ في المعقولات؛ فيُصِيب ولا[5] يخطئ. وذلك أنّ الناس قد اختلفوا في العلم الموهوب الذي من شأنه أن يدركه العاقل بفكره، ويوصله إليه دليلُ النظر، فقال بعضهم: مثلُ هذا العلم إذا وهبه الله مَن وهبه؛ وهبه بدليله؛ فيعلم الدليل والمدلول، لا بدّ من ذلك.

ورأيت أبا عبد الله الكتّاني بمدينة فاس، إماما من أئمّة المسلمين في أصول الدين والفقه، يقول بهذا القول. فقلت له: هذا ذوقك، كذا أعطاكه الحقُّ؛ فذوقُك صحيح وحكمُك غير صحيح. بل قد يعطيه العلم الذي لا يحصل إلّا بالدليل النظريّ ولا يعطيه دليلَهُ، وقد يعطيه إيّاه ويعطيه دليلَهُ.

---

(١) ص ١٣ب
(٢) [الأنفال: ١]
(٣) ق: "الظالم" وعليها إشارة المسح، وصححت في الهامش بخط آخر.
(٤) [الأنفال: ١]
(٥) ص ١٤

كإبراهيم الخليل، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ﴾[1] وهو أكمل من الذي يعطَى العلم الذي يوصَل إليه بالدليل، ولا يعطَى الدليل. ولا يشترط أحدٌ تخصيص دليل من دليل؛ إنما يعطَى دليلا في الجملة؛ فإنّ الأدلّة على الشيء الواحد قد تكثر، ومنها ما يكون في غاية الوضوح، ومنها ما يغمض كمسألة إبراهيم الخليل في إحياء الموتى، وإماتة الأحياء، وعدوله إلى إتيان الشمس من المشرق أن يأتي بها الخصم من المغرب؛ وكلاهما دليل على المقصود.

وهذا القطب من الدعاة إلى الله بالأمر الإلهيّ، ومسكنه في الهواء في فضاء الجوّ، في بيتٍ جالسٍ على[2] كرسيّ، له نظرٌ إلى الخلق، لا يزال تاليا، عنده جماعة من أهل الله وخاصّته، كلامه في الأحديّة الإلهيّة، وفي أحديّة الواحد، وفي أحديّة الوحدانيّة بالأدلّة النظريّة، وما حصّلها عن نظر؛ ولكن هكذا وهبها الحقّ -تعالى- له. وحاله الحضور دائما؛ إلّا أنّه لم يَجِزْ مثل ما حار غيرُه؛ بل أبان الله له ما وقف عنده، ولم يشغل خاطره بما يوجب عنده الحيرة. قد تفرّغ مع الله لقضاء حوائج الناس. يعرف الأسماء الإلهيّة معرفة تامّة، يقول بنفي المِثليّة في جانب الحقّ.

أخبرني الحقُّ بالطريقة التي جرت العادة أن يخبر بها عبادَه في أسرارهم؛ أنّ هذا العبد أعطاه (اللهُ) الرحمةَ بعباده والصلة لِرَحِمِهِ؛ فسأله في أمر؛ فلم يجبه الله إليه، وهو أنّه سأله أن يرث مقامَهُ عَقِبُهُ! فقال له: ليس ذلك إليك؛ لا يكون مقام الخلافة بالورث، ذلك في العلوم والأموال، وأمّا الخلافة فكلّ خليفة في قومٍ (يكون) بحسب زمانهم؛ فإنّ الناس في زمانهم أشبه منهم بآبائهم؛ فإنّ الحقّ لا يحكم عليه خلقٌ إلّا في العلم، والخلقُ لا يعرف أنّ له هذه المرتبة إلّا مَن أعلمه الله بذلك.

ولقد رأيت مَن فتح الله عليه بصحبتي، واستفاد أحوالا، وعلوما، وخَرْق عوائد؛ أعطاه[3] الله ذلك من حسن معاملته مع الله، وأخبرني أنّه ما استفاد شيئا مما هو عليه إلّا مِنّي، وأنا لا علم لي بذلك؛ إنما أدعو إلى الله، والله يعلم مَن يجيب ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[4] وصدقوا، وكذا هو الأمر؛ فلا علم لأحد إلّا من يُعْلِمه

---

(١) [الأنعام: ٨٣]
(٢) ص ١٤ب
(٣) ص ١٥
(٤) [المائدة: ١٠٩]

الله. وما عدا هذه الطريقة الإلهيّة في التعليم؛ فإنما هو غلبة ظنّ، أو مصادفة علم، أو جَزْمٌ على وَهْمٍ؛ وأمّا عِلْمٌ فلا. فإنّ جميع الطرق الموصلة إلى العلم فيها شُبَهٌ، لا تثقُ النفسُ الطاهرة التي أَوقفها الله على هذه الشُّبَه، أن تقطعَ بحصول عِلم منها إلّا بالطريقة الإلهيّة، وهي قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانًا﴾[1] وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ. عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[2] فهو يبيّن عمّا في نفسه. ولهذا القطب أسرارٌ عجيبة.

* * *

(القطب الثالث وهو على قدم موسى)

وأمّا القطب الثالث وهو على قدم موسى عليه السلام فسورته: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[3] ومنازله بعدد آيها، ولها ربع القرآن. وهذا القطب كان من الأوتاد ثمّ نُقِل إلى القطبيّة. كما كان القطب الثاني من الأئمّة ثمّ نُقِل إلى القطبيّة[4]. وهو (أي هذا القطب الثالث) صاحب جهد ومكابدة، لا ينفكّ عن الاشتغال بالخلق عند الله. أعطاه الله في منزل النداء: اثني عشر ألف علم ذوقا في ليلة واحدة، ومنزل النداء من أعظم المنازل، وقد عيّنّاه في منزل المنازل من هذا الكتاب، ولنا فيه جزء مفرد، أعني في طبقات المنازل وكميّاتها.

فمِن علوم هذا القطب عِلم الافتقار إلى الله بالله، وهو علم شريف ما رأيت له ذائقا لَمّا ذقته. ومعنى هذا وسِرُّه؛ أنّ الله أطلعه على أنّ حاجةَ الأسماءِ إلى التأثير في أعيان الممكِنات أعظمُ من حاجة الممكِنات إلى ظهور الأثر فيها. وذلك أنّ الأسماءَ لها -في ظهور آثارها- السلطانُ والعزّةُ، والممكناتُ قد يحصل فيها أثرٌ تتضرّرُ به، وقد تنتفعُ به؛ وهي على خطر.

فبقاؤها على حالة العدم أحبُّ إليها لو خُيِّرَتْ؛ فإنّها في مشاهدة ثبوتيّة حاليّة، ملتذّة بالتذاذٍ ثبوتيٍّ، منعزلةٌ كلُّ حالة عن الحالة الأخرى، لا تجمعُ الأحوالَ عينٌ واحدة في حال الثبوت؛ فإنّها تظهر في شيئيّة الوجود في عينٍ واحدة. فزيد مثلا الصحيحُ في وقتٍ هو بعينه العليلُ في وقتٍ

---

(١) [الأنفال: ٢٩]
(٢) [الرحمن: ٣، ٤]
(٣) [النصر: ١]
(٤) ص ١٥ب

آخر، والمعافى في وقتٍ هو المبتلى في وقته ذلك بعينه. وفي الثبوت ليس كذلك؛ فإنّ الألم (يكون هنا) في[1] الثبوت، ما هو في عين المتألِّم؛ وإنما هو في عينه. فهو ملتذّ بثبوته، كما هو ملتذّ بوجوده في المتألِّم، والمحلُّ متألِّم به.

وسبب ذلك أنّ الثبوتَ بسيطٌ، مفرَدٌ، غيرُ قائم شيء بشيء. وفي الوجود ليس إلّا التركيب؛ فحاملٌ ومحمولٌ. فالمحمول أبدا منزلته في الوجود مثلُ منزلته في الثبوت؛ في نعيم دائم. والحاملُ ليس كذلك؛ فإنّه إن كان المحمول يوجب لذّة؛ التذَّ الحاملُ، وإن أوجب أَلَمًا؛ تألّم الحامل. ولم يكن له ذلك في حال الثبوت؛ بل العين الحاملة في ثبوتها تُظْهِرْ فيما تكون عليه[2] في وجودها إلى ما لا يتناهى. فكلّ حال تكون عليها؛ هو إلى جانبها ناظرٌ إليها، لا محمول فيها. فالعين ملتذّة بذاتها، والحال ملتذّ بذاته. فحال الأحوال لا يتغيّر ذوقه بالوجود، وحال الحامل يتغيّر بالوجود. وهو علم عزيز. وما تعلمُ الأعيانُ ذلك في الثبوت إلّا بنظر الحال إليها، ولكن لا تعلمُ أنّه إذا حملته تتألّم به؛ لأنّها في حضرةٍ لا تعرف فيها طعم الآلام، بل تتّخذه صاحبا. فلو علِمت العينُ أنّها تتألّم بذلك الحال إذا اتّصفتْ به؛ لتألّمتْ في حال ثبوتها بنظره إيّاها؛ لِعلمها أنّها تتلبّس به، وتحمله في حال وجودها. فتألُّفُها به في[3] الثبوت تَنَعُّمٌ لها. وهذا الفنُّ من أكبر أسرار علم الله في الأشياء، شاهدتُهُ ذوقًا إلهيّا. لأنّه من عباد الله مَن يُطلعه الله كشفا على الأعيان الثبوتيّة؛ فيراها على صورة ما ذكرناها من المجاورة والنظر، ما يرى فيها حالًّا ولا محلّا.

بَلْ كُلُّ ذَاتٍ عَلَى انْفِرَادِ ... مِنْ غَيْرِ شَوْبٍ وَلَا اتِّحَادِ
وَلَا حُلُوْلٍ وَلا انْتِقالٍ ... وَلَا اتّفاقٍ وَلَا عِنَادِ

فإذا فهمتَ الفرق بين الوجود والثبوت، وما للأعيان في الوجود، وما لها في الثبوت من الأحكام؛ عَلِمْتَ أنّ بعض الأعيان لا تريد ظهور الأثر فيها بالحال، ما لها في ذلك ذوق. فهي بالحال لو عُرِض عليها ذوقُ الألم في حال الثبوت لضجّتْ؛ فإنّ أَمرها في حال الوجود إذا حملت الألم؛ قد تحمل الصبر، وقد لا تحمله. وفرضناها في حال الثبوت حاملة، فاقدة للصبر؛ فما لها بلسان الحال ذلك الافتقار إلى طلب الوجود، وإن طلبَتْه بالقول الثبوتيّ من الله. فإذا وجدتْ

(١) ص ١٦
(٢) رسمها في ق: "علة" والترجيح من هـ، س
(٣) ص ١٦ب

تقول كما قد نقل عن بعضهم: "ليتني لم[1] أُخلق، ليتَ عمر لم تلده أُمّه، ليتها كانت عاقرا"، وأمثال هذا.

فتكون الأعيانُ أقلَّ افتقارا من الأسماء، والأسماءُ أشدَّ افتقارا؛ لما لها في ذلك من النعيم، ولا سيّما وهي تشاهِد من الحقّ الابتهاجَ الذاتيّ بالكمالِ من حيث استصحابُ الممكنات في ثبوتها لذاته، وأنّه منزَّه عن أثرها والتأثّر بسببها. فهو من حيث ذاته في كمالٍ عن التأثّرِ في حال ثبوتِ الأعيان وحالِ وجودها؛ لأنّه ما زاد في نفسه علما بما لم تكن عليه فيها؛ فإنّها أعطته العلمَ بشأنها أزلا، وبتلك الصورة توجد. فالمجاورةُ في الثبوتِ حلولٌ في الوجود؛ ففي الثبوت (هو) إلى جانبها، وفي الوجود (هو) حالٌّ فيها. فهذا علم واحد من تلك العلوم، فاعلم ذلك.

* * *

(القطب الرابع وهو على قدم عيسى)

وأمّا القطب الرابع الذي على قدم عيسى عليه السلام فسورته من القرآن: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2] ولها ربع القرآن، ومنازله بعدد آيها. وهذا القطب من الضنائن المصانين، له التجلّي الدائم، كلامه في الجمع والوجود وعِلمِ المزيد. إذا رأى شبهة في أَحد -تحولُ بينه وبين العلم- أزالها، حتى يتبيّن لصاحبها[3] صورةُ الحقّ في ذلك الأمر. له ستمائة مفتاحِ مقامٍ، في كلّ مقامٍ من العلوم ما شاء الله، له علمُ الامتزاج والتركيب الاعتداليّ، لا يَعرف الانحراف، ولا النقص، ولا الزيادة. مسكنه بقبّة أرين، منقطع عن الخلق إلّا من شاء الله. عاش طيّبا مع الله، إلى إن توفّاه الله. وكان من الأوتاد أيضا، فانتقل إلى القطبيّة.

يقول: إنّ الوجودَ (هو) وجودُ الحقّ، وإنّ الجمعَ (هو) جمعُ الحقّ صفاتَ القِدَمِ والحدوث. وهو علمٌ غريب في الجمع، ما رأيت من يقول به من أهل الله غير هذا القطب -فإنّي شاهدت هؤلاء الأقطاب؛ أشهدنيهم الحقُّ، وإن كانوا قد درجوا من الدنيا- وهو العلم الذي وردتْ به الشرائع في جانب الحقّ. فنقول: ذلك هو الجمع. وعنده أنّ المحدَث (هو) صاحب دعوى في تلك الصفات

(١) ص ١٧
(٢) [الكافرون: ١]
(٣) ص ١٧ب

المسمّاة محدَثة، ولأجل دعواه قلنا: إنّه جَمْع. وإلّا فالأمر واحد؛ كلّها صفات قِدَمٍ في القديم، ومحدَثة في المحدَث؛ لظهورها فيه، ولم تكن ظاهرة؛ فحدثتْ عند المتّصف بها. كما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾(١) وليس إلّا كلام الله القديم. فجمعنا عليه ما له، مع نِسبته إلينا. فسمّي مَن فعل ذلك: صاحب جمع ووجود؛ فمحكومُ حُكْمِ الممكناتِ (هو) وجودُ الحقّ، لا غيره. فمن(٢) فَهِمَ الجمعَ هكذا عَلِمَ الأمورَ كيف هِيَهْ.

مَنْ دَرَى الجَمْعَ هَكَذَا عَلِمَ الأمرَ كَيْفَ هُوْ
فَهُوَ الحَقُّ لَا سِـــوَا هُ فَلَا تَسْـــمَعَنَّـهُ

* * *

(القطب الخامس وهو على قدم داود)

وأمّا القطب الخامس الذي على قدم داود عليه السلام فسورته من القرآن: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ ولها نصف القرآن، ومنازله بعدد آيها، وحاله التفرقة، وله مقام المحبّة؛ فهو معلول للحبّ. فَدَاؤه دواؤه، وما له علم يتقدّم فيه على غيره إلّا علم ثبوت المحبّة الإلهيّة والكونيّة، ولهذا كان في مقام التفرقة. وكان من الأئمّة؛ فنقل إلى القطبيّة.

يقول هذا القطب: إنّ الحبّ ما(٣) ثبت. وكلّ حبّ يزول فليس بحبٍّ، أو يتغيّر فليس بحبّ؛ لأنّ سلطان الحبّ أعظم من أن يزيله شيء، حتى أنّ الغفلة -التي هي أعظمُ سلطان تحكّم على الإنسان- لا يتمكن لها أن تزيل الحبّ من المحبّ. يمكن عنده أن يغفل الإنسان عن نفسه بمحبوبه، ولا يتمكن للمحبّ أن يغفل بأحدٍ عن محبوبه؛ فذلك هو المحبّ، وذلك هو الحبّ.

فَدَاءُ المَحَبَّةِ مَا لا يَزُولْ وإِنَّ الشِّفَاءَ لَهُ مُسْتَحِيلْ
فَلا(٤) تَرْكَنَنَّ إِلَى غَيْرِ ذَا وَلَا تُصْـغَيِنَّ إِلَى ما يَقُولْ

فبحبّ الله أحببنا الله، وحبّ الحقّ لا يتغيّر؛ فَحُبُّ الكون لا يتغيّر. فقيل له: فَحُبُّ الكونِ

(١) [الأنبياء: ٢]
(٢) ص ١٨
(٣) "ما" هنا اسم موصول بمعنى "الذي".
(٤) ص ١٨ب

الكونَ هل يتغيّر؟ قال: لا؛ لأنّ الكونَ محبوبٌ لذاته، والمحبّة الذاتيّة لا يمكن زوالها. قيل له: فقد رأينا مَن تستحيل مودّته! فقال: تلك إرادةٌ؛ ما هي محبّةٌ. إذ لو كانت محبّةً ثَبَتَتْ. ألا تراها تُسمّى وُدًّا لثبوتها، وثبوت حكمها؟ وذلك أنّه ما في المحبّ لغير محبوبه فُضْلة من ذاته يتمكن للمزيل أن يدخل عليه منها. هذا سببُ ثبوتها؛ فإنّه يشاهد عينَ محبوبه في كلّ شيء يشهده؛ فلا يفقده. فلو صحَّ للمحبّ أن يشهد غير محبوبه[1] في عينٍ مّا؛ يدخل عليه من ذلك ما يزيل حبّه، وهذا ليس بواقع في الحبّ. فالتبس على مَن هذه حالته حُكْمُ الإرادة بحكم الحبّ. وما كلُّ مريدٍ محبٌّ، وكلُّ محبٍّ مريدٌ. وما كلُّ مرادٍ محبوبٌ، وكلُّ محبوبٍ مرادٌ. فمقام هذا القطب ما ذكرناه، وشأنه عجيب، وتفصيل حاله يطول، ومذهبنا الاختصار.

* * *

(القطب السادس وهو على قدم سليمان)

وأمّا القطب السادس الذي على قدم سليمان عليه السلام فسورته "الواقعة" ولها الحياة الدائمة، ومنازله بعدد آيها. اختصّ بعلم الحياة والحيوان، لا يأخذ حالا من أحواله إلّا عن ربّه؛ فأحوالُه أحوالُ ربّه، هَدْيُهُ هَدْيُ الأنبياء كما أَمر اللهُ نبيَّه ﷺ لمّا[2] ذكر له الأنبياءَ -عليهم السلام- قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾[3] وما قال: "فبهم اقتده" فعلِمنا أنّ محمدا مساوٍ لجميع مَن ذكره من الأنبياء ومَن لم يذكره؛ فإنّه لكلّ نبيّ هدى كما ذكر: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾[4] فهو -سبحانه- نصبَ الشرائع، وأوضحَ المناهج، وجمع ذلك كلّه في محمد ﷺ فمن رآه فقد رأى جميع المقرّبين، ومن اهتدى بهديه فقد اهتدى بهدي جميع النبيّين.

وَمَا عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي واحِدِ

وأعني بقولي: "إنّ أحوالَ هذا القطب أحوالُ ربّه" ما قال الحقّ عن نفسه من أنّه كلّ يوم في شأن؛ فهذا عبارة عن اختلاف الأحوال. فهو من القوم الذين يشاهِدون الحقّ في شئونه؛ فينظرون إلى ما له من الشئون فيهم؛ فيتلبّسون بها منه؛ فهم من أحوالهم على بصيرة. فَمن هذه حالُه؛ ما

---

(١) "في كل شيء... محبوبه" ثابتة في هامش ق بخط نسخي جميل مع إشارة التصويب
(٢) ص ١٩
(٣) [الأنعام: ٩٠]
(٤) [المائدة: ٤٨]، وتكرر لفظ: ومنهاجا في ق

هو مِثل مَن حالُه التخلّق بالأسماء الإلهيّة؛ بل لهذا ذوق، ولهذا ذوق. فمثل هذا الرجل يكون مجهولَ الحال؛ لأنّ مواطنَ الحقّ خفيّةٌ، لا يدركها إلّا مَن كان مقامه التلبّس بالشئون.

والدليل على ذلك أنّا قد جمعنا على أنّه لا موجِد إلّا الله، وأنّه حكيم يضع الأمور مواضِعها، ولا يتعدّى بها موطِنها؛ فكلّ شيء ظهر[1] في العالَم فهو حكمةٌ في موضعه. وقد جمعنا أنّ جميع الخلق، وأنّ أهلَ الله؛ أكثرُهم يقولون: لو كان كذا -عن فعلٍ من الأفعال ظهر في الوجود على يد إنسان- لكان أحسن من هذا الفعل الذي فعلتَ وأَوْلَى! يقولون للذي يظهر ذلك الفعل الإلهيّ فيه وعلى يديه -فهل هذا إلّا لجهلهم بحكمة الله فيما وقع لهم فيه؟!- مثل هذا القول. فهذا ما وقع من أهل الله إلّا بغفلتهم عن الله، لا بجهلهم؛ فإذا ذُكِّروا تَذكَّروا. ويقع من غير أهل الله بجهله، لا بغفلته. فإنّه لا يزول عمّا ذهب إليه في ذلك الفعل من اللوم؛ حتى تبدو له حكمةُ الله فيه متى بدتْ؛ حينئذ يعترف بجهله، ويعرف قصورَ علمه وعقله.

وما رأيت أحدا من أهل هذا الذوق، ولا سمعت بأنّه رِيءَ، وهو قريب في غاية الظهور؛ ولكنّ الأغراضَ، تمنعُ، والأهواءَ من التعمّل في تحصيله. وذلك أنّ حجّة مَن لا يروم تحصيله من أهل الدين يقول: إنّ الشرع قد أمرنا أن ننكر أشياء، وأن نقول: الأَوْلَى تركُ هذا مِن فِعْله، مع علمي بأنّ الفعل لله. قلنا: صدقت؛ ولكن ما خرج مثل هذا الاعتراض من شخص فَهِمَ رتبتي؛ وذلك أنّي قلت: إنّه جَهِلَ حكمة الله فيما اعترض فيه. فمن اعترض باعتراض الشرع فهو ناقِلُ اعتراضِ اللهِ[2] فيما اعترضَ؛ ما هو المعترِض، وذلك الاعتراض إذا وُجِد من الله؛ يعلم صاحب هذا الذوق حكمتَه ومنزلتَه. وصاحِبُ هذا الحال يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويقيم الحدود؛ وهو يشاهد حكمة ذلك كلّه، ويراها في الشئون الإلهيّة المشهودة له؛ ولا يشهدها إلّا عند تكوينها خاصة، هذا هو مقام صاحب هذا الحال.

فإنّ من أهل الله أيضا مَن يشاهد هذه الشئون قبل أن يكون الحقّ فيها؛ وهو الذي يشاهد أعيان الممكنات، في حال عدمها، كما يشهدها الحقّ. ولهذا يعيّن الحقّ منها ما يعيّن بالتكوين دون غيرها من الممكنات؛ فإنّ الحقّ لا يوجدها إلّا بما هي عليه في حال عدمها، من غير زيادة ولا

---

(١) ص ١٩ب
(٢) ص ٢٠

نقصان. ومن أهل الله من يشهد الأمر قبل ظهوره في الحسّ؛ وهو التكوين الآخر، يشهده في الإمام المبين؛ وهو اللوح المحفوظ الحاوي على المحو والإثبات؛ فكلّ شيء فيه؛ فلذلك الشيء تكوين أَوَّلٌ في التسطير. وهذا الكشف دون كشف الذي يريه اللهُ أعيانَ الممكنات على ما تكون[١] عليه في حال الوجود؛ فيحكم بها حكم الله فيها.

ولإدراك هذه الشئون قبل ظهورها في الحسّ مدارك كثيرة؛ أعلاها ما ذكرناه، أي[٢] أقصاها. وبعده مشاهدة الحقّ في تكوينها؛ فإنّ ذلك أعلى من مشاهدة المشاهِد إيّاها في الإمام المبين، وفي غيره. ودون هذا الشهود كلُّ شهود يكون للعبد قبل تكوين الشأن. وهذا (= مشاهدة الحقّ في تكوينها) حال من قال: "ما رأيت شيئا إلّا رأيت الله معه" وهو أعلى حالا من الذي يقول: "ما رأيت شيئا إلّا رأيت اللهَ قبله" فإنّ الأُولَى كلمة تحقيق، وإن كانت الأخرى مثلها في التحقيق، لكن بينهما فُرقان: فالواحدُ قولُه مثل من يقول: "رأيت زَيدا يصنع كذا" ويقول الآخر: "رأيت الصانعَ يصنع كذا" فهذا الفرق بين الشخصين فيما يشهدانه. فإنّ الأسماء الأعلام ما وُضِعَتْ إلّا للتخاطب بها في حال غيبة المسمّى بها، وفي الحضور ما هي مطلوبة. وإن جيء بها؛ فإمّا لأدبٍ يقتضيه الحال، وإمّا تأكيد في الإخبار. فقد أبنتُ لك من حال هذا القطب ما سمعت، وله أحوال كثيرة أعرفها، أَفعله في كلّ قطب، ما أذكر جميع أحواله؛ لأنّ ذلك يتّسع الخرقُ فيه بحيث أنّه لا يفي به الوقتُ.

* * *

(القطب السابع وهو على قدم أيّوب)

وأمّا القطبُ السابعُ الذي على قدم أيّوب ﷺ وسورته "البقرة" وهي البيضاء الحاوية على سيّدة آي القرآن، ومنازله بعدد حروفها، لا آيِّها.

حالُ هذا القطب العظمة؛ بحيث أنّه يَرى أنّ[٣] العالَم لا يسعه؛ لأنّ ذوقه كونه وَسِعَ الحقَّ قَلْبُهُ. وقد ورد في الخبر أنّ الحقّ يقول: «ما وسعني أرضي ولا سمائي، ووسعني قلب عبدي»

(١) ق: يكون
(٢) ص ٢٠ب
(٣) ص ٢١

وما كلُّ قلب يسعُ الحقَّ. وقال: ﴿وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[1] فبيَّن مكان القلوب. فإذا كان مشهودُ العَبْد كونَ الحقِّ في قلبه؛ فكما لا يسع العالَمُ الحقَّ لا يسع العالَمُ أيضا هذا العبدَ؛ فهذا سبب شهود ضيق العالَمِ عنه.

وما رأيت مَن تحقّق بهذا المقام وشهوده إلّا رجلا بالموصل، من أهل حديثة الموصل، كان بهذه المثابة، وأَطلعه الحقُّ على أمر ولم يطلعه على سرّه فيه. وكان يطلب على مَن يوضّح له حاله، فذكرني له الإمام نجم الدين محمد بن أبي بكر بن شاي الموصلي، المدرّس بمدرسة سيف الدين بن علم الدين بحلب، في هذا الزمان الذي نحن فيه، وهو سنة ثمان وعشرين وستمائة. فطلب الاجتماع بنا؛ فلمّا وصل ذَكَرَ نازِلَتَهُ؛ فأوضحتُها له؛ فسرّي عنه، واستبشر. وخرج لي بحاله لَمّا رآني فَهِمْتُهُ؛ فوجدته قد أخذ من مقام العظمة بحظّ وافر، لكنّه دون ذوق هذا القطب فيه؛ لأنّه أخبرني أنّ النخامة كانت تدور في فيه[2]، لا يقدر أن يلقيَها مِن فيه؛ لأنّه لا يجد لها مَحَلًّا تقع[3] فيه خاليا من الحقّ. وقد علم ما جاء في الأدب في إلقائها في الشرع؛ فكان يتحيّر. ورأيت آخرَ مثلَه بأشبيلية من بلاد الأندلس.

وروينا عن الحلّاج أنّه ذاق من هذا المقام حتى ظهر عليه منه حال المقام؛ فكان له بيت يسمّى: بيت العظمة، إذا دخل فيه ملأه كلّه بذاته في عين الناظر؛ حتى نسب إلى علم السيمياء في ذلك؛ لجهلهم بما هم عليه أهل الله من الأحوال. والمتمكن في هذا المقام لا يظهر عليه، بالحال ما يدلّ على أنّه صاحب هذا الذوق، ولكنّ نعوته تجري بحكم هذا المقام، لا حاله؛ فإنّ الحال يعطي خَرْق العوائد، كما قال صاحب "محاسن المجالس" فيها لمّا ذكر الأحوال أنّها للمريدين قال: والأحوال للكرامات؛ يريد خرق العوائد، وليست الكرامات[4] في عرف هذا اللسان إلّا خرق العوائد مع الاستقامة في الحال، أو تنتج الاستقامة في الفور، لا بدّ من ذلك عندهم. وسبب هذا التحديد؛ أنّ خرق العادة قد لا يكون كرامة من الله للعبد.

فأكملُهم في مقام العظمة مَن يُجهل حاله ولا يُعرف؛ فيُعرف ما يعامَل به، ويحار الناظر فيه؛

(١) [الحج: ٤٦]
(٢) فيه: فمه
(٣) ص ٢١ب
(٤) "وليست الكرامات" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

إلّا أنّه على بيّنة من ربّه، وبصيرة من أمره. فمن أراد أن يعرف أحوال هذا الإمام، فليتدبّر آيات سورة[1] البقرة؛ آية بعد آية حتى يختمها، فهذا القطب مجموع آيها، وبالله التوفيق.

* * *

(القطب الثامن وهو على قدم إلياس)

وأمّا القطب الثامن الذي على قدم إلياس عليه السلام وسورته "آل عمران" وهي البيضاء أيضا، ومنازله بعدد آيها. ولست أعني بقولي: القطب الأوّل، والثاني، أنّ هذا الترتيب بالزمان، إنما أريد به ترتيب العدد إلى أن يكمل اثنا عشر قطبا؛ فقد يكون الثاني عشر أو غيره هو الأوّل بالزمان. وإنما أَعلمتُ بذلك لئلّا يَتوهّم مَن قد أوقفه الله وأطلعه على العلم بأزمان هؤلاء الأقطاب، فيرى هذا الترتيب الذي سقناه فيهم أنّه ترتيب أزمانهم؛ فلذلك بيّنتُ أنّه ترتيب العدد، لا غير.

وحالُ هذا القطب العلمُ بالمتشابِه من كلام[2] الله، الذي لا يعلم تأويله إلّا الله. فيعلمه هذا القطب بإعلام الله خاصّة، ولا يُعلم أبدا إلّا بإعلام الله. فيكون عنده محكَمًا في تشابهه؛ فيعرف من أيّ وجه كان التشابه فيه؛ فيحصل له علم المناسبة التي جمعتْ بين الله وبين مَن وقع معه التشابه في الآية كآيات التشبيه كلِّها، أو توقع التشبيه من طريق دلالةِ اللفظ[3] المشترك الذي لا يكون إلّا لمناسبة خفيّة؛ فإنّ المناسبة في التشبيه جليّة، وفي الاشتراك خفيّة. كالنور للعلم جليٌّ؛ فيسمّى العلمُ نورا، والنورُ نورا كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾[4] وجعلناه -يعني الوحي، وهو العلم- نورا ﴿نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[5]. وفي الاشتراك كالعين؛ فالمناسبة في العينيّة -في كلّ مسمّى بالعين- خفيّة. فهي عند هذا القطب جليّة بإعلام الله. وأمّا أصحاب التأويل بالنظر في ذلك، فما هم على علم، وإن صادفوا العلم. ومِن هذا العلم تَعلم أنّ «النساء شقائق الرجال».

ألا ترى حوّاء خُلِقَتْ من آدم؛ فلها حُكمان: حكم الذكورة بالأصل، وحكم الأنوثة بالعارض؛ فهي من المتشابه؛ فإنّ الإنسانيّة تجمع الذَّكر والأنثى. وأين حقيقة الفاعل من المنفعل لمن هو فيه

---

(١) ص ٢٢
(٢) ثابتة في الهامش
(٣) ص ٢٢ب
(٤) [الأنعام: ١٢٢]
(٥) [الشورى: ٥٢]

فاعل، ولا يفعل إلّا في مُشاكِلِهِ؟! وذلك أنّه أوّل ما أحدث الانفعال في نفسه؛ فظهر فيه صورة ما ينفعل عنه؛ وبتلك القوّة انفعل عنه ما انفعل وظهر؛ كالبديع والمخترع والحقّ[1]. قد قدّمنا تحقيق العلم بالعالِم أنّ العلم يتبع المعلوم، والعلمُ صفة العالِم، والمعطي العلم ما هو المعلوم عليه، ثمّ يعطي العالِم إيجاد المعلوم، كما يعطي المخترِع إيجاد الأمر المخترَع وإظهاره في الوجود.

فمن هنا تعرفُ[2] لِمَ[3] حَبّب اللهُ النساءَ لمحمد ﷺ. فَمن أَحبَّ النساءَ حُبَّ النبيّ ﷺ لهنّ؛ فقد أَحبَّ الله. والجامعُ (هو) الانفعالُ لما كان من إعطاء المعلوم العلم ليقال فيه: إنّه عالِم؛ فهو أوّل منفعل لمعلوم. وظهر في عيسى انفعاله عن مريم، في مقابلة حوّاء من آدم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[4] فيفهم قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ﴾[5] مثلَ (خَلْقِ) حوّاء ﴿وَأُنثَىٰ﴾ مثل (خَلْق) عيسى، وبالمجموع مثل بني آدم باقي الذرّيّة؛ فهي الجامعة لخلق الناس.

ولقد كنتُ مِن أَكْرِهِ خَلْقِ الله -تعالى- في النساء وفي الجماع، في أوّل دخولي إلى هذا الطريق، وبقيت على ذلك نحوا[6] من ثمان عشرة سنة، إلى أن شهِدْتُ هذا المقام، وكان قد تقدّم عندي خوفُ المقت لذلك لَمّا وقفتُ على الخبر النبويّ أنّ الله حبّب النساء لنبيّه ﷺ فما أحبّهنّ طبعا، ولكنّه أحبّهنّ بتحبيب الله إليه. فلمّا صدقتُ مع الله في التوجّه إليه -تعالى- في ذلك، من خوفي مقتَ الله حيث أكره ما حبّبه الله لنبيّه؛ فأزال عنّي ذلك -بحمد الله- وحبّبهنّ إليّ. فأنا أَعظمُ الخلق شفقة عليهنّ، وأرعى لحقّهنّ؛ لأنّي في ذلك على بصيرة، وهو عن تحبُّبٍ، لا عن حبّ طبيعيّ.

وما يعلمُ قدرَ النساء إلّا من عَلِم وفَهِم عن الله ما[7] قاله في حقّ زوجتي رسول الله ﷺ عندما تعاونا عليه وخرجا عليه، كما ذكر الله في سورة "التحريم" وجعل في مقابلة هاتين المرأتين في التعاون عليه، مَن يعاون رسول الله ﷺ عليهما وينصره؛ وهو الله، وجبريل، وصالحوا المؤمنين، ثمّ

(١) حرف الواو يبدو وكأنه مشطوبا في ق
(٢) ص ٢٣
(٣) ق، س، ه: لما
(٤) [ق: ٣٧]
(٥) [الحجرات: ١٣]
(٦) ق: نحو
(٧) ص ٢٣ب

الملائكة بعد ذلك. وليس ذلك إلّا لاختلاف السبب الذي لأجله يقع التعاون.

فَثَمّ أمرٌ لا يمكن إزالته إلّا بالله، لا بمخلوق؛ ولذلك أمرنا أن نستعين بالله في أشياء، وبالصبر في أشياء، وبالصلاة في أشياء، فاعلم ذلك. وكان ثَمّ أَمْرٌ، وإن كان بيد الله، فإنّ الله قد أعطى جبريل اقتدارا على دفع ذلك الأمر؛ فأعان محمدا ﷺ في دفعه إن تعاونا (زوجتاه) عليه. وإن رجعا عنه، وأعطيا الحقّ من نفوسهما؛ سكت عنهما كما سكتتا؛ فكان لهما الأمر من قبل ومن بعد. وهو نعت إلهيّ؛ فإنّه لحركتهما تحرّك مَن تحرّك، ولسكونهما سكن الذي أراد التحرّك. وكذلك صالحوا المؤمنين؛ كان عندهما[1] (أي الزوجتان) أمرٌ نِسْبَتُه في الإزالة لصالحي المؤمنين أقرب مِن نِسْبَتِهِ إلى غيرهم؛ فيكون صالح المؤمنين معينا لمحمد ﷺ. ثمّ الملائكة بعد ذلك؛ إذا لم يبقَ إلّا ما يناسب عموم الملائكة[2] التي خلقت مسخّرة، يدفع بها ما لا يندفع في الترتيب الإلهيّ إلّا بالملائكة، مع انفراد الحقّ بالأمر كلّه في ذلك والقيام به، ولكنّ الجواز العقليّ.

فأخبر الحقُّ بالواقع لو وقع؛ كيف كان يقع. فما يقع إلّا كما قاله، وما قال إلّا ما عَلِمَ أنّه يقع بهذه الصورة، وما عَلِمَ إلّا ما أعطاه المعلوم من نفسه أنّه عليه؛ بما شهده أَزلا في عينه الثابتة في حال عدمه. فانظر -يا وليّ- كيف تبدي الأمورُ حقائقَها لذي فَهْمٍ وقَلْبٍ! جعلنا الله وإيّاكم من أهل الفهم عن الله؛ ممن "له قلب" يعقل به عن الله، "وألقى السمع" لخطاب الله، "وهو شهيد" لما يُحْدِثه الله في كونه من الشأن.

(القطب التاسع وهو على قدم لوط)

وأمّا القطب التاسع الذي على قدم لوط عليه السلام فسورته "سورة الكهف" ولها العصمة والاعتصام، ومنازله بعدد آيها. حالُه العصمةُ من كلّ ما يؤدّي إلى سوء الأدب الذي يُبْعِدُ صاحبَه عن البساط؛ فهو محفوظ عليه وقتُه أبدا. وعِلْمُه عِلْمُ الاعتصام، وقد عيّنه اللهُ وحصره في أمرين: الاعتصام به، فقال عزّ من قائل: ﴿وَٱعۡتَصَمُواْ بِٱللَّهِ﴾[3]، والاعتصام الآخر بحبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾[4] فمن الناس من[5] اعتصم بالله، ومنهم من اعتصم بحبل

(١) ق (في الأصل): عندهم، وعدلت مباشرة: عندهما
(٢) ص ٢٤
(٣) [النساء: ١٤٦]
(٤) [آل عمران: ١٠٣]
(٥) ص ٢٤ب

الله وقال: إنّ الاعتصام بحبل الله هو عينُ[1] الاعتصام بالله. وهذا القطبُ جمع بين هذين الاعتصامين.

والفرق بين الاعتصامين أنّ حبلَ الله هو الطريق الذي يعرج بك إليه، مثل قوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[2] وليس حبله سِوَى ما شرعه. وتفاضَل فَهْمُ الناس فيه؛ فمنهم ومنهم. ولذلك فضّل الله بعضَهم على بعض. فمن لم يُخْطِ طريقه فهو المعصوم. والتمسّك به هو الاعتصام، وعليه حالُ المؤمنين الذين بلغوا الكمال في الإيمان؛ ومثل هؤلاء يعتصمون بالله في اعتصامهم بحبل الله، وهو قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[3] وقوله: ﴿ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ﴾[4] وأمّا الاعتصام بالله فهو قوله ﷺ في[5] الاستعاذة: «وأعوذ بك منك» فإنّه لا يقاومه شيء من خلقه؛ فلا يستعاذ به إلّا منه.

فإنّ الإنسان لمّا حصل في سمعه أنّه مخلوق على صورة الحقّ، ولم يفرّق بين الإنسان الكامل وبين الإنسان الحيوان، وتخيّل أنّ الإنسان، لكونه إنسانا، هو على الصورة؛ وما هو كما وقع له. ولكنّه بما هو إنسانٌ هو قابلٌ للصورة، إذا أُعْطِيَها لم يمتنع من قبولها؛ فإذا أُعطيها؛ عند ذلك يكون على الصورة، ويُعَدُّ في جملة الخلفاء؛ فلا[6] يتصرّف مَن هو على الصورة إلّا تصرّف الحق بها، وتَصَرُّفُ الحقِ عينُ ما هو العالَم عليه وفيه. وأنت تعلم، بكلّ وجه، ما العالَم فيه؛ مِن مكلَّف وغير مكلَّف، ومما يُنْكَر ويُعْرف ولا يعرف ما ينكر. وما يعرف من العالَم المكلَّف إلّا الخليفة، وهو صاحب الصورة؛ فالحقّ له حكم الإنكار، لا للعبد.

فالمعتصم بالله -إذا كان صاحب الصورة- لا يعتصم إلّا منه؛ بأن يظهر به في موطنٍ ينكره عليه. وإن كانت صفته؛ فليس له أن يتلبّس بها في كلِّ موطن، ولا يظهر به في كلّ مشهد؛ بل له الستر فيها، والتحلّي بها بحسب ما يحكم به الوقت؛ وهذا هو المعبَّر عنه بالأدب؛ ولو كان مشهده أنّه لا يَرى إلّا الله بالله، وأنّ العالَمَ عينُ وجود الحقّ -وأعظم من هذا الصارف عن الإنكار

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) [فاطر: ١٠]
(٣) [الفاتحة: ٥]
(٤) [الأعراف: ١٢٨]
(٥) ق: قوله في
(٦) ص ٢٥

فلا يكون- ولكن لا بدّ من الإنكار إن صحّ له هذا المقام. فهو ينكِر بحقٍ على حَقٍ لِحَقٍّ ولا يبالي، وحجّته قائمة.

(القطب العاشر وهو على قدم هود)

وأمّا القطب العاشر الذي على قلب هود عليه السلام فسورته "سورة الأنعام" ولها الكمال والتمام في الطِوالات، ومنازله بعدد آيها. ولهذا القطب علوم جمّة؛ منها علم الاستحقاق الذي يستحقّه كلّ مخلوق في خلقه، وعلم ما يستحقّه ذلك الخلق من[1] المراتب. فأمّا استحقاق الخلق فقوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾[2]، وأمّا المراتب فالتنبيه عليها من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[3] و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ﴾[4] وهو أن تزيده على مرتبته، أو تنقصه منها. وما يتميّز العالِم العاقل من غيره إلّا بإعطاء كلّ ذي حق حقّه، وإعطاء كلّ شيء خلقه. ومتى لم يعلم ذلك فهو جاهل بالحقّ، ومتى علم ولم يعمل بعلمه فهو غير عاقل. فلا بدّ لصاحب هذا المقام أن يكون تامَّ العقل، كاملَ العلم؛ وهذا هو الحفظ الإلهيّ، والعناية العظمى. والسلوك على هذه الطريقة المثلى -التي هي الطريقة الزلفى- هو السلوك الأقوم.

ولمّا أتمّ اللّهُ خلقَ العالَم روحا وصورة، وأنزل كلّ خلْقٍ في رتبته؛ جعل بين العالَم التحاما روحانيّا وجسمانيّا؛ لظهور أشخاص كلّ نوع من العالَم؛ إذ كان دخول أشخاص كلّ نوع في الوجود مستحيلا[5]. وإنما فعل ذلك ليظهر فضل الفاعل على المنفعل بالذوق؛ فيعلمون فضل الحقّ على عباده، ويعرفون كيف يتحقّقون معه في عبودتهم، ونسبَ إليهم الخلقَ فقال: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾[6] وقال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[7] فذكر أنّ ثَمَّ خالِقين؛ اللهُ أحسنُهم خَلْقا. فإنّه -تعالى- يخلق[8] ما يخلق عن شهود، والخالق من العباد لا يخلق إلّا عن تصوُّر يُتصوّر من أعيانٍ موجودة، يريد أن يخلق مثلَها، أو يبدع مثلَها. وخَلْقُ الحقّ ليس كذلك؛ فإنّه يُبْدِع، أو يخلق

(١) ص ٢٥ب
(٢) [طه: ٥٠]
(٣) [الأنعام: ٩١]
(٤) [النساء: ١٧١]
(٥) ق، س: مستحيل
(٦) [المائدة: ١١٠]
(٧) [المؤمنون: ١٤]
(٨) ص ٢٦

المخلوق على ما هو ذلك المخلوق عليه في نفسه وعينه؛ فما يكسوه إلّا حلّة الوجود بتعلُّقٍ يسمّى: الإيجاد.

فمن أوقفه الله كشفا على أعيان ما شاء من الممكنات؛ فليس في قوّته إيجادها؛ أي ليس بيده خلعةُ الوجودِ التي تلبسها تلك العين الثابتة الممكنة، أعني بالمباشرة؛ ولكن له الهمّة؛ وهي إرادةُ وجودها، لا إرادة إيجادها منه؛ لأنّه يَعلم أنّ ذلك مُحالٌ في حقّه. فإذا علَّق همّته بوجودها؛ يعلِّقُ الحقُّ القولَ بالتكوين؛ فتعلمُ قولَ ربِّها من قول الخلق؛ سواء كان القول على لسان الخلق، أو كان من الحقّ بارتفاع الوسائط؛ فيتكوّن ذلك الشيءُ، ولا بدّ. فيقال في الشاهد: فَعَل فلانٌ بهمّته كذا وكذا، وإن تكلّم يقال: قال فلانٌ كذا وكذا، فانفعل عن قوله كذا. فَمَن عرف ذلك عرف ما للعبد في ذلك التكوين، وما للحقّ فيه؛ فلذلك قال إنّه ﴿أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾.

فإذا ظهر عينُ ذلك المكوَّن، أيّ شيء كان، تَشَوَّفَتْ إليه مرتبتُهُ؛ لأنّ مزاجَه يطلبها، وأعني المرتبة الأُولَى. فيكتسب الاستعداد لأمور عَلِيَّةٍ أو دَنِيَّةٍ بحسب[1] ما يعطيه ذلك الاستعداد المكتسَب؛ فيظهر في العالَم بصورة ذلك. فإذا نظر فيه الأجنبيُّ -وأعني بالأجنبيّ: الذي لا علم له بالحقائق- ونظر إلى استعداده؛ فأعطاه نظرُه أنّه نازل عن رتبتِه، أو رتبته فوق ذلك -أعني الرتبة التي ظهر فيها- والأمرُ في نفسه ليس كما ظهر لصاحب هذا النظر. فإنّ الاستعداد المؤثِّر إنما هو في الخلق، وهو استعداد ذاتيّ. وأمّا الاستعداد العرَضيّ فلا حكم له؛ بل الاستعداد العرَضيّ رتبةٌ أظهرها الاستعداد الذاتيّ، وغاب هذا القدر من العلم عن أكثر الخلق.

مثالُ ذلكَ أن يَروا شخصا ساكتًا قد تَصوَّر العلومَ، وأَحكَمَها، وأُعطي من المراتب أَخَسّها ممن لا ينبغي لمن جمع هذه الفضائل والعلوم أن يكون غايته تلك الرتبة. فيقال: إنّه قد حُطّ هذا الرجل عن رتبته، وما أُنصِف في حقّه. وما عندهم خبر بأنّ رتبتَه إنما هي عينُ تلك الفضائل التي جمعها، وتلك العلوم التي أَحكَمَها، ومن جملتها هذه المرتبة الخسيسة التي ولّاه السلطان عليها إن كان من الولاة. وإن لم يكن من الولاة، ولا نال شيئا مع هذا الفضل من المناصب قيل فيه: إنّه محروم. وما هو محروم؛ وإنما الموطنُ اقتضى ذلك؛ وهو أنّ الدنيا اقتضتْ أن يعامَل فيها الجليل بالجلال في[2] وقتٍ، وفي وقتٍ يعامَل الجليل بالصَّغار، وفي وقت يعامَل الصغير بالصَّغار، وفي وقتٍ يعامَل

(١) ص ٢٦ب
(٢) ص ٢٧

الصغير بالجلال. بخلاف موطن الآخرة؛ فإنّ العظيمَ بها يعامَلُ بالعظمة، والحقير بها يعامَلُ بالحقارة. ولو نظر الناظر؛ لرأى في الدنيا مَن يقول في الله ما لا يليق به -تعالى- ومَن يقول فيه ما يليق به من التنزيه والثناء، وأعظم من الحقّ فلا يكون هذا العبد. فمَن عَلِم المواطنَ عَلِمَ الأمورَ كيف تجري في العالَم، وإلى الله يُرجع الأمر كلّه؛ ما صحّ منه وما اعتلّ.

فلا تنظر(١) إلى المناصب، وانظر إلى الناصب الذي يعمل بحكم المَواطن، لا بما يقتضيه النظر العقليّ. فإنّ الناظر إذا كان عاقلا عَلِم بعقله أنّ موطن الدنيا كذا يعطي، ويترك عنه الجواز العقليّ الذي يمكن في كلّ فرد فرد من أفراد العالَم؛ فإنّ هذا الجواز في عين الشهود ليس بعلم ولا صحيح. وليكن العاقل مع الواقع في الحال؛ فإنّ ذلك صورة الأمر على ما هو عليه في نفسه؛ لا تعلُّق لعاقل بالمستقبل، إلّا إن أطلعه الله كشفا على أعيان الممكنات قبل وقوعها في الوجود؛ فلا فرق بينه وبين مَن شهدها في وقوعها؛ لأنّ هذا المكاشف يزول عنه حكم الجواز العقليّ فيما كوشف به، وأطلعه الله عليه. فهذا بعض علم(٢) هذا القطب.

* * *

(القطب الحادي عشر وهو على قدم صالح)

وأمّا القطب الحادي(٣) عشر الذي على قدم صالح ﷺ: "فسورته من القرآن "سورة طه" ولها الشرف التامّ، ومنازله بعدد آيها.

اعلم أنّ هذا القطب -دون سائر الأقطاب- أَشرفُ -بهذه السورة- من سائر الأقطاب؛ لأنّ هذه السورة أشرفُ سورة في القرآن في العالم السعيد؛ فإنّها السورة التي يقرؤها الحقّ -تعالى- في الجنّة على عباده بلا واسطة.

وهذا القطب له علوم جمّة؛ له البطش والقوّة، كما قال أبو يزيد البسطامي وقد سمع قارئا يقرأ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾(٤) فقال: "بطشي أَشدّ" وكان حالُه حالَ من ينطق بالله. فقولُ اللهِ

---

(١) ق: ينظر
(٢) ص ٢٧ب
(٣) ق: الحادي أحد
(٤) [البروج: ١٢]

عن نفسه إنّ بطشَه شديدٌ على لسان عبده أشدُّ من بطشه بغير لسان عبده، ثُمّ بطشُهُ على لسان عبده الطبيعي أشدُّ من بطشِه على لسان عبده الإلهيّ بما لا يتقارب.

وأكثر علم هذا الإمام في التنزيه والإحاطة، وليس التنزيه والإحاطة التي يَعلم هو المفهوم المتعارف؛ بل هو تنزيه التنزيه المتعارف. وجعله في ذلك علم الإحاطة؛ وذلك أنّ تنزيهَه عدمُ المشاركة في الوجود؛ فهو الوجود ليس غيره. والمعبّر[1] عنه عنده بالعالَم إنما هو الاسم "الظاهر" وهو وجهُهُ؛ فما بطن منه عن ظاهره فهو الاسم "الباطن" وهو هويّته. فيظهر له، ويغيب عنه.

وأمّا الآلام واللذّاتُ؛ فَتَقابُلُ الأسماءِ وتوافُقُها؛ وبها تكثَّرت الصور. فإنّها التي تشكّلتْ؛ فأدرك بعضُها بعضا؛ فكان محيطا به، منزَّها عنه. فله الستر عنه، والتجلّي له. فتختلف عليه الصور؛ فينكِرُ حالَهُ مع علمه أنّه هو. وهو ما تسمعه من قول الإنسان عن نفسه: إنّي في هذا الزمان أُنْكِر نفسي؛ فإنّها تغيّرتْ عليّ، وما كنت أعرف نفسي هكذا. وهو هو، ليس غيره.

فمن حيث تشكُّل الأسماء: له الإمكان، ومن حيث العين القابلة لاختلاف الصور الأسمائيّة عليها: له الوجوب. فهو الواجب، الممكن، والمكان، والمتمكن، المنعوت بالحدوث والقِدَم، كما نَعت كلامه العزيز بالحدوث مع اتّصافه بالقِدم، فقال: ﴿مَا يَأۡتِيهِم﴾ الضمير يعود على صور الأسماء إلّا الربّ ﴿مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾[2] فنعتَهُ بالحدوث؛ فهو حادث عند صورة "الرحمن". ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم﴾ الضمير مثل الأوّل إلّا "الرحمن" ﴿مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ﴾[3]؛ فنعتَهُ بالحدوث؛ فهو حادث عند صورة الربّ. فإن تقدَّم إتيان ذِكْرِ الربّ كان ذِكْرُ الرحمن جوابه، وإن تقدَّم ذِكْرُ الرحمن كان ذِكْرُ الربِّ جوابَه. فالمتقدّم أبدا من الذِّكْرين قرآنٌ، والثاني[4] فُرقان؛ فـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ للمتقدِّم منهما وهو القرآن ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[5] للآخر منهما وهو الفُرقان.

فـ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ كما هو ﴿ٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾[6] وليس إلّا صور[7]

---

(١) ص ٢٨
(٢) [الأنبياء: ٢]
(٣) [الشعراء: ٥]
(٤) ص ٢٨ب
(٥) [الشورى: ١١]
(٦) [الحديد: ٣]
(٧) ق: "قبول" وفوقها خط أفقي إشارة المسح، وفي الهامش استبدلت بـ "صور" بخط مخالف مع إشارة التصحيح.

الأسماء، و"كلّ" للإحاطة. فانحصر الأمر فيه؛ فما قال: ﴿كُن﴾ إلّا له، ولا كنى بـ﴿يَكُونُ﴾ إلّا عنه. ألا تراه تَسمّى بالدهر، وأنّه يقلِّبُ الليلَ والنهارَ، وليس الدهرُ غيرَ الليلِ والنهارِ، وليس التقليبُ سِوَى اختلاف الصور؟ فالأيّامُ، والساعات، والشهور، والأعوام؛ هي عينُ الدهر، وفي الدهر وقع التفصيل بما ذكرنا. فمِن وجهٍ هو ساعة، ومن وجهٍ هو يوم، ليل، ونهار، وجمعة، وشهر، وسنة، وفُصُول، ودَوْر.

فَكُلُّ خَيْرٍ هُوَ لَهْ	وكُلُّ شَرٍّ لَيْسَ لَهْ
فَهْوَ الوُجُودُ كلُّهُ	وفَقْدُهُ ما هُوَ لَهْ
يَعْلَمُهُ مَنْ عَلِمَهْ	يَجْهَلُهُ مَنْ جَهِلَهْ
فَإنَّمَا أَنَا بِهِ	فِي كُلِّ أَحْوَالِي وَلَهْ
فأَنْتَ هُوْ مَا أَنْتَ هُوْ	وأَنْتَ لَهْ ما أنتَ لَهْ
ولَوْ صَنَعْتَ صُنْعَهُ	ولَوْ عَمِلْتَ عَمَلَهْ

فهذا من بعض أنفاس عِلم هذا القطب، وهكذا مجراه في علومه كلّها على كثرتها وتفاصيلها.

* * *

(القطب الثاني عشر وهو على قدم شعيب)

وأمّا[١] القطب الثاني عشر الذي على قدم شعيب عليه السلام فسورته من القرآن سورة ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[٢] وهي التي تجادل عن قارئها، ومنازلُه بعدد آيها. انظر في جدالها في قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ... مِن تَفَٰوُتٍ، فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ... كَرَّتَيْنِ﴾ ينبّه على النظر في المقدّمتين ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٣] يعني خَللا يكون منه الدخَل فيما يقيمه من الدليل ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ﴾ وهو النظر ﴿خَاسِئًا﴾ بعيدا عن النفوذ فيه بدَخَل أو بشبهة ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[٤] أي قد عَيِيَ، أي أدركه العياء. وكلُّ آية في هذه السورة فإنّها تجري على هذا النَّسق إلى أن ختم بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[٥].

(١) ص ٢٩
(٢) [الملك: ١]
(٣) [الملك: ٣، ٤]
(٤) [الملك: ٤]
(٥) [الملك: ٣٠]

ألا ترى الوجودَ كلَّه من غير تعليم؟ هل تراه في حال اضطراره يلجأ إلى غير الله؟ ما يلجأ إلّا إلى الله بالذات. فلو كان غيرًا ما عرفَه حتى يلجأ، وهو قول العامّة فيمن رزئ: "مالَك لما ترجع في رزيّتك إلّا إلى الصبر". والصبر ليس إلّا صفة الصابر، فتسمّى أيضا: بالصبور. يقول: أنا هو ما ثمّ غيري.

وهذا عين ما ادّعاه في عِلمه القطبُ الذي على قدم صالح -صلّى الله على نبيّنا محمد وعليه وسلّم-

فيَا(١) شُعَيْبُ ما ثَمَّ عَيْبٌ   لَكِنَّهُ شاهِدٌ وغَيْبُ
فانْظُرْ إِلَى حِكْمَةٍ وَفَصْـــل الخِطَابِ فِيْهَا ما فِيْهِ رَيْبُ

لهذا القطب عِلْمُ البراهينِ، وموازينُ العلومِ، ومَعْرِفَةُ الحدودِ. كُلُّهُ روحٌ مجرَّدٌ لطيفة، حاكمٌ على الطبيعة، مؤيِّدٌ للشريعة، بين أقرانه ضخمُ الدسيعة، يُطْعِمُ ولا يَطْعَمُ، ويُنعِم ولا يتنعَّم، الغالبُ عليه التفكُّر ليتذكّر، والدخول في الأمور الواضحة ليتنكَّر. فهو المجهولُ الذي لا يُعْرَف، والنكرةُ التي لا تُتَعرّف. أكثرُ تصرُّفه فيما يتصرَّف فيه من الأسماء الإلهيّة الاسم "المدبّر، والمفصِّل، والمنشئ، والخالق، والمصوِّر، والبارئ، والمبدئُ، والمعيدُ، والحَكَمُ، والعدل". ولا يَرى الحقَّ في شيء من تجلّيه دون أن يرى الميزان بيده؛ يخفض ويرفع. فما ثمّ إلّا خفضٌ ورفعٌ؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا معنى وحرف، وروح وصورة، وسماء وأرض، ومؤثِّر ومؤثَّر فيه. فما ثَمّ إلّا شفعٌ، وكلّ واحد من الشفع وِتْر؛ فما ثمّ إلّا وِتْر ﴿وَٱلْفَجْرِ. وَلَيَالٍ عَشْرٍ. وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ (٢) فالشفع يطلب الشفع، والوِتر يطلب الوِتر؛ وهو طلب الثَّأْر.

فَشَفْعُهُ فِي وِتْرِهِ ظاهِرٌ   ووِتْرُهُ في شَـــفْعِهِ مُنْدَرِجْ
وجادَتِ(٣) السُّــحْبُ بأَمْطَارِها   فَكَانَ مـا كَانَ بِـأَمْرٍ مَرِجْ
فَحَدَّثَـتْ أرضُـــكَ أَخْبَـارَهـا   وأَنْبَتَـتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِجْ
تَفْنَى -إذا شَـــاهَدْتَ أَعْيَـانَهـا   بِعَيْنِ غَيْرِ الحَقِّ- فِيْهَا المُهَجْ
يُبَـايِنُ الضِّـــدُّ بِهـا ضِـــدَّهُ   وشَــكْلُهُ بِشَــكْلِهِ مُزْدَوَجْ

(١) ص ٢٩ب
(٢) [الفجر: ١ - ٣]
(٣) ص ٣٠

ونُزْهَـةُ الأَبْصَـــارِ فِيْمَـا بَـدَا فِي العَالَمِ العُلْوِيّ بَيْنَ الفُرَجْ
فَكُلُّ مـا لِلْعَيْنِ مِنْ ظـاهِرٍ عَنْهُ، إذا حَقَّقْتَهُ، ما خَرَجْ

جمع لهذا القطب بين القوّتين: القوّة العلميّة، والقوّة العمليّة. فهو صَنِع لا يفوته صنعه[1] بالفطرة، وله في كلّ علم ذوق إلهيّ من العلوم المنطقيّة، والرياضيّة، والطبيعيّة، والإلٰهيّة. وكلُّ أصناف هذه العلوم عنده علومٌ إلٰهيّة؛ ما أخذها إلّا عن الله، وما رآها سِوَى الحقّ، ولا[2] رأى لها دلالة إلّا[3] على الحقّ؛ فكلُّ عِلْمٍ، أو مسألة من ذلك العلم له آية ودلالة على الله؛ لا يعرف لها دلالة على غيره[4]؛ لاستغراقه في الله؛ لأنّه مجذوب مراد، لم يكن له تعمّل فيما هو فيه؛ بل وجد فيه أنّه هو؛ ثمّ فتح عينيه؛ فرأى كلّ شيء رؤية إحاطة بما رأى. فالزيادة التي يستفيدها؛ إنما هي في تفصيل ما رأى دائما أبدا. لأنّه كلّ مرئيّ في الوجود؛ فإنّه يتنوّع دائما؛ فلا تزال الإفادة دائما. وكلُّ استفادةٍ (هي) زيادةُ عِلم لم يكن عنده في معلوم؛ لم يزل عالِمًا به، مشهودا له.

فهذا قد ذكرنا من أحوال الاثني عشر قطبا ما يَسّر الله ذِكْرَه على لساني ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

فواحدٌ من هؤلاء الأقطاب له الواحد من العدد، وهو صاحب التوحيد الخالص. وآخَرُ له الثاني من العدد، وهكذا كلّ واحد إلى العاشر. والحادي[6] عشر له المائة، والثاني عشر له الألف، والمفرد له تركيب الأعداد من أحد عشر إلى ما لا نهاية له، وذلك للأفراد؛ وهم الذين يعرفون أحديّة الكثرة، وأحديّة الواحد.

جعلنا الله وإيّاكم ممن فهم عن الله ما سطّره في العالَم من العلم به -سبحانه- الدالّ عليه ﷻ إنّه الوليّ المحسان الجواد الكريم المنّان ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾.

---

(١) يمكن قراءتها: "لا تفوته صنعة" كون الحروف المعجمة مهملة عدا التاء الثانية والنون في صنعه
(٢) ص ٣٠ب
(٣) مضافة في هامش ق وعليها خط أفقي ربما يشير إلى مسحها، وهي ثابتة بأصل س.
(٤) ق: "غيرها" وصححت في الهامش بقلم آخر: "غيره" وفوقها حرف ظ، وعلى يسارها عبارة: من بعض الظن.
(٥) [الأحزاب: ٤]
(٦) ق: والحادي أحد

الباب[1] الرابع والستّون وأربعمائة
في حال قطب هِجِّيره: لا إله إلّا الله

مَنْ كَانَ هِجِّيْرُهُ نَفْيٌ وإِثْبَاتُ	ذَاكَ الإِمامُ الَّذِي تُبْدِيْهِ آيَاتُ
وِتْرٌ وَلَيْسَ لَهُ شَفْعٌ يُعَدِّدُهُ	وَمَا تُقَيِّدُهُ فِيْنَا عَلامَاتُ
وَمَا لَهُ فِي وُجُودِ النَّعْتِ مِنْ صِفَةٍ	وَما لَهُ فِي شُهُوْدِ الذَّاتِ لَذَّاتُ
تَأَثَّرَ الكُلُّ فِيْهِ مِنْ تَأَثُّرِهِ	فَنَعْتُهُمْ فِيْهِ: أَحْيَاءٌ وأَمْوَاتُ
هُمُ المُصَانُونَ لا تُحْصَى مَنَاقِبُهُمْ	وَلا تَقُومُ بِهِمْ لِلمَوْتِ آفَاتُ

قال الله ﷻ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2].

اعلم أنّ الهِجِّيرَ هو الذي يلازمه العبدُ من الذِّكْرِ، كان الذِّكْرُ ما كان، ولكلّ ذِكْرٍ نتيجةٌ لا تكون[3] لِذِكْرٍ آخر. وإذا عرض الإنسانُ على نفسه الأذكار الإلهيّة، فلا[4] يقبل منها إلّا ما يعطيه استعدادُه؛ فأوّلُ فتحٍ له في الذِّكر (هو) قبولُهُ له، ثمّ لا يزال يواظب عليه مع الأنفاس؛ فلا يخرج منه نفَس في يقظة ولا نوم إلّا به؛ لاستهتاره فيه. ومتى لم يكن حال الذاكر على هذا؛ فليس هو بصاحب هِجِّير.

فَمن كان ذِكْره: "لا إله إلّا الله" فمعقولُ ذِكْرِهِ: الألوهة؛ وهي مرتبة لا تكون إلّا لواحد، هو مسمّى "الله"، وهذه المرتبة هي التي تنفيها وهي التي تثبتها، ولا تنتفي عمّن تنتفي عنه بنفي النافي، ولا تثبت لمن تثبت بثبتِ الثابت المثبِت. فثبوتها لها، ونفيها لها، غير ذلك ما هو. فلا يَنتج للذاكر إلّا شهودها، وليس شهودها سِوَى العلم بها، وليس معلوم هذا العلم إلّا نِسَب، والنِّسبة أمر عدميّ، والحكم للنسبة والمنسوب والمنسوب إليه، وبالمجموع يكون الأثر والحكم، مهما أَفردتَ واحدا من هذه الثلاثة دون الباقي لم يكن أثر، ولا صحّ حكم.

(١) ص ٣١
(٢) [محمد: ١٩]
(٣) ق: لا يكون
(٤) ص ٣١ب

فلهذا كان الإيجاد بالفرديّة، لا بالأحديّة. خلافا لمن يقول: إنّه ما صدر إلّا واحد، فإنّه عن واحد. فهو قول صحيح، لا أنّه واقع. ثمّ جاء الكشف النبويّ والإخبار الإلهيّ بقوله عن ذات تُسمّى: إلٰها، إذا أراد شيئا -فهذان أمران- قال له: ﴿كُن﴾ فهذا أمر ثالث -والثلاثة أوّل الأفراد- فظهر[1] التكوين عن الفرد، لا عن الأحد. وهذه كلّها راجعة إلى عين واحدة. فإذا ظهر المكوَّن بالتكوين عن "كن"؛ لم يكن غير تجلٍّ إلٰهيّ في صورة ممكنٍ -لصورة ممكن- ناظرٍ بعين إلٰهيّ. كما أنّه ما سمع فيكون إلّا بسمع إلٰهيّ. ولهذا أسرع بالظهور؛ لأنّه المريد والمراد، والقائل والمقول له والقول. فحاله في التكوين أن ينطق بالله؛ فينفخ فيه؛ "فيكون طائرا بإذن الله"؛ ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ﴾ بأمره ﴿يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[2] لأنّه السامع الذي دعاهنّ.

ولهذا الذِّكْرِ من المعارف معرفةُ النفي والإيجاب، والتنكير والتعريف. وله من الحروفِ الألفُ المزادة، والألف الطبيعيّة، والهمزة المكسورة، وألف الوصل، واللام، والهاء. ومن الكلمات أربعة متقابلة في عين واحدة؛ يقابل النفي منها الإثبات، والإثبات (يقابل) النفي، والمنفي (يقابل) الثابت، والثابت (يقابل) المنفي.

فأمّا معرفة النفي فهو اطّلاع على ما ليس هو فيما قيل فيه: إنّه هو، وإن كان الذي قيل: "إنّه هو" صحيحٌ كشفا، لكنّه محالٌ عقلا. ولهذا التزم بعض أهل الله ذِكْر "اللهْ، اللهْ" ورأيت على هذا الذِّكْر شيخنا أبا العباس العريبي، من أهل العُلْيا من غرب الأندلس، والتزم آخرون الهاءَ من "اللهْ" لدلالتها على الهويّة، وجعله ذِكْر خاصة الخاصة؛ وهو أبو[3] حامد الغزاليّ وغيره.

وأمّا الأكابر فيلتزمون: "لا إله إلّا الله" على غير ما يعطيه النظر العقليّ؛ أي الوجود هو "الله"، والعدم[4] منفيّ الذات والعين بالنفي الذاتيّ، والثابت ثابت الذات والعين بالإثبات الذاتيّ، وتوجّه النفي على النكرة، وهو: "إله" وتوجّه الإثبات على المعرفة وهو "الله". وإنما توجّه النفي على النكرة وهو: "إلهٌ" لأنّ تحتها كلّ شيء، وما من شيء إلّا وله نصيب في الألوهة يدّعيه؛ فلهذا

---

(١) ص ٣٢
(٢) [البقرة: ٢٦٠]
(٣) ص ٣٢ب
(٤) ق: "والعدم" ثم صححت مباشرة إلى: "والمعدوم" كما هي في س، وصححت في الهامش بقلم آخر: "والعدم" مع إشارة التصحيح

توجّه عليه النفيُ؛ لأنّ الإله مَن لا يتعيّن له نصيب[١]؛ فله الأنصباء كلّها. ولمّا عرف أنّ الإله حاز الأنصباء كلَّها؛ عرفوا أنّه مسمّى "الله" وكلّ شيء له نصيب؛ فهو اسم من أسماء مسمّى "الله" فالكلُّ أسماؤه؛ فكلُّ اسم دليل على الهويّة؛ بل هو عينُها. ولهذا قال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾[٢] وهذا حكم كلّ اسم تدعونه. ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فله أسماء العالَم كلّه؛ فالعالَم كلّه في المرتبة الحسنى. فالأمر تنكير في عين تعريف، ونكرة في عين معرفة، وتعريف في عين تنكير، ومعرفة في عين نكرة؛ فما ثَمّ إلّا منكور ومعروف.

وأمّا حروف هذا الهِجِّير؛ فالألف المزادة، وهي كلّ ألف لها موجب يوجب الزيادة فيها، والزيادةُ ظهورُ مِثْلٍ على صورتها؛ فتكون أَلِفان. والأَلِف أبدا ساكنة، فالظاهر أحد الأَلِفين أبدا؛ إمّا عبد وإمّا ربّ، إمّا حقّ وإمّا خلق. والموجِبُ له في[٣] موطنِ رتبةُ التقدُّم وفي موطنٍ رتبةُ التأخّر، وهما موجِبان: الواحد ما يدلّ على الاتّحاد وهو التضعيف، والآخر ما يدلّ على الباعث للتكوين أو للإعدام؛ وهو التحقيق المعبَّر عنه بالهمزة. وقد يكون هذان الموجِبان في مقام النزول مثل: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾[٤] و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٥] و﴿إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّۖ﴾[٦]، وقد يكون في مقام ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾[٧] و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[٨] مثل: ﴿يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ﴾[٩]، وأولياء، أولئك، و﴿أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾[١٠]. وقد يكون الموجِب في مقام البرزخ -وهو الوسط- مثل: ﴿مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[١١]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[١٢]، و﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾[١٣].

فإن كان الموجِب -اسم فاعل- رَبًّا؛ كان الموجَبُ خَلْقًا[١٤]، وإن كان الموجِبُ خَلْقًا؛ كان

(١) "في الألوهة يدعيه... نصيب" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) [الإسراء: ١١٠]
(٣) ص ٣٣
(٤) [المؤمنون: ١١٣]
(٥) [الصافات: ٣٥]
(٦) [يونس: ٥٣]
(٧) [غافر: ١٥]
(٨) [الأعلى: ١]
(٩) [المجادلة: ٥]
(١٠) [البقرة: ١٠١]
(١١) [المجادلة: ٢٢]
(١٢) [مريم: ١٢]
(١٣) [الحشر: ١٣]
(١٤) ق: أو خلقا

الموجَبُ -بفتح الجيم- حَقًّا. فأثَّر ظاهِرٌ مِن خَلْقٍ في حقٍّ: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[1]، وأثَّرَ ظاهرٌ من حقٍّ في خَلْقٍ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[2] وذلك إمّا عن باعثٍ، وإمّا عن اتّحاد. والإيجادُ أبدا له الاسم الآخر، ليس له في الأوّل قَدم، والباعثُ يكون له الأَوّل والآخر. فالباعث حقٌّ وخلقٌ، والإيجاد حقٌّ وخلقٌ. إلّا أنّه لا يكون حقّا مفرَدا إلّا بخلق؛ كالمعرفة بالله، من حيث كونه إلٰها، لا يكون إلّا بخلق؛ لا بدّ من ذلك؛ فهي حقٌّ في خلق، والخلقُ متأخّرٌ حيث عُقِل أبدا.

وأمّا الألف الطبيعيّة في[3] مثل: قال، وسار. فهو الأمرُ الواحد الذي يجمع الطبيعة فيُظهِر العالَم، ويفرّقها فيفنى العالَم، وهو الأصل المفرِّق المجمِّع. وكلُّ أَلِف مُزادة فإنما تظهر على حكم التشبيه بها. والموجِب لهذا الأمر المفرِّق المجمِّع إنما هو الفتح -وهو الأصل- وقد يكون الفتح بما يُسِرُّ -وهو الرحمة- وبما يَسوء -وهو فتح العذاب- وهو على نوعين: فتحُ عذاب فيه رحمة، وفتحُ عذاب لا تشوبه رحمة. إلّا عندنا؛ فإنّه ما ثَمّ عذاب لا تشوبه رحمة قطّ؛ فإنّ الرحمة وَسِعَتْ كلّ شيء.

وأمّا أَلِفا الميل الطبيعيّ -وهو مثل[4] الألف التي تسمّى: واو علّة وياء علّة- فهو ميلها إلى جانب الحقّ مِثل "قولوا" ومِثل "فيه".

وأمّا الهمزة المكسورة في هذا الذِّكْر؛ فهو باعث الحقّ إلى النزول إلى السماء الدنيا، وإلى كلِّ ما يكون لجانب الخلق؛ هذا في باعث الحقّ. وأمّا إذا كان باعث الخلق؛ فهو أنّ نظرَه في نفسه يبعثه على التعمُّل في تحصيل علمه بربّه؛ فلذلك كانت الهمزةُ مكسورةً في المنفيِّ وفي كلمة الإثبات، والمنفيُّ مكسور أبدا.

وأمّا أَلِف الوصل فهو وَصْلُ علمٍ بتمييزٍ مع وجود تشبيه، إن لم يكن هناك وجود تشبيه فهي أَلِف قطع، لا أَلِف وصل.

---

(١) [البقرة: ١٨٦]
(٢) [البقرة: ١١٧]
(٣) ص ٣٣ب
(٤) الحروف المعجمة مهملة

وأمّا اللام فهي جبروتيّة؛ لأنّها من الوسط من ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾(١).

والهاء(٢) ملكوتيّة؛ فإنّها من الصدر من أوّل مجرى النفَس، وهي أصليّة في هاتين الكلمتين؛ في المنفي والمثبَت. وما ثَمّ إلّا هويّتان(٣): هويّة خلق؛ وهي المنفيّة في دعواها ما ليس لها، وهويّة حقّ؛ وهي الثابتة فإنّها لم تزل. فإنّ العبد من حيث عينه هالك، وإذا كان الحقُّ هويّته فليس هو؛ ففي كلّ وجهٍ ما هو هو. فتنتفي(٤) هويّةُ الحقّ إذا لَبِسَت الخلق، ولا تُنفى هويّة الخلق إذا لبست الحقّ؛ فعلى كلّ حال ما ثَمّ إلّا حقٌّ ثابت غير منفيّ.

وأمّا الكلمات الأربع (فهي): أداة نفي على منفيّ، وأداة إثبات على ثابت. وبقي: لمن يضاف العمل: هل للأداة؟ أو للذي دخلت عليه؟ فإن كان الحكم لمن دخلتْ عليه؛ فإنّه الذي يطلبها؛ فإنّه ما انتفى بها، وإنما جاءت الأداة معرِّفةً للسامع بأنّ الذي دخلتْ عليه منفيٌّ أو ثابت. وما عمِلت الأداة فيمن دخلت عليه إلّا تعيين مرتبة العُلوّ، أو السفل، أو ما بينهما. فبالأداة تظهر المراتب، وبمن دخلت عليه تتعيّن الأداة الخاصّة من غيرها من الأدوات، كما ارتبط وجودُ الخلق بالحقّ، وارتبط وجودُ العلم القديم بالمحدَث. فهذا بعض ما تنتجه "لا إله إلّا الله" من العلم الإلهيّ، وله ستّة وثلاثون وجهًا؛ يعطي كلُّ وجهٍ ما لا يعطيه الوجه الآخر، قد ذكرنا هذه الوجوه في باب النفَس -بفتح الفاء-.

واعلم(٥) أنّه ما قسّمنا الحروف تقسيم مَن يعقل على طريق التجوُّز؛ بل ذلك على الحقيقة. فإنّ الحروف -عندنا، وعند أهل الكشف والإيمان (وهي) حروف اللفظ، وحروف الرقم، وحروف التخيّل- أُمَمٌ من جملة الأمم، لِصورها أرواحٌ مدبِّرة؛ فهي حيّة، ناطقة، تسبّح اللهَ بحمده، طائعة ربّها. فمنها ما يلحق بعالَم الجبروت، ومنها ما يلحق بعالَم الملكوت، ومنها ما يلحق بعالَم(٦) المُلك. فما الحروف عندنا كما هي عند أهل الحجاب؛ الذين أعماهم الله، وجعل على بصرهم

(١) [غافر: ١٥]
(٢) ص ٣٤
(٣) ق: هويتين
(٤) ق: فينتفي
(٥) ص ٣٤ب
(٦) "الجبروت... بعالم" ثابتة في هامش ق بقلم نسخي جميل، مع إشارة التصويب

غشاوة وهم ينظرون، كما قال تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾[1].

فإذا قال العبد: "لا إله إلّا الله" كان خلّاقًا لهذه الكلمات؛ فتسبّحُ خالقَها، ويحقُّ لها ذلك. والحقُّ منزَّه بالأصالة، لا بتنزيه المنزِّه. وقد نسب -تعالى- الخَلْقَ لعبده، ووصف نفسه بالأحسن فيه، في قوله: ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[2] فيعود تسبيح هذه الكلمة وكلِّ كلمة على قائلها. فإذا كان العبد من أهل الكشف لما ذكرناه؛ هو الذي نُقِل عنه من الرجال أنّه قال: "سبحاني"، ولا عِلْمَ لمن كفَّرَه بذلك.

فَكُنْ مَعَ القَوْمِ حَيْثُ كَانُوا   وَلَا تَكُنْ دُونَهُمْ فَتَشْقَى
فإِنَّمَا القَوْمُ أَهْلُ كَشْفٍ   أَرَاهُمُ اللهُ الحَقَّ حَقَّا
فَهُمْ[3] عِبادُ الإلهِ صِدْقًا   رَقَوْا مِنَ العِلْمِ كُلَّ مَرْقَى

وقد تقدّم في الحروف في هذا الكتاب كلامٌ مختصر شاف في الباب الثاني من هذا الكتاب، في صغارها وكبارها ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [الأعراف: ١٩٨]
(٢) [الصافات: ١٢٥]
(٣) ص ٣٥
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والستّون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: الله أكبر

اللهُ أكبر لَا أَبْغِي مُفَاضَلَةً فإنَّ "أَفْعَلَ" تُعْطِيْها وتَطْلُبُها
وَقَدْ تَصِحُّ إِذَا جَاءَتْ عَقَائِدُنا وأنّهُ بِوُجُودِ العَين يُذْهِبُها
إلّا إِذَا كانَ بِالآيَاتِ يَطْلُبُنا فإنَّ أَفْعَلَ تَأْتِي وَهْيَ تَحْجُبُها

وردت السنّةُ بلفظ هذا الذِّكر ولا سيّما في الصلاة، والأذان لها، والإقامة، وعقيب الصلاة المفروضة، وعند النوم، وفي مواضع كثيرة. وجاء[1] بلفظة "أَفعل". وهذه لفظة "أفعل" تأتي في الأغلب بطريق المفاضلة، وفي أماكن لا تقتضي المفاضلة بحسب ما يقتضيه دليل الوقت، فيعقل منها عند ذلك ما يعقل.

فإذا كانت هِجّيرا لأَحد؛ فإن كان المثابرُ عليها يذكر بها ربّه بالمفاضلة؛ كان الكشف له من عند الله بحسب ما نوى؛ فلا يَرى إلّا مفاضلة، وهو كشف معيَّن سأذكره في هذا الباب. وإن كان الذاكر به ربَّه يستحيل عنده المفاضلة؛ كان الكشف له من عند الله بحسب ما نوى؛ فلا يرى مفاضلة، وهو كشف معيّن سأذكره في هذا الباب -إن شاء الله-. وإن كان الذاكر به ربّه من حيث هو ذِكْرٌ مشروع، لا تخطر له فيه المفاضلة ولا ترك المفاضلة؛ نتج له ما هو الأمر عليه من غير تقييد؛ فيكون ما حصل لمن نوى المفاضلة، ومن لم ينوِها؛ تحت عِلْم هذا الذاكر الثالث. وهذه الهِجّيرات هي قوله -تعالى-: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[2]. فالهِجّير هو الكثرة من الذِّكْر دائمًا. فإذا تقرّر هذا فلنقل:

---

(١) ص ٣٥ب
(٢) [الأحزاب: ٣٥]

فَصْلٌ: فيمن ذكر هذه اللفظة بطريق المفاضلة

اعلم[1] أنّ المفاضلة في هذا الذِّكْر وأمثاله على قسمين: قسم يرجع الفاضل فيه والمفضول إلى الحقّ، وقسم يرجع الفاضل فيه إلى الحقّ والمفضول إلى الخلق.

فلنبدأ بما يرجع إلى الحقّ، وهو على قسمين: قسم يرجع إلى هذا الاسم من حيث لفظه، وقسم يرجع إلى غير لفظه من الأسماء. فالذي يرجع إلى لفظه كالكبير في قوله -تعالى- إنّه: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[2] وكالمتكبّر في قوله -تعالى-: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾[3] فيكون الكبير أفضل من المتكبّر؛ لأنّ الكبير لنفسه هو كبير، والمتكبّر تعمّل في حصول الكبرياء. وما هو بالذاتِ أَفضلُ مما هو بالتعمُّل؛ فإنّ التعمّل اكتسابٌ. وإنما كان التكبّر من صفات الحقّ؛ لما كان من نزوله في الصفات إلى ما يعتقده أصحابُ النظر وأكثرُ الخلق أنّه صفة المخلوق؛ فلمّا علم ذلك منهم -وهو -سبحانه- قد وصف لهم نفسه بتلك الصفات حتى طمعوا فيه، وضلَّ بها قوم عن طريق الهدى، كما اهتدى بها قوم في طرق الحيرة- قام لهم -تعالى- في صفة التكبّر عن ذلك النزول؛ لِيُعْلِمَهم، أنّه وإن اشترك معهم في الاسميّة، فإنّ نسبتها إليه -تعالى- ليست كنسبتها إلى المخلوق؛ فيكون مثل هذا تكبُّرا[4]، ولا يحتاج الكبير إلى هذا كلِّه؛ فتبيّن لك المفاضلة بين الكبير والمتكبِّر.

وأمّا المفاضلة التي لهذه الكلمة، أعني قولك: "الله أكبر" فهي كلمة مفاضلة على كلّ اسم من الأسماء الإلهيّة بما يعطيه فَهْمُ الخلق فيه -أعني في كلّ اسمٍ اسمٍ- لأنّ فَهْمَ العالَم لا بدّ أن يكون يقصر عمّا هو الأمر عليه، ولا يتمكن أن يقبل توصيل ذلك، لو تمكن أن يوصله الحقّ إليك؛ فنحن لا قوّة لنا على التحصيل، ولا قوّة في نفس الأمر على التوصيل؛ فلا بدّ من قصور الفهم. فتدلّ لفظة "الله أكبر" مِن كلّ ما أعطاه فَهْمٌ مِن نِسبة الكبرياء إلى الله، بأيّ اسم كان من الأسماء الإلهيّة، بهذا اللفظ وغيره.

فإنّ الله يقال فيه: إنّه أعظمُ، وأكرمُ، وأجلُّ، وأعلى، وأرحم، وأسرع، وأحسن، وأحكم، وأمثال ذلك مما لا يحصى كثرة. ألا ترى إلى المشركين لمّا قالوا: "أُعْل هُبَل، أُعْل هُبَل" وهُبَل اسم صنم

---

(١) ص ٣٦

(٢) [الرعد: ٩]

(٣) [الحشر: ٢٣]

(٤) ص ٣٦ب

كان يُعبد في الجاهليّة -وهو الحجر الذي يطؤه الناس في العتبة السفلى في باب بني شيبة، هو مكبوب على وجهه- فقال النبيّ ﷺ لأصحابه لمّا سمع المشركين يقولون ذلك: «قولوا: اللهُ أعلى وأجلّ» يعني بالمفاضلة عندهم في اعتقادهم. فساقه في معرض الحجّة عليهم؛ لأنّ النبيّ ﷺ ما[1] دعاهم إلّا إلى الإيمان بالله، الذي هو عندهم وفي اعتقادهم، أعلى وأجلُّ من هُبَل ومن سائر الآلهة، بما قالوه عن نفوسهم، فقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[2] فاتّخذوهم حَجَبة. فالله أعلى وأجلُّ من هُبَل عندهم. فكان ذلك تنبيها من رسول الله ﷺ للمشركين؛ فإنّه في نفس الأمر ليس هُبَل بإلَهٍ حتى يكون الله أعلى وأجلّ في الألوهة من هُبَل. ولو قالها رسول الله ﷺ على طريق المفاضلة في نفس الأمر؛ لكان تقريرا منه ﷺ لألوهة هُبَل؛ إلّا أنّ الله أعلى منه وأجلّ في الألوهة. وهذا محالٌ على النبيّ ﷺ، وعلى كلّ عالِم أن يعتقده؛ لأنّه الجهل المحض على كلّ وجه. فهذه أيضا مفاضلة مقرّرة شرعيّة في قولك: "الله أكبر".

فصاحب هذا الهِجّير بطريق المفاضلة، يطالعه الحقّ بسريان[3] هويّته في جميع الخلق. مثل قوله في الصحيح: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» وقوله: «كنت سمعَه وبصرَه ويدَه ورجلَه» إلى غير ذلك، وقوله: «فبي يسمع وبي يبصر» ولكن نِسبة القول إليه -دون نسبة القول إليه بلسان عبده- أعلى من[4] نسبة القول إليه بلسان الخلق؛ فهو أكبر في ذاته، من كبريائه في خَلْقِهِ، فاعلم ذلك. فنقول عند ذلك: "الله أكبر" مفاضلة؛ إذ لم يخرج عنه. كأنّه يقول: ذِكْرُكَ نفسَك أَعظمُ وأكبرُ من ذِكري إيّاك؛ وإن ذكرتك بك، فلا بدّ للنِّسبة من أثر. لأنّ غاية شرف ذِكْري إيّاك (هي) أن أذكرك بك؛ فتكون أنت الذاكر نفسَك بلساني. ونسبةُ الذِّكرِ إليك أكبرُ من نسبته إليّ، ولو كنتُ بك.

فصل: في الذِّكْرِ لا على طريق المفاضلة

وينقسم أيضا الذاكرون به هنا على هذا الوجه إلى قسمين: طائفة تمنع المفاضلة في الذِّكْر؛ لأنّه عينُ كلِّ ذاكر، من حيث ما هو ذاكر؛ فلا ترى ذاكرا إلّا الله. وهو من حيث هويّته وعينه لا

---

(١) ص ٣٧
(٢) [الزمر: ٣]
(٣) رسمها في ق أقرب إلى: سريان
(٤) ص ٣٧ب

يقبل المفاضلة؛ لأنّ الواحد لا يفضُلُ نفسه. فَيُنْتِج له هذا الذِّكْر، على هذا الحدّ، كشف هذا ذوقا؛ فيتبيّن له أنّه الحقُّ عينُهُ.

وطائفة أخرى -وهم القسم الآخر- لا يرون التفاضل إلّا مع وجود المناسبة، ولا مناسبة بين الله وبين خلقه. فَذِكْرُ اللهِ نفسَه ذِكْرٌ، وذِكْرُ العبدِ ربَّه ذِكْرٌ، كلٌّ على حقيقة، لا يقال: هذا الذِّكْر أفضل، ولا أكبر من هذا؛ بل هو الذِّكْر الكبير من غير مفاضلة لله -تعالى- وهو في[1] حقّ العبد المذكورِ كبيرٌ عند العبد، لا أكبر. فإنّ العبد عبدٌ لذاته، والربّ ربٌّ لذاته. فلا يحجبنك ما تراه من تداخل الأوصاف؛ فإنّ ذلك، وإن كان حقيقة، فكلّ حقيقة على ما هي عليه، ما لها أثر في الأخرى يخرجها عمّا تقتضيه ذاتها. فالحقائق لا تتبدّل؛ ولو تبدّلتْ لارتفع العلم من الله ومن الخلق. فإذا ذَكَرَ مَن هذه صفته؛ أنتج له ذلك كشفا وذوقا أنّ الأمر كما نواه وقال به.

*   *   *

فَصْلٌ: في الذِّكْر به من حيث ما هو ذِكْرٌ مشروع

اعلم أنّ الذاكر به على ما ذكرنا من كونه ذِكْرا مشروعا، ينقسم إلى قسمين: طائفة تذكره على أنّه مشروع للخلق، ويقولون: بأنّ الله -تعالى- لمّا أوجد العالَم؛ ما خلقهم إلّا ليعبدوه ويسبّحوه؛ فما من شيء إلّا وهو يسبّح بحمده ولكن لا نفقه تسبيحَهُ. وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2] فخلق العالَم لعبادته. فهؤلاء إذا ذكروا الله؛ ذكروه من حيث أنّ الله شرع لهم كيف يذكرونه، ولا يعلمون ما تحت ذلك الذِّكْر المشروع عند الله، وإن علموه في اللسان. فينتج لهم هذا الذِّكْرُ: لماذا شرعه الحقّ في العالَم بهذا القول الخاصّ دون غيره[3]، أيّ ذِكْرٍ كان.

والقسم الآخر يعتقد أنّ العالَم ما اكتسب من الحقّ إلّا الوجود، وليس الوجود غيرَ الحقّ؛ فما أكسبهم سِوَى هويّتِه. فهو الوجود بصور الممكنات، وما يذكره إلّا موجود، وما ثَمّ إلّا هو. فما شرع الذِّكْر إلّا لنفسه، لا لغيره؛ فإنّ الغير ما هو ثَمّ، وهو عالِم بما شرع. فيفتح لصورة الممكن ما ذكرناه كشفا هذا الذِّكْرُ وهو قولهم: "لا يذكر اللهَ إلّا الله، ولا يرى الله إلّا الله". فالمفيدُ والمستفيدُ عينٌ

(١) ص ٣٨
(٢) [الذاريات: ٥٦]
(٣) ص ٣٨ب

واحدة؛ فهو ذاكر من حيث أنّه "قائِل"، وهو مذكور من حيث أنّه عينٌ مقصودة بالذِّكْر. والعالَم على أصله في العدم، والحكم له فيما ظهر من وجود الحقّ؛ فما ثَمّ إلّا الحقّ مجملا ومفصّلا. لأنّ المحدَث إذا قرنته بالقديم؛ لم يبق له أثر، وإن بقي له عين؛ فإنّ العين بلا أَثرٍ ما هي معتبَرة.

ولهذا قلنا فيمن دلّ على معرفة الواجب لنفسه: لا يتمكّن له أن يُثبت له أثرا، حتى يعلم أنّ هذه الآثار الكائنة في العالَم تحتاج إلى مستند لإمكانها؛ فعند ذلك يقوم لهم البرهان على استنادها لواجب الوجود لنفسه؛ وذلك كمالُ العلم. فإنّ الكمالَ للمرتبة -أي بالمرتبة- والتمام (هو) بما ترجع إليه في نفسها -أعني التامّ-.

فَيُنْتِج لهذا القسْمِ هذا الذِّكْرُ ما[1] قرّرناه من أنّه يستحيل أن يذكره إلّا هو، أو يسمع ذِكْرَه إلّا هو، أو يكون المذكور إلّا هو. ومَن ذَكَرْتَ به فهو المذكور، لا أنت. ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[2] حتى ذُكّر بربّه؛ فكان مذكورا بربّه، لا به. وسيرِد في باب الأسماء الإلهيّة ما يشفي في هذا النوع -إن شاء الله تعالى- من هذا الكتاب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٣٩
(٢) [الإنسان: ١]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والستّون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيره ومنزله: سبحان الله

إنَّ الوُجُودَ عَلَى التَّسْبِيحِ فِطْرَتُهُ ... فَهْوَ المُنَزَّهُ عن مِثْلٍ وتَشْـبِيْهِ
وثُمَّ فِي ثَانِ حَـالٍ جَـاءَ يُعْلِمُنـا ... بـأنّـهُ رَبُّ تَشْـــبِيْهٍ وتَنْزِيْـهِ
لَهُ النَّقِيضَـــانِ فَهْوَ الكَونُ أَجْمَعُهُ ... يَدْرِي بِذَلِكَ ذُو فِكْرٍ وتَنْبِيْهِ

قال الله ﷻ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾(١) وقد ورد الأمر بالتسبيح(٢) في القرآن في مواضع كثيرة، ولكلّ موضعٍ حُكْمٌ ليس للآخر. وتنقسم الطوائف في تسبيح الحقّ بحسب كلّ آية وردتْ في القرآن في التسبيح، لولا التطويل أوردناها، وتكلّمنا على الذاكر بها.

اعلم أنّ هذا الذِّكْر يُنْتِج للذاكر به ما قاله أبو العباس بن العرّيف الصنهاجي في "محاسن المجالس" لَمّا ذكر حال العابد، والمريد، والعارف، قال: والحقُّ وراء ذلك كلّه، لا بدّ من ذلك؛ وإن كان مع ذلك كلِّه، أو عين ذلك كلِّه. فهو مع ذلك كلِّه بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾(٣)، وهو عين ذلك كلّه بقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ﴾(٤) وهو من وراء جميع ما ذكره محيط بقوله: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾(٥) وبقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾(٦).

فمن أراد أن يسبّح الحقّ في هِجِّيره؛ فليسبِّحه بمعنى قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾(٧) أي بالثناء الذي أثنى به على نفسه؛ فإنّه ما أضافه إلّا الله(٨). هكذا هو تسبيح كلّ

---

(١) [الروم: ١٧]
(٢) ص ٣٩ب
(٣) [الحديد: ٤]
(٤) [فصلت: ٥٣]
(٥) [البروج: ٢٠]
(٦) [فصلت: ٥٤]
(٧) [الإسراء: ٤٤]
(٨) س: إليه

ما سِوَانا؛ فإنّا لا نفقه تسبيحهم إلّا إذا أعلمَنا الله به. وهذا ضدّ ما تعطيه حقيقة التسبيح؛ بل هذا تسبيح عن التسبيح، مثل قولهم: "التوبة من التوبة". فإنّ التسبيح تنزيه، ولا ينزَّه إلّا عن كلّ نعت محدَث يتّصف به المخلوق، وما[١] نزل إلينا من الله نعتٌ في كتاب ولا سنّة إلّا وهو شِرْبُ المخلوق، وجعل ذلك -تعالى- حمد نفسه، وذَكَر عن كلّ شيء أنّه ﴿يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ أي بالثناء الذي أنزله من عنده ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢].

فمن سبّحه عن هذه المحامد؛ فما سبّحه بحمده؛ بل أَكْذَبَهُ؛ وإنما سبّحه بعقله ودليله في زعمه. والجمع بين الأمرين أن تسبّحه بحمده، وهو التنزيه عن التنزيه؛ وذلك عين الاشتراك في النسبة[٣]، كعدم العدم الذي هو وجود. وإن أرادوا به المبالغة في التنزيه؛ فذلك ليس بحمد[٤] الله. بل حمد الله نفسَه (هو) بما ذكرناه.

فإذَنْ سبِّحه بحمده؛ وهو الإقرار بما ورد من عنده؛ مما أثنى به على نفسه، أو مما أنزله عليك في قلبك، وجاء به إليك في وجودك مما لم يُنقل إليك. واجعل ذلك التسبيح كالصورة، واجعل قوله: "والحقّ وراء ذلك كلّه" كالروح التي لا تُشاهَد عينُها لتلك الصورة، ويكفيك من العلم بها مشاهدتُك أثَرَها. فإنّك تعلم أنّ وراء تلك الصورة أمرا آخر هو روحُها، كذلك تعلم أنّ الحقّ وراء كلّ ثناء، لك فيه شِرب. ومن المحال أن يكون عندك ثناء على الله معيّن في الدنيا والآخرة، لا يكون لك فيه شِرب؛ فإنّه لا يصحّ لك أن تثني عليه بما[٥] لا تعقله، ومهما عقلت شيئا أو علمته؛ كان (هذا الشيءُ) صِفَتَك ولا بدّ. فلا يصحُّ في الكون -على ما تعطيه الحقائقُ- التسبيحُ الذي يتوهّمه علماء الرسوم، وإنما يصحّ التسبيحُ عن التسبيح ما دام ربٌّ وعبدٌ. ولا يزال عبد وربّ؛ فلا يزال الأمر هكذا.

فسبِّح بعد ذلك أو لا تسبِّح؛ فأنت مسبِّح: شئت أو أَبيتَ، وعلمت أم جهلتَ. ولولا ما هو الأمر على هذا في نفسه، ما صحّ أن يظهر في العالَم عين شِرْك ولا مشرك، وقد ظهر في

(١) ص ٤٠
(٢) [النساء: ١٦٦]
(٣) كتب في الهامش بقلم آخر: "التشبيه" وكتب حرف ح فوق كل من الكلمتين.
(٤) ق: يحمد
(٥) ص ٤٠ب

الوجود المشرك والشرك، فلا بدّ له من مستنَد إلهيّ عنه ظهر هذا الحكم؛ وليس إلّا ما ذكرنا من أنّ العبد له شِرْبٌ في كلّ ما يُسَبّح به ربَّه من المحامد. وأعلى المحامد بلا خلاف عقلا وشرعا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ ثمّ تمّم الآية لنعرف المقصود ويصحّ أوّل الآية فقال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(1) فلو لم يتمّم لكان أوّل الآية يؤذن بأنّا لسنا له بعبيدٍ، وليس هو لنا بإلهٍ. فلا بدّ من رابطٍ؛ وليس إلّا الاشتراك؛ إلّا أنّه عين الأصل في ذلك، ونحن فيه كنسبة الفرع إلى الأصل. والولد إلى الوالد، وإن كان على صورته، فليس هو عينه؛ فارتبط به؛ فلا يُنسب إلّا إليه؛ لأنّ له عليه ولادة. وغيره من الناس -من أبناء جنسه- ما له عليه ولادة؛ فلا يقال: إنّه ابنه.

ونِسْبتنا من(2) وجهٍ (هي) مِثْلُ هذه النسبة؛ لأنّ الوجود له، وهو (أي هذا الوجود هو) الذي استفاده منه المحدَث. إلّا أنّ النسبة التي ورد بها السمع نسبةُ العبدِ إلى السيّد، والمخلوق إلى الخالق، والربّ إلى المربوب، والمقدور إلى القادر، والمصنوع إلى الصانع. فإنّ نِسبة البنوّة أَبْعَدُ النسب؛ لتقلّبه في الأطوار بما ليس للأب فيه تعمُّل؛ وإنما له إلقاء الماء في الرحم؛ عن قصد بنوّةٍ وعن لا قصد، فَبَعُدَتْ النسبة. لذلك كانت النطفة مخلَّقة وغير مخلَّقة؛ ولو كان الأمر فيها للأب لكانت تامّة أبدا. ألا ترى إلى النسبة القريبة في خَلْقِ عيسى الطير بيده، ثمّ نفخ؛ فأَتَمّ خَلْقَهُ؛ فقربت نسبة الخلق إليه، وكذلك صنائع المخلوقين كلّهم. فالبنوّة من الأبوّة أَبْعَدُ نسبة من جميع الأمور، وهي أصحّ النِّسب. وما كفر من قال: "إنّ المسيح ابن الله" إلّا لاقتصاره، وكذلك كفر من قال: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾(3) لاقتصارهم؛ لأنهم ذكروا نِسبةً تَعُمُّ كلّ ما سِوَى الله إن كانت صحيحة؛ فإن لم تكن في نفس الأمر صحيحة؛ فَهُمْ والعالَم فيها على السواء.

ولمّا كان الأمر النّســبِي في تولّد العالَم عن الله، وأنّ وجودَهُ فرعٌ عن الوجود الإلّي؛ نبّه تعريضا في تصريح لمن(4) فَهِمَ الإشارة وقسم العبارة وذلك قوله: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا﴾ فجوَّز ذلك. وإنما نفى تعلُّق الإرادة باتّخاذ الولد، والإرادة لا تتعلَّق إلّا بمعدوم، والأمر وجود؛ فلا تعلُّق للإرادة؛ فإنّ المقصودَ حكم البنوّة، لا عين الشخص المسمّى ابنا. ثمّ تمّم فقال: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ

(1) [الشورى: 11]
(2) ص 41
(3) [المائدة: 18]
(4) ص 41ب

مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَـآءُۚ ﴾(1) فتدبّر هذه الآية إلى تمامها. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَـٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾(2) أي: ما كنّا فاعلين أن نتّخذه من غيرنا؛ لأنّه ابن مريم المدعو بالابن. ومن جعل "إنْ" شرطا لا نفيا يكون معنى ﴿إِن كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾: أن نتّخذ لهوا نتّخذه من عندنا، لا من عندكم؛ فإنّه ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ ﴾(3) وما ﴿مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾(4) فما عندنا هو عند الله، ونحن من عند الله -وسـيأتي هذا الهِجّير فإنّه حالُ بعض الأقطاب- فاعترف الحقّ بما أنكر. ولذلك يكون الإنكار اعترافا بأنّ دعوى المدّعي باطلة، فيلزمه اليمين ما لم تقم بيّنة.

وبعد أن حصل من البيان ما حصل، فلا بدّ أن نبيّن ما بقي في المسألة بالإجمال. وهو أنّ التسبيح إذا سبَّح به المسبِّح، أعني بلفظه الخاصّ به الدالّ عليه، فلا بدّ أن يقيّدَه باسم مّا من الأسماء الإلهيّة الظاهرة، أو المضمَرة، والمضافة، والمطلَقة. وهو أن يقول: "سبحان الله" أو "سبحان الربّ" أو "العالِم" فهذا معنى الاسم الظاهر. وأمّا(5) الاسم المضمَر فمثل قوله: "سبحانه" و"سبحانك". وأمّا المضاف فقوله: ﴿سُبۡحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ﴾(6). وأمّا المطلَق: ﴿سُبۡحَـٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾(7).

فأيّ اسم سبّحه من أسماء الله -تعالى-، وبأيّ حال ربطه؛ فإنّ النتيجة التي تحصل لهذا الذاكر (تكون) مناسِبة لذلك الاسم، ومرتبطةً بتلك الحال، ولا يظهر له صورة في الذاكر إلّا بهذه المناسبة الخاصّة. فلا يتعيّن في هذا الذِّكْر لنا أَمْرٌ نقتصر عليه، إلّا ما ذكرناه مما يعمّ حكمه. فإنّ النتائج تختلف؛ فإنّ المحامد لا تقف عند حدّ؛ والمسبِّح لا يسبّحه إلّا بحمده.

وتتبَّعنا الكتابَ والسنّة في طلب الأسماء، فوجدناها تدور على "الله"، و"الربّ" المضاف، والاسم الناقص، والاسم المضمر كالهاء، والملِك، والعليّ. فـ"الله" قوله: ﴿فَسُبۡحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ

---

(1) [الزمر: 4]
(2) [الأنبياء: 17]
(3) [النحل: 96]
(4) [الحجر: 21]
(5) ص 42
(6) [الصافات: 180]
(7) [القصص: 68]

تُمۡسُونَ﴾[1]، و"الربّ" قوله: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ﴾، والاسم الناقص: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾[2]، والمضمَر قوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾[3]، و"الملِك" مثل الذي ورد في السنّة: «سبحان الملِك القدّوس» و"العليُّ" كما ورد في السنّة: «سبحان العليّ الأعلى»، وقد ورد من غير تقييد في السنّة مثل قوله: «سبّوح» وهذا ذِكْر المذكور، ونتيجته أعظم النتائج؛ لأنّه كناية عن عين المسبَّح بالتسبيح؛ فاسمُه هنا عينُهُ. وهذا أكمل تسبيح العارفين؛ لأنّه غاب عن الاسم فيه[4] بالمسمّى.

فاسْلُكْ مَعَ القَوْمِ أَيَّة سَلَكُوا	إلّا إذَا ما تَرَاهُمُ هَلَكُوا
وهَلَكُهُمْ أنْ تَرَى شَرِيْعَتَهُمْ	بِمَعْزِلٍ عَنْهُمْ إذا سَلَكُوا
فاترُكْهُمُ لَا تَقُلْ بِقَوْلِهم	تأسّيًا بالإلَهِ إذْ تُرِكُوا

فإنّ جماعة من العقلاء جعلوا الشريعة بمعزل فيما زعموا، والشريعة -أبدا- لا تكون بمعزل؛ فإنّها تعمّ قول كلّ قائل، واعتقاد كلّ معتقِد، ومدلول كلّ دليل؛ لأنّها عن الله المتكلّم فيه قد نزلت. وإنما قلنا في هذه الطائفة المعيّنة: "إنّها جعلت الشريعة بمعزل" مع كونها قالت ببعض ما جاءتْ به الشريعة؛ فما أخذتْ من الشريعة إلّا ما وافق نظرها، وما عدا ذلك رَمَتْ به، أو جعلته خطابا للعامّة التي لا تَفْقَه. هذا إذا اعترَفَتْ واعتقدتْ أنّ ذلك من عند الله، لا من نفس الرسول.

وهو قوله -تعالى- الذي قال عنهم على طريق الذمّ لهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٍ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا. أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ﴾[5] وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ[6] بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ﴾[7] فهذا معنى قولي: "إنّهم جعلوا الشرع بمعزل". وإن كان قد

---

(١) [الروم: ١٧]
(٢) [الإسراء: ١]
(٣) [الأنعام: ١٠٠]
(٤) ص ٤٢ب
(٥) [النساء: ١٥٠، ١٥١]
(٦) ص ٤٣
(٧) [البقرة: ٨٥]

جاء الشرع بما هم عليه؛ فما أخذوا منه ما أَخذوا من كون الشرع جاء به؛ وإنما قالوا به للموافقة احتجاجا.

وطائفتنا لا ترمي من الشريعة شيئا، بل تترك نظرها وحكم عقلها، بعد ثبوت الشرع، لحكم ما يأتي به الشرع إليها، وتقضي به؛ فهم سادات العالَم.

إنَّمَا الْقَوْمُ سَادَةٌ وَمَعَ الْمَجْدِ يُمْلَكُونْ
أَيَّةً يَسْلَكُونَ كُنْ مَعَهُمْ حَيْثُ يَسْلَكُونْ
إِنَّمَا الْقَوْلُ مِنْهُ "كُنْ" لِلَّذِي شَاءَ أَنْ يَكُونْ
كُلُّ شَيْءٍ يُرِيْدُهُ الْحَقُّ مِنْ فِعْلِهِمْ يَهُونْ
والَّذِي لا يُرِيْدُهُ وَهْوَ سَهْلٌ فَلا يَهُونْ

واعلم أنّ الله -تعالى- لمّا جعل بين الأشياء مناسَبات (فذلك) ليربط العالَم بعضَه ببعض، ولولا ذلك لم يلتئم (العالَمُ)، ولم يظهر له وجود أصلا. وأصلُ ذلك: المناسبةُ التي بيننا وبينه -تعالى- لولاها ما وُجِدْنا، ولا قَبِلْنا التخلّقَ بالأسماء الإلهيّة. فما من حضرة له -تعالى- إلّا ولنا فيها قَدَم، ولنا إليها طريق أَمَم. وسأورد ذلك -إن شاء الله- في باب الأسماء الإلهيّة من هذا الكتاب.

وأعظم الحضرات الإلهيّة في[1] هذا الباب؛ أنّه لا يشبهه شيء، وما ثَمّ إلّا نحن. ومَن لم يشبهك، فلم تشبهه. فكما انتفت المِثليّة عنه، انتفت المثليّة عن العالَم؛ وهو كلّ ما سِوَاه. وبالمجموع؛ فإنّ العالَم إنسان واحد كبير لا يماثَل؛ أي: لا مِثل له، ولهذا هو كلّ مبدَع على غير مثال. فلا يخلو أهل الله إمّا أن يجعلوا الحقَّ عين العالَم؛ فلا يماثله شيء؛ لأنّه ليس ثمَّ إلّا الله، والعالَم صُوَرُ تجلّيه، ليس غيره؛ فهو له. وإن كان العالَمُ وجودا آخر؛ فما ثمّ إلّا الله ومسمّى العالَم؛ فلا مِثل لله؛ إلّا أن يكون إله، ولا إله إلّا الله. فلا مِثل لله. ولا مِثل للعالَم؛ إلّا أن يكون عالَمٌ، ولا عالَمٌ إلّا هذا العالَم -وهو الممكنات- فلا مِثل للعالَم. فصحّت المناسبة من وجهين: من نفي المِثليّة، ومن

(١) ص ٤٣ب

قبوله للأسماء والحضرات الإلهيّة.

وكلّ ما في العالَم من المماثلة بعضه ببعض؛ فإنّه لا يقدح في نفي المماثلة. فإنّ تفاصيل العالَم، وأجزاءه المتماثلة، والمختلفة، والمتضادّة (هي) كالأسماء لله المختلفة، والمتماثلة، والمتضادّة. كالعليم، والعالِم، والعلّام؛ هذه متماثلة، وهو -أيضا- الضار، النافع؛ فهذه المتضادّة: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[١] فهذه المختلفة.

ومع هذا فـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[٢] فهذه الآية له، ولنا من أجل الكاف. والاشتراك يؤذِن بالتناسب. وإذا كان لا بدّ من التناسب، فنظرْنا[٣]: أيّ شيء من المناسبات بين الحجّ والتسبيح حتى شبّهه به -تعالى-. فقلنا: إنّ التسبيح هو الذِّكْر العامّ في قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾[٤] وقال ﷺ: «إنما شُرِعت المناسك لإقامة ذِكْرِ الله» لاختلاف العالَم؛ لأنّ ذِكْر الله كلّه تسبيح بحمده؛ أي بما أثنى على نفسه. كما جعل التهليل مماثلا لعتق الرقاب النفيسة، والعتق إنما هو أَمرٌ[٥] يُخْرِج العبدَ من العبوديّة، ولا يَخْرُج من العبوديّة إلّا أن يكون الحقُّ سمعَه وبصرَه وجميعَ قواه؛ فيكون حقًّا كلّه. فيناسب قوله: "لا إله إلّا الله".

وقد يكون عِتْقُ الرقابِ من الألوهيّةِ؛ بالعبودةِ. فإنّ الشخص يتقيّد بالربوبيّة، فَيُطلب منه ما ليس بيده منه شيء، وإنما ذلك بيد الله؛ فيحار؛ فيعتقه الله من هذه النِّسبة إليه؛ بما أظهر فيه عند المعتقِدِ فيه ذلك من الجبر والافتقار. وسُلِب هذه الأوصاف؛ فعاد حُرًّا في عبوديّته؛ فلم يكن له قَدم في الربوبيّة؛ فاستراح. فهذا عِتْقٌ -أيضا- شريفٌ؛ حيث تخلّص لنفسه مِن تَعَلُّق الغير به، كما خَلَّص بالتهليل الألوهةَ لله مِن رِقِّ الدّعوى بالآلهة المتّخَذة، وهو قولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾ كما هو الأمر في نفسه ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾[٦].

فجعل[٧] ﷺ بوحيه المنزّل[٨] وكشفِهِ الممثَّل؛ التهليلَ مناسبا لِعتق الرقاب، كما جعل التحميدَ

(١) [النحل: ٦٠]
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) ص ٤٤
(٤) [الإسراء: ٤٤]
(٥) ثابت بين السطرين بقلم آخر
(٦) [ص: ٥]
(٧) ص ٤٤ب
(٨) "بوحيه المنزل" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

مناسبا للحمل في سبيل الله، وهو باب النِّعم، والحمد لله شكرا لما يكون منه، كما يكون من الأسباب للمسبِّبات شكر بما تراه من آثارها فيها كما قال: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾(١) ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾(٢) وسيرد في هِجِّير "الحمد لله" ما يشفي الغليل -إن شاء الله تعالى- وكذلك مَن كبّر؛ ناسب بين التكبير وبين عِظم ما لصاحبه من غير تعيين. وما قرنه بشيء معيَّن مثل ما فعل في التسبيح، والتحميد، والتهليل. فقيّد هناك، وأطلق هنا؛ ليشمل الذِّكْر التقييدَ والإطلاق.

وقد ورد في هذا خبرٌ حسنٌ عن رسول الله ﷺ أنّه: "مَن سبّح الله مائة بالغداة، ومائة بالعشيّ؛ وهو قوله ﷻ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾(٣) وقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾(٤) وقَرَن ذلك بالمائة؛ لأنّه ليس لنا دار نسكنها إلّا الجنّة أو النار، والجنّة مائة درجة. فمن أكملها مائة؛ فقد حاز مِن كلّ درجة حظًّا وافرا بحسب ذِكْره، بما يناسب ذلك الذِّكْر من تلك الدرجات". وكذلك دركات النار مائة درك، تقابل درج الجِنان؛ له من جانب النار -بهذا(٥) الذِّكْر- التنزيه من كلّ درَك، وله من الجنان الإنعام من كلّ دَرَج، فاعلم ذلك.

ثمّ نرجع إلى سرْد الحديث، وهو ما حدّثنا به زاهر بن رستم الأصبهانيّ، عن الكروخي، عن الثلاثة: محمود الأَزدي، والترياقي، والغُورجي؛ كلّهم عن الجراحي، عن المحبوبي، عن أبي عيسى الترمذي؛ قال: ثنا محمد بن رزين الواسطي، قال: ثنا أبو سفيان الحموي، عن الضحاك بن حمزة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن سبّح الله مائةً بالغداة، ومائة بالعشيّ؛ كان كمن حجّ مائة حجّة» يعني مقبولة «ومَن حمد الله مائة بالغداة، ومائة بالعشيّ؛ كان كمن حمل على مائة فرس في سبيل الله» أو قال: «غزا مائة غزوة. ومَن هلّل الله مائة

(١) [لقمان: ١٤]
(٢) [الإسراء: ٢٤]
(٣) [طه: ١٣٠]
(٤) [الروم: ١٧]
(٥) ص ٤٥

بالغداة، ومائة بالعشيّ؛ كان كمن أعتق مائة رقبة من ولد إسماعيل، ومَن كبّر الله مائة بالغداة، ومائة بالعشيّ؛ لم يأت في ذلك اليوم أحدٌ بأكثر مما أتى إلّا مَن قال مثل ما قال أو زاد على ما قال» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

ولَمّا كان التسبيح بحمده قربة به، فقال في الصحيح عن رسول الله ﷺ في سبحانَ الله والحمد(١) لله: «أنهما يملآن أو تملأ ما بين السماء والأرض» وأراد قوله: «سبحان الله وبحمده» فإنّ: «الحمد لله تملأ الميزان» فإنّها آخر ما يجعل في الميزان؛ فبها يمتلئ. كما قال: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٢) فـ"الحمد لله" له التأخير في الأمور لأنّ له السَّاقة، و"لا إله إلّا الله" له التقدمة، و"سبحان الله" له الميسرة، و"الله أكبر" له الميمنة، والقلب له: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" فأثبت العبدَ والربَّ.

فاستصحابُ الاسم "الله" لكلّ تسبيح، وتحميد، وتكبير، وتهليل؛ هو معطي القوّة لذلك التسبيح، أو التهليل، أو التحميد، أو التكبير. لأنّه لفظٌ يمكن أن يُطلق إذا أُطلق، ويُقيَّد بغير الله في الإضافة بأن يسبّح شخصًا ليس الله، ويكبّره، ويحمده، ويهلّل ما ليس بإله؛ كقوم فرعون. فلا قوّة لهذا الذِّكْر على أمثاله إلّا بالله؛ فإنّه ما يتجلّى لك شيء ليس هو الله، فيقول لك: "أنا الله" فتقول له: "أنت بالله" إلّا انعدم من ساعته إذا لم يكن الله. وما رأيتُ مَن شهِد هذا المشهد من رجال الله، إلّا رجل واحد من أهل قرطبة، كان مؤذّنا بالحرم المكي، يقال له: موسى بن محمد القبّاب، كان من ساداتهم، وهو تلميذ أبي الحسن بن حرازم بفاس.

فلا قوّة على الثبُوت إلّا بالله، حتى لو قالها بكلام الحقّ على لسان ذلك المتجلّي(٣)، ويقول له صاحب الكشف: "أنت بالله" ما انعدم، وثبت. فهذا بعض ما ينتجه هذا الذِّكْر والحمد لله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٤).

---

(١) ص ٤٥ب
(٢) [يونس: ١٠]
(٣) ص ٤٦
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والستّون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: الحمد لله

الحمدُ للهِ في قَيْدٍ وإطْلاقِ مِثْلُ الفُرُوعِ الّتِي قامَتْ عَلَى سَاقِ
يَمُدُّها بالّذِي تُبْدِيْهِ مِنْ ثَمَرٍ لِشــاهِدِ الحِسّ فِي أَنْفَاسِ أَعْراقِ
ونَحْنُ فَرْعٌ لِمَنْ أَبْدَى حَقائقَنا ذاتٌ بِـذاتٍ وأَخْلاقٌ بِـأَخْلاقِ

قال الله -تعالى- آمرًا: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١).

اعلم أنّ الحمد والمحامد هي عواقبُ الثناء، ولهذا تكون آخرا في الأمور، كما ورد أنّ: ﴿ءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٢) وقوله ﷺ في الحمد لله: «إنّها تملأ الميزان» أي(٣) هي آخر ما يُجْعَل في الميزان؛ وذلك لأنّ التحميد يأتي عقيب الأمور. ففي السرّاء يقال: «الحمد لله المنعِم المفضِل» وفي الضرّاء يقال: «الحمد لله على كلّ حال».

والحمد هو الثناء على الله، وهو على قسمين: ثناء عليه بما هو له؛ كالثناء بالتسبيح، والتكبير، والتهليل. وثناء عليه بما يكون منه؛ وهو الشكر على ما أسبغ من الآلاء والنِّعم. وله العواقب؛ فإنّ مرجع الحمد ليس إلّا إلى الله؛ فإنّه المثني على العبد، والمثنى عليه. وهو قوله ﷺ: «أنت كما أثنيت على نفسك» وهو الذي أثنى به العبد عليه. فردّ الثناء له من كونه مثنِيا -اسم فاعل- ومن كونه مثنَيا عليه -اسم مفعول- فعاقبة الحمد في الأمرين له -تعالى-.

وتقسيم آخر؛ وهو أنّ الحمدَ يَرِدُ مِن الله مطلَقا ومقيَّدا في اللفظ، وإن كان مقيَّدا بالحال؛ فإنّه لا يصحّ في الوجود إطلاقٌ فيه؛ لأنّه لا بدّ من باعثٍ على الحمد، وذلك الباعث هو الذي قيّده، وإن لم يتقيّد لفظا. كأمره في قوله -تعالى-: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فلم يقيّد. وأما المقيّد فلا بدّ أن يكون

---

(١) [النمل: ٥٩]
(٢) [يونس: ١٠]
(٣) ص ٤٦ب

مقيّدا بصفةِ فعلٍ كقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾(١) وكقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾(٢) و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ(٣) ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٤) وقد يكون مقيّدا بصفة تنزيه كقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾(٥).

واعلم أنّ الحمدَ لَمّا كان يعطي المزيد للحامد، عَلِمنا أنّ الحمدَ بكلّ وجهٍ شكرٌ. وكذلك ما أعطى المزيد من الأذكار؛ فهو شكر؛ فهو حمدٌ كلّه؛ لأنّه ثناء على الله. فأمّا زيادته التي تحصل لمن أثنى عليه بما هو عليه، فهي أن يعطيه الحقّ من العلم الذاتي به -سبحانه- ما يثني به عليه، وهو قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾(٦). وأمّا إذا أثنى عليه بما يكون منه؛ فإنّه يزيده من ذلك؛ ليثابر عليه بالثناء على الله به. فعلى كلّ حال يعطي الزيادة، وإن كان بين التحميدين فُرقان. ولكن من حيث ما هو تحميد من الخلق؛ فهو عطاء أعطاه الله إيّاه، وكلّ عطاء يقبل المعطَى الزيادة منه -فإنّا لا نحمده إلّا بما أَعلمَنا أن نحمده به- فحمده مبناه على التوقيف.

وقد خالَفَنا في ذلك جماعة من علماء الرسوم، لا من العلماء الإلهيين. فإنّ التلفّظ بالحمد على جهة القربة لا يصحّ إلّا من جهة الشرع. ولو استصبح هذا المخالف بنور الإنصاف لَعَلِمَ أنّ الصدق حسنٌ، وهو يقول به: إنّه حسنٌ لذاته، ومع هذا فإنّه يَقْبُح في مواطن، ويأثم القائل به. فلهذا لا يُتمكن أن يقال على جهة القربة -وإن(٧) عُقل أنّه خير- إلّا حتى يقول الحقُّ: ﴿ٱذۡكُرُونِيٓ﴾(٨)؛ فإمّا أن يُطلِق بكلّ ذِكْرٍ يُنسب إليه الحسن في العرف وهو من مكارم الأخلاق، وإمّا أن يقيّده؛ فيعيّنَ ذِكْرا خاصّا.

فالثناء على الله بما هو فاعل (هو) ثناءٌ عُرفيّ؛ يُثني به المخلوق على الخالق ما لم يُنْهَ عنه، إذا كان ذلك الثناء مما يَعظم في العالَم، فقد يكون من حيث ما هو فاعل، وليس بعظيم في العالَم. فإذا ذكر بما هذا مثله نَكَّرَ، ومثاله أن يقول: "الحمد لله خالق كلّ شيء" فيدخل فيه كلّ مخلوق

---

(١) [الأنعام: ١]
(٢) [الكهف: ١]
(٣) ص ٤٧
(٤) [فاطر: ١]
(٥) [الإسراء: ١١١]
(٦) [طه: ١١٤]
(٧) ص ٤٧ب
(٨) [البقرة: ١٥٢]

معظَّم ومحقَّر. ومثال المعظّم في العرف أن يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1] ومثل ذلك. ولا ينبغي أن يعيّن في الثناء خلق المحقَّر عُرْفًا والمستقذَر طبعًا، وإن دخل في عموم كلّ شيء. ولكن إذا عيّن لا يقتضيه الأدب؛ بل يُنسب مُعَيِّنُه إلى سوء الأدب أو فساد العقيدة، مع صحّة ذلك. ولا أُمَثِّلُ به؛ فإنّي أستحي أن يُقرأ مع الزمان في كتابي؛ فلذلك لم نُمَثِّل به، كما مَثَّلْتُ بالعامّ وبالعظيم، والكلّ منه ونعمته.

ولولا حقارة ذلك بالعُرف لم نقل به؛ فإنّي ما أرى شيئًا ليس عندي بعظيم؛ لأنّي أنظر بعين اعتناء الله به حيث أبرزه في الوجود، فأعطاه الخير؛ فليس عندنا أمرٌ محتقَر. وهذا شهود القوم[2]؛ فالكلّ نعمته ظاهرة وباطنة. فظاهرة: ما شوهد منها، وباطنة: ما عُلِمِ ولم يُشْهَد، وظاهرة: التعظيم عُرْفًا، وباطنة: التعظيم عند أهل الله وأهل النظر المستقيم مما ليس بعظيم في الظاهر. لأنّ هذا الأمر شبيه بالآيات المعتادة، والآيات غير المعتادة. فالآيات المعتادة ما هي آياتٌ إلّا لقوم يعقلون، ولا فرق بينها وبين الآيات غير المعتادة؛ مثل حركات الأفلاك، واختلاف الليل والنهار، وما يظهر في فصول السنة من الأرزاق. والأمور المعتادة، والمسخّرات؛ فلا يتنبّه بها إلّا كلّ ذي عقل سليم أنّها آيات. وأمّا غير المعتادة فهي آيات للجميع؛ فتنبعث النفوس للثناء على الله بها دون المعتادة.

فصاحب هِجِّير الحمد المطلق الذي لا يقيّده الذاكر بشيء من الصفات، وإن اختلفت عليه الأحوال؛ فما هي بواعثُ لذلك الذِّكْر، وإنما هو الباعث الأوّل الذي به أطلق الذِّكْر؛ فهو تقييد في إطلاق. فينتج له جميع ما يعطيه كلُّ تحميد مقيَّد بنعت مّا من النعوت، أو اسم، أو صفة؛ ما لم يقف صاحبُ هذا الذِّكْر مع حال من الأحوال، لما يحصل له فيه من الحلاوة؛ فيقيّده ذلك الاستحلاء، وإن أطلقه في اللفظ. فلا ينتج له بعد ذلك إلّا ما يناسب الحال الذي أعطاه الاستحلاء؛ فإنّه[3] ذو صفة؛ فهو بحيث هي (أي بحيث هذه الصفة)، وزال عنه بها الحكمُ الأوّل. قيل لأبي يزيد: كيف أصبحت؟ فقال: "لا صباح لي ولا مساء. إنما الصباح والمساء لمن تقيّد بالصفة، وأنا لا صفة لي".

---

(١) [الأنعام: ١]
(٢) ص ٤٨
(٣) ص ٤٨ب

فلا يقف صاحب هذا الذِّكْر مع أمر يَرِدُ عليه من الحقّ يقيّده؛ فهو مع كلّ وارد بحسب الوارد، من غير تعلّق بمعيّة. فمعيّتُه[1] مع الوارد[2] معيّةُ الحقّ مع عباده حيث ما كانوا؛ لعلمه أنّهم لا يكونون إلّا بحسب أسمائه الحاكمة عليهم والمتصرّفة فيهم. فهو مع أسمائه، لا معهم، ولكن ما وقع الإخبار إلّا أنّ الله معهم أينما كانوا. كذلك الواردات لا تتعيّن للعبد إلّا بحسب استعداده الذي أعطاه ذِكْرُه، وذِكْرُه من فعله. فهو في معيّته مع الواردات مع نفسه، كما ذكرنا في معيّة الحقّ على السَّواء ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب
(٢) ق: الموارد
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والستّون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: الحمد لله على كلّ حال

الحمدُ لله عَلَى كُلِّ حَال ... فَهْوَ الَّذِي يَعُمُّ حـالَ الوُجُودْ
وَما[1] عَلَى حَمْدِ الَّذِي قَالَهُ ... إذا تَلَفَّظْـتَ بِـهِ مِنْ مَزِيـدْ
وَجَـاءَ ذَا عَنْـهُ بِـهِ قَـائِلًا ... قَدْ جَاءَ مَا قَدْ كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدْ
فإِنَّهُ نَادَاكَ مِنْ حَضْـــــرَةٍ ... مِنْ قَبْلِ هَذَا فِي مَقَامِ الشُّـــهُودْ
بـأَنَّـهُ لَـيْـسَ بِـغَـيْرٍ لَهُ ... فَلا يَغُرَّنَّـكَ حَبْـلُ الوَرِيـدْ
فـأَنْـتَ رَبٌّ وأَنَا عَـبْـدُهُ ... ويَثْبُـتُ الرَّبُّ بِكَوْنِ العَبِيـدْ
فَلا تَقُـلْ فِي كَوْنِـهِ: إنَّـهُ ... يَقُولُ يَومَ العَرْضِ: هَلْ مِنْ مَزِيدْ

اعلم -أيّدك الله وإيّانا بروح منه- أنّ رسول الله ﷺ كان يقول في السرّاء: «الحمد لله المنعِم المفضِل» وكان يقول في الضرّاء: «الحمد لله على كلّ حال» ثبت هذا في الصِّحاح. فعلمنا أنّه ذِكْرُ أَدب إلهيّ؛ لأنّه ما قيّده باسمٍ كما قيّد حمد السرّاء بالمنعم المفضِل، ومن أسمائه: "الضارّ"[2] كما من أسمائه: "النافع". ولم يتعرّض في هذا الحمد إلى ذِكْر الاسم "الضارّ" ولم يكن ذلك عن هَوى، إلّا عن وحي إلهيّ يوحى؛ فإنّه (ص) الصادق القائل: «إنّ الله أدّبني فأحسن أدبي». فعلمنا أنّ هذا الذِّكْر من جملة الآداب على هذه الصفة.

وقد أوحى الله أن نتّبع ملّة إبراهيم، ومن آداب إبراهيم عليه السلام مع ربّه قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾[3] فنسب الشفاء إلى ربّه، ولم ينسب إليه المرض؛ لأنّه شرٌّ في العرف بين الناس، وإن كان في طيّه خير في حقّ المؤمن. فأخبر الله نبيَّه بحديث إبراهيم وقوله هذا؛ تعليما له ﷺ ليتأدّب بأدبه؛ فقال رسول الله ﷺ: «والشرّ ليس إليك». و(هو) من كونه خَلْقا يحسّ بالألم الحسّي والنفسيّ، كما يحسّ باللذّات المحسوسة والمعنويّة، ويَعلم الفُرقان بينهما، وأنّ السرور يصحب الالتذاذ، وأنّ الحزن يصحب الألم طبعا؛ فلذلك عَدَل في الضرّاء إلى حمد الله على كلّ حال،

---
(١) ص ٤٩
(٢) ص ٤٩ب
(٣) [الشعراء: ٨٠]

والأحوال في العالَم ما هي بأمر زائد على الشأن الذي الحقُّ فيه. بل هو عينُ الشأن: كلُّ حال يطرأ في الوجود؛ مما يوافق الغرض ويلائم الطبع، ومما لا يوافق الغرض ولا يلائم الطبع[١]، وإن كان الأمر في ذلك من القابل. لأنّا رأينا ما يتضرّرُ به زيدٌ يلتذُّ به عمرو، فعلمنا أنّ العلّة في القابل، وأنّ الأمر الآتي منه -تعالى- واحدُ العين، لا انقسام فيه؛ فينقسم فينا أمرُه ويتعدّد.

ولمّا عمّ هذا الذِّكْرُ جميعَ الأحوال؛ فإن تحقّقَ الذاكرُ اللهَ به ما وُضِعَ له فهي دعوى؛ فإنّ الله لا بدّ أن يبتليَ الشخصَ الذي يذكر الله بهذا الذِّكْر على هذا الحدّ؛ فإنّ الدّعوى تفتح[٢] باب الابتلاء في القديم والحديث إن فهمتَ. وإن كان الذاكر به ما خطر له أصلُ وَضْعِهِ بخاطر، بل ذَكَر الله به لكونه مشروعا، من غير وقوف مع السبب في وجوده وتشريعه؛ فقد يبتليه الله، وقد لا يبتليه. وإن قيّده هذا الذاكر -أعني ذلك الذِّكْر- بأنّه ثناء على الله لجهة الخبر، لا يقصد به أصل وضعه، ولا يقوله بدعوى أنّه الحامد ربَّه على كلّ حال، وإنما يقول ذلك مخبرا أنّ الله محمود على كلّ حال -فإنّه ما من حال، كما قرّرناه، إلّا وله وجه في الخلق إلى الالتذاذ به والتألّم به- فما من حال إلّا ويحمد الله عليه: حمد سرّاء، وحمد ضرّاء.

ألا تراه في السرّاء كيف يقول: «الحمد لله المنعِم المفضِل»؟ فمن إنعامه وفضله أن جعل صاحب الضرّاء يحمد الله؛ ولهذا يعافيه، ويحول بينه وبين تلك[٣] الضرّاء؛ لأنّ حمدَهُ شُكْرٌ على هذا الإفضال؛ وهو أن ألهمه واستعمله في حمد الله، ولم يستعمله في الضجر والسخط؛ فعافى باطنَه بما ألهمه إليه من التحميد؛ فزاده الله عافية بإزالة الضرّاء عنه. وهذا معنى دقيق مندرج في «الحمد لله على كلّ حال» وأنّه مساوٍ لحمد السرّاء، وهو «الحمد لله المنعِم المفضِل» وبزيادة، وهذا من جوامع الكلِم التي أوتيها رسول الله ﷺ.

وتختلف أحوال الذاكرين اللهَ بهذا التحميد؛ فكلّ حامد به ينتج له بحسب قصده، وعِلمه، وباعثه. وقد فصّلناه تفصيلا كما أنزله الحقّ ﷻ في قلوب الذاكرين اللهَ به تنزيلا؛ فهو حمد سرّاء، وحمد ضرّاء ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٤].

---

(١) ص ٥٠

(٢) ق: يفتح

(٣) ص ٥٠ب

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والستّون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿أُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾

إنَّ الوُجُودَ مُنَطَّقٌ ومُنَطِّقُ ومُصَدِّقٌ ومُصَدَّقٌ فَتَفَكَّرُوا
فالشَّيْءُ يَكذِبُ نَفْسَهُ فمكَذِّبٌ ومكَـذَّبٌ والعَيْنُ لا تَتَكَثَّرُ
فَلِأَيِّ[1] شَيْءٍ يَرْجِعُ الأَمْرُ الَّذِي قَدْ قُلْتُهُ فِي أَمْرِنا فَتَبَصَّروا
حَتَّى تَرَوْهُ بِالعَيَـانِ فَفَوِّضُـوا أَمْرَ الوُجُودِ إِلَيْهِ لا تَتَحَيَّرُوا

قال اللهُ ﷻ لنبيّه ﷺ أن يقول لقومه حين رَدّوا دعوتَه: ﴿فَسَتَذۡكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمۡۚ وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾[2] وهو مِن فاض، ولا يفيض حتى يمتلئ؛ فالفيض زيادة على ما يحمله المحلُّ. وذلك أنّ المحلَّ لا يحمل إلّا ما في وُسْعِهِ أن يحمله، وهو القدْر والوَجْه الذي يحمله المخلوق، وما فاض من ذلك -وهو الوَجْه الذي ليس في وسع المخلوق أن يحمله- يحمله الله. فما مِن أمر إلّا وفيه للخلق نصيب، ولله نصيب؛ فنصيبُ الله أَظهره التفويضُ.

فينزل الأمر جملة واحدة وعينا واحدة إلى الخَلق، فيقبل كلّ خَلْق منه بقدر وُسْعِه، وما زاد على ذلك وفاض؛ انقسم الخلقُ فيه على قسمين: فمنهم من جعل الفائض من ذلك إلى الله -تعالى- فقال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ وينسب ذلك الأمرَ إلى نفسه؛ لأنّه لمّا جاءه ما تخيّل أنّه يفضُل عنه، وتخيّل أنّه يَقبله كلّه[3]؛ فلمّا لم يسعه بذاته؛ ردّه إلى ربّه. ومنهم من لم يعرف ذلك، فرجع الفائض إلى الله عن غير علمٍ مِن هذا الذي حصل منه ما حصل؛ فهو إلى الله على كلّ وجه.

وما بقي الفضل إلّا فيمن يعلم ذلك؛ فيفوّض أمره إلى الله؛ فيكون له بذلك عند الله يَدٌ. ومنهم من لا يعلم ذلك؛ فليس له عند الله بذلك منزلةٌ، ولا حقٌّ يتوجّه. قال -تعالى-: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي

(١) ص ٥١
(٢) [غافر: ٤٤]
(٣) ص ٥١ب

ﭐلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[1].

واعلم أنّ العبدَ القابلَ أَمْرَ الله لا يقبله إلّا باسم خاصّ إلهيّ، وأنّ ذلك الاسم لا يتعدّى حقيقته. فهذا العبد ما قَبِلَ الأمر إلّا بالله من حيث ذلك الاسم. فما عجز العبدُ ولا ضاق عن حمله؛ فإنّه محلُّ ظهور أَثر كلّ اسم إلهيّ؛ فعن الاسم الإلهيّ فاض، لا عن العبد. فلمّا فوّضه بقوله: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ ما عيّن اسما بعينه، وإنما فوّضه إلى الاسم الجامع؛ فيتلقّاه منه ما يناسبُ ذلك الأمر من الأسماء في خلق آخر. فإنّه ما لا يحمله زيدٌ وضاق عنه (فذلك) لكون الاسم الإلهيّ الذي قبله به، ما أعطت حقيقتُه إلّا ما قَبِلَ منه. وقد يحمله عمرو؛ لأنّه أوسعُ من زيد، بل؛ لا أنّه أوسع من زيد؛ ولكن عمرو في حكم اسم، أيضا، إلهيّ قد[2] يكون أوسع إحاطة من الاسم الإلهيّ الذي كان عند زيد.

فإنّ الأسماء الإلهيّة تتفاضل في العموم والإحاطات؛ فيحيط العالِم، ويحيط العليم؛ فتكون إحاطة العليم أكثر من إحاطة العالِم، وإحاطة الخبير أكثر من إحاطة غيره، وكذلك الاسم المريد مع العالِم، والاسم القادر مع المريد ومع العالِم تقلّ إحاطته عنهما. والعبد لا بدّ أن يكون تحت حكم اسم إلهيّ؛ فهو بحسب ذلك الاسم، وما تعطيه حقيقته من القبول. فيرُدُّ ما فَضُلَ عنه (إليه -تعالى-) وذلك (هو) التفويض لمن عقلَ عن الله قولَهُ؛ فإنّ اللسان الذي خاطبنا به الحقّ اقتضى ذلك، فنحن معه بقوله.

لأنّه ليس في وسع المخلوق أن يحكم على الخالِق إلّا مَن يكون شهودُهُ ما هي الممكنات عليه في حال عدمها؛ فيرى أنّها أعطت العِلم للعالِم بنفسها. فقد يشمّ من ذلك رائحة من الحكم، لكنّ افتقارها من حيث إمكانها يَغْلِب عليها. ولهذا تَرى النافين الإمكانَ بالدلالة العقليّة، يغفُلون -في أكثر الحالات- عمّا أعطاهم الدليل من نفي الإمكان في نفس الأمر، فيقولون بالإمكان حتى يراجَعوا ويُنَبَّهوا؛ فيتذكّروا ذلك. فلا بدّ من أمر يكون له سلطنة في هذا العبد حتى يتّصف بالغفلة[3] والذهول عمّا اقتضاه دليله، وليس إلّا الأمر الطبيعيّ والمزاج.

---

(١) [الزمر: ٩]
(٢) ص ٥٢
(٣) ص ٥٢ب

ألا تراه إذا انتقل بالموت الأكبر أو بالموت الأصغر إلى البرزخ؛ كيف يرى في الموت الأصغر أمورا كان يحيلها عقلا في حال اليقظة، وهي له في البرزخ محسوسة كما (هي) له في حال اليقظة ما يتعلّق به حسُّه؛ فلا ينكره بما كان يدلّ عليه عقله من إحالة وجود أمر مّا يراه موجودا في البرزخ؟! -ولا شكّ أنّه أمر وجوديّ- تعلّق الحسّ به في البرزخ؛ فاختلف الموطن على الحسّ؛ فاختلف الحكم. فلو كان ذلك محالا لنفسه في قبول الوجود؛ لما اتّصفَ بالوجود في البرزخ، ولما كان مدرَكا بالحسّ في البرزخ؛ بل قد يتحقّق بذلك أهلُ الله حتى يدرِكوا ذلك في حال يقظتهم، ولكن في البرزخ. فهم في حال يقظتهم، كحال النائم والميّت في حال نومه وموته. فإن تفطّنتَ فقد رميتُ بك على طريق العلم بقصور النظر العقليّ، وأنّه ما أحاط بمراتب الموجودات، ولا عَلِمِ الوجودَ؛ كيف هو؟ إذ لو كان كما حكم به العقل؛ ما ظهر له وجود في مرتبة من المراتب، وقد ظهر؛ فليس لعاقل ثقةٌ بما دلّه عليه عقله في كلّ شيء.

فإذا كان صحيحَ الدلالة؛ سرى ذلك في كلّ صورة؛ فيعلم في كلّ صورة يراها في البرزخ، وتحصل[1] في نفسه أنّه الله؛ فهو الله؛ فما يختَلِفُ كونُهُ، وإن اختلفت صُوَرُ تجلّيه. وكذلك عند العارفين به هنا؛ ما يختَلُّ عليهم شيءٌ من ذلك، ولا في البرزخ، ولا في القيامة الكبرى؛ فيشهدون ربّهم في كلّ صورة مِن أدنى وأعلى، وكما هم اليوم كذلك يكونون غدا.

وأمّا أبو يزيد فخرج عن مقام التفويض؛ فعلمنا أنّه كان تحت حكم الاسم "الواسع"، فما فاض عنه شيء. وذلك أنّه تحقّق بقوله: «ووسعني قلب عبدي» فلمّا وَسِع قلبُهُ الحقَّ، والأمور منه تخرج؛ التي يقع فيها التفويض ممن وقع. فهو كالبحر، وسائر القلوب كالجداول. وقال[2] في هذا المقام: "لو أنّ العرش" يريد به ما سِوَى الله[3] "وما حواه؛ مائة ألف ألف مرّة" يريد الكثرة، بل يريد ما لا يتناهى "في زاوية من زوايا قلب العارف؛ ما أَحسّ به" يعني لاتّساعه حيث وَسِعَ الحقَّ. ومن هنا قلنا: "إنّ قلبَ العارفِ أوسعُ من رحمة الله" لأنّ رحمة الله لا تَنال اللهَ ولا تسعه، وقلبُ العبدِ قد وَسِعه.

إلّا أنّ في الأمر نكتةً أُومِئ إليها، ولا أَنصّ عليها. وذلك أنّ الله قد وصف نفسه بالغضب

---

(١) ص ٥٣

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) "يريد به ما سوى الله" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

والبطش الشديد بالمغضوب عليه، والبطشُ رحمةٌ لما فيه من التنفيس وإزالة الغضب. وهذا القدر من الإيماء كافٍ فيما نريد بيانه من ذلك؛ فإنّ الرسل تقول: «ولن يغضب[1] بعده مثله». فالانتقامُ رحمةٌ وشفاءٌ، ولولا كونُه رحمةً ما وقع في الوجود، وقد وقع؛ ولكن ينبغي لك أن تعلم بِمَنْ هو وقوع الانتقام رحمة؟ فبان لك -من هنا- رتبة أبي يزيد من غيره من العارفين؛ لأنّه وأمثاله لا يتكلّمون إلّا عن أحوالهم وذوقهم فيها.

ومن أسمائه -تعالى- "الواسعُ" -كما ورد- فباتّساعه قَبِل الغضبَ. فلو ضاق عنه؛ ما ظهر للغضب حكم في الوجود؛ لأنّه لم تكن له حقيقةٌ إلهيّة يستند إليها في وجوده. وقد وُجِد، فلا بدّ أن يُنسب الغضبُ إلى الله كما يليق بجلاله، وقد وَسِع القلبُ الحقَّ، ومِن صفاته الغضبُ، فقد وَسِع الغضبَ. فلا يُنْكَر على العارف -مع كونه ما يَرى إلّا الله- أن يغضبَ، ويرضى، ويتّصفَ بأنّه يُؤذَى وإن لم يتأذّ[2] فما أُذِي من لا يتأذّى. غير أنّه لا يقال ذلك في الجناب الإلهيّ إلّا أنّه تَسمّى[3] بالصبور، وأَعْلَمنا بالصبر؛ ما هو؟ وعلى ماذا يكون؟ ولا نقول: هو في حقّ الحقّ حِلْمٌ؛ فإنّ "الحليم" كما ورد، كذلك ورد "الصبور" ولكلّ واردٍ معنىً ما هو عينَ الآخر. فتتغيّر الأحوالُ على العارفين تَغَيُّرَ الصور على الحقّ، ولولا ذلك ما تغيّرت الأحكام في العالَم؛ لأنّها من الله. فظهر في العالَم، وهو[4] موجدها وخالقها. فلا بدّ من قيام الصفة به، وحينئذ يصحّ وجودها منه، كان الموجِد -اسم فاعل- ما كان، وكان الموجَد -اسم مفعول- ما كان. فإن لم تعلم التفويض كما ذكرته لك، وإلّا وقعتَ في إشكال لا تنحلّ منه -أعني في العِلم بالتفويض- ما هو؟ فهذا نِسبته إلى المخلوق.

وأمّا التفويض الإلهيّ؛ وهو أن يكون هو المفوِّضُ أَمرَه إلى عباده فيه؛ فإنّه كلّفهم، وأَمرَهم، ونهاهم. فهذا تفويضُ أمْرِه إلى عباده؛ فإنّه فاض عمّا يجب للحقّ؛ لأنّ التكليف لا يصحّ في حقِّ الحقّ. فلمّا فاض عنه؛ لم تكن إفاضته إلّا على الخلق. وأراد منهم أن يقوموا به حين رَدَّهُ إليهم، كما يقوم الحقّ به إذا فوّض العبد أمره إلى الله. فمنهم مَن تخلّق بأخلاق الله؛ فقَبِل أمْرَه ونهيه؛ وهو

---

(١) ص ٥٣ب

(٢) ق: يتأذى

(٣) ق: يسمّى

(٤) ص ٥٤

المعصوم والمحفوظ. ومنهم مَن رَدَّهُ. ومنهم مَن قَبِلَه في وقت وفي حال، ورَدَّهُ في وقت وفي حال.

وكذلك فوّض إليهم أمرَهُ في القول فيه؛ فاختلفتْ مقالاتهم في الله، ثمّ أبان لهم على ألسنة رُسله ما هو عليه في نفسه؛ لتقوم له الحجّة على مَن خالف قولَه؛ فقال في الله ما يقابل ما قاله عن نفسه. فلمّا اختلفت المقالات؛ تجلّى لأهل كلّ مقالة بحسبِ أو بصورةِ مقالته. وسبب ذلك تفويضُهُ[1] أمرَهُ إليهم، وإعطاؤه إيّاهم عقولا وأفكارا يتفكّرون بها، وأعطى لكلّ مُوَفٍّ حَقَّه في الاجتهاد بنظره نصيبا من الأجر: أخطأ في اجتهاده أو أصاب. فإنّه ما أخطأ إلّا المقالة الواردة في الله بلسان الشرع خاصّة، فحاد عنها بتأويلٍ فيها أَدّاه إليه نظرُه، وورود شَرْعٍ أيضا يؤيّده في ذلك. فما ترك المقالةَ من حيث عينها، وإنما استند -فيما ذهب إليه- لأمر مشروع، ودليل عقل. وكونه أصاب أو أخطأ؛ ذلك أمرٌ آخر زائد على كونه اجتهد؛ فإنّه ما يطلبُ باجتهاده إلّا الدليل الذي يغلب على ظنّه أنّه يوصله إلى الحقّ والإصابة، لا غير.

فَتَكْلِيفُهُ عَيْنُ تَفْوِيضِهِ فَنَحْنُ وإِيّاهُ فِيْهِ سَوَا
فَتَسْبِيحُنَا عَيْنُ تَسْبِيحِهِ وتَسْبِيحُهُ بِلِسانِ السِّوَى
وكُلُّ امْرِئٍ إِنَّمَا حَظُّهُ مِنَ الذِّكْرِ للهِ ما قَدْ نَوَى

فتفويضه؛ في قوله: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ﴾[2]، وتفويضُنا[3]؛ إذ أَمَرَنا أن نتّخذه وكيلا فيما استخلفنا فيه؛ ﴿فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾[4]. ولَمّا كان العالَم تحت حكم الأسماء الإلهيّة، وهي أسماؤه؛ فما تلقّى تفويضَه إلّا هو، لا نحن؛ فإنّه بأسمائه تلقّيناه. فهو الباطن من حيث تفويضه، وهو الظاهر من حيث قبوله. فكان الأمر بيننا كما تنزّل الأمر بين السماء وهو العليّ، وبين الأرض وهي الذلول.

فَهَكَذَا الأَمْرُ فَلا تُخْفِهِ فإنّه أَوضحَهُ كَوْنُهُ
وشاهد الحَقّ بِهِ ناطِقٌ فإنّه فِي كونِهِ عَيْنُهُ

(١) ص ٥٤ب
(٢) [الحديد: ٧]
(٣) ص ٥٥
(٤) [القصص: ١٣]

وهو ما ذكرناه، من أنّه ما تلقّى تفويضَ الحقِّ إلّا اسمُه؛ فهو المكلِّف والمكلَّف؛ لأنّه قال: ﴿إِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾(1) فهو عين الموجودات؛ إذ هو الوجود ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(2). والكلام في هذا الباب يطول ويتداخل، وينعطف بعضه على بعض؛ فيظهر ويخفى فإنّه ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾(3) ﴿لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾(4) سبحانه وتعالى عمّا يقول الظالمون علوّا كبيرا.

---

(1) [هود: 123]
(2) [الأحزاب: 4]
(3) [طه: 98]
(4) [طه: 8]

الباب[1] السبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2]

كَمَا أَعْطَاكَ خَلْقَكَ مَنْ حَبَاكَا ... فأَعْطِ ما خُلِقْتَ لَهُ كَذَاكَا
وإِنْ لَمْ تُعْطِهِ فالخَلْقُ يُعْطِي ... ولَيْسَ تَكُونُ مَشْكُورًا هُنَاكَا
وحَقُّ الحَقِّ أَوْلَى يا وَلِيِّي ... بِأَنْ يُقْضَى بِهِ؛ وَحْيٌ أَتَاكَا
فإِنْ تُبْلغْ مُناهُ كَمَا تُمَنَّى ... يُبَلِّغْكَ الإلهُ بِهِ مُنَاكَا

قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[3] وقضاؤه لا يُرَدُّ. علمنا أنّ نتيجة هذا الذِّكْر (هو) شهودُ هذه الآية بلا شكّ. فإنّ الحقَّ هو الوجودُ، والأشياءَ صُوَرُ الوجودِ؛ فارتبط الأمرُ ارتباطَ المادّة بالصورة. والعبادةُ ذلّة، بلا شكّ، في اللسان المنزل به هذا القرآن. والأمر إذا ارتبط بين أمرين؛ لا يمكن لكلّ[4] واحد منهما أن يكون عنه ذلك الأمر إلّا بارتباطه بالأمر الآخر؛ علمنا أنّ كلّ واحد من الأمرين المرتبطين -للحبّ الذي قام بكلّ واحد منهما في ظهور الأمر الثالث، أنّه- طالِبٌ الأمرَ الثاني؛ فصحّ الطلب من كلّ واحد. والحاصل لا يُبتغى؛ فلا بدّ أن يتّصفا بالفقد لِما يبغيان وجوده، والطلب لا يكون إلّا بنوع من الإذلال. ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ﴾[5] فطلبَ الدعاءَ مِن عباده، وطلب العبادُ الإجابة منه؛ فالكلّ طالب ومطلوب.

وقد قام الدليل أنّ الحوادث لا تقوم به، فلا يستقلّ بكلّ طلب في ذاته؛ لأنّ الطلب من الحادث حادث، ويستحيل أن يقوم به مثلُ هذا الطلب؛ فلا بدّ من طلب وجود ما يقوم به هذا الطلب الحادث، وهو قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾[6] والطلبُ إرادةٌ سَواء طلبك لنفسه، أو طلبك لك. على كلّ حال؛ الحاصل لا يُبتغَى من الوجه الذي يُطلبُ؛ فإنّه من ذلك الوجه ليس بحاصل.

---
(١) ص ٥٥ب
(٢) [الذاريات: ٥٦]
(٣) [الإسراء: ٢٣]
(٤) ص ٥٦
(٥) [غافر: ٦٠]
(٦) [النحل: ٤٠]

فلا يصحّ الوجودُ أصلا إلّا من أصلين: الأصلُ الواحدُ الاقتدارُ، وهو الذي يلي جانب الحقّ. والأصلُ الثاني القُبُولُ، وهو الذي يلي جانب الممكن. فلا استقلال من الأصلين بالوجود، ولا بالإيجاد.

فالأمرُ المستفيدُ الوجودَ، ما استفادَه إلّا من نفسه؛ بقبوله، وممن[1] نفذ فيه اقتداره وهو الحقّ. غير أنّه لا يقول في نفسه: إنّه مُوْجِدُ نفسِه، بل يقول: إنّ الله أوجده. والأمر على ما ذكرناه. فما أنصف الممكنُ نفسَه، وآثر بهذا الوصفِ ربَّه. فلمّا عَلِمَ اللهُ أنّه آثر ربّه على نفسه، بنسبة الإيجاد إليه؛ أعطاه الظهورَ بصورته جزاء. فلا أَكمل من العالَم؛ لأنّه لا أكمل من الحقّ، وما كمل الوجودُ إلّا بظهور الحادث. ولمّا كان الأمر بهذه المثابة، في التوقّف وعدم الاستقلال من الطرفين؛ نبّه الحقُّ على ذلك بقوله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين؛ فنصفها لي ونصفها لعبدي» وهو أيضا -أعني التقسيم- موجودٌ في استخلاف العبد، وفي وكالة الحقِّ فيما هو فيه العبدُ مستخلَفٌ. فاستقلّ الوجودُ، وكَمُلَ بالحادث.

ولمّا كان الحقّ غيورا أن يُذْكَر معه سِوَاه؛ تجلّى للعالَمِ في صور المحدَثات وعَلِموه فيها؛ إعلاما منه للعالَم أنّه غنيّ عن العالمين بما رأيتموه في ذاته، من ظهوره بالتجلّي في صور المحدَثات؛ فسَواءٌ ظهوركم وعدمكم؛ يقول (الحقّ) للممكن. فعند ذلك ذَلَّ الممكنُ بالفعل في نفسه، فوقع منه ما خلقه الله له، وزال عنه عِزُّ الاستعداد بالقبول في الإيجاد، إذا[2] رأى أعيان الصور التي يكون عن قبولها واقتدار الحقّ، قد ظهر الحقُّ بها؛ فلم تكن الحاجة إلى الممكنات في قبولها، والأمر قد حصل، وصحّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3].

ولقد برقتْ لي بارقة إلهيّة عند تقييدي هذه المسألة، رأيت فيها ما شاء الله من العلوم كما ضرب النبيّ ﷺ بالمعولِ الحجرَ الذي تعرَّض لهم في الخندق؛ فبرقتْ في الضربة منه بارقةٌ رأى بها ما فتح الله على أُمّته، حتّى رأى قصور بصرى كأنياب الفِيَلَة، رأى ذلك في ثلاث ضربات؛ في كلّ ضربة بارقةٌ تُبدي له جهةً مخصوصة. هذا رأيته عند تقييدي هذا الباب؛ وراثةً نبويّةً بحمد

(١) ص ٥٦ب
(٢) ص ٥٧
(٣) [آل عمران: ٩٧]

الله. ورأيت فيها وبها: (إنّه)[1] وإن ظهر (الحقّ) بصور الممكنات واتّصف بالغنى، فإنّ ذلك لا يخرجه عن عدم الاستقلال في وجود الحادث به؛ إذ لا بدّ من قبوله، وفيه وقع الكلام. هذا مما أَعطتنيه تلك البارقة. وأنّه -تعالى- لَمّا خلقهم لعبادته؛ كساهم صفتَه، وهي التي بها طلَبَهُمْ؛ فعبدوه به؛ إذ لا يصحّ أن يعبدوه بأنفسهم على جهة الاستقلال. ولهذا شرع لهم أن يقولوا -بعد قولهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2]-: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لعدم الاستقلال في العبادة. فألقتْ عندهم الطلبَ في[3] المعونة على عبادته، كما كان القُبولُ منهم معونةً للاقتدار الإلهيّ في الخلق؛ ولولا هذا الارتباطُ ما صحّت عبادةٌ ولا إيجادٌ.

فالإيجادُ عبادة؛ وهو لله، والعبادةُ إيجادٌ؛ وهي المطلوبة من الخلق. فهم العابدون، وهو المعبود. وهو الموجِدُ، وهم الموجودون. فلامُ العلّة ذاتيّة من الجانبين، واسمُها في الشرع: حكمةٌ وسببٌ؛ فإنّه حكيمٌ. ففي كلّ شيء له حكمة ظاهرة، يعلمها أهل الكشف والوجود في كلّ شيء، ويعلمها أهلُ الرسوم في التكليفات التي لا تُعلم إلّا من جهة الشرع؛ فحكمتها لا تُعلم إلّا من جهة الشرع. كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[4]. وأمّا القول بالعلّة في التكليف من جهة الحقّ، فمظنونة غير معلومة، ولكن فتح لهم باب الاستنباط بما ذكره لهم في الوحي المنزل من التعليل؛ فمنه جليٌّ ومنه خفيٌّ.

وكذلك له في الأشياء حكمةٌ باطنةٌ لا يعلمها إلّا هو ومَن أعلمه الله بها، ولذلك قال: ﴿ٱلْجِنَّ﴾ وهو ما استتر فلا يُعلم إلّا منه، ﴿وَٱلْإِنسَ﴾ وهو ما ظهر فيعلم بذاته حيث ظهر و﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[5] إثباتُ السبب الموجِب للخلق. فهذه لام الحكمة والسبب شرعًا، ولام العلّة عقلًا. والعبادة ذاتيّة للمخلوق لا يحتاج فيها إلى تكليف. فلا بدّ أن يكون الخالقُ عينَ[6] كلّ صورة يعبدها المخلوق، مع افتقار الصورة إلى المادة. وأنّه إذا لم يكن الأمر هكذا؛ فلا تكن العبادة من المخلوق ذاتيّة. فإنّه إذا اقتصرنا على مسمّى الله في العرف عَبَدَ المخلوقُ غيرَ الله.

(١) لم ترد في ق، وأثبتناها من س
(٢) [الفاتحة: ٥]
(٣) ص ٥٧ب
(٤) [البقرة: ١٧٩]
(٥) [الذاريات: ٥٦]
(٦) ص ٥٨

فإنّا نرى الأكثر من العالَم ما يفتقرون إلّا إلى الأسباب؛ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(١) و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾(٢) ولم يَذكر قطّ افتقارَ مخلوقٍ لغير الله، ولا قضى أن يُعبد غيرُ الله؛ فلا بدّ أن يكون هو عينَ كلّ شيء، أي عين كلّ ما يُفتقَر إليه، وعين ما يُعْبَد. كما أنّه عينُ العابد من كلّ عابد بقوله، أيضا: «كنت سمعَه» حين خاطبه بالتكليف والتعريف؛ فما سمع كلامه إلّا بسمعه، وكذلك جميع قواه التي لا يكون عابدا لله إلّا بها؛ فلم يظهر في العابد والمعبود إلّا هويّته. فحكمته، وسببه، وعلّته، لم تكن إلّا هو. ومعلولُه، ومسبَّبه، لم يكن إلّا هو؛ فإيّاه عَبَد وعُبِد. قال ﷺ في خطبته لمّا أثنى على ربّه: «فإنما نحن به وله» فخاطَب وسَمع. وهذا أمر لا يندفع، فإنّه عينُ الأمر؛ غير أنّ الفضل بين الناس هو بما شاهده بعضُهُم وحُرِمَهُ بعضُهم. فيعلم العالِم مِن غيره ما لا يعلمه الغيرُ من نفسه مما هو عليه في نفسه؛ فظهر التفاضل. ومع هذا الظهور(٣)؛ لا يخرج المخلوق عن أن يكون الحقُّ هويّته، بدليل تفاضل الأسماء الإلهيّة، وهي الصفات، وليست غيره.

فلا يُعْلَمَ الخَلْقُ إلّا بِهِ وَلا يُعْلَمُ الحقُّ إلّا بها

وأمّا وصفُه بالغنى عن العالَم إنما هو لمن تَوهّم أنّ الله -تعالى- ليس عينَ العالَم، وفرّق بين الدليل والمدلول، ولم يتحقّق بالنظر: إذا كان الدليل على الشيء نفسه، فلا يضادّ نفسَهُ. فالأمر واحد، وإن اختلفت العبارات عليه. فهو العالِمُ والعِلْمُ والمعلوم. فهو الدليل، والدالّ، والمدلول. فبالعِلْمِ يَعْلَمُ العِلْمَ، فالعِلْمُ معلوم للعِلْمِ. فهو المعلوم، والعِلْمُ. والعِلْمُ ذاتيٌّ للعالِمِ؛ وهو قول المتكلّم: "ما هو غيره" فقط.

وأمّا قوله: "وما هو هو" بعد هذا، فهو لما يُرى مِن أنّه معقولٌ زائد على "هو"؛ فبقي أن يكون "هو". وما قدر على أن يُثبت "هو" من غير عَلَمٍ يصِفه به؛ فقال: "ما هو غيره". فحار؛ فنطق بما أعطاه فهمُه، فقال: إنّ صفة الحقّ "ما هي هو، ولا هي غيره". ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول؛ ما نقوله على حدّ ما يقوله المتكلّم؛ فإنّه يَعقل الزائد ولا بدّ، ونحن لا نقول بالزائد. فما

(١) [الإسراء: ٢٣]
(٢) [فاطر: ١٥]
(٣) ص ٥٨ب

يزيد المتكلّم على مَن[1] يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾[2] إلّا بحسن العبارة، ونعوذ بالله أن نكون من الجاهلين. فهذا بعض نتائج هذا الهِجّير، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ص ٥٩
(٢) [آل عمران: ١٨١]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والسبعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ... فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[1]

إذا أَحْـبَـبْـتَ رَبَّـكَ باتِّـبَـاعٍ ... أَحَبَّـكَ مِثْـلَ ذَلِكَ ثُمَّ زَادا
عَلَى الحُبِّ المضاعَفِ سِتْرَ صَوْنٍ ... أَتَتْكَ بِهِ السِّيَادَةُ حِيْنَ سَادا
وإِنْ أَحْبَبْتَـهُ بِخَلافِ هَـذَا ... أُفِدْتَ وَلَمْ تَكُنْ مِمَّنْ أَفَادَا

وقال ﷺ عن الله: «إنّ الله -تعالى- يقول: ما تقرّب المتقرِّبون بأَحبّ إليّ من[2] أداء ما افترضته عليهم، ولا يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه، فإذا أحببته كنت له سمعا وبصرا ويدا ومؤيّدا» وقد ورد أَتمّ من هذا.

فهذا الهِجّير إذا التزمه العبدُ أو مَن التزمه، وتحقَّق به؛ فُتِحَ عليه في معرفة نفسه وربّه، وعَلِم أنّ عبادةَ الفرائضِ عبادةٌ حقيقيّةٌ جبريّةٌ، وعبادة النوافل عبادة اختياريّة، فيها رائحة ربوبيّة. لأنّها تَواضع، والتواضع تعمُّلٌ لا يقوم إلّا ممن له سَهم في الرفعة، والعبدُ ليس له نصيب في السيادة. ولهذا ورد: «العبدُ من لا عَبْدَ له» فلهذا نَقَصَ عن درجة الفرضِ النفلُ لأنّ العبدَ نَقَصَهُ من العلم بالأمر، على قدر ما اعتقده من النفل. بل مِن أوّل قدم في النفل اتّصف بالنقص في العلم، بما هو الأمر عليه. وهذا عِلْمٌ شريف يورِثُ سعادةً لمن قام به، لا تشبهها سعادة.

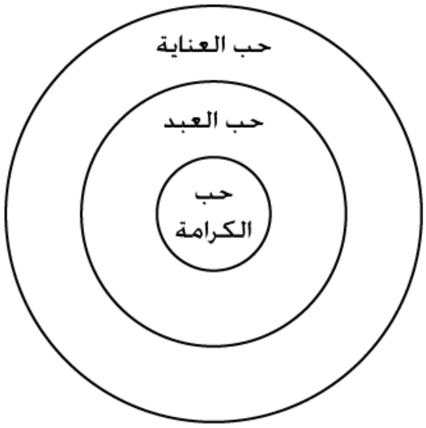
وذلك أنّ العبدَ هو عبدٌ لذاته، ولكن لا تُعْقَلُ له عبوديّةٌ ما لم يُعقل له استناد إلى سيّد. والربّ ربّ لذاته، ولكن لا تُعقل له ربوبيّة ما لم يُعقل له مربوبٌ هو مستنَده؛ فكلّ واحد سندٌ للآخر. فالمعلوم أَعطى العِلْمَ للعالِم فصيّره عالِما، والعِلْمُ صيّر المعلومَ معلوما. ومن حيث ارتفاع هذا الذي قلناه[3]؛ فلا عالِم ولا معلوم، ولا ربّ ولا مربوب. وليس الأمر إلّا عالِمٌ ومعلوم، وربٌّ

---

(١) [آل عمران: ٣١، ٣٢] والآيتان هما: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ. قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾
(٢) ص ٥٩ب
(٣) ص ٦٠

ومربوب[1]؛ وهو الذي عليه الوجود. فليتكلّم بما أعطاه الوجودُ والشهودُ، وليترك وهميّات الجائز العقليّ؛ فإنّ القولَ بذلك له موطنٌ خاصٌ، في ذلك الموطن سلطانه.

وأخبر الله -تعالى- أنّ لله عبادا يحبّهم ويحبّونه. فجعل محبّتهم وسطًا بين محبّتين منه لهم. فأحبّهم؛ فوفّقهم بهذه المحبّة لاتّباع رسوله فيما جاءهم به من الواجبات عليهم، والترغيب في أن يوجبوا على أنفسهم صورةَ ما أوجبه عليهم، يسمّى: نافلة. ثمّ أَعلمَهم أنّهم إذا اتّبعوه فيما جاء به؛ أَحبّهم. فهذا الحبّ الإلهيّ الثاني، ما هو عين الأوّل. فالأوّل حبّ عناية، والثاني حبّ جزاء، وكرامة بوافدٍ محبوبٍ بالحبّ الأوّل. فصار حُبُّ العبدِ ربَّه محفوظا بين حُبّين إلهيّين؛ كلّما أرادَ أَوْ هَمَّ أن يخرج عن هذا الوصف بالسلُوّ، وجد نفسه محصورا بين حُبّين



إلهيّين؛ فلم يجد منفذا. فبقي محفوظَ العين بين حُبِّ عناية ما فيها من فطور، وبين حبّ كرامة ما فيها استدراج. والحصرُ بين أمرين يوجب اضطرارا، فذلك حُبُّ العِوَضِ[2]، وهو العبد المضطرّ في عبوديّته، المجبور بما فرض الله عليه لينبّهه أنّه في قبضة الحقّ محصور[3]، لا انفكاك له ولا نفوذ، كما رسمناه في الهامش.

ولَمّا رأى أنّ الحقَّ كلّفه، عَلِم أنّه لو لم يَعلم الحقُّ في العبدِ اقتدارا على إتيان ما كلّفه به من الأعمال؛ ما كلَّفه. فكان التكليفُ له مُعَرِّفا بأنّ له مدخلا في الاقتدار على وجود الفعل الذي كلّفه الله إيجاده، وقرّر ذلك عنده بما شرع له من طلب المعونة من الله على ذلك؛ فزاده هذا قوّة في علمه بأنّ له اقتدارا.

ثمّ نظر فيما أوجب (الحقُّ) عليه؛ فرأى ذلك قليلا مما هو عليه من الاتّساع؛ فعلم عند ذلك أنّ الاتّساع الذي أبقى له، إنما أبقاه لما له من الاقتدار؛ فأراد أن يبتليَه ليرى ما يخرج منه في ذلك الاقتدار الذي أعطاه، وليس له فيما يخرج فيه ذلك الاقتدار إلّا تلك السعة التي أبقى له،

(١) ق: مربوب
(٢) كُتِب بخط آخر في الهامش مقابلها: "الفرض" من غير إشارة إلى التصويب
(٣) ص ٦٠ب

كما قال: ﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا﴾[1] فَعَمَرَ ذلك الفراغَ هذا العبدُ بالنوافل، ولا يكون نافلة حتى يكمل الفرض. فحصل بذلك من الله حُبّان آخران: حبّ الفرائض، أي الحبّ الذي حصل له من إتيانه بالفرائض، والحبّ الذي حصل له أيضا من الله من إتيان النوافل، وإن كان دون الحبّ الأوّل، كما هو في الأصل حبّ الكرامة دون حبّ العناية؛ فإنّه حبّ جزاء؛ فلا يخلص خلوص الحبّ الأوّل. كما ورد في الخبر: «أنّ الرجل إذا[2] قال لأخيه: أُحِبُّكَ؛ فأَحبَّه الآخر؛ فإنّه لا يلحقه في درجته في الحبّ أبدا» لأنّ حبّ الأوّل ابتداء، وحبّ الثاني جزاء؛ فلن يكافيه أبدا. فإنّ الحبّ الأوّل هو الذي أنتج[3] الحبّ الثاني، فهو منفعل عنه، والمنفعل لا يقوى قوّة الفاعل أبدا.

فلمّا عَمَرَ ذلك الفراغ الواسع بالنوافل، وجعل اللهُ فيها فرائضَ لتتأيّد بها النوافلُ في اللحوق بالفرائض؛ ولهذا تسدّ مسدّها، وتكمل بها الفرائض بما فيها من الفرائض؛ كما ورد في الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ أنّ الله يقول في موازنة الأعمال إذا لم يُتِمّ العبد فرضه: «أن تكمّل له فريضته من تطوّعه إن كان له تطوُّع»، وهو النفل.

فلذلك كان في النفل فروض؛ لأنّ كلّ نفل فهو على صورة فرضه: من صلاة، وصدقة، وصيام، وحجّ، واعتمار. فله الخيار في الإتيان بالنفل ما لم يتلبّس به. فإذا تلبّس به، قيل له: ﴿لَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾[4] فبالأوّليّة في ذلك كان مختارا، وفي التلبّس مضطرّا عندنا، وبخلاف عند علماء الرسوم؛ ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾[5]؟ والشروع عهدٌ عهِده مع الله، بلا شكّ، فيما لم يجب عليه، ولهذا قال (الصحابي لرسول الله -ص-): «هل عليّ غيرها؟ قال (ص): لا، إلّا أن تطوّع» فدخل الاحتمال في[6] هذا الإجمال.

ولمّا لم يكن في أداء الفرض رائحة ربوبيّة، تُوجب له إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، كما هو في النفل؛ كان في الفرض عبدَ اضطرار -بلا شكّ- مجبورا. فأدركه الانكسار في نفسه، لما كان

(١) [المزمل: ٧]
(٢) ص ٦١
(٣) ق: "نتج" وما أثبتناه فمن س
(٤) [محمد: ٣٣]
(٥) [الفتح: ١٠]
(٦) ص ٦١ب

عليه من العزّة في كونه أعطى العلم لله به؛ فجبر اللهُ انكسارَه بقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[1] فأزال عن نفسه بهذا الخطاب: إن شاء، وإن شاء. وما أَبقى له إلّا عين ما شاء، لا التخيير في ذلك. فلمّا سمع العبدُ مثل هذا؛ انجبر كَسْرُهُ، وعلم أنّ الله لا يقول مجازا، وأنّ الأمر لَمّا كان في نفسه على هذا، ما صحّ أن يقول مثل هذا القول. فزال الانكسارُ الذي كان عنده، وهو قوله -تعالى- في الخبر المترجم عنه: «أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي» أي أنا كسرتُ قلوبَهم؛ بما أوجبته عليهم، وأدخلتهم فيه من الاضطرار، وأنزلتهم من معقل عزّتهم بذلك. فلمّا انكسروا؛ كان عندهم في هذا الكسر جابرا؛ بما أَوجبه على نفسه، وما أخبر به أنّه ما يبدَّل القول لديه، وأنّ الكلمة منه حقّت، وأزال الاختيار؛ بإزالة الإمكان من العالَم؛ فلم يبق إلّا واجبٌ بنفسه، أو واجبٌ بغيره، وهما وصفان لموصوف واحد، ولموصوفَيْن، وليس في الكون إلّا الربّ والمربوب.

ثمّ[2] أعطاه بما خيّره فيه في هذا الاتّساع من المسمّى فعلا[3]؛ حكم الاختيار الإلهيّ في قوله: "إن شاء وإن شاء" فكساه حلّته. بل العبد أَوْلَى بصفة الاختيار من صفة الاضطرار؛ لأنّ له التردّد بالحقيقة لإمكانه، وليس عند الحقّ ذلك. فإذا ظهر مثل هذا من الحقّ، فتعلم أنّ الحقَّ ظهر في صورة ممكن. ولهذا تأدّبنا في قولنا: إنّ الله لا ينبغي أن يقال: إنّه يجوز أن يفعل كذا، ويجوز أن لا يفعله. ونقول: يجوز أن يكون هذا الممكن، ويجوز أن لا يكون. كما أنّه إذا ظهر الاضطرار من العبد؛ إنما يظهر ذلك منه بصورة حقٍّ، لا بنفسه. لأنّه لا يكون عبدا إلّا بقيامه بمراسم سيّده، وهو مسلوب الفعل بالأصالة، فلا بدّ أن يظهر بصورة حقٍّ، إذا ظهر بعبوديّته؛ التي هي العمل بما كُلِّف فِعله.

ولذلك لم يقل الحقّ إنّه هويّة الشيء. وإنما قال إنّه هويّة العبد. فعلِمنا أنّ حكم العبد ما هو حكم الشيء؛ فحكم النفل أَحقُّ بالعبد، لولا ما فيه من روائح الربوبيّة. وحكم الفرض أَحقُّ بالربّ، لولا ما فيه من روائح العبوديّة. فليجعل حكم كلّ واحدٍ في الموطن الذي جعله الله؛ فيكون اللهُ هو الجاعل، لا نحن؛ فنخلص، ونسلم من الاعتراض علينا عند السؤال من الله إيّانا.

---

(١) [ق: ٢٩]
(٢) ص ٦٢
(٣) كُتِب فوقها مباشرة بقلم آخر من غير إشارة التصويب: "نفلا"، وهو كذلك في س، هـ.

ثمّ[1] إنّ الله -تعالى- جعل في محبّة الجزاء -وهي محبّة الكرامة- غَفْرَ الذنوب، وهو سَتْرُها. وختم الآية بأنّه ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2] والكافِرُ (هو) الساتر، وهو -تعالى- ساتر الذنوب. فعلِمنا أنّه لا يحبّ من عباده مَن يستر نِعَمَه، كانت النِّعم ما كانت، فإنّه قال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[3] وما تُحُدِّثَ به لم يُسْتَر. وقال: التحدّث بالنِّعم شكرٌ، وإذا[4] أنعم الله على عبدٍ نعمةً أَحَبَّ أن تُرى عليه، ونِعَمُهُ التي أَسبغها على عباده ظاهرةً وباطنة، ومَن ستر نعمة الله فقد كفر بها، ومن كفر بها أذاقه الله لباس الجوع والخوف بصنيعه ذلك. ولهذا قيّد الله ستره بالذنوب، وهي البقايا التي أبقاها الله لعباده؛ ليتعلّموا الأدب مع الله؛ فينسبون الطاعة والخير لله، ويجعلونه بيد الله، وينسبون الذنبَ والمعصيةَ لنفوسهم؛ فلهذا قلنا: "أبقاها الله"؛ فهذا نصيبهم مما هو لله. فإنّه ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[5] لكنْ هؤلاء المحجوبون ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ بل يقولون كلّ ذلك لله في غير الموطن الذي جعل الله لهذا القول، وذلك لجهلهم بالمواطن. وهذا القدر كافٍ؛ فإنّ المجال فيه واسعٌ لاتّساع ميدانه؛ لكون العالَم ما أوجده الله إلّا عن الحبِّ، والحبُّ يستصحب[6] جميع المقامات والأحوال؛ فهو سارٍ في الأمور كلّها؛ فلذلك يتفصّل الأمر فيه إلى غير نهاية. وأَصل الحبِّ النِّسب؛ وهي الروابط، ومع الروابط لا يثبت توحيد أصلا. ولهذا قال بعضهم: "مَن وَحَّد فقد أشرك" كما يقول: "من قال بالجمع فقد فرَّق بلا شكّ". ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) ص ٦٢ب
(٢) [آل عمران: ٣٢]
(٣) [الضحى: ١١]
(٤) ق: وإذ
(٥) [النساء: ٧٨]
(٦) ص ٦٣
(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والسبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[1]

مَنْ يَسْتَمِعْ قَوْلَ مَنْ تَعنو الوُجُوهُ لَهُ … يَفُزْ بِحُسْنِ الَّذِي يَأْتِيهِ فِي كَلِمِهْ
وَهُوَ الحَكِيمُ فَمَنْ فِي الكَوْنِ حِكْمَتُهُ … وأَنْتَ في كَوْنِهِ؛ فأَنْتَ مِنْ حِكَمِهْ
فَمِنْكَ تَسْمَعُ إِنْ حَقَّقْتَ ما سَمِعَتْ … أُذْنَاكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي رُتْبَتَيْ قَدَمِهْ
العَرْشُ[2] يُفْرِدُ ما الكُرْسِيُّ يَقْسِمُهُ … مِنَ الخِطَابِ لِمَا فِي القَوْلِ مِنْ قِدَمِهْ
إِنَّ الحُدُوثَ لَهُ وَجْهٌ لِمُحْدِثِهِ … وآخَرٌ ناظِرٌ مِنْهُ إِلَى عَدَمِهْ

قال الله ﷻ: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾[3] وقال تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ﴾[4].

اعلم أنّ هذا تنبيهٌ من الحقّ على أنّ كلّ كلام في العالَم (هو) كلامُهُ، لأنّه ما أتى من الله إلينا إلّا كلّ ذِكْرٍ محدَث؛ لأنّ الإتيان يحدُث بلا شكّ في الآتي، وما أتى إلّا من قام به الحادث، وليس إلّا الصورة التي يتجلّى فيها في أعين الناظرين، ويتخلّى عنها في أعين الناظرين. فما ثَمّ إلّا سامع ومتكلِّم، وقائل ومقولٌ له، ومقولٌ به ومقول، وكلّه حسن. إلّا أنّه بين حَسَنٍ وأَحسن؛ فكلُّ كلامٍ حسنٌ، وما وافق الغرض من القول فهو أحسن؛ فالقولُ كلّه حسنٌ.

وأمّا قوله: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾[5] فنفى المحبّة أن يكون متعلّقها الجهر بالسوء من القول، والسوء من القول أن يقول في القول: إنّه سوء. ولا قائل إلّا الله. والجهر بالسوء قد[6] يكون قولا، وقد يكون في الأفعال التي لا تكون قولا، فيريد بالجهر فيها ظهور الفحشاء

---

(١) [الزمر: ١٨]
(٢) ص ٦٣ب
(٣) [الأنبياء: ٢]
(٤) [الشعراء: ٥]
(٥) [النساء: ١٤٨]
(٦) ص ٦٤

من العبد. كما قال ﷺ: «مَن بُلي منكم بهذه القاذورة فليستتر» يعني لا يجهر بها.

والسوء على نوعين: سوءٌ شرعيّ، وسوءُ ما يسوءك، وإن حمده الشرع ولم يذمّه. فقد يكون هذا السوء من كونه يسوءك، لا أنّ السوء فيه حكم الله. كما قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَاۖ﴾[١] فالسيّئة الأُولَى شرعيّة لأنّه تَعَدِّي، والسيّئة الأخرى ما يسوء المجازى عليها. وليس الجزاء بسيّئة مشروعة؛ لأنّ الله لا يشرّع السوء. ولَمّا وقع الاصطلاح في اللسان على السيّئ والحسن؛ نزل الشرع من عند الله بحسب التواطي، فهم سمّوه سوءا، وقالوا: إنّ ثَمّ سوءًا، فقال الله: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾[٢] الذي سمّيتموه سوءًا لكونه لا يوافق أغراضكم. كما قد سمعتَ أنّ "حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين" وليس ثَمّ إلّا حسنٌ بالنسبة، سيّئٌ بالنسبة على الحقيقة. فكلّ شيء من الله حسن؛ ساء ذلك أم سَرّ، فالأمر إضافي.

فقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ﴾ إلى معرفة الحَسَنِ والأحسن ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[٣] يعني بالألباب المستخرِجين لُبَّ الأمر المستور بالقشر[٤] صيانة له. فإنّ العين لا تقع إلّا على الحجاب، والمحجوبُ (هو) لأُولِي الألباب تنبيهٌ على الصورة الحجابيّة التي يتجلّى فيها الحقُّ، ثمّ يتحوّل عنها إلى حجاب؛ فما ثَمّ، في الحقيقة، إلّا انتقال من حجاب إلى حجاب؛ لأنّه ما يكرّر تجلٍّ إلهيّ قطّ. فلا بدّ من اختلاف الصور، والحقّ وراء ذلك كلّه؛ فما لنا منه إلّا الاسم الظاهر رؤية وحجابا.

وأمّا الاسم الباطن، فلا يزال باطنا؛ وهو اللبُّ المعقول الذي يدركه أُولو الألباب؛ يعني يعلمون أنّ ثمّ لُبًّا، وهو هذا الذي ظهر حجابٌ عليه، وليس إلّا الاسم الظاهر؛ وهو المسمّى في الحالين. فمن قال بالرؤية صدَق، ومن قال بنفي الرؤية صدَق؛ فإنّ رسول الله ﷺ أثبت لنا الرؤية بقوله ﷺ: «ترون ربّكم» الحديث. ونفى الرؤية فإنّه سئل: «هل رأيت ربّك؟ يعني ليلة الإسراء، فقال يتعجّب من السائل: نورٌ أَنَّى أراه» أي أنّه نور. فلا أُدرك النور لضعف الحدوث، والنور لله وصفٌ ذاتيّ، والحدوث لنا كذلك نِسبة ذاتيّة. فنحن لا نزال على ما نحن عليه، وهو لا يزال

---

(١) [الشورى: ٤٠]
(٢) [النساء: ١٤٨]
(٣) [الزمر: ١٨]
(٤) ص ٦٤ب

على ما هو عليه. والراسخون في العلم ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي تولّى تعليمهم بنفسه ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ فكان[1] من العلمِ الذي علّمهم؛ أنّ ثمّ لُبًّا مستورا بقشر؛ فصدق النافي والمثبِت.

فمن قال: "إنّ الله ظاهر" فما قال على الله إلّا ما قال الله عن نفسه، ولا فائدة لكون الأمر ظاهرا إلّا مشاهدته؛ فهو مشهود مرئيّ من هذا الوجه. ومن قال: "إنّ الله باطن" فما قال على الله إلّا ما قال الله عن نفسه، ولا فائدة لكون الأمر باطنا إلّا أنّه لا تدركه الأبصار؛ فهو لا يُشهَد ولا يُرى من هذا الوجه.

فلمّا اتّبع هذا الذاكِرُ أحسنَ القول؛ أَدرك أنّ ثَمّ لُبًّا مستورا، حين قال الآخر: "إنّه ليس ثَمّ إلّا هذا الذي وقع عليه البصر" فهو كمن لا يرى أنّ خلف هذه الصورة الظاهرة الإنسانيّة أمرا آخر يُدَبّرها ويُصَرّفها، ومَن أبصر عنده صورة زيد فقد أبصره بلا شكّ. والذي اعترف باللبّ عَلِمَ أنّ خلف هذه الصورة أمرا آخر، هذا الأثرُ الظاهر من هذه الصورة (إنما هو) لذلك الباطن المستور في هذا الحجاب، دليله الموتُ ثَمَّ مع بقاء الصورة وإزالة الحكم.

فمن قال: إنّ زيدا (هو) عينُ ذلك المدبِّر لا عين الصورة، وإنّ الصورة عنده لا فرق بينها وبين ما أجمعنا عليه من[2] صورة مثله من خشب أو جصّ، قال: "إنّه ما رآه". ومن قال: إنّ زيدا هو المجموع؛ فهو الظاهر والباطن؛ قال: "رآه، ما رآه" كما قال في المعنى سَواء: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾[3] فأحسنُ القول (هو) إثباتُ الأمرين على الوجهين.

فَمَا ثَمَّ مَشْـــهُودٌ وَما ثَمَّ شـــاهِدٌ   سِـــوَى واحِـدٍ والفَرْقُ يُعْقَـلُ بالجَمْعِ
فَمَنْ قَالَ: شـاهَدْناهُ، يَصْـدُقُ قَوْلُهُ   ومَنْ قَالَ: لَمْ نَشْهَدْ، فللضَّعْفِ والصَّدْعِ
إذا اتَّصَـفَتْ عَيْنٌ بِصَـدْعٍ وَلَمْ تَزَلْ   بِهـا صِـــفَـةُ الصَّـــدْعِ المُزِيْلَةِ لِلنَّفْعِ
عَلَى السَّمْعِ عَوَّلْنا فَكُنَّا أُولِي النُّهَى   وَلا عِلْمَ فِيْمَـا لا يَكُونُ عَنِ السَّـــمْعِ
إذا كانَ مَعْصُـــومًا وقَـالَ؛ فَقَوْلُهُ   هُوَ الحَقُّ لا يَـأْتِيْـهِ مَيْنٌ عَلَى القَطْعِ
فَعَقْـلٌ وشَرْعٌ صَـــاحِبانِ تـألَّفا   فَبُوْرِكَ مِنْ عَقْـلٍ وبُوْرِكَ مِنْ شَرْعِ

---

(١) ص ٦٥
(٢) ص ٦٥ب
(٣) [الأنفال: ١٧]

واعلم أنّ الاتّباع إنما هو فيما حدّه لك في قوله ورَسَمَهُ؛ فتمشي[1] حيث مشى بك، وتقف حيث وقف بك، وتنظر فيما قال لك: انظر، وتسلِّم فيما قال لك: سلِّم، وتعقل فيما قال لك: اعقل، وتؤمن فيما قال لك تؤمِن. فإنّ الآيات الإلهيّة الواردة في الذِّكْر الحكيم وردت متنوّعة، وتَنَوَّع لتنوُّعها وصفُ المخاطَب بها. فمنها ﴿آيَٰت لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، و﴿آيَٰت لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، و﴿آيَٰت لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾، و﴿آيَٰت لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿آيَٰت لِّلْعَٰلِمِينَ﴾، وآيات للمتّقين، و﴿آيَٰت لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾، و﴿آيَٰت لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وآيات لأُولِي الأبصار. ففصِّلْ كما فصَّلَ، ولا تتعدَّ إلى غير ما ذكر.

بل نزِّلْ كلَّ آية وغيرها بموضعها، وانظر فيمن خاطَبَ بها، وكن أنت المخاطَب بها؛ فإنّك مجموع ما ذكر. فإنّك المنعوت بالبصر، والنُّهَى، واللبّ، والعقل، والتفكّر، والعلم، والإيمان، والسمع، والقلب. فاظهر بنظرك بالصفة التي نَعَتَك بها في تلك الآية الخاصة؛ تكن ممن جُمِعَ له القرآن؛ فاجتمع عليه، فاستظهَره، فكان من أهله؛ بل هو عينُ القرآن إذا كان على هذا الوصف، وهو "من أهل الله وخاصّته". فالقول كلّه حسنٌ وأحسن، وما ثمّ سُوء إلّا في المقول عنه؛ ذلك هو السُّوء، أو في المتكلَّم به، ليس في القول.

لَيْسَ[2] فِي القَوْلِ والكلامِ قَبِيْحُ إِنَّمَا القُبْحُ فِي الَّذِي قِيْلَ عَنْهُ

أو قيل، أو تكلّم به، أو تكلّم عنه. فافهم ذلك. وخذ الوجود كلّه على أنّه "كتاب مسطور"، وإن قلت: "مرقوم" فهو أبلغ؛ فإنّه ذو وجهين: ناطقٌ بالحقّ وعن الحقّ؛ تكن من ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي وفّقهم بما أعطاهم من البيان ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[3] الغوّاصون على خفايا الأمور وحقائقها، المستخرِجون كنوزها، والحالّون عقودَها ورموزَها، والعالمون بما تقع به الإشارات في الموضع الذي تسمج[4] فيه العبارات، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٦٦

(٢) ص ٦٦ب

(٣) [الزمر: ١٨]

(٤) تسمج: تقبح، إذا لم يكن فيها ملاحة.

(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والسبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1]

بِتَوْحِيـدِ الإِلَهِ يَقُولُ قَوْمٌ ... وتَوْحِيدُ الكَثِيرِ هُوَ الوُجُودُ
ومِنْ أَسْمَائِهِ الحُسْـنى عَلِمْنا ... بِـأَنَّ اللّهَ يَفْعَـلُ مـا يُرِيـدُ
فكانَ[2] بِنَـا الإلهُ وفِيْهِ كُنَّا ... هُوَ المَوْلى ونَحْنُ لَهُ عَبِيْـدُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله أمرنا بتوحيده في ألوهته، فلا إله إلّا هو. كما نهانا عن التفكّر في ذاته، فعصاه أهل النظر في ذلك ممن يزعم أنّه من أهل الله كالقدماء وغيرهم من المتكلّمين، وبعض الصوفيّة كأبي حامد وغيره في مضنونه وغير مضنونه، واحتجّوا بأمور هي عليهم لا لهم، وبعد استيفاء النظر أقرّوا بالعجز؛ فلو كان ثَمَّ عِلْمٌ وإيمانٌ حقٌّ صِدقٌ لكان ذلك في أوّل قدم. فتعدَّوا حدود الله التي هي أعظمُ الحدود، وجعلوا ذلك التعدّي قربة إليه، ولم يعلموا أنّ ذلك عين البعد منه، وعند كشف الغطاء يظهر مَن أُعطي ومَن أَعطى:

سَوْفَ تَرَى إذا انْجَلَى الغُبَارُ ... أَفَرَسٌ تَحْتَكَ أَمْ حِمَارُ

فالصورة صورة فرس، والخُبْرة خُبْرة حمار.

هذا الذِّكْرُ (وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) يعطي الذاكر به رجاء عظيما وفتحا مبينا. وذلك أنّ الله -تعالى- خاطب في هذه الآية المسلمين. والذين عَبَدوا غيرَ[3] الله قربة إلى الله؛ فما عبدوا إلّا الله. فلمّا قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[4] فأكّدوا، وذكروا العلّة. فقال الله لنا: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ﴾[5] والإلهُ الذي يطلب المشركُ القربةَ إليه بعبادة هذا الذي أشرك به واحدٌ، كأنّكم ما اختلفتم في أحديّته، فقال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾ فجمعنا وإيّاهم ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾. فما أشركوا إلّا بسببه فيما أعطاهم نظرهم،

---

(١) [البقرة: ١٦٣]
(٢) ص ٦٧
(٣) ص ٦٧ب
(٤) [الزمر: ٣]
(٥) [الصافات: ٤]

ومَن قُصِدَ مِن أجل أمرٍ مّا فذلك الأمرُ -على الحقيقة- هو المقصود، لا مَن ظهر أنّه قُصِد، كما يقال: مَن صَحِبَك لأمر، أو أحبّك لأمرٍ؛ ولّى بانقضائه. ولهذا ذَكَر اللهُ أنّهم يتبرّءون منهم يوم القيامة، وما أُخذوا إلّا من كونهم فعلوا ذلك من نفوسهم، لا أنّهم جهلوا قدر الله في ذلك.

ألا ترى الحقّ لمّا علِم هذا منهم، كيف قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ ونبّههم، فقال: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ﴾(١) فيذكرونهم بأسمائهم المخالِفة أسماءَ الله، ثمّ وصفهم بأنّهم في شِرْكِهم ﴿قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾(٢) ومُبِينا، لأنّهم أوقعوا أنفسهم في الحيرة، لكونهم عبدوا ما نحتوا بأيديهم، وعلموا أنّه لا يَسمع ولا يُبْصِر ولا يغني عنهم من الله شيئا، فهي شهادة من الله بقصور نظرِهم وعقولهم. ثمّ أخبرنا الله أنّه قضى أن لا نَعْبُدَ إلّا(٣) إيّاه بما نسبوه من الألوهة لهم، أن جعلوهم كالنوّاب لله والوزراء، كأنّ الله استخلفهم، ومن عادة الخليفة أن يكون في رتبة من استخلفه عند المستخلَف عليه؛ فلهذا نسبوا الألوهة لهم ابتداء من غير نظر فيمن جعل ذلك.

وقول مَن قال: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾(٤) إنما كان من أجل اعتقادهم فيما عبدوه، أنّهم آلهة دون الله المشهود له عندهم بالعظمة على الجميع. فأشبه هذا القول ما ثبت في الشرع الصحيح من اختلاف الصور في التجلّي، ومعلوم عند من يشاهد ذلك أنّ الصورة ما هي هذه الصورة، وكلّ صورة لا بدّ أن يقولَ المشاهدُ لها: "إنّها الله" لكن لمّا كان هذا من عند الله، وذلك الآخر من عندهم؛ أنكر عليهم التحكم في ذلك، كما ثبت (في)(٥) قوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾(٦) هذا حقيقة، فوجهُ الله موجود في كلّ جهة يتولّى أحدٌ إليها، ومع هذا؛ لو تولّى الإنسانُ في صلاته إلى غير الكعبة، مع علمه بجهة الكعبة، لم تُقبل صلاته؛ لأنّه ما شُرِع له إلّا استقبال هذا البيت الخاص بهذه العبادة الخاصة. فإذا تولّى في غير هذه العبادة التي لا تصحّ إلّا بتعيين هذه الجهة الخاصّة(٧)، فإنّ الله يقبل ذلك التولّي. كما أنّه لو اعتقد أنّ كلّ جهة يَتولّى إليها ما فيها وجه الله؛

---

(١) [الرعد: ٣٣]
(٢) [النساء: ١٦٧]
(٣) ص ٦٨
(٤) [ص: ٥]
(٥) لم ترد في ق، ووردت في س
(٦) [البقرة: ١١٥]
(٧) ص ٦٨ب

لكان كافرا وجاهلا، ومع هذا فلا يجوز له أن يتعدّى بالأعمال حيث شرعها الله.

ولهذا اختلفت الشرائع؛ فما كان محرّما في شرع مّا؛ حلّله الله في شرع آخر، ونسخ ذلك الحكم الأوّل في ذلك المحكوم عليه، بحكم آخر في عين ذلك المحكوم عليه، قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾(١). فما نسخ مِن شَرْعٍ، واتّبعه مَن اتّبعه بعد نسخه؛ فذلك (هو) المسمّى: "هَوى النفس" الذي قال الله فيه لخليفته داود: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ يعني الحقّ الذي أنزلتُه إليك ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ وهو ما خالف شرعَك ﴿فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾(٢) وهو ما شرعه الله لك على الخصوص.

فإذا علمتَ هذا وتقرّر لديك؛ علمتَ أنّ الله إلهٌ واحدٌ في كلّ شرع: عينا، وكثيرٌ: صورةً وكَوْنًا. فإنّ الأدلّة العقليّة تُكَثِّره باختلافها فيه، وكلّها حقّ، ومدلولها صدق. والتجلّي في الصور تكثّره أيضا لاختلافها، والعين واحدة. فإذا كان الأمر(٣) هكذا فما تصنع؟ أو كيف يصحّ لي أن أُخَطِّئ قائلا؟! ولهذا لا يَصحُّ خطأٌ من أحدٍ فيه، وإنما الخطأ في إثبات الغير، وهو القول بالشريك؛ فهو القول بالعدم؛ لأنّ الشريك ليس ثَمّ. ولذلك لا يغفره الله؛ لأنّ الغفر (هو) الستر، ولا يُسْتَر إلّا من له وجود، والشريك عدم فلا يُستر. فهي كلمة تحقيق. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾(٤) لأنّه لا يجده. فلو وجده لَصَحَّ، وكان للمغفرة عينٌ تتعلّق بها. وما في الوجود من يقبل الأضداد إلّا العالَم من حيث ما هو واحد، وفي هذا الواحد ظهرت الأضداد، وما هي إلّا أحكام أعيان(٥) الممكنات في عين الوجود التي، بظهورها، عُلِمَتْ الأسماء الإلهيّة المتضادّة وأمثالها.

فإذا علمتَ هذا، فقل بعد ذلك ما شئت: إمّا كثرة الأسماء أظهرتْ كثرة الأحكام، وإمّا كثرةُ الأحكام أظهرتْ كثرة الأسماء؛ فإنّه أمر لا ينكره عقل، ولا شرع. فالوجود يشهد له، وما بقي إلّا ما ذكرناه؛ إلى من يُنسب الحكم: هل للأسماء الإلهيّة؟ أم للممكنات الكونيّة؟ وهما مرتبطان، محكوم بهما في عين واحدة.

---

(١) [المائدة: ٤٨]
(٢) [ص: ٢٦]
(٣) ص ٦٩
(٤) [النساء: ٤٨]
(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

فيا[1] خَيْبَةَ الجُهَّالِ مَاذَا يَفُوْتُهُمْ وَمَـاذَا يَـفُـوْتُ الـقَـائِـلِـينَ بِجَـهْـلِـهِـمْ
فَقَـدُ قُلْـتُ هَـذَا ثُمّ هَـذَا فـإِنّنِي مِنَ اجْلِ الّذِي قَدْ قُلْتُ فِيْهِمْ مِنَ اهْلِهِمْ

فمن وَحَّد ما أنصف، ومن أشرك فما أصاب. هو -تعالى- واحد، لا بتوحيد موحِّد، ولا بتوحيده لنفسه؛ لأنّه واحد لنفسه. فما أحديّتُهُ مجعولةً، ولا أحديّةُ كثرتِهِ مجهولَةً، وما ثَمّ إلّا عدمٌ ووجودٌ. فالوجود له، والعدم ليس له؛ لكن له الإعدام. ولا يقال: "والعدم لغيره" فَتُثْبِتُ عينَ ما تنفي، فتَحَرَّزْ في اللفظ. وما بين الوجود والعدم، ما لا يتّصف بالوجود ولا بالعدم. وهو العالَم معطي الأحكامَ لِعَين الوجود، والصورَ لِعَين الشهود، والمدلولات لأدلّة العقود. فشاهِدٌ ومشهود، وعاقد ومعقود، وموجِد وموجود، وما ثَمّ أمر مفقود. فقد تميّزت الحدود، بل ميّزت كلّ محدود؛ وما ثَمّ إلّا محدود لمن عرف العدم والوجود ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٦٩ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الرابع والسبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ﴾[2]

أَنا عِنْدَ الَّذِي ما زَالَ عِنْدِي | فَزَالَ نَفَادُنا فَلَنَا البَقَاءُ
تَقاسَمْنَا الوُجُودَ عَلَى سَوَاءٍ | فَكَانَ لَهُ السَّنَى[3] ولَنَا السَّنَاءُ[4]
بِهِ فانْظُرْ إذا ما قُلْتُ إنّا | فَنَحْنُ بِهِ لَهُ فَلَنَا الثَّنَاءُ
رَأَيْناهُ بِغَيْرِ اسْمِي وَحِيدًا | نَزِيهًا لا يُنَهْنِهُهُ[5] اللِّقَاءُ
فَلَمَّا أَنْ تَسَمَّى غَابَ عَنَّا | وأَسْبَلَ دُونَ أَعْيُنِنا الغِطاءُ

قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[6] فله السَّنى، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[7] فله ولنا السناء بصعودنا إليه، وقال[8]: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[9]

فَنَحْنُ وَما عِنْدَنا؛ عِنْدَهُ | وَلَيْسَ الَّذِي عِنْدَهُ عِنْدَنا

﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾[10] قلنا: "ولما عندنا البقاء" فهو، وإن نفد ما عندنا مِن عندنا، فإنّه لا ينفد من عنده ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓۚ﴾[11] وما عند الله إلّا العالَم ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾[12] ممن هو عنده، كذا قال الله -سبحانه- في كتابه: ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ لأنّ بقاء العالَم إذا وُصِفَ بالوجود (فذلك) بإبقائه، وإذا أبقيناه على حاله مع ظهور أحكامه في عين الوجود فله البقاء. وهو بكلّ حال

---

(١) ص ٧٠
(٢) [النحل: ٩٦]
(٣) السنى والسنا: العطاء والغيث، يقال: سنت السحابة بالمطر إذا أمطرت.
(٤) السناء: ارتفاع القدر والمنزلة
(٥) ق: كتب فوقها بخط آخر: "يكيفه" وعليها حرف خ (إشارة إلى أنها نقلت من نسخة أخرى) وهي كذلك في س.
(٦) [النور: ٣٥]
(٧) [فاطر: ١٠]
(٨) ص ٧٠ب
(٩) [الحجر: ٢١]
(١٠) [النحل: ٩٦]
(١١) [القصص: ٦٠]
(١٢) [طه: ٧٣]

لم يزل في درجة الإمكان؛ فهي له باقية. فهو ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ لأنّ له الحكمَ في عين الوجود، والحكمُ لا يزال باقيا. فهو "خير وأبقى" ممن هو منه "خير وأبقى" في هذا الحكم؛ لما أعطى من العلم بنفسه للعالم به. ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ لأنّه لولا بقاء عينه ما كان لحكم هذا الممكن فيما يظهر. فهو "خير وأبقى" ممن هو عنده "خير وأبقى". فخير وأبقى ممن هو خير وأبقى.

فعِنْدِيَّةُ الحَقِّ ما عِنْدَهَا ... سِوَانا وَمَا عِنْدَنَا مِنْ سِوَاهْ

فَخَيرِيَّةُ[1] الحَقِّ مَشْهُوْدَةٌ ... وخَيرِيَّةُ الكَوْنِ ما لا نَرَاهْ

فَلَمَّا حَمَانَا أَرَانَا حِمَانَا ... فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ كُنَّا حِمَاهْ

فَمِنْهُ إِلَيْنَا وَمِنَّا إِلَيْهِ ... فَعَيْنُ ضَلالَتِنا مِنْ هُدَاهْ

فَلِلْعَبْدِ فِي ذَا وذَاكَ الَّذِي ... رَأَيْنَاهُ مِنْ حُكْمِهِ ما نَوَاهْ

فأعيانُ العالَم محفوظون في خزائنه عنده، وخزائنه عِلْمُهُ، ومختزَنُهُ نحن. فنحن أثبتنا له حكم الاختزان، لأنّه ما عَلِمَنا إلّا منّا؛ فكان طريقا وسطا بين شيئيّة ثبوتنا وشيئيّة وجودنا. فإذا أراد أن يَنقلنا إلى شيئيّة وجودنا؛ أَمَرَّنا عليه، فاكتسبنا الوجودَ منه؛ فظهرنا بصورته في شيئيّة وجودنا، وصورته (هي) ما نحن عليه في شيئيّة ثبوتنا؛ فإنّ عِلْمَهُ عينُ ذاتِهِ. وإنما سمّي عِلما لتعلّقه بالمعلوم، والتعلّق محبّةٌ. فلو كان العدمُ وسطا بين شيئيّة الثبوت وشيئيّة الوجود؛ لكان إذا أراد إيجادنا مَرَّ بنا على العدم[2]، فاكتسبنا منه نفي[3] شيئيّة الثبوت؛ فلم نوجد: لا في الثبوت، ولا في الوجود. فلذلك لم يكن لنا طريق إلّا على وجود الحقّ، لنستفيد منه الوجود.

فتفهّم هذا الترتيب؛ فإنّه نافع مفيد؛ فإنّه يعطيك العلمَ بحكم المواطن، وأنّها تحكم بنفسها في كلّ مَن ظهر فيها؛ فمَن مَرّ على موطن انصبغ به. والدليل الواضح في ذلك رؤيتك اللهَ -تعالى- في النوم وهو موطن الخيال؛ فلا ترى الحقّ فيه إلّا في صورة جسديّة، كانت تلك الصورة ما كانت. فهذا حكمُ الموطن قد حكم عليك في الحقّ أنّك لا تراه إلّا هكذا. كما أنّك إذا دخلت موطن النظر

---

(١) ص ٧١
(٢) ص ٧١ب
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

العقلي، وخرجت عن خزانة الخيال وموطنه؛ لم تدرك الحقّ -تعالى- إلّا منزَّها عن الصورة التي أدركتَه فيها في موطن الخيال.

وإذا كان الحكم للمَواطن عرفتَ إذا رأيت الحقّ ما رأيت، وأَثْبَتَّ ذلك للموطن -أعني ذلك الحكمَ- حتى يبقى الحقُّ لك مجهولا أبدا، فلا يحصل لك منه عِلْمٌ في نفسك إلّا بتوحيد المرتبة له. وأمّا أن تعلمَ ذاتَه فَمُحالٌ ذلك؛ لأنّك ما تخلو عن موطنٍ تكون فيه، يحكم عليك ذلك الموطن بأن لا ترى الحقّ إلّا به؛ فإنّك تفارق[1] ما أعطاك من العلم به في موطن آخر. فتحكم على الحقّ في كلّ موطن بحكمٍ ما هو عينَ الحكم الذي حكمتَ به عليه في الموطن الذي قَبْلَهُ. فتعرف، عند ذلك، أنّك ما تعرفه من حيث يعرفُ نفسَه. وهذا غايتنا من العلم به -تعالى-.

فما عندنا منه في موطنٍ ينفد في موطن آخر، فما عندنا ينفد ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ مِن علمه بنفسه؛ لا يتغيّر، ولا يتبدّل، ولا يتنوّع لنفسه في نفسه بتنوّع المواطن. فإنّ المواطنَ تَنَوُّعها لِذاتها، ولو لم تتنوّع لكانت موطنا واحدا. كما أنّ الأسماءَ لو لم تختلف معانيها لكانت اسما واحدا، كما هي من حيث مسمّاها، في مثل قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾ هذا من حيث المسمَّى، فإنّه قال: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[2] فوحَّد لمّا أراد المسمّى، ولم يراعِ اختلاف الحقائق التي تدلّ عليه ألفاظُ هذه الأسماء الحسنى. فإن لم تعلم قوله: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾[3] على ما أَعْلَمْتُكَ به؛ فما عَلِمْتَ إلّا صورة صحيحة، لا روح لها.

فإذا علمتَ الأمرَ كما أعلمتك به؛ نَفَخْتَ في تلك الصورة الظاهرة روحا تحيا به؛ فكنتَ خالقا، داخلا في جملة مَن وصف الله[4] (نفسَه) بالفضل عليه في ذلك، فقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[5] فأثبتكَ. وكلّ مَن أنشأ صورة بغير روح؛ فذلك هو المصوِّر الذي يعذَّب بما صوّره يوم القيامة، بأن يقال له هنالك: "أحيي ما خَلَقْتَ وليس بمحيي، ويقال له: انفخ فيها روحًا وليس بنافخ"، وهذا من حكم الموطن؛ لأنّ ذلك الموطن -أعني موطن يوم الحشر- يعطي ظهور عجز

(١) ص ٧٢
(٢) [الإسراء: ١١٠]
(٣) [النحل: ٩٦]
(٤) ص ٧٢ب
(٥) [المؤمنون: ١٤]

العالَم عمّا كان يُنسبُ إليه في موطن الدنيا من الاقتدار عليه.

كان عيسى عليه السلام ينفخ في الطائر الذي خلقَه روحا؛ فيكون طائرا بالصورة والمعنى. وقيل: ليس إلّا صورة طائر، لا طائرا. ولذلك قال عز وجل: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[1] ما قال: "طيرا" حتى حصل فيه الروح. وقد ثبت عندنا عن ذي النون المصري أنّه أحيا ابن العجوز -بإذن الله- الذي التقمه التمساح، وأنّ أبا يزيد أحيا النملة -بإذن الله- كما أنّ موطن الخيال يعطي في أعين الناظرين حياة الجمادات وحركتها، وهي في نفسها[2] ليست بتلك الحياة التي تدركها الأبصار. كحبال سحرة موسى عليه السلام وعِصيّهم؛ يخيّل إلى موسى من سحرهم أنّها تسعى، الذي سحروا به أعين الناس. فتلك حبالٌ نشأت بين الخيال وبين أعين الناظرين، كَصُورة السماء[3] في المرآة؛ فما هي السماء ولا غير السماء. فإنّك تعلم قطعا أنّ الجِرْمَ الذي رأيتَ في المرآة أقلُّ من جِرْمِ السماء، وأكبرُ من جِرْمِ المرآة، وتعلم أنّك ما رأيت إلّا السماء عينَها، فلهذا جعلنا الحكم للمواطن.

فلا يجيء من العالَم أمر يسمَّى خرق عادة إلّا بإذن الله، فبغير إِذْن الله ما يصحّ؛ ولهذا ما يكون من كلّ أحد ظهور ذلك. وإن كنّا نعلم أنّه ما تحدث صورة في العالَم إلّا والحياة تصحبها، وهي روحها، وبذلك الروح تكون تلك الصورة مسبِّحة. فالروحُ تسبّح الله -تعالى- والصورةُ مسبّحةٌ بالروحِ ربّها -تعالى- .

فَقَـدْ عَلِمْـت الَّذِي أَقُوْلُ　　　وَلَسْـــتَ تَدْرِي الَّذِي تَقُولُ[4]
وَلَسْتُ أَدْرِي الَّذِي تَقُوْلُ　　　فـإِنَّـهُ الـنَّـاطِـقُ الـقَـؤُولُ

وهذا القدر كاف ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) [آل عمران: ٤٩]
(٢) "في نفسها" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ٧٣
(٤) يمكن قراءتها أيضا: "يقول" فهناك نقطة فوق الحرف الأول، ونقطتان تحته
(٥) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش بقلم آخر: "بلغ سماعا على الشيخ أبقاه الله".

الباب الخامس والسبعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ[1] ٱللَّهِ﴾

شَــعَائِرُ اللهِ أَعْلامٌ لَنَا نُصِــبَتْ	لِنَعْلَمَ الفَرْقَ بَيْنَ الحَقِّ والخَلْقِ
وَهْيَ الحدودُ الَّتِي قامَتْ بَرازِخُهَا	وِقــايَــةً لِـلَّذِي يَقُولُ بالـفَـرْقِ
فَمَنْ يُعَظِّمُهــا كانَــتْ وِقــايَتَــهُ	وَهُوَ الذي يَتَّقِي الأَشْـيَاءَ بِالحَقِّ
لَهُ مِنَ اللهِ دُونَ الخَلْقِ مَنْزِلَةٌ	يَوْمَ الوُفُودِ تُسَمَّى مَقْعَدَ الصِّدْقِ
يَحُوْزُها بالَّذِي حَازَ السـِّبَاقَ لَهَا	لمّا جَرَى مَعَهُمْ فِي حَلْبَةِ السَّـبْقِ
يَفنى ويَبقى الَّذِي يَدْعُوهُ مُتَّصِـفًا	أَسْمَـاؤُهُ عِنْـدَنا بِالْمُفْنِي وبِالْمُبْقِي

قال الله -تعالى- في تعظيمها، لا بل فيها: ﴿إِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ. لَكُمۡ فِيهَا﴾[2] يعني الشعائر ﴿مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾[3] وهو بيت الإيمان عند أهل الإشارات، وليس إلّا قلب المؤمن الذي[4] وَسِع عظمة الله وجلاله.

شعائرُ اللهِ أَعلامُهُ، وأعلامُه الدلائلُ عليه والموصلةُ إليه. ويا عجبا كيف يصل إليه وهو عنده! كما قال أبو يزيد وقد سمع قارئا يقرأ: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدًا﴾[5] فصاح، وبكى، حتى طار الدم من عينيه، وضرب المنبر، وقال: "كيف يحشر إليه من هو جليسه؟!" فصدَقَ اللهُ في الكمال؛ فإنّ المتّقي ما يتّقي الرحمن، وصدق أبو يزيد؛ فإنّه ما كان مشهوده في الحال إلّا الرحمن. والوليّ لا يتعدّى ذوقَهُ، ولا ينطق بغير حاله، ويَرُدُّ كلّ شيء يَسمع إلى الحال الذي يغلب عليه، وكان حال أبي يزيد في ذلك الوقت هو الذي نطّقه، فـ «المرءُ مخبوءٌ تحت لسانه»؛ فإنّ اللسان ترجمان أحوال الناطق.

(١) ص ٧٣ب
(٢) [الحج: ٣٢، ٣٣]
(٣) [الحج: ٣٣]
(٤) ص ٧٤
(٥) [مريم: ٨٥]

ثمّ اعلم أنّ البُدْنَ جعلها الله من شعائره، ولهذا تُشْعَرُ لِيُعْلَمَ أنّها من شعائر الله، وما وُهِب لله لا رجعة فيه. ألا تراها إذا ماتت قبل الوصول إلى البيت؛ كيف ينحرها صاحبها، ويخلّي بينها وبين الناس، ولا يأكل منها شيئا؟ فهذا مِن مِنّة الله، حيث جعلك مِثْلا، ومَيَّزَك عنه، وجعل لك مِلكا، وطلب منك أن تقرضه، والنِّعْمَةُ بالأصالة[1] نِعمتُه. وهذه كلّها من شعائر الله، فإنّ كلّ شعيرة منها دليل على الله من حيث أمرٍ مّا خاصٍ، أراده الله، وأبانه لأهل الفهم من عباده؛ فيتفاضلون في ذلك على قدر فهمهم. فإذا رأيت ما يقال فيه: إنّه من شعائر الله، وتجهل أنت صورتَه في الشعائر، ولا تعلم ما تدلّ عليه هذه الشعيرة؛ فاعلم أنّ تلك الشعيرة ما خاطبك الحقُّ بها، ولا وضعها لك؛ وإنما وضعها لمن يفهمها عنه، ولك أنت شعيرةٌ أيضا غيرها؛ وهي كلّ ما تعرف أنّها دلالة لك عليه، كما قال أبو العتاهية:

وفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ واحِدُ

فقف عندها ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[2] فيقوى فهمُكَ فيما أنزله، ويعلّمك ما لم تكن تعلم. فإذا أمكنك الحقُّ من نفسك؛ وعلمتَ أنّك من أقوى الشعائر عليه وأَوضحِها. ولهذا جاءت الشريعة بقولها: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» فإذا وصلتَ إلى ما أوصلَتْكَ إليه شعائرُ نفسِك، وشاهدتَ المشعورَ، رأيتَهُ على صورتك. فمن هناك تعلم أنّك الأصل في عِلْمه بك، وأنّه ما تجلّى لك إلّا في[3] صورة علمه بك، ولا كان عالما بك إلّا منك. فأنت بذاتك أَعطيته العلمَ بك؛ فأنت الشعيرة له عليك. فإن رأيته على غير صورتك؛ فما رأيته، من كونك شعيرة له.

فلا تُنْكِرْهُ إذا رأيت ما لا تَعرف حين ينكرُهُ غيرك؛ فإنّ تلك الحضرة لا مجلى لأحد فيها إلّا لله. فإذا كان هذا؛ ارجعْ في نظرك منه إليك؛ فترى نفسك في تلك الصورة التي رأيته عليها، وما أنت انصبغتَ بها منه؛ وإنما هي أيضا صورتك في ثبوتك، ما كان وَصَلَ وقتُ دخولك فيها وظهورك بها. فإنّ الصور تنقلب عليك إلى ما لا نهاية له، وتنقلب فيها أنت، وتظهر بها إلى ما لا نهاية فيه، ولكن حالا بعد حال؛ انتقالا لا يزول. وقد علّمك -تعالى- في هذه الصور على عدم تناهيها، فتجلّى لك في صورة لم يبلغ وقتُ ظهورك بها لأنّك مقيَّد، وهو غير مقيَّد، بل قيدُه

(١) ص ٧٤ب
(٢) [طه: ١١٤]
(٣) ص ٧٥

إطلاقُه، وإنما يفعل هذا مع عباده ليظهَر لهم في حال النكرة، ولهذا ينكرونه.

إلّا العارفون بهذا المقام فإنهم لا ينكرونه في أيّ صورة ظهر؛ فإنّهم قد حفظوا الأصل؛ وهو أنّه ما يتجلّى لمخلوق[1] إلّا في صورة المخلوق: إمّا التي هو عليها في الحال فيعرفه، أو ما يكون عليها بعد ذلك فينكره، حتى يرى تلك الصورة قد دخل فيها؛ فحينئذ يعرفه؛ فإنّ الله عَلِمه، وعَلِم ما يؤول إليه، والمخلوق لا يَعلم من أحواله إلّا ما هو عليه في الوقت؛ ولذلك يقول: ﴿رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾.

ومن عباد الله من يعلم ذلك، إذا رأى الحقَّ في صورة لا يعرفها عَلِمَ بحكم الموطن، وما عنده من القبول؛ أنّه ما تجلّى له إلّا في صورةٍ هي له، ما وصل وقتها؛ فَعَلِمَها قبل أن يدخل فيها. فهذا من الزيادة في العلم التي زادها اللهُ، فشكرَ اللهَ الذي عرفه في موطن الإنكار، ولذلك عظّمَ اللهُ هذا الفضل، فقال: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾[2] فكان الحقّ في هذا الموطن من شعائر نفسك، فعرفتَ نفسك به، كما عرفته بنفسك؛ فتأمّل.

فَاجْتَمَعْنَا فِي الشَّعَائِرْ ... وافْتَرَقْنَا فِي السَّرَائِرْ
فَلَنَا مِنْهُ التَّجَلِّي ... ولَهُ مِنَّا الضَّمائِرْ
فَلِمِثْلِ ذَا عُبَيْدٌ ... هائِمٌ فِيْهِ يُبَادِرْ
فإِذا عَلِمْتَ هَذَا ... لَمْ تَكُنْ عَنْهُ بِصَادِرْ
فَهُوَ الصَّادِرُ عَنْكُمْ ... مِثْلُ أَوْرَاقِ الدَّفَاتِرْ
بَعْضُها[3] يَسْتُرُ بَعْضًا ... بِأَوَائِلِ أَوَاخِرْ
فَلْيُبَادِرْ مَنْ يُبَادِرْ ... ولْيُفاخِرْ مَنْ يُفاخِرْ

فما عظّم اللهُ شعائرَهُ سدى؛ لأنّه ما عظّم إلّا من يقبل التعظيم. وأمّا العظيم فلا يعظَّم؛ فإنّ الموجود لا يوجد، والله عظيم والعالَم كلّه لإمكانه حقيرٌ، إلّا أنّه يقبل التعظيم. ولم يكن له طريق في التعظيم، إلّا أن يكون من شعائر الله عليه؛ فلمّا كان في نفس الأمر شعيرة عليه، عرّفنا الحقُّ بذلك؛ فنظرنا؛ فرأينا حَقِّيَّةَ قولِه؛ فاستدللنا بنا عليه، وبه إذا ظهر في النكرة علينا.

---

(١) ص ٧٥ب
(٢) [النساء: ١١٣]
(٣) ص ٧٦

فَمِنْهُ إليَّ دَلِيْلٌ عَلَيَّ ومِنِّيْ إِلَيْـهِ دَلِيـلٌ عَلَيْهْ
فَنَحْنُ يَدَيْهِ كَمَا قَالَهُ بِـأَعْمَـالِهِ ثُمَّ نَحْنُ لَدَيـهْ
وأَعْمَالُهُ عَيْنُ أَعْيانِنا فَبُدْئِيَ مِنْهُ وعَوْدِيْ إليهْ

ولو لم يكن الأمر هكذا، ما صدق اتّخاذُك إيّاه وكيلا. والمالُ مالُه، فالمالُ مالُك. والإشارة أنّ الصورةَ صورتُكَ، فصدق[1] ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ إذ قال له موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[2] فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ وأداة "لن" تنفي الأفعال المستقبلة، والإشارة: أنّ مَن جَهِلَك في الحال جَهِلَك في المآل؛ لأنّك إذا ظهرتَ له في المآل، ما يظهر له بصورة الحال التي جَهِلَك عند طلبه رؤيتك، وإنما يظهر له بصورة حال ذلك المآل، فلا يزال منكِرا ما يَرى حتى يعرف الموطن وحُكْمَهُ؛ فيَعلم ما يَرى، وما هو الحكم عليه؛ فإنّ الله لم يزل ظاهرا لذي عينين، وأَعْيُن.

وأمّا ذو العين الواحدة فهو دجّالٌ أعور، لم يزل في ربقة التقييد مغلولا. فمن فتح الله عينيه التي امتنّ الله بهما عليه، في قوله ﷻ: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ﴾[3] ليشهدني في الحالين: في الحال الراهنة، والحال المستقبَلة. فمن لم يرني في الحال، وهو ناظر إليّ؛ فإنّه أبْعَدُ أن يراني في حال المآل. وهو يراني، ولكن لا يعرف أنّي مطلوبه؛ وسبب ذلك أنّه يطلبني بالعلامة، وهل هذا إلّا عين الجهل بي؟!

وَهَلْ ثَمَّ غَيْرِي أَوْ يَكُونُ وَلَيْسَـــني فيا خَيْبَةَ الأَبْصارِ عِنْدَ البَصَائِرِ
فَإِيَّاكَ والأَفْكارَ[4] إنْ كُنْتَ طالِبًا فـإنَّ مَحَـلَّ الابْتِلاءِ سَرَائِرِي

﴿وَٱللَّهُ[5] يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---
(١) ص ٧٦ب
(٢) [الأعراف: ١٤٣]
(٣) [البلد: ٨]
(٤) يمكن قراءتها كذلك: والإنكار
(٥) ص ٧٧
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والسبعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: لا حول ولا قوّة إلّا بالله

الحَـوْلُ والـقُـوَّةُ للهِ عِنْـدَ الَّذِي يُؤْمِنُ باللهِ
وإِنَّمَا التَّحْقِيقُ عَبْدٌ رَأَى الحَـوْلَ والـقُـوَّةَ للهِ
ومَنْ يَرَ الأَمْرَيْنِ فِي نَفْسِهِ فَهُو عَلَى نُوْرٍ مِنَ اللهِ

قال الله -تعالى- معرِّفا: إنّ موسى عليه السلام قال ﴿لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ﴾[1] وشرع لنا في القسمة بيننا وبينه أن نقول: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ فقال: «هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل».

اعلم أنّ "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" من خصائص مَن خلقه اللهُ على صورته، وهو الإنسان الكامل. فإنّ المَلَك ليس[2] من حقيقته أن يكون هذا مقامه، بل هو المتبرّي؛ لأنّه ليس بعبد جامع، وإنما هو عضو من أعضاء العبد الجامع. فالعبد الجامع هو الذي لم تَبْقَ صفةٌ في سيّده إلّا وهي فيه. ومن صورته في الاقتدار على إيجادنا؛ قبولُنا لذلك. فما ثمّ قوّة مطلَقة من واحد دون مساعد.

فلمّا علم منّا أنّا نعلم ذلك؛ شرع لنا أن نستعين به؛ إذ القابلُ يحتاج إلى مقتدر، كما أنّ المقتدر طلب القَبُولَ من القابل؛ فصحّت القسمة بيننا وبينه -تعالى- فإنّه الصادق، وقد قال: «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين؛ فنصفها لي ونصفها لعبدي» فالاقتدار منه، والقبول منّا؛ وبهما ظهر العالَم في الوجود. الدليل (هو) أنّ المحال لا يقبل الوجود، فلا ينفذ فيه الاقتدار؛ لأنّ من حقيقة الاقتدار أنّه لا يتعلّق إلّا بالممكن، ولا معنى للممكن إلّا القبول؛ فلا يصحّ أن يقول: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" إلّا العبد الجامع. فكلُّ مَن تبرّأ فهو جزءٌ من الجامع، وكلّ من أثبت الأمرين فهو جامِعٌ، عالِمٌ بنفسه وبربّه، أديبٌ وَفَّى الأمرَ حقّه.

---
(١) [الأعراف: ١٢٨]
(٢) ص ٧٧ب

فَلا حَوْلَ مِنْـهُ وَلا قُـوَّةً إِذَا لَمْ أَكُنْ وأَنا الوَاقِعُ
وَلا[1] حَوْلَ مِنّي وَلا قُوَّةً إِذا لَمْ يَكُنْ وَأَنا الجامِعُ

ألا تراها كنزاَ أخفاه الله في المُلك حتى أوجد آدم على صورته، وجعله خليفة في أرضه، واعترض من اعترض كما أخبر الله -تعالى- في ذلك، وما سُمع قبل خلق أدم: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله". وكلّ قائل يقولها من غير العبد الجامع؛ فإنما يقولها بحكم التبعيّة. ولمّا خلق العرش، وأُمِرَت الملائكةُ أن تحمله؛ لم تُطِقه. فلمّا عجزت؛ قام الحامل الواحد منهم الذي على صورة الإنسان، فقال بلسانه لما أعطاه الله: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" فقال من بقي من الحَمَلة بقوله؛ فحملت العرش وأطاقته. فلمّا أوجد اللهُ الإنسانَ الكامل جَعَلَ له قلبا كالعرش، جعله بيتا له. فما في العالَم من يطيق حمل قلب المؤمن؛ لأنّهم عجزوا عن حمل العرش. وهو في زاوية من زوايا قلب المؤمن، لا يحسّ به ولا يعلم أنّ ثمّ عرشا؛ لِخِفَّتِهِ عليه، وجعل أسماءه الحسنى تحفُّ بهذا القلب، كما تحفُّ الملائكة بالعرش، وجعل حَمَلَتَهُ: العلمَ الإلهيّ، والحياةَ، والإرادةَ، والقولَ؛ أربعة. فالحياةُ نظير الحامل الذي على صورة الإنسان مِن حملة العرش؛ لسريان الحياة في[2] الأشياء؛ فما ثَمّ إلّا حيٌّ، والحياةُ الشرطُ المصحّح لبقيّة الصفات مِن عِلم، وإرادة، وقول.

ورد في الخبر «أنّ جبريل لمّا علّم آدم الطواف بالبيت، وقال له: إنّا طفنا بالبيت قبل أن تُخلق بكذا وكذا ألف سنة. فقال له آدم: فما كنتم تقولون عند الطواف به؟ فقال جبريل: كنّا نقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا الله إلّا الله، والله أكبر. فقال أدم: وأزيدكم أنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله». فاختصّ بهذا الكنز آدم عليه السلام فما ثَمّ مَن يحول بينك وبين ما أنت قابل له، مما إذا قبلته أَضرّ بك، وأنزلك عن رتبتك -أعني رتبة كمالِك إلى حيوانيّتك- إلّا الله، ولا قوّة لك على ما كلّفك من الأعمال إلّا بالله. كما لا يحول بين الحقّ مع اقتداره، وبين ما لا يصحّ فيه وجود إلّا بك؛ إلّا أنت إذا لم تكن. فلا بدّ من كونك فيما لا يوجد إلّا بك، "ولا قوّة" أي لا ينفذ اقتدار في أمر لا يظهر إلّا بك. فمن القسمة ظهور حقيقة "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" فيك وفيه، بحسب الأحوال

---

(١) ص ٧٨
(٢) ص ٧٨ب

التي تطلبها. فلا أَجمعَ من الإنسان الجامع، ولا أشرفَ فيه من جزئيّاته، إلّا الجزء الملكيّ منه.

كما أنّ ذِكْر الله في الصلاة أشرفُ أجزاء الصلاة[١]، لا أنّ الذِّكْر أشرفُ من الصلاة. كما أنّه لا يكون الملَك أشرفَ من الإنسان لأنّه جزءٌ من الإنسان، والذِّكْر جزءٌ من الصلاة، قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾ يعني بصورتها. فإنّ التكبيرة الأُولَى تحريمها، والسلام منها تحليلها عن الفحشاء ﴿وَٱلْمُنكَرِ﴾ لما فيها من التحريم ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[٢] يعني فيها؛ لأنّ الذِّكْر جزءٌ منها، وهو أكبر أجزائها، وفيه وقعت القسمة بين الله وبين المصلّي في الصلاة. فإذا علمتَ هذا علمتَ مقام المَلَك، فلم تخرج عنك. وأصبتَ الأمر على ما هو عليه، وأنصفتَ، وعرفتَ من أين أُتي على من أُتي عليه في باب المفاضلة. اللهُ -تعالى- مجموعُ أسمائه مع التفاضل فيها في عموم التعلّق.

فاجعل بالك، ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[٣] وتأدّب بآداب الحقّ الذي هو عليها. فإنّ العبد إذا قال: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" يصدقه ربّه، فيقول الربّ: "لا حول ولا قوّة إلّا بي" ولم يتعرّض أن يقول: "لا حول ولا قوّة إلّا بك يا عبدي" فإنّ هذه الكلمة لا تظهر من قائلها إلّا بقائلها، ولكن لمّا علم -تعالى- أنّ الإنسان الحيوان شارك الإنسان الكامل بالصورة الإنسانيّة، علِم[٤] أنّه إذا قال الحقُّ: "لا حول ولا قوّة إلّا بك" طردها الإنسان الحيوان في غير موطنها، فأساء الأدب. والإنسان الكامل لا[٥] يفعل مثل هذا، فراعى الحقُّ الحرمةَ ليتعلّم الكاملُ. فهي مسألة تُعْلَم وتُعْتَقد ولا يَفوه بها ناطق، ولا تجري على لسان عبد مختصّ إلّا في بيان العلم؛ ليعلم الأمر على ما هو عليه؛ فإنّ الله أخذ العهد على العلماء أن يُعلِّموا مَن لا يَعلم ما علَّمهم الله. ومما علَّمهم الأدبَ، فلا يضعون الحكمة إلّا في أهلها. هذا من شأنهم ﷺ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٦].

---

(١) ص ٧٩

(٢) [العنكبوت: ٤٥]

(٣) [طه: ١١٤]

(٤) "تعالى أن الإنسان... علم" ثابتة في هامش ق بخط آخر نسخي مع إشارة التصويب

(٥) ص ٧٩ب

(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والسبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾[1] و﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾[2]

الشَّخْص مُسْتَدْرَجٌ والصَّدْرُ مَشْرُوْحُ ... والكنزُ مُســْـتَخْرَجٌ والبابُ مَفْتُوحُ
أَيْنَ الأَوَائِـلُ؟ لا كانُوا وَلا سَـــلَفُوا ... العَقْـلُ يَقْبَـلُ مـا يَـأْتِي بِـهِ الرُّوحُ
لَكِنَّهُمْ حُجِبُوا بِالفِكْرِ فَـاعْتَمَـدُوا ... عَلَيْـهِ والعِلْمُ مَـوْهُوبٌ ومَمْنُـوْحُ
ما[3] فِيْهِ مُكْتَسَـبٌ إنْ كُنْتَ ذا نَصَـفٍ ... فَلَيْسَ لِلعَقْـلِ تَعْـدِيْـلٌ وتَجْرِيحُ
الـعَـدْلُ والجَـرْحُ شَرْعُ الله جـاء بِـهِ ... مـيزانُـهُ فَبَـدا نَـقْصٌ وتَـرْجِيـحُ
العَقْـلُ أَفْقَرُ خَلْقِ اللهِ فَـاعْتَـبِرُوا ... فَـإِنّـهُ خَلْفَ بابِ الفِكْرِ مَطْرُوْحُ
لَـوْلا الإلهُ ولَـوْلا مـا حَـبَـاهُ بِـهِ ... مِنَ القُوَى لَمْ يَقُمْ بِالعَقْلِ تَسْرِـيْحُ
إنّ الـعُـقُـوْلَ قُـيُـودٌ إنْ وَثِـقْـتَ بِهَـا ... خَسِرْــتَ فَافْهَمْ فَقَوْلي فِيْهِ تَلْوِيحُ
مَـيْزَانُ شَرْعِـكَ لا تَـبْرَحْ تَـزِيْـنُ بِـهِ ... فَـإِنَّ رُتْبَتَـهُ عَـدْلٌ وتَصْــحِيحُ
إنَّ الـتَّـنَـافُـسَ فِي عِـلْمٍ يَـقُـومُ بِـهِ ... صَـدْرٌ بِنُوْرِ شُـهُوْدِ الحَقِّ مَشْرُـوْحُ
هَـذَا[4] التَّنَـافُسُ لَا أَبْغِي بِـهِ بَـدَلًا ... لَهُ مِنَ الذِّكْرِ قُـدُّوْسٌ وسـُـبُّوْحُ
لِمِثْـلِ ذَا يَعْمَـلُ العُمّـالُ لَيْسَ لَهُمْ ... فِي غَيْرِ ذَلِكَ تَحْسِـــيْنٌ وتَقْبِيحُ

قال[5] الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[6] وموجِبُ الفرحِ المناسبةُ. ولَمّا علمنا أنّ الإنسانَ (هو) مجموعُ ما عند الله، علمنا أنّه ما عند الله أمرٌ إلّا وله إليه نسبة، فله منه مناسِب.

(١) [المطففين: ٢٦]
(٢) [الصافات: ٦١]
(٣) ص ٨٠
(٤) ق: كتب فوقها بخط آخر: "هو" وعليه حرف خ إشارة إلى وروده في نسخة أخرى، وهو كذلك في س.
(٥) ص ٨٠ب
(٦) [المؤمنون: ٥٣]

فالعالِم لا يرمي بشيء من الوجود، وإنما يُبْرِزْ إليه ما يناسبه منه، ولا يَغلبُ عليه حال من الأحوال، بل هو مع كلّ حال بما يناسبه، كما هو الله معنا أينما كنّا، فإنّ ﴿أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[1] ذلك، بل هم بهذا القدر جاهلون، وعنه عَمُون. وهذا هو الذي أدّاهم إلى ذمّ الدنيا وما فيها، والزهد في الآخرة، وفي الكونين، وفي كلّ ما سِوَى الله، وانتقدوا على مَن شغل نفسه بمسمّى هذه كلّها. وجعلَهُم في ذلك؛ ما حُكِي عن الأكابر في هذا النوع، وحملوا ألفاظهم على غير وجه ما تعطيه الحقيقة، ورأوا أنّ كلّ ما سِوَى الله حجابٌ عن الله، فأرادوا هَتْكَ هذا الحجاب، فلم يقدروا عليه إلّا بالزهد فيه. وسأبيّن هذا الفنّ في هذا الباب بيانا شافيا، وكون الحقّ كلّ يوم في شأن الخلق، وكون الجنّة -وهي دار القُربة، ومحلّ الرؤية- هي دار الشهوات، وعموم[2] اللذّات، ولو كانت حجابا لكان الزهد والحجاب فيها، وكذلك الدار الدنيا، فأقول:

إنّ الله خلق أجناسَ الخلق وأنواعه، وما أبرز من أشخاصه؛ لننظر فيه نظرا يوصلنا إلى العلم بخالقه؛ فما خلقه لنزهد فيه. فوجب علينا الانكباب عليه، والمثابرة، والمحبّة فيه؛ لأنّه طريقُ النظر الموصل إلى الحقّ. فمن زهد في الدليل، فقد زهد في المدلول، وخسر الدنيا والآخرة و﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾[3] وجَهِل حكمة الله في العالَم، وجَهِل الحقّ، وكان من الخاسرين الذين ما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين.

فالرجلُ كلّ الرجل من ظهر بصورة الحقّ في عبودة محضة، فأعطى كلّ ذي حق حقّه، ويبدأ بحقّ نفسه؛ فإنّها أقربُ إليه من كلّ مَن توجّه له عليه حقٌّ من المخلوقين، وحقُّ الله أحقُّ بالقضاء. وحقُّ الله عليه إيصالُ كلِّ[4] حقٍّ إلى مَن يستحقّه، و﴿لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ ٱلۡعَٰمِلُونَ﴾[5]. إذ ولا بدّ من إضافة العمل إلينا، فإنّ الله أضاف الأعمال إلينا، وعيّن لنا مَحَالَّها، وأَمكنتَها، وأَزمنتَها، وأحوالَها، وأَمَرَنا بها وجوبًا، وندبًا، وتخييرا. كما أنّه نهانا ﷻ عن أعمال معيّنة؛ عيّن لنا مَحَالَّها، وأماكنَها، وأزمانَها، وأحوالَها، تحريما وتنزيها. وجعل لذلك كلّه جزاء؛ بحساب وبغير[6] حساب،

(١) [يوسف: ٢١]
(٢) ص ٨١
(٣) [الحج: ١١]
(٤) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٥) [الصافات: ٦١]
(٦) ص ٨١ب

مِن أمور مُلِذّة، وأمور مؤلمة؛ دنيا وآخرة.

وخلقنا، وخلق فينا مَن يطلب الجزاء الملذّ، وينفر بالطبع عن الجزاء المؤلم. وجعل لي عليّ حقّا في رعيّتي؛ إذ خلق لي نفسا ناطقة، مدبِّرة، عاقلة، مفكّرة، مستعدّة لقبول جميع ما كلّفها به، وهي محلّ خطابه؛ المقصودة بتكليفه، وامتثال أوامره ونواهيه، والوقوف عند حدوده ومراسمه. حيث حَدَّ له ورسم؛ في حقّ الحقّ، وحقّ نفسه، وحقّ غيره. فيطلبه أصحابُ الحقوق بحقوقهم؛ نطقا وحالا؛ ظاهرا وباطنا. فيطلبه السمع بحقّه، والبصر، واللسان، واليدان، والبطن، والفرْج، والقدمان، والقلب، والعقل، والفكر، والنفس النباتيّة، والحيوانيّة، والغضبيّة، والشهوانيّة، والحرص، والأمل، والخوف، والرجاء، والإسلام، والإيمان، والإحسان، وأمثال هؤلاء من عالَمه المتّصل به، وأمَرَه الحقّ أن لا يغفل عن أحد من هؤلاء أَوّلا، ويصرّفهم في المواطن التي عيّنَ له الحقُّ.

وجعل هذه القوى كلّها متوجّهة على هذه النفس الناطقة بطلب حقوقها، وجعلها كلّها ناطقة بتسبيح الله -تعالى- جَعْلا ذاتيّا لا تنفكّ عنه. وجعل هذه الحقوق التي توجّهتْ لها على النفس الناطقة الحاكمة[1] على الجماعة، ثابتة الحقّ؛ جزاء لما هي عليه من تسبيح الله بحمده؛ دنيا وآخرة. وما منهم مَن يخالف أمر الله اختيارا، وأنّه إذا وقعت المخالفة منهم؛ فجبرًا يجبرهم على ذلك الوالي عليهم، الذي أُمروا بالسمع والطاعة له، فإن جار: فلهم وعليه، وإن عدل: فلهم وله. ولم يعط اللهُ هؤلاء الرعايا الذين ذكرناهم، المتّصلين به؛ قوّةَ الامتناع مما يجبرهم على فعله، بخلاف ما خرج عنهم ممن له أَمْرٌ فيهم.

ثمّ إنّ الله نعتَ لهم الجزاءَ الحسّيّ[2]، وأَشهدهم إيّاه في الحياة الدنيا؛ بضرب مثال من نعيم الحياة الدنيا، وبالوعد بذلك في الآخرة. ومنهم مَن أشهده ذلك في الأخرى، وهو في الحياة الدنيا؛ مشاهدةَ عين؛ فرأى ما وقع له، برؤيته، من الالتذاذ ما لا يقدر قدره. وما التذّ به إلّا مَن يطلب ذلك من رعيّته، فأخذ يسأله حقَّه من ذلك، وأن لا يمنعه. وفي مثل هذا فليتنافس المتنافسون، وأيّ نَفاسة أعظم من هذا ؟!

---

(١) ص ٨٢

(٢) ق: "الحسنى"، وفي س: "الجسمي"

فالعارفُ المكمَّلُ المعرفةِ يَعْلم أنّ فيه مَن يطلب مشاهدةَ ربّه، ومعرفتَه الفكريّة والشهوديّة، فتعيّن عليه أن يؤدّي إليهم حقّهم من ذلك. وعلم أنّ فيه مَن يطلب المأكَلَ الشهّيَ الذي[1] يلائم مزاجَه، والمشربَ، والمنكحَ، والمركبَ، والملبسَ، والسماعَ، والنعيمَ الحسّيّ المحسوس، فتعيّن عليه أيضا أن يؤدّي إليهم حقوقَهم من ذلك التي عيّنَ لهم الحقُّ. ومَن كان هذا حالُه؛ كيف يصحّ له أن يزهد في شيء من الموجودات، وما خلقها اللهُ إلّا له؟ إلّا أنّه مفتقِر إلى عِلْمِ ما هو له، وما هو لغيره؛ لئلّا يقول كلّ شيء هو له؛ فلا ينظر من الوجوه الحسان إلّا ما يَعلم أنّه له. وما يعلم أنّه لغيره؛ يكفّ بصرَه، ويَغُضُّهُ عنه؛ فإنّه محجور عليه ما هو لغيره. فهذا حظّه من الورعِ والاجتنابِ.

والزهدُ إنما متعلَّقه الأولويّة، بخلاف الورع وكلٌّ تَرْكٌ. فأمّا الأولويّة؛ فينظر في الموطن ويعمل بمقتضاه، ومقتضاه قد عيّنه له الحقّ؛ بما أعلمه به بلسان الشارع. فَسُمُّوا من طريق الأخذ[2] بالأولويّة: زُهّادا؛ حيث أَخذوا بها. فإنّ لهم تناولَ ذلك في الحياة الدنيا، فما فعلوا؛ لأنّ الله خيّرهم، فما أوجبه عليهم، ولا ندَبهم إليه، ولا حجَره عليهم، ولا كرِهه، فاعلم ذلك.

ثمّ إنّه ينظر في هذا المخيّر فيه؛ فلا يخلو حاله في تناوله أن يحول بينه هذا التناولُ وبين المقام الأعلى الذي رجّحه له، أو لا يحول. فإن حال بينه وبينه؛ تعيّن عليه -بحكم[3] العقل الصحيح السليم- تَرْكُهُ، والزهدُ فيه. وإن كان على بيّنة من ربّه أنّ ذلك لا يقدح، ولا يحول بينه وبين المرتبة العليا من ذلك؛ فلا فائدة لتركه. كما قال لنبيّه سليمان عليه السلام: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[4]. ولا تكون ممن تتلبّس عليه الأمور؛ فيتخيّل أنّه بزهده[5] فيما هو حقّ لشخص مّا من رعيّته؛ ينال حظًّا ما يطلبه به منه شخص آخر من رعيّته؛ فإنّ ذلك عين الجهل؛ فإنّ تلك الحقيقة تقول له: ما هذا عيّنَ الحقُّ لي.

فالأَوْلَى بالعبد الذي كلّفه الله تدبير نفسه وولّاه؛ أن يَعلم، فإذا علم؛ استعمله عِلْمُه، حتى يكون بحكم علمه. ولا يستعمل هو العلمَ؛ فإنّه إن استعمل عِلْمَه، كان عِلْمُه بحكمه؛ فوقتًا يعمل

---

(١) ص ٨٢ب
(٢) ثابتة في الهامش
(٣) ص ٨٣
(٤) [ص: ٣٩]
(٥) ق: تزهده

به، ووقتا يتركه؛ أي يترك العمل به، وما عمل الترك إلّا بالعلم. وإذا كان العلم يستعمله ويصرّفه، ويكون هو معمولا مستعمَلا للعلم؛ حكم عليه جبرًا على الصواب؛ فوفّى الحقوق أربابها، ومثلُ هذا الإمام في العالَم قليلٌ. ولذلك يقول: ليس السخيُّ من تسخّى بمالِه، وإنما السخيّ من تسخّى بنفسِه على العلم؛ فكان تحت سلطان عِلْمه، هذا هو الكبير العالِم. وأمّا ما ذكرناه من علم[1] الأوامر والنواهي الإلهيّة، فنوردها -إن شاء الله- في الباب الأخير من هذا الكتاب، وبه ختمنا الكتاب، وهو باب الوصيّة.

فانظر إلى ما يعطيك هذا الهِجّير من الفوائد، وما ذكرت لك ما تنتجه هذه الهِجّيرات إلّا ليكون ذلك باعثا لك على طلب الأنفَس والأَوجَه والأَوْلَى ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٨٣ب
(٢) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ سماعا على الشيخ أبقاه الله".

الباب الثامن والسبعون وأربعمائة[1]

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[2]

الرِّزْقُ يَأْتِي به الرَّزَّاقُ لَيْسَ لَهُ ... اسْمٌ سِـــوَاهُ وَلا عَيْنٌ وَلا أَثَرُ
وَلا تَقُولَنَّ فِي الوَهَّــابِ إِنَّ لَهُ ... حُكْمًـا عَلَيْـهِ فَهَـذَا لَيْسَ يُعْتَبَرُ
فإِنَّهُ واجِـبٌ والوَهْـبُ لَيْسَ لَهُ ... حُكْمُ الوُجُوبِ وفِيْهِ العَبْدُ يُخْتَبَرُ

﴿بَقِيَّتُ[3] ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4] وهو ما أحلّ لك تناوله من الشيء الذي يقوم به أَودُك لتقوم به في طاعة ربّك. وإنما سمّاه "بقيّة" لأنّه بالأصالة خَلَقَ لك ما في الأرض جميعا، فكنتَ مطلَق التصريف في ذلك؛ تأخذ ما تريد، وتترك ما تريد. ثمّ في ثاني حالٍ حَجَرَ عليك بعضَ ما كان أطلقَ فيه تَصَرُّفَك، وأبقى لك من ذلك ما شاء أن يبقيه لك؛ فذلك "بقيّتُ الله". وإنما جعلها خيرا لك لأنّه علم من بعض عباده أنّ نفوسهم تعمى عن هذه البقيّة بما يعطيهم الأصل؛ فيتصرّفون بحكم الأصل، فقال لهم: البقيّة التي أبقى الله ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَۚ﴾[5] أي مصدِّقين بأنّي خلقت لكم ما في الأرض جميعا، فإن صدّقتموني في هذا صدّقتموني فيما أبقيت لكم من ذلكم، وإن فَصَلتم بين الأمرين؛ فآمنتم ببعض، وكفرتم ببعض؛ لم تكونوا مؤمنين، ثمّ إنّكم لن تنالوا من ذلك -مع جمعكم إيّاه، وانكبابكم عليه- إلّا ما قدّرْتُهُ لكم، وخسرتموني.

وسواء عليكم تعرّضتم لتحصيل ما ضمِنته لكم، أو أعرضتم عنه؛ لا بدّ لي أن أُوصله إليكم؛ فإنّي أطلبكم به كما أطلبكم بآجالكم، وما ذلك من كرامتكم[6] عليّ، ولا من إهانتكم؛ فإنّي أرزق البَرَّ والفاجر، والمكلَّف وغير المكلَّف، وأميت البَرَّ والفاجر، والمكلَّف وغير المكلّف؛ وإنما عنايتي أن

---

(١) ثابتة في الهامش
(٢) [لقمان: ١٦]
(٣) ص ٨٤
(٤) [هود: ٨٦]
(٥) [هود: ٨٦]
(٦) ص ٨٤ب

أوصل إليك من البقيّة، لا من غيرها، في مثل هذا تظهر عنايتي بالشخص الموصَّل إليه ذلك؛ فإنّه لن تموت نفسٌ حتى تستكمل رزقَها، كما أنّه لن تموت نفسٌ حتى يأتيها أجلُها المسمّى، وسواء كان الرزق قليلا أو كثيرا.

وليس رزقُكَ إلّا ما تقوم به نشأتُك، وتدوم به قوّتك وحياتك، ليس رزقك ما جمعتَ وادّخرتَ، فقد يكون ذلك لك ولغيرك، لكن حسابه عليك إذا كنت جامعه وكاسبه. فلا تكسب إلّا ما يقوتك، ويقوت من كلّفك الله السعي عليه، لا غير. وما زاد على ذلك مما فتحتُ به عليك، فأَوْصِلْه إنعاما منك إلى من شئت، ممن تعلم منه أنّه يستعمله في طاعتي. فإن جهلتَ؛ فأوصله؛ فإنّك لن تخيب من فائدته، من كونك منعِما بما سمّيته مِلكا لك. فأنت فيه كَرَبِّ النعمة، وليس غيري. فأنت نائبي، والنائب بصورة مَن استخلفه. وقد رَزقتُ النباتَ والحيوان، والطائع والعاصي؛ فكن أنت كذلك[١]، وتَحَرَّ الطائع جهد استطاعتك؛ فإنّ ذلك أَوفرُ لحظِّكَ وأعلى، وفي حقّك أَوْلَى وأثنى.

واعلم أنّه كما خلقتُ لك ما تحيا به ذاتُك، وتَنعم به نفسُك؛ اعتناء بك، فقد خلقتُ لك أيضا ما إذا تصرّفتَ فيه؛ أحييتَ به أسمائي، ونعّمتَ به نفوسَهم؛ وتكون أنت الآتي بذلك إليهم، كما أنا الآتي برزقك إليك، حيث كنتَ وكان رزقُك. فإنّي أعلم موضعك ومقرّك، وأعلم عينَ رزقِك، وأنت لا تعلمه حتى تأكله أو أُعلمك به على التعيين، فإذا تغذّيتَ به، وسرى في ذاتك؛ حينئذ تعلم أنّه رزقُك.

كذلك علّمتُكَ فعلمتَ ما تستحقّه الأسماء الحسنى من الرزق الذي تقوم به حياتُها ونشأتُها، وأعطيتُك علمَ ذلك وعينَهُ، وجعلتك الآتي به إليهم. وكما طلبتُ منك الشكر على ما جئتك به من الرزق، كذلك تطلب أنت الشكرَ -على ما أتيتَ به- من أسمائي. وإذا شكرَتْكَ أسمائي، فأنا شكرتُك؛ فسعدتَ سعادةً لم يسعد مثلها إلّا من عمل مثل هذا العمل. وأسمائي لا بدّ أن يصل إليها ذلك من العالَم، ولكن لا يشكر أسمائي إلّا من قَصَدَها بذلك[٢]؛ اعتناء منه بجانبها، لا مَن جاء بها غافلا عنها؛ أنّ ذلك لها. ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾[٣] لا والله؛

---

(١) ص ٨٥

(٢) ص ٨٥ب

(٣) [الزمر: ٩]

كما لا يستوي الذين اجترحوا السيّئات، بالذين أمنوا وعملوا الصالحات؛ في ﴿مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾[1] أي ساء مَن يحكم بذلك.

ثمّ أُفَصِّل، وأقول قولَ لقمان لابنه: ﴿فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ﴾[2] أي عند ذي قلبٍ قاسٍ، لا شفقة له على خلق الله. قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾[3] وقوله: ﴿أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ﴾ فإنّ الحَجَرَ لا يقدر (أن) يمتنع عن تأثيرك فيه بالمِعْوَل، والقلبُ يمتنع عن أَثَرِك بلا شكّ، فإنّه لا سلطان لك عليه. فلهذا كان القلب "أشدّ قسوة" أي أعظم امتناعا وأحمى. وإن أحسنتَ في ظاهره، فلا يلزم أن يلين قلبه إليك، فذلك إليه. وحكي أنّ بعض الناس كسر حجرا صلدًا يابسا، فرأى في وسط ذلك الحجر تجويفا، فيه دودة، في فمها ورقة خضراء تأكلها.

وروي في النبوّة الأُولَى أنّ لله -تعالى- تحت الأرض صخرةً صمّاء، في جوف تلك الصخرة حيوان لا منفذ له في الصخرة، وأنّ اللهَ قد جعل له فيها غذاء. وهو يسبّح الله، ويقول: "سبحان مَن[4] لا ينساني على بُعد مكاني" يعني من الموضع الذي تأتي منه الأرزاق، لا على بُعد مكانها من الله. فإنّ نِسبة الله إلى خلقه من حيث القُرْب -بسكون الراء- نِسبةٌ واحدة، ومن حيث القُرَب -بفتح الراء- نِسبة مختلفة، فاعلم ذلك.

﴿أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5] بما أودع الله في سباحة الكواكب في أفلاكها، من التأثيرات في الأركان لخلق أرزاق العالَم، والأمطار أيضا. فإنّ السماءَ في لسان العرب: المطرُ، قال الشاعر[6]:

إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ

يعني بالسماء، هنا، المطر.

---

(١) [الجاثية: ٢١]
(٢) [لقمان: ١٦]
(٣) [البقرة: ٧٤]
(٤) ص ٨٦
(٥) [لقمان: ١٦]
(٦) عجز البيت هو: رعيناه وإن كانوا غضابا. والقائل هو معوِّد الحكماء، معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، شاعر من أشراف العرب في الجاهلية، هو أخو ملاعب الأسنّة عامر بن مالك، وعم لبيد بن ربيعة المتوفى سنة ٤١هـ. ولقّب بمعوّد الحكماء لقوله:

أُعَوِّدُ مثلها الحكماء بعدي ... إذا ما الأمر في الحدثان بانا

وقوله: ﴿أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[١] بما فيها من القبول والتكوين للأرزاق؛ فإنّها محلُّ ظهور الأرزاق. كالأُمّ محلّ ظهور الولد الذي للأب فيه أيضا أثر، بما ألقاه من الماء في الرحم، سَوَاء كان مقصودا له ذلك، أو لم يكن. كذلك الكوكبُ يسبح في الفلَك، وعن سباحتِه يكون ما يكون في الأركان الأُمّهات، من الأمور الموجِبة للولادة، وسَوَاء كان ذلك مقصودا للكوكب، أو لم يكن؛ بحسب ما يعلمه الله ﷻ مما أوحى في كلّ سماء، من الأمر الإلهيّ الذي لا يعلمه إلّا من أَوحى به إليه. فأينما كانت[٢] مثقالُ هذه الحبّة من الخردل -لِقِلّتِها، بل لخفائها- ﴿يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ﴾[٣] نَبَّهَ بهذا التعريف؛ لِتأتيه أنت بما كلَّفك أن تأتيه به، فإنّك ترجوه فيما تأتيه به، ولا يرجوك فيما أتاك به؛ فإنّه غنيّ عن العالَمين، وأنت من الفقراء إليه. فإتيانك إليه بما كلّفك الإتيان به، آكَدُ في حقّك أن تأتيَ به؛ لافتقارك وحاجتك؛ لما يحصل لك من المنفعة بذلك.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾[٤] أي هو أخفى أن يُعلم ويُوصَل إليه، أي إلى العلم به من حبّة الخردل، ﴿خَبِيرٌ﴾ لِلُطفه بمكان من يطلب تلك الخردلة منه؛ لما له من الحرص على دفع ألم الفقد عنه. فإنّ الحيوان ما يطلب الرزق إلّا لدفع الآلام، لا غير. فلو لم يحِسّ بالألم، لما تُصُوِّر منه طلبُ شيء من ذلك. فليس نفعُه سِوَى دفع أَلَمِهِ بذلك، وهو الركن الأعظم.

ولولا أنّ حكم الجنّة في أنّه نفسَ حصول الشهوة (عند المشتهي هي) نفسُ حصول المشتهَى، بحيث لو تأخّرَتْ عنه إلى الزمان الثاني الذي يلي زمان حصول الشهوة، لكان ذا ألم؛ لفقد المشتهَى زمان الشهوة. كالدنيا؛ فإنّه لا بدّ أن يتأخّر حصول المشتهَى عن زمان الشهوة[٥]؛ فلا بدّ من الألم. فإذا حصل المشتهَى؛ فأعظمُ الالتذاذ به اندفاعُ ذلك الألم. فافهم هذا وحقِّقه؛ فإنّه ينفعك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٦].

(١) [لقمان: ١٦]
(٢) ص ٨٦ب
(٣) [لقمان: ١٦]
(٤) [لقمان: ١٦]
(٥) ص ٨٧
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والسبعون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾[1]

مَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَـةَ اللهِ ما يَرَى عَيْنًا سِـوَى اللهِ
كُلُّ ما فِي الكَوْنِ حُرْمَتُهُ لَيْسَ فِي الأَعْيان إِلَّا هِي
لَيْسَ بِالسَّـــاهِي مُعَظِّمُها لَا ولَا فِي الحُكْمِ باللَّاهِي
كَيْفَ يَسْهُو عَنْ مَحَارِمِهِ مَنْ يَرَى الأَشْـيَاءَ باللهِ
فَهُوَ الرَّائِي بِجَـارِحَتِي وأَنا عَنْ ذَاكَ بِالسَّـــاهِي

العالَمُ[2] حُرَمُ الحقِّ، والكونُ حَرَمُهُ الذي أَسْكَنَ فيه هؤلاء الحُرَم. وأَعظم الحُرَمِ ما (=الذي) له فيه أَثر الطبع النكاحي؛ لأنّه محلُّ التكوين. والعالَم كلّه حُرَمُ الله، فإنّه محلُّ تكوين الأحكام الإلهيّة؛ لظهور الأعيان. فأيُّ عين ظهر؛ عاد حُرْمَةً من الحُرَم. فحوّاءُ من آدم سَواء، منه ظهرت فهي عينُه، وهي عينُها: حرمته وزوجته التي كوّن فيها بَنِيه؛ لأنّها ضلعه القصيرى قبل الشكل المعلوم بالإنسان. فهكذا ما خَلق اللهُ من العالَم. والإشارة إليه في قوله: ﴿جَمِيعًا مِّنۡهُ﴾[3] وقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾[4] لم يَنسبه إلى غير، لأنّه ما ثمّ غير.

فَمَن عظَّم حرمةَ الله من العالَم فما عظَّم إلّا نفسَه، وقد تبيّن لك أنّك منه؛ لا من ذاتك، ولا من أمر آخر.

فمن عظّم حرمة الله فإنما عظّم اللهَ، ومن عظّم الله كان خيرا له؛ وهو ما يجازيه به من التعظيم، في مثل قوله: ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾[5]، ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقوله: ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ العاملُ في هذا الظرف في طريقنا قوله: ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ﴾ أي مَن يعظّمها ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ أي في ذلك

(١) [الحج: ٣٠]
(٢) ص ٨٧ب
(٣) [الجاثية: ١٣]
(٤) [النساء: ١٧١]
(٥) [الحج: ٣٢]

الموطن. فلتبحث في المواطن التي تكون فيها عند ربّك؛ ما هي؟ كالصلاة مثلا؛ فإنّ المصلّي يناجي[1] ربَّه؛ فهو عند ربِّه. فإذا عظَّم حرمة الله في هذا الموطن؛ كان خيرا له.

وتعظيم الحرمة أن يتلبّس بها حتى تُعَظَّم؛ فإذا عُظِّمَت كان التكوينُ، كما جاء: ﴿فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾[2]. والمؤمنُ إذا نام على طهارة؛ فروحه عند ربّه؛ فيعظِّم هناك حرمةَ الله. فيكون الخيرُ الذي له في مثل هذا الموطن؛ المبشَّرة التي تحصل له في نومه، أو يراها له غيرُه. والمَواطنُ التي يكون العبد فيها عند ربِّه كثيرةٌ، فيعظِّم فيها حرمات الله على الشهود. وهذا الباب إن بَسطنا القولَ فيه؛ طال. وهذه الإشارة القليلة تعطي صاحب الفهم بقوّتها، ما في البسط من الفوائد الوجوديّة. وهذا كافٍ في الغرض المقصود، ﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ٨٨
(٢) [الأعراف: ١٨٩]
(٣) [الأنعام: ٤٥]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثمانون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾(١)

مِنَ المزاجِ قُوَى الإنْسَـــانِ أَجْمَعُها   رُوحًا وجِسْمًا فَلا تَعْدِلْ عَنِ الرَّشَدِ
بِذَاكَ(٢) يَضْعُفُ فِي حالٍ تَصَرُّفُها   لِعِلَّةٍ قَبِلَتْهـا نَشْـــأَةُ الجَسَـــدِ
فـإِنْ بَـدَا لَكَ ما يُذْهِبْ بِعادَتِها   فَذَاكَ حُكْمُ الإلهِ الوَاحِدِ الصَّــمَدِ
كَمِثْلِ عِيْسَى ومَنْ قَدْ كانَ أَشْبَهَهُ   مِنَ الأَنَاسِيِّ، وَمـا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَـدِ
يَـأْتِي بِمَـا جَـاءَكُمْ مِنْ خَرْقِ عادَتِـهِ   سِـوَى الَّذِي خَلَقَ الإِنْسَـانَ فِي كَبَدِ

قال الله ﷻ: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾(٣) فهذا سلامٌ من الله عليه. وقال عيسى عن نفسه عليه السلام إخبارا بحاله مع الله، فيما أخبر الله به عن عنايته بيحيى عليه السلام: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾(٤) وزاد المحمّديّ الوارث: «كنتُ نبيّا وآدمُ بين الماء والطين» وذلك أنّ:

عِنَـايَـةُ رَيْعـانِ الشَّــبَـابِ قَوِيَّـةٌ   لأنَّ لَهَـا القُرْبَ الإِلَهِيِّ بِالنَّصِّ
لأنَّ(٥) عُلُومَ القَـوْمِ ذَوْقٌ وخُبْرَةٌ(٦)   وهَذِي عُلُومٌ لَيْسَ تُدْرَكُ بالفَحْصِ

فإنّ رسول الله ﷺ برز بنفسه، وحسر الثوب، وقال لمّا أقبل الغيث حتى أصابه: «إنّه حديث عهد بربّه»(٧).

---

(١) [مريم: ١٢]
(٢) ص ٨٨ب
(٣) [مريم: ١٥]
(٤) [مريم: ٣٣]
(٥) ص ٨٩
(٦) المقصود بالخُبرة: المرافقة والتلمذة للشيوخ
(٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنْ الْمَطَرِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا قَالَ لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى (صحيح مسلم ٤/٤٣٣)

فَهَذَا هُوَ النَّصُّ الجَلِيُّ الَّذِي أَتَى   مِنَ الشَّرْعِ فِي الغَيْثِ القَرِيبِ مِنَ الرَّبِّ

فكلُّ أوّل في العالَم فإنّه حديث عهد بربّه، وكلُّ ما في العالَم أوَّلٌ فإنّه شيءٌ، فهو في وجوده حديثُ عهد بربّه، إذ قال له: ﴿كُن﴾ فالعالَم كلّه عالَم الأمر، سَواء كان من عالَم الخلق، أو لم يكن. وقد بيّنّا عالم الأمر والخلق؛ ما هو؟ وهو الوجه الخاص الذي في عالم الخلق. وما عثر عليه أحدٌ من أهل النظر في العلم الإلهيّ، إلّا أهل الله ذوقا. ولمّا كان للصبيّ حدثان: هذا القُرب -وهو قرب التكوين- والسماع، ولم يَحُلْ بينه وبين إدراك قربه من الله حائل؛ لِبُعده عن عالَم الأركان في خلقه. فلم يكن (عيسى ﷺ) عن أبٍ عنصري، ولكن كان روحَ الله، ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾[1]؛ فلم يكن ثَمّ[2] ما يغيّبه عمّن صدر عنه، فقال مخبرا (عن) ما شاهده من الحال. فحكَمَ في مَهده على مرأى من قومه، الذين افترَوْا في حقّه على أُمّه مريم؛ فبرّأها الله بنطقه، وبحنين جذع النخلة إليه؛ إذ أكثرُ الشرع في الحكومة بشاهدين عدلين، ولا أعدل من هذين.

فقال: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[3] فحكم على نفسه بالعبوديّة لله. وما قال: "ابن فلان" لأنّه لم يكن ثَمّ. وإنما كان حَقٌّ تجلّى في صورة روحٍ جبرائيلي، لما في القضيّة من الجبر الذي حكم في الطبيعة بهذا التكوين الخاص الغير معتاد ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ فحصل له إنجيلُه قبل بعثه، فكان على بيّنة من ربّه، فحكم بأنّه مالِكٌ كتابه الإلهيّ. ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾[4] فحكم بأنّ النبوّة بالجَعل؛ لأنّ الله يقول: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[5] فهو في الصورة بالجَعل، لئلّا يُتخيّل أنّ ذلك بالذات؛ بل هو اختصاص إلهيّ. ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ أي خصّني بزيادة لم تحصل لغيري، وتلك الزيادة خَتْمُهُ للولاية، ونزولُه في آخر الزمان وحكمُه بشرع محمد ﷺ حتى يكون يوم القيامة ممن يرى ربّه الرؤيةَ المحمّديّة في الصورة المحمّديّة ﴿أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ من دنيا وآخرة؛ فإنّه ذو حشرين: يحشر[6] في صفّ الرسل، ويحشر معنا في أتباع محمد ﷺ. ﴿وَأَوْصَـٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ المفروضة في أمّة محمد ﷺ أن أُقيمها

---

(١) [النساء: ١٧١]
(٢) ص ٨٩ب
(٣) [مريم: ٣٠]
(٤) [مريم: ٣٠]
(٥) [الإنفطار: ٨]
(٦) ص ٩٠

لأنّه جاء بالألف واللام فيها ﴿وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ أيضا كذلك ﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾[١] زمان التكليف، وهو الحياة الدنيا، ﴿وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي﴾ فأخبر أنّه شِقٌّ في خلقه؛ فإنّ لأمّه عليه ولادة لمّا كانت محلّ تكوينه؛ فقلّتْ نِسْبَتُه العنصريّة في خلقه، فكان أقرب إلى ربّه؛ فكان أحدثَ عهد بعبوديّته لربّه. ﴿وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾[٢] إذ لا يكون ذلك ممن يكون إلّا بالجهل، والجهل فيه إنما هو من قوّة سلطان ظلمة العنصر، وقد بيّنّا مرتبة عالَم الطبيعة من عالَم العناصر في هذا الكتاب في مواضع منه. ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ﴾ لِعلمه بمرتبته من ربّه وحظّه منه ﴿يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾ يعني له السلامة في ولادته، من تأثير العبد المطرود الموكل بالأطفال عند الولادة، حين يصرخ الولد إذا وقع، من طعنته. فلم يكن لعيسى عليه السلام صراخ، بل وقع ساجدا لله -تعالى-. ﴿وَيَوۡمَ أَمُوتُ﴾ يكذِّب مَن يفتري عليه أنّه قُتِل، فلم يقل: ويوم أُقتل. ﴿وَيَوۡمَ[٣] أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾[٤] يعني في القيامة الكبرى، أكّد موتَه. فآتاه الحكم بما ذكره، وهو صبيٌّ رضيع في المهد. فكان أتَمّ في الوصلة بربّه من يحيى ابن خالته؛ فإنّ عيسى سلَّم على نفسه بسلام ربّه، ولهذا ادُّعي فيه أنّه إله، ويحيى سلَّم عليه ربُّه -تعالى- ولم ينصّ على أنّه عرف بذلك السلام عليه، أو لم يعرف.

واعلم أنّ الناس إنما يستغربون الحكمة من الصبيّ الصغير دون الكبير؛ لأنّهم ما عهدوا إلّا الحكمة الظاهرة عن التفكّر والرويّة، وليس الصبيّ في العادة بمحلٍّ لذلك، فيقولون: إنّه منطّق بها، فتظهر عناية الله بهذا المحلّ الظاهر. فزاد يحيى وعيسى بأنّهما على علم مما نطقا به عِلْمَ ذوق؛ لأنّ مثل هذا، في هذا الزمان والسنّ، لا يصحّ أن يكون إلّا ذوقا، وأنّ الله آتاه الحكمَ صبيّا، وهو حكم النبوّة التي لا تكون إلّا ذوقا.

فمن كان هِجِّيره هذا؛ فوراثته -وإن كان محمّديًّا- لهذين النبيّين، أو لأحدهما على حسب قوّة نسبته منهما، أو من أحدهما. وقد نطق في المهد جماعةٌ -أعني في حال الرضاعة- وقد رأينا أعظم من هذا؛ رأينا مَن[٥] تكلّم في بطن أُمِّه، وأدّى واجبا. وذلك أنّ أُمَّه عطستْ وهي حاملة به،

---

(١) [مريم: ٣١]
(٢) [مريم: ٣٢]
(٣) ص ٩٠ب
(٤) [مريم: ٣٣]
(٥) ص ٩١

فحمدت اللهَ، فقال لها من بطنها: "يرحمك الله" بكلام سمعه الحاضرون.

وأمّا ما يناسب الكلام، فإنّ ابنتي زينب سألتها كالمُلاعب لها، وهي في سنّ الرضاعة، كان عمرها في ذلك الوقت سنة أو قريبا منها. فقلت لها بحضور أُمّها وجدّتها: يا بنيّة؛ ما تقولين في الرجل؛ يجامع أهلَه ولا ينزل؟ فقالت: يجب عليه الغسل. فتعجّب الحاضرون من ذلك. وفارقتُ هذه البنت في تلك السنة، وتركتها عند أُمّها، وغبتُ عنها. وأذنتُ لأُمّها في الحجّ في تلك السنة، ومشيتُ أنا على العراق إلى مكة. فلمّا جئنا المعرَّف[1]، خرجتُ في جماعة معي أطلب على أهلي في الركب الشامي. فرأتني وهي ترضع ثدي أُمِّها، فقالت: يا أمّي؛ هذا أبي قد جاء. فنظرت الأُمُّ حتى رأتني مقبلا على بُعْد، وهي تقول: هذا أبي هذا أبي. فناداني خالُها، فأَقبلتُ. فعندما رأتني ضحكتْ، ورمت بنفسها عليّ، وصارت تقول لي: يا أبت؛ يا أبت؛ فهذا وأمثاله من هذا الباب.

(١) المعرَّف: الموقف بعرفات

الباب الأحد والثمانون[1] وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: إنّ الله لا يضيع أجر من أحسن عملا[2]

مَنْ يَشْهَدِ اللهَ فِي أَعْمَالِهِ حَسُنَتْ ... نَشْـآتُهَا فَلَهَا فِي الوَزْنِ رُجْحانُ
مَعَ الشُّـــهُودِ لَهُ أَجْرٌ يُخَصُّ بِـهِ ... قَضَى بِذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ مِيْزانُ
إِنَّ الرَّسُـــولَ لَهُ أَجْرٌ تُعَيِّنُـهُ ... لَهُ رِسَـــالَتُهُ مَا فِيْهِ نُقْصَـــانُ
لَوْلا الوُجُودُ لَمَا كانَ الشُّـهُودُ لَنَا ... وفِي الوُجُودِ لَنَا رِبْحٌ وخُسْرَانُ
وَلَيْسَ يَدْرِي الَّذِي جِئْنَا بِهِ أَحَدٌ ... إِلّا عَلِيْمٌ بِمَـا فِي الأَمْرِ حَيْرَانُ

قال رسول الله ﷺ في الإحسان: إنّه العمل على رؤية الحقّ في العبادة. وهو تنبيهٌ عجيب من عالِم شفيقٍ على أُمّته. لأنّه عَلِم (أنّه) إذا قام العبد في عمله عبادة، وجعل[3] في نفسه أنّه يرى ربّه، ويراه ربُّه بما استحضره في تلك العبادة على قدر عِلمه؛ فإنّه إذا كان هذا هِجّيره، وديدنه ذلك؛ أبصر (أنّ) العاملَ هو اللهُ، لا هو، وأنّ العبدَ محلُّ ظهور ذلك العمل. كما ورد «أنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمِده» فالإحسانُ في العبادة كالروح في الصورة يحييها، وإذا أحياها لم تزل تستغفر لصاحبها، ولها البقاء الدائم؛ فلا يزال مغفورا له. فإنّ اللّهَ صادقٌ، وقد أخبر أنّه لا يضيع أجرَ من أحسن عملا، لا؛ بل لا يضيع ﴿عَمَلَ عَمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾[4] كان العملُ ما كان.

فإن كان خيرا فلا يضيع أجره، وإن لم يكن خيرا فإنّ الله لا يضيعه؛ لأنّه لا بدّ أن يبدّل الله سيّئات التائب حسنات. فإن لم يكن العمل غير مضيَّع، وإلّا ففي أيّ أمر يقع التبديل؟! لأنّ الأعمال صُوَرٌ أنشأها العامِل، لا؛ بل أنشأها الله؛ فإنّه العامِل، والعبدُ محلّ ظهور ذلك العمل،

---
(١) ص ٩١ب
(٢) مستنبط من الآية الكريمة: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]
(٣) ص ٩٢
(٤) [آل عمران: ١٩٥]

كالهيوليّ لما يقبله من فتح الصور فيها. ثُمّ إنّ الحضور مع الله -تعالى-، وهو الإحسان في ذلك العمل، حياةُ ذلك العمل، وبه سُمّي عبادة؛ ولولا هذا الحضور ما كان عبادة. فما من مؤمن يعصي[1] إلّا وفي نفسه ذُلُّ المعصية؛ فلذلك يصير عبادة، ولو لم يكن إلّا علمه بأنّها معصية. وأيُّ روح أشرف من العلم؟ ولمّا قال الله عن نفسه: إنّه ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[2] ودلّ عليه دليل العقل، والعمل من الأشياء، وهو يعلمه ويعلم حيث هو؛ فكيف يضيع عنه؟ أو يضيّعه، وهو خلق من خلقه، يسبّح بحمده؟ فإن كانت حياتُه عن نفخ ربّه؛ سبّح بحمده، وإن كانت حياته عن حضور عامله ومنشئه، وكان العمل ما كان؛ سَبَّح بحمده، واستغفر لعامله. فهذا الفُرقان بين العملين.

فإن أعطى اللهُ المغفرةَ لغير الحاضر؛ فإنما ذلك مراعاة إلهيّة؛ لكون هذا العبد أنشأ بوجوده صورةً، ولا بدّ لكلّ صورة من روح. فإنّ الله يغفر له؛ لكونه ظهرت عنه صورةٌ، نفخَ الحقُّ فيها روحا منه؛ فسبَّحت بحمده. فلهذا الاشتراك لحقت المغفرةُ صاحبَ ذلك العمل، كان من كان، ولحقته متى لحقته. والتروك لا تكون أعمالا إلّا إذا نُوِيَتْ، وما لم يَنْوِها صاحِبُها فإنّها ليست بعمل؛ فإنّ الأعمال منها ظاهرة وباطنة، أو يترك الإنسان ما أُمِرَ بفعله؛ فإنّ التركَ عدمٌ محضٌ.

إلّا أنّ هنا دقيقة[3]؛ وذلك أنّ العمل الذي يكون فيه في زمان ترك ما أوجب الله عليه فعله، هو الذي يكون صورةً من إنشاء عامله، لا عين الترك. فإنّ الزمانَ إنما هو لذلك العمل المتروك حتى يتوب، وهذا أشدّ المعاصي وأعظمها. ولهذا ذهب مَن ذهب من أهل الظاهر إلى أنّه من صلّى ركعتي الفجر ولم يضطجع؛ فإنّ صلاة الصبح لا تصحّ له، وإن لم يركع الفجر؛ لم يجب عليه الاضطجاع، وجازت صلاة الصبح، وغايته أنّه ترك سنّة مؤكّدةً لا إثم عليه في تركها. وهذا عين ما ذكرناه، والتعليل واحد.

فكلُّ عمل مأمور به على طريق الفرض والوجوب وتُرِكَ؛ فإنّ العمل الذي يقوم الإنسان فيه على البدل من العمل المأمور به، هو الذي يقوم صورةً، لا عَيْنَ التَّرك، فافهم. ولكن إذا كان العمل

---

(١) ص ٩٢ب
(٢) [الطلاق: ١٢]
(٣) ص ٩٣

المتروك يشغل زمانا بذاته؛ لا يصحّ في ذلك الزمان غيره، ويكون مطلقا، لا يكون زمانا مقيَّدا، ويكون العمل ممن يحرم على العامل التصرّف في عمل غيره كالصلاة. فإن لم يكن كذلك؛ فأيّ عملٍ عمله فإنّه مقبولٌ -أَعني من أعمال الخير- لأنّه عمله في زمانٍ يجوز له فيه عمله. فأَحسنُ العمل[1] ما عُمِل بشرطه، وفي زمانه، وتمام خلقه، وكمال رتبته في حاله؛ فحينئذ يكون صورة مخلَّقةً. فافهم ذلك، واعمل بحسَبه؛ فإنّك تنتفع بذلك -إن شاء الله-.

---

(١) ص ٩٣ب

الباب الثاني والثمانون وأربعمائة
في حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يُسۡلِمۡ وَجۡهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾(١)

ومَنْ يُسْـــلِمْ إِلَى الرَّحْمَنِ وَجْهًا ... فَذَاكَ الوَجْهُ لَيْسَ لَهُ انْتِهَاءُ
لأَنَّ اللهَ لَـيْـسَ لَهُ ابْـتِـدَاءٌ ... يُعَيِّنُهُ فَيَحْصُرُهُ الثَّنَاءُ
فـأَشْـــهَدُهُ بِإِسْـــلَامِي إِلَيْـهِ ... وهَذَا الحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ
وذَاكَ العُـرْوَةُ الوُثْقَى لَدَيْنـا ... لِمَاسِكِهَا الهُدَى والاعْتِلَاءُ
لَقَدْ قَسَمَ الصَّلَاةَ ولَسْتُ كُفْوًا ... فَبـانَ الاهْتِدَا والاقْتِدَاءُ
كَأَنَّ(٢) الحَقَّ لَمْ يَخْلُقْ سِـــوَايَ ... فَمَنْزِلُهُ ومَنْزِلُنـا سَـــواءُ

يعني في قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾(٣) قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾(٤) فلم يفرّق بين الاسم "الله" والاسم "الرحمن" بل جعل الاسمين من الألفاظِ المترادفة، وإن كان في الرحمن رائحةُ الاشتقاق، ولكنّ المدلول واحد من حيث العين المسمّاة بهذين الاسمين، والمسمَّى هو المقصود في هذه الآية. ولذلك قال: ﴿فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ ومِن أسمائه الحسنى "الله" و"الرحمن" إلى كلّ اسم سمّى به نفسَه، مما نَعلم ومما لا نَعلم، ومما لا يصحّ أن يُعْلَمَ؛ لأنّه استأثر بأسماءٍ في علم غيبه.

لمّا كان الاسم "الله" قد عصمه الله أن يسمّى به غيرُ الله، فلا يفهم منه عند التلفّظ به، وعند رؤيته مرقوما؛ إلّا هويّة الحقّ لا غير، فإنّه يدلّ عليه -تعالى- بحكم المطابقة؛ قال أبو يزيد عند ذلك: "أنا الله" يعني ذلك المتلفَّظ به، في الدلالة على هويّتِه. يقول ﷺ: أنا أَدَلُّ على الله من

(١) [لقمان: ٢٢]
(٢) ص ٩٤
(٣) [الشورى: ١١]
(٤) [الإسراء: ١١٠]

كلمة الله، ولذاك سمّاه كلمته. وقال ﷺ: «إنّ أولياء الله هم الذين إذا رُءُوا[(١)] ذُكِرَ الله» وسُمّوا: أولياء الله؛ لقيام هذه الصفة التي تولّاهم الله بها؛ بهم. وأيّ إسلام وانقياد ذاتيّ -لأنّه قال: ﴿وَجْهَهُۥ﴾- أَعْظَمُ من هذا الانقياد والإسلام؟

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[(٢)] أي فعل ذلك عن شهود منه. لأنّ الإحسان (هو) أن ترى ربَّك في عبادتك؛ فإنّ العبادة لا تصحّ من غير شهود. وإن صحّ العمل؛ فالعملُ غيرُ العبادة. فإنّ العبادةَ ذاتيّةٌ للخلق، والعملَ عارضٌ من الحقّ عرَض له؛ فتختلف الأعمال فيه، ومنه. والعبادةُ واحدةُ العين؛ فكما لا تفرّق بين الله والرحمن؛ كذلك لا تفرّق بين العبد الحقيقي وبين ربّه؛ فعندما تراه تراه؛ فلا يُنكره إلّا مَن أنكر الرحمن.

فلذلك سمّي هذا المقام: ﴿ٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ أي التي لا تتّصف بالانخرام؛ لأنّها لذاتها هي عروةٌ وثقى؛ شطرُها حَقٌّ، وشطرُها خَلقٌ. كالصلاة حُكْمٌ واحد: نصفها لله، ونصفها للعَبْد، ولم يقل: للمصلّي. ﴿وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾[(٣)] فنبّه أنّ مرجع هذا التفصيل كلّه إلى عين واحدة، ليس غيْر ذلك العين لها صفة الوجود. فَمَن لم يكن له مثل هذا النتاج في هذا الهِجّير فما ذَكَر اللهَ به، وإن لم يزل[(٤)] به متلفّظا؛ فليس المقصود منه إلّا ظهور مثل هذا. وهذه الإشارة كافية في هذا الذِّكْرِ.

---

(١) ص ٩٤ب
(٢) [البقرة: ١١٢]
(٣) [لقمان: ٢٢]
(٤) ص ٩٥

الباب الثالث والثمانون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا. وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[1]

فازَتِ النَّفْسُ إِذَا ما اتَّصَفَتْ ... بِصِفَاتِ القُدْسِ فِي نَشْأَتِهَا
أَوْ بِأَمْرٍ عارِضٍ كانَ لَهَا ... وَقَفَتْ فِيهِ عَلَى حِكْمَتِهَا
فَهُمَا فِي الحُكْمِ سِيّانَ عَلَى ... ما اقْتَضَاهُ الأَمْرُ مِنْ سُوْرَتِهَا
والَّذِي قَدْ دَسَّها بَيْنَهُمَا ... دُوْنَ نَعْتٍ خابَ مِنْ جُمْلَتِهَا
لَمْ يَخِبْ مِنْ بَعْدِ ما تُنْتِجُهُ ... إِنَّهُ الظَّاهِرُ فِي صُوْرَتِهَا
فَلَهُ الحَمْدُ عَلَى ذَاكَ وَذَا ... لِدُخُوْلِ الكَوْنِ فِي رَحْمَتِهَا

تحقيقُ[2] هذا الذِّكْرِ؛ أنّ النفس لا تزكو إلّا بربّها، فبه تَشْرُف وتَعْظُم في ذاتها، لأنّ الزكاة رُبُوّ. فَمَن كان الحقُّ سمعَه وبصرَه وجميعَ قواه -والصورةُ في الشاهد صورةُ خَلْقٍ- فقد زَكَتْ نفسُ مَن هذا نَعْتُهُ، ﴿وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾[3] كالأسماء الإلهيّة لله، والخلقُ كلُّه بهذا النعت في نفس الأمر، ولولا أنّه هكذا في نفس الأمر ما صحّ لصورة الخلق ظهور ولا وجود. ولذلك ﴿خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ لأنّه جَهِل، فتخيّل أنّه دسّها في هذا النعت، وما عَلِمَ أنّ هذا النعتَ لنفسه نَعْتٌ ذاتيٌّ لا ينفكُّ عنه، يستحيل زواله، لذلك وصفه بالخيبة حيث لم يعلم هذا.

ولذلك قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ففرض له البقاءَ، والبقاءُ ليس إلّا لله، أو لِمَا كان عند الله؛ وما ثَمّ إلّا الله أو ما هو عنده؛ فخزائنه غير نافذة، فليس إلّا صُوَرٌ تعقب صُوَرًا، والعلم بها يسترسل عليها استرسالا بقوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[4] مع عِلمه بها قبل تفصيلها. فلو عَلِمها مفصّلة في حال إجمالها ما عَلِمَها؛ فإنّها مجملة، والعلم لا يكون عِلما حتى يكون تعلّقه بما هو المعلوم عليه، فإنّ[5] المعلوم هو

(١) [الشمس: ٩، ١٠]
(٢) ص ٩٥ب
(٣) [الحج: ٥]
(٤) [محمد: ٣١]
(٥) ص ٩٦

الذي يعطيه بذاته العلم، والمعلوم هنا غير مفصَّل؛ فلا يعلمه إلّا غير مفصَّل؛ إلّا أنّه يعلم التفصيلَ في الإجمال. ومثلُ هذا لا يدلّ على أنّ المجملَ مفصَّلٌ، إنما يدلّ على أنّه يقبل التفصيل إذا فُصِّل بالفعل، هذا معنى: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾.

وإذا كان الأمر كما ذكرناه، فما ثَمّ "مَنْ دَسَّاهَا". ولو كان ثَمّ؛ لكان هو الموصوف بالخيبة؛ لأنّ الشيء لا يمكن أن ينجعل ولا يندسَّ في غير قابلٍ لاندساسِه. وإذا دَسَّهُ فقد قَبِلَهُ ذلك القابل، وإذا قَبِلَهُ فما تعدّى ذلك المدسوسُ رُتْبَتَهُ؛ لأنّه حَلَّ في موضعه، واستقرّ في مكانه؛ فما خاب مَن دَسَّهُ الخيبةَ المفهومةَ من الحِرمان. فله العلم، وما له نيل الغرض؛ فحرمانُه عَدَمُ نيلِ غرضه. فإنّ العلمَ ما هو محبوب لكلّ أحد، ولو كان العلم محبوبا لكلّ أحد، ما قال من قال: "إنّ العلمَ حجابٌ"، والحجابُ عن الخير تَنْفُرُ منه الطباع. ونحن إذا قلنا: "العلم حجاب" فإنما نعني به (أنّه) يَحجب عن الجهل، فإنّ الوجودَ والعدمَ لا يجتمعان، أعني النفي والإثبات. فما يخيب إلّا أصحاب الأَغراض، وهم الأشقياء. فمن لا غرض له، لا[1] خيبة له. وأنت تعلم أنّه إذا دُسَّ شيءٌ في شيءٍ؛ إن لم يسعه فلا يندسُّ فيه، وإن اندسَّ فقد وَسِعَه، ولا يسعه إلّا ما هو له.

فلكلِّ دارٍ أَهْلٌ، وما ثَمّ في الآخرة إلّا داران: جنّة، ولها أهلٌ؛ وهم الموحِّدون بأيّ وجه وحَّدوا، وهم الذين زكّوا نُفوسَهم.

والدار الثانية: النار، ولها أهلٌ؛ وهم الذين لم يوحِّدوا الله، وهم الداسّون أنفسَهم؛ فخابوا؛ لا بالنظر إلى دارهم، ولكن بالنظر إلى الدار الأخرى. فكما أنّه لم يتعدَّ أَحَدٌ هنا ما قُدِّر له، وما أعطته نشأتُه الخاصّة به؛ كذلك لم يتعدّ هنالك ما قَدَّر له موطنه، الذي هو معيَّن لذلك الذي قُدِّر له.

فمَن خُلق للنعيم فَسَيُيَسَّرُ لليسرى ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ. وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ. فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾[2]، ومَن خُلق للجحيم فَسَيُيَسَّرُ للعسرى ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ﴾[3] بنفسه على ربّه، حيث طلب منه قلبَه ليتّخذه بيتا له بالإيمان أو التوحيد ﴿وَٱسۡتَغۡنَىٰ﴾ بنفسه عن ربّه في زعمه ﴿وَكَذَّبَ

---

(١) ص ٩٦ب
(٢) [الليل: ٥ - ٧]
(٣) [الليل: ٨]

بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[1] وهي أحكام الأسماء الحسنى ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾[2] فهذا تيسير التعسير. وهو تشبيه الدسّ؛ فإنّ الدسَّ يؤذِن بالعسر، لا بالسهولة. فلو جهد أحدٌ أن يدخل فيما لا[3] يسعه؛ ما تمكّن له ذلك جملة واحدة، وما كلّف الله نفسا إلّا وُسْعَها في نفس الأمر. ولذلك وَسِعَتْ رحمتُه كلَّ شيء، وزال الغضبُ، وارتفع حكمه، وتعيّنت المراتب، وبانت المذاهب، وتميّز المركوب من الراكب. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [الليل: ٩]
(٢) [الليل: ١٠]
(٣) ص ٩٧
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والثمانون وأربعمائة

في حال قطب كان منزله: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ. وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ. وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ﴾[1]

إِذَا احْتُضِرَ الإِنْسَانُ هَيَّأَ ذَاتَهُ ... لِرُؤْيَةِ مَن يَلْقَاهُ وَهُوَ بِعَيْنِهِ
فيَا عَجَبًا مِنْ غائِبٍ وَهْوَ حاضِرٌ ... ولَيْسَ يَراهُ الشَّخْصُ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ
فَإِنْ زَالَ عَنْ تَركِيْبِهِ وَهُوَ زَائِلٌ ... فإِنَّ وُجُودَ الحَقِّ فِي سَتْرِ صَوْنِهِ
ومِن[2] فَرْطِ قُرْبِ الشَّيْءِ كانَ حِجابُهُ ... فَلَوْ زَالَ ذَاكَ القُرْبُ قَامَ بِعَوْنِهِ
فَيَشْهَدهُ حالًا وعَيْنًا بِعَيْنِهِ ... وخُصَّ بِهَذَا الوَصْفِ مِنْ أَجْلِ حَيْنِهِ[3]
فَسُبْحانَ مَنْ لا تَشْهَدُ العَيْنُ غَيْرَهُ ... عَلَى عِزِّهِ فِيْمَا يَزِيْنُ وشَيْنِهِ
فَمَا الشَّأْنُ إلّا فِي وُجُودِي وَكَوْنِهِ ... فَمِنْ بَيْنِهِ كانَتْ شَواهِدُ بَيْنِهِ

البَيْنُ الأوّلُ: الوصلُ، والآخَرُ: الفِراقُ، وليس إلّا آخر الأنفاس؛ فما بَعْدَهُ نَفَسٌ خارج؛ لأنّه ليس ثَمّ، وقد خرج، وفارق القلب بصورة ما كُشِف له. فإن كان الكشفُ مطابقا لما كان عليه فهو السعيد، وإن لم يكن مطابقا فهو بحسب ما كشفه قبل فراقه القلبَ؛ لأنّه هنالك يكتسب الصورة التي يخرج بها. وهذه مِنّةٌ من الله بعبدِهِ، حتّى لا يقبض اللهُ عبدًا من عباده إلّا كما أخرجه من بطن أُمّه على الفطرة.

فإنّ المحتضر ما فارق موطن الدنيا، إلّا أنّه على أُهبة الرحيل؛ رِجْلُهُ في غَرْزِ رِكابِهِ[4]، وهنالك ينكشف له شهودًا حقيقةُ قوله (تعالى): ﴿هُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[5] وقوله في حقّ طائفة: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ﴾[6]. غير أنّ الذين بَقِيَتْ لهم أنفاسٌ من الحاضرين، لا يُبْصِرون مَعيّةَ الحقّ في أَينيّة هذا العبد؛ فإنّهم في حجاب عن ذلك. إلّا أهلُ الله؛ فإنّهم يكشفون ما هو

---

(١) [الواقعة: ٨٣ - ٨٥]
(٢) ص ٩٧ب
(٣) الحَيْن: الهلاك
(٤) ص ٩٨
(٥) [الحديد: ٤]
(٦) [الزمر: ٤٧]

للمحتضر مشهودٌ، كما كان الأمر عندهم. فإن عَمّ بقوله: ﴿لَّا تُبۡصِرُونَ﴾ فإنّه يريد الذوق، فإنّ ذوقَ كلّ شاهد في شهوده لا يكون لغيره، وإن اتّصف بالشهود. فالحقُّ عند العارف في العين، وعند غير العارف في الأين. فبرحمةٍ من الله كان هذا الفضل من الله.

ولولا الدارُ ما تَجْذِبُ أهلَها جَذْبَ المغناطيسِ الحديدَ، ولولا أهلُها ما هم كأولاد أمّ عيسى[(١)] مع الضبع؛ ما رموا نفوسهم فيها. يقول النبيّ ﷺ: «إنّكم لتتقحّمون في النار كالفَراش وأنا آخُذُ بِحُجُزِكُمْ» فشبّههم بالفَراش، الذي يعطيه مزاجه أن يلقي نفسَه في السراج فيحترق. ولكنّ هؤلاء هم الذين هم أهلها. وأمّا مَن يدخلها ورودا عارِضا، لكونها طريقا إلى الدار الجنان، فهم الذين يتبرّمون بها، وتخرجهم شفاعة[(٢)] الشافعين وعناية أرحم الراحمين، بعد أن تَنالَ منهم النارُ ما تقتضيه أعمالهم. كما أنّ الذين هم أهلها، في أوّل دخولهم فيها، يتألّمون بها أشدَّ الألم، ويسألون الخروج منها. حتّى إذا انتهى الحدُّ فيهم؛ أقاموا فيها بالأهليّة، لا بالجزاء؛ فعادت النار عليهم نعيما، فلو عُرِضوا عند ذلك على الجنّة لتألّموا لذلك العَرْض.

فينقدح لهذا[(٣)] الذِّكْر -أعني لأهله- مثل هذه المعارف الشهوديّة. فإن ادّعى أحدٌ هذا الهِجّير، وجاء بعلمٍ غير مشهودٍ له معلومُهُ رؤية بَصَرٍ؛ فليس ذلك نتيجة هذا الذِّكْرِ، بل ذلك أمرٌ آخر. فلينتظر فتحَ هذا الذِّكْر الخاصّ الذي هو هِجّيره، حتى يمنّ الله عليه بالشهود البَصَريّ، لا بدّ من ذلك، فإنّ الموطن يقتضيه. قال الله ﷻ: ﴿فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾[(٤)] فهو يَرى ما لا يَرى مَن عنده من أهله الذين حجبهم اللهُ -تعالى- عن رؤية ذلك، إلى أن يأتيهم أَجَلُهم أيضا. جعلنا الله ﷻ في ذلك المقام ممن يشهد ما يُسِرُّهُ لا ما يسوءه، آمين بعزّته. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[(٥)].

---

(١) أم عيسى: الزرافة
(٢) ص ٩٨ب
(٣) هناك تعديل في الهامش بقلم آخر: لأهل هذا
(٤) [ق: ٢٢]
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الخامس والثمانون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ﴾[2]

إنّ الحَيَاةَ هِيَ النَّعِيمُ فَمَنْ يُرِدْ ... تَحْصِيلَهُ قَبْلَ المَمَاتِ فَقَدْ أَسَا
إلّا النَّعِيمِ بِرَبِّهِ وشُهُوْدِهِ ... فَهُوَ المُرَجَّى فِي لَعَلّ وفِي عَسَى
عِنْدَ المحَقَّقِ والمخصَّصِ بِالهُدَى ... وتَسَهَّلَ الأمرُ الَّذِي كَانَ بِي عَسَا
الواحِدُ الفَرْدُ الَّذِي بِوُجُودِهِ ... لَمْ يَتَّخِذْ غَيْرَ المُهَيْمِنِ مُؤْنِسا
وَهُوَ الَّذِي عِنْدَ الإِلَهِ مقامُهُ ... إِذْ كانَ مِنْ أَدْنَى الخَلَائِقِ مَجْلِسا

يقول الله تعالى: «أنا جليس من ذكرني» ومجالسةُ الحقِ بما يقتضيه مقامُ ذلك[3] الذِّكْر، كان ما كان.

فاعلم أنّ نيّة العبد خيرٌ من عمله، والنيّةُ إرادةٌ، أي: تعلُّقٌ خاصٌّ في الإرادة؛ كالمحبّة، والشهوة، والكُرْه. فالعبدُ بحيث إرادته. فلا يخلو في إرادته إمّا أن يكون على علمٍ بالمراد، أو لا يكون. فإن كان على علمٍ فيها؛ فلا يريد إلّا ما يلائم طبعَهُ، ويحصّل غرضَهُ. وإن كان غير عالِم بمراده؛ فقد يتضرّر به إذا حصل له. فإن راعى الحقّ الإرادةَ الطبيعة الأصليّة، نَعِمَ؛ فإنَّ كلّ مريد إنما يطلب ما يُسَرُّ به لا ما يسوءه، ولكن يَجهلُ الطريقَ إلى ذلك بعضُ القاصدين، ويعرفه بعضُهم. فالعالِمُ يحسب طريق ما يسوءه، والجاهلُ لا علم له. فإن حصل له ما يَسُرُّهُ؛ فبالعرَضِ بالنظر إليه، وبالعناية الإلهيّة به؛ فإنّ الله -تعالى- وصف نفسه بأنّه لا يبخسُ أحدًا في مراده، كان المراد ما كان. ومعلومٌ أنّ الإرادةَ الطبيعيّةَ (هي) ما قلناه، وهي الأصل. وأرجو من الله مراعاة الأصل لنا، ولبعض الخلق ابتداءً، وإمّا الانتهاء فإليه مصير الكلّ.

---

(١) ص ٩٩
(٢) [هود: ١٥]
(٣) ص ٩٩ب

فإذا وصفَ اللهُ نفسَه بأنّه يُوفّي كلَّ أحدٍ عملَه، أي أُجرة عملِهِ في الزمان الذي يريدها، ولا يبخسه من ذلك شيئا؛ فقد[1] حبط عملُه، إن كانت إرادتُه الحياةَ الدنيا؛ فلا حظّ له في الآخرة، التي هي الجنّة أو النعيم، الذي ينتجه العمل؛ لأنّه قد استوفاه في الدنيا. فإن سَعِدَ بِنَيْلِ راحة؛ فذلك من الاسم الوهّاب. والإنعام الذي لا يكون جزاء؛ فلا يكون لمن هذه حاله -إن سعد- إلّا نعيم الاختصاص، سكنَ حيث سكن، واستقرّ حيث استقرّ. فإن كان ممن يريد الحياة الدنيا، ونقصَه من ذلك نفَسٌ واحد لم يَنعم به؛ فليس هو ممن وفّى الله له فيها عملَه؛ لأنّه ما مكّنه من كلّ ما تعلّقتْ به إرادته في الحياة الدنيا.

وهل يُتصوّر وجودُ هذا مع قرصة البرغوث والعثرة المؤلمة في الطريق، أو لا؟ فالآية تتضمّن الأمرين، وهي في الواحد المحال وقوعه في الوجود أَظهَر؛ فإنّه بعيدٌ أن لا يتألّمَ أحد في الدنيا؛ فمن أراد الحياة الدنيا فقد أراد المحال. فلو صحّ أن يقع هذا المراد؛ لكان على الوجه الذي ذكرناه، لكنّه ليس بواقع. وأمّا الأمرُ الأخر؛ فإنّه إذا تألّم مثلا بقرصة برغوث، إلى ما فوق ذلك من أكبر أو أصغر؛ فإن كان مؤمِنا فله عليه ثواب في الآخرة، فيكون هذا المريدُ الحياةَ الدنيا يعطيه اللهُ ذلك الثوابَ في الدنيا معجَّلا[2] فينعم به.

كما كان يفعل الله -تعالى- بأبي العباس السبتي بمراكش من بلاد المغرب، رأيته وفاوضته في شأنه، فأخبرني عن نفسه أنّه استعجل من الله في الحياة الدنيا ذلك كلّه، فعجّله الله له. فكان يُمْرِض ويشفي، ويحيي ويميت، ويُوَلِّي ويَعْزِل، ويفعل ما يريد. كلّ ذلك بالصدَقة، وكان ميزانه في ذلك سُباعيّا. إلّا إنّه ذكر لي قال: "خبّأتُ لي عنده -سبحانه- ربع درهم لآخرتي" فشكرتُ الله على إيمانه، وسررتُ به. وكان شأنه من أعجب الأشياء، لا يعرفُ ذلك الأصلَ منه كلُّ أحد، إلّا من ذاقه، أو من سأله عن ذلك من الأجانب أُولِي الفهم فأخبَرَهُم، غير هذين الصنفين لا يعرف ذلك.

وقد يعطي الله –تعالى- ما أعطى السبتي المذكور، لا مِن كونه أراد ذلك، ولكنّ الله عجّل له ذلك، زيادة على ما ادّخره له في الآخرة، فإنّه غير مريد تعجيل ذلك المدَّخَر؛ كعمر الواعظ

---

(١) ص ١٠٠
(٢) ص ١٠٠ب

بالأندلس، ومن رأينا من هذا الصنف. وعملت أنا عليه زمانا في بلَدي، في أوّل دخولي هذا الطريق، ورأيت فيه عجائب. وكان هذا لهم من الله ولنا، لا من إرادتهم، ولا من إرادتنا. ولو عرف أبو[1] العباس السبتي نفسَه، معرفتي بها منه؛ ما استعجل ذلك؛ فإنّه كان على صورةٍ لا يكون عنها إلّا هذا، إلّا أنّه سأل ذلك من الله؛ فأعطاه إيّاه عن سؤال منه. ولو سكت؛ لفاز بالأمرين في الدارين. لكنّ جَهْلَهُ بنفسِه، وطبعَها الذي طُبِعَتْ عليه، وصورتَه التي ركّبه الله عليها؛ جعلَتْه يسأل؛ فخسر حين ربح غيرُه، والعمل واحد. ولهذا يُفْرَح بالعلم؛ لأنّه أَشرفُ صفة يتحلّى بها العبد.

واعلم أنّ الحياة الدنيا ليست غير نعيمها، فمن فاته من نعيمها شيء فما وُفِّيت له، وما ذكر الله إلّا توفية العمل؛ فهو نعيمُ العمل، وصبرُه -الذي ذكرناه- على العثرة في محلّ التكليف وقرصةُ البرغوث، وإن لم يكن مؤمنا بالدار الآخرة؛ وقّاه الله ما يطلبه ذلك العمل في الحياة الدنيا. فما أعطى اللهُ أحدا الحياةَ الدنيا مخلَّصة قطّ، ولا هو واقع. ولو وقع له كلُّ مراد لكان أَسعد الخلق؛ فإنّه من إرادته النجاة، والبشرى من الله -تعالى- له بها، وإن لم يكن مؤمنا. فما وقع المشروطُ وُقُوْعَ عموم الشرط، فافهم، واعمل بحسب ما تعلم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ [2]﴾[3].

(١) ص ١٠١
(٢) ص ١٠١ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والثمانون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾[1]

أَلَا إِنَّ الرَّسُـولَ هُوَ الَّذِي قَدْ ... حَبَاهُ اللهُ بِالشَّـــرَفِ التَّلِيدِ
فَمَن يَعْصِ الرَّسُولَ فَقَدْ عَصَاهُ ... وحَيَّرَهُ بِتَفْصِـيـلِ الوُجُودِ
فَرامَ بـهِ فَلَمْ يَقْـدِرْ عَلَيْـهِ ... لِمَا فِي الرَّبِّ مِنْ نَعْتِ العَبِيدِ
فَلَمْ يَعْلَمْ بِـهِ إِذْ لَمْ يَجِـدْهُ ... يُمَيِّزُهُ له حـالُ الشُّـــهُودِ
فَـيَرْكَـبُ تارةً مَتْنَ اعْـتِرَافٍ ... ويَرْكَـبُ تارةً مَتْنَ الجُحُوْدِ
فَسُبْحانَ المَخَصِّصِ كُلَّ حِزْبٍ ... بِـآلامٍ ولَذَّاتِ المَـزِيْـدِ

﴿مَّن[2] يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[3] لأنّه لا ينطق إلّا عن الله، بل لا ينطقُ إلّا بالله، بل لا ينطق إلّا الله منه؛ فإنّه صورته. وما ورد: "ومَن يعص الرسول فقد عصى الله"، كما أنزله في الطاعة؛ لأنّ طاعة المخلوق لله ذاتيّة، وعِصيانه بالواسطة. فلو أنزل هنا الرسولَ كما أنزله في الطاعة لم يكن إلها، وهو إله؛ فلا يُعصى إلّا بحجاب، وليس الحجابُ سِوَى عين الرسول. ونحن اليوم أبعدُ في المعصية للرسول من أصحابه، إلى مَن دونهم إلينا. فنحن ما عصينا إلّا أُولِي أمرنا في وقتنا -وهم العلماء منّا- بما أَمر الله به ونهى عنه.

فنحن أَقَلُّ مؤاخذةً وأَعظمُ أجرًا؛ لأنّ للواحد منّا أجرَ خمسين ممن يعمل بعمل الصحابة. يقول ﷺ: «للواحد منهم أجرُ خمسين يعملون مِثْلَ عملكم» فاجعل بالك لكونه لم يقل: "منكم" ثمّ قال تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[4] فذكر اللهَ -تعالى-، وذكر الرسولَ، وذكَرنا -أعني أُولِي الأمر منّا- وهم الذين قدّمهم الله علينا، وجعل زِمامَنا بأيديهم. ولم يكن رسول

(١) [الأحزاب: ٣٦]
(٢) ص ١٠٢
(٣) [النساء: ٨٠]
(٤) [النساء: ٥٩]

الله ﷺ يقدّم في السرايا وغيرها إلّا مَن هو أَعلمهم، وما كان أَعلمهم إلّا مَن كان أكثرهم قرآنا؛ فكان يقدّمه على[1] الجيش، ويجعله أميرا.

وما خصّ الاسم "اللهَ" مِن غيره من الأسماء في قوله: ﴿فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾؛ إذ كان "اللهُ" هو الاسم الجامع، فله معاني جميعِ الأسماء الإلهيّة، كما هو للتجلّي جميعُ الصور. كذلك الخليفةُ -وهو الرسول- وأولو الأمر منّا؛ لا بدّ أن يظهروا في جميع الصور التي تحتاج إليها الرعايا. فمن بايع الإمامَ فإنما يبايع الله -تعالى-، ولا تصحّ المعصية إلّا بعد العقد، وقد وقع في أَخْذِ الميثاق والعهد، في قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾[2] ثمّ أَلْقَمَهُ الحجرَ الأسود وأمر بتقبيله؛ تذكرةً. وأَخبر بلسان الرسول أنّ الحَجَرَ يمينُهُ، فأمر ببيعة محمد رسول الله ﷺ وقال في الذين يبايعونه: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[3] فأَنزَلَهُ منزلته، ولم يُنْزِلِ الحجرَ منزلته بالذِّكْر؛ فعظم قدر ابن آدم.

قبِّلْ؛ فَإِنَّ يَمِيْنَ العَهْدِ في الحَجَرِ[4] ... وأَيْنَ رُتْبَتُهُ مِنْ رُتْبَةِ البَشَرِ؟!
إنَّ المُبَـايَعَ مَنْ تَعْنُو الوُجُوهُ لَهُ ... الواحِـدُ الأحَـدُ القَيُّومُ بِالصُّــوَرِ
إِنْ شَاءَ فِي مَلَكٍ، إِنْ شَاءَ فِي بَشَــرٍ ... إِنْ شَاءَ فِي شَجَرٍ، إِنْ شَاءَ فِي حَجَرِ
فَمَـا[5] تُـقَـيِّـدُهُ ذَاتٌ وَلا عَـرَضٌ ... وَمَـا لَهُ فِي وُجُودِ الكَوْنِ مِنْ أَثَرِ
بَلِ الوُجُودُ هُوَ الحَقُّ الصَّرِيحُ فَلا ... تَـرَوْهُ غَـيْرًا فَـيَـدْعُـوكُمْ إِلَى الـغِـيَرِ
هُــوَ المُــؤَثِّــرُ والآثَارُ قــائِـمَــةٌ ... بِالحَقِّ فِيْمَا يَرَاهُ فِيْهِ ذُو بَصَرِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ هَكَـذَا أَمْرُ الوُجُودِ وَمَـا ... تَضَــمَّنَ الكَوْنُ مِنْ نَفْعٍ ومِنْ ضَرَرِ
فَمَـا تَكُونُ لِحَقٍّ صُــــورَةٌ أَبَـدًا ... وَلا تُضَـــافُ إِلَيْـهِ آخِرَ العُمُرِ
هُوَ المُطاعُ فَمَا تُعْصَى أَوامِرُهُ ... والخَلْقُ والأَمْرُ فِي الأُنْثَى وفِي الذَّكَرِ
بِالشَّمْسِ يَظْهرُ ما فِي البَدْرِ مِنْ صِفَةٍ ... فَـأَنْتَ شَمْسٌ وعَيْنُ الحَقِّ فِي القَمَرِ
ولَيْسَ فِي البَدْرِ ما الأَبْصَــارُ تُدْرِكُهُ ... لَكِنّـهُ هَكَـذا تُـدْرِكُـهُ فِي النَّظَرِ

---

(١) ص ١٠٢ب
(٢) [الأعراف: ١٧٢]
(٣) [الفتح: ١٠]
(٤) "العهد.. الحجر" كتب على كل منهما إشارة ربما كانت "صح"، وفي مقابلهما في الهامش مكتوب بخط الشيخ: "البيعة الحجرُ" كدلالة على صواب القراءة كذلك بحيث يكون هذا الصدر: "قبّل فإنّ يمين البيعة الحجر"
(٥) ص ١٠٣

فَكَوْنُنَـا فِي وُجُودِ الحَقِّ مَغْلَطَـةٌ فَـالأَمْرُ أَغْمَضُ بِالبُرْهَـانِ والخَبَرِ

﴿سُبۡحَٰنَ[1] رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ. وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ. وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2] فـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[3] وذلك هو الفضلُ المبين.

أقول له: أنتَ. يقول لي: أنت. أقول له: فأنا. يقول لي: لا، بل أَنا. فأقول له: فكيف الأمر؟ فيقول: كما رأيتَ. فأقول: فما رأيتُ إلّا الحيرة؛ فلا تحصيل منّي ولا توصيل منك. فيقول: قد أَوصلتُكَ. فأقول: فما بيدي شيء!. فيقول: هو ذاك الذي أَوصلتُ، فَعَلَيْهِ فاعْتَمِدْ، وبالله فتأيّد[4].

فَمَا فِي الكَوْنِ مَنْ يُدْرَى سِوَاهُ وَمَنْ يُدْرِك سِوَاهُ فَمَا دَرَاهُ
ومَن يُـدْرِكْ مَعَ الخَلَّاقِ خَلْقًـا فَإِنَّ اللهَ مِنْ جَهْلٍ حَمَاهُ
ومَن يُـدْرِكْ مَعَ المَخْلُوقِ حَقًّـا يَرَاهُ وَمَـا يَرَاهُ فَمَـا تَرَاهُ[5]

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

(١) ص ١٠٣ب
(٢) [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]
(٣) [الشورى: ١١]
(٤) لعلها: فأتّئد
(٥) ربما كانت: "يراه" فالحرف الأول أهملت نقطه
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والثمانون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا[1] مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ﴾[2]

لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الأَشْيَاءِ مِيْزانُ	فَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ نَقْصٌ ورُجْحَانُ
فَالصَّالِحُونَ لَهُمْ وَزْنٌ يَخُصُّهُمُ	والطَّالِحُونَ لَهُمْ فِي الحَقّ مِيْزَانُ
فَمَنْ يَقُوْمُ بِوَزْنٍ فِي تَقَلُّبِهِ	يَسْعَدْ، وإِن جاءَهُ فِي ذَاكَ بُرْهَانُ
لأنّ مِيْزَانَهُ وَفَّى حَقِيْقَتَهُ	وَلَوْ يُساعِدْهُ فِي ذَاكَ شَيْطانُ
لِذَاكَ قَالَ لِمَنْ وَفَّى طَرِيْقَتَهُ	مِنْ خَلْقِهِ ما لَهُ عَلَيْهِ سُلْطانُ

قال الله تعالى: ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ﴾[3] و﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾[4] فالعملُ الصالحِ له الحياة الطيّبة، وهي تعجيل البشرى في الحياة الدنيا كما قال تعالى[5]: ﴿لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[6] فيحيا في باقي عمره حياةً طيّبة، لما حصل له من العلم بما سبق له من سعادته في علم الله مما يؤول إليه في أبده.

فتُهَوّنُ عليه هذه البشرى ما يلقاه من المشقّات والعوارض المؤلمة؛ فإنّ وعدَ الله حَقٌّ، وكلامه صِدْقٌ، وقد خوطب بالقول الذي لا يبدَّل لديه. وكذلك، أيضا، للعمل الصالح التبديل؛ فيبدِّل الله سيّئاته حسنات، حتى يودُّ لو أنّه أتى جميع الكبائر الواقعة في العالَم من العالَم كلّه، على شهود منه عين التبديل في ذلك.

وقد لقيتُ مَن هو بهذه الحال، بمكة، من أهل تَوْزر من أرض الحرير، ولقيت أيضا بأشبيلية

---

(١) ص ١٠٤، ووردت بداية الآية وفق ما جاء في [النساء: ١٢٤]: "وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ..."، واستكملت وفق ورودها هنا.
(٢) [النحل: ٩٧]
(٣) [النور: ٢٦]
(٤) [فاطر: ١٠]
(٥) ص ١٠٤ب
(٦) [يونس: ٦٤]

أبا العباس العريبي شيخنا من أهل العُلْيَا بغرب الأندلس، ما لقيت في عمري إلّا هذين من أهل هذا الذوق. وكذلك للعمل الصالح شُكْرُ الحقِ؛ لأنّه الغفور الشكور؛ فسعيُه مقبول، وكلامه مسموع. ولو لم يكن في العمل الصالح إلّا إلحاق عامِله بالصالحين، وإطلاق هذا الاسم عليه؛ لكان كافيا. فإنّه مطلبُ الأنبياء -عليهم السلام-، وهم أَرفع الطوائف من عباد الله، والصلاحُ أَرفعُ صفة لهم. فإنّ الله أخبرنا عنهم، أنّهم مع كونهم رسلا وأنبياء[1]، سألوا الله أن يدخلهم الله برحمته في عباده الصالحين. وذَكَر في أُولِي العزم من رسله، أنّهم من الصالحين، في معرض الثناء عليهم. فالصلاحُ يكون أَخَصَّ وَصْفٍ للرسل والأنبياء -عليهم السلام-، وهم بلا خلاف أرفعُ الناس منزلة، وإن فَضُلَ بعضهم بعضا.

ومن نال الصلاح من عباد الله، فقد نال ما دونه؛ فله منازلُ الرسل والأنبياء -عليهم السلام-، وليس برسول ولا نبيّ. لكن يغبطه الرسول والنبيّ؛ لما ينالُه الرسولُ والنبيّ من مشقّة الرسالة والنبوّة؛ لأنّها تكليفٌ، وبها حصلتْ لهم المنزلة الزلفى. ونالها صاحبُ العمل الصالح المغبوطُ، من غير ذوق هذه المشقّات. ومن هنا تعرف ما مُسَمَّى الرسول والنبيّ، وتعرف معنى قول الرسول ﷺ في قوم: «تُنْصَبُ لهم منابرُ يوم القيامة في الموقف؛ يخاف الناس ولا يخافون، ويحزن الناس ولا يحزنون، ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾[2] ليسوا بأنبياء، يغبطهم النبيّون» حيث رأوا تحصيلهم هذه المنازل مع هذه الحال. فهم غير مسئولين من بين الخلائق، لم يدخلهم في عملهم خللٌ من زمان توبتهم؛ فإن دَخَلهم خللٌ فليْسُوا بصالحين[3].

فمِن شرط الصلاح استصحابُ العصمةِ في الحال، والقول، والعمل؛ ولا يكون هذا إلّا لأهل الشهود الدائم، والعارفين بالمَواطن، والمقامات، والآداب، والحِكَمِ. فيحكمون نفوسَهم، فيمشون بها مشيَ ربّهم من حيث هو على صراط مستقيم. فمن حياتهم الطيّبة في الدنيا أنّهم، وإن دَعَوا الخلق إلى الله، فإنّهم يدعونهم بلسان غيرهم، ويشهدون مَن سمع دعوتهم من المدعوّين، ومَن يَرُدَّ الدّعوة منهم؛ فلا يألمون لذلك الردّ؛ بل يتنعّمون بالقبول نعيمَهم بالردّ؛ لا يختلف عليهم الحال.

---

(١) ص ١٠٥

(٢) [الأنبياء: ١٠٣]

(٣) ص ١٠٥ب

وسبب ذلك أنّ مشهودَهم من الحقِّ الأسماءُ الإلهيّة، وشهودهم إيّاها نعيمٌ لهم. فَمَن دعا؛ ما دعا إلّا باسم إلهيّ؛ فالاسمُ هو الداعي. ومَن رَدَّ، أو قَبِلَ؛ فما رَدَّ وما قَبِلَ إلّا باسم إلهيّ. فالاسم هو القابلُ، والرادُّ. وهذا الشخصُ في حياة طيّبة بهذا الشهود دائمًا. ومَن غيّبه اللهُ عن شهود هذا المقام؛ فإنّه يألم طبعًا، ويلذّ طبعًا. وهو أكبر نعيم أهل الله، وآلمهم. ولا تكون هذه الحياة الطيّبة إلّا أن تكون مستصحَبة، وما ينالها إلّا الصالحون من عباد الله.

وإن ظهر منهم ما توجبه[1] الأمور المؤلمة في العادة، وتَظْهَرُ عليهم آثارُ الآلام؛ فالنفوس منهم في الحياة الطيّبة؛ لأنّ النفوسَ محلُّها العقلُ، ليس الحسّ محلّها. فآلامهم حسّيّة، لا نفسيّة. فالذي يراهم؛ يحملهم في ذلك على حالِه الذي يجده من نفسه، لو قام به ذلك البلاء. وهو في نفسه غيرُ ذلك؛ فالصورةُ صورةُ بلاء، والمعنى معنى عافية وإنعام ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾[2]. فهؤلاء هم الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ﴾[3] في الدنيا ﴿وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ في الآخِرة. وهذا التنبيه على تحصيل هذا المقام كافٍ؛ فإنّه مكتَسَبٌ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ١٠٦
(٢) [العنكبوت: ٤٣]
(٣) [الرعد: ٢٩]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والثمانون وأربعمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[1]

كُلُّ[2] شَخْصٍ زَوْجُهُ مِن نَفْسِــــهِ ... ولِهَـذا زَوْجُـهُ مِن جِنْسِــــهِ
فَـهْـوَ كُلٌّ، وَهِيَ جُـزْءٌ، فَـلِذَا ... كَثُرَتْ أزواجُهُ[3] مِن نَفْسِــــهِ
وَكَـذَا الـيَـوْم الَّذِي أَوْجَـدَهُ ... إنّـما أَوْجَـدَهُ مِـنْ أَمْسِــــهِ
ولِذَا جَـاءَ عَـلَى صُــــوْرَتِـهِ ... فِي نَقِيْضِ القُدْسِ أَوْ فِي قُدْسِهِ
لا تَـمُـدَّنَّ إِلَى حُـرْمَـةِ مَـنْ ... كَانَ عَيْنَيْكَ؛ فَذَا مِنْ بَخْسِــهِ
وَفِّــهِ مــيزانَـهُ لا تَـلْـتَـفِـتْ ... لِلَّذِي تُبْصِرهُ مِنْ أُنْسِهِ
إنَّمَـا يَـأْنَسُ مَنْ لَسْـــتَ لَهُ ... بِـكَ؛ لِلْجَمْعِ الَّذِي فِي أُسِّــهِ
وَلْتُجَرِّدْهُ مِنَ الشَّــــكِّ وَمَـا ... جَاءَ مِنْ شَـيْطَانِهِ فِي مَسِّــهِ
ولْتُفَرِّقْ بَيْنَ مَـا تَسْـــمَعُ مِن ... لَيْسَ فِي النُّطْقِ بِهِ أَوْ أَيْسِــهِ
ولْتَخَفْ[4] مِنْ زَلَلِ النُّطْقِ وَمَـا ... جَاءَ فِي مُحْكَمِهِ مِنْ لَبْسِــهِ

قال الله -تعالى- في مثل هذه الآية، وهو من تمام هذا المنزل، ويُدخله صاحبُه في هِجِّيره: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾[5] ينبّه بذلك على نفسه في إنذاره. ورِزْقُ ربّك (هو) ما أعطاك مما أنت عليه في وقتك. وما لم يعطك -وهو لك- فلا بدّ من وصوله إليك، وما أبطأ به إلّا الوقتُ الزمانيّ الذي هو له. وما ليس لك فلا يصلُ إليك؛ فتتعب نفسك حيث طمعتَ في غير مطمع. وما أعني بقولنا: "إنّه لك" إلّا ما تناله على

(١) [طه: ١٣١]
(٢) ص ١٠٦ب
(٣) ق: "أرواحه" وصححت في الهامش بقلم آخر: "أزواجه" مع إشارة التصويب
(٤) ص ١٠٧
(٥) [الحجر: ٨٨، ٨٩]

الحدّ الإلهيّ الذي أباحه لك. وإن نِلْتَهُ على غير ذلك الحدّ؛ فما نِلْتَ ما هو لك من جانب الحقّ؛ إنما نِلْتَ ما هو لك من جانب الطبع، وليس المراد في الدنيا إلّا ما تناله من جانب الحقّ. فالحقّ للدنيا، والطبع للآخرة. والطبعُ له الإباحةُ، والحقُّ له التحجيرُ. وإن كانت الآخرة على صورة الدنيا، كما أنّ اليوم المولود عن نكاح أمس لليلته؛ يخرج بصورته في[1] الزمان وقد لا يخرج في الحكم.

فانظر إلى عطايا ربّكَ، فإنّها أكثر ما تكون ابتلاءً، ولا تعرف ذلك إلّا بالميزان. وذلك أنّه كلّ عطاء يصل إليك منه، فهو رزقُ ربّك، ولكن على الميزان. فإن خرج عن الميزان، وهو لك طبعا، فلا بدّ لك مِن أَخْذِه. فإيّاك أن تأخذَه في حال غفلة، فخذه بحضور على كُرْهٍ في نفسِك، وجبرٍ، واضطرار. وليكن حضورُك في ذلك قولَه: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[2] فاظهر في هذا النَّيل بصورة الحقّ في ذلك الحكم الذي لا تَبَدُّلَ له، ولا يصحّ أن يُبَدَّل؛ فإنّه هكذا عَلِمَه، وبهذه الصورة كان الأمر الذي أعطى العلم للحقّ به؛ ففي هذا الميزان حصِّلْهُ وَزِنْهُ به؛ وهو ميزان خفيٌّ. فإن غيّبك الحقّ عن حال الكُرْه في ذلك -فإنّه من الإكراه- فاعلم أنّك محروم.

فإنّه لمّا كان من الإكراه حصولُ الكراهة في نفس العامِل لذلك العمل الخارج عن ميزان الأدب، دخل في حكم الميزان المأمور بالوزن به في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾[3] وطمأنينته في هذه النازلة إنما هو بما له فيه من الكراهة. فيجمع في هذا الفعل بين حبِّ الطبع وكراهة الإيمان؛ فإنّ الله حبَّبَ الإيمان للمؤمن، وكرّه إليه الفسوقَ والعصيان[4] مع وقوعه منه، وجعلك من أهل الرشد.

ثمّ إنّ الله جعلهنّ زهرةً حيث كنّ. فإذا كنّ في الدنيا؛ كنّ زهرة الحياة الدنيا؛ فوقع النعيم بهنّ حيث كنّ. وأحكام الأماكن تختلف؛ فهنّ وإن خُلقن للنعيم في الدنيا؛ فهنّ فتنة يستخرج الحقُّ بهنّ ما خفي عنّا فينا، مما هو به عالِم ولا نعلمه من نفوسنا؛ فتقوم به الحجّة لنا وعلينا. وهذا مقامٌ أعطانيه الحقُّ بمدينة فاس سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، قبل ذلك ما كان لي فيه ذوق.

---

(١) ص ١٠٧ب
(٢) [ق: ٢٩]
(٣) [النحل: ١٠٦]
(٤) ص ١٠٨

واعلم أنّ المعصية لا تقع أبدا إلّا عن غفلة أو تأويل، لا غير ذلك في حقّ المؤمن. وإذا وقع عينُ ذلك العمل من صاحب الشهود؛ فلا يسمّى معصية عند الله. وإن انطلق عليه لسانُ الذنب في العموم؛ فللغشاوة التّي على أبصار المحجوبين؛ فيعذرهم اللهُ فيما أنكروه على مَن ظهر منه هذا الفعل، وهو في نفس الأمر ليس بعاصٍ. مسألة الخضر مع موسى في قَتْل النفس: أين حُكْمُ موسى عليه السلام فيه من حُكْمِ الخضر رضي الله عنه؟ وكلٌّ واحد له وجهٌ في الحقّ ومستنَدٌ. وهذا حال أهل الشهود: يشهدون المقدور قبل وقوعه في[1] الوجود؛ فيأتونه على بصيرة؛ فهم على بيّنة من ربّهم في ذلك، وهو مقام لا يناله إلّا مَن كان اللهُ سمعَه وبصرَه.

ولمّا كانت الزهرةُ دليلةً على الثمرة، ومتنزَّها للبصر، ومعطيةً الرائحةَ الطيّبة هنا -أعني في زهرة هذه المسألة- كان صاحبُ هذا الأمر من أهل الأنفاس، والشهود، والأدلّة. ولست أعني بالأدلّة أنّ ذلك عن فكر، وإنما هو في كشفه، لِمَا جرت العادة به أن لا يُنال إلّا بالدليل النظريّ؛ أن يعطيَهُ اللهُ كشفا بدليله؛ فيعرف أدلّته كما يعرفه، وارتباطه بأَدلّته؛ فما يحصل له من علمه بوجوه الدلالات؛ فيكون عِلمُه أَتَمَّ مِن عِلم من يُعْطَى عِلْمَ مدلول الدليل، من غير علم الدليل.

فما فَتَنهم الحقُّ إلّا بما سمّاه زهرةً لهم؛ فإذا لم يدرِكْ صاحبُ هذه الزهرة رائحتَها، ولا شَهِدَها زهرةً؛ وإنما شهدها امرأة، ولا عَلِمَ دلالَتَها التي سِيْقَتْ له على الخصوص، وزُوِّجَتْ به، وتنعّم بها، ونال منها ما نال بحيوانيّته لا بروحه وعقله؛ فلا فرق بينه وبين سائر الحيوان، بل الحيوانُ خيرٌ منه. لأنّ كلَّ حيوان مشاهدٌ لِفَصْلِه المقوِّم له، وهذا الشخص ما وقف مع فَصْلِه المقوِّم[2]، وليس له الفصول المقوِّمة للحيوانات غيره؛ فهو لا حيوان، ولا إنسان؛ فإنّ كلّ حيوان جرى بِفَصْلِهِ المقوِّم له على ما تعطيه حقيقة ذلك الفصل.

واعلم أنّ صاحب هذا الهِجِّير يشاهِد ما حيّر العقولَ، ولم تقدر على تحصيله؛ وهو العلمُ بالمرئيّ في المرآة؛ ما هو؟ وبالمرئيّ ما هو من حيث تعلُّق الرؤية: هل ينطبع المرئيّ في عين الرائي؟ أو أَشعّة نور البصر تتعلّق بالمرئيّ حيث كان؟ وما مِن حكم إلّا وعليه دَخَل إلّا عند صاحب هذا

(١) ص ١٠٨ب
(٢) ص ١٠٩

الذِّكْر؛ فإنّه يعلم كيفيّة إدراك الرائي المرئيَّ، وما هي الرؤية؟ ولماذا (=وإلى ماذا) ترجع؟ وليس يعطيه هذا العلم من هذا الذِّكْر إلّا قوله: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ﴾[1]، ولا خوطب إلّا بما عَلِم؛ فعلِمنا على القطع أنّ رسول الله ﷺ قد عَلِم ذلك.

وما هو قولُه: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ﴾ عين قولِه: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[2] فإنّ الغَضَّ له حكمٌ آخر؛ لأنّه نقص مما تمتدّ العين إليه. والنقص هنا أن لا يمدّ إلى أمر خاصّ، أي إلى مرئيٍّ خاصّ. فإن فهمتَ -يا وليّ- ما نبّهتك عليه؛ علمتَ عِلْمًا ينفعك في الدنيا[3] والآخرة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [طه: ١٣١]
(٢) [النور: ٣٠]
(٣) ص ١٠٩ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والثمانون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ﴾[1]

الابْتِلَاءُ بِعَيْنِ المَـالِ والـوَلَدِ ... هُوَ البَلَاءُ الَّذِي مَا فِيْهِ تَنْفِيْسُ
فـالمَالُ كُنْ فَيَكُونُ الأَمْرُ أَجْمَعُهُ ... والإِبْنُ صُـوْرَتُهُ والمِثْلُ تَقْدِيسُ
بِـهِ تَعَلَّقَ نَفْيُ المِثْـلِ فـاحْظَ بِـهِ ... فأَصْـلُهُ هُوَ سُـبُّوحٌ وقُدُّوسُ
فانْظُرْ إِلَى خَلْقِنا عَلَى التَّطَابُقِ فِي ... أَسْمَـائِـهِ فِيْـهِ تَمْثِيْـلٌ وتَجْنِيسُ

قال الله تعالى: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ أَمَلٗا﴾[2] وقال عليه الصلاة والسلام: «يموت ابن آدم وينقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية، أو[3] عِلْمٍ يبثّه في الناس، أو ولد صالح يدعو له» فقد جَمَعَ المالُ والبنونَ زينةَ الحياة الدنيا، وما تعطيه الباقيات الصالحات من الخير عند ربّه وهو الثواب، ومن الخير المؤمَّل وهو البنون[4]؛ لأنّهما من الباقيات الصالحات -أعني المالَ والبنين- إذا كان المالُ الصالح، والولدُ الصالح.

وأمّا العلم المذكور في هذا الخبر؛ فهو ما سَنّه مِن سُنّة حسنة، وجعل اللهُ المالَ والولدَ فتنةً يختبر بهما عبادَه؛ لأنّ لهما بالقلب لُصوقًا، وهما محبوبان طبعًا، ويُتوصّل بهما -ولا سيّما بالمال- إلى ما لا يُتوصّل بغير المال من أمور الخير والشرّ. فإن غَلب على العبدِ الطبعُ؛ لم يقف في التصرّف بمالِه عند حدٍّ؛ بل ينال به جميعَ أغراضه. وإن غلبَ على العبدِ الشرعُ وقفَ في التصرُّف في مالِه عند ما حَدَّ له فيه رَبُّهُ؛ فلم ينل به جميع أغراضه. وما سمّي المال مالا إلّا لكون القلب مال إليه؛ لما فيه من بلوغ العبد -إذا كان صالحا- إلى جميع الخيرات، التي يجدها عند ربّه في المنقلَب. وإذا لم يكن (العبدُ) تامَّ الصلاح؛ فلما فيه من بلوغه أغراضَه به.

---

(١) [الأنفال: ٢٨]
(٢) [الكهف: ٤٦]
(٣) ص ١١٠
(٤) كتب في الهامش بخط آخر: "وهو المَنْوِيّ" وعليها إشارة "صح".

وأمّا الولد؛ فلمّا كان لأبويه عليه ولادة؛ أَحَبَّاه ومالا إليه مَيْلَ الفاعل[(١)] إلى ما انفعل عنه، ومَيْلَ الصانع إلى مصنوعه. فَمَيْلُه لحبّ الولد مَيْلٌ ذاتيٌّ، فإن كرهه فبأمرٍ عارض: لأخلاق ذميمة، وصفات شرّيرة تقوم بالولد؛ فَبُغْضُه عرَضيٌّ.

فَيُطّلَع من هذا الهِجِّير على سبب رحمة الله التي وَسِعَتْ كلّ شيء. فإنّ العالَمَ المكلَّف كلَّه مصنوعُه، وهو من جملة مَن ظهرتْ فيه صِنعتُه؛ فلا بدّ أن يكون بالذات محبوبا لموجده؛ حُبًّا بالأصالة. وإذا وقع عليه كُرْهٌ فمِن بعض أفعالِه، وأفعالُه عرَضيّة. ومع كونها عرَضيّة، ففيها ما يؤيّد الأصالة؛ وهو أنّ جميعَ الأفعال الظاهرة من العالَمِ كلَّها لله، والعالَمُ محلٌّ لظهور تلك الأفعال، أو هي للحقِّ كالآلة للصانع. فَغَلبت الرحمةُ والمحبّةُ، وتأخّر حكمُ الغضب، وليس تأخُّرُه إلّا عبارة عن إزالة دوام حكمه.

وما فَتن اللهُ مَن فَتَن مِن عباده إلّا بحكم ما ظهر عليهم من الدعاوي فيما يتصرّفون فيه؛ أنّ ذلك الفعل لهم حقيقةً أو كسبا. فلو أطلعهم الله على اليد الإلهيّة الخالقة، ورأوا نفوسَهم آلاتٍ صناعيّة، لا يمكن وقوع غير ذلك؛ لَمَا اختبرهم الله. فما اختبرهم إلّا ليعثروا على مثل هذا العلم؛ فيُعصموا من الدّعوى؛ فيسعدوا ﴿فَمِنْهُم مَّنْ[(٢)] هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾[(٣)] فحار ولم يَدْرِ؛ وهم القائلون بالكسب. ومنهم مَن حقّت عليه كلمةُ العذاب؛ وهم القائلون بخَلْق الأفعال.

وأمّا الذين هداهم الله؛ فهم الذين أَعطوا كلّ آية وردتْ في القرآن، أو عن الله، أو خبر نبويّ؛ حقَّها، ولم يتعدَّوا بها موطنها، ولا صرفوها إلى غير وُجْهتها. فما يوجِبُ الحيرةَ منها؛ كان هُداهُم فيها الوقوف في الحَيرة، فلو تعدُّوها؛ ما أَعْطَوا الآية حقَّها، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[(٤)] وهي أعظم آية وردتْ في ثبوت الحيرة في العالَم. فَمَن وقف مع المقالة المشروعة، وجعل لها الحكمَ على ما أعطاه النظر العقلي من نقيض ما دلّ عليه الشرع؛ فذلك السالم الناجي. ومَن زاد على الوقوف العملَ بالتّقوى؛ جعل اللهُ له فُرقانا يفرّق به بين أصحابِ النِّحَل والمِلَل. وما

(١) ص ١١٠ب
(٢) ص ١١١
(٣) [النحل: ٣٦]
(٤) [الصافات: ٩٦]

تعطيه الأدلّةُ العقليّة التي تزيل حكمَ الشرع عند القائل بها، فيَتأوَّلُها ليردَّها إلى دليل عقله؛ فهو على خطرٍ وإن أصاب. فعليك بفُرقان التّقوى؛ فإنّه عن شهودٍ وصحّةِ وجودٍ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1] الهادي إلى طريق مستقيم.

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الموفي تسعين وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[2]

كَبُرَ المَقْتُ مِنَ اللهِ لِذا ... كَبُرَ المَقْتُ مِنَ الخَلْقِ فَمَنْ
قالَ قَوْلًا ثُمَّ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ ... مِنْ جَمِيْلٍ وَهُوَ القَوْلُ الحَسَنْ
عَمِلَ اللهُ بِهِ فِي خلْقِهِ ... وَهْوَ لا يَدْرِي بِهِ فِي كُلِّ فَنْ
مِنْ فُنُونِ الخَيْرِ فاسْتَبْصِرْ بِهِ ... فِي وُجُودِ الكَوْنِ مِنْ لَفْظَةِ كُنْ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله ما أضاف الأفعال إلى الخلق؛ إلّا لكونِ مَن أضاف الفعل إليه؛ هُوِيَّةُ باطنِه عينُ الحقِّ؛ فلا يكون الفعل إلّا لله. غير أنّه من عباد الله مَن[3] أشهده ذلك، ومنهم من لم يُشهده ذلك. فمن أشهده ذلك، وقال ما يمكن أن يكون بالفعل، وما فعل؛ فيعلم على القطع شهودا أنّه ما امتنع وقوع الفعل إلّا لخروجه عن الإمكان العقليّ؛ لأنّه لم ير له صورة في الأعين الثابتة التي أعطت العلم لله. فكيف يقع في الوجود ما لا عينَ له في الثبوت؟ ولهذا أضاف المقت في ذلك لِـ"عِنْدِ الله"، فإنّ هذا الاسم جامِعُ المتقابِلات من أحكام الأسماء، فمن جملة ما يدلّ عليه إثبات الإمكان؛ فيمقت من حيث إثبات الإمكان؛ فالله هنا هو اسم خاصّ معيَّن، وهو المثبتُ الإمكانَ. ويقابله نافي الإمكان؛ فيقول ما ثمّ إلّا وجوب، غير أنّه مقيَّد ومطلَق؛ فلا يصحّ إطلاق هذا الاسم "الله".

فإذا قيل: فالمراد به التقييد، ويظهر بما يدلّ عليه الحال. فيعلم عن أيّ شيء ناب من الأسماء، فينظر في حكم ذلك الاسم، فيوجد أثره فيه؛ فتعلّق المقتُ بمن قال خيرا يمكن له فِعْلُه، فلا يفعله. فانظر إلى ذلك القول الخير؛ لا بدّ أن يَجني ثمرتَه في الخيرِ القائلُ به، ولا سيّما إن أعطى عملا في عامل في عباد الله، إلّا أنّه محرومٌ. فما[4] يَكْبُرُ عند الله إلّا لكون هذا القائلِ هذا القولَ قالَ ولم

(١) ص ١١١ب
(٢) [الصف: ٣]
(٣) ص ١١٢
(٤) ص ١١٢ب

يفعل ما قاله؛ إذا أُطلع على ما حُرِم من الخير بترك الفعل؛ فمقَتَ نفسَه أعظم المقت، ولا سيّمَا إذا رأى غيره قد انتفع به عملا. فهو أكبر مقت عنده، يمقت به نفسه عند الله في شهوده في الآخرة. فهو أكبرُ مقت عند الله مِن مَقْتٍ آخر؛ لا أنّ الله مقته؛ بل هو يمقت نفسَه عند الله إذا صار إليه.

وللمقت درجات، بعضها أكبر من بعض، وهذا من أكبرها عنده؛ فيكشف له هذا الهِجّيرُ هذا العِلمَ. فإنّ الناس يأخذون في هذه الآية غير مأخذها، فيقولون: "إنّ اللّهَ مقتَهُم" وما يتحقّقون قوله -تعالى-: ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ أي تمقتون أنفسكم أكبر المقت عند الله إذا رجعتم إليه. فإن قال ما نعتقد صحّته، ولم يقل ذلك إيمانا؛ فذلك المنافق. وإن قال ذلك إيمانا، ولم يفعل؛ فذلك المفرّط، وهو الذي يكبر مقتُه عند الله؛ لأنّ إيمانَه يعطيه الفعلَ، فلم يفعل. ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ على ألسنتهم وألسنة غيرهم ﴿لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾(١) وآتاهم اللّهُ أجرا عظيما؛ لأنّه أضاف الفعل إلى القول، فعظُم بالاجتماع على ما تكون(٢) صورته إذا انفرد بقولٍ دون فعل، وبفعلٍ دون قول.

وما أيَّهَ اللّهُ بمن هذه صفته إلّا بالاسم المذكِّر؛ ليزيلهم به من حكم الاسم الخاذل فإنّ اللّهَ ما يؤيِّهُ إلّا من(٣) الاسم الذي لا حكمَ له في الحال. والتأيُّهُ على نوعين: تأيُّهٌ بالصفة مثل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾(٤)، وتأيُّهٌ بالذات مثل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(٥). فمتى سمعتَ التأيُّه فلتنظر ما أَيَّهَ به، لا مَن أيَّهَ به؛ فاعمل بحسب ما أيَّهَ به من اجتنابٍ أو غير اجتنابٍ؛ فإنّه قد يؤيّه بأمر، وقد يؤيّه بنهي. كما يقول في الأمر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾(٦) وكما يقول في النهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾(٧) وكذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾(٨) فهذا تأيُّه إنكار. كأنّه يقول في الأمر فيه: "افعلوا ما

---

(١) [النساء: ٦٦]
(٢) ص ١١٣
(٣) مضافة في الهامش بقلم الأصل، وصححت الكلمة التالية: "الاسم" بعد أن كانت: "بالاسم".
(٤) [النساء: ٤٧]
(٥) [البقرة: ٢١]
(٦) [المائدة: ١]
(٧) [المائدة: ٢]
(٨) [الصف: ٢]

تقولون" وفي النهي: "لا تقولوا على الله ما لا تعلمون؛ فإنّكم تمقتون نفوسَكم عند الله في ذلك أكبر المقت"، كما قرّرنا. فإذا أتى مثل هذا؛ كان له وجهٌ للأمر ووجهٌ للنهي، وهذا هو الوجهُ. فيأخذه السامع بحسب ما يقع له في الوقت، وأيّ وجهٍ أخذ به في أَمر أَو نهي؛ أصاب. وإن جمع بينهما؛ جنى(١) ثمرة ذلك فيكون له أجران.

ومن الناس من يُكشف له في هذا الهِجّير أنّه القول الخاصّ، وهو أن يقول بإضافة الفعل إلى نفسه في اعتقاده؛ كالمعتزليّ، فيطّلع في كشفه على أنّ الأفعال لله، ليست له؛ فيمقت نفسه -حيث جَهِلَتْ مثل هذا- أكبر المقت عند الله. ويكون ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ هنا عنديّةَ(٢) الشهود، حيث كان في الدنيا أو في الآخرة. فمَقْتُهُ في الدنيا رجوعٌ عن ذلك؛ فيسعد، ويلحق بالعلماء، بخلاف مَقْتِهِ عند الله في الآخرة. فكأنّه يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ﴾(٣) أنّ الفعل لكم، وما هو كذلك؛ فأضفتم إليكم ﴿مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ و﴿كَبُرَ مَقۡتًا﴾ منكم ﴿عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ. إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ﴾(٤) فإنّه على صراط مستقيم هذا المنازِع الذي يقول له: إنّ الفعلَ للخلق ﴿صَفّٗا﴾ لا خلل فيه ﴿كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ﴾ لا خلل فيه، فيضيف الأفعال كلّها لله، لا لمن ظهرت فيه.

فقد أفلح من كان هِجّيره هذه الآية؛ لأنّه لا فائدة للهِجّير إلّا أن يُفتح لصاحبه فيه. فإذا رأيتَ ذا هِجّير لا يُفتح له فيه؛ فاعلم أنّه صاحبُ هِجّيرِ لسانٍ ظاهرٍ لا يوافقه لسانُ(٥) باطنِهِ. ومَن هو بهذه المثابة فما هو مقصودنا بأصحاب الهِجّيرات. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٦).

---

(١) ص ١١٣ب
(٢) كلمة غير واضحة في ق وحروفها المعجمة مهملة قريبة من: "بمثابة، أو ببقائه" وصححت فوقها بكلمة "عندية" بقلم آخر مع إشـــارة التصويب
(٣) [الصف: ٢]
(٤) [الصف: ٣، ٤]
(٥) ص ١١٤
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾[1]

إِنَّمَا الدُّنْيَا هُمُومٌ وغُمُومْ — حَالُهَا ذَا فِي خُصُوصٍ وعُمُومْ
فالَّذِي يَفْرَحُ فِيْهَا مَا لَهُ — فِكْرَةُ العَالِمِ بِالأَمْرِ الحَكِيمْ
إِنَّمَا الأَمْرُ إِذَا حَقَّقْتَهُ — عَنْ شُهُودٍ فِي حَدِيثٍ وقَدِيمْ
عِبْرَةٌ مَوْعِظَةٌ قَدْ نُصِبَتْ — لِخَبِيْرٍ ذِي تَجَارِيبَ عَلِيمْ
فَبِفَضْلِ اللهِ فَلْيَفْرَحُ مَنْ — شَاءَ أَنْ يَفْرَحَ مِنْ أَهْلِ النَّعِيمْ

قال الله تعالى: ﴿قُلۡ[2] بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٌ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾[3] فتفرحون به. ولا يفرح عاقل إلّا بثابت، لا بزائل؛ ولهذا (كان) الفرحُ الذي نُسب إلى الله في فرحه بتوبة عبده. لأنّ التوبةَ أمر لازم دائم الوجود، ولا سيّما في الآخرة؛ لأنّ العبد راجع إلى الله في كلّ ما هو عليه؛ إن كان في حال الحجاب: إيمانا ، وإن كان مع رفع الحجاب: فشهود عين.

وهذا الهِجّيرُ ما هو من قول الله في النهي، وإنما حكى اللهُ نَهْيَ قومِه له فقال: ﴿قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾ أي قوم قارون: ﴿لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾[4]، فهل أصابوا في هذا الإطلاق ولم يقيّدوا، أم لا؟ فذلك أمرٌ آخر. فإن كان اتّكالُهم في ذلك على قرينة الحال فقد قيَّدوا؛ لأنّ قرائن الأحوال تقييدٌ، وإن اقتضت الإطلاق في بعض المواطن؛ فهو تقييدُ إطلاق، لا تقييدٌ يُنتج لصاحب هذا الذِّكْر الفرحَ بفضل الله وبرحمته. فينتج له نقيض ذِكْره؛ فتراه أبدا حزين القلب ما دام في الدنيا إلى الموت. وإن فُتح له ما يقع له به الفرح لو كان في غير هذا الهِجّير -وذلك إذا فُتح له فيما يوجب الفرح- يرى ما عليه من الشكر لله فيما فتح له فيه؛ فيعظم حزنُه أشدّ مما كان فيه

(١) [القصص: ٧٦]
(٢) ص ١١٤ب
(٣) [يونس: ٥٨]
(٤) [القصص: ٧٦]

قبل الفتح، كما فعل رسول الله ﷺ حين[1] بُشِّرَ بأنّ الله غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر؛ فزاد في العمل شكرا لله؛ فقام حتى تورّمت قدماه، وقال: «أفلا أكون عبدا شكورا».

ومَن كان في مقام يريد أن يوفّيه حقَّه؛ لا يمكن له الفرح إلّا بعد أن لا يبقى عليه من حقِّه شيء، ولا يزال هذا الحقُّ المعيَّن على المكلَّف المبشَّر بفضل الله وبرحمته عليه، إلى آخر نفَس يكون عليه في الدنيا. فلا يفرح إلّا عند خروجه منها؛ فإنّه لا يسقط عنه التكليف إلّا بعد رحلته من دار التكليف، وهي الدار الدنيا. فمن ادّعى هذا الذِّكْر، ورؤيَ عليه الفرح؛ فما لهذا الذِّكْر فيه أثرٌ، وليس من أهله.

ولقد رأى بعض الصالحين رجلا، أو شخصا، يفرح ويضحك! فقال له: "يا هذا؛ إن كنت ممن بشّره الله؛ فما هذه حالة الشاكرين لما بشّرهم الله به، وإن كنت ممن لم يبشّره الله؛ فما هذه حالة الخائفين!" فأَنْكَرَ عليه حالةَ الفرح في الوجهين، وهذا عينُ ما قلناه في هذا الهِجّير. وهذه المحبّة المنفية محبّة خاصة، لا كلّ محبّة. فإنّ المحبّة الإلهيّة لها وجوه كثيرة، ولا يلزم من انتفاء وجهٍ منها انتفاء الوجوه كلّها ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ١١٥
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والتسعون[1] وأربعمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا. إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾[2]

لَوْ بَدَا الغَيْبُ لِعَيْنٍ لَمْ يَكُنْ ... ذَاكَ غَيْبًا؛ إنّه قَدْ شهدَا

عـالم الغَيْـبِ فَلَا يُظْهِرُهُ ... لَا وَلا يُظْهِرُ فِيْهِ أَحَدَا

فَجَمِيْعُ الكَوْنِ مَشْـــهُودٌ لَهُ ... ما لَدَيْهِ غائِبٌ ما وُجِدا

إنّما الغَيْـبُ لَنَـا لَيْسَ لَهُ ... وبِهَذَا فِي الوُجُودِ انْفَرَدا

وَلِذَا قَالَ لِمَنْ يَشْهَدُ: "كُنْ" ... فاتَّخِذْهُ يَا وَلِيّي سـَـنَدا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّه من صادف العلم في ظنّه؛ أنّه موصوف بالعلم عند نفسه، وإن كان نعته العلم في نفس[3] الأمر. ولهذا قال رسول الله ﷺ للرجل الذي وقع له أنّها الفاتحة: «لِيَهْنِكَ العِلْمُ» يعني في نفس الأمر، ثمّ يقول النبيّ ﷺ له: «لِيَهْنِكَ العِلْمُ» فيما ذكر في واقعته، حصل له العلم في نفسه، كما هو في نفس الأمر؛ لا بدّ من ذلك.

فاعلم أنّ الغيب على قسمين: غَيْبٌ لا يُعلم أبدا؛ وليس إلّا هويّة الحقّ، ونِسبته إلينا. وأمّا نِسبتنا إليه فدون ذلك. فهذا غيبٌ لا يمكن ولا يُعلم أبدا. والقسم الآخر؛ غيبٌ إضافيّ. فما هو مشهودٌ لأحدٍ[4]، قد يكون غيبا لآخر. فما في الوجود غيبٌ أصلا لا يشهده أحدٌ؛ وأَدَقُّهُ أن يشهد الموجودُ نفسَه الذي هو غيبٌ عن كلّ أحد سِوَى نفسِه؛ فما ثَمّ غيب إلّا وهو مشهود في حال غيبته عمّن ليس بمشاهِدٍ له. فإذا ارتضى اللهُ مَن ارتضاه لِعِلْمِ ذلك؛ أطلعه عليه عِلما، لا ظنّا ولا تخمينا. فلا يُعلم إلّا بإعلام الله، أو بإعلام مَن أعلمه الله عند من يُعتقَد فيه أنّ الله أعلمه. وما عدا هذا فلا عِلْم بِغيبٍ أصلا.

---

(١) ص ١١٥ب

(٢) [الجن: ٢٦، ٢٧]

(٣) ص ١١٦

(٤) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

وإنما اختصّ بهذا الإعلام مسمَّى الرسول؛ لأنّه ما أعلمه بذلك الغيب اقتصارا عليه، وإنما أعلمه لِيُعلمه؛ فتحصُل له درجة الفضليّة[1] على مَن أعلمه به، لِتُعلم مكانته عند ربّه؛ فلهذا سمّاه رسولا. وهذا النوع من الغيب لا يكون إلّا من الوجه الخاصّ؛ لا يعلَمه ملَك ولا غيره، إلّا الرسول خاصّة، سواء كان الرسولُ ملَكا، أو غيره؛ فإنّ الله نفى أن يُظْهِر على غيبه أحدا. وإنما قال بأنّ الذي ارتضاه لذلك: ﴿يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾[2] عِصمةً له من الشُّبَهِ القادحة فيه؛ فهو عِلْمٌ، لا دخول للشُّبَه فيه على صاحبه. وهذا هو صاحب البصيرة، الذي هو على بيّنة من ربّه في علمه. وله ذوق خاصّ يتميّز به، لا يشاركه فيه غيرُه؛ إذ لو شاركه لما كان خاصّا. فإذا جاء الرسول به لمن يُعْلِمه؛ فذلك ليس عند هذا المتعلِّم مِن علم الغيب؛ فإنّ الرسول قد أظهره الله عليه. فما هو عند هذا مِن عِلم الغيب الذي لا يُظْهِر اللهُ عليه أحدا، وإنما هو ما يحصل لأيّ عالِم كان من الوجه الخاصّ، ولكنّه الآن ليس بواقع في الدنيا، لكنّه يقع في الآخرة.

وسببُ ذلك أنّ كلّ عِلم يحصل للإنسان في الدنيا من العلم بالله خاصّة فإنّ محمدا ﷺ قد عَلِمَهُ؛ فإنّه عَلِمَ عِلْمَ الأوّلين والآخرين، وأنت من الآخرين بلا شكّ. وأمّا في[3] غير العلم بالله، فقد يُعطاهُ الإنسانُ من الوجه الخاصّ؛ فلا يُعلم إلّا منه. فهو رسول في تعليمه إلى مَن يُعْلِمه بذلك، هذا أعطاه مقام محمد ﷺ.

ولَيستِ الفائدة إلّا في العلم بالله -تعالى- فإنّه العلم الذي به تَحْسُنُ صورة العالَم في نفسه. فالعلم بالله من الرسول في المتعلّم أعظمُ وأنفعُ من العلم الذي يحصل لك من الوجه الخاصّ، إذا كان المعلوم كونًا مّا من الأكوان، ليس الله. فما الشرف للإنسان إلّا في علمه بالله، وأمّا عِلمه بسِوَى الله -تعالى- فَعُلالَةٌ يَتعلّل بها الإنسانُ المحجوب. فإنّ المنصِفَ ما له هِمَّةٌ[4] إلّا العلم به -تعالى-، فاجهد أن تكون ممن يأخذ العلم بالله عن رسول الله ﷺ فتكون محمدي الشهود؛ إذ قد قطعنا أنّه لا علم بالله اليوم عيْنًا يختصّ به أحدٌ من خلق الله. وقد أشارت عائشة -رضي الله عنها- إلى ذلك في تأويلها في حقّ رسول الله ﷺ فقالت: مَن زعم أنّ محمدا رأى ربّه فقد أعظم

---

(١) ص ١١٦ب
(٢) [الجن: ٢٧]
(٣) ص ١١٧
(٤) ق: "منه" وكتب فوقها بقلم الأصل: "همّة".

على الله الفِريةَ، فإنّ الله يقول: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[1].

وهنا سِرٌّ فابحث عليه، ولا[2] تَقُلْ: "قد حجرتَ واسعا"؛ فإنّي ما حجرتُ عليك أن لا تعلم، وإنما حجرتُ عليك أنّك لا تعلم مثل هذا من الحقّ إلّا في صورةٍ محمديّة. وقد بيّنّا أنّ أعظمَ الرؤية: رؤيةٌ محمديّة، في صورةٍ محمديّة. وإليه ذهب الإمام أبو القاسم بن قسي -رحمه الله- في كتاب "خلع النعلين" له. وهو روايتنا عن ابنه عنه بتونس سنة تسعين وخمسمائة. وما رأيت هذا النفَس لغيره؛ فَنُعَيّنُهُ؛ فإنّه ما وصل إلينا. فيمكن أن يكون كما علمته أنا من الله -تعالى- إلقاءً إلهيًّا من غير واسطة، أعني ما عَلِمه ابن قسي في ذلك، يمكن أيضا أن يكون غير ابن قسي -قبله، أو بعده، أو في زمانه- قد أطلعه الله على ذلك وما وصل إلينا، والله أعلم. فلا شرف يعلو شرف العلم، ولا حالة تسمو على حالة الفهم عن الله.[3]

---

(١) [الأنعام: ١٠٣]
(٢) ص ١١٧ب
(٣) في الهامش: "بلغ سماعًا ومقابلة".

الباب الثالث والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾(١) لأنّهم لم يجدوه إذ كان عنده

كُلُّ(٢) مَا فِي الكَوْنِ مِنْ خَالِقِهِ	فَلِهَـذَا لَيْسَ فِي الكَوْنِ حُـدُوثْ
مـا تَرَاهُ قَـدْ نَفَى العِلْمَ بِـهِ	حِينَ لا يُفْقَـهُ فِي الكَوْنِ حَـدِيْـثْ
إِنَّهُـمْ لَـمْ يَجِـدُوهُ حَـادِثًا	فَلِهَـذَا السَّـيْرُ فِي ذَاكَ حَثِيْـثْ
مـا نَفَى(٣) بِالعِلْمِ فِيْـهِ أَحَـدٌ	غَيْرَ مَعْتُوهٍ جَهُوْلٍ أَوْ خَبِيْـثْ
إِنَّـمَـا يـعـلـم مِـنْـهُ كَـوْنُـهُ	واحِدَ العَيْنِ، وإِنْ طَالَ النَّثِيثْ(٤)
كَـرَّمَ اللهُ رَسُـــولًا بِالَّذِي	بَثَّـهُ فِيْنَـا مِنَ الذِّكْرِ الحَـدِيـثْ

قال الله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ﴾(٥) وقال: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ. لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾(٦) فجاء الذِّكْرُ من "الربّ" و"الرحمن" فأخبر أنّهم استمعوا وأَصغوا لِذِكْرِ الربِّ(٧) في حال لَهْوٍ، وذَكَر إعراضَهم عن ذِكْرِ الرحمن مع(٨) العلم منهم بأنّه القرآن، وهو كلام الله، والكلام صفته؛ فله القِدم وإن حدث الإتيان.

اعلم أنّ الحديث قد يكون حديثًا في نفس الأمر، وقد يكون حديثًا بالنِّسبة إلى وجوده عندك في الحال، وهو أقدم من ذلك الحدوث؛ وذلك إذا أردتَ بالقِدم نفيَ الأوّليّة؛ فليس إلّا كلام الله،

(١) [النساء: ٧٨]
(٢) ص ١١٨
(٣) رسمها في ق أقرب إلى: "يفي".
(٤) النثيث: أن يعرق ويرشح من عِظَمه وكثرة لحمه.
(٥) [الشعراء: ٥]
(٦) [الأنبياء: ٢، ٣]
(٧) ق: "الرحمن" ثم كتب حرف "ب" فوق الأحرف الثلاثة الأخيرة، وهي كذلك في هـ، ولم ترد في س
(٨) ص ١١٨ب

وليس إلّا عين القابل صور التجلّي. وإذا أردتَ به غير نفي الأوّليّة؛ فقد يكون حادثا في نفسه ذلك الشيءُ قَبْل حدوثه عندك، وقد يكون حادثا بحدوثه عندك؛ أي ذلك زمانُ حدوثه؛ وهو ما يقوم بك، أو بمن يخاطبك، أو يجالسك من الأغراض في الحال.

وأمّا عنديّة الله فهي على قسمين، أعني ما هو عنده: القسم الواحد ما هو عليه من الأمر الذي يُعقل زائدا على هويّته، وإن لم نقل فيه: إنّه غيرُه، ولا عينُه أيضا؛ كالصفات المنسوبة إليه: لا هي هو، ولا هي غيره. وقد يكون عنده ما يُحْدِثُه فينا ولنا، وهو مثل قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[1]. وهذا الذي عندنا على نوعين: نوع يحدث صورته، لا جوهره؛ كالمطر؛ فإنّا نعلم ما هو من حيث جوهره، وما هو من حيث صورته، وكلّ العالَم على[2] هذا هو.

والنوعُ الآخرُ ما يحدُثُ جوهرُهُ؛ وليس إلّا جوهر الصورة، ووجود جوهر العين القائمة به تلك الصورة. فإنّه لا وجود لعينِ جوهرِها الذي قامت به، إلّا عند قيامها به؛ فهو قبل ذلك معقول، لا موجود العين. فموضِعُ الصورة، أو محلّ الصورة من المادّة؛ يحدُث له الوجودُ بحدوث الصورة في حالٍ مّا، لا في كلّ حال، وينعدم من الوجود بعَدمها، ما لم تكن صورة أخرى تقوم به، والكلُّ عند الله؛ فإنّ الله عينُ شيئيّته. فما ثَمّ معقول ولا موجود يحدث عنده، بل الكلّ مشهود العين له؛ بين ثبوتٍ ووجود. فالثبوتُ خزائنُه، والوجودُ ما يحدُثه عندنا من تلك الخزائن.

فصورةُ الماء في الجليد معقولة، ينطلق عليها اسمُ جَليد، والماءُ في الجليد بالقوّة. فإذا طرأ على الجليد ما يحلّله؛ فإنّه يصير ماءً؛ فظهرَتْ، وحَدُثَتْ صورةُ الماء فيه ومنه، وزال عنه اسمُ الجليد، وصورتُه، وحَدُّه، وحقيقتُه. وكان عندنا قبل تحلُّلِه أنّه خزانة من خزائن الغيث؛ فظهر أنّه عينُ المخزون. فكان خزانةً بصورة، ومخزونًا بصورةٍ غيرها. وهكذا حُكْمُ ما[3] يستحيل؛ هو عينُ ما استحال، وعينُ ما يستحيل إليه.

وإنما جئنا بهذا المثال المحقَّق لما نعاينه من صور التجلّي في الوجود الحقّ؛ لِنُلْحِقَ بذلك صُوَرَ

(١) [الحجر: ٢١]
(٢) ص ١١٩
(٣) ص ١١٩ب

العالَمِ كلّه في وجود الحقّ؛ فنطلق عليه خلقًا، كما نُطْلِقُ على الماء الذي تحلّل من الجليد؛ ماءً، ونُطْلِقُ عليه ذلك إطلاقا حقيقيّا؛ لأنّه ليس غير ما تحلّل مما كان اسم الجليد له. فهو حقٌّ بوجهٍ، خلقٌ بوجهٍ. هذا ينتجه وأمثالَه هذا الذِّكْرُ من العلم الإلهيّ. ومن هنا تعلمُ جميعُ المحدَثات ما هي؟ ومتى ينطلق عليها اسم الحدوث؟ ومتى تقبل اسم القِدم؟ وهو عِلْمٌ نفيسٌ يخصّ اللهُ به مَن شاء من عباده، وذلك هو الفضل المبين ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[1]
وما أشبه هذا من الآيات القرآنيّة

إنَّما يَخْشَى الإلَهَ الحَقَّ مَنْ   يَعْلَمُ الحَقَّ ويُبْقِي رَسْمَهُ
فإذَا[2] ما فَنِيَ الكُلُّ بِهِ   فَنِيَ العَالم فِيْهِ واسْمَهُ[3]
إنّما العِلمُ الَّذِي يَنْفَعُنَا   كُلُّ عِلْمٍ قَدْ شَهِدْنا حُكْمَهُ
فَهُوَ العِلْمُ الَّذِي نَعْرِفُهُ   وبِهِ يَعْلَمُ عِلْمِي عِلْمَهُ

الخشيةُ من صفات العلم الذي يعطي الخشية اللازمة له، وعلى قدر العلم بها تكون الخشية المنسوبة إلى العالِم، ولا أعلم بها ممن عِلْمُهُ عينُه؛ فلا أخشى منه للاسم "الله" لجمع هذا الاسم بين الأضداد المتقابلات. ومن هنا نزل قوله (تعالى): ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[4] ولَمّا كان الأمر الذي هو عِلَّةُ ظهور الممكنات -أينما ظهر منها- ليس إلّا أحكام الأسماء الإلهيّة، فما من اسم إلهيّ إلّا وهو يخشى اللهَ؛ لعلمه بما عنده من الأسماء التي تقابِل هذا الاسم الوالي في الحال صاحب الحكم. فيقول: كما ولّاني، ولم أكن واليا على هذا المحلّ الخاص الذي ظهر فيه حكمي؛ قد يعزلني عن ذلك بِوَالٍ آخر، يعني حكم اسم آخر إلهيّ. فلا أعلمَ من الأسماء الإلهيّة، فلا أَخْشَى منها لله.

فإنّ الله له التصرّف فيها: بالتولّي والعزل، وهو الواقع في[5] الوجود. فمنها ما يقع عن سؤال من الكون، ومنها ما يقع عن غير سؤال؛ بل يقع بانتهاء مدّة الحكم؛ فيكون نسخًا. فكما انطلق على العلماء من المحدَثات اسمُ الخشية لله، وللمحدَثات السؤال[6] في رفع أحكام الأسماء الإلهيّة؛ صارت الأسماء الإلهيّة التي لها الحكم في الوقت تخشى سؤال المحدَثات اللهَ، في رفع حكمها عن ذلك المحلّ؛

(١) [فاطر: ٢٨]
(٢) ص ١٢٠
(٣) رسمها في ق: واسَمه
(٤) [محمد: ٣١]
(٥) ص ١٢٠ب
(٦) كتب في الهامش بخط آخر: ولسؤال المحدثات

كقول أيّوب عليه السلام: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾[1] يطلب عزل الاسم "الضّار" وإزالة حكمه. فعزل اللهُ حكمَه؛ فانعزل بزوال حكمِه، وتولَّى موضعه الاسمُ "النافع"، فكشف اللهُ ما به مِن ضرّ. فصارت الأسماءُ الإلهيّةُ تخشى اللهَ لما بيده من العزل والتولية، وتخشى العالَم؛ لما عنده من السؤال، وعند الله من القبول لسؤال العالَم، ولا سيما أهلُ الاضطرار.

ثمّ تنظر إلى انتهاء مدّة أحكامها، فتترقّب العزل. كما أيضا ترجوه، لمشاهدتهم التولية. فلا شيء من الأسماء أكثرَ خشية من المنتقم؛ فإنّه يرى ويشاهِد زوال حكمه فِعلا، ولا يبقى له حكم في الوجود، ويكون بالقوّة في الحقّ- ومَن جرى مجراه من الأسماء الإلهيّة. فتفطّنْ لخشية الأسماء الإلهيّة العالَمَ. فإنّك إذا كوشفتَ عليه؛ رأيتَ أنّه لولا ما هو حقٌّ بوجهٍ، ما صحّ أن تخشاه الأسماءُ الإلهيّة؛ لأنّه لا يُخشى ولا يُرجى في[2] الحقيقة إلّا الله، ولا يخشاه إلّا العالِم، ولا أعلمَ من الله؛ فلا يخشى اللهَ إلّا اللهُ. لكن الصور مختلفة لاختلاف النِّسب، أو النِّسب مختلفة لاختلاف الصور. فلولا النِّسَبُ ما حدثت الصور، ولولا الصورُ ما عُلم اختلافُ النِّسب. فالوجود مربوط بعضه ببعضه، في إبرامِهِ عينُ نَقْضِهِ.

ثمّ إنّه في هذا الذِّكْر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[3] فعزّته امتناعه -تعالى- عن أن يكون له حكم الأسماء الإلهيّة، مِن نَظَرِ بعضِها إلى بعض، كما ينظر العالَم بعضُه إلى بعض؛ فيتّصف -لذلك- بالخوف والرجاء، والكره والمحبّة. والله "عزيز" عن مثل هذا؛ فإنّه الذي يُخاف ويُرجى، ويُسأل ويجيب، إن شاء وإن شاء، و"غفور" بما ستر من هذه العلوم والأسرار -الراجعة إليه -تعالى- وإلى أسمائه، وإلى العالَم- عن الخلق كلّهم بالمجموع. فلا يعلم المجموع، ولا واحد من الخلق. لكن له العلم بالآحاد؛ فعند واحد ما ليس عند الآخر؛ فهو بالمجموع حاصل، لا حاصل؛ فهو حاصلٌ في المجموع، غير حاصل عند واحد واحد، وهو قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[4] فجاء بباء التبعيض. فعند واحد من العلم بالله، ما ليس عند الآخر؛ فلذلك قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾.

(١) [الأنبياء: ٨٣]
(٢) ص ١٢١
(٣) [فاطر: ٢٨]
(٤) [البقرة: ٢٥٥]

الباب الخامس والتسعون[1] وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ﴾[2]

مَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ ويَمُوتْ　　فـإنّـهُ كافِرٌ بالدِّيْنِ أَجْمَعِـهِ
لأَنَّـهُ أَحَـدِيُّ الـعَيْنِ لَـيْسَ لَهُ　　مُخَالِفٌ جاءَهُ مِنْ غَيْرِ مَوْضِعِهِ
وإنّ إتْـيَـانَـهُ بالْـكُلِّ شِرْعَـتُـهُ　　بِذَا أَتَى الحُكْمُ فِيْهِ مِنْ مُشَرِّعِهِ

الضمير في "أنّه" يعود على الدِّين.

قال الله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾[3] فالمراد هنا بضمير "منكم" ليس إلّا الأنبياء -عليهم السلام- لا الأمم. لأنّه لو كان الأمم؛ لم يُبْعَث رسولٌ في أمّة قد بُعِث فيها رسولٌ، إلّا أن يكون مؤيّدا، لا يزيد ولا ينقِص. وما وقع الأمر كذلك. فإن جعلنا الضمير في قوله: ﴿مِنكُمۡ﴾ الأمم والرسل جميعا؛ تكلّفنا في التأويل شططًا[4] لا نحتاج إليه. فكون الضمير كناية عن الرسل أَقرب إلى الفهم، وأَوصل إلى العلم، ويدخل في ذلك عموم الرسالة وخصوصها.

وقال ﷺ: «مَن بدّل دينه فاقتلوه» فاختلف الناس في اليهوديّ إن تنصّر، والنصرانيّ إن تهوّد؛ هل يُقتل، أم لا؟ ولم يختلفوا فيه إن أسلم، فإنّه ﷺ ما جاء يدعو الناس إلّا إلى الإسلام. وجعل علماءُ الرسوم أنّ هذا تبديلٌ مأمورٌ به. وما هو عندنا كذلك؛ فإنّ النصرانيَّ وأهلَ الكتب كلَّهم إذا أسلموا؛ ما بدّلوا دينَهم؛ فإنّه مِن دينهم الإيمانَ بمحمد ﷺ والدخولَ في شرعه إذا أُرسل، وأنّ رسالتَه عامّة؛ فما بدَّل أحد من أهل الدين دينَه إذا أسلم، فافهم.

وما بقي إلّا المشرك؛ فإنّ ذلك ليس بدِيْنٍ مشروع، وإنما هو أمر موضوع من عند غير الله، والله ما قال إلّا: ﴿مَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ ورسولُ الله ﷺ يقول: «مَن بدّل دينه» وإنما لم يُسَمِّ الشركَ دِيْنًا؛ لأنّ الدِّين: الجزاءُ، ولا جزاءَ في الخير للمشرك على الشرك أصلا، لا فيما سلف، ولا فيما بقي. وإذا آل المشركُ إلى ما يؤول إليه في النار، التي هي موطنه الذي لا يخرج منه أبدا؛

---

(١) ص ١٢١ب
(٢) [البقرة: ٢١٧]
(٣) [المائدة: ٤٨]
(٤) ص ١٢٢

فإنّ ذلك ليس بجزاء؛ وإنما ذلك اختِصاصُ سَبْقِ الرحمة[1] التي وَسِعَتْ كلَّ شيء؛ فيظهر حكمها فيه في وقتٍ مّا، عند إزالة حكم الغضب الإلهيّ. فما أراد بالدِّين إلّا الذي له جزاء في الخير والشرّ، ولو أراد الدِّين الذي هو "العادة" مثل قول امرئ القيس:

كَدِينِكَ مِن أُمِّ الحويرث قبلها　　　وجارتِها أُمِّ الربابِ بمأسل

أراد بالدِّين هنا: العادة. ونحن إنما تكلّمنا في الدِّين المشروع، الذي العادة جزءٌ منه.

فَيُكشف للذاكر بهذا الذِّكر: عِلْمُ الارتداد؛ وهو الرجوع الذي في قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[2]. فمن الناس مَن عجّل له هنا الرجوع إلى الله، وليس ذلك إلّا للعارفين بالله؛ فإنّهم يرجعون في أمورهم كلِّها إلى الله، ولا يزالون يستصحبهم ذلك إلى الموت؛ فيموتون عليه.

وإنما وُصِفوا بالكفر؛ لأنّهم تستّروا بالأسباب، ولم يقولوا بإبطالها. فهم في نفوسهم وحالهم مع الله، وبظاهرهم في الأسباب. فإنّهم يرون الأسبابَ راجعة إلى الله؛ فرجعوا لرجوعها، ورجعوا بها إلى الله. فلمّا لم يفقدهم أصحابُ الأسباب في الأسباب؛ تخيّلوا فيهم أنّهم أمثالهم فيما هم فيه. فجاءت هذه الآية ذَمًّا في العموم، حَمْدًا ومدحًا في الخصوص؛ ولهذا تمّمها فقال فيهم: إنّ أعمالهم حَبِطَتْ؛ لأنّه أضافها إليهم، وأعطاهم[3] الرجوعُ إلى الله العلمَ بأنّ أعمالهم إلى الله، لا إليهم؛ فـ﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾[4] من الإضافة إليهم، وصارتْ مضافةً إلى الله كما هي في نفس الأمر. وقوله: ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ يريد مَن عَجَّلَ له الكشف عن ذلك هنا، وقوله: ﴿وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ يريد من أَخَّرَ له ذلك، وهو الجميع إذا انكشف الغطاء.

وأمّا إضافة الدِّين إليه (أي للإنسان) في قوله: ﴿عَن دِينِهِۦ﴾ وإنما الدِّيْنُ لله؛ فإنّ الراجعَ إذا رآه في رجوعه لله لا إليه؛ زالت هذه الإضافة عنه لشهوده. وإنما قلنا بإضافة الدين إليهم في هذه الآية؛ لأنّه أَظهرُ في الحكم من أجل قوله: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾ يعني في الفتنة ﴿عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾[5] فأضاف الدينَ إليهم، فكان الأَوْجَهُ أن يكون في ضمير الهاء على ما هو عليه في ضمير الخطاب سواء، وإن جاز أن يكون ضميرُ الهاء يعود على الله؛ لكنّ الأصل في الضمائر كلِّها

(١) ص ١٢٢ب
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) ص ١٢٣
(٤) [التوبة: ٦٩]
(٥) [البقرة: ٢١٧]

عَوْدُها على أقرب مذكورٍ إذا عَرَتْ عن قرائن الأحوال.

وقوله في تمام الهِجِّير: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾(١) لهذا الكشف. لأنّهم رأوا ما كانوا يتخيّلون فيه أنّه إليهم؛ ليس إليهم؛ فخسروا رأسَ المال، ولا أَعظم خسرانا منه! فما كان من الله إليهم بعد هذا من الإنعام؛ فإنما هو من الاسم الوهّاب، المعطي؛ لِيُنْعِم؛ فما لهم في نظرهم عطاء جزاءٍ لعامل. فهذا وأمثاله هو الذي يعطي هذا الذِّكْرُ لمن(٢) كثر دءوبه عليه.

(١) [التوبة: ٦٩]
(٢) ص ١٢٣ب

الباب السادس والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[1]

مــا قَــدَرَ اللّهَ غَــيْرُهُ أَبَــدًا	ولَيْسَ غَيْرٌ فَكُلُّهُمْ قَـدَرا
ما حَقُّ قَدْرِ الإلهِ عِنْدِي سِوَى	بِأَنَّهُ اللّهُ فاعْرِفِ الصُّـــوَرا
لَوْ يَعْرِفُ الخَلْقُ مـا أَفُوْهُ بِـهِ	في حَقِّ قَدْرِ الإلهِ ما اعْتَبَرا
لَوْ عَبروا عَنْ وُجُودِ عينهم[2]	ما عَرَفُوا الحَقَّ لا ولا البَشَرا

قال الله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[3] قَدْرُ الأَمْرِ (هو) موازنَتُهُ لمقدارِه، وهذا لا يُعلم من الأمر حتى يكون له ما يعادله في ذاته؛ فيكون ذلك المعادِل مقدارًا له؛ لأنّه يَزِنُهُ.

فأثبتَ هذا الذِّكْرُ لله[4] قَدْرًا، لكنّه مجهول عند أصحاب هذا الضمير. ولا يعرف قدرَ الحقِّ إلّا مَن عرف الإنسانَ الكامل، الذي خلقه الله على صورته؛ وهي الخلافة. ثمّ وصف الحقُّ في الصورة الظاهرة نفسَه باليدين، والرجلين، والأعين، وشِبه ذلك مما وردت به الأخبار، مما يقتضيه الدليل العقلي من تنزيه حكم الظاهر من ذلك في المحدَثات عن جناب الله. فَحَقُّ قَدْرِهِ إضافَةُ ما أضافه إلى نفسه، مما ينكِرُ الدليلُ إضافتَه إليه -تعالى-؛ إذ لو انفرد دون الشرع لم يُضِف شيئا من ذلك إليه. فمن أضاف مثل هذا إليه عقلا؛ فذلك هو الذي ما قدَر اللّهَ حقّ قَدْرِه، وما قال: أخطأ المُضِيْفُ. ومَن أضافه شرعا وشهودا، وكان على بيّنة من ربّه؛ فذلك الذي قَدَرَ اللّهَ حَقَّ قدْرِه[5].

فالإنسان الكامل، الذي هو الخليفة، قَدَرَ الحقَّ ظاهرا وباطنا، صورة ومنزلة، ومعنى. فمن كلّ شيء في الوجود زوجان. لأنّ الإنسانَ الكامل -والعالَمَ بالإنسان الكامل- على صورة الحقّ،

---

(١) [الأنعام: ٩١]
(٢) كتب في الهامش بقلم الأصل: "ذاتهم" وبجانبها: "معا" إشارة إلى صواب كل منهما.
(٣) [الصافات: ١٨٠]
(٤) ص ١٢٤
(٥) "حقّ قدره" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

والزوجان: الذَّكر والأنثى، ففاعل ومنفعِل فيه. فالحقُّ (هو) الفاعلُ، والعالَم منفعلٌ فيه؛ لأنّه محَلُّ ظهور الانفعال، بما يتناوب عليه من صور الأكوان؛ من حركة وسكون، واجتماع وافتراق، ومن[1] صور الألوان، والصفات، والنِّسب. فالعالَم قَدَر الحقّ وجودا. وأمّا في الثبوت فهو أظهر؛ لحكم الأزل الذي هو للممكنات في ثبوتها؛ لأنّ الإمكانَ للممكن نَعْتٌ ذاتيٌّ نفسيٌّ، ولم يزل الممكنُ ممكنا في حال عدمه ووجوده، فبقاءُ ما بقي منه في العدم، ما بقي إلّا بالمرجِّح؛ فهو الذي أبقاه لما فيه من قبول الوجود، كما هو ممكنٌ مرجّح في حال الوجود بالوجود لقبوله العدم بإمساك شرطه المصحِّح لبقائه.

فكما سبّح اللهُ نفسَه عن التشبيه، سَبَّح الممكنُ نفسَه عن التنزيه؛ لما في التشبيه والتنزيه من الحدِّ. فَهُمْ بين مدخل ومخرج. وما ظفر بالأمر على ما هو عليه، إلّا مَن جمع بينهما؛ فقال بالتنزيه مِن وَجْهٍ عقلا وشرعا، وقال بالتشبيه مِن وَجْهٍ شرعا، لا عقلا. والشهود يقضي بما جاءت به الرسل إلى أُمَمِها في الله ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾[2] فكلُّ واصِفٍ فإنما هو واقفٌ مع نعتٍ مخصوصٍ. فينزِّهُ اللهُ نفسَه عن ذلك النعتِ من حيث تخصيصه، لا من حيث أنّه له؛ فإنّ له أحديّة المجموع، لا أحديّة كلّ واحد من المجموع. والواصفُ إنما يصفه بأحديّة كلّ واحد من المجموع، فهو المخاطَب -أعني مَن نعته بذلك- بقوله: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

وأمّا تسبيح الخلق له بقوله[3] تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ﴾[4] وشِبْه ذلك مما ورد من الآيات والتعريف الإلهيّ؛ فإنما يسبِّح اللهَ عن عقد غيره فيه؛ لأنّ نَظَرَ كلِّ مسبِّح فيه نظرٌ جزئيٌّ. فالذي يُثْبِتُ له واحد، هو عينُ ما ينفيه عنه الآخر، وكلُّ واحد منهما مسبِّحٌ بحمد الله. فأَثبتَ اللهُ لهذا ما نفاه عن الله، لا ما أَثبتَه الآخر. وأثبتَ اللهُ للآخر عينَ ما نفاه الأوّل، لا ما أثبتَهُ. فما أثبتَ اللهُ لأحد من أهل الثناء عليه، إلّا نفي ما نفاه عنه. فذلك هو التسبيح بحمده.

---

(١) ص ١٢٤ب
(٢) [الكهف: ٢٩]
(٣) ص ١٢٥
(٤) [الإسراء: ٤٤]

فما يثني عليه بالإثبات دون نفي، ولا يوصف بالتسبيح ولا بنقيضه؛ إلّا العبدُ الجامع، الكامل، الظاهر بصورة الحقّ؛ فإنّه يشاهدُ الجمع، ومَن شاهد الجمع فقد شاهد التفصيل؛ لأنّه شاهدَه جمعا. فالعبدُ الكاملُ مجموعُ الحقِ، ولا يقال: الحقُّ مجموعُ العبدِ الكاملِ. ومع هذا فللحقِّ خصوصُ نعتٍ ليس للعالَم أصلا، وللعالَم خصوص وصفٍ ليس للحقّ أصلا؛ كالذلّة والافتقار. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

انتهى الباب السادس والتسعون وأربعمائة بانتهاء السفر الثلاثين، والحمد لله ربّ العالمين[2].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) على الهامش أسفل الصفحة ما يلي: "بلغ مقابلة وسماعا على منشيه". وأسفل منه بخط محمد بن إسحق القونوي كتبه بعد عامين من وفاة الشيخ الأكبر: "عورضت هذه المجلدة مع النسخة الأولى، وكلتاهما بخط الشيخ ﷺ وذلك بمحروسة حلب سنة أربعين وستمائة، بقراءة محمد بن إسحق بن محمد خادم الشيخ المصنّف ﷺ. وسمع بالقراءة المذكورة مجد الدين أبو بكر بن بندار التبريزي -أكرمه الله- في التاريخ المذكور، والحمد لله، وصلواته على محمد وآله وصحبه". يلي ذلك ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٥٦

المحتويات



الفتوحات المكيَّة

للشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي

تحقيق : عبد العزيز سلطان المنصوب

عامل كل من تصحبه أو يصحبك بما تعطيه رتبته؛ فعامل الله بالوفاء؛ لما عاهدته عليه من الإقرار بربوبيته عليك، وهو الصاحب بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وعامل الآيات بالنظر فيها، وعامل ما تدركه الحواس منك بالاعتبار، وعامل الرسل بالاقتداء بهم، وعامل الملائكة بالطهارة والذكر، وعامل الشيطان – إذا عرفت أنه شيطان من إنس وجان – بالمخالفة، وعامل الحفظة بحسن ما تملى عليهم، وعامل من هو أكبر منك بالتوقير، ومن هو أصغر منك بالرحمة، ومن هو كفؤك بالتجاوز والإنصاف والإيثار، وأن تطالب نفسك بحقّه عليها، وترك حقّك له.

وأياك أن تكون معنتا، ولا متعنتا، ولا منفرا، ولا معسرا؛ وكن ميسرا، ومعلما، ومبشرا.

محيي الدين بن عربي؛ الفتوحات المكية، ج. (12).

الغلاف: عبد العزيز السماحي